



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: *لتر العرفان فی فقه الفرائد*

مؤلف:

شماره کتاب: *۱۹۳۴۴*

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: *۹۰/۱۰/۲۰*



کتاب
مکتب
۱۲
الکتاب

۱۱۳۴

[illegible]

فليس الصواب عند ان الصلوة لغة
 معروض واحد وهو العطش ثم العطش بالنسبة
 القديم للدم والنسبة الى الملكة الاسفنجية والنسبة الى الارادة
 واما قول الجماعة فيكون معناه ان الارادة هي التي
 في العرش معارضه عندها كما قال الاصل في الارادة
 معارض واحد معارضها ان الارادة معارضها
 معارض واحد معارضها ان الارادة معارضها
 معارض واحد معارضها ان الارادة معارضها

کتابخانه مرکزی دانشگاه

اسلام دارى محمد بن احمد

انفق وانقذوا العليين
يشتكى بال

والليل اذا عصف في اخماله اقبل وادير **ب** اللفظ القراء على الماهية اما ان يدرك
عليها من حيث هي محلي لا بعيد وحدة والكل هو الواو المطلق والثاني ان ذلك بعيدة

بواسمك وارجمك ومثال المولى يداته فوق ايديهم في ارادة القدرة ومثال الجمال
والليل اذا عسر في حمله اقبل واربع **ب** اللفظ الدال على الحاجة اما ان يدق

والمزجج المأول فاذ تساوى الاحتمالان فزواجلا والعدد المشترك بين البصر والظاهر في اعادة العطف

من ذي الجود والافضل ان يجعله نوراً في صحائف الاعمال انه بطوله وكرمه يسبح
ويحسب وما توفيقي الا ما الله عليه توكلت واليه ائنيب وهو مرتب على مقدمة وكبت

تلك الآيات أو خواهرها وكانت عان وعجيب غايب تلمح لدي الفضل أو زوا

منهم لكان في اظرف كتاب في تنقيح تلك الايات بتدريس الخليل ويشفي الخليل ويعتوي على
حمله ما يحضه الراغب ويسطره الطالب لما همست في ذلك الاقوال وادوا الاخاء والمؤمنين

مجله

فاما معيته وهو العلم كزيد المصغر او غي مئنة وهذا التكرار ويقال له ايضا
الشخص المنتشر وان دل بيده كثرة فاما محصورة بالنظر اليه وهو اسم العدد
واما غي محصورة فاما ان يكون شاملا لكل الافراد وهو العام او غي شاملا وهو
المجموع المذكور في حق بين العام والطلق ان المطلق يدل على الماهية من حيث هي
لا يشترط كونه كثرة والعام يدل عليها مع قيد الكثرة الشاملة والفاظ العموم كل وجميع
ومنى وما وخيما الى وايقا والمجموع المحرف باللام والمجموع المضاف والحق غيرهما
وحقيقته في الاصول ثم العام ان ورد ما يدل على اخرج بعض اصح ان ينسأ وله لفظ من
سمى ذلك المخرج مخصوصا والعام محصورا وكذا المطلق ان ورد ما يدل على الماهية
بصفة زائدة سمي ذلك مصدرا والطلق مصدرا وكذلك الحمل ان ورد لفظ او فعل
لاحد محتملا سمي ذلك مبيها والمحمل مبيها وتحقق ذلك كله في اصوله الفقهية
اشتهر بين القوم ان الايات المجوزة عنها نحو من ضمانية آية وذلك انها هو بالمتكرد
المتداخل والاولى لا تبلغ ذلك فلا ينظر في كيف على كتابنا هذا ويضبط عدد ما فيه انا
تركنا شيئا من الايات فيسئ الظن به ولم يعلم ان العيار عند ذوي البصائر في
انها هي الحقيقة والاعتبار لا الكثرة والاشتهار وعلى التقديرين يرد هنا سوال النقطة
انه ورد في الحديث عنهم القرآن اربعة اربع وربع فسا وربع في عدة ما وربع
فرايين احكام وربع قصص واما في القرآن ستة الاق آية وستة وستون آية
فكيف يكون ضمانية ما قل اربعة الجواب من وجهين **أ** ليس المراد اربع حقيقة

هذا هو العلم كزيد المصغر او غي مئنة وهذا التكرار ويقال له ايضا
الشخص المنتشر وان دل بيده كثرة فاما محصورة بالنظر اليه وهو اسم العدد
واما غي محصورة فاما ان يكون شاملا لكل الافراد وهو العام او غي شاملا وهو
المجموع المذكور في حق بين العام والطلق ان المطلق يدل على الماهية من حيث هي
لا يشترط كونه كثرة والعام يدل عليها مع قيد الكثرة الشاملة والفاظ العموم كل وجميع
ومنى وما وخيما الى وايقا والمجموع المحرف باللام والمجموع المضاف والحق غيرهما
وحقيقته في الاصول ثم العام ان ورد ما يدل على اخرج بعض اصح ان ينسأ وله لفظ من
سمى ذلك المخرج مخصوصا والعام محصورا وكذا المطلق ان ورد ما يدل على الماهية
بصفة زائدة سمي ذلك مصدرا والطلق مصدرا وكذلك الحمل ان ورد لفظ او فعل
لاحد محتملا سمي ذلك مبيها والمحمل مبيها وتحقق ذلك كله في اصوله الفقهية
اشتهر بين القوم ان الايات المجوزة عنها نحو من ضمانية آية وذلك انها هو بالمتكرد
المتداخل والاولى لا تبلغ ذلك فلا ينظر في كيف على كتابنا هذا ويضبط عدد ما فيه انا
تركنا شيئا من الايات فيسئ الظن به ولم يعلم ان العيار عند ذوي البصائر في
انها هي الحقيقة والاعتبار لا الكثرة والاشتهار وعلى التقديرين يرد هنا سوال النقطة
انه ورد في الحديث عنهم القرآن اربعة اربع وربع فسا وربع في عدة ما وربع
فرايين احكام وربع قصص واما في القرآن ستة الاق آية وستة وستون آية
فكيف يكون ضمانية ما قل اربعة الجواب من وجهين **أ** ليس المراد اربع حقيقة

ان يكون العلم كزيد المصغر او غي مئنة وهذا التكرار ويقال له ايضا
الشخص المنتشر وان دل بيده كثرة فاما محصورة بالنظر اليه وهو اسم العدد
واما غي محصورة فاما ان يكون شاملا لكل الافراد وهو العام او غي شاملا وهو
المجموع المذكور في حق بين العام والطلق ان المطلق يدل على الماهية من حيث هي
لا يشترط كونه كثرة والعام يدل عليها مع قيد الكثرة الشاملة والفاظ العموم كل وجميع
ومنى وما وخيما الى وايقا والمجموع المحرف باللام والمجموع المضاف والحق غيرهما
وحقيقته في الاصول ثم العام ان ورد ما يدل على اخرج بعض اصح ان ينسأ وله لفظ من
سمى ذلك المخرج مخصوصا والعام محصورا وكذا المطلق ان ورد ما يدل على الماهية
بصفة زائدة سمي ذلك مصدرا والطلق مصدرا وكذلك الحمل ان ورد لفظ او فعل
لاحد محتملا سمي ذلك مبيها والمحمل مبيها وتحقق ذلك كله في اصوله الفقهية
اشتهر بين القوم ان الايات المجوزة عنها نحو من ضمانية آية وذلك انها هو بالمتكرد
المتداخل والاولى لا تبلغ ذلك فلا ينظر في كيف على كتابنا هذا ويضبط عدد ما فيه انا
تركنا شيئا من الايات فيسئ الظن به ولم يعلم ان العيار عند ذوي البصائر في
انها هي الحقيقة والاعتبار لا الكثرة والاشتهار وعلى التقديرين يرد هنا سوال النقطة
انه ورد في الحديث عنهم القرآن اربعة اربع وربع فسا وربع في عدة ما وربع
فرايين احكام وربع قصص واما في القرآن ستة الاق آية وستة وستون آية
فكيف يكون ضمانية ما قل اربعة الجواب من وجهين **أ** ليس المراد اربع حقيقة

وهو جزء من اربعة اجزاء متساوية في المقدار بل اربع باعتبار المعنى فلا يلزم ان يكون
للمربع متساوية من حيث المقدار **ب** ان الفرائض الاحكام قد يكون فقرية وقد
يكون اصولية ولايات لتلك مرة فقرية لا غي فجاز كون عام الربيع في فرائض احكام
غني فقرية اذا تقرر هذا فلتشرع في الكتب **كتاب الطهارة**
وفيه مقدمة وآيات **اما المقدمة** فالطهارة لغة التزاهة قال الله نعم بآيهم
ان الله اصطفىكم طمحا اي تزهيدا شرعا تطلق حقيقة عند بعضهم على ما رفع
الحديث والبيع للصلاة فتعريفها هو ما يبيح الدخول في الصلاة وان اطلق على
غني البيع فجاز كسب المحم والوضوء والمجدد وعند الاكثر يطلق عليها حقيقة فاجب
تعريفها تاح استعمالها في شروطها لئلا يفتقد مجازا بالاتفاق على انزلة
البحث اما غني الشيء لو غني البذر لان انزلة البحث في التحقيق امر عديم فلا خط له
في المعاني الموجودة حقيقة وهل اطلاعنا في المعاني الغيبية متوالى او مشكك فيه خلاف
ومقصود الكتاب هنا ذكر الطهارة بما يربط اعتبارها المذكورة حقيقة او مجازا و
اما الايات فالاولى **يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا**
وجوهكم وايديكم الى المرافق واسحقوا بئسكم **وارجلكم الى الكعبين** **ان كنتم**
جبا فامسحوا **وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من المصايط فامسحوا**
بالماء فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه **ما**
يؤيد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم

هذا هو العلم كزيد المصغر او غي مئنة وهذا التكرار ويقال له ايضا
الشخص المنتشر وان دل بيده كثرة فاما محصورة بالنظر اليه وهو اسم العدد
واما غي محصورة فاما ان يكون شاملا لكل الافراد وهو العام او غي شاملا وهو
المجموع المذكور في حق بين العام والطلق ان المطلق يدل على الماهية من حيث هي
لا يشترط كونه كثرة والعام يدل عليها مع قيد الكثرة الشاملة والفاظ العموم كل وجميع
ومنى وما وخيما الى وايقا والمجموع المحرف باللام والمجموع المضاف والحق غيرهما
وحقيقته في الاصول ثم العام ان ورد ما يدل على اخرج بعض اصح ان ينسأ وله لفظ من
سمى ذلك المخرج مخصوصا والعام محصورا وكذا المطلق ان ورد ما يدل على الماهية
بصفة زائدة سمي ذلك مصدرا والطلق مصدرا وكذلك الحمل ان ورد لفظ او فعل
لاحد محتملا سمي ذلك مبيها والمحمل مبيها وتحقق ذلك كله في اصوله الفقهية
اشتهر بين القوم ان الايات المجوزة عنها نحو من ضمانية آية وذلك انها هو بالمتكرد
المتداخل والاولى لا تبلغ ذلك فلا ينظر في كيف على كتابنا هذا ويضبط عدد ما فيه انا
تركنا شيئا من الايات فيسئ الظن به ولم يعلم ان العيار عند ذوي البصائر في
انها هي الحقيقة والاعتبار لا الكثرة والاشتهار وعلى التقديرين يرد هنا سوال النقطة
انه ورد في الحديث عنهم القرآن اربعة اربع وربع فسا وربع في عدة ما وربع
فرايين احكام وربع قصص واما في القرآن ستة الاق آية وستة وستون آية
فكيف يكون ضمانية ما قل اربعة الجواب من وجهين **أ** ليس المراد اربع حقيقة

3- **توضیح** این سوره و آیت را در کتاب تفسیر کبیر و تفسیر درمک
ابن عباس را که ظاهر این است که در این سوره و آیت که در
آیه اول آمده که هر که از این سوره بخواند و در آن
توجه کند که هر که از این سوره بخواند و در آن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قال داود كذا الوصو والاصحون وقال كذا العلماء
للحس واصح داود بنده اللهم تيسر لداود

[illegible]

كما ذكره المرحوم وجماع من المتوفين بهم
ووردوا في الاستعمال كذلك كثيرا
نظيره وكذا ما وجد في مصر والسنان

والله اعلم
بما
في
الغيب

[illegible]

وَقَدْ أَلْهَمَ لَهُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ
وَمَا فِيهَا مِنْ مَثَلٍ شَاءَ أَنْ يُلْقِيَ

قيل الباء للتبعية لانه الفارق بين مسحت بالتمديد وبين مسحت التمديد
وقيل زيادة لان المسح متعدد بنفسه ولذلك انكر اهل العربية افادة التبعض
والعقيق انها تدل على تضيي الفعل معنى الصاق فكانه قال الصقوا المسح
برؤسكم وذلك لا يقتضي الاستيعاب ولا عدمه بخلاف استحوار رؤسكم فانه
كقوله فاعسلوا وجوهكم ثم اختلف في المدة الواجب مسحها فقال اصحابنا
اقل ما يقع عليه اسم المسح اخذوا بالتيق ونحو ما يترجم وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ربع الاصل لانه ص مسح ناصيته وهو قريب من الربع وهو غلط
وما لك مسح الجميع **فروع** الاقوال المسح عندنا مختص بالمقدم لوقوع ذلك في
البيان فيكون مستقينا لانه يحذف بالاجماع لان جميع الفقهاء قالوا بالتحذير اي
موضع شاء الثالث في الحق انه لا يجب الاستداء بالا على اطلاق المسح وكقولنا احد
عليها السلام اباسي المسح متلا ولا مدبر الثالث انه لا يتقدم بثلاثة اصابع لما
من الاطلاق لقولنا بالافهم اذا مسحت شيئا من اسك او شيئا من قدامك ما بين
كعبك الى اطراف الاصابع فقد اخذ الرفع ثالث اصابع افضل السادسة وان
الى الكعبين قد انا فع وبني عامر والكسائي وحضرت النقيب عطاء على عمل ثوبا
اذ الجار والمجور محله النصب على المفعولية كقولهم مررت بزيد وقرئ نثبت
بالدهن وصبحا وكقول الشاعر معاوي انا بشر فاستريح فلنسا بالجبال والحد
وقراء الباقر بالجزة عطاء على رؤسكم وهو ظاهر فاذا ان القرآن دالتا على العتق

الابن حن
العقوب بن حن
فانح ٢

معنى واحد هو وجوب المسح كما هو مذاهب أصحابنا الإمامية ويؤيده ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه ومثله عن علي بن عباس
 وأيضاً عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على رجليه وأحاج أئمة
 أهل البيت عليه السلام على ذلك قال الصادق عليه السلام يأتي على الرجال التوضؤ والتبوء ما قيل
 الله منه صلاة قيل وكيف ذلك قال لأنه يفسل أمر الله بمسحه وعني ذلك من
 الروايات وقال ابن عباس وقد سئل عن الوضوء فقال لا غسلناز ومحتاف
 وقال الفقهاء الأربعة بوجوب الغسل تحتين بقراءة التسمية عطفاً على وجوبهما أو
 أنه منصوب بفعل مقدري وأغسلوا أرجلكم كقولهم غفلاً تيناً وماءً بارداً واستغنوا
 قوله متغلاً سيفاً ومخاً أي ومغتلاً رماً ويؤيده قوله قوارجكم بالرفع أي وأحكم
 مفسولاً وأما قراءة الجفيدة فالمجاورة كقوله نعم غداً يوم اليم بحرايم وقوله خذ
 وخير عني فإنه ليس معطوفاً على قوله ولم يطمئني ما قبله ولا كان تقديره يطوف عليهم
 ولأن غداً في بحري عني لكنه غير مراد بل هم الطائفة من المطوفين فيكون جزم
 على مجاورة ولم يطمئني أن القول بالغسل قول أكثر الأئمة والمجاورة عن الأول بان
 على وجوبهما ثم نحن إذ لا نعلم ضرباً من الأئمة أو أكثر من خالفوا أو أكثر من جعلوا
 عطف على زيد وعمراً والمضروبين مع أن الكلام إذا وجد فيه عالماً عطف على الآخر
 منها كما هو مذاهب البصريين وشواهد مشروعة خصوصاً مع عدم المانع كما في المسألة
 فإن العطف على الرسول لا مانع منه لئلا يشرعاً وأما التخصيص فمقدراً فإنه إما نحو

۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵۴۱
۵۴۲
۵۴۳
۵۴۴
۵۴۵
۵۴۶
۵۴۷
۵۴۸
۵۴۹
۵۵۰
۵۵۱
۵۵۲
۵۵۳
۵۵۴
۵۵۵
۵۵۶
۵۵۷
۵۵۸
۵۵۹
۵۶۰
۵۶۱
۵۶۲
۵۶۳
۵۶۴
۵۶۵
۵۶۶
۵۶۷
۵۶۸
۵۶۹
۵۷۰
۵۷۱
۵۷۲
۵۷۳
۵۷۴
۵۷۵
۵۷۶
۵۷۷
۵۷۸
۵۷۹
۵۸۰
۵۸۱
۵۸۲
۵۸۳
۵۸۴
۵۸۵
۵۸۶
۵۸۷
۵۸۸
۵۸۹
۵۹۰
۵۹۱
۵۹۲
۵۹۳
۵۹۴
۵۹۵
۵۹۶
۵۹۷
۵۹۸
۵۹۹
۶۰۰
۶۰۱
۶۰۲
۶۰۳
۶۰۴
۶۰۵
۶۰۶
۶۰۷
۶۰۸
۶۰۹
۶۱۰
۶۱۱
۶۱۲
۶۱۳
۶۱۴
۶۱۵
۶۱۶
۶۱۷
۶۱۸
۶۱۹
۶۲۰
۶۲۱
۶۲۲
۶۲۳
۶۲۴
۶۲۵
۶۲۶
۶۲۷
۶۲۸
۶۲۹
۶۳۰
۶۳۱
۶۳۲
۶۳۳
۶۳۴
۶۳۵
۶۳۶
۶۳۷
۶۳۸
۶۳۹
۶۴۰
۶۴۱
۶۴۲
۶۴۳
۶۴۴
۶۴۵
۶۴۶
۶۴۷
۶۴۸
۶۴۹
۶۵۰
۶۵۱
۶۵۲
۶۵۳
۶۵۴
۶۵۵
۶۵۶
۶۵۷
۶۵۸
۶۵۹
۶۶۰
۶۶۱
۶۶۲
۶۶۳
۶۶۴
۶۶۵
۶۶۶
۶۶۷
۶۶۸
۶۶۹
۶۷۰
۶۷۱
۶۷۲
۶۷۳
۶۷۴
۶۷۵
۶۷۶
۶۷۷
۶۷۸
۶۷۹
۶۸۰
۶۸۱
۶۸۲
۶۸۳
۶۸۴
۶۸۵
۶۸۶
۶۸۷
۶۸۸
۶۸۹
۶۹۰
۶۹۱
۶۹۲
۶۹۳
۶۹۴
۶۹۵
۶۹۶
۶۹۷
۶۹۸
۶۹۹
۷۰۰
۷۰۱
۷۰۲
۷۰۳
۷۰۴
۷۰۵
۷۰۶
۷۰۷
۷۰۸
۷۰۹
۷۱۰
۷۱۱

والله اعلم
عسى اني اكون
مما لا تعلمون
واما بعد ذلك
فان الله اعلم
بما كان في
القلوب

[illegible]

الاستقرار في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا
 المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام
 عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في
 الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي
 السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة
 للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد
 اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى
 المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى
 اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم
 بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

وفي الآية احكام كثيرة **أ** تحريم التكرار كونه منافيا للواجب **ب** نقض الوضوء
ج ابطاله للصلوة **د** وجوب قضاء صلوة وقعت حال التكرار **هـ** كون عدم التكرار
 مبطلا لظاهرة فيدخل النعم والافهام والجنون **و** كون ذلك مبطلا للصلوة **ز**
 كون الجنابة ناقضة للوضوء **ح** كونها مبطلا للصلوة **ط** كونها موجبة
 للغسل **ي** كون التيمم لا يرفع حصة الجنابة بل يبيع معها الصلوة **يا** احترام
 المساجد **ب** منع التكرار وبشره من دخولها **ج** منع الجنين من الاستقرار
 فيها **د** تسوية الجواري فيها **هـ** كون الغسل ايضا حكم الجنابة **و** عدم افتقار

هذا هو الوجه في الاستقراء في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

هذا هو الوجه في الاستقراء في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

الغسل الى الوضوء لقوله حققت الواو لما كان بعض الخاية غاية وهو باطل
 تسويغ التيمم **ح** كونه يقع بذلك من كل واحد من الوضوء والغسل **ط** اباخته
 حال الموض للوضوء باستعمال الماء **هـ** كونه مباحا لما لا يجزئ الماء بالوضوء من
 استعماله او لعدم **و** كون وجود الماء ناقضا للتيمم **ز** كون الغائط ناقضا
 للوضوء وجبالة **ح** كون الجنابة تقع بمجرد الوضوء من دون الانزال **ط** وجوب
 كون التيمم باقرب **ي** جواز التيمم بالجلد والصدق اسم الصعيد عليه **يا** وجوب
 كون الصعيد طاهرا **ب** وجوب كونه مباحا **ج** وجوب مسح الوجه باليد
د وجوب كون الوجه يراديه بعضه لكان الماء عند القابل بتركه وكذا اليد
 لعطرها على الوجه **هـ** وجوب الاستدعاء بمسح الوجه لغار التعقيب **و** وجوب

للولاة انقل الامر للنفوس الثالثة **و** ما امرؤ الا ليصعد الله خالصين
 له اليق دلت على وجوب الجنينة في كل عبادة فتدخل الطهارة الثالث للنفقة
 ومعنى الاخلاص هو المراد بالقبرة التي يذكرها اصحابنا في ثباتهم وهو اتباع
 الطاعة خالصة لله تعالى وحده ويؤيد قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث للقد يتقون
 عمل ليغلا اشرك فيه غيبي تركه يشركه فمثل من كونه له نعم ان يفعل خواف
 عقابه ورجاء ثوابه وقيل يفعل حياء منه او جباله وقيل تعظما له ومهابته و
 افتقار اد لا يخطر بباله غرض اخواه ويقرب من هذا قول علي بن ابي طالب ماعدتك خفا
 نونا ركا ولا تشوقا الى جنتك بل وجدتك اهلا للعبادة فعدت كره وهو لا قوي

هذا هو الوجه في الاستقراء في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

هذا هو الوجه في الاستقراء في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

هذا هو الوجه في الاستقراء في المساجد وهو اشتاء من قوله لا تقربوا الصلوة اي لا تقربوا المساجد للصلوة وفيها الاعادي سبل لكون الطريق في المسجد وهذا العام عندنا بعد المسجد في ما هما فلا يخفى عنهما وقد تقدم في الآية الاولى نص في الاحكام واعلم انه عندنا اذا فقد الماء وجب طلب في الخربة غلوة سهم وفي السهالة غلوة سهم في اربع جوانبه ليحقق عدم الوجوب ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والثاني في من يمان فيه للوجه واليد اخرى كذا قال الشافعي ان المراد بالوجه كله وباليدين من راس الاصابع الى المرفقين قياسا على الوضوء ولما روي انهم يقيم مسح يديه الى المرفقين وروى اهل البيت عليهم السلام تدفع ذلك قوله ان الله كان عفوا غفورا اي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم الشكا ليفكاشدها على اليهود بل يبرها عليكم وخصها

من الضرور وعلى الناس لا اله الا الله
المطهرون من الاغصان
فمن احبها

من التجاسات فيقول نزلت في اهل قبا روي عنه ^{الاصح} ~~الاصح~~ عليهما السلام
 يجوز ان يطرأ بالماء من الغايط روي عن ابني صلعم انه قال لهم ماذا تفعل
 في طردكم فاذا نتمه قد احسن عليكم الشاء فقالوا اغسل اش الغايط بالماء واعلم
 ان الغايط اذا تعدي لم يخرج تحتم الماء لازالة وان لم يتعد فلكلف الغسل
 ثلثة اجزاء وبشها طاهرة منزلة للعين وبين الماء والجمع بينها افضل لاجتماع
 ازالة العين والاشد في قولهم غسل اش الغايط اشار الى هذا لدلالة على زوال
 العين قبل غسل الماء وانزاله الاث بالماء وكذا روي في رواية اخرى انهم قالوا
 نبتع الغايط بالاجار ثم نبتع الاجار بالماء واما البول فلا يخرج فيه الا الماء
 خاصة تعدد ادم يتعد وقال الشافعي لا يستجاء منها واجبة بالماء ولا اجار ف
 اعادة الصلوة على من لم يتبع وبه قال مالك وقال ابو حنيفة هو تحت غيب واجبة قوله
 يجوز ان يطرأ والحجة تاكيد الارادة ولذلك لم يقل يريدون شدة ارادتهم وقيل
 سبحانه مجتهد بمحبته بالمعنى المذكور فقالوا والله يحب المطهرين ثم اعلم انه يمكن
 عندنا ان يستدل بهذا الآية على استحباب الكون على طهارة لان الطهارة شرعية حقيقة
 في ارفع الحديث والشاء والحجة تاكيد الارادة والايتان بلفظ المباعدة
 بالنكرة ودوام حصول المعنى وكذلك دليل على قلناه والله اعلم السادسة
 واشتلتا من الشاء ماء طهورا هنا فوائد ^{الاصح} ~~الاصح~~ ان يري ان الطهور لغة ورد

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِثِ

ظ في
التردي

طهر من الحدث واما بالنظر الى الاستعمال كما قال اصحابنا والشافعية فان
 منع ذلك الخفيف فهو مكاب **الشافعية** ما ينزل عنه الطهارة والطهارة عند الخفيف
 مخالطة النجاسة يميننا او ظنا وان لم يتغير وجوز استعماله لا يتغير كجركه الاخر
 المتغير وقدره بعشرة اذرع في مثلها وعندما كلك التغيير في احد اوصافه قليلا
 او كثيرا وعند الشافعي في الكثير التغيير في القليل الملاقاة وعندما اصحابنا كذا
 كلما ان الكثرة عند قلان نحو خضابته رطل وعندما كثر هو الف وما يتا رطل الى
 الذي هو احدى وتسعون مثقالا قال البيهقي وقد سئل عن بئ بضاعة فقال الماء
 طهر لا يغيثه شيء الا ما غي لونه او طعمه او ريحه وروي الشيخ من الافاضل اذا
 بلغ الماء قدر كرم لم يجل خبثا ومن الصادق ع اذا كان الماء قد كثر لم يغيثه شيء
الشافعية قالوا الحديث الاول مكوف يكون منسوخا اطلاقا فنقيدها لكثير هذا كله في الماء
 الا كما ما الجاري فلا ينجس الا بالنجاسة الاولى واشتراط بلوغه كرا الا ان يكون جارا
 عن مادة فلا يشتد وقال الشافعي الماء الذي قبل النجاسة طاهر وما بعدها ان
 لم يتصل النجاسة اليه طاهر وما تجاوزه ومخالطة النجاسة ان كان اكثر من قلتي
 وظاهر وان كان اقل فنفس **الشافعية** اذا زالت عنه الطهارة فنقدنا يطهر بالقاء
 كره عليه دفعة ينزل تغييره ان كان متغيرا فان لم ينزل فكر آخر وهكذا حتى ينزل
 التغيير وغير المتغير يكفي الملقاة المذكورة او اتصاله بالكر او وقوع الغث الساب
 عليه وقال الشافعي ينزل النجاسة بامور **أ** ورود ماء طاهر ينزل التغيير **ب**

الماء كثر

ب ينزل التغيير من نفسه **ج** ان يشبع من تحتها ما ينزل تغييره **د** ان يشق
 منه ما ينزل تغييره **هـ** ذكر بعض اصحابه من وقوعه ما ينزل تغييره وكل ذلك
 مخالف لما دلل عليه فيجب المراض عنها **الشافعية** وينزل عليكم من السماء ماء
 ليطرقكم به ويذهب عنكم **بجن الشيطان** هنا مستلذان **أ** ان غي الماء
 لا يطهر من الحدث ولا من الجنث اما الحديث فاجماع الامن اي خيفه في الوضوء
 بالنيء مطبوخا مع عدم الماء في السفرة اما الجنث فاكثرا صاحبنا على ذكره فاق
 الشافعي وقال ابو حنيفة كل ما يبع من ينزل التغيير جونا انه النجاسة به جنتنا ان
 صرح الآية تدل على الامتنان بكون الماء مطورا فلا يكون غي كذا ولا لما تم
 الامتنان بل كان ذلك لا لعم وهو المانع اولى **ويذهب عنكم** بجن الشيطان قيل
 هو الجنابة والرجل النجاسة وقيل الحذاب وقيل وسوسة فانه لما نزل المسلمون
 على كيش يوح فيه اقدامهم على غي ماء فاحتمل الكشهم والمشركون سبقهم الى الماء
 فقتلهم البليد وقال قتادون على غي وضوء وعلى جنابة وقد عظمتم فلو كنتم على
 الحق لما قبلكم هو آء على الماء فخرنا خزا شديدا فطرنا اليلا حتى جرى انوار
 وتليد الرتل حتى شبت عليه الاقدام وطابت النفوس فعلى القول الاول فيه دلالة
 على نجاسة الماء ولذلك كره جبره وهو مراد في النجاسة **الشافعية**
 وكذا لو نكح من الحيض قل هو اذى فاعتنى لواء النساء في الحيض لا تقرب
 حتى يطهرن فاذا نظرن فان هن من حيث امرن الله ان الله يحب التوا

في سورة الاحقاف

فما رواه
عن الامام
الشافعي

في سورة البقرة

وَجِبَّ الْمُنْطَرَيْنِ الْمَحِيضِ بِمصدرهما المجرى والمبني واسم زمان واسم
 مكان فالمحيض الأول مصدر لا غير لعود الضيف اليه بقوله هو اذ ي
 مستقر واما الثاني فيحمل المصدر فيكون فيه تقدير مضاف واى زمان المحيض
 ويحمل اسم الزمان والمكان فلا يحتاج الى تقدير مضاف ولا تقرب من اى
 بتاموهن عن فال لانه حق يطرد بالتشديد على قارة حمرة والكسائي
 اى يغسلن وقت الباقوزيا التخصيص فيقرب من الدم ويشتطرو مكان
 اذ عرفت هذا ففي الآية احكام **٢** ان الحيض نجس لقوله اذى وهو المستقر هو
 اجماع اهل العلم **٣** ان نجاسته مغلفة لقوله هو اذى بما لفته فيه بالقدر
 بالايان باسمه الظاهر اذ لم يصر الى كونه عنده ثم سيذكر فيه وصفه
 بالاذى كل ذلك لانه غلظ نجاسته فيجب ان لا يقله وكثيره عندنا والامكان
 لغلظه فائدة زائدة وكذا النفاس لا نهض كان محبسا **٤** ان دم الحيض
 من الامراض اللوجية للسل اطلاق الطهارة المتعلقة به وقد تقدم ان ذلك
 يراعى الفصل واول مدة التي يصير بها موجبا للسل عندنا ثلثة ايام واكثره عشرة
 وبه قالت الخنفية فقال الشافعي اقله يوم وليله واكثره خمس عشرة يوما **٥** وجوب
 اغتسال النساء في مكان الحيض وهو القبل اجماعا معتمدين اذ الامر حقيقة في الوضوء
 والامعاء يورد وفي وصفه بالاذى ترتيب الحكم عليه بالفاء اشعارا بانه العلة وفي
 كيفية الغتسل عندهم خلافا فقال محمد بن الحسن كقولنا انه القبل وقال ابو حنيفة

وابو يوسف والشافعي هو اشتغل عليه الا ان روي ان اهل الجاهلية كانوا
 لا يواظبون عليها ولا يشاربونها ولا يسكنونها في بيت كغسل اليهود والمجوس فلما ان
 احد المسلمين بظاها ففعلوا كذلك فقال اناس من الاعراب يا رسول الله انى
 شديدا لثياب قليلة فان اثنان من ثيابك سائر اهل البيت وان اثنان هلك
 الحيض فقال انا امرتكم ان تغسلوا اجامعتين اذ احضن دم امرم باخر اجمن كغسل
 الامعاء وقيل ان النصارى كانوا اجامعوهن ولا يبالون بالحيض اليهود كانوا يغتسلون
 في كل شئ فامر الله بالانقطاع عن الميراث **٦** اختلفوا في مدة زمان الاغتسال وغايتها
 فقال الشافعي حتى تغسل ويحج بانك جميع بين القرايع وبقوله فاذ نظرت في انوهن
 فعنده لا يجوز وطهرا حتى تطهر ونظروا قال ابو حنيفة بالجمع بين القرايع بان له ان يطهرا
 في كل الحيض بعد الانقطاع وان لم تغسل وفي اقله لا يقربها احد الانقطاع الامع **٧**
 واما ما بنا فنجسها بانه قبل الغسل جازية على كراهية وبعد كراهية وقال
 بعض اصحابنا يقول الشافعي ليس بجواز ان تغسل في جلاء بمعنى غسل كالمسك في اسما
 تعالى وكقولك تطعت الطعام بمعنى طعمته **٨** فأتوهن من حيث امركم بالامس
 هنا ليس للوجوب مطلقا بل قد يكون له كالمكان قد اعنى لها اربعة اشهر
 اوله وان الانقطاع والغسل كذا لو وافق انقضاء مدة التي يصير في الايام
 والظواهر قد يكون للتدبير كما في انقضاء الحال ذلك فهو اذن يطلق الرجمان
 واختلف في معنى من حيث قيل غدا بن عباس انه من حيث امركم الله ويتحسبه

في غير ذلك من النجاسة ولا يتنجس من النجاسة او كناية عن نجاسة متقدمة
والعلم ان تعليق الحكم على المشتق يدل على ان المشتق منه علة في الحكم كقولكم
العلماء اي علمهم واحترق الجبال اي جعلهم فلو غسلوا ابدانهم بغير غسل لم
يزيدوا النجاسة وروايات اهل البيت ع واجاءهم على نجاستهم مشهورة
انهم اذا كانوا اجاسا فاسادهم وكل ما باشروه برطوبة نجس ايضا وهو ظاهر
اما قوله نعم وطعام الذين اتوا الكتاب جعل لكم فالمراد للخطوة والشيء والنجس
وهو مروي عن الصادق ع وسألتني تمام البحث في الاطعمة انشاء الله انه
لا يجوز دخولهم للمسجد الحرام وكذا باقي المساجد عندنا النصوص اهل البيت ع
وبه قالوا لا يقتصر الشافعي على المسجد الحرام وهو عجيب فلهذا فاساده
عليه لانه قابلا لقياس العلة وهي النجاسة حاصلة وابو حنيفة لا يمنعهم
دخوله ولا دخول غيره ويقول ان الذي غنمتم لقوله ع لا يحرم هذا العام شرك و
ذلك لا يتلزم النهي عن الدخول وهو فاسد فان دخولهم يتلزم القرب لله تعالى
انه لا فرق بينهم وبين باقي الكفار عندنا في جميع ما تقدم للاجتماع المركب فان كل
من قال بنجاستهم عينا قال بنجاسة كل كافر ولان اهل الذمة شركون لقوله ع
وقالت اليهود غنمتم الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله سبحانه
وتعالى عما يشركون وكل شرك نجس الآية العاشر يا ايها الذين آمنوا انما
الغنى واليسر والانتصاب والامانة لا ينجس من عمل الشيطان فاجتنبوه كعلمكم

في غير ذلك من النجاسة ولا يتنجس من النجاسة او كناية عن نجاسة متقدمة
والعلم ان تعليق الحكم على المشتق يدل على ان المشتق منه علة في الحكم كقولكم
العلماء اي علمهم واحترق الجبال اي جعلهم فلو غسلوا ابدانهم بغير غسل لم
يزيدوا النجاسة وروايات اهل البيت ع واجاءهم على نجاستهم مشهورة
انهم اذا كانوا اجاسا فاسادهم وكل ما باشروه برطوبة نجس ايضا وهو ظاهر
اما قوله نعم وطعام الذين اتوا الكتاب جعل لكم فالمراد للخطوة والشيء والنجس
وهو مروي عن الصادق ع وسألتني تمام البحث في الاطعمة انشاء الله انه
لا يجوز دخولهم للمسجد الحرام وكذا باقي المساجد عندنا النصوص اهل البيت ع
وبه قالوا لا يقتصر الشافعي على المسجد الحرام وهو عجيب فلهذا فاساده
عليه لانه قابلا لقياس العلة وهي النجاسة حاصلة وابو حنيفة لا يمنعهم
دخوله ولا دخول غيره ويقول ان الذي غنمتم لقوله ع لا يحرم هذا العام شرك و
ذلك لا يتلزم النهي عن الدخول وهو فاسد فان دخولهم يتلزم القرب لله تعالى
انه لا فرق بينهم وبين باقي الكفار عندنا في جميع ما تقدم للاجتماع المركب فان كل
من قال بنجاستهم عينا قال بنجاسة كل كافر ولان اهل الذمة شركون لقوله ع
وقالت اليهود غنمتم الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله سبحانه
وتعالى عما يشركون وكل شرك نجس الآية العاشر يا ايها الذين آمنوا انما
الغنى واليسر والانتصاب والامانة لا ينجس من عمل الشيطان فاجتنبوه كعلمكم

وهو محل الخيف اعني القبل وقيل من حيث الظن دون الخيف وقال محمد بن
الحنفية من قبل النكاح دون الضهور ان الله يحب التوابين والنجاسات
الباطنة وهي الذنوب ويجب المتطهر من النجاسات الظاهرة التاسعة
انما المشركون نجس فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا انما المحصر
لا نجس من الانسان غير المشركين والنجس مصدر في الاصل تقول نجس بك العين
يجس بفتحها نجسا بفتحة ياء فهو نجس بفتح ياء وكسرها واذا استعمل مع النجس
كسرا قل يقال نجس نجسا وكسرا قلها وسكون الجيم قاله الفراء قرى به شاذاه
ولو كان النجس مصدرا في الاصل لا يشي ولا يجع ولا يوتث قال انما المشركون نجس
ولم يقل نجسون والمراد بالمسجد الحرام فيل هو جملة الحرم سمي به تسمية الشيء
اجزائه فلا تقربوا افضل المراد نحو الموضع ان لا يكون منهم ولذلك صدر الآية
بها ايها الذين آمنوا الذي غنمتم من ابي الباغية او اللعنة من دخول الحرم وذلك
العام قبل سنة هجرة الوداع والاصح انه سنة تسع لما بعث ابا بكر برسالة ثم امر
الله نعم برده وان لا يقرأها الا هو او واحد من اهله فبعث عليا عليه السلام
ويدل عليه قوله ع لا يحجر هذا العام مشركه قال ابو حنيفة وفي الآية احكام
ان المشركين اجاس نجاسة عينية وهو هذا صاحبنا وبه قال ابو حنيفة قال ان
اعيانهم نجسة كالكلاب والخنازير وقال الحسن بن صالح مشركا تضاف والرضاء
قد يطلق على غسل اليد وخالف باقي الفقهاء في ذلك قالوا لا ينجسهم نجسا

نجس

امر

والا يجتنبون

لا تحسن

المراد

الاصناف التي هي النجاسة

بِكَلَامٍ فَأَمَرَتْ قِيلَ هِيَ خُصِي فِي الرَّأْسِ وَخُصِي فِي الْبَدَنِ أَمَّا الرَّأْسُ فَالْفَضْضُ
وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَالْفَرْقُ وَقَوْلُ الشَّارِبِ وَالتَّوَالُكُ وَأَمَّا الْبَدَنُ فَالْحَتَا وَحَلَقُ
الْعَانَةِ وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ وَتَغْفِ الْأَبْطِينِ وَالْإِسْتِجَاءُ بِالْمَاءِ وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ
مِنْ شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ أَيْضًا مِنْ شَرِيعَةِ بَنِي إِسْرَافِيلَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاتَّبِعْ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّبِعُوا هَذَا أَحْكَامَ **المُضْمَضَةِ**
وَالْإِسْتِنْشَاقِ مُتَجَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ الصَّغِيرَةِ وَالْكُبْرَى وَيُؤَدَّى بِالْمُضْمَضَةِ
ثَلَاثًا بِثَلَاثٍ لِكُلِّ مِائَةٍ مَعَ الْأَعْوَادِ كَيْفَ وَاحِدٍ وَيُدِيرُ الْمَاءَ فِيهِ ثُمَّ
يُجْعَلُ وَيُسَالَعُ فِيهَا بِإِصْبَالِ الْمَاءِ إِلَى اقْصَا حَنَكِهِ وَوَجْهِهِ لِلسَّانِ وَاللِّثَامِ
وَيَمْرَأَتِهِ عَلَيْهَا وَكَذَلِكَ الْإِسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا بِثَلَاثٍ لَكِنْ الصَّائِمُ لَا يَبَالِغُ فِيهَا
الْفَرْقُ لَمْ يَخُذْ شَرَاهُ مِنْ حَتَّى وَالرَّوَايَةُ بَاطِلَةٌ إِذَا لَمْ يَفْرِقْ بَيْنَ شَرَارٍ وَمِنْ عَمَلٍ
عَلَى شَرِّهِ الْإِسْتِجَاءُ بِأَوْ عَلَى تَرْكِهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى
الْبَشَرَةِ **التَّوَالُكُ** تَحْتَ لَحْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا هُوَ فَيُجْعَلُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَمَّا
زَالِجِي يُلْعَمُ يَوْمَئِذٍ بِالتَّوَالُكِ حَتَّى خَشِيَ أَنْ أَحْفَى أَوْ أَدْرَدَ وَهَارَ قَتْلَهُ
الْإِنْسَانُ وَتَسَاقَطَهَا وَقَالَ عَمَّا لَوْلَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي أَنْ تَمْتَنَ بِالتَّوَالُكِ عِنْدَ الصُّلُوحِ
بِكُلِّ صَلَاةٍ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ مَعَ أَنَّ الذَّنْبِيَّةَ جَمَعَ عَلَيْهَا وَاسْتِجْنَاءُ
عَامٍ لِلصَّائِمِ وَالْحَمْدُ وَغَيْرُهَا وَبَشَرِي أَنْ يَكُونَ عَرْضًا وَيَكُونَ بِقَضَائِ الشَّجَارِ عَدَا
الزَّهْنِ وَالرَّيْحَانِ وَبَشَرِي بِالْأَصْبَحِ وَالْمَغْرَبِ لِحُصُولِ الْعَنَى وَيَكُونُ فِي الْخَلَاءِ يَجِبُ

إبراهيم

باب الاستنجاء
باب الاستنشاق
باب التوالك
باب التيمم
باب الوضوء
باب الغسل
باب المسح
باب السجدة
باب الركعة
باب الصلاة
باب الصوم
باب الحج
باب العمرة
باب النكاح
باب الطلاق
باب الزنا
باب العتق
باب الميراث
باب النكاح
باب الطلاق
باب الزنا
باب العتق
باب الميراث

عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْيَتَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَعِنْدَ تَغْيِيهِ الْمَكْنَةَ أَمَّا لَوْحٌ أَوْ طَوِيلٌ كَوَيْتُ
شَيْءٌ أَوْ تَرَكَا كَلَّ أَوْ أَكَلَّ كَرِيهِ الرَّاحِيَّةِ أَوْ سَخَّ لِلْإِنْسَانِ أَوْ جَرَّةُ الْمَعْدَةِ **المُخْتَارُ** حَالُ
الضَّغْنِ حَتَّى لِلذِّكْرِ وَلَا نَشَى الْفَضْضُ وَمَعَ الْبُلُوعِ يَجِبُ عَلَى الْمَذْكُورِ فَضْلٌ فِي حَاقِبِ
لَوْ تَرَكَهُ مُتَمَكِّنًا وَلَا يَصِحُّ طَوَافُهُ وَأَمَّا صَلَاةُ فَإِنْ تَكُنْ مِنْ كُشْفِ الْخُلْفَةِ لِلتَّطْيِيبِ مِنَ
الْبَوْلِ جِبْ وَمَعَ تَرْكِه يَطْلُ الصَّلَاةُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّلْ فَلَا يَحْتَمِلُ ضَعِيفًا بِطَلَا بِطَلَا
لِحَاجَةِ الْخُلْفَةِ إِذَا جِي فِي حَكِّ الْمَفْصَلَةِ وَفِي الْعُدَّةِ بِالْإِخْلَافِ تَفْصِيلُ حَرَمَاتِهِ فِي
بَعْضِهَا يَلِينَا **ح** حَلَقُ الْعَانَةِ مَسْحُوتَةٌ بِلِ تَوْبِ الْبَدَنِ كَلَّةً فِي كُلِّ خُصْرٍ عَشْرَ يَوْمًا
مَرَّةً وَكَثْرَةُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا **د** حَلَقُ الْأَبْطِينِ أَفْضَلُ مِنَ التَّغْفِ وَالْإِطْلَاءِ بِالْمَاءِ
أَفْضَلُ مِنَ الْحَلَقِ **هـ** الْإِسْتِجَاءُ لَفَةً اسْتِغْفَالًا مِنَ الْجُوعِ وَهُوَ مَا أُرْفَعُ مِنَ الْمَاءِ
وَأَصْلُهُ لِلْبَاعِ لِأَنَّهُ تَقْصِدُ الْخَوَاتِمَ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَقِيلَ مِنْ جَوْنِ الشَّجَرَةِ أَيْ قَلْعُهَا
كَانَ يَقْطَعُ الْأَذَى عَنْهُ وَيَسْتَمِي أَيْضًا اسْتَطَابَةً وَشَرْعًا هُوَ وَاجِبٌ فِي حَلِّ الْبَوْلِ بِالْمَاءِ
لَا يَغْنَى عَنْهُ التَّيْمُمُ وَجَوْزِيَّةٌ لِاسْتِجْنَاءِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ الْمَجْحُوقُ وَأَمَّا الْغَائِطُ فَمَعَ الْعَدَى يَتَعَيَّنُ
الْمَاءُ فِيهِ إِمَّا عَادًا وَمَعَ عَدَمِ الْعَدَى يَحْتَاجُ لِمُكَلَّفٍ بَيْنَ الْحَارَةِ وَالْمَاءِ وَلَا يَحْتَاجُ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثَةِ
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ لَا يَجِبُ إِلَّا مَتَعَدِّ **كِتَابُ الصَّلَاةِ** وَهِيَ
لَفَةُ الدُّعَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي سَلَبَتْ
فَاعْتَصَى نَوْمًا فَإِنْ جَحِبَ الْمَرْءُ مَضْجَعًا وَقِيلَ أَصْلُهَا مِنْ رَفْعِ الصَّلَاةِ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ
عَظِيمٌ فِي الْجَوْزِ شَرْعًا قِيلَ هُوَ إِذَا كَانَ مَعْرُودَةً مَقْنَنَةً بِحَرَكَاتٍ وَسَكَتَاتٍ يَتَقَرَّبُ بِهَا

باب التيمم
باب الوضوء
باب الغسل
باب المسح
باب السجدة
باب الركعة
باب الصلاة
باب الصوم
باب الحج
باب العمرة
باب النكاح
باب الطلاق
باب الزنا
باب العتق
باب الميراث

الى الله قيل هو مشقوض لمردا باذكار الطواف وعلى الصلوة الاخرى والاداء
 انها افعال محدودة بحجب فيها القيام اختيارا واختصاصها التسليم بتقريبها الى
 فصلوة الجنازة صلوة بحسب المجاز واعلم ان اكثر المحققين على نفي الحقيقة الشرعية
 لوجود خواصها وقد ذكر في الأصول فعلى هذا هل الملاقاة لفظ الصلوة على
 المذكور من باب التعليل او من باب المجاز قيل الاول فيل بالثاني وهو الاصح لان المعنى
 اللغوي مرد في الحقيقة الشرقية قطعاً على القولين ثم البحث هنا تنوع انواعاً
الاول في البحث عن الصلوة يقول مطلق وفيه آيات **هـ** اِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ
 عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوثًا كِتَابًا اِي مَكْتُوبًا فَاِنَّ الْكِتَابَ مَصْدَرُ كِتَابٍ
 والضرب بالمصدر قد مر ادبه المفعول اِي المكتوب وهو مراد في الفرض منه كتب
 عليكم اذ احضر احدكم الوقت اِي فرض الوقت اِي المحدود باوقات لا تزيد ولا
 تنقص ولا يجوز التقديم عليها ولا التأخير وفي الآية احكام **أ** انها واجبة وفرض
 على كل مؤمن **ب** انها تدل بظاهرها على الوجوب مختص بملة صفة الفعل اذا ايام
 المقدرة فالؤمنون هم المصدقون والتصديق لا يصلح الا في تصور وجزم واذا علم
 ذلك في تصور الا في قوله تعقل فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا النسي عليه **ج**
 ان الصلوة ليست من العبادات المطلقة في المحدود بحجود وقت بل هي محدودة في
 شرائط اوقات لا يجوز تغييرها وتبديلها **د** اي ذهب بعض الافهام الى اختصاص
 الوجوب بالمؤمنين فلا يجب على الكافر كما هو مذهب الجهمية وهو خلاف مذهبنا ومذهب

افتتاحها

الشافعي والموافق ان التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه الا بدلالة مفهوم المخاطبة
 وليس حجة عندنا هذا مع ان غير هذه من الآيات تنادي بالوجوب عليهم وانهم يتعاطون
 على تركها كقوله ما سلمكم في سقر لولا انكم كنتم الصالحين الى قوله وكنا نذكر يومئذ
 وهو صريح في ارادة الكفار بالخطاب الثانية حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى وقوموا لله قانتين فان خفتم فربكم لا اوتيكما نافعاً فاذا امنتم فاذكروا
 الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون المحافظة عليها هي شرع الاعتناء بالاعتناء
 وعدم تخصيصها في اوقاتها والوسطى اما بمعنى الوسط اى بين الصلوة او الفضيلة
 اى كثرة الفضل والعتق قبل المداومة على الشئ اى قومه الله مداومين على
 القيام وقيل الدعاء قائماً وقيل النشوع اى قومه الله مداومين على
 وهو الدعاء في الصلوة مع رفع اليدين فلا ولي العمل على ذلك ولا ذلك قال ابن
 المداومة العتق في الضبح والرجال جمع باجل كل قيام جمع قائم وكذا الركبان جمع
 راكبة فاذا امنتم فاذكروا الله اى فاضلوا صلوة آمن فاذكروا الله كما علمكم ثم ان
 ان الذكر هو الصلوة يكون مضاه صلواتكم من الصلوة وليست بها وان قلنا انه الذكر
 يكون مضاه فاشكروا واشكروا على الانعام عليكم بتعليمكم الله ديني اية عقولكم ثم
 الصلوة حال الامر وحال الخوف وفيها احكام **أ** وجوب المحافظة على الصلوات التي
 ذكره لئلا يجرى الجري كما قال في موضع آخر الذين هم على صلواتهم يحافظون
 وفي موضع آخر الذين هم على صلواتهم دأبوا فيقبل المحافظة على الصلوات والاداء

لا يعلم ذلك من قبل

والشأن والمداومة متعلقها التكرار بحسب الأوقات وقيل المحافظة على الفراغ
 والمداومة على التوافل وهو مروي عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة
 والكثير يعني المقيدر فائدة زائدة إلى التأسيس المقيدر يمكن أن يستدل بحسن
 الآية وما قبلها على وجوب الصلوة السبع المشهورة وبيان ذلك أنها دللت على وجوب
 الإيمان بكل ما يصدر عليه اسم الصلوة شرعا وخرج من ذلك ما لم يدع وجوده
 وما اجمع على نفيه فيبقى الباقي داخلا وهو المطلوب **٢** تفصيل الصلوة التي
 بالامر بالمحافظة عليها مع انتهاء الخلوة والصلوات إذا التزم الاستغناء لاختصاصها
 بمزيد فضل يقتضي رفع شأنها وإفرادها بالذكر كما في النخل والرمات غير الناحية
 وجنير يدل ويكامل غير الملايكة واختلفوا فيها على أن في الصلوة الصبح لموسطها
 بين صلاتي نهار وصلاتي ليل وبين الظلام والفتوة فإنها لا تجمع مع غيرها في شهر
 بين مجتبعين ولا أنها تشهد لها ملايكة الليل والنهار في العليين معا قال الشافعي **٣**
 عقبها بذكر التوقيت منه مشروع في الصبح وقيل الظن به قال جماعة وروى ذكره
 صرح عليها السلام لأنها في الساعة التي تفتح فيها أبواب السماء فلا تغلق حتى يصل
 الظهر ويتجرب فيها الدعاء وقيل العصر لأنها بين صلاتي ليل ونهار ولأنها تنفتح حال
 اشتغال الناس بما هم فيه فيكون الاشتغال بها أشق عليهم ولقولهم من فاتته صلاة
 العصر فكأنما وتر أهله وماله وفي رواية ضبط عماله ولما روي أنه قال يصوم يوم الآخر
 شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر فإن صبح ذلك فهو صريح فيها وقيل للعرب

منها ما لا يشهد لها ملايكة الليل والنهار في العليين معا قال الشافعي

منها ما لا يشهد لها ملايكة الليل والنهار في العليين معا قال الشافعي

لنوسطها عدد من شأني وروى يحيى وقيل العشاء لموسطها بين ليلة ونهارية وقيل
 أن الله أحقها بالعطف على جميعها كخفارتها القدر وخفارت الاسم الأعظم والولي
 وساعة الإجابة وعن بعض أئمة الزيدية أنها صلوة الجمعة يوم الجمعة والظهر يوم الثلاثاء
ثم وجوب القيام في الصلوة لصيغة الأمر **٥** شرعية التوقيت في الصلوات كلها
 لذكر عقب الأمر بالمحافظة على جهتها وعطف القيام حال التوقيت على ذلك **٦**
 جواز الصلوة حال الخوف شيئا وركوباً **٧** جوازها حال المسايعة كيف كان وبه قال
 الشافعي خلافاً للإمام حنيفة فإنه قال لا يصلح حال المشي والمسايعة ما لم يتكفّر عن الوقوف
المثالثة وأمر أهلاً بالصلاة وأصطبي عليها لأنها لا تكسر ذقائن من ذلك
والعاقبة للتقوى في هذه الآية الكريمة فوايد **٨** أمرهم أن يأمر أهله
 بالصلوة أي صلوا أمرهم بما ينبغي على من أضاف إليها بهالة لأنه الناسي به صم
 ويؤيده قوله نعم فوالسكم وأهليكم نارا قعم أمر الله أن يحضر أهله دون الناس
 ليحلم الناس أن لا يهله عند الله مني له ليست للناس فامرهم مع الناس عامة ثم أمر
 خاصة **٩** أصطبي عليها أي حمل نفسك على الصلوة ومشاقتها وإن نازعتك الطبيعة
 التي تهلكها الراحة فافترها وأفضل الصلوة بها لغا في الصبر يصيب ذلك ملكة
 كذلك عدل عن الصبر إلى الاصطبار لأن الانفعال فيه زيادة معنى ليس في الدليل
 وهو المقصد والتصرف لذلك قال لها ما كتبت في أي نوع كان من الفعل وعلما ما كتبت
 بالمصاحف والتصرف بالمباينة ورحمة من تعالى بعباده وإدار وجب عليهم الاصطبار

بالزكوع والتعبد والفتوت فكل هنا محتمل ما في قوله فيقولنا الصلوة في
 معرض المدح فالاول ان يراى به الاول لانه اقرب الى الحقيقة وايدى لنفسه التبيين
 ان الشئ للمدح هو من حاله كذا والاول ان الزوال يقع عليه الجوهر من ذلك
 لانه الفاعل اليها يدرك عينيه لدفع شعاعها وقبل الغروب عندك بقولنا الشئ
 مقام قد يبرح دبت حتى كنت براح وبراى علم الشمس كقظام وخدام المراتب
 والحق انه لا دلالة فيه على المدعى احتمال امارة زوالها وكذا على الزاوية الاخرى غرو
 حتى كنت براح وعلى تقدير الدلالة لا ينافى كونه بمعنى الزوال احتمال الاشتراك
 والحق الاول ظلمة الليل ذلك من تعبد الشفق وذلك قال الجوهر في الغاسق
 الليل اذا غاب الشفق وقيل غسق الليل شدة ظلمته وذلك ان يكون في نصف الليل
 والتجدد تكلف السهر للصلوة والتجدد للجود ومن اسماؤا الضداد يا بيان بمعنى
 النوم والسرور في الآية احكام **٢** اذا حمل الدلو على الغروب خرج الظهران
 والاولى حاله على الزوال اذا اصل التركيب للاستقلال ومنه الدلو ان لا يستقر
 يدركه كذا كل ما يتوكل به الدال واللام كدج ودلع وبه قال ابن عباس وروى ذلك
 عن قسص عليه السلام وبنيته قول النبي صلى الله عليه وسلم ان في جيبى مثل الدلو حتى الزوال
 فضلي في الظاهر فعلى هذا يكون المربع الصلوات الظهور والعصر والمغرب والعشاء
 داخله في الآية واللام في الدلو كالتأقوت مثلها في ثلاث خلون **٣** في الآية دلالة على
 امتداد وقت المربع من الزوال الى الغسق فيكون اوقاتها موسعة لان اللام قد

المدح هو من حاله كذا والاول ان الزوال يقع عليه الجوهر من ذلك
 لانه الفاعل اليها يدرك عينيه لدفع شعاعها وقبل الغروب عندك بقولنا الشئ
 مقام قد يبرح دبت حتى كنت براح وبراى علم الشمس كقظام وخدام المراتب
 والحق انه لا دلالة فيه على المدعى احتمال امارة زوالها وكذا على الزاوية الاخرى غرو
 حتى كنت براح وعلى تقدير الدلالة لا ينافى كونه بمعنى الزوال احتمال الاشتراك
 والحق الاول ظلمة الليل ذلك من تعبد الشفق وذلك قال الجوهر في الغاسق
 الليل اذا غاب الشفق وقيل غسق الليل شدة ظلمته وذلك ان يكون في نصف الليل
 والتجدد تكلف السهر للصلوة والتجدد للجود ومن اسماؤا الضداد يا بيان بمعنى
 النوم والسرور في الآية احكام **٢** اذا حمل الدلو على الغروب خرج الظهران
 والاولى حاله على الزوال اذا اصل التركيب للاستقلال ومنه الدلو ان لا يستقر
 يدركه كذا كل ما يتوكل به الدال واللام كدج ودلع وبه قال ابن عباس وروى ذلك
 عن قسص عليه السلام وبنيته قول النبي صلى الله عليه وسلم ان في جيبى مثل الدلو حتى الزوال
 فضلي في الظاهر فعلى هذا يكون المربع الصلوات الظهور والعصر والمغرب والعشاء
 داخله في الآية واللام في الدلو كالتأقوت مثلها في ثلاث خلون **٣** في الآية دلالة على
 امتداد وقت المربع من الزوال الى الغسق فيكون اوقاتها موسعة لان اللام قد

قلنا انه للوقت والى لانها الغاية فيكون الوقت محتمل من الزوال الذي
 الليل او ذهاب الشفق على الخلاف ومن المعلوم ان الصلوة المربع يسرها بعض
 للاداء فلم يبق الا ان يكون الزوال اشاع وقتها بمعنى ان كل جزء منه صالح للاداء
 على سبيل الوجوب خالف ابو حنيفة في ذلك حيث قال الوجوب مختص بآخر الوقت
 لان التكلف محتمل قبل ذلك والتحجج بنا في الوجوب وجوابه ان ان التحجج بنا
 الوجوب في انما في الوجوب المضيق اما الموسع فلا ولا يكون معنى التحجج اما
 الحزم على الايمان به كما قاله السيد رحمه الله وكذا خبريات الوقت متعلق الوجوب
 بالايقاع فيها على سبيل التحجج كما في الواجبات الخفية **٣** في الآية دلالة على ان
 الظاهر هو الصلوة الاولى لانها لا يتبدل في ابتداء وهو الدلو **٤** ان آخر وقت
 العشاء ونصف الليل على امر التفسير في الغسق وهو الاول وهو مروي عن قسص
٥ قرآن البشارة الى الصلوة الصبح تسمية لكل باسم خبره وقال بعض الحنفية
 فيه دلالة على كنية الفرقان كما دل تسميتها كوعاد وسجودا على كونها ركعتين وليس
 لان التسمية لغوية وكونها ركعتا او عني شرعية فان القراءة جزء اسوار كان
 ركعتا او عني فالركنية مستفادة من دليل خارج وانما كان قرانها مشهودا لان
 ملائكة القليلة والهارية يسمعون فيه فيكتب في اللبواين **٦** كون
 نافله الليل من خواصه مما اى وجوبها زمانا على فراغتك تختص بك من النفل وهو
 الزيادة ومنه الانفاق بمعنى انها اجلة وحرة ولا فبالندبية ثابتة في وقتها

الغسل
 ان كل من كان في وقت الصلوة
 او اسرع النوم على العمل في حال
 الا ان اوقات سحر العمل

في سورة هود

وانما عني عنها بالنافله كونها تسمى كذلك بالنسبة الى كل الامه **٧** انه قد بينك
 معنى عني كما هو محمدا وهو مقام الشفاعة لامته وكان محمدا لانه يحمد كل من
 عرفه **الثانية** واقم الصلوة طرفي النهار وقرأها من الليل ان كنت
يذبحن النيات ذلك ذكره للذكرين قال ابن عباس رضي الله عنه وعن
 الجياشي ان طرفي النهار وقت صلاة الفجر والغروب قال مجاهد وقت صلاة
 العداة والظهر والعصر وبناء على ان ما بعد الزوال يعد من العشاء ومن ليل
 من الليل العشاء ان يجعل قولا ثالثا بناء على ان النهار اسم لما بين الصبح والشاء
 وذهاب الشمس في المغرب وان المراد بطرفي النهار نصف النهار وفضل صلاة الفجر في
 النصف الاول وباقي صلوات الفريضة في النصف الثاني ومن ليل من الليل اي قبا
 منه اي طاعة يتقرب بها في بعض الليل فيكون المراد نوافل الليل فيكون معنى علي
 طرفي النهار والليل جمع نلفه كظم جمع طلة والليل بمعنى النصف من ليله فيكون
 المعنى لثلاث ساعات متفادية من الليل ويكون هذا التبيين فيكون المراد ساعات الفجر
 والعشاء والقيبة من النهار واعلم ان دلاله الآية على تسامع الوقت ظاهر قوله ان الحنا
 الاثر على ان المراد بالحنا هي الصلوات وفي معنى اذهابها للنيات قوله **ان**
 انها لطف في تلك النيات كما قال سبحانه وتعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء
والمنكر **الثاني** انها تكفر الخطيات حاصلة من العبد بمعنى عدم مواظبة بها وعدم
 العقاب عليها وقد ورد في ذكر احاديث كثيرة اخبرنا ما رواه ابو حنيفة

من احدهما في حديث طويل عن علي بن ابي طالب سمعت جبرييل بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ارجو آية في كتاب الله نعم واقم الصلوة طرفي النهار الخ والذي بعثني بالحق
 بشيرا ونذيرا ان احكم ليقيم في الوضوء فسا قط غزوا وحده الذي يربو اذا
 استقبل الله عز وجل بوجهه وقبله لم يستقل عليه من ذنوبه شيء كما ولدته امته
 فان اصابه شيء بين الصلوتين كان له شئ ذلك حتى عود الصلوات الخمس ثم
 قال يا علي انما مني له الصلوات الخمس امني كنه جار على باب احدكم فما ينظر احدكم
 لو كان في جسده من ذلك فذكر الله الصلوات الخمس امني قوله ذلك اشارة الى
 ما ذكره من اقامة الصلوة فان ذلك سبب لذكر الله وذكر الله سبب لروا
 فيض الرحمة على العباد ولستعد لها كما قال فاذا ذكرني اذكركم ذكر لي للذكرين
 اي مفضلة المغفرة حيث علموا ان ذكرهم سبب لذكر الله اياهم **الثالثة**
فبجنان الله حينئذ تسون وحين يصيحون وله الحمد في السموات والارض
وعشيا وحين تظرون اجبار في معنى الامر لثبوت الله نعم والعشاء عليه
 في هذه الاوقات فيكون سبحانه مصدرا بمعنى الامري سجوا سئل ابن عباس
 هل يحيد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وقراءة هذه الآية فتسون صلوة المغرب
 والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وتظرون صلوة الظهر
 ووجه تسمية الصلوة بالتبجيل ان التبجيل تنزيه والصلوة تنزيه لله تعالى
 من صفات المخلوقين لان المخلوق لا يستحق العباد واما انه عز وجل

سورة ابراهيم

ان المراد من آناء الليل صلوات الليل كله **الثالثة** اختلف في اطراف
 النهار فقبل المغرب والعجوة فيه نظر لان طرف الشيء منه لا خارج عنه وصلوة
 المغرب في الليل فكيف يكون في النهار اللهم الا على الاحتمال المتقدم
 وقبل الظن ان وقتة عند الزوال وهو طرف النصف الاول خاية وطرف
 الثاني بداية وقبل العصر اعادها لانها الوسطى كما تقدم واما قال
 اطراف لان اوقات العصر يقع في نصف الاخير من النهار فيصير على
 كل ساعة منها طرف او انه جمعة للامن من الالتباس فخصت قلوبكم
 وقول الشاعر ظهرا هاشميا مثل ظهري الشريف **الرابعة** ان في الآية نصا
 صريحا بسعة الوقت للصبح والظن ان لانه ذكر اواخر اوقاتها اذ ليس
 مرادنا بالتسعة الا ان الصبح يمتد الى قبل طلوع الشمس وان الظن ان
 يمتد وقتها الى قبل غروبها واما **فان جعل الليل طرفا لها صريح**
باتساع وقتها **سواء** اذ ذكرتم من اتساع الوقت هنا وفيما تقدم صريح في ذهب
 ابن بابويه بان الوقت مثنى كسبع الفرض من ابتداء الى انهاء سئل ان
 هذه قبل هذه وانتم لا تقولون بذلك بل تقولون ان الوقت فيتم من
 اوله بالظن قدرا وانها من آخره بالعصر قدرا وانها وكذا المغرب و
 المشاء **جواب** لا يري ان ظاهر هذا الكلام بل وظاهر كثير روایات
 اهل البيت عليهم السلام يقتضي الاشتراك والدليل والبحث والاجماع يقتضي

الاخبر

الاختصاص ويستدجى الجمع والتوفيق بوجه **الاول** انفراد الاشراك
 ما بعد الاختصاص وقبله **الثاني** انه لما لم يكن للظن وقت مقدم بل الى وقت
 ادب فيه فهو مختص بها لانها لو كانت تسبحة كصلوة الشدة كانت
 العصر بعدها وايضا لو لم يدخل الوقت وصلو لم يكن دخل في ابتداء
 ثم دخل فيه قبل ان لها بخطه فان التي لا صاحب يفوز بها الصلوة ويستد
 يصلو العصر في اول الوقت لا ذلك القدر فلفظه الوقت وعدم ضبطه
 عوقبه في الايات والروايات بلاشك **الثالث** ان ذلك مطلق
 قابل للتقييد فيقتد بما رواه داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن
 عليه السلام قال اذا زالت الشمس دخل وقت الظن فاذا مضى قدر اربع ركعات
 دخل وقت الظن والعصر حق بقي من الشمس قدر اربع فيخرج وقتا للظن
 ويبقى العصر حتى تغرب الشمس ويكفي ايضا ان يكون قبله في الآية السابعة
 فيجوز ان الله حين سوره حين يعجزون الى اخرها اشارة الى الوقت
 المختص لان الامساك حال الدخول في المشاء وكذا الاصباح والمظاهار فيقتد
 به **الهلا** وعنيها من الايات **الخامسة** **وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس**
وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار السجدة ويغرب منه الآية
في العمود وسبح بحمد ربك حين تقوم ومن الليل فسبحه وادبار العجوة
 والكلام في الايتين مغارب وجهه يعلم مما تقدم فلا وجه لاعادته

في سورة ق

بقى هنا فواتيد نوردها مختصرة **الاول** المراد بادبار السجود الثقيب
 بعد الصلوات بالتسبيح والدعاء عن ابن عباس وعنه عن علي بن ابي طالب
 الركعتان بعد المغرب وعنه عن ابيه انه لما اخذ الليل وغز الجبال في النوا
 بعد المفروضات وعند ما ان حمله على العموم اولى والمراد بارجع دبر وقراء
 حزه بكره لظنه مصدر مضافا والكل من ادبر في الصلوة اي انقضت نحو
 ابتكر ففوق التيمم والمراد هنا وقت انقضاء الصلوة **الثاني** حين
 تقوم قبل المراد تقوم من مجلسك بانك تقول سبحانك اللهم وبحمدك
 لا اله الا انت اغفر لي وتب علي فوسعيد بن جبير وكذلك ورد في
 انه كفارة المجلس وعنه عن علي بن ابي طالب ان يكتال بالكيل الاول في فليكن
 آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقيل تقوم في الليل من النوم
 في الحديث غرق ومن عليها السلام انه روى الله صلواته كان يقوم من
 الليل تلك مرات فينظر في آفاق السماء ويقول الحمد لله في آخر الاثر ان
 الى قوله انك لا تخلف الميعاد ثم ينتح بصلوة الليل وقيل تقوم الى الصلوة
 فعلى هكذا يمكن ان يجتمع به على التوجه الى الصلوة بلاذكار الشبهة
الثالث ادبار التجموع اي انقضاء التجموع والمراد حين يتهافت الصبح
 فيقول المراد صلوة الفجر وعنه عن ابيه علي بن ابي طالب الركعتان قبل صلوة الفجر

وبه قال

وبه قال ابن عباس وقيل المراد لا تغفل عنه ذكره صاحبنا وماء وعلى كل
 حال **الخامس الثالث** في القبلة وفيه آيات **الاول** يقول السفياني
 من الناس ما دبرهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم اتي بالفضل الاستقبال اخيارا عما يحيى اعداء
 للجواب لذي قبل الذي يراد به المشرق او لتوطيئ النفس على الكروه لان المفاجاة
 به شديدة والسفهاء خفاف العقول الذين كفوا عن تقليد داعي هواها والنظر
 والقبلة مثل الجلسة للحال التي يقابل الشيء عندها كما ان الجلسة للحال التي
 يجلس عليها وكان يقال هو لي قبله واناله قبله ثم صار علما للجهة التي يتقبل
 في الصلوة وليتقن اي صرح به روى عن ابن ابي ابيهم باسناده عن عوف بن مالك
 الى الكعبة بعد ما صلى النبي صلواته بمكة ثلاث عشرة سنة الى البيت المقدس وبعد
 مهاجرة الى المدينة صلى اليه ايضا سبعة اشهر وقيل تسعة وقيل عشرة وقيل
 ثلاثة عشر شهرا وقيل تسعة عشر ثم وجه الله الى الكعبة وكذلك اليهودي
 رسول الله صلواته بافقه تابع لهم ويصلي الى قبلتهم فاعظم رسول الله صلواته من
 ذلك غما شديدا وخرج في جوف الليل ينظر الى آفاق السماء ينظر من الله
 في ذلك امرا فلما اصبح وحضر وقت صلوة الظهر وكان في مسجد بني سالم
 قد صلى من الظهر ركعتين فتولى جبريل عليه السلام واخذ بعصديه وحواله الى الكعبة
 وانزل عليه قد نرى غلبت وجهك في السماء الآية وكان قد صلى ركعتين

في قصة البقرة

الارض
 من
 الله
 صلواته
 من

الى بيت المقدس وركعتين الى الكعبة فقالوا اليهود ما ليهم عن قبلتهم انما ذلك
 منهم للنسخ وقيل القائلين نافقوا المدينة حرمناهم على القوم على رسول الله صلى
 وقيل شركوا مكة فقالوا انه اشتاق الى مولده وقبله آباؤه وسببهم الى
 الى بينهم فنزل قل لله المشرق والمغرب اي ذلك لهما ولا يسر الامكنة يشرف
 ما شاء منها بالتوجه اليه بحسب ابراه من المصلحة او انه تعالى ليس في جهة
 حتى اذا انصرف المصلون عنها انصرفوا عن الله بل نسبت الى الامكنة المشرق والغرب
 على السواء وهي نسبة التعليل والاعتبار بتوجه قلب المصلين الى الله سبحانه
 وتوجه وجه المصلين الى جهة عنوان لتوجه قلبه وجبته لجهات طهارتها
 في ذلك فالمرجح هو الامر بالخصوصية للجهة والمراد بالشرق والغرب ما يستقيم
 من الارض اليها ولا واسطة بينهما وقال الرغشري المراد بلاد المشرق والغرب
 فيلزمه ان لا يكون البراري والخرابات منها وليس كذلك قوله تعالى هدي
 من يشاء الى صراط مستقيم اي طريق المستقيم بحسب مقتضى الصلوة والحكمة
 تارة الى بيت المقدس وتارة الى الكعبة ووجه كون التوجه الى الكعبة صراطا
 مستقيما انه غير ياتل الى قبلته اليهود وهو بيت المقدس ولا الى قبلته النصارى
 وهو المشرق فان اليهود والشمال مضلة لان التوجه اليها مظنة ان العبادة
 للشمس وفي الآية دلالة على جواز النسخ ووقوعه **الثانية** وما جعلنا
 القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه

في سورة البقرة

وان كانت كعبة ثم اولى الذين هم لله وما كان الله ليضيع ايمانكم ايا
 الله بالناس ليردوكم حيثما كنتم من قبله **الاول** وما جعلنا القبلة التي جعلنا
 احدها انما جعلنا محض التحويل لانه من باب اطلاق العام على الخاص والمراد
 وما حولنا اذ التحويل جعل ايضا وهذا بناء على انه صلى الله عليه وآله كان يتوجه
 في مكة قبل هجرته الى بيت المقدس كما نقلنا عن صحابته ورواه ابن عباس لا
 انه كان يجعل الكعبة بينه وبين بيت المقدس في الصلوة وثانيها ان اللوصوف
 محذوف والتعديس وما جعلنا القبلة للجهة التي كنت عليها وهي الكعبة ويكون
 التي كنت عليها هو المفعول الثاني لجعلنا لا انه صفة للقبلة كما قلنا وهذا بناء
 على انه صلى الله عليه وآله كان يصلي بمكة الى الكعبة كما قاله بعض المفسرين واما ما صلى الى الصخرة
 في المدينة نالها لليهود فالمرجح به على الاول للنسخ وعلى الثاني لما منع ولا
 اصح لانه قول علماء اهل البيت عليهم السلام **الثانية** لئلا نعلم من العلم معنى
 القين اي ليمتد بالعلم فان العلم صفة ينفذ في العلوم فينبغي للناس ان يأتوا
 لك والناكصون فذلك ذلك اما بمكة فامرنا ان بيت المقدس ليعلم ان يتبعك
 من شركي مكة لانهم القوا التوجه الى الكعبة واما بالمدينة فامرنا ان الكعبة ليعلم ان
 منافقوا اليهود لانهم كانوا يتوجهون الى بيت المقدس وقبل المراد لنعلم ذلك
 علما يتعلق به الجزاء اي لنعلم بوجوده اذ قاله الرغشري وفيه ضعف لا يخفى من
 ينقلب على عقبيه اي يمتد غرضك وفي ذلك دلالة على كون احكامه تعالى

ما كان منكم من قبله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 والله اعلم بالصواب

محلله بالأغراض **الثالثة** وان كانت كبرى اي التولية ضد كبرى على
 منعفاء العقول والايان لعدم فهم الحكم فيها وقد بين ذلك بقوله لا لعلم
 وهذا كما يتبين من الصادق في الايمان ويبي عنهم من امة طالوت وداود
 لقوله ان الله يتليكم نهرس الا على الذين هدى الله الى حرفة حكمة في الحكم
الرابعة وما كان الله ليضيع ايمانكم اي ثبات ايمانكم او ايمانكم بتحويل
 القبلة وحكمة او ارواه ابن عباس ان القبلة لما حوت قال الناس كيف
 لمناات قبل التحويل من اخواننا فنزلت واللام في الكبرى هي الفاصلة بين
 ان الخففة والنافية وفي ليضيع لام تأكيد النفي وينصب الفعل بتقدير ان
 لكن لا يجوز اظهارها ان الله بالناس لرؤف رحيم لا يضيع اجورهم ولا
 يغير عن مصالحهم وقد تم الرد وهو بالغ لتوافق الفواصل **الثالثة**
 قد نرى نبتك وهبك في السماء فلو لنبتك قبلة ترضيها قول وهبك شطر
 المسجد الحرام وحيتما كنتم قوله او جوهكم شطره وان الذين اوتوا
 الكتاب ليحلفوا ان الحق من ربهم وما الله بغافل عما تعملون في الآية
 فوايد **الرابعة** المشهور ان قد نرى معناه وتجاوب معناه الكثيري كقول
 قد انك القرن مصفرا انا مله والتحقيق انه على اصل التعليل في دخوله
 على المضارع وانما قتل الروية لتقلل الرب في انا الفعل كما يقل في نفسه
 فكذا يكى لفة متعلقة ولا يلزم من قوله الفعل المتعلق بلة الفعل

في سورة البقرة

كان الزاد في موضع
صنف الاضاد ص

المطلق لانه لا يلزم من عدم المقتدر عدم المطلق وكذا القول في قد يعلم الله
 المعوقين منكم وكذا في البيت المراد بتلليل الترك لفة متعلقة فلا ياتي في
 كثرة مطلق الترك المقصود للشاعر **الثانية** نبتك وهبك في السماء اي
 تدد وهبك ونصرف نظرنا لوجه كذا قيل والتحقيق انه لا يجوز تعلق
 في السماء بنوى لتتو الراى عن المكان ولا بالتقلب لان يتقلب الوجه ليس
 في السماء ولا بصيغة مقدرة اي وهبك الكاين في السماء لما قلناه بل تقديره
 نبتك مطارح شعاع عني وهبك في السماء ومطارح شعاع العين في السماء
 بيان غلط ظهر لك كما قرناه غلط من استدلاله الآية على كونا الباري تعالى
 في جهة السماء من حيث توقفه صلواته عليه والة نزول الحكم من السماء والحكم
 يحج عند الله فيكون في السماء واقرا على ذلك من غير انكار جوابه انه كان
 ينظر الوحي من جهة على كذا جيب يلع ولا يلزم من ذلك كونا الباري تعالى
 فيها ولا لزم من صعود الملائكة بالامر من الارض ان يكون الله فيها وهو با
الثالثة فلو لنبتك قبلة ترضيها تقدم انه صم امر بالتوجه الى القبلة
 تألفا لليهود وكان صلحهم حجتا للتوجه الى الكعبة لانها قبلة ابيه ابراهيم
 او لما تقدم ان اليهود قالوا يا اخا لنا محمد في ديننا ويصل الى قبلة فقال
 صلحهم لجبي يلع وددت ان تحولني الله الى الكعبة فقال جبي يلع انما انا
 عبد مثلك وانت كريم على ربك فاسأل انت فانك عند الله بمكان فخرج

جبريل وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديم النظر الى السماء رجاء ان ينزل جبريل
 بما يحب من القبلة فنزلت وقيل كان قد وعد بالتحويل فكان ينتظره و
 يترقبه لموافقة لمحبة الطبيعة ولا يلزم كونه ساخطا للقبلة الاولى فلما نزل
 من فوقهم وليت فلانا الامر اي مكانته منه وحكمة فيه وترضاها عنه لقبلة
 اي مرضية لك **الرابعة** قول وجهك شطر المسجد الحرام هذا هو الناسخ للقبلة
 الى الصخرة وكان ذلك في حجب قبل قال بئر بن عيسى قال ان قياسه هو
 اول نسخ وقع في القرآن وقيل هو نسخ للنسبة بالكتاب فانه ليس في القرآن
 امر بالتوجه الى الصخرة صريحا ثم اعلم ان الامر هنا على التعميم والجرم لا
 على التخصيص كما قيل لان عقاد الاجماع على بطلان التوجه الى الصخرة والشط
 هو التوجه الى جهة قاله الجوهرى واند اقول لا ثم ذبايع اقبى وجوه العيش
 شطرنجى يميم وقرأ ابي تلقاء المسجد الحرام وقول الجاهلي ان الشطر ^{المفضل}
 باطل لانفاق المفسرين وانما كان حراما لحرمة القبلة فيه او لمخبر من الطلبة
 ان يتعرضوا لتحقيق التحقيق من اصحابنا على ان القبلة هي الكعبة المشرقة ^{ههنا}
 لمن كان مشاهدا لها او في حكمة كالاغى ومن كان بينه وبينها ما لو انزل لها
 واما من ليس كذلك فقبلته لجهة وبه قال جملة الفقهاء وهو الحق لوجوه
 المردك اجماع العلماء على وجوب استقبالها لمن هو مشاهدا لها دون شئ من
 اجزاء المسجد فيكون هي القبلة **الثاني** رواية اسامه بن زيد ان النبي صلى الله

من الكعبة

قبل الكعبة وقال هذه القبلة **الثالث** رواية الاصحاب عن ابي هريرة ان
 نبي عبد المطلب اتوا وهم في الصلوة وقد صلوا ركعتين الى بيت المقدس
 ان يستم قد صرفوا الى الكعبة فتقول النساء وكان الرجال والنساء وكان النساء
 وجعلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبة فصلوا صلاة واحدة الى القبليتين
 فلذلك سمو مسجدهم مسجد القبليتين وغير ذلك من الروايات **سوال**
 على قولكم هذا لم قال قول وجهك شطر المسجد الحرام المسمى ان يقول
 قول وجهك الكعبة جواب قال الله تعالى ذلك وهو صلتم في المدينة
 ولا يسأل البعيد فرضه لجهة لا العيب كانه حرج وايضا لو كان الواجب
 التوجه الى المسجد او جهة عملا بظاهر الآية لوجب ذلك ايضا للحاضر ^{ههنا}
 واللازم كالمندوم في البطلان بيان الملازمة طاهر ان قلت ذلك لم لو
 المختص قلت الجواب بضعف المختص اذ رواة بعضها عامي المذهب بعضها
 زيلجي وبعضها مرسل اما رواية المفضل بن عمر الحجفي فقد طعن الكشي فيه
 بفساد العقيدة **فصل** في تعبيه بالشطر عنى لجهة ايام الى ان امر القبلة
 مبنى على المشاهدة والمقاربة دون التحقيق فان العراقي والخراساني اختلفا
 واحدة مع انه اذا حقق كان توجه العراقي الى غير موضع الخراساني لا خلاف
 البلدان في الخوض **الخامسة** وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
 فصر صلتم بلام او لا تعظما لثانته واجابة لرغبته ثم عم بلام تصريحا

في سورة البقرة

بعموم الحكم وتأكيدها الأمر القليلة وخصا للامة على المتابعة وحيثما كان
 اي في اي مكان كنتم ويلزم من ذلك ان يكون اهل العالم في صلواتهم على
 روافد حول المسجد بعضها صغيرة قريبة وبعضها كبيرة بعيدة **الثاني**
 وان الذي اوتوا الكتاب ليعلموا انه الحق من ربه الصبر بما يداليه الجول
 او التوجه لانهم يعلمون حمله ان كل شريعة لابد لها من قبله وتفضيلا
 لتخصيتهم انهم صلى الله عليه وآله يصلي الى القبليتين كنهم لا يعرفون
 بذلك شدة قتادهم وما الله بغافل عما يعملون بالباء وعبد اهل
 الكتاب وبالثناء وعد هذه الامة **الرابعة** ولئن اتيت الذين
 اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك وما انت بتابع قبلتهم وما
 بعضهم بتابع قبله بعض ولئن اتيتهم من بعد ما جاءك من العلم
 انك اذا اتيت الظالمين في هذه الآية اخبارات يدرنها احكام الاول
 انه اخبر ان اهل الكتاب لا يملكون ولا يتبعون قبلته فقوله ولئن
 اتيت الامة توطئة لقسمة محذوف والذين مع صلته مفعول به والباء
 في بكل آية للمصاحبة نحو قوله لئن اتيت الذين يجتبي ايم مع حقيقه واتبعوا
 جواب القسم واستغنى به عن جواب الشرط لانهما في المعنى واحد والغرض
 من الكلام قطع طمعهم صلى الله عليه وآله في صلاحهم لانهم لم يتيكوا امتا
 بشبهة حتى تنزل بيها زود دليل بل غدا ذلك قال علماء الحكمة العمارة

في سورة البقرة

ان علاج

ان علاج الجبل المركب غير ممكن هل هذا عام في اهل الكتاب او خاصا لمخا
 منهم الاولى الثاني لانهم من اسلم وتبع قبلته ولا بعد في ذلك لانت
 العام قابل للتخصيص قال ابن عباس ما من عام الا وقد خصه لا قوله والله
 بطل في علم مع انهم جهلة الحكماء وغيرهم فما قالوا لا يعلم ذاته ولا الخزي الزمان
 الثاني اخبرنا صلى الله عليه وآله ليس بتابع قبلتهم وفيه قطع لاطماعهم
 لانهم قالوا لو ثبت على قبلتنا لكانوا ان يكونوا حينا وانما وجد القبلة
 مع ان اليهود بيت المقدس والنصارى مطلق الشرا ارادة احدي الغيبر الصادق
 في حاله افراد ويمر به الثالث ان كل واحد من اهل القبليتين لا يتبع قبلته
 الاخرى بل لا قوله تعالى وما بعضهم بتابع قبله بعض وكذا قوله تعالى عنهم
 وقالت اليهود لئن اتيت اليهود النصارى على شيء وقالت النصارى لئن
 اتيت اليهود على شيء الرابع انه يوعد صلى الله عليه وآله على اتباع اهوائهم بانه
 يكون في عداد الظالمين مبالة في قطع طمعهم والشرطية قد يتي كيف يحالين
 كقولنا ان كان زيد حجرا فهو حمار فوله وكل وجه هو مواليها اي كل شخص و
 التويز بدل اللضاف اليه والوجه والجهة بمعنى واحد ويقرب ليدكون المراد
 ان لكل نبي جهة يتبعها لتوجه اليها او يكون المراد ان اهل كل اقليم من المسلمين
 جهة من جهات الكعبة يوجهون اليها كالذي في الحجر لاهل الحراق والذين في
 لاهل العرب واليمن اهل اليمن والذين مقابلهم لاهل الشام قوله هو مواليها

اي ولاه الله آياها ايامه بتوليها وهي قراءة انعام والبارقوت
اي وليها وجهه خروف للمفعول الثاني او الضمير لله اي وليها **السادسة**
ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وانه الحق وما الله بغافل
تعالى عما تعملون لما امره بالتوجه الى جهة المسجد الحرام امرا مطلقا محتملا للتفصيل بعد
يتبين له ان ذلك واجب في كل مكان وعلى كل حاله فقال ومن حيث خرجت لحي
اي كان خرجت وصليت فقلت وجهك والضمير في انه عائد الى الامر اي امر بذكر
هو الحق والله فلا يمان بالجملة لا سميته وان واللام في خبرها وصفه بالحق اي
الثابت الذي لا يزدول كل ذلك رافع لاحتمال النسخ **السابعة** ومن حيث
خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا
يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم فلا تخشعوا واخشوني ولا تم نعمتي عليكم
ولعلكم تحذرون تقدم البحث في صدر هذه الآية بقى هنا فائدة الاول
سبب التكرار ذكر له وجوه الاول انه من باب التأكيد التلخيص فانه يجب في
المفرد والجملة الثاني تاكيدا لما قبله في رفع احتمال النسخ فان كل حكم شرعي
في مظنة ان ينسخ الثالث انه اعيد لتلويح عليه ما بعده عليه من الكلام كما في
قوله هذا لئلا يكون للناس عليكم حجة الى آخره وكذا ما تقدم الرابع انه مما
حمل الكلام على معنى فلا يصح عنه الا للضرورة واذا كان كذلك فلا تكرر
كما يقول هنا ان المراد من الاول اذا خرجت من قبل الوحي في امر القبلة

في سورة البقرة
من تاركه

في سورة البقرة

طالبا للصلاة في مسجدك قول وجهك وكذلك اصحابك كيف كانوا من
المواضع في المدينة ومن الثاني اذا خرجت الى السفر واددت الصلاة ومن
الثالث اي مكان كنتم من البلاد فولوا وجوهكم او على اي حاله كنتم حاضرين
او ما قرئ الخامس انه كذا لصدقه عليه فانه ذكر للتحويل لئلا يظن ان
باب بناء مرضاة وجري العادة الالهية انه يولي كل صاحب دعوة فاهل
كل ما حجة يستقبلها ويقيم بها عن غيره ودفع حجة المخالفين على ما بينه وقرئ
بكل علم معلوما كما يعرف المدلول بكل واحد من دلائله الثاني لئلا يكون
للناس اي امرهم بالتوجه الى الكعبة لئلا يكون فان العرب يقولون انه على الله ابراهيم
كاي نزع وقبله ابراهيم الكعبة واليهود عندهم في التورية انه يصلي الى الكعبة بعد
صلواته الصخرة فلودمتم على بيت المقدس لتوجه ذلك الابرار من الطائفتين عليكم
المراد الذين ظلموا اي العاينين من اولئك فلا تخشعوا فاني منكم وانكم واخشوني
لما خلقكم وسمي شبه الذين ظلموا حجة بالنسبة الى اعتقاد موردها الثالث
ولا تم نعمتي عليكم عطف على قوله لئلا يكون اي وجوب التولية لئتم نعمتي عليكم
فان قبلكم وسط كما ان بينكم وسط وشرعتم وسط وانتم امة وسط ولعلكم
تحذرون سبب ثالث غايته التولية **الساخنة** والله المشرق والمغرب فايمنا
قولوا فتم وجه الله ان الله واسع عليم قيل انما نزلت مدعى على اليهود في انهم
على النبي صلوات في توجيهه الى الكعبة وقيل انه كان في مبداء الاسلام مخير في التوجه

في سورة البقرة

الى الصلوة او الكعبة بهذه الآية فسخ بقوله فولد هكك شطر السجدة الحرام
وقبل نزلت في الدعاء ولما ذكره كار وعرف بقوله عليها السلام ان هذه الآية في
النافله سفر احيى توجهت الراحله وقوله فولد هكك في الفريضة لا يجوز فيها
عنى ذلك فسخ هذه الآية خاصة بالنافله سفر اذا نقر هذا فاعلم انه مما امان
تلك الفائدة مع بقاء اللفظ على عمومه كان اولى على هذا ان يكون التوجيه بالآية
في الفريضة على ما يلى الاول صحة صلوة الطان او الناس في غير خطاه وهو
في الصلوة غير مستدبر ولا مشرق ولا مغرب فيستدبر الثانية صحة صلوة
الطان في غير خطاه بعد فراغه وكان التوجه بين المشرق والمغرب يصح ان شاء
الصورة بجعلها وكانت صلوة الى المشرق والمغرب والتوجه بعد خروج الوقت
الرابعة المقتضى الفاقد الامارات يعطى الى اربع جهات يصح صلوة للمسة
صحة صلوة شدة الخوف حيث توجه للصلى السادسة صحة صلوة الماشى
ضرورة عند ضيق الوقت وتوجه الى غير القبلة السابعة صحة صلوة مريض لا
يمكنه التوجه بنفسه ولم يوجد عني غيره ويوجب واما الاحتجاج بجاء على صحة
النافله حضرا فيقنه نظر مخالفته فعل التوجه صلته فانه لم ينقل عنه فعل ذلك
ولا امر به ولا نفيه فيكون ادخاله في الشرع ما ليس منه نعم يجزى بها على
موضع الاجماع وهو حال السفر والحرب ويكون ذلك مخصوصا للعموم قوله
وحيثما كنتم باعدا ذلك وهو المطلوب قوله ان الله واسع اي واسع

في سورة المائدة

الرحمة لعباده لم يندد عليهم عليم اي عصا الحرم وعينها فيديهم بعلمه الشا
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشجر الحرام والحري والعلا يد
ذلك لتعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله بكل شئ عليم
سميت كعبته لتوحيها واما للربيع ملكها تنقذوا ياه وقرى ابن عامر قنما والباقي
قياما مصداق الصيام والعبادة والمعنى ان الله جعله لتقوى الناس والتوجه
اليها في سجداتهم ومعاشهم اما التبعات فالصلوة اليها والطواف حولها
والتوجه اليها في ذبائحهم والاعتقاد موتاهم وفصلهم ودفنهم ودعائهم وقضاء
احكامهم وخافيل الملوك واما معاشهم فامرهم عند ما من الحما وفي ادنى الطالين
وتحصل الزرع عندها بالماشر والاحتجاج العام عند الحاجة الذي هو احد
اسباب انتظام معاشهم المعنى ذكر من الفوائد قوله ذلك اي ذلك العمل لتعلموا
انه تعالى علم كل معلوم فيعلم اسرار الموجودات وعواقب امرها فيديها بعلمه
وحكمة **الشرع الرابع** في صفات اخر للصلوة وفيه آيات **الاولى** يا بني
آدم قد انزلنا عليك لباسا وارثا ولباسا للنفوس وندحي
ذلك من آيات الله لعلمهم بذكر كون في الآية قوايد الاولى انما قال
انزلنا لاننا نريد بسبب الحلويات او عند مغابلاتها وملاقياتها على اخلاق
الرايين والتأثر للتفليسات ويجوز عليكم باعتبار التأثر واليك باعتبار التأثر
الثانية اللباس اسم لما يليس والوارث السمت والسودة العورة وتبين سورة

في سورة الاعراف

ان صاحبها يسوره كشمها لا قضاء طبيعة الانسان ذلك ليقين غيبي الحيوانا
والتي من صدر قوتهم رشت فلانا اذا صلحت حاله ثم استعمل انما بحق الشؤ
الفاخر الذي يجلبه وقرار عثمان في الشواذيرها شا وهو بجني بر شهاده
الجوهري مثل اللبس واللباس قال ان مختصري انه جمع ريش كشي وشباب
وفيه نظر لان الجمع غي مراد هنا وقر ان عام والكسبي لباس التقوى
بالنصب عطف على لباسا ويجوز على ريشا وقرار الباقون بالرفع جني مبتدأ
الكلام عليه **الثاني** انه تعالى ذكر حكمه انزال اللباس ثلثة اغراض احدها ستر
العورة وينقسم اقسامها ان يكون واجبا مطلقا عن كل ناطر محرم وعينه
حتى غرضه وهو حالة الصلوة والمراد بذلك للرجل القبل والذبر وهو قول اكثر
علمائنا وقال اشاد منهم ما بنى السرة والركبة واما المرأة فمحصنها كله عدا الوجه
والكفين والقدمين قال ابن عباس في قوله لا ما طر منها المراد الوجه والكفا
وان يكون واجبا مطلقا بل عن ناطر محرم غي مكفوف يعني وعينه لان النبي
لعن الناطر والمنطور اليه كما في غي الصلوة من سائر الحالات فان يكون مستحبا
وهو في الصلوة ستر ما بين السرة والركبة والا فضل منه ستر الجسد كله وفي غير
الصلوة مستحبا مطلقا ولو في الخلوة حتى هو في الماء وثايبها التماسه بين
الناس فان الله يحب ان يرى اثاره على عبده وقد لبس ايام نزل العابد
عليه السلام للصيف ثمانية درهم واصيب الحين ٢٠ وعليه الخنزول لئلا يصادق ٢٤

وثالثها كونه للتقوى قيل المراد به ما يتقرب به عن الضرر كالحرق والبرد وحال
الحرب ليس بشئ اذا التقوى عرفا وشرعا يراد به الطاعة وقيل ما يقصده العباد
اول الحث من الله تعالى والتواضع له كالوقوف والشعر الداجية يظهر من كلام النبي
كون الاغراض ثلثة ثلثة اذ اريد فيه تكلف ولاولى ان اللباس يصفى بالصفات
الثلثة لا مكان كون الثوب الواحد يجمع فيه الاغراض ثلثة فيكون ابلغ في الحكمة
فعلى هذا يكون قراءة الرفع في لباس على انه جني مبتدأ محذوف تقديره وهو انما
لباس التقوى الخامسة ذكره في محمل ان يكون جني افضل التفضل كما هو المنقول
ذلك لشارة اما الى لباس التقوى اولا الى اللباس الجامع للصفات الثلثة ويحصل ان لا
يكون افضل التفضل وتلكه للتقديم اي ذلك اللباس الجامع للصفات خير عظيم
انزلوا لذلك امره بقوله ذلك غرايات الله اي انزال اللباس الموصوف على نوع
الانسان عظيمه والله على غاية حكمة الله تعالى في رعاية رحمة احلهم بذلك ما يذكرو
ما دل عليه عقولهم الصريحة من حكمه الله وعنايته الشاملة لبيته **الثانية** يا بني
ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين
روي محمد بن جابر عن ابن عباس قال كان العرب يطوفون بالبيسعة ويطلقون
ذلك بانهم لا يطوفون في ثياب قد عصوا الله فيها فطاف امرأة وعلى فرجها ثوب
او سبي وهي تقول اليوم يبدو بعضه او كله فما بدا منه فلا احل فترى انفق
للفسوق على ان المراد باخذ الثنية هو ستر العورة في الصلوة وهذا احكام

المأول المستوجب لصريح الامر والامر للوجوب الثاني هل السني شرط في
 الصحة مع الامكان مطلقا او مقيدا بحال العذر النسخ وانما السني على الثاني
 وانما الجني على المأول وهو لا قوي ويظهر الفائدة في التماسه وفي العام بالكشف
 فواجب الجني للمعادة عليها في الوقت خاصة وللحق الوجوب مطلقا لان الاطلاق
 بالشرط الواجب مطلقا سبلا لطهارة الثالث لا يقط الصلوة مع عدم التمسك
 بل يجب فان من المطلق صلى قايما موكبا ومع عدم امنه جالسا موكبا الرابع
 يجب شراء الساتر او استيجاره ويقدم ثمنه على ثمن الماء لو تعارضا اذا الماء
 له بدل وكذا يجب قبول اعادته وهبته لا قبول هبته ثمنه الخامس يجب كونه
 غفوية لما يجب ولا جلد على كونه ولا صوف ولا شعر ولا ريشه مطلقا
 المالح الخ اجاعا واستجاب على قول يزيد في الرجل ان لا يكون جريحا محضا
 ولا ذهابا قوله عند كل مسجد اي كل صلوة تسميه الحائلا باسم المحل وغرفه
 عليها السلام هو استجاب لبس اجل الثياب في الجمع والاعباد وفيه دليل على
 استجاب التحنن في الصلوة لا التحنن اللهم الا ان يكون الحنن خارا
 كما فعل الرضا في لبسه الخنز فوق والصوف تحت وقضيته مع هذه الصوفية
 مشهورة قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا كان بنوعا من ايام حجه لا يكون
 الطعام الا قوتا ولا ياكلون دسما يعطون بذلك حجه فقال المسلمون
 تخافون بفعل ذلك فقلت الآية واعلم ان حضور التيب لا يخص العام كما

في المأول فآية خيضة عامة في الامر بلا كل الشرع وعدم الاسراف فيها وفيه
 جمع لقواعد الطب البدي في بعض آية وكذا جمع النبي صلى الله عليه وسلم في قوله المحدث
 بيت الدار والحمة راس الدوار واعط كل هذا عودته وقضته على من وامر بين
 يدي الرشيد مع خيضة البيت مشهورة **المشكلة** حرمت عليكم الميتة والدم
 ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به لا يرب ان اسناد التحريم الى الذوات ليس
 خفيفة لكونها غير مقدرة فلا بد من تقدير مضاف يتعلق به التحريم فقال قوم
 بعض المقدورات اكلها من بعض فقد رافطهم الجمع وهو الاستفعا وفيه نظر
 لانهم انما لا بد من تقدير ما كان الذهن يسبق عند الاطلاق الى تقدير ما يراد من تلك
 الذوات كما يسبق الى الذهن من اطلاق حرمت عليكم امهاتكم تحريم النكاح فعلى
 المأول تقدير الآية حرمت عليكم وجوه الاستفعاات بالميتة فيدخل في ذلك ليس
 جلد لها واستعمالها باير وجوه الاستعمال سوار دنع اولا ويؤيده قول الباقر
 وقد سئل عن جلد الميتة ايلبس في الصلوة اذ ادبغ فقال لا ولو دنع ببعض دنع
 ووافقنا في ذلك احمد بن حنبل وخالف الشافعي حيث قال يجوز مع الدنع **مستثنا**
 للكلية الخنزير وابو حنيفة استثنى الخنزير لا عني وقال لا كذا يظهر ظاهره بالذبح
 لا باطنه **موضع** يلزم من تحريم الاستفعاات العجاسة اذ لو كان طاهرا لا يستفغ به هو
 باطل الثاني استثنى من الميتة ملاخلة للثوب كالصوف والشعر والوبر والذئب
 والظلف والظفر والسن والقرن والبيض مع القشر الاعلى والنفخة والغظم

اذا الموت فقد ان الحياة فلا حياة له لا تأثير للموت فيه وخالفنا في حق العظم
 والشعر والصوف ويحج عليه بقوله تعالى ونوا فيها وادبارها واشعارها
 اثنا ومائة الى حين وهو اعم من كونه من حيا او من ميت مع الجز فلا تكون
 نجسة الثالث لا انفس له سائلة لا يغيب بالموت الرابع الدم ولم الحزير
 نجسان لعظمها على الميتة فلا يجوز الصلوة معها ويخرج من الدم دم ملا
 نفس له ولا نقد في الذبوح الخامس الحزير عندنا نجس كله حتى غطه وشعره
 وانا حق التعم في الآية لانها في معرض تحريم الاكل والتم هو المقصود به وفي الآية
 قوا يد اخيرا في انشاء الله تعالى الرابعة والخامسة والانعام خلقها
 لكم فيها دواء ومنافع ومنها تأكلون والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل
 لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم ومن اصوا
 وادبارها واشعارها اثنا ومائة الى حين الذي مصدره تقول وفيها
 اليوم وفاء والمراد به ما يدفع به من الكسبة والملايسر المأخوذة من صوفها
 وشعرها ووبرها والسكن اهل الدار ويق ايضا ما سكنت اليه وقرا نافع
 وابركثير وابوعمر ويوم ظعنكم بتجرك العيون والباقون يسكنونها وهما الختان
 كثر وكثر والمراد بالبيوت قباب العرب المخذة من الخدم والملائكة قال
 الجوهري هو مناع البيت وقال الفراء لا واحد له وقال ابو زيد الملائكة
 للمال وهو جمع الواحدة انا انه والمأول اصح ويشهد بذلك العرف فلا اصل له

في سورة النحل

النحل

النقل والفرق بين الملائكة والمتاع فرق ما بين الصفة والموصوف فان الملائكة
 ما من شأنه ان ينفع به في الدار والمتاع ما ينفع به في الجاهل اعم منه ولذلك قيل
 الملائكة ما ينفع في البيت والمتاع ما يتجر فيه وفي الآية دلالة على امور الاول
 جواز اتخاذ الملايسر من الصوف والشعر والوبر والصلوة فيها الثاني جواز
 اتخاذ الفرائض والآلات من جلودها واصوافها واشعارها وجواد الصلوة عليها
 الا ما اخرج الدليل من عدم جواز السجود على شئ من ذلك الا على الارض او ما
 ينبت منها عفا كولد لا يلبس الثالث لظاهرة الصوف والشعر والوبر لو من
 الميتة مع اخذ منها جزء المطلق للفظ من غير تقييد ان قلت فقد اطلق ايضا
 الجلود فينبغي ان يجوز من الميتة مع الذبح قلت خرج بقوله خربت عليكم الميتة
 وقد سبق السادسة والله جعل لكم ما خلق طلالا وجعل لكم من الجبال النشا
 وجعل لكم سرايل تقيمكم الحر وسرايل تقيمكم باسم كذا ذلك نعم نعمته عليكم لعلمكم
 تسكنون الطلال جمع قل وهو ظل الشجر وعينه مما يتظل به عند الحر والكتا نا
 جمع كند وهو غيران الجبال لاكتنان من الحر والبرد والجار والمجر ورجال من
 الكنان وكان صفة فلما تقدم صار حالا والنرايل جمع سرايل قال الزجاج
 هو كل ما يلبس وسرايل تقيمكم باسم هي الذروع وعدم ذكر البرد لان الخطاب
 لاهل البلاد الحارة فالخاتم عندهم او التقي ما حد المتقابلين غوز ذكر الآخر
 لاشي لهما في الحالة وفيها دلالة على امور الاول جواز اتخاذ النشا من العطن

في سورة النحل

والكسان وغيرهما لانه ذكره ولا جواز اتخاذ اللباس من جلود الانعام ولو صا
 واشعارها ثم عقب ذلك بذكر سرايل الى اخره فدل على ان المذكور ثانيا على
 المذكور او لا ولا اثم التكرار وهو مستبعد او لا كما ذكرنا في غير هذا
 لاشتماله على الفائدة العامة اخرج الدليل من الخبر والذهب للرجال لقول النبي
 هذا ان يحرم ان على ذكره متى دون ان اثم الثاني جواز الصلوة في اللباس
 المذكور وهو ظاهر الثالث جواز الصلوة في بقاع الارض والسجود عليها فيه
 على ذلك قوله نعم ومن الجبال اكنانا قوله كذلك ثم نعمه عليكم يريد ان
 امتاعكم بالاشياء المذكورة نعمه له وينبئكم على ذلك هو انعام النعمة اعلم
 تسألون تحليل الانعام النعمة واتى بكلمة التبرج لقله من يسلم منهم اسلاما حقيقيا
 بل يسألون خوفا من التيف وقرار ابن عباس تسألون بفتح التاء من السلامة
 اي تسألون من اذى الحر ومن القتل والجرح في الحرم بسبب السرايل المذكورة
السابعة ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها
 او لمكان كان لهم ان يدخلوها الا خائفين في الآية فوائد الاولى في الاستعانة
 بها على بيل التفسير لظلم من فعل هذه الفعلة واستعظام ظلمه الثاني ان يذكر
 مفعول ثان لمنع مثل قوله وما منعنا ان يسلن بالآيات وما منع الناس ان
 يؤمنوا كلن ذلك منصوب بفتح الخافض اي من ان يذكر ومن ان يسل وشرط
 التضييق الخافض ان يكون الفعل متعديا الى مفعول آخر وقال الزمخشري

في هذه البقرة

انتم

انه مفعول له اي كراهة ان يذكر وفيه نظر لان منع تعقله بنوقفه على متعلقين
 ولا يمكن ان يقدر على الذكر فيها لانه هو المنوع الثالث مساجد الله عام في كل
 مسجد لان الجمع المضاعف للعموم كما بين في اصول الفقه ان قلت قبل ان تزلزلت
 في الرقم لما فيها البيت المقدس وطرحوا الماذي فيه ومنعوا من دخوله واخرجوا
 النورية وقلت بل نزلت في المشركين لما منعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخول المسجد
 الحرام عام الحديثية قلت قد بين في الاصول ايضا ان خصوص البيت لا يخص
 العام بل الاعتبار بعموم اللفظ الرابع ما كان لهم ان يدخلوها خائفين
 يحتمل وجهها الاول ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين وخشع فضلا ان يحرموا على
 تخييرها الثاني ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين من المؤمنين الذين يطشونهم فضلا
 ان يمنعهم كما وقع في عام الفتح وفي ذلك اخبار منه بنصرة نبوته ص الثالث
 ما كان لهم في علم الله فيكون ذلك وعدا للمؤمنين بالضر واستخلاص المساجد منهم
 الرابع قبل مضاه المؤمنين بكنسهم من الدخول الى المساجد وفيها احكام الاول
 وجوب اتخاذ المساجد مكانة من اقامه شعائر الدين كونه على الكفاية لاصالة
 عدم الوجوب على الكل الثاني وجوب عماره ما استهدم منها ولا اثم السعي
 في التخریب المنع عنه الثالث وجوب شغلها بالذكر ولا اثم التقطيل المنافي
 لعمارتها بذكر اسم الله تم فيها كونه على الكفاية ايضا الرابع تحريم تخييرها ويخرج
 في ذلك الى العرف فكل ما يجد تخييرا فهو حرام فمنه هم جدها واخذونها

واظهار التبرع والامانة فيها وشغلها بما ينال في العبادة وغير ذلك فانما
 استجاب بانخادها على الايمان لان كل واحد على الكفاية فهو مستحب على الاعيان
 قال النبي صلى الله عليه وسلم من بني محمدا ولو كلف حصص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة
 السادس استجاب دخولها بالمخضع والخشوع والخشية فانه في بيت الله
 فيسبح ان يكون حاله كحال العبد الواقف بين يدي سيده السابح روي زيد بن
 علي عن ابيه عليه السلام ان المراد بالمساجد تنوع الارض كلها لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت
 لي الارض مسجدا وترابها طهورا قيل ان معنى الآية ينال في ذلك وهو قوله وسبح في
 خرابها واجاب بعض المعاصرين من اعتق بالآيات الكريمة بانه لما فاة فان
 المراد الوعد على خراب الارض بالظلم والجور بقوله وسبح في الارض فسادا
 قلت ان ذلك وان كان حاله عليه لكن كيف يوضع بقوله او ليكن مكان لم ان
 يدخلوها الا خائفين وهو في الارض لا يبق دخلها الا بحجاز ولا سلا عذبه
الثامن انما يعبده مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة
 وآتى الزكوة ولم يخش الله فصولا كذلك ان يكونوا من المتدينين ذلك
 هذه الآية على غاية العناية الله تعالى بالمساجد وان الذين يسعون في عمارتها عند
 في اعظم المنازل ولذلك وصفهم بالصفات الكمالية وهي الايمان به وباليوم
 الآخر وهو المعاد واقتصر على الايمان بالله واليوم الآخر واقام الصلوة
 وآتى الزكوة ولم يذكر الايمان بسووله والعبادات الباقية لان الايمان بالله

في سورة التوبة

منزل

يستلزم الايمان بالرسول اذ حكمته تقتضي ذلك والصلوة اعظم العبادات
 البدنية واشهرها والزكوة اعظم العبادات المالية واصعبها ومن اراد ان يعظم
 الاصعب لم يتك ما دونه ثم اعلم ان عمارة للمساجد فترت بمخنيين الاول
 رتبها وكسها بالاسراج وفيها وفرشها الشاني بخلها بالعبادة وبثبته اعمال
 الدنيا والآخرة واللغة وعمل الصنائع والكاريز بها قال الله تعالى فكتب
 ما قدروا واشارهم قبل هو السعي الى المساجد وقال صلى الله عليه وآله قال الله
 تعالى اذ يتوفى في الارض المساجد وانزاري فيها عمارها فطوى ليجد تطرق
 في بيته ثم زارني في بيتي فحوقه المور ان يكرم زائره وقال ع من ارف المساجد
 اليه الله تعالى وقال ع اذا رايت الرجل يحاهد المساجد فاشهدوا له بالايمان
 وغنى من اسرج في مسجد سراجا لم تنزل للآلئكة وحمل العرش يستغفرون له فام
 في ذلك المسجد ضوءا وآيات اخر يتصلق بالمساجد يحسن ذكرها نابعة
 هذه الآية لا منقردة كالفعل المعاصر وعينه الاول واقفوا وجوهكم
 عند كل مسجد وادعوه فخلص له الدين معناه الله اعلم الامر بالتوجه
 الى الصلوة في كل مسجد يتفق كونه فيه وصلوة ما يتبناه له من الصلوات اما
 تحية او غيرها ويكون اقامة الوجه كناية عن الصلوة ثم امرهم بالدفار ايضا
 عند كل مسجد وفيه حرو حث على الدفار في المساجد فانها محل الاجابة ثم
 امرهم بايقاع ذلك كله على وجه الاخلاص واللبا وعينه من الاغراض

منقول ما عمل الله
 المراد بالنتيجة عدم الاصل
 واليهود واليهود
 فكلمة عملت في العبادة
 من غير الاحتساب

في الاعراف

في حجة الوداع بمصر **الخطبة** واوحينا الى موسى واخيه ان يتوا القوم كما يوتوا واجعلوا بيوتكم قبله
وايقوا الصلوة وبشر المؤمنين بقى بركات له منكم لا تأخذوا واصلة الجمع
من بابه اذ ارجع سمي المنزل بمكة لكون صاحبه يرجع اليه اذ اخرج والمراد بالصلوة
مصر دار اقامتها واقامته قوما واجعلوا فيها بيوتنا اي مراهم بذكرها بقى
بنى السلطان مسجد اي امر ببنائه واجعلوا بيوتكم قبله اي سجدا فاطلق
اسم الجوز على الكل اي صلوا في بيوتكم امروا بذكر الخوف من فرعون وقومه وفيه
دلالة على جواز صلوة الانسان في بيته اذا خاف من ظلم وعينه وانما ثقت الضمير
اولا لان موسى وهرون كانا مقدمين على قومهما والعادة جارية بتوجيه
الخطاب الى مقدم القوم لما مرقوم بالما موز به وجمعه ثانيا لان التكليف
لم يفتق بها بل عم البيع ووحدة ثالثا لان الخبي بالبشارة لانهم للبيع بل
يختص من كان اقرب الى الله وكان موسى اقرب الى الله من غيره فاخص
بذلك **الثالثة** والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين
المؤمنين فاصادا المنجاري لله ورسوله من قبل ولعلنا ان اردنا الا
الحق والله يشهد انهم لكاذبون لا تقم فيه ابدا المسجد اسر على
التقوي من اول يوم اخوان تقوم فيه سبب نزولها على ما روي ان
بنو عمر وبنو عوف لما بنوا مسجدا قبا بعثوا الى النبي ص ان ياتهم فانهم
وصلوا فيه فخدم اخوتهم بنو عثم بن عوف وقالوا لاني مسجدنا ورسول

فحده

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلوا فيه ابوعمار اذ اهاب ايضا وسياى قصته لثبت
لهم الفضل والزيادة فنوا مسجدا بحسب معجديا وقالوا الرسول الله ص وهو
يتجرس الى يوك انا قد بنينا مسجدا الذي له الحاجة والليدة المطيرة والليدة
الاشائية وانا نحت ان نائنا فضلى لنا فيه وتدعو لنا بالبركة فقال
اي على جناح السفر طودنا ان شاء الله ايتناكم فصلينا لكم فيه فلما قدم من
توك انزل الآية فانفذ رسول الله ص عاصم بن عوف الجعلافي وما لك في ذلك
فقال انطلقا الى هذا المسجد لظالم اهله فاهدماه وخرقاه وروى انه
بعث عمار بن ياسر ووخشا فخرقاه وامر رسول الله ص بان يتخذ مكانه كناسة
يلقى فيه الخيف قل كانوا اثني عشر رجلا من المنافقين وقيل خمسة عشر رجلا ثم
نعال الى اخي بيته ص بقصد دم وهوانهم بنوه مضارة لبيعه وبن عوف وتفرقا
بنو المؤمنين لانهم كانوا يجتمعون في مسجد قبا وارضاد الا في عام اذ اهاب
يحش تقدم اليهم وكل هذه للقاصد فيجته من افيه للذين في ذلك دالة على
وجوب الاخلاص لعمارة المساجد لله لا لغيره آخر ثم انه نعم اخبر عن مجرمهم
في اجارهم بضد مقصدهم وانه نعم يشهد بكنزهم موكدا ذلك بعبارة نوا لوكيد
ولما نهاه سبحانه ان تقوم فيه ابدا قسم ان يعينه اخوه واولي بالقيام فيه وهو
مسجد اسر على التقوي فقبل هو مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله ص طعم
بالمدنية ومعنى من اول يوم اي من اول يوم بني واخوه هذا ما معني حقيق

الكل

فان افضل التفضيل بحسب معنى الصفة كقولهم لا تشبع والنافع لغيره وان
 او انه عقيبانه لحواليه كل مكان حقيقيا لصلوة فيه او ان الصلوة في مسجد
 باعتبار كونه ارضا خالية من المسجدية يجوز الصلوة فيها والقيام فيها
 في نفسه وانما صار قبيحا لاشتماله على مفسدة يزيد على حسنة قصته اي عامرته
 ترهب في الجاهلية وليس الموح فلما قدم النبى ص المدينة حسده وخرب عليه
 الاخراب ثم هرب بعد فتح مكة الى الطائف فلما اسلم اهل الطائف هرب الى
 الشام ولحقوا بآلهم ونصرتهما النبى ص للفاسق ثم انه انشد للناس فغير ان
 استعدوا وابوا مسجد فاني اذهب الى قيصروا فمعه عذرة بجنود فخرج
 محمد من المدينة فكان اولئك المنافقون يتوقون قدومه فأتى قبل ان يبلغ
 ملك الروم بارض يقال لها قنسرين ثم ان هذا ابو عامر كان له ولد اسمه خنظله
 وهو رجل مؤمن من خواص النبى ص فقتل معه يوم احد وكان جنبا فقتلته
 الملائكة فسماه رسولهم غسيل الملائكة وقال ص رحمه الله عليه واغتسلته على
 ابيه التاسعة واذا ناديت للصلاة اتخذوها هزوا ولعبا ذلك بانهم
 قوم لا يعقلون اتفقوا للفرس على ان المراد بالنداء هذا الاذان فيستدل
 بذلك على مشروعيته وهو لغة اما من الاذن بمعنى العلم او من الاذن بمعنى الاجازة
 وعلى التقديرين الاذان اصله الايدان كالا ما نرى بمعنى الايمان والعطاء بمعنى
 الاعطاء وقيل انه فعال بمعنى التفضيل كالسلام والكلام بمعنى التسليم والتكليم

عشر مائة

فاذا

فاذا ان المؤذن جئت بحسب التأذين وهذا اقرب واختلف في سبب الاذان
 فخذ العامة ان ابا محذورة رأى في المنام ان شخصا على حائط المسجد
 هذه اللفاظ للشهيرة فانتبه فقص الرويا على رسول الله فقال انه وحى الله
 على بلال فانه اندي منك صوتا وانكرا يمتنا عليهم السلام ذكره قالوا انه وحى من
 الله على لما روى عن بلال روى عن بلال روى عن بلال روى عن بلال روى عن بلال
 على النبى ص بالاذان وكان راسه في حجره على عم فاذن على بلال واقام فلما انتبه
 رسول الله ص قال يا بلال هل سمعت قال نعم قال حفظ قال نعم قال ادع بلالا
 فعلمه فدعا على عم بلالا فعلمه وفي رواية اخرى عن الفضيل بن يسار عن ابي ابراهيم
 قال لما اشرى رسول الله ص فبلغ البيت الحرام وحضر الصلوة فاذن على بلال واقام
 فنقدم رسول الله ص وصف للملائكة والنبى ص خلف رسول الله ص ثم ذكر الاذان
 المشهور ولا منافاة بين الحديثين لجواز صولة بلال مع من يقره ههنا من حيث
 وهو ان الاذان تارة يكون لتكميل فضيلة الصلوة كاذان للقرء واذان المرأة في
 بينها وقد يكون للاعلام لا يعنى كاذان للمؤذن في البلد على مرتفع وقد يكون لهما
 كاذان صلوة الجماعة وفي الحديث عن صلوة باذان واقامة صلوة خلفه صفان من
 الملائكة فان صلوا باقامة لا يعنى صلوا خلفه صف واحد النوع الخامس في تعدادنا
 الصلوة وفيه آيات الاولى وقوموا لله فانتبه قد تقدم ذكر هذه الجملة
 في ضمن صدر آياتها ولندكر هنا فوائده الاولى استدراك القرءات بحجة الضبعة على

في سورة المائدة

وجوب القيام في الصلوة ويرد عليهم سؤال وهو ان قوله وقوموا ليس فيه اشعار
 بكونه في الصلوة اجيب بان القيام في غير الصلوة ليس بواجب ولفظ الآية
 يدل على وجوبه فيصير دليل هكذا شئ من القيام واجبه في شئ منه في غير
 الصلوة بواجب فيكون وجوبه في الصلوة وهو المطلق ان قلت ان الكبرى قمة
 فان القيام في الطواف واجبه وهو ليس بصلوة فالجواب بالمنع من كون القيام
 في الطواف واجبا مطلقا بل اذا كان ما شيا واما حال الركوب اختيارا فلا ثم انا
 نزيد هنا ونقول انما استدلت بذلك لوجهين احدهما انه عطفة على الامر بالمحافظة
 على الصلوات وذلك مقتضى كون القيام فيها وثابتهما انه ذكر معه قيلا
 حاليا وهو كونهم قانتين والقنوت هو رفع اليدين بالدعاء في الصلوة
 في عرف الفقهاء فيكون القيام ايضا فيها وذلك هو لفظ الثاني في قوله لله
 اشارة وتنبه على وجوب النية في الصلوة وكذلك قوله وما امر الله بالعبادة
 انه مخلصي له الدين وقوله فادعوا الله مخلصي وقد تقدم ذكر شئ من
 احكام النية ونزيد هنا فنقول النية لغة الارادة ومنه قولهم نواك الله
 بخي اي ارادك به واسطلاحا ارادة ايضا لاصاله عدم النقل وحقيقته ارادة
 قلبية لايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا فيجب هنا استحضار اهية
 الصلوة المقصودة وصفها الميمنة لها غير عنيها من الصلوات فان كان ذلك
 في وقتها قصد الاداء وفي خارج قصد القضاء ويوقع ذلك لوجوبه والندبه

اخلاص الله وتغزبا الى الله في رضاه كل ذلك بالقلب ولا يكفي اللسان وحده
 ولوضعه الى الصور القلبية لم يصر وغد بعضهم انه مكروه لكونه كلاما بعد
 الاقامة وعند يحيى كراهته نظرا لان المكروه بعد الاقامة مالم يتعلق بالصلوة
 وهذا يتعلق بها خصوصا مع كونه ميمنا على الاستحضار والقلب الثالث يجب
 القيام في حال النية والتجربة والقرارة والركوع الرابع قال الزغباس المراد
 بقايتنا بعد اعين القنوت هو الدعاء في حال القيام وهو مروي عن قنوت
 عليها السلام وقيل خاشع وقيل ايقظ قال يزيد بن رستم كنا سئل في الصلوة
 فنزلت الاول او بل في موضع العرفي ولذلك قال ابن الميثاق المراد به
الثانية والثالثة وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في
الملك ولم يكن له ولي من الدن وبكىه تكبيل وقوله وتربك فليكن ليس المراد
بالحمد هنا معناه الشكر بل معنى الشاء المطلق الذي يستحقه المحمود ولذلك
لم يذكر بعد نعمة بل ذكر صفاته الدالة على كماله ذانه الاول ان لم يتخذ ولدا
لنفسه لانه لو كان له ولد لكان بقاء نوعه بقاء قبلاده كحال الحيوان
لكنه ليس كذلك لان بقاء نوعه ليس بالبقاء لشخصه لكونه واجبا لوجوده
لو كان له ولد لكان له صاحبه ولو كان له صاحبه لكان له شهوة الوقاع ولو
كانت لكان محتاجا اليها لكانه غني بالاطلاق الثانية انه ليس له شريك
في ملكه لو كان لكان اما مخلوقا له فلم يكن ح شريكا بل عبدا او لمخلوقا

في سورة فاطر

له فيكون شريكاً له في ذاته وهو محال لما ثبت من دلائل التوحيد الثانية
انه ليس له ولي من الذوات الوحي هو الذي يقوم مقامه في امور مخصوصة
لجزءه كولي الطفل والمجنون فيلزم ان يكون محتاجاً الى الوحي وهو محال
لكونه غنياً مطلقاً وايضاً ان لو كان الوحي محتاجاً اليه لزم الدور
المتحيز ولا مكان شاركا له وانما بقده بكونه من الذل لانه لو لم يكن من الذل
لم يكن ولياً في الحقيقة بل من الاسباب هو متم ببيت الاسباب اذا انفرد
هذا فنقول ذلك لاثبات ان على وجوب شئ من اليكبي ولا خلاف في عدم الوجوب
في غير الصلوة فيكون الوجوب في الصلوة وهو المظن هنا مسائل الاولى
يجب صيغة الله اليكبي لانه المتبادر الى العلم من اطلاق لفظ اليكبي الثانية
يجب مراعاة اللفظ المذكور من غير تغيير لتيبته ولا ايتان بمراد ولا غير
المتكر ولا المد المتخرج عن المعنى الى الاستفهام كلفظ الجلالة او الى الجمع
كما في لفظ اليكبي اذ يصي جمع كبي وهو اطلب الثالثة لا يجوز التخييل في
العبادة لانه ليس بكلام الله نعم ولا سهوله وقوله في حيفه يجوزها
محتجاً بقوله وذكر اسم ربه فعلق الصلوة على ذكر اسمه الذي هو
اتم من كونه عبداً او غيره بطاذا المراد بالاسم الا اذا كان خصوصاً وقد اتى
بالصلوة عقيبها بالفاء المقننة للغايرة والتعقيب مع ان التعقيب جزء
داخل في الصلوة فلا يكون هي المحنة الرابعة فافروا ما يترتب من القرآن

في سورة الزمل

علم ان يكون منكم مرضى وشها فافروا ما يترتب منه دلتنا على وجوب
قراءة شئ من القرآن فيصدق دليل هكذا قوله شئ من القرآن واجب ولا شئ
من القرآن في غير الصلوة بواجب فيكون الوجوب في الصلوة وهو المظن اما
الصغير فيلصق به الامر الدالة على الوجوب اما اليكبي فاجامعة ان قلت اليكبي
تمه وسند المنع ان الوجوب اما غيب ولا اشعارية في الكلام او كما ينبغي
في غير الصلوة ثم بل يجب لئلا يند من الحجارة قلت للراد بالوجوب الحقيقي
اذ هو الاعلى في التكليف لانه المتبادر الى الذهن عند الاطلاق ولا سكر
انها غيرة واجبة عيناً في غير الصلوة اجماعاً هذا وما ذكرناه قول اكثر الفيرين
وقد قيل ان المراد بالقراءة الصلوة تسمية للشئ باسم بعض اجزائه وعني
صلوة الليل ثم نسخ بالصلوات المنسوخة في غير الصلوة فيقول على
الوجوب نظر الى بقاء الحجارة ووقوفها على دلائل التوحيد وادراكها
على الاستبعاد فيقول قوله في الكيلة من ذواته وقيل آية وقيل ما يتناز وقيل ثلث
القرآن اذ انفرد هذا هنا مسائل الاولى القراءة الواجبة هنا جملة علمها بانها
بالسنة النبوية فالمراد بها الفاتحة لقوله ص لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
وقوله ص كل صلوة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج وبه قال الشافعي
ومالك واحمد وقال ابو حنيفة بعدم تعيينها بل ثلث آيات من القرآن شاء
ويذكره الحديثان المذكوران الثانية يتحقق للفاتحة في الاولى ويتحقق

في الاخيرتين منها وبين الشيع وقال الشافعي واحمد ومالك يجب في كل ركعة
لنا ما رووه وروياه عن علي بن ابي طالب انه قال افرأى في الاولين وسبع في الاخيرين
رواه الحارث عنه ومكانه في رواية عن اهل البيت عليهم السلام الثالثة يجب
قراءتها على الوجه المنقول ترتيبا ولفظا ولا يجوز ترجمتها بغير العربية لان
ذلك غير قرآن لان القرآن عربي بالنص ولانه معني بلفظه وظاهر الترجمة
غيرهما وقول ابو حنيفة بالجواز لقوله نعم ان هذا في الضعف الاول في ضعف
لعود الاشارة الى الحكم وكذا لا تقرأ في خلاها من غير ما في خالف شيئا من
ذلك عند اطلت صلواته وسواها يتألف المتروك ان ذكر في موضع القراءة
والا فلا الرابعة السبعة آية من الحمد ومن كل سورة وعليه اجماع علمائنا وبه قال
الشافعي ونفاه مالك وقال ابو حنيفة انها ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها
بل كتبت للشيخ والفضل بين السور لنا قوله وايضا اهل البيت عليهم السلام
ومنهم من روى آية ابي هريرة وام سلمة وغيرهما حتى قال ابن عباس من لم يقرأها
ترك آية وبضع عشرة آية من كتاب الله الخامسة يجب عند كل احد ان يقرأ
سورة بعد الحمد في الاولين وقال الاقل لا يجب به قال الشافعي وغيره من
الجمهور لنا ما تواتر من فضله انه قال يقرأ في الاولين في الظهر بالفاتحة
وسورة تين وقال صلواتك ايتوني في الصلاة وايضا اهل البيت عليهم السلام
بذلك متظافرة هذا في حال الاختيار واما في حال الاضطرار فقرأها جارية

لا تقرأ

السادسة يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا
الخير لعلكم تلقون في الآية فوائد الاولى الى الامر بالركوع والسجود بقدر
وجوبهما والركوع لغة الاختاء قال الشاعر لا تخين الحقيقى عليك ان تترك يوما
والده قد رفعه وشعاه هو الاختاء قد راى صلحه الكفان الركبتين والسجود
لغة الخضوع قال الشاعر تربي الامم فيها سجد المحواف وشعاعا وضع شئ يكتفى
من الجهة او مقام مقامها على الارض او مقام مقامها الثانية يجب في الركوع
الذكر وسبأ في الطائفة بقدره ورفع الرأس والطائفة بعده عنها هاد في
السجود الذكر والطائفة بقدره والسجود على شئ آخر هو الكفان والركبتان
وابرها ما ارجل من رفع الرأس بعدها والجلوس مطمئنا عنها ثم السجود ثانيا
كالا ولرفع الرأس واجب الجلوس بعده بل يستحب خلافا لابي حنيفة حيث منع
شرعيته وحمل ما ورد من فعله على الضعف للكبر وهو خطأ الثالثة الامر
بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل ومنه طريق مقبداي فذل وقرب وقربة
اذا كان في غاية الصفاقة ولذلك لا يستعمل الا لله نعم والمراد بالذلة تدليل
النفس الامارة والوامة لطيفها النفس المطمئنة فيحصل التزقي الى الخلق ورضا
ذوي الجلال واتاقا قال بكلم اشارة الى ان الوجه للعبادة هو مقام الربوبية
الرابعة يمكن ان يكون هذه الآية دالة على اربع عبادات الصلوة وتبقي عنها
بالركوع والسجود تسمية الشئ باسم اعظم اجرائه ولم يقل صلواتك لاني هو

لا تقرأ

ارادة الصلوة لغة وهو الدعاء واعبدوا ربكم اشارة الى الصلوة والجمع و
 ان كان قد لها بعد وجوبها وافعلوا الخى اشارة الى الزكوة ويكون قوله
 وجاهدوا في الآية التالية لها اشارة الى الجهاد الخامسة استدلال الشافعي
 بآية الآية على استحباب سجود التلاوة عندها محتمجا بقوله عقبه من عامر قلت
 للبيهيم في سورة الحج سجدان قال نعم ان لم تسجد بها فلا تقراها ومنه أبو
 لان قرآن الركوع بالسجود دل على ان المراد سجود الصلوة وفيه قوة وحكم
 اصحابنا بالسجود هناك بدليل خارج السادسة قال ابن عباس ان فعل الخي
 اشارة الى الصلاة والتمسك والاركان فيكون حشا على ما في الروايات والقربا
السابعة وان الساجدة فلا تدعو مع الله احدا روي ان المعظم سأل
 ابا جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام عنها فقال هي الاعضاء البتة التي تسجد
 عليها ربه قال سجد بن جبري والرجاج والقرار ويؤيده قول البيهيم امرت ان
 اسجد على بقرة اذ ابى اعضاء ومضى فلا تدعو مع الله احدا لا تشركوا
 غيره في سجودكم عليها وقيل لا تزاولوا احدا بصلواتكم وقيل المراد بها الساجدة
 فلا ينبغي ان يذكر فيها احد غير الله وقيل المراد بفتح الارض لقوله ص جعلت في
 الارض سجدا وقيل المراد للسجد الحرام وقيل جمع مسجد والمسجد مصدر بالميم
 المفتوح بمعنى السجود والاول اولى **السابعة** فبج باسم ربك العظيم
 ومثلها سبج اسم ربك الاعلى باسم ربك اي يذكر اسم ربك او الاسم الذكر

في سورة الحج

في سورة الواقعة

الذي

اي سبج بذكر ربك العظيم يحتمل كونه صفة للاسم او الرب وسبج اسم ربك
 اي بذكره عما لا يجوز لطلاق عليه او بذكره عن اطلاق اسمه على غيره او بذكره عن ذكره
 الاعلى وجه التعظيم والاعلى صفة الرب يحتمل الاسم او عرف هذا فمنها ما قيل
 الاول روي عقبه بن عامر قال لما نزلت فبج باسم ربك العظيم قال النبي صلعم
 اجعلوها في كوعكم ولما نزل سبج اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ومثلها
 من طريق ما رواه هشام بن سالم عن الصادق بقول في الركوع سبحان ربك العظيم
 وفي السجود سبحان ربك الاعلى على الفريضة والحد والسنة ثلث الثانية
 حكم بعض فقهاءنا بوجوب الذكر الحقيق منها والاولى الذنب فاذا سئلوا الم
 لما رواه هشام بن الصادق بن ابي عن ابي اقول كان التبع في الركوع والسجود
 لا اله الا الله والحمد لله والله اكبر فقال نعم كل هذا ذكر وفيه معنى الخليل
 فلو لم يكن الذكر كافيا لما سماه بالذكر نعم لفظ التبج اولى للآية والحديث
 الثالثة واقفوا احد على وجوب الذكر وقال الشافعي وابو حنيفة باستحباب
 الذكر المقدم وقال مالك ليس في الركوع والسجود شئ محدود وسمعت ان
 فيها التبج دليلنا ما تقدم الرابعة يجوز اضافة سجود على الذكرين لسميها
 عندها وانكرها الشافعي وابو حنيفة لانها زيادة لم تحفظ وتوقف احد لما رواه
 حذيفة عندهم انه قال ذلك من طريق رواية زرارة وعنه عن الباقر عليه السلام
الثامنة ولا تحن بصلواتك ولا تخافت بها وانبع بين ذلك سبلا يحتمل

في سورة البقرة

وجوها الأولى ولا تخفى بكل صلواتك ولا تخافت بكها بل اجري بصلواتك الليل
والفجر وخافت بالظن من الثاني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بكه
فيسمعه للشركون فينبون القرآن ومن جاء به فتولت اي فلا تخفى فينبونك
ولا تخافت فلا تسعدك اصحابك بل حاله وسطى الثالث ان يكون خطايا
كل واحد من المكلفين او من باب اكل لغو واسعي باجارة اي لا تجرس
بصلواتك اي لا تظنها علانا فتم الزيادة ولا تخافت بها اي لا تترهبها
فيظن تركها والتها وفيها الرابع ان يكون المراد بالصلوة الدعاء
الحامس انها منسوخة بقوله ادعوا ربكم تضرعا وخفية والاولى لقوله
من ظاه لفظ الآية وحسنه يكون الآية من المحملات واستفيد بها
من فعله ص وللنفول نواتر انه فعل كما هو المشهور وحسن الامر للوجه
فالواقع في بيانه واجب البيل الامور به هو ذلك وهذا فائدة الاولى
المراد بالجر ان يسمعه القريب الصبح السمع اذا السمع وبلا اخفات ان يسمع
نفسه ولا يلقى تخيل الحروف عن السماع الثانية اطبق الجمهور على استحباب
الجر والاختفات في موضعها وبه قال شاذنا والحق الوجوب لما قلناه و
مفصله انه يجب على الرجل الجهر في الصبح والى المغرب والى المساء فلا
في البواقي واما المرأة ففرضها الاختفات في الكل ولو امت سماع الاجنبي
صوتها هل يجوز لها الجهر في موضعها ام لا احتملات احوطها عدم الالتفات

المشك في الاولى مع امن سماع الاجنبي يكون كالليل ومع عدمه كالمرأة الثالثة
اطبق اصحابنا على استحباب الجهر بالسماء فيما فيه الاختفات والجمهور
على خلافه الرابعة المراد كارجي القراءة لاجري فيها مؤظفة الاختفات لكن
المراد بالامام الجهر والاموم الاختفات والنفرد يتجوز الخامسة الصلوة في
اليومية اما واجبات او مندوبات فالاولى الصلوة فيها بالجنار لاصالة عدم
وجوب شيء من الوضوء والثانية نوافل النهار اخفات والليل جهر **الثالث**
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما فربح ملائكته فقال الكوفيون يعظمها على اصل ان واسمها وقال
البصريون رفوعة بالابتداء وجن ان محذوف اي ان الله يصل على ملائكته
يصلون محذوف القرنية وتطائرة كثيرة كقول الشاعر نحن باعندنا وانت بما
عندك اخر الامر والراي مخالف اي تخفى وضوء والصلوة وان كانت من
الله الرحمة فالمراد بها الاغتناء باظهار شرفه ورفع شأنه ومن هنا
قال بعضهم تشريف الله محمد ام يقول ان الله وملائكته يصلون على النبي
ابلع من تشريف آدم بالسجود له والتسليم قبل المراد به التسليم بحقوق الامتداد
له كما في قوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يسلموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في
انفسهم حجبا مما قضيت ويسلموا تسليما وقيل هو قولهم السلام عليك اي بالتي
قاله الرخشي والقاضي في تفسيرهما ذكره الشيخ في بيانه وهو الحق القضية

العلف ولأنه المبتدأ إلى الغنم عرفا ولو آية كعب الآية ونبيها إذا تقرر هذا
فرضا فوأيذ الأول ذهب اصحابنا والشافعي ولحمد إلى وجوب الصلوة على النبي
في الصلوة خلافا لما ذكره في بعضه فانها لم يوجبها ولم يجعلها شرطاً في
الصلوة واستدل بعض الفقهاء بما تقرر من شي من الصلوة على النبي واجب
ولا شيء من ذلك في غير الصلوة بواجب أما الصغرى فلعله تم صلوا ولا امر
حقيقة في الوجوب أما الكبرى فظاهره وفيه نظر لمنح الكبرى كما يجي وخشيد
فالأول لا استدلال على الوجوب بدليل خارج أما من طرقهم فما روه عن عائشة
قالت سمعت رسول الله ص يقول لا يقبل الله صلوة إلا بطهور وبالصلوة على
فكذا غرض من غرض النبي ص إذا صلوا لحكم فليبدأ بحمد الله ثم يصل على النبي ومنه
ما رواه أبو نضير وعوف عن الصرم قال من صلى ولم يصل على النبي ص وتركه عمداً
فلا صلوة له حتى إذا التفت جعلها ركناً في الصلوة فان غفل عن الوجوب لم يطل
بتركها عمداً فهو صحيح وإن غفل عن تركه بانه ما يبطل الصلوة بتركه عمداً وهو
فلا الثاني قال علماءنا اجمع أنا الصلوة على النبي واجبه على النبي وفي التمسك
معاوية قال احمد وقال الشافعي متبعة في الأول وواجبة في الآخر وقال مالك
وابن حنيفة هي متبعة فيها ودليل اصحابنا روايات كثيرة عن النبي ص عليهم السلام
الثالث هل تجب الصلوة على النبي ص في غير الصلوة أم لا ذهب الكرخي إلى وجوبها
في العمرة وقال الطحاوي كما ذكر واختاره الرخشي في نقل غريب أبيه من

اصحابنا

اصحابنا وقال بعضهم في كل مجلس مرة والمختار الوجوب كما ذكره لانه ذكر
على التوفير برفع شأنه والشكر لاجل حسانه المأمور بحماه لانه لو كان كذا ذكر
بعضنا بعضاً وهو من غير غرض في آية التوفير وما روى عنه من ذكره عنده فلم يصل
على فدخل النار فاجده الله والوعيد لامة الوجوب وروى انه قيل له يا رسول
الله ارايت قول الله ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليماً فقال النبي ص هذا من العلم المكتون ولو لا انكم سألوني
عنه ما اخبرتكم به ان الله وكل ملائكته لا اذكركم عن مسلم فيصلي على النبي قال
ذاك الملك ان غفر الله له قال الله وملائكته آمين كما اذكركم عن مسلم فلا
يصل على النبي قال له الملك ان غفر الله له قال الله وملائكته آمين واما عند
عدم ذكره فيستحب استحباباً مؤكداً لظاهر الروايات ان الصلوة عليه وعلى آله
تقدم الذنوب وتوجب اجابة الدعاء لقوله تعالى الرابع روي كعب بن عجرة قال
لما نزلت الآية قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك فدعاه فكيف الصلوة
عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم
ابراهيم أنك حميد مجيد مبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم
أنت حميد مجيد وعلى هذا الحديث سؤال مشهور من العلماء ذكرناه في فضاء
القواعد وذكرناه ما قبل في اجوبته من اراده وتفعله هناك فيه فوايد كثير
الخامس روي كعب بن مالك عن النبي ص في مشروعية الصلوة على آله تسليماً له وعليه

اجماع المسلمين فصل في معرفة الصلوة عليهم لا يتعادل افرادكمولنا اللهم صل على
 آل محمد بل لو احدث منهم لا غيرهم لا قالوا اصحابنا يجوز ذلك وقال الجمهور بكونها
 لا الصلوة على النبي ص صار شعرا له فلا تطلق على غيره ولا يهامة الرخص
 والقول قاله الاصحاب لوجه الاول قوله ثم مخاطبا للمؤمنين كافة هو الذي
 يصلو عليكم ولما كنتم وهو نص في الباب الثاني قوله الذين اذا اصابتهم
 مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون او ليك عليهم صلوات من ربهم
 ورحمة ولا يسلت اهل البيت اصحابا عظم المصائب التي من جلبها اغتصابهم
 مقام امامتهم الثالث انه لما اوفى ابو اوفى في ركعة قال النبي ص اللهم صل
 على ابي اوفى وال ابي اوفى فيجوز على اهل البيت بالطريق الاول الرابع
 ان الصلوة من الله بمنحة الرحمة ويجوز الرحمة عليهم اجماعا فيجوز مرادها لما
 تقر في الاصول انه يجوز اقامته لحد المراتب في مقام الآخر الخامس قولهم
 انه صار شعرا للرسل قلنا مصادره على المطاوعة كما دلت على الاعتناء
 برفع شأنه كذلك تدل على الاعتناء برفع شأن آل القائمين مقامه ويكون
 الفرق بينهم وبينه وجوها في حقه كما ذكر واستجابا في حق آل كما احتجنا
 ان قلت عادة السلف قصرها على الانبياء قلت العادة لا يختص كما تقر في
 الاصول هذا مع ان اعظم السلف الباقر والص عليهما السلام ولم يقولوا بذلك
 السادس قولهم ان ذلك يوم الرضا تعصب محض وعناد ظاهر وهذا

نظي قولهم من السنة بطح القبول لكن لما اتخذته الرضا شعارا لغيرهم
 عدلنا عنه الى التميم فعلى هذا يجب عليهم ان كل من ادعى ان الله تعالى
 ان يفتوا بخلافها وذلك هو محض التعصب والعداوة بغض الله عن الاهوار
 المضلة والاراء الفاسدة السابع ذهب علمائنا اجمع انه يجب الصلوة على آل
 محمد في التشديد فيه قال بعض الشافعية وهو احدى الروايتين غير واحدة
 الشافعية ولا استحبابا لثاروا به كعب وقد تقدمت في كيفية الصلوة عليهم
 واذ كانت الصلوة عليهم واجبة كانت كيفيةها واجبة وروي كعبان
 النبي ص كان يقول ذلك في صلوة وقال ص صلوا كما رايتوني اصلي وغز جاب
 المحقق عن الباقر ع عن ابن سحود ان ابا ابي قال قال رسول الله ص من صلى
 صلوة ولم يصل علي فيها ولا اهل بيته لم تقبل منه الثامن الذي يجب الصلوة
 عليهم في الصلوة ويستحب في غيرها هم الائمة المعصومون لا طباق الاصحاب
 على انهم هم المال ولان الامر بذلك مشعر بخاتمة التعظيم المطلق الذي لا يشق
 الا المعصوم واما فاطمة عليها السلام فيدخل ايضا لعصمتها بالاتفاق ولا ينافي
 منه مع التاسع استدرك بعض شيوخنا على وجوب التسليم المخرج من الصلوة
 بما تقر به شيء من التسليم واجبه ولا شيء منه في غير الصلوة بواجب فيكون
 وجوبه في الصلوة وهو المطلق اما الصغرى فلقوله سلموا الدال على الوجوب
 واما الكبرى فللاجماع وفيه نظر لجواز كونه من الانقياد كما تقدم سلمنا لك

سلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقضية العطف وانهم لا يقولون انه يخرج
 من الصلوة بل يخرج عنه **المعاشرة** استدلال بعض شيوخنا المعاصرين على انه
 يجب اضافة السلام عليك ايها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبركاته الى التشهد الاخير كما في
 السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا شئ منه في غيب التشهد الاخير بواجب فيخرج انه فيه
 واجب بيان للفقيهين تقدم قيل عليه انه خرج الاجماع لنقل العلامة الاجماع
 على استحبابه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحمله الاعراب في كيفية التشهد وهو في حديث
 حماد في صفة الصلوة المروي عن الصرم فلو وجب لنا من البيان غرضه وقيل الجواب
 وهو بطل اتفاقنا لضبط الاصحاب الواجبات في الصلوة ولم يردوه فيها
 ولعدم دلاله الآية عليه صريحا ولو دللنا على الغيبة ولا على التكرار
 ولا على كونه في الصلوة ولا على كونه آخرها ولا على كونه بصيغة مخصوصة ويمكن
 الجواب عن الاول يخرج الاجماع على عدم وجوبه والاجماع المنقول على مشروعيته
 هو اعم من الوجوب والندب وعن الثاني والثالث بان عدم النقل لا يدل
 على عدمه مع ان حديث حماد ليس فيه اشعار بالعبارة المتنازع فيها بالوجوب
 وجودا وعدمه مع امكان الدخول في التشهد لانه قال فلما فرغ من التشهد سلم
 وعن الرابع بانه معارض بوجوب التسليم للخروج من الصلوة فان كثيرا من الفقهاء
 لم يردوه في الواجبات مع الفتوى بوجوبه وعن الخامس ما تقدم انسياق
 الكلام وقضية العطف تدل على ان المراد السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن السادس

بان الغيبة والتكرار استفيدا من خارج وهو انه لما ثبت كونه جزءا من الصلوة
 فكذلك يدل على غيبتها وتكرارها يدل على فوريته وتكراره نقصنا وعن السابع
 والثامن والتاسع بما تقدم في بيان الكبرى اذ لا قائل بالوجوب في غيب الصلوة
 ولا في غيب التشهد الاخير ولا في غيب الصيغة وبالجملة الذي يجعله على طوق الوجوب
 ويؤيده ما رواه ابو بصير عن الصرم قال اذا كنت اما ما فانما التسليم اني سلم على
 النبي وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وايضا رواية الشيخ في
 التهذيب عن ابي الحسن عن الصرم قال سألته اذا جئت في التشهد فقلت وانا
 جالس السلام عليك ايها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبركاته انصرف هو قال لا ولكن اذا
 قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصرف وهو ظاهرة في انه
 من التشهد والاجماع حاصل من الوجوب وعن الحلبي عن الصرم قال كلما ذكرت
 الله والنبي فهو من الصلوة فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 فقد انصرف فقد دل ظاهر هذه الروايات على كون السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
 الصلوة ودلت الآية على الوجوب فيكون واجبا فيها وهو المذهب **النوع**
السادس في المندوبات وفيه آيات **الاولى** وقوموا لله قانتين
 قال المعاصرون هذا الفظة يمكن الاستدلال بهذه الآية على نذرية القنوت في
 الصلوة اذ لا قائل بوجوبه والاصل براءة الذمة ولان صيغة الامر استعملت
 في المندوبات مثل قوله نعم واشهدوا اذا باتوا تحتمل اقول في هذه الكلام غلط من وجوب

فروية البقرة

الاول ان قوله لا قائل بوجوب الفتوت يدل على عدم الاطلاع على النقل فان ابن
بابويه وابن ابي عمير قائلان بالوجوب وهما في الفقه بمكان الثاني ان
اصالة برآة الذمة انما يكون جهة مع عدم الدليل لا مطلقا الثالث ان قوله
صيغة الامر استعمال في النذوب انما هي صيغة الامر هنا لفظه قولا املا للوجوب
كما استدله هو ضعيف بجاء على وجوب القيام في الصلوة واذا كان الوجوب لا يدل
على النذوب اذ لا يجوز استعمال المترك في كلامه فيه كما تقدم في الامور
وانعني لفظ قاسي فليس بابا وهو ظاهر الرابع ان غيبه للذنب بقوله
فاشهدوا سرفان الامر فيها لا ارشاد الى مصلحة دينية ولا اخروية بخلاف النذوب
فانه اشارة الى مصلحة راجحة اخروية هي نيل الثواب لذا اقر هذا قاعلا انه قد
تقدم الكلام في هذه الآية بما فيه كفاية فلا وجه للاعادة لكن نقول ان النواحي
قالوا باستحباب الفتوت وقال بعضهم بوجوبه كما تقدم ومحل في جميع الصلوات
الواجبة والمندوبة بعد قراءة السورة في الثانية وقبل ركوعها وفي الجمعة
فتوتان في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد وقال الشافعي باستحبابه في
الصبح خاصة بعد ركوع تائنها واما عراها فينبغي ان تذكر فاذله ولا نقول
وقال مالك باستحبابه في الوتر في النصف الاخير من رمضان لا غير وقال ابو حنيفة
هو مكروه الا في الوتر خاصة فانه منون وقال احمد انفت في الصبح فلا بأس
وقال قتيب امرار الجوف وفتح على المانع بانه دعاء فيكون مأمورا به لقوله اعدوا

استجب لكم وباروا بالبراء بن غارب قال كان رسول الله ص لا يصلي صلاة
مكتوبة الا فت فيها ويؤمن ان عليا سمعت في المغرب ودعا على الناس و
اشاءهم وقت النبي ص في الصبح ودعا على جماعة وتمام ومن طرق الاصحاب
روايات كثيرة في الامور الحج الديار فيه امور الدنيا اجماعا منها وانكره
ابو حنيفة واحمد لانه يشبه كلام الامميين ويحتاج عليهم بارواه ان يتوضأ
قال اذا صلى احدكم فليذكر الحمد لله والثناء عليه ثم يصلي على ثم يدعو بحسن
بما شاء قوله بما شاء نعم الدين والدنيا ومن طرق الاصحاب عن عبد الرحمن
بن سبابة قال قلت لابي عبد الله عم ادعوا الله واناسا جدا قال نعم ادع
للدنيا والآخرة فانه رب الدنيا والآخرة عن اسمعيل بن ابي الفضل عن حماد
قال سألته عن الفتوت وما يقال فيه فقال ما قضى الله على لسانك ولا علم فيه
شيئا موقفا الثاني يجوز الفتوت بالفارسية لقول الصوم كل شيء مطلق
حتى يرد فيه نحو ما يرد هنا في ولقول الباقر لابن ابي عمير الرجل في الصلوة
يكلم ما يباح به ربه وعن الصوم كلما ناجيت به ربه في الصلوة فليس بكلام
يبريد ليس بكلام مبطل الثالث قال الصدوق الفتوت كله حجاز وقال
المرتضى وابن ابي عمير العلامة هو تابع للصلوة في الجهر والاختفات وقال
الشافعي كله مخاف به لانه منون فاشبهه التثنية الاولى وقياسه ممنوع
اصلا وفعلا ويحتاج الصدوق بارواه عن زيادة عن الباقر قال ان الفتوت

كله جهار الرابع اذا نسي الترتيب قضاء بعد الركوع لرواية محمد بن مسلم عن الصادق
ولو ذكر بعد ركوع الثالثة قال الشيخان قضاء بعد فراغه من الصلوة رواية
عن ابي بصير عن الصادق وفي رواية الاولى فان لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء عليه
الثانية فصل التكبيرة اخر التي للغير من اذ المراد صلوة الجود والحمد لله
او التفتيته قال ابن كاذب النبي يخرج قبل ان يصلي الغداة فامر الله ان
يصلي ثم يخرج وقبل قضاء صل ركبة الصلوة المكتوبة واستقبل القبلة برك
يقول العرب بنانا لما نأخر اى هذا يخرج هذا اى يستقبله واشتد اباكم ها
انت عم خالد وسيد اهل الابط المتناحر اى يخرج بعضه بعضا قال الصادق
وروي الجمهور عن علي بن ابي حمزة ان حنا وضع يركب اليه على اليسرى خذ العز في
الصلوة وهذا نقل بطعن بل كذب وزور عليه لان عتبة الطاهرة مجموع
على خلافه والذي ورد عنهم روايات الاولى روى عن زيد بن ابي سفيان سمعت
الصادق يقول في قوله تم فصل التكبيرة اخر هو رفع يديك خذ وجهك الشا
عبد الله بن سنان عنه مثله الثالثة عن جميل بن ذريح قال قلت للصادق فصل
لركبة واخر فقال بيده هكذا يعني استقبال يديه خذ وجهك في افتتاح
الرابعة حماد بن عثمان قال سئلت الصادق ما العز فرجع يده الى صدره فقال
هكذا ثم رجعها فخذ ذلك فقال هكذا يعني استقبال يديه القبلة في افتتاح
الصلوة الخامسة روى مقاتل بن خنسان عن الاصمعي بن بانه عن امير المؤمنين

انه قال لما نزلت هذه التوبة قال النبي لم يجزى لهم ما هذه التوبة التي في
بها نزلت قال النبي توبة ولكن يا مراك اذا تحركت للصلوة ان ترفع يديك اذا
كبرت واذا ركعت اذا رفعت يديك من الركوع واذا سجدت فانه صلواتك
صلوة الملائكة في السموات السبع وان كل شئ من رتبة الصلوة رفع اليد
عند كل تلبية وقال النبي رفع يدي عن الاستكانة قلت ما الاستكانة قال
اما قرات الاقراء هذه الآية فما استكانوا الرجيم وما ينصرفون اوردوا الثعلبي
والواحد في نفسيهما اذا انقضى هذا معقول ذلك هذه الروايات على نوبتها
المأول التلبى للركوع والسجود ومضاهيها الثاني استجاب رفع اليد
مع كل تلبية الثالث الاستقبال باليد بين القبلة الرابع كون الرفع الى خذ
الوجه الثالث قد افهم للؤمنين الذين هم في صلواتهم خاص شعوب
تقدم الكلام في هذه الآية قيل المراد بالخشوع غش الطر في التذلل وخفض
الجناح وقيل المراد صرف النظر في كل حال الى موضع معين كصرف النظر الى
القيام الى موضع سجوده وحال الركوع الى ما بين يديه وحال السجود الى
لمرفأته وحال الشهد الى موضع وحال التوق الى باطن كفيه وقيل في قوله
تعالى وغنت الوجوه التي القوم هو وضع الجبهة والانف على الارض والظ
ان المراد ذلك وخضعت له صنوع العناء وهم الاسارى في يد الملك القراء
ولفظ الوجه يعطى العموم ويحتمل ارادة المخصوص وهو وجه النبي لان

قبله وبحشر المجرمين يومئذ رقا يتخافون بينهم ان يشتم الاشرار عن
اعلم بما يقولون اذ يقول امثلهم طريقه ان يشتم الاشرار وغشا الوجوه
فيكون الامم بدل الاضافه كما هو في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه
ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأويه ويؤيد هذا الاحتمال
قوله بعد ذلك وقد خاب من حمل ظلمنا **الاربع** فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القرآن فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم اطلق للردوم على لزمه فان كل فعل اختياري يلزمه
الارادة قال المفسر هو مثل قوله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا اي اذا اردتم
القيام وفيه نظر لان بني ابداء القيام وبني ابداء الصلوة فلو كان هو فان
الطهارة المأمور بها مثل اذا قمتم الى الصلوة فيتم في شياكم فان بني قيامكم
ولقائه وما فيه ليس الثياب وليس كذلك انا قال اذا قمتم الى الصلوة
لا اذا قرأت فان بينهما فرقا والاستعانة طلب العباد وهو التجار والمراد
الاستجارة اي استعجابه ودفعه والشيطان كل مفرد عن الطاعة انا
كانا وجبا وفنه في حال من شطنت الدار اذا بعدت وقيل فعلا ان من شاط
بشيط اذا بطل فالنور على الاول اصل على الثاني زيادة والرجيم فعيل
بمعنى مفعول اي هجوم من الرجيم بمعنى الذي فضاه البعيد من الجنه الذي
باللغة اذا انقصر هذا فائدة الاولى ان الخطاب حقيقة للجنه و

فيه عينه لدليل التامني به الثانية روي عبد الله بن معود قال قرأت
على رسول الله ص فقلت اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال
لي يا ابن ام عبد قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا قرأته جويس
عن القلم عن اللوح المحفوظ وهذا موافق لفظ القرآن وبلاول قراءة بعض
القرآن وفيه ما فيه الثالثة الكثر العلماء على ان الامر هنا للاستجاب
ونقل عن بعض علماء الوجوب والاول اقوي لاصله الآية ولا نقول الا ان
الرابعة انه يستحب الاستجابة ولو في الجهرية اجماعا قيل انه ذكر في المبني
والقراءة فيمن فيه الامور بالاستسباح وفيه ما فيه الخامسة انه عندنا
في اول كحة لا يعني وقال غيره ان في كل كحة ان الكلم للرب على شطيتكم
بتكره قياسا قلنا لفظ القرآن المحسن فهو كلفه الواحد فيكي استعادة
واحدة ولا نهى كذا فعل هذا ولو تركه عمدا او سهوا لم يندرك في الثانية
لفوات محلة السادسة قال بعض الخبيثة انها من منى الصلوة لا القراءة فعنه
يستحب للمؤمن وان لم يقرأ وكذا السجود وهو ممنوع لان لفظ القرآن يدل
على خلافه بل هو من منى القراءة **الحامسة** آيات متعددة يا ايها المنزل
قم الليل الا قليلا نصفه وانقص منه قليلا او زد عليه وقل القرآن
ترسيلا انا سألني عليك قولا ثقيلا اذ نباشية الليل هاشد وظا
اقوم قليلا ان ذكر في النهار سجا طويلا واذكر اسم ربك وتقبل اليه تبشلا

اصل المنزل متوكل ادغم التاء في الزا من منزل اي تلفظ بتيابه سمي به النبي
تجنيها لما كان عليه لانه كان نائما او مرتحدا بادهته ابتداء الوحي فنزل
بقطيفة او تحيينا له اخبرني لانه كان يصلي متلفعا بمرط مفروث على عاتقه
فنزلت او تبشيرا له في ثاقه بالزمن لانه لم يكن قد تمجد بعد في قيام الليل
او من منزل المنزل اذا تمحل الحمل اي الذي يحمل اعيان النبوة اعنى ثاقها قم
الليل اي الى الصلوة ولا استثناء من الليل ونصفه بل من قبله او بعد من الليل
ولا استثناء يكون من النصف والصف في منه وعليه للاقل من النصف كالثلث
فيكون التحيين بنيه وبني الاقل منه كالبضع والا فومنه كالنصف او يكون الصف
للنصف فيكون التحيين بنيه بنيه يقوم اقل منه على البت وانما واحد لا مريد
من الاقل الاكثر وقيل ان الاستثناء من الليل هي لما الى العهد كالتفويض
والقول القراءة على يوده بحيث يبين الحروف بعضها من بعض كقولهم تنزل
وتزل اي مناجاة والقول التفضل القرآن لما فيه من التكليف المشافهة وما يشته
الليل قبل النفس الناهضة من مضجعتها الى العبادة من نشاء من مكانه اذا
نحضر قبل قيام الليل وقبل المراء العبادة التي ينشأ بالليل اي يحذر وهو
اقوي عندي لاذ لا اسناد اليها في قوله اشد وطأ حقيقة وقيل المراد ساعا
الليل الحادثة واحدة بعد اخرى او الساعات السابقة من نشاءت اذا
ابتدأت قراءتهم وابتدأوا اشد وطأ اي مواطأة وموافقة و

نظا اي كلفة او ثبات قدم فعلى الاول قبل المراد موافقة القلب للسان
او موافقة لما يراى من الخشوع والاخلاص موافقة السر العلانية وهو اولى
لما روي عن الصوم هي قيام الليل غير فاشه لا يريد به الامانة وهو يندما
قلناه في المناشئة واقوم قيل اي اشد مطالعة او اشتقارة لخصو القلب
وهذه الاصوات وسجدا لولا اي قصر في العاش والمهام وحث الحال
لكذلك فليكن بالتحديد ليل فانما جات الحق بديهي فاعا عن الحاق الليل
لما انقطع اي انقطع اليه بالعبادة وجره نفسك عما سواه فقال ينبغي
والقياس الليل المراد الساعات الفواصل اذ انقضى هذا فافوا اي لا يولى قيل كان
قيام الليل واجبا على النبي واصحابه في مكة قبل فرض الصلوات الخمس ثم
بالخمس غير ان كيسان ومقاتل وغير عايشة ان الله فرض قيام الليل في اول
هذه السورة فقام م واصحابه حولا وامسك الله خاتمها الشئ عشرين في السماء
حتى انزل الله في آخر السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد ان كان
فريضة وغير ابن عباس لما نزل اول المنزل كان يقومون نحو من قيامهم في
شهر رمضان وكان ينزلونها واخرها سنة وعن جدي بن جبري كان ينزلها
واخرها عشرين هذا قول المفسرين **الليلة** قيل في آخر السورة وهو قوله
انك تعلم انك تقوم ادخ من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين
مك فانه يقدم الليل والنهار علم ان من يحضوه فتاب عليكم فاقروا ما

ومنه عام

تيسر من القرآن علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون
من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا أما يتسمنه ان تعنى
 قنا عليكم نسخ الحكم الاول بان جعل قيام الليل تطوعا بعد ان كان فرضا قبل
 مناه لم يكن لكم اثما ولا تبعة وقيل خفف عليكم لانهم كانوا يقومون الليل ^{حق}
 انما انقضت اقدارهم فنسخ ذلك عنهم وعمل هذا التخصيص باسم الاول الذي عيسى
 عليكم ضبط اوقات الليل وحصر ساعاته بل الله سبحانه هو المقدر لذلك
 العالم بمقداره الثاني انه ربما يكون منكم من هو مريض فيشوع عليه قيام الليل
 الثالث انكم قد يكونون في سفر تجارة او غزو قال الحاصر وظاهرها
 تدل على النذية لان امضاها التحجير والواجب التحجير في مقداره فذلك في
كلامه نظر من وجوه الاول ان النذية ان استندت من دليل خارج
 فلا يكون ذلك من ظاهرها وان استندت من لفظ قم الليل فالامر حقيقة في
 الوجوب عند اكثر اوقافه ثم في كيف يكون ظاهره النذية وان استندت
 من التحجير فيبطل لما يحتمل الثاني ان استدلاله على النذية يكون او للتحجير طرد
 الواجب التحجير في مقداره فينهط ظاهره اما اوله فلان اخصار معناه وفي
 التحجير بط باتفاق اهل العينة فانهم مجمعون على انها قد يكون للشك
 في ابراهيم والقيم والتحجير لا باحة فاختصار معناه بط واما ثانيا فلان
 قوله الواجب التحجير فيه بط ايضا فان التحجير قد وقع في الواجب في الكل والخبر

التحجير المصطفى عندنا في الاماكن الاربعه بنى الركعتين والاربعه وكذا التحجير
 المصطفى في الاخيرتين بنى التسبيح ثلثا او مرة والتحجير بنى الحمد والتسبيح مرة
 واحدة وهي يقصر عن مقدار الحمد والتحجير في الكسوف بنى تمام السورة بعد الحمد
 او قراءة بعضها الثالث انه ذكر فيما بعد ان المختار من الاقوال ان صلوة
 الليل كانت فرضا على البقوص وناقله لصحابه وخبره كيف يكون ظاهرها
 النذية مطلقا الثالث التي تلي في القراءة سنة مؤكدة واختلف في
 تفسيره قيل هو تيسير الحمد وطلبا جها من خارجها وتوفيقه حقها من الحركات
 والاشباع وغيره ان عباس هو القراءة على هينك فعنه قال كان اقرأ البقرة و
 ارتلها اجبالي من ان اقرأ القرآن كله ليس كذلك فعنه عليهم في معناه انه قال
 بيته بيا نا ولا تحذف هذا الشعر ولا شذوثة في القول ولكن ارفع به القلوب
 المقاسية ولا يكونتم هم احكم آخر السورة وغيره الصريح قال اذا امرت بآية
 فيها ذكر الجنة فاسأل الله الجنة وان امرت بآية فيها ذكر النار فاعوذ بالله
 من النار وقيل المراد به التعريف به اجزأته بصوت خفيف ويؤيده رواية ^{بصوي} التي
 عن الصريح في هذا قال هو ان يكثر فيه وتعتز به صوتك والتحجيرات الوض
 من التوقيل بغير القرآن والتفكير في معانيه والابتعاد عن ادمه والامتناع
 زواجره الرابع استدلاله قوله واذا ذكر اسم ربك على وجوب السجدة في اول الحمد
 والسورة وقيل المراد بها الدعاء بذكر اسماء الله الحسنى وصفاته المحلها

ومنه قوله تم والله الاسماء الحسنى فادعوه بها ويندب بذكرك على جواز الذكر
 في جميع الحالات وفي الصلوة للدين والدنيا له ولا خافه للوثنيين ولشخصه
 وليس ذلك بعيدا من الصواب لهم قوله تم وقال ربكم ادعوا في استجب لكم ان
 الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين الخامس روي محمد بن
 مسلم وحماد بن اعين عن الباقر والصومع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين في الصلوة
 وفي رواية الحسيني قال هو رفع يديك الى الله وتضرع اليه ويكون ان يكون
 ذلك علامة على الانقطاع الى الله الذي هو معنى التبتل السادس قيل المراد
 بقوله وبلاستجارهم يستغفرون هو صلوة الليل وقيل الاستغفار آخر الوقت
 وفي معنى ذلك قوله تم كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبلاستجارهم
 يستغفرون فالاولى على الحقيقة وهو طلب المغفرة ونقص الاستغفار
 بالستر الذي هو آخر الليل لان العبادة فيه اشتق والنفوس اضيق لعدم اشتغالها
 بتدبير المأكول والخلق المحدث عنه فيتوجه النفس بطلبها الى حضرة الحق
 سبحانه وما في قوله ما يهجعون قيل زائدة اي يهجعون في طائفة من الليل
 او يهجعون هجعا قليلا وقيل مصدرية او موصولة اي في قبل من الليل هو هم
 او يهجعون فيه ولا يجوز ان يكون نافية لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها
 وفي الآية مبالة في تعلق نومهم واستراحتهم في الليل الذي هو وقت السبات
 وذكر الجمع الذي هو الفار من النوم وفي الحديث غدا ينبغي من نخم له بقيام

الليل ثم مات فله الجنة وجاء رجل الى علي بن ابي طالب فقال اني قد ختمت صلوة الليل
 قال له انت رجل قد قنيتك نوبك **الكتاب** في احكام متعددة متعلقة
 بالصلوة وفيه آيات **الاولى** فاذا جئتم بخيطة فحيوا باحسن منها او ردها
 ان الله كان على كل شئ حسيبا اصل تحية تحية نعلت كمره الياء الا قبلها
 وادغم الياء في الياء ومعدى بتضعيف الحين وانما قال تحية بالياء لانه لم يرد
 به المصدر بل اراد نوع من التعاد والتقوى فيها للزينة واشتغالها من الخلق
 لان المسلم اذا قال سلام عليكم فقد دعا للخاطب بالسلامة من كل مكروه والموت
 من اشتد الكاره فدخل تحت الدعاء واعلم انه لم يرد تحيتكم سلام عليكم بل كل تحية
 وبه احسان وتوثير ما ذكره علي بن ابي ابيهم في تفسيره عن الصادق عليه السلام
 ان المراد بالتحية في الآية السلام وعينه من التبر والحبيب اما معنى الحيفظ لكل
 شئ او بمعنى المحاسبة بما سلك على التحية وعينه ها اذا انقضى هذا فنهنا سائل الى
 السلام من السنن المؤكدة والرد فرض لصيغة الامر الدالة على الوجوب لكن
 على الكفاية لاصالة البراءة ولان المقصود حصول المكافات على التحية وحصل
 والمحدث هذا اذا كان السلام على جماعة اما اذا سلم على واحد فهو فرض عين عليه
 الثانية اتفق الجمهور من الفقهاء والمفسرين على انه اذا قال المسلم سلام عليكم
 فاجيب بقوله سلام عليكم ورحمة الله فهو احسن منها ولو لم يقل رحمة الله فهو ردة
 لها بطلها واذا قال سلام عليكم ورحمة الله فاجيب سلام عليكم ورحمة الله فهو ردة

في سورة النساء

بالمثل ولو زيد بركاته فهو أحسن وأذا قال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 فليس فوقها ما يزيد عليها الثالثة قال ابن عباس أن المراد بقوله بأحسن منها
 أي للمسلمين بقوله أو نحوها لاهل الكتاب لا يزيد على قوله وقال غيره أو ردها
 للمسلمين أيضًا وأما الكتابي فيقال عليكم أو عليكم لأنهم ربما قالوا السلام عليكم أي
 الموت الرابعة إذا سلم على المصلي وجب عليه الرد لاطلاق المصلي بالرد للشاؤ
 لحال الصلوة وغيرها وليس هو من كلام المأدبين فتدخل تحت الرد لا تحت
 هذه الصيغة وردت في القرآن أن قلت إذا قصد الرد خرج عن كونه
 قرآنًا قلت ذلك ممنوع لأنه قرآن باعتبار لفظه ونظمه وقصد الرد لا يخرج
 كما لا يخرج بقصد الدعاء لو قال ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
 بالإيمان وقال الشافعي لا يرد بلفظه بل بالإشارة برأسه أو بيده وبه قال
 مالك وأحمد ومنع أبو حنيفة الرد مطلقا لفظا وإشارة دليلنا ما تقدم و
 روايات الأصحاب غنايتهم عليهم السلام الخامسة ذكر بعض الشافعية والخبيثة
 أنه يسقط وجوب الرد إذا كان في حال الخطبة وقرأة القرآن وقضاء الحاجة
 وفي الحمام وذلك ممنوع لأن الواجب لا يسقط بالاسترخاء عند وضع اليد في
 كراهة السلام على المصلي لأنه ربما شغل عن القيام بالواجب إذا رده وترك
 الواجب إذ لم يرد السادسة لا يسلم على الأعبياء بالرد والشرح والمحقق
 ومطير الحمام هو هكذا كل من شغل محصية وكذا لا يسلم على الأجنبية ولو سلم عليها

وجب عليها الرد ولا يجب عليها قصد الإثناء السابعة ينبغي في مرتبة التسليم
 أن يسلم القائم على لقاعد والماشي على الواقف والراكب على الماشي والركب
 الفرس على كلب الحمار والصغير على الكلب ويجوز العكس تأسيًا به ص فإنه كان
 يسلم على الصبيان الثامنة حيث قلنا يجب الرد من المصلي لو سلم عليه فلو
 هل تطل صلوة قال بعض شيوخنا المعاصرين لا وقال غيره تطل وهو قوي عند
 وتمام فصل بعضهم بأنه أن شغل لسانه بشيء من القرآن أو الذكر فإن الرد بطلت
 والآ فلا وليس كذلك بعيد من الصواب هذا إن سكنت سكوتًا غير طويلا إذا
 طال وخرج عن العادة بطلت قطعًا التاسعة هل يجوز الرد بغير سلام عليكم
 بل بقوله عليكم السلام أم لا قيل نعم لأنه دعاء ويجوز الدعاء بأشياء من الألفاظ
 وقيل لا لأنه ليس من لفظ القرآن فيكون من كلام المأدبين فلا يجوز في الصلوة
 وينبغي كونه دعاء بل رد السلام وهذا الولي الثانية قل إن صلواتي عليكم
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين
 نسكي أي عبادتي كلها وقيل أعمال الحج ومحياي أي جميع ما أنا عليه في حال حيافي
 من الأيمان والطاعات كلها وقيل للرد بمحياي الخيرات التي تغفل في المحبة منجزة
 والممات الأفعال التي تغفل على الموت كالوصية والتدبير وقيل للرد بالمحبة
 والممات لنفسهما لله أي مخلصته لله وبذلك أمرت أي بالاخلاص أو بالقول المذكور
 إذا قلنا هذا فاعلم أنه يتبدل بحجة الآية على من الأول وجوب الاخلاص

في سورة الانعام

بالعبادة لله تعالى وأنه لا يجوز الاشتراك فيها مطلقا سواء كان شركا ظاهرا
كالعبادة للأصنام أو الكواكب أو غيرها أو خفيا كالربا بل يبلغ من ذلك
وهو قصد الثواب بالعبادة لأن ذلك لا يصح منا ولا خلاص كما تقدم من كلام
عليهم السلام الثاني أن الإخلاص المذكور من أحكام الإسلام التي يلزم كل مسلم وإن
كل مسلم ما مور بذلك لقوله وأنا أول المسلمين الثالث أن صحة الصلوة
بل وصحة سائر العبادات متوقفة على معرفة الله تعالى وحدايقه وكونه
ربا للعالمين أي مربيا ومنشيا لهم فيستلزم ذلك وجود العلم بكونه قادرا
وعالما وحكيما إذ الإخلاص يستلزم ذلك ويتفرع على ذلك عدم صحة عبادة
الكافر الجاحد شيء من هذه الأصول بل وعدم صحة عبادة من لم يكن عارفا
بأنه تعالى هذه الحقة بدليل وإن كان في الظاهر مسلما الرابع أن في الآية أيما إلى
كون العبادة شكرا لنعمة التولية والإيجاد لذلك هذه الصفة عقيب ذكر العبادة
استعار بالحلية الحامسة أنه لا يجوز أن ينسب شيئا من هذه النعم إلى غيره منفلا
أو مشاركا كاللواكب والأفلاك والعقول الفعالة وغيرها لقوله لا شريك له
الحامسة التبيين على غيرة الله تعالى وكونه أهلا للعبادة ومنحرفا لها السادس
انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون
الزكاة وهم راكعون ذكر سلك الأصحاب في كتب الكلامية في هذه الآية
مباحث شريفة وأقوال دالة على إمامته على بن أبي طالب ع من أرادها وقف

في سورة المائدة

عليها وذكرنا في كتابنا المستفي بالتواضع الإلهية في المباحث الكلامية في هذه
الآية ما فيه كفاية للطالب وثقارة للعليل الراغب وأما هنا فيستدل بها على
أمور الأول أن الفعل القليل لا ينطلي الصلوة لأن قوله ويؤتون الزكاة وهم
راكعون إشارة إلى فعل العجز لما انصرف على السائل بخاتمته حال ركوعه وذلك
فعل قليل لا يؤثر في بطلان الصلوة الثاني أن النية فعل قلبي لا مادي
لأن فعله ذلك وهو في الصلوة يستلزم النية لأنه عمل وكل عمل له نية من
النية واللفظ في الصلوة يعني القرآن والدعاء مبطل فلم يتبع منه ح ولا
لبطلت صلوة واللازم كالمردم في البطلان ويتفرع على ذلك صحة نية
الزكاة احتسابا على الفقيه غير الحاضر وصحة نية الصوم في الصلوة اليدوية
ونية الوقوف بعرفات في الطهرونية الوقوف بالمشعر في الصبح والعجز ذلك
من النيات الممكنة حال الصلوة وأما نية المحرم فيشترط أن يراها بالنية
فإن عجز النية في الصلوة يحتمل المنع إذ ليست من المحرمات في الصلوة والملاوي
المجوز لا تهاذكروا على الله تعالى نعم فيجوز حينئذ نية المحرمات أو لو قارن
بالنية التسليم فوقع التلبية بعده جاز قطعا الثالث أن استحضار
النية فعلا واستمرارها عينيا غير شرط في العبادة لأنه عم حال نية الزكاة
لم يكن مستحضرا لنية الصلوة فلو كان شرطا لآثر البطلان للمسلم للذي
المنا في هذا المدح العظيم ويتفرع على ذلك الاكتفاء باستمرار النية حكما الرابع

في صلاة

تسمية الصدقة للندوة ذكاة اذ لا يجوز كون ذلك الحائز من الزكاة الواجبة
 لان اخراجها واجب ضيق لا يجوز الاستغناء عنه بواجب موسع او مندوب وح
 يكون ذلك من الصدقات للندوة وهو الذكاة اي انا الله لا اله الا
 الا انا فاعبدني اقم الصلوة لذكرى ان الساعة آتية اكاد اخفيها
 لتجزي كل نفس بما تسعى ذكر الذات الشريفة ولفظ الوحدة في اشياء
 يكونها سبباً للعبادة والصلوة فاذن رب العلم بالفاء مشعر بالعلية كقولك
 فلا زجواد فاستوفيه قوله اكاد اخفيها قال الجوهر في المحرر في اخفيها الا ان
 خوشكي زيد فاشكته اي زلت شكايته والمعنى اكاد ازيل خفاها اي
 افار بظهارها وذلك انه اخفيها بآياتها جملة فالمقاربة من حيث اظهارها
 اجمالاً وعدم الوقوع المستفاد من كاد من حيث التفصيل التجزي اللام يتعلق بآية
 او اكاد على وجه التنازع اي ان الساعة آتية او اكاد اخفيها التجزي كل
 نفس على سبيلها ان يخفى وان شراً فشر اذا انقصر هذا فافهم في ايدى الاول
 ذكر ان المحشر وبعض الفقهاء واختاره الحاصر ان المراد بقوله لذكرى اي
 لذكر الصلوة بعد نسيانها لقوله ص من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا
 ذكرها ويكون ذلك دليلاً على وجوب قضاء الصلوة الفاتية وانما قال
 لذكرى لم يقل لذكرها امال انه اذا ذكر الصلوة ذكر الله او خذ مضاف
 اي ذكر صلواتي او لا اخلق الذكر والسيان منه نعم وفيه نظر اذ هو خلاف

الظاهر والمصل عدم التغير وكونه اذا ذكر الصلوة فقد ذكر الله سبحانه
 الكلام في العلى وهو انه اذا ذكر الله ذكر الصلوة لم قلت انه يذكر الصلوة
 ولاولى ان اللام يتعلق باحد الفعلين على طريق التنازع وهما فاعبدني اقم
 الصلوة ويكون اللام لام التعليل اي تجل العباد والصلوة لوجوب ذكرى فانها
 يستلزم انه وقال مجاهد معنى لذكرى اي لذكرى لياها في الكتب لما انفرد ليس
 بشئ يجعل الوهم وجوهاً آخر الماذل لذكرى في الصلوة على طريق التعليل اليها
 لذكرى خاصة لا تنويه بذكر غيبى فلا خلاص لا للرباء الثالث يكون ذكرى
 لوجوب ناس الرابع لاوقات ذكرى وهي موافقت الصلوة ويكون اللام للنازع
 نحو جند لمثل ليل الخلون الثانية في قوله ان الساعة اشارة الى وجوب
 سرعة المبادرة الى العبادة والصلوة لكون الساعة متوقعة في كل ان الثالثة
 قوله لتجزي كل نفس بما تسعى وقوله وان ليس للانسان الا ما سعى بذلك على انه
 لا يجوز للانسان ان يولي غيره شيئاً من عباداته الواجبة البدنية حال حيوته مما
 يتمكن من مباشرة من طهارة او صلوة او صوم او غير ذلك ما باشره غيره ليس
 من حيزه فلا يستحق عليه جزاء ولا يكون له ايضا اما حال الجحيم فقد خول الفقهاء
 ان يولي طهارة غيره ويتولى هو اليقظة واما الصلوة فيأتى بها على القدر الممكن
 قائماً مستنداً او قاعداً او مضطجماً او متلقياً مما يشعر بجواز الصلوة حال
 الجحيم كذلك قوله نعم الذي يذكر الله قياماً وقعوداً او على جنبين

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَيَسْقُطُ إِذَا قَرِهَ حَالُ الْجَمْعِ عَنْهُ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ وَلَا
يَجُوزُ لِلْإِنَابَةِ وَأَمَّا الْحَجُّ الْوَاجِبُ مَعَ الْحَجْرِ فَيَسْقُطُ خِشْدُهُ وَهَلْ يَجُوزُ الْإِنَابَةُ فِيهِ خَلَا
وَالْإِصْحَاحُ جَوَازُهُ مَعَ سَبْقِ الْوُجُوبِ عَلَى الْحَجْرِ وَأَمَّا الْجِهَادُ فَمَعَ الْقِيَمِ لَا يَجُوزُ الْإِنَابَةُ مَعَ
عَدَمِهِ يَجُوزُ الْإِنَابَةُ وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ خِلَافُ طَرَفِهِ الْوُجُوبِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ
مَعَ الْحَجْرِ وَالْيَسَارَةِ أَمَّا الْعِبَادَاتُ الْمَالِيَّةُ فَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي خُرَاجِهَا حَالُ الْحَيَاةِ
كَالزَّكَاةِ وَالْحَقْنِ وَلِلْمَدَوْرَةِ تَوَشُّعُهَا وَقَضَاءُ الدِّيُونِ وَالْكَفَارَاتِ وَغَيْرُهَا وَكُلُّهَا
يَجُوزُ فِي ذِي الْحَدِيدِ الْوَاجِبِ وَأَمَّا الْمَذْذُوبُ مِنَ الْعِبَادَاتِ فَالْمَالِيَّةُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ
فِيهَا قَطْعًا وَأَمَّا الْبَدَنِيَّةُ فَالْحَجُّ يَجُوزُ الْإِنَابَةُ فِيهِ بِإِخْلَافٍ فَقَدِيرٍ وَإِنْ عَلَيَّ
بْنُ يَقِطِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَاحِبَ الْكَلَامِ عَمَ احْصَاؤُهُ خَمْسًا مِائَةً وَخَمْسُونَ حَالًا يَجُوزُ عَنْهُ
بِالْإِنَابَةِ أَقْلَهُمْ بِبَعْضِهَا ذِيَارُ وَالثَّلَاثُونَ بَعْشَرَةُ الْأَوْدِهِمْ وَكُلُّهُ يَجُوزُ الْإِنَابَةَ
فِي زِيَارَاتِ الْمَائَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ فَلَمْ تُفَرِّدْ بِدَلِيلٍ عَلَى جَوَازِ
الْإِنَابَةِ فِيهَا فَالْأَوَّلُ الْمَنَعُ لِعَوْمِ الْأَيْتِي وَفِيهَا بَعْدُ الْمَوْتِ يَجُوزُ الْإِنَابَةُ فِي الْحَجِّ
الْوَاجِبِ بِإِخْلَافٍ فَكُلُّهُ فِي الصَّدَقَةِ بِأَنْوَاعِهَا الْوَاجِبَةِ وَأَمَّا الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ
الْوَاجِبَانِ فَيَجُوزُ هُمَا لِأَصْحَابِ مَجْهَيْهِ عَلَى ذَلِكَ تَقَرُّفًا وَبَابَهُمْ عَنْ أَنْتَهُمْ بِدَلِيلٍ
حَتَّى أَنْ لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ وَاحِدٌ يَنْبَغُ ذَلِكَ وَهُوَ قَوِيٌّ حَبَّةً عَلَى الْجَوَازِ إِذَا كُنَّا الْمُسْلِمِينَ
وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا حَدِيثٌ يَخَالِفُ مَقْضَاهَا الْأَهْلُ لِلْمَدَّةِ فَمَا وَرَدَ مَا وَرَدَ إِنْ
بَابُوهُ عَنْ صَرَحٍ مِنْ عَمَلٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ بَيْتِ عَمَلٍ أَصْلًا أَوْ ضَرْفًا لَمْ يَكُنْ

أَجْرُهُ وَنَفَعُ أَنْتَهُ عَنْ قَوْلِهِ الْبَيْتِ وَرَوَى أَيْضًا عَنْهُ عَمٌ وَقَدْ سَلَّ الْبَيْتُ عَنْ
الْبَيْتِ فَقَالَ نَعَمْ حَتَّى أَنْ لَيْكُونَ فِي مَيُوتٍ فَيُوسَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الصِّيْقُ ثُمَّ يُولَى بِهِ
الْمَلَأَنُكَ فَيَقَالُ خُفِّضْ عَنْكَ هَذَا الصِّيْقُ بِصَلَاةٍ فَلَا أَنْ يَكُنْ عَلَى الْمَيُوتِ ذَلِكَ تَمَامُ
الرَّجْعِ عَنْ هَذَا خَالِيَةً عَنْ مَارِضٍ أَوْ كَثَرِ الْمَيُوتِ يَنْعَوْنَ مَا مَحْتَجِينَ يَقُولُهُ تَمَّ وَإِنْ
لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَقَوْلُ الْيَوْمِ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْفَعَمَ عَمَلُهُ إِلَّا أَنْ تَلْتَ
صَدَقَةً جَائِدَةً أَوْ عَمَلٌ يَنْتَفِعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ وَعَلَى هَذَيْنِ اعْتَمَدَ الثَّوْرِيُّ
وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَيَّةِ وَالْحَدِيثِ أَنَّهَا عَامِلَانِ مَحْضُوصَانِ بِمَا اتَّفَقَ عَلَى جَوَازِهِ كَالْحَجِّ
وَالصَّدَقَةِ فَمَا أَجِبَ بِهِ فَهُوَ جَوَابُنَا عَلَى أَنْ نَقُولَ لِلْعَمَلِ الْوَاقِعَةِ عَنْهُ بَعْدَ
الْمَوْتِ نَتَجَّةٌ سَعِيَّةٌ فِي تَحْقِيقِ الْإِيمَانِ السَّوْعِ لِلْإِنَابَةِ عَنْهُ وَأَيْضًا الْحَقُّ يَرُدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ
عَمَلَهُ وَحَالُ النَّعْيِ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ عَمَلِهِ هَذَا مَعَ أَنْ صَاحِبَ الْخَادِي هَلْ كَانَ عَمَلُهُ
بِالْحَجِّ بِرِيحٍ وَاسْتَحَقَّ مِنْ رَاهُوبِهِ أَنْهَا قَالُوا جَوَازُ الصَّلَاةِ عَنْ الْبَيْتِ وَإِنْ لَمْ يَصُرْ
أَخْتَارَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْإِنْصَافِ وَفِي الْبَحَارِ فِي بَابِ مَوَاتٍ وَعَلَيْهِ نَزَلَتْ إِنْ أَبَى
عَمَلُ امْرَأَتٍ تَلْعَقُ وَعَلَيْهَا الصَّلَاةُ أَنْ تَصَلِّيَ عَنْهَا إِذَا عَرَفَتْ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ وَقَعَ
الْإِنْصَافُ عَلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ ثَوَابُ الصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ وَالنَّكَاحِ وَالْإِسْتِغْفَارِ وَلَا يَمُوتُهَا
عِنْدَ الْقَوْلِ التَّوَكُّلُ يَدْخُلُ عَلَى الْبَيْتِ فِي قِيَمَةِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ
وَالْبَيْتِ وَالنَّكَاحِ وَيَكْتَلِبُ لَهُ الَّذِي فَعَلَهُ وَالْبَيْتُ عَنْهُ عَمَلُ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَالٍ تَمَّ
عَلَيْهِ وَالْإِسْتِغْفَارُ لَهُ كَمَا تَفَرَّحَ الْحَيُّ بِالْهَدِيَةِ الَّتِي تَهْدِي إِلَيْهِ وَيَعْنِي ذَلِكَ مِنْ الْأَشْيَاءِ

في سورة الفرقان

وقد هي شارح صحيح مسلم من الشافعية انه يصل الى الميت ثواب جميع العبادات
الاشارة وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لما اراد ان يذكر او اراد
 شكرا خلفه اي خلف كل واحد من الاخر اذ لو دام احدهما لاضل نظام الآية
 ولم يكونا دحمة لمن اراد ان يذكر اي يذكر بمقتضى العقل او اراد شكرا اي شكر
 من اعم هذه النعم وهو سبب غايي الجمل المذكور اي جعلت ذلك ليتذكروا نعمتي
 ويشكروني عليها او كلمة او هذا ليست لنع الجمع بل لمنع الخلق الذي سماه الخلق
 بالاباحة ومثله بقولهم جالس الحسن او ابن سبي بن اي لا يخرج من محاسنها
 ذلك الجمع بينهما اذ اعرفت هذا فنقول استدلال الفقهاء بها على مشروعية قضاء
 فائته الليل بخلاف فائته النهار ليل الا اي ليل خليفه النهار في وقوع ما فات
 فيه وبالعكس والقضاء هو الايتان مثل الفأيت في غير وقته فيقتضوا تمام
 تمام والقصر قصر الفأيت او لا يأتي به او لا قوله من فائته في وقت
 فليقتضها كما فائته ولا يحصل التماثل للجمع وجوهها من الكيفية والكمية والقياس
 مسئلتان الاولى لم يشترط الشافعي التيقن في الفأيت فيجوز عنده العسر قبل
 الطهر والعشاء قبل المغرب قياسا على قضاء صوم رمضان ولان وجوب
 التيقن على خلاف الأصل فيكون منفيًا وقال ابو حنيفة يتيقن لم يدخل
 في التكرار وقال اصحابنا يتيقن وان كثر ثبوتنا ما تقدم من الحديث المذكور
 أنفا وما رواه زرارة عن وقت عم قال اذا كان عليك قضاء صلوات فابدار

بأقرب

بأقرب فاذن لها واقم وقياس الشافعي بطا ما تقدم ولعدم الجامع ولو جرد
 الفرق فان تيقن الصلوات لم يفتيها وترتيب أيام رمضان لتفصيل أيام الشهر
 لا لم يفتي يتيقن ترتيب الأيام ورفق ابو حنيفة بحكم الثانية اجمع العلماء على قضاء
 صلوة الحضرة ما حضرا وسفرا اما صلوة السفر فمقتضى قضاء حضرا او
 سفرا وبه قال ابو حنيفة وما ذكره قال احمد يقضى اربعها وهو احد قول الشافعي
 لان القصر خصه في السفر وقد لا يحلها لنا ان القصر غيرة بما يجي بمقتضى فائته
 كذلك الحديث المتقدم وكرواية زرارة عن عمر قال يقضيها كما فائته ان كانت
 صلوة سفرا اها في الحضرة مثلها **الاشارة** فاذا انسخ الناس الحرم الحوقلة
 فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكوة فخلوا سبيهم استدلال جده الآية على
 ان تارك الصلوة مستلما مرتد يجب قتله لانه على المنع من قتلهم على امرهم التوبة
 واقامة الصلوة فائت الزكوة وانهم اذا فعلوا ذلك خلوا سبيهم ولا شك ان
 تركهم للصلوة كان على وجه الاستحلال لعدم تحقق اقتقاد وجوبها من المشركي
 الحكم العلوي على المجموع لا يتحقق التامع تحقق المجموع ويكفي في حصول بقية فوات
 واحد من المجموع وذلك هو اباحة قتلهم **الاشارة** يا ايها الناس اعبدوا ربكم
 الذي خلقكم والذين من قبلكم لعل تتقون هنا مسئلتان الاولى ان الكافر
 عندنا وعند الشافعية مكلف برفع الاسلام لعموم الأدلة المشاهدة للعلم والكتاب
 هذه الآية وغيرها فان لفظ الناس عام ومنع ابو حنيفة من ذلك لانه لو كان

في التوبة

في سورة البقرة

بالفروع كان فائدة التكليف للبيان بها اما حال كفره وهو بطا الحجة الوعد
اسلامه على وجه القضاء وهو ايضا بط لقوله عم الاسلام بحب ما قبله والجواب
المنع من المحصر لجواز ان يكون الفائدة العقاب على تركها لو مات على كفره
ويؤيده قوله تم ما سلككم في سقر قالوا لم يدر من المصلين ولم نكن نعلم للسكين
وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين والاطلام عن الافراد
ثم الذي يؤيده قلناه قوله تم فحلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة
واستعوا الشهوات خسوف يلقون غيا والراد الكفار لقوله تم بعدها بلا
الامتنان وامن وعمل صالحا الثانية يجب على المردة قضاء ما فات من زمان
مردته مما كلف به وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما لا يجب وغواحد
رمايتان لنا عموم الامة الدالة على وجود قضاء ما فات كل مكلف لجمعة
فيه شرائط الوجوب اذ اذ لم يفعل خرج الكافر الاصلي لا اجماع وبقوله
قل الذين كفروا الذين هم ما قد سلفوا للعموم فيبقى الباقي على عموم
ولانه وجب عليه اذ اذها بعد اعتقاد وجوبها في قضاءها لغيره احتجوا
بعموم الاسلام بحب ما قبله قلنا محضو انما فالوجوب لدار حقوق الثواب
كالديون والغرامات والقصاص فلا يكون حجة في الباب **الفرع الثاني**
فيما عدا اليومية من الصلوات واحكام بالحق اليومية ايضا وفيه آيات
الاولى بالايها الذين آمنوا اذ اذودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا

في يوم الجمعة

الاذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون المراد بالنداء هذا الاذان
من يوم الجمعة من هذا النبيين وكان في اللغة القديمة يسمى في ذلك اليوم العرفة
واذ من سماءها حجة كعب بن لؤي لا جماع الناس فيه اليه وقال ابن عباس
ان اهل المدينة جمعوا قبل ان يقدم اليهم رسول الله ص وقبل ان ينزل الجمعة ذلك
انهم قالوا لليهود يوم يجمعون فيه وكذلك للنصارى فيجعلون يوميا يجمعون فيه
نذكر الله فقالوا لليهود السبت وللنصارى الاحد فاجلوه يوم العروبة فاجلوه
الي سبعة من امة فيصلي بهم فتوه يوم الجمعة فيجمعون اليه فيخرج لهم شاة
فتخذوا وتغشوا من شاة واحدة لغيرهم فانزل الله في ذلك اذ اذودي للصلوة
من يوم الجمعة الآية فاول حجة جمعت في الاسلام واما اول حجة جمعها رسول الله
ففي انه لما قدم مهاجرا حتى نزل بها على بني عمرو بن عوف فاقام عندهم ثلثا
ثم خرج من بين ظهرهم يوم الجمعة عامرا الى المدينة فادركته صلوة الجمعة في
بني سالم بن عوف في بطون واحد لهم فتزول وخطب جمع بهم فاول حجة جمعها رسول
الله ص في الاسلام وفي الحديث ان رسول الله ص قال اعلوا ان الله قد انقض
عليكم الجمعة فمن تمها في حياتي وبعد عاتي وله امام عادل استحقاقها اذ
مجردا لها فلا يجمع الله شاة ولا يبارك له في امره الا لا صلوة له الا لا ذكره
له الا لا حجة له الا لا صوم له الا لا بركة له حتى يوب اذ انقض هذا معنا
مسائل الاولى الجمعة واجبة لا جوبا مطلقا بل وجوبا مشروطا اتفاقا من

العلماء نعم اختلف في ذلك المنزلة على قول المذكورة تفصيلا في كتب الخلاف ومحمد
نذكر لهم من ذلك فاعلم انه روي محمد بن مسلم وابوصيد عن الصادق ان الله فرض
في كل اسبوع خمسا وثلاثين صلاة منها صلوة واحدة واجبة على كل مسلم ان يشهد
الاخسة المريضة والمملوك والمسافر والمراة والصبي وروي زرارة عن الباقر ع
قال فرض الله على الناس من الحجعة الى الحجعة خمسا وثلاثين صلاة منها صلوة
واحدة فرضها الله في جماعة وهي الحجعة ووضعتها عن تسعة الصغرى والكبرى و
المجنون والمسافر والعبد والمراة والمريضة والاعمى ومن كان على امر فربما يفتي
ويغزو ذلك من الروايات الثانية السلطان العادل لو نأيه شرط في
وجوبها وهو اجماع علمائنا وقال ابو حنيفة يشترط وجود امام وان كان جبارا
ولم يشترط الشافعي اماما ومحمد واصحابنا فعل النبي ص فانه كان يجزيه الحجعة
الحجعة وكذا الخلفاء كما يعنون القضاة وروايات اهل البيت عليهم السلام
منظورة بذلك واما اشتراط عدل الامام فلان الاجتماع مظنة النفاق وشار
فيجب ان يكون هذا حاكما ولا يغتاج الى مسدد يتدع بوجوده غيره ويكون
وجوده حائما لمادة النزاع وقاطعا لما رافق الفتى الثالثة اجمع العلماء
على اشتراط العدد في الحجعة فقال الشافعي واحد اقلهم اربعون وقال
ابو حنيفة اربعة الامام احرهم ولم ينقل اصحابنا ذلك عنه تفديرا واما
اصحابنا فلم يروا قولان احدهما سبعة والاخر خمسة وهو قول الاكثر وعليه

الكثر الروايات ولان الاجتماع مقبى فيجبى جمع لو وقع بين اثنين نزاع
كان عندهما شاهدا فيكون اربعة والحاكم ويؤيد ذلك قوله ثم اذا
نودي للصلاة من يوم الحجعة فاسعوا فان الامر بالسعي الى الحجعة بصيغة
الجمع الذي اقل مدلوله ثلاثة وللامام هو المسمى اليه لانه الذكر لله حال الخطبة
فيكون خارجا عن الجمع والمؤذن هو المناادي الذي السعي مشروط ببداية فليكن
الجمع خمسة الرابعة اختلف في تفسير السعي مع الاتفاق على كون الامر به للوجوب
فيقل هو الاسراع والاولى حمله على مطلق الذهاب الى المسجد المضي على سبيل
البدن وقار في النفس وقال الحسن ليس السعي على الاقدام ولكن على اليدين
قرا ابن معوذ فامضوا الى ذكر الله وروي ذلك عن علي ع وعرف وصح عليها
الكم قال ابن معوذ لو علمت الاسراع لاسرعت حتى يقع رداي عن كفى ونقل
ذلك عن عمر الخامسة فيقل ذكر الله هو الصلوة هنا وقيل الخطبة والاولى حمله
عليها مع الاشتغالها على ذكر الله فان الخطبة يجب فيها حمد الله والصلوة على
النبي ص والاد والوعظ وقراءة سورة من القرآن السادسة لما امر ابا السعي الى
ذكر الله استلزم ذلك وجوب ترك كل ما يشغل عنه ولما كان الهم في عقل المعاش
هو البيع خصه بالذكر وادب تركه كما هم كانوا يبيعون في ذلك اليوم من
قوام وبواديرهم الى البيع والشراء **فان** هو يجب تركه كعادته من العقود
كلاجارة والمزارعة وعنى هاهنا المعاملات ام لا اكثر اصحابنا بل لم ينقل

خلافاً بين المتقدمين منهم ان البيع هو المختص بالشيء قال بعض المتأخرين ^{بعد}
الى كل معاملة وليس قياساً بل بزيادة اتحاد طريق المستلزم وهو الشغل عند ذكر
وبه قال جماعة من الجمهور وليس بعيداً عن الصواب الثاني هل يقتضى البيع
عن البيع فساد أم لا قالوا لا واحد نعم وبه قال الشيخ في طه كان الشيء وقال الكوفي
الجمهور والشيخ في الخلاف نعم فساد وهو الحق لما تقدم في الأصول ان الشيء في
المعاملات لا يرد على الفساد اذ لا مانع من ان يقول حرمت عليك البيع ولو
انقضت ويكون للقسم بالشيء ان يقع الفعل لا اذاته بخلاف الذي عن العبادات فانه
اذا تعلّق الشيء او بجزء منها او بلام من لوازمها فانها تنفسد السابعة في
الآية إشارة الى ان الخطاب مختص بالاحرار دون العبيد لان العبد محجور عليه
ممنوع من التصرف الثامنة فيها ايضاً دلالة على اختصاص المجعة بمكان خاص
يجب السعي اليه وهو قولنا انه لا يجمع جفتان في فريخ التاسعة ذلكم اي
السعي المذكور الله وترك البيع خير لكم فان نفع الآخرة خير والبقى ان كنتم تعلمون
حقيقة الخير والشر او تعلمون حقيقة السعي المذكور الله الثانية فاذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الارض فابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً الحكم
تعلقون المراد هنا بقضاء الصلاة اداؤها فان القضاء يقال احان الله لآل
بعض الفعل لا بيان بالشيء وهو المراد هنا الثاني فعل العبادات ذات الوقت
المحدود المعقوب بالشخص خارجاً عنه الثالث فعل العبادات استمرراً كما لما

وقع مخالفاً لبعض المواضع للعبادة فيها وقد يسمى هذا العادة والمراد بالانتشار
في الارض التفرقة في جهاتها والابتغاء الطلب هناك فلو اريد المراد في اللام في الصلوة
للعبادة في الصلوة التي تقدم ذكرها وهي التي يجب السعي اليها الثانية اختلف
المصنفون في الامر الوارد عقب الشيء هل هو الوجوب او الاباحة الرافعة للخطأ
احتج اصحاب القول الثاني بهذه الآية وهي فانتشروا في الارض فانه اطلق لهم
ما حرم من المعاملة والانتشار ليس بواجب اتفاقاً فاذكروا قوله فاذا نظر في قوله
من حيث لم يرد الله الثالثة في الامر بالانتشار إشارة الى كونه السعي الذي يجب
عليه المجعة من له القدرة على التصرف في المعاش والاضطرار في طلب الزرق
وكذا اذا فرضنا السعي بالسرعة في الشيء فاما ما يليه اي السعي الكلي والاعرج و
المرغوب الا في ذلك دلالة على عدم الوجوب عليهم وكونهم غنى عما يطيقون الرابعة
الابتغاء من فضل الله هو طلب الزرق وغنى عن عم الصلوة يوم المجعة والانتشار
يوم السبت وقيل المراد طلب العلم عن سيد بن جبير والحزب وهو من غنى النبي
ليس هو بطلب دنيا ولكن عيادة من يغني عن حضور جنازة وزيارة اخ في الله
الخامسة واذكروا الله كثيراً على احسان اليكم بالتوفيق وقيل المراد بالذكر التذكير
كما قال الله تفكروا سمعتموه من عبادة سنة وقيل اذكروا الله في تجارتكم وليس
بعيداً من الصواب ان يكون المراد ابتغاء من فضل الله واذكروا او امر الله و
نواهي في طلب الزرق فلا تأخذوا الا ما حل لكم اخذ لا ما حرم او يكون المراد حال

الذكر

العقد فانه يستحب الكلي عنده والشهادتان **المنال** واذا رادوا تجارة
 او هوا انقضوا اليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من الله ومن التجار
 والله خير الرازيين قال المقاتلان بن سليمان وابن قيس ما بيننا رسول الله
 نخطب يوم الجمعة اذ قدم دحية بن خليفة بن فتوة الكلبى من الشام بتجارة
 وكان اذا قدم بكل ما يحتاج اليه من دقيق او بر او غيره فينزل عند ابحار الرية
 وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل ليؤذن الناس بقدومه فيخرج اليه
 الناس لينبأوا معه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم رسول الله
 قائم على المنبر فخطب فخرج الناس فلم يبق في المسجد الا اثني عشر رجلا فقال
 لولا هؤلاء لسوت لهم الحجارة من السماء فانزل الله هذه الآية وفي رواية
 انه قال ص والذني نفسي بيده لو تاجعت حتى لا يبقى احد منكم لساكنكم الواد
 نارا وعز ابن عباس لا يبقى الا ثمانية وعشرون كيسان احد عشر فعلى هذا الله
 هو الطبل وفي الاصل الا هو كذا الله وانقضوا اي تفرقوا والضمير في
 اليها للتجارة وانما عاد اليها ليعني لانها هي المقص بالذات من الخروج وقيل
 التقدير اذا رادوا تجارة انقضوا اليها او هوا انقضوا اليه فالضمير في
 والتدبير والدلالة على انهم من خرج للتجارة ومنهم من خرج للزود
 التجارة او لا للترقي اذ التقدير انهم انقضوا الى التجارة مع حاجتهم اليها
 وذلك مذموم بل ابلغ من ذلك انهم انقضوا الى ما لا فائدة لهم فيه واخذها ثانيا

لم يبق في المدينة عائق الا الله وكان يقدم اذا قدم

لا تفرق

لا تقدر ما عند الله خير من الله بل ابلغ من ذلك انه خير من التجارة المستغنى
 بها اذا تقدر هذا فنقول قيل للراد بقوله وتركوك قائما اي يخطب وقيل قائما في
 الصلوة فعلى الاول يكون فيه كراهة على اشتراط القيام في الخطبة ولا يجوز فيها العز
 اختيارا وبذلك قال المشافعي ولم يوجب ابو حنيفة والحق الاول للآية ولرواية جابر بن
 سمرة قال ما رايت رسول الله ص يخطب الا وهو قائم فمن صدك انه يخطب وهو جالس
 فكذب وسئل ابن مسعود اكان النبي ص يخطب قائما قال اما تقرا وتركوك قائما و
 روي معوية بن وهب عن العرم اذ من خطب وهو جالس معوية استاذن الناس في
 ذلك من وجع كان يركبته ثم قال هم الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلبة
 لا يتكلم فيها قد يكون فضلا بين الخطبتين وعلى الثاني يمكن ان يسند له على ان
 الجماعة في الجمعة شرط في الاستدانة بمعنى انه لو انقض الجماعة بعد
 عقدا لينة والتجيم لم يتصل بكون الامام وانما جمعة وهو احد احوال الشافعي و
 قال ابو حنيفة ان كان بعد ان صلى ركعة اتمها جمعة وان كان قبل ذلك اتمها ظهر
 والحق الاول لانفساد الصلوة فوجب انهما بالتحقق شرط الوجود واشتراط الاستدانة
 منفي هذا مع ان جعلها طرا ابطالها وهو منفي لقوله نعم ولا يتطلو العالم **المنال**
 فصل تركوا واحد قد ذكرنا هذه الآية وذكرنا ما فيها من الاقوال وتركنا قول واحد
 الى هنا وهو ان المراد بالخروج البدن للضيعة والمراد بالصلوة صلوة العبد
 واجمع علما وما على انها فرض عين محتجزة بعد اجتماعهم بالآية فان الامر للوجوب

ولا ان النبي ص فعلها موافقا عليها وقال ص صلو كما رايتوني اصلي ونظافروا بابا
لما صاب بوجوبها وقال احمد بوجوبها على الكفاية وقال الشافعي وبالكراهية
سنة وعن ابي حنيفة روايتان احدهما انها سنة والاخرى انها واجبة وليست
فرضا واعلم ان شرائط وجوبها عندنا شرائط وجوب الجمعة ويقع الفرض فيها
بامور الاول ان هذه مع عدم الشرائط يكون مستحبة بخلاف الجمعة الثاني
ان هذه يسقط وجوبها بالترك لها عدا او نيا تا حتى يخرج وقتها بخلاف الجمعة
يفضي طريق الثالث ان الخطبتين فيها مستحبتان وفي الجمعة واجبتان ويجب
استماعها على خلاف واما هنا فيستحب استماعها بالاخلاق الرابع ان الخطبتين هما
بعد الصلوة وتقدمها بدعة وفي الجمعة قبلها الحامس ان صلوة العيد يجب فيها
تكبيري السادس مع ادعية معها على اقوي القولين لنا وهو خمس في الاول واربعة
في الثانية غني تكبيري الاحرام وتكبيري الركوع وقال الشافعي سبع في الاول وخمس
في الثانية عدا تكبيري الافتتاح والركوعين وجعل احمد تكبيري الافتتاح السادس
وقال ابو حنيفة الزايد ثلاث في كل ركعة ومحل التكبير عندنا بعد القراءة وقيل
الركوع في المصنف وقال الشافعي واحدا قبل القراءة فيها وقال ابو حنيفة قبل
القراءة في الاول وبعدها في الثانية ومستند الكل وابيات اوردها اليوم عند
حجة واستنادا صابنا نظافروا روايات غلظتهم عليهم السلام فروع اذا نسي هذه
التكبيرات او بعضها حتى ركع معنى في صلوة ولا قضاء عليه وبه قال الشافعي وقال

ابو حنيفة باقيها في الركوع قائلة يستحب التكبير بعد صلوة طهر الا نفي وما
بعدها من الصلوات الى تمام خمس عشرة صلوة لمن كان بمغف الى تمام عشر تلقن
كان يجزيها لقوله نعم واذا كروا الله في ايام معدودات والمراد ايام الشريق و
ليس فيها ذكر ما مر به سوى التكبير وعرفة ليس منها وبه قال مالك وهو المشهور
عن الشافعي وقال ابو حنيفة يكبر يوم عرفة والحق الى بعد عصره لقوله نعم وليذكر
اسم الله في ايام معلومات وهو عرفة والجمعة ولا تكبيري قبل عرفة بل اجماع فيكون في
عرفة والنحر وفي قوله نظافروا خالف المرادة ذكر الله على الهدي ولا احتجته يوم النحر
ويوم عرفة بالدعاء وفي عيد الفطر يستحب ليلة العيد عقب المغرب والعشاء في
الفجر وصلوة العيد لقوله نعم وتكلموا الحمد وتكلموا الله وهو من اجابها
ولم ننع للحامة في ذلك قولا الخامسة فلا تصل على احد منهم مات ابدا
ولا تقم على قبره انهم كفروا با الله ورسوله وامانوا وهم فاسقون مات
وقع صفة للندرة وهو احد في بيعة الماخوذ وان كان مغلقا لله مستقبل
نظرا الى وقت ايقاع الصلوة فانه بعد الموت فيكون الموت ماضيا بالنية
اليه واما قال ابدا وان كان رجلا الله ص ليس يبدى لان الماد لا تصل انت
ولا مثله ابدا ويكون المراد انهم لا يستحقون الصلوة ابدا كفرهم والاول انه
يقدر بالتأخير قطعها لاطاعتهم في ذلك او قطعها لتجوير النسخ ولا تقم على قبر
اي لجل الدعاء وسؤال الرحمة لهم وقوله انهم كفروا با الله تعجل من حيث

المحني الذي غدا الصلوة عليهم وفائدة قوله وما نواوهم فاسقون
 انهم ثبتوا على الكفر الى الموت لان كفروا بآية الخدوت لا على الشكوت
 الى الموت والواو في وما نواوهم فاسقون المحال اي على فسقهم والفسق هنا
 الكفر لانه اعم منه ويجوز اطلاق العام على الخاص اذا تقرر هذا فزائد
 الاول في نقل ان رسول الله ص كان يصلي على المنافقين ويقوم على فؤادهم
 ويدعو لهم فآلنا للاحياء منهم وترغبنا في تحقوا اسلامهم فلما مرض عبد
 بن ابي الى النبي ص ليأتيه فلما دخل عليه قال له اهلكم حب اليهود فقال
 يا رسول الله بعث اليك لتغفر لي لا توبني وسيله ان يكفني في توبه الذ
 لا في جسده ويصلي عليه فلما مات دعاه ابنه خباب الى العنابة فساله عن
 اسمه فقال خباب فقال ص خباب اسم شيطان وانا سميتك عبدا لله بن عبد الله
 فلما هم بالصلوة عليه نزلت الآية وجذب جبريل ص عن العنابة وروى انه
 كان قد انفذ قميصه فيقله في ذلك قال ان قميصي لا يغني عن من الله
 شيئا واني اوقل من الله ان يدخل هذا السبيل في الاسلام خلق كثير وروى
 انه اسلم من الخرج الف رجل وقيل انما فعل بعد ان الله ذلك مكافاة له على
 حسنة في الحديث فانه لما قال المشركون لا نؤمن بال محمد ولكن تأذت
 لعبدا لله فقال لا الى اسوة برسول الله ص وايضا لما اسرا العباس يوم تب
 ولم يجدوا له قميصا على طوله وكان هو يلا كساه عبدا لله هذا قميصا وتل

فعل ذلك اكراما لولده فانه قال اسألك ان يكفني في بعض قصائد فتزل
 اليقوه ولا تشمت في العباد وفي بعض الروايات انه ص صلى عليه فقال له
 عمر اصلو على عذاته فقال له وما يدريك ما قلت فاني قلت اللهم احش
 قبه نارا وسلط عليه الجنات والعقارب الثانية الصلوة على الميت
 خمس تليوات بعد الاولى في الشهادتان وبعد الثانية الصلوة على النبي ص
 وبعد الثالثة الدعاء للمؤمنين وبعد الرابعة الدعاء للميت ان كان مؤمنا
 والدعاء عليه ان كان منافقا وبدعاء المستضعفين ان كان متضعفا والى
 ذكر روايات أهل البيت عليهم السلام واجماعهم ولا يشترط عندنا فيها قراءة
 الفاتحة ولا التسليم ولا الطهارة لانها صلوة بحسب الجواز فلا ينصب عليها دليل
 لا صلوة الا بطريق ولا صلوة الا بفاتحة الكتاب واجمع الفقهاء الاربعة على
 عدم وجوب التلبية الخامسة ومن الثانية فية من جودها وقال لا ينزل بالجناس
 ثم انهم اجمعوا على التسليم فيها التسليم الصلوة وعلى اشقها الطهارة ثم ان
 الشافعي غير الفاتحة عقيب الاولى ويجعل الشهادتين والصلوة عقيب الثانية
 وابو حنيفة قال يحمده الله في الاولى الثانية قد طرأت الصلوة على الميت
 بجميع مركبات النبي ص وما ذكرنا المذكورة فالله في الآية تعلق بالمجموع
 حيث هو مجموع لا بكل واحد من الاجزاء الا الدعاء للميت الكافر فان الكافر
 غير مغفور له والدعاء له عبث وتسميتها صلوة تسمية للشئ باسم بعض

اجزاء والفرق بين الامر بالجمع وبين الذي عند ان الامر بالجمع يتقدم الامر بكل
 واحد من اجزائه بخلاف الذي ان قلت يجوز ان يكون المراد بـ لا تفضل لا ترفع على
 اصل اللحن كقوله وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم قلت للبناء الى الغنم من
 الصلوة على الميت هو ما قلناه فيحمل عليه الرابعة في تعبد الذي بالكفر اشارة
 الى وجود الصلوة على كل مسلم ولذلك نقل انه لما مات الجاني بالبغية صلى
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الموضع اسلامه الحقيقي وهو الذي نزلت فيه وفي صحابه الايام
 في المائدة والتجديت ارفعهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصاريك
 الآية فقال المنافقون انصل على عالج نصراني فتى قلت وان من اهل الكتاب
 لم يؤمن بالله وما انزل اليكم وما انزل اليهم فاشهدن الله الآية واستدل
 انما في ذلك على جواز الصلوة على الميت الغائب ومنها ابو حنيفة واصحابنا
 وحملوا ما ورد من الصلوة على الاستغفار له والدعاء وعلى تقدير تيمم ان
 خازنه رفق النبي صلى الله عليه وسلم حتى شاهد على سريه الخامسة دل قوله ثم فلا تقم
 على قبره على مشروعية الوقوف على قور الموتى من المؤمنين والذين هم عليهم ذيار
 قورهم والتدري اليها وقد ورد في ذلك اجماع عظيم فراجع لنا روايته عن
 الرضا ع انه قال من اراد بقاء اخيه المؤمن وقرا انا انزلناه في ليلة القدر سبع
 مرات ودعاه آمن من القبر الاكبر قبل الامن الميت قبل القاري وقيل عامم
 قاله بعض شيوخنا وهو الاصح وورد ايضا عن ذلك من الروايات وكاست زيارته

البقرة في اول الاسلام محترمة ثم منعه ذلك **الحاشية** واذا ضمت في الارض
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان كنتم ان ينسلكم الذين كفروا ان
 الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا الضرب في الارض هو السبي فيها والجناح الامم وفي
 الجناح يتعمل في الواجب والندب والمباح وقصر الصلوة من القصور عن النقص
 وهو قد يكون في جنبها وفي كينيتها والفتنة قبل القتل لا يصح انها تعرض
 للكره اذا نقر هذا فافيد الاولي قصر الصلوة جائزا عاما وقال الشافعي
 هو خصه اقوله فليس عليكم جناح فهو من المجزئ عنده لكنه قال القصر افضل و
 قال المزني من اصحابه الامام افضل وقال مالك وابو حنيفة واصحابنا انه غير مبرر به
 قال علي واهل بيته ع وابو عباس وجابر بن عمر وعيسى ع وفي الجناح لا ينافي
 الوجوب فانه قد استعمل في الوجوب كما في قوله ان الصفا والمروة من شعائر
 فمخرج البيت او غير ذلك لا جناح عليه ان يطوف بها والطواف بها واجب ولما
 روي ان علي بن ابي طالب قد سأل عمر بابا لنا انقصر قدما فقال عجت عجت ما عجت
 منه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انك صدقة تصدق بها عليكم فاقبلوا صدقته و
 الامر للوجوب وعند ذلك من الروايات عن اهل البيت ع وعيسى ع الثانية طاهر
 الآية دل على ان القصر شرط بالخوف فليس كذلك بل الخوف خرج مخرج الغالب
 لما قلناه من حديث عمر وعقيد الحال هذا ان نقول ليس السفر والخوف شرطين
 على الجمع للاجماع ولان النبي صلى الله عليه وسلم قصر مع زوال الخوف فاذا لم يكونا شرطين على

في سورة النسا

المجم فاما ان يكون احدهما شرطاً في الآخر دون العكس وهو بطا اما اولاً فلا يلتزم
الترجيح بالامرج واما ثانياً فلا يلتزم اشتراط السفر بالخوف باطل للاجماع للذكر
والنقص عكسه اعني اشتراط الخوف بالسفر بطا ايضاً لكونه ينفي سببته الخوف
مطلقاً ولذا ثبت التام بتعيل ان يكون شرطاً في سببته اخراً اذا بطل ذلك
فلم يبق الا ان يكون كل واحد منهما سبباً تاماً في وجوب القصر وكما عرفت عن
قوله انه سئل عن صلوة الخوف و صلوة السفر يقصران جميعاً فقال نعم وصلوة
الخوف احدى ان تقصر من صلوة السفر الذي ليس فيه خوف بانفاده لجماع
الخوف سبباً اقوي من السفر الخالي عنه فيكون كل منهما سبباً تاماً منفرداً و
هذا يقرر وجوب القصر فيها معاً الثالثة لم يسمع خلاف في ان القصر في
السفر مطلق بالمسافة الا ان داود قال احكام السفر يتعلق بالطول والقصر
والطول ثم للمقدور اختلافوا فقال الشافعي مرحلتان مئة وعشرون ميلاً و
قال مالك واحد وقال ابو حنيفة واصحابه ثلثة مراحل اربعة وعشرون ميلاً
وقال اصحابنا مرحلة ثمانية فراسخ او مائة يوم لم توسط السيرة قال
الاوزاعي دليلنا بعد الاجماع من اطلاق الآية خرج ما دون الثمانية بالاجماع
فيستعمل عداه ولو رآه يعبر به القاسم عن الصرع قال النقيض حدة اربعة و
عشرون ميلاً يكون ثمانية فراسخ الرابعة حيث بينا ان القصر يقصر من الصلوة
كلما او كيفاً فالقصر في الكرم في الرباعيات بتبنيها وجعلها اشتراطاً وكذلك

في حال الخوف عنى الشديداً واما في حال الخوف للنهي الى الشدة فاذ انقص هذا
لك في الكرم والكيف معاً اما الكرم فمأكلناه واما الكيف فنحجب الامكان فاما وكلاً
وموماً بل ويقوم مقام الركعة تبعية واحدة وتفضل ذكر في كتب الفقه الخا
القصر المشا الى سفر وخوفاً اما يكون فيما ساع من السفر والاحوال واجباً كان
مندوباً او مبأخلاً في غير السابغ وذلك لانه تخفيف وتفيفه للشقة التي
نظنها السفر فلا يحسن جعله للعاصي بسفره خصوصاً على قولنا بحكم الشارع
وامتناع الجميع عليه نعم لا يشترط انتفاء العصية في السفر بل كون السفر فيه
غير معصية او غاية العصية السادسة وجوب القصر وان كان عاماً لظاهر
لكنه عندنا مخصوص بغير المواضع الاربعة مسجد مكة والمدنية وجامع الكوفة
والحائر الحسينية على سلكها الف التحية وعليه اجماع اكثر اصحابنا ان الامام
فيها افضل لكونها مواضع شريفة يناسب المثلث من العبادة فيها **الثانية**
واذا كنت فيهم فافترس لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا السجدة
فاذا سجدوا فليكونوا من وراءك ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
معك وليأخذوا اخرهم واسلمهم ود الذين كفروا لوتغفلون عن
اسلمكم وامتعكم فيملون عليكم ليلة واحدة ولا جناح عليكم ان كان بكم
انتم من مطرا وكنتم مرضى ان تضعوا اسلمكم وخذوا حذركم ان الله اعد
للكافرين عذاباً محيلاً الطائفة اقلها واحد والسلام اسم لما يدفع به الانسان

في صورة النساء

عن نفسه والجمع اسلحة كخار وخرقة واخذ الحذر كناية عن شدة الاحتياط
 العدو بالاستعداد له واللام في فلتهم وليأخذوا الامر وهي مكتبة باتفاق العامة
 واحدا للكسر فسكنت استغلا وان تضعوا موضعها اما نصيب نفع الخافض
 لا اثم عليكم في ان تضعوا اسقطت في جعل ما قبلها او جربا ضار حرقا وقال
 طائفة اخرى لم يقل اخرون وقال لم يصلوا فليصلوا ولم يقل لم يصل
 حملا للكلام تارة على اللفظ واخرى على المعنى كقوله وانما اثنان من المؤمنين
 اقبلوا ولم يقل اقبلنا اذ انقصر هذا فنورد كيفية صلوة الخوف على ما
 قاله الفقهاء ثم نذكر ما في الآية من الغوايد فيقول الخوف اذا انتهى الى حالة
 لا يمكن معها الاستقرار وايضا في الافعال بل الى المسايعة والمعاينة صلى الناس
 فرادى بحسب ما نهم كما تقدم واذا لم ينه الى ذلك فقد ذكرنا ثلثة انواع
الاول صلوة بطن العز وهي ان يكون العدو في جهة القبلة فيفرق الإمام الخطا
 فرقتين يصلي باحدهما والعتيق ويصلي بهم والثانية تحرسم ثم يصلي بالثانية
 ركعتين فانه له وهي فريضة لهم وهذه ايضا يصنع مع الامن الثاني صلوة
 عسفا وهي ان يكون العدو في جهة القبلة فيبترسم صفين ويحرمهما جميعا
 يسجد بالاول خاصة ويقوم الثاني للحراسة فاذا قام الإمام بالاول سجد
 الثاني ثم ينقل كل من الصفين الى مكان صاحبه فيركع الإمام بجائهم يسجد بالثاني
 يليه ويقوم الثاني الذي كان اولا للحراسة فاذا جلس بهم سجدوا وسلم بهم

جميعا الثالث صلوة ذات الرقاع وشروطها كون العدو في خلاف جهة القبلة
 او كونه في جهة الكنف بينه وبين المسلمين جايلا يمنع من رؤيتهم او هو فوق
 العدو بحيث يخاف هجومه وكثر المسلمين بحيث يكون اقرب اوتهم فرقتين تقاوم كل
 فرقة العدو وعدم الاحتياج الى زيادة التقوي فيحاذر الإمام بطائفة الى حيث لا
 يبلغهم هاهنا العدو فيصلي بهم ركعة فاذا قام للثانية انفر واوجاوتوا
 والاخرى تحرسم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية وتنازل الثانية الى الإمام وهو
 ينتظم فيقفون به في الثانية فاذا جلس في الثانية للشهادة قاموا وانما
 وكما هو اريد وسلم بهم ويطول الإمام القراءة في انشطار الثانية والشهادة في انشطار
 فراغها والخبر يصلي بالاولى والعتيق والثانية ركعة او بالكلية الآية الكريمة
 لم يقل احدهما على صلوة عسفا بل ما على صلوة بطن العز وهو قول الحنفية
 البصريين وعلى صلوة ذات الرقاع وفيها قولان احدهما قول اصحابنا والشافعية
 وهو ان الطائفة الاولى بعد فراغها من السجود تصلي ركعة اخرى كما حكيناها
 وثانيهما ان الطائفة الاولى اذا فرغوا من الركعة يمضون الى جهة العدو وتاتي
 الطائفة الاخرى يصلي بهم الركعة الثانية ويصلي الإمام خاصة ويعودون
 الى وجه العدو وياتي الطائفة الاولى فيقضون ركعة يعني قراءة لانهم لا يقضون
 ويسلمون ويعودون الى وجه العدو وياتي الطائفة الثانية ويقضون ركعة
 بقراءة لانهم مسوقون وهو مذهب الجعفيين ومنقول عن عبد الله بن مسعود

وفي الفرق بين الطائفتين ترك القراءة نوع حكم لا يصلح ما ذكره لمصلحة
وقيل ان الطائفة الاولى تصلي ركعة وتسلم وتضرب ولذا الثانية وهو
قول مجاهد وجابر فعلى هذا يكون ركعة واحدة والسجود في
قوله فاذا سجدوا على ظاهره عند ايجافه وعلى قولنا وقول الشافعي
معنى الصلوة وبعضه قوله ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا اقبلوا معكم
ولا خلاف في ان الطائفة التي تقابل العدو وعلى المصلحة تاخذ السلاح واما
المصلحة فيقول لا تأخذوه به قال ابن عباس وقيل بل تأخذوه وهو الصحيح لعود
الصغير اليهم فاهرا وهذا في ايدى الاولى قبل ان الصلوة على هذا الوجه تنقضي
بعضهم لقوله واذا كنت فيهم وليس بشئ لان سائر التبعيات هو مقدرها
باقوله وانعاله مع عموم التلطف بحال وجوب التماسي به مع انه موقوف على
ليس تحت عندها الثانية اخذ السلاح واجب لصيغة الامر وقد تقرر ان الوجوب
الثالثة يجوز ترك اخذ السلاح مع اللزوم او حصول الاذي به وكذا اذا
منع احد واجبات الصلوة لقوله ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى الرابعة
في الآية دلالة على اوجبة صلوة الجماعة لا مرحلة الخوف بالمحافظة عليها
الخامسة في قوله ودا الذين كفروا وتعلقون عن اسلحتكم واستغفركم اشارت
الى علة وجوب اخذ السلاح والحذر وهو انه اذا لم تغفلوا يميلون ميلة واحدة
اي يبدون شدة واحدة السادسة في الآية ونزلها مخبره لكم وذلك

انما نزلت والذين هم بمسافان والمشركون فتنوا فتوا فضلى النبي
باصحابه صلوة الظن تمام الركوع والسجود فتم للمشركون ان يخفى واعلمهم
فقال بعضهم ان لهم صلوة اخرى يحب اليهم من هذه بصلوة العصر
فانزل الله الآية المذكورة فضلى بهم صلوة العصر صلوة الخوف السابعة
لما امرهم باخذ الحذر واهم ان العدو يوقع بهم ضرة القوة العدو او
خداه فانزال هذا الوهم بان الله يجهنهم سيف الاسلام فانه نعم كثير ما يفعل
الاشياء باسبابها فقال ان الله اعد لكافرين عذابا عظيمنا **ثالثة** ان قلت
تعلقوا لاخذ بالحذر مجاز وبلاسلحة حقيقة فان اراد احدهما الميم الآخر وان
ارادها فبط لانهم منعوا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز معا قلت انما
منعوه على وجه الحقيقة لا مطلقا فجاز ارادتها مجازا او يكون احدهما
منصوبا بالملفوظ والآخر بمقدرة على طويقة علقها بتناد ما باراد وسبقها
الثانية فاذا قضيت الصلوة فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم
فاذا اطمأنتتم فاقبوا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقورا
المراد بالنساء هنا فعل الشئ والاثبات به اي اذا اتيت الصلوة لقوله نعم فاذا
قضيت مناسككم فعلى هذا يكون المراد الامر بالمداومة على الذكر في جميع الاحوال
كما جاء في الحديث القدسي يا موسى اذكر في فان ذكرى حرة على كل حال والمراد
التعقيب بالادعية بعد الصلوة كما هو مذكور في فطانه ويمكن ان يكون المراد

في سورة النساء

التبج عقيب كل صلاة مقصورة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر كما رواه اصحابنا فانه ذكر ذلك عقيب صلاة الفجر وقيل في الكلام الصلوة
 اي فاذا اردتم الايتان بالصلاة فأتوا بها على حسب احوالكم في الامكان بحيث
 الخوف وشدة فيما اي سائقي ومقارعي ونحو ذلك اي مراميز وعلى جنو بكم
 اي مستحسين بالجراح وجه هذا انها في معرض ذكر صلاة الخوف قوله فانما الطائم
 اي سكتكم او اقمتم في مدرككم فاقبوا الصلاة تقدم معنى اقامة الصلاة اي
 ادوها كاملة في كبتها وكيفية بان تأتوا بها تاما لا قصر او على اقبال الكنيان
 حقا لا كما هو حال الشدة وباقي الآية تقدم تفسيره في اول كتاب الصلاة
الثانية واقبوا الصلاة واتوا الزكوة واركعوا مع الراكعين لما تقدم في
 الأصول الفقه ان التأسيس اولى من التأكيد لاشتماله على مزيد فائدة لم يجز
 حمل قوله واركعوا على الصلاة اي صلوا مع الصليين تسمية للصلاة باسم بعض
 اجزاها لكونه اقل فعل يظهر منها كما قيل في ذلك سواء كان الخطاب لليهود بعد
 الركوع في صلواتهم او لغيرهم فان الامر باقامة الصلاة يستلزم الامر باجزائها
 لان الامر بالكل امر بكل واحد من اجزائه ضرورة وحشد فالاولى حمل الآية
 على الامر بصلاة الجماعة فيكون دأبها اما وجوبها كما في الجمعة والعيد او
 استحبابها كما في باقي الصلوات الواجبة وهو قول الثوري والشافعي وقال احمد
 بوجوبها على الكفاية واما الجماعة في المنافل فاجمع علماء اهل البيت على

في سورة البقرة

تحريمها الا في نفل اصله فرض كالاعادة والعيد والاستسقاء لما فيها من
 غرض الاجتماع لاجابة الدعاء واحتجاج احد على وجوبها بانه من توقيعات
 تركوها باحراق يوتهم لا يدل على مطلوبه لاحتمال اعتقادهم عدم المشروعية
 او اصرارهم على ترك السنن او على شدة الاستحباب الذي كثر فيه فان
 صلاة الجماعة تعدل صلاة الفرد بمسح وخمس عشرة من صلاة كادود في الحديث النبوي
 وهو دليل على الاستحباب محض باصالة الآية من الوجوب واما ما لفته
 في جعلها واجبة عينيا فظهر في المنع **الماثري** فاذا قرأ القرآن فاستمعوا
 له وانصتوا العلم ترجمون لم اجدا احد من المفسرين فرق بين الاستماع والاستصات
 والذي يظهر لي ان استمع بمعنى سمع والاستصات توطيئ النفس على الاستماع مع
 السكون وظاهر الآية يدل على رجبته اذا قرأ القرآن اما وجوبها واستحبابها
 واختلف في سبب نزولها فقال ابن عباس وجماعة اخرى انهم كانوا يتكلمون
 في صلواتهم اول بعضها فكان الرجل يحجهم في الصلاة فيقول كم صليتم فيقولون
 كذا وكذا وقال الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيعارضه فتى من الانصار فيقرأ
 معه فتكلمت وقيل كان اصحابه كلما قرأوا معه رافعي اصواتهم فيقولون
 عليه وقال ابن جرير نزلت في الانصاف والامام يخطب في الجمعة وقيل هو امر
 بالاستماع نظرا في المحبة النبوية وهو قوي وقال الصرم المراد استحباب الاستماع
 في الصلاة وغيرها وهو المختار لا إطلاق اللفظ واصالة الآية من الوجوب

في سورة الاعراف

وهذا فائدة الاولى استدلالا صاحبنا والمنفعة على سقوط القراءة عن المأموم بآية
 فان الانصات لا يتم الا بال سكوت وخالت الشافعية في ذلك حيث يقولون
 الفاتحة مطلقا ورتبا افضل اصحابنا بانه في الجهرية الاولى تدل القراءة لما قلناه
 من الانصات والاختفاء في الجهرية اذ لم يسمع ولا هممة فيسحب الفاتحة
 وقيل بل يستحب الذكر في النفس تبيحا او تحميدا او تحميدا او تحميدا او تليها وهو الاول
 ويؤيده رواية زرارة عن احمد بن محمد اذ كانت خلف امام قائم به فاضت وسمع في
 نفسك يعني في الامر به واليه اشارة في الآية التالية هذه في قوله واذكرها
 في نفسك تصرعا وخفية الثانية ينبغي لكل واحد من قاري القرآن وسمعه
 تحلية سوره وتخزين قلبه والاستشفاء به من داء الجمل وتفريطه بان يجعل نفسه
 هي المخاطبة بجملة او امره ونواهيها وانها الماخذة بوعيده والموعظة في وعده
 الثالثة ينبغي ترك الكلام حينئذ واستحضار الذلة والخضوع وتصغر غلة الشك
 به وهو الله ثم وقراءة قايما او جالسا قايما كالحاصل في يد ملام غظم لا
 يشغل عنه شاغل ونحو الخلو لقراءته فانها نعم العون على ذلك **الاربع**
 انما يؤمن بآيات الدين اذ ذكرها بآخرة واستجد واستجد بجمهم وهم لا
 يستكبرون حكم اصحابنا بوجوب السجود عند قراءة هذه الآية واستماعها في
 سماعها خلافا لحوطه الوجوب وكذا في ثم عند قوله لا تسجدوا للشمس والقمر
 واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم آياه تعبدون واخافوا واسجدوا فاقول

في السجدة

وعند اخذ السجدة فاسجدوا لله واعبدوا وموسى هاهنا الخراف المربع مستدلين
 بعد اجماع الفرق بقوله اعلم ثم غرام السجود اربع وقول الصريح اذا قرئ شيء
 من الخراف المربع فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت خبيثا
 ان كانت المرأة لا تصلح وسائر القرآن انت فيه بالخيار ولا نها واردة بصيغة
 الامر الدال الوجوب ان قلت يمنع كونها بصيغة الامر فانها هنا في الآية المذكورة
 ليست بصيغة الامر مع انه يلزمكم وجوب السجود في آخر الحج لكونه بصيغة الامر ثم
 لا تقولون به قلت الجواب عما عني لا في فانها وان لم يكن بصيغة الامر لكنها
 علامة على حال الايمان المشعر ذلك بوجوبها واما عن الثانية فلانها سجد الصلوة
 بدليل اقوالنا بالركوع فهو واجبة في الصلوة والاربع في سجود ليس في الصلوة هذا
 مع انها تختلف في مشروعيها كما يحكي وما عدا هذه الاربع من السجود مندوب
 لاحاله البشارة من الوجوب ولما ذكرنا من قول الصريح وهي احدى عشر في الامر
 والعدد والتخل بنو اسرائيل ومريم والحج في الموضع والفرقان والتخل وصحت
 واذا السماء انشقت وقال الشافعي انها كلها منونة واسقط صرح وقال ابو حنيفة
 كلها واجبة واسقط ثمانية الحج فمعهما اربع عشر فائدة يجب في السجدة
 المذكورة وضع الجبهة والسجود على الاعضاء السبعة ولا يجب فيها طهارة ولا
 ذكر ولا تشهد ولا تسليم نعم الذكر فيها مندوب صرحه على ما رواه الصدوق في
 اما لئلا الله لا الله حقا حقا لا الله لا الله تعبدوا ورخا لا الله لا الله ايماننا

وصفاً سجدة كذا يارب متبداً ورقاً لا متكلفاً ولا مستكبراً ٥٥
كتاب الصوم وهو لغة قيل قام بلا عمل قاله الخليل وقال أبو
 الصوم الإسكال وشيئاً قيل هو الإسكال غير أشياء مخصوصة في زمان مخصوص
 هو على صفات مخصوصة ونقصان الإسكال مدعى مع إلهام الأتباء المخصوصة
 والاطلاق وقيل هو الكف عن المفطرات مع اليقظة وفيه نظر إذ الكف يشمل الثقل
 وذلك ليس بصوم مع أن تناول هروا السرمع في الأبدن قيد العمد فادرو
 ليس مانع لدخول الأكل ولا جامع لخروج الثاني هذا مع أن الكافر والحائض
 المسافر والمجنون عن المفطرات مع اليقظة ليس بصوم فلا بد من قيد يخرج أمثال
 ذلك وما زيد التوطيئ فقول توطيئ النفس على الكف الحائض وهو أيضاً غيبي
 ويرد عليه ما قلناه أيضاً فالأولى أن يقال هو كف شرعي عن عمدنا وطل من زرع
 والجماع وما في حكمه أي أو حكمه مع اليقظة وفيه اجتريل بل هو من أفضل الأعمال
 ففي الحديث القدسي كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وفي
 توجيه هذا الحديث أقوال ذكرناها في التصديقات ما رادها وقف عليها وهذا آيات
الاولى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
 لعلكم تتقون كتب أي فرض عليكم والذين من قبلنا هم الأنبياء وأمم من وراء
 آدم ع إلى عهدنا لعلكم تتقون أي تتقون المحاصي فإن الصوم يلبس الشهوة
 كما جاء في الحديث عنه من لم يتطعم الباء فليصم فإن الصوم له وجاء لعلكم

في سورة البقرة

تتقون في زمرة المتقين فإن الصوم شعارهم وخافوا في قوله
 يا أيها الذين آمنوا أتنبه على عدم الوجوب على الصبي والمجنون والمخفى عليه إذا
 الإيمان هو التصديق ولا إذا عاز بعد صورة الأطراف وذلك لا يحصل إلا من
 عاقل الثانية حين أن الصوم تشبه بالملاكمة وحسم لمادة الشيطان
 وكسر للقوة الشهوية الحيوانية وضرب للقوة العاقلة الملائكة كتب علينا كما
 على الذين من قبلنا من الأنبياء والأمم الماضية الثالثة قيل إن المضار
 كتب عليهم شهر رمضان فاصابهم موتان فزادوا عشر قبله وعشر بعده فصار
 صومهم خمسين يوماً قيل كان وقوعه في الحر الشديد والبرد الشديد فشق
 عليهم في أسفارهم ومعاشرتهم فحولوه إلى الربيع وفرادوا فيه عشرين يوماً فكانوا
 للتحويل وغر الصوم أن شهر رمضان كان واجباً على كل بني آدم من ذواته وأما
 وجب على أمة محمد صلى الله عليه وسلم بحجة لهم الرابعة في قوله لعلكم تتقون إشارة
 إلى أن التكليف السمعية الطاف مقر به الطاعات أخرى إلى اجتناب كثير
 من المحاصي كما قال إن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر الخامسة فأيده أعلا
 بتكليف من قبلنا بالصوم أما ناكيد الحكم فإنه إذا كان مستمراً في جميع الأوقات
 لا ينحصر في الصيام به أو تنبيه على أنه مشروع بوقوع التكليف به عاماً أو
 تجيب القنوت بسبل عليها **الثانية** أيا ما معدودات فمن كان منكم مريضاً
 أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن

في سورة البقرة

تطوع خيرًا من جني له وان صوموا خيرًا لكم ان كنتم تعلمون اياها منسوب
على انه ظرف لفعل مقدم يدل عليه الصيام اي صوموا اياها لانها منسوب بالصيام
كما قاله النخعي لان المصدر اعمال مع اللام ضعيف والاخبار من محاسن الكلام
ومحدودات اي قلايل فان الشق اذا كان قليلاً بعد ما اذا كان كثيراً بال
ههنا وفي قوله نعم ايام اخر وهي جمع اخري تانيث آخر سوال فان الايام
جمع وهو نكر فكان قياسه اواخر جمع آخر فلم قال اخر اجيب عنه بان كل
صفة لموصوف مدرك لا يفعل فانت فيها بالخيار ان تنيث معاملتها معاملة الجمع
المذكور ان تنيث معاملتها معاملة الجمع المؤنث وان تنيث معاملتها المفرد المؤنث
وعلى هذا جاز ان يقال اياها اواخر واخرى تكون الايام لا يفعل بجل
جاء في رجال رجال اخر لم يجز بل اواخر واخرون والذين يطبقونه اي
يبالغونه اقصى طاقتهم والصغير للصوم وقد ابلغ امره فافغ فدية طعام
بإضافة فدية الى طعام وجمع المساكين وقرأ الباقر فدية سنونة وطعام
بالرفع واصافته الى سليمان مفرد وقد اخذت تطوع والباقر تطوع اذ اقرت
هذا ففي الآية مسائل الاولى قال ابن عباس وجماعة الايام المحدودات هنا
ثلاثة ايام من كل شهر ويوم عاشوراء ثم نسخ بشهر رمضان وعنه ايضاً انما
رمضان وبه قال الاكثر لانه مما امكن صيانته الحكم عن النسخ فهو اولى فيكون
قد اوجب الصوم اولا فاجله ثم نيته بايام محدودات ثم بينه بشهر رمضان

وعلى

وعلى القول الاول ايامهم عدم جواز صيانته ثلثة ايام من الشهر فان رفع الرفع
لا يستلزم رفع الجواز الثانية قبل مطلق للرفع معج لا افطار حتى ان ابن
سبير افطر فيقال له فاعند بوجع اصبعه فقال لا وقد شيل الرجل يصيبه
الرمم الشديد او الصداع المضرب ليس به مرض يضعفه فقال انه في سعة من
الافطار وقال الشافعي لا يفطر حتى يجهد الجهد العجز المحقر ولا يصح عندنا انه
ما تجاوز فيه الزيادة او عسر البؤ واما السفر فقد تقدم حده وشرايطه وزاد
اكثر اصحابنا شرطاً زائداً على شرايط قصر الصلوة فقال الشيخ هو تبين
النية من اليد السفر وقال اللقيط هو الخروج قبل الزوال وهو الاقوي وقال
فقرء العامة عدا احمد متو بتسبب الصوم اول النهار ثم سافر في اثنا عشر
له الافطار وقال احمد بخبر الثالثه قوله فدية من ايام اخر جواب للشرط
اي فدية عدة من ايام اخر وفيه دلالة على وجوب الافطار على المقيم والسافر
لما ذكرناه ونقد في الآية فافطر فدية فقد خالف الظاهر ثم ان اكثر الصحابة
اوجبوا الافطار سفرًا وهو الروي عما عتقنا عليهم السلام وعن ابو صلح
الصائم في السفر كالمفطر في الحضر وروي ذلك عن الحسن وسفي رسول الله صلى
جماعة لم يفطروا عصاة فقال وقد قيل له عنهم او تلك العصاة او تلك العصاة
او تلك العصاة الرابعة قوله وعلى الذين يطبقونه فدية قيل كان القادر على
الصوم مخيراً بينه وبين الفدية لكل يوم نصف صاع فيقال مدفن تطوع خيرًا

احذر على الفدية فهو خير له ولكن صوم هذا المقادير خيرا له ثم نسخ ذلك بقوله
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقيل انه غير منسوخ بل المراد بذلك الحامل القريب و
 الموضع القليله اللبن والخبث والخبث فانه لما ذكر الله للسقط للفرس وكان هناك
 اسباب اخرى ليست كغيرها لكن يشق معها الصوم ذكرها كما يكون تقديره على
 الذين يطيقونه ثم عرض لهم ما يمنع الطاعة فيه وهذا ما روي عن الصائم
 وهو اولى ان القصص حيني من النسخ ويؤيد هذا القول ما قرأنا من
 ابن عباس يطوقونه اي يكافونه وعلى قول من قال ان الآية بجملة منسوخة لا
 منافاة لما قلناه لان رفع الجوب كما قلنا من قبل لا يستلزم رفع الجواز كما قلنا
 في الاصول ان قلت فعل في هذا ما معنى قوله وانضمووا حتى لم قلت جاز ان يكون
 كلاما متبدا لا يتعلق به ما قبله وتقديره ان صومكم في عظيم لكم ان كنتم تعلمون
 فضائل الصوم وخواصه التي تقدم ذكرها فانكم اذا علمتم ذلك علمتم انه خير لكم
 بالنظر العقلي وان لم تعلموا ذلك كنتم عالمين به بالسمع لا يعرف ذلك نقص
 بالنسبة الى من جمع بين العلمين الكتاب شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى
 للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
 او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولكم العن
 وكتبنا واثقه على هديكم واحللكم تنكروا سمي الشهر شهر الا شهره اي طهره
 بروية الحلال وهو هنا من باب اضافة العام الى الخاص كيوم الجمعة من باب حركة

في شهر رمضان

تقلة وقيل ان شهر رمضان مع العلم لهذا الشهر كان فيه ايته ولهذا قال بعض اصحابنا
 نقلا عن ائمتهم ع لا تقولوا رمضان بل شهر رمضان فانكم ما تدرون ان رمضان
 وفيه نظر لان الاعلام لا يتصرف فيها وقد جاء في الحديث من صام رمضان
 ايمانا واخسا باغفر الله له ما تقدم من ذنبه فان كان لا بد فيعمل الله على
 الكراهية لمخالفة لفظ القرآن وسمى رمضان قيل لان التسمية وافيت ايام رمضان
 الحر وقيل لما ضمه في حر الجوع والاحس ما قاله ابن ابي ليث انه ما خرد من
 ان قصته وامضته اذا جعلته يجرى من امسيت ثم دققته وذلك لان الصائم
 يجعل طبيعته يجرى الجوع والعطش ليلتي اللباس للنفس كي لا تعارضها في
 مقتضاها والوجود في دفعه انه خير مبتداء ومحذور تقديره هي شهر رمضان
 اي الايام المحدودات وعلى القول بمتغيرها يكون مبتداء جني فمن شهد منكم
 الشهر لانيه معنى الشهر اي اذا حضر من قبل جني الذي انزل وقيل انه
 مرفوع بالبدل من الصيام في كتب عليكم وفيه نظر لان الصيام ليس هو الشهر واذا
 قلنا ان القرآن اسم خبر كالماء والقراب فمعنى انزال القرآن فيه ظاهر لان كل
 ما انقوى نوله فهو قرآن وان جعلناه علما فبقدر انه انزل فيه حمله الى السماء الذي
 ثم انزل مجوما الى الارض او انه ابتدئ انزاله فيه او انه نزل في شأنه هدى
 حال من القرآن اي هاديا للناس وبينات من الهدى اي من جلة الهدى وذكر
 البينات بعد الهدى ذكر الاخضر من الشئ معه فان كل بنية هدى ولا تنكس

والفرقان ما يفرق بين الحق والباطل وهو عطف على الهدى فمن شهد اي حض
باله من الشهود اي الحضور وهو عام مخصوص بمن حصل له شرطه من البلوغ
والعقل والخلو من الخيول والنقاس وذلك لا دلة منفصلة لقوله رفع القلم
عن ثلثه وادله اشراط الطهارة في الصوم وغير ذلك والشهر منصوب على الطرفين
وكذا الحارة في بصره وقيل منعولا لشهادته من المشاهدة اي المعاينة وفيه نظر
فان المسافر والمريض يشاهدان ولا يصومان واجيب بانها خصا بالذكر نعم يريد الخبير
وشبهه ويجاب بانته عام خص بغيره كما تقدم واللام في الشر للعهود والعهد نوع
الشر لا شخصه وتكرار ذكر الرض والسفر دليل على تأكيد الامر بالا فطار وانه غير
فرض لا يجوز تركه ويؤيده مع ما تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر
وهو ذهب بحاجتنا الى امايته وقال الباقر انه رخصة واختلف في فضل الصوم
افضل وقيل الفضل افضل واختلف في قضاء هل هو متبع ام لا قال بعضهم
بتابعه ويروي عن علي بن ابي طالب والسعي وابن عمر بن قيس كما فات متابعاه وقراء
ابن اخيه متابعات ولا تشر على النجبة بنو النفرق والمتابعة وهو لا يصح لعدم
دلالة اللفظ عليه والقراءة المذكورة شاذة وهذا الحكم وهو وجوب القضاء
مخصوص عند اكثر اصحابنا بمن يستمر مرضه الى رمضان آخر اما من استقر فانه
يسقط عنه القضاء ويكره في الاول عن كل يوم بعد كما دلت عليه الروايات قوله
يريد الله بكم اليسر الى اخره جواب عن سوال تقريره ان الميصر والمساوي حيث سقط

عنه الفرض فلم يقض فان اجاب بانته ارادكم اليسر في البدن فامركم باللفظ
وارادكم القيام بالصوم لتقوى وبالثواب فاوجب عليكم القضاء ولما كان
امثال الامر فرعاً على تلبس الامر وتعليمه واراد منكم امثال امره استلزم ذلك
ارادة تعليمه ولما كان من هذا وصفه منعماً واجب شكره فارادكم الفجر بحمد
الفضيلة فامركم بشكره فلذلك عطف بعضها على بعض وفي آية الى ان التكليف
يتم شكر الله على نعمه كما هو مذهب بعض المتكلمين **قوله** قال بعضهم مغني لكم
المعدة ان شهر رمضان لا ينقص ليلاً وهو بيط فان الرفع خلافه بل لكموا عدة
الشهر فاما كان او ناقصاً **الرابعة** واذا ساكر عبادي عني فاني قريب اجيب
دعوة الداع اذا دعان فليست بمجبوا اليه وليكونوا في احرامهم يشدون هذه
الآية ليس لها تعليق بالصوم وانما ذكرنا هاهنا لضعف من ذكر الدعاة واجابته وجا
في الحديث دعوة الصائم لا ترد فصار من وظائف الصيام الدعاء بل من اعظمه
وظائفه خصوصاً في شهر رمضان فانه ورد فيه من الاربعة فالا على شئ كثير ذكره
اصحابنا في كتب مخصوص به روي ان سائلاً سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقبى ربنا
فتابعه ام بعيد فتا دية فتى لت الآية وقيل ان يهود المدينة قالوا يا محمد كيف
يسمع ربنا دعائنا وانت نزع ان بيننا وبينك المساء ميرة حسنة عام وان غلط
كل ساء مثل ذلك فتى لت وقيل وجه ذكرها هنا انه لما امرهم بصوم الشهر ورا
المعدة وحرم على القيام بوظائف التلبس والشكر عقبه بحرف الآيات الدالة على

في سنة البقرة

انه جنس باحوالهم سميع لقوالهم مجيب لدعايهم فقال اني قريب وهو مثل كمال
 علمه بافعال العباد واقوالهم كمال من قريب مكانه منهم وفي التحقيق انه لما
 تجرد عن المواد الجسمانية كانت نسبتته الى الوجودات تنبته واحدة فكان محيطا
 بكل ذرة من ذرات الوجود علما وقد اختلف المفسرون في هذا اللقائ فقول الدعاء
 هي الطاعة والاجابة هو الثواب وكذا في قوله ادعوني استجب لكم وقيل الاجابة
 هي المغازاة فورد سوال وهو انه كثيرا ما يقع الدعاء ولم يحصل الاجابة فيقول
 في الجواب لنتقديره ان شئت فيكون الاجابة مخصوصة بالثبته مثل قوله تعالى
 فيكشف ما تدعون اليه ان شاء وقيل مشروطة بكونها جنبا وقيل اراد بالاجابة
 لانها ما هو السماع فانه من لوازم الاجابة فانه يجب دعوة المؤمنين في الحال ويؤخر
 اعطاؤه ليدعوه ويسمع صوته فانه حجة وقيل ان الاجابة اسبابا وشرايط
 ان حصلت حصلت الاجابة ولا فلا ومعنى فليست يجيبوا اي اني ادعهم الي
 طاعتى فليطيعوني وليؤمنوا بي وبرسالى لعلهم يرشدون اي لكي ينجسوا واما
 الحق **الخامسة** احل لكم الصيام الاث الى فما لكم من لباس لكم وانتم للباس
 لمعت علم الله انكم كنتم تتخافون انفسكم فتأب عليكم وعني عنكم فلان باشره
 واستغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبين لكم خطيئكم من الخطيئ
 الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المناجاة
 تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون قريب

في سورة البقرة ليلته

شاذ احل على البناء للفاعل ونصب الفاعل والقرارة الصحيحة احل على البناء
 للمفعول ورفع الفاعل ففصل هو الفاعل من القول عند الجماع والاصح انه الجماع لقوله
 لافرت ولا تفرون واجل في الجمع وهو اللاد هذا وعداه بالي لانه ضمنه معنى
 الافضاء ونسبته كل من الزوجين لباسا استعاره لما بينهما من الشبه فأت
 اللباس ما يوارى البدن والعورة وكل من الزوجين يوارى بدنه وعورة بضامن
 عن غيره فانه كولاية لا يستغنى عنه عند عيشه وقال الذمخشعي لان كل واحد
 يشتمل على صاحبه اشتمال اللباس وفيه نظر لان الاشتغال تم واللائق لا يكون فيه
 وانما لم يعطفه لانه عليه الحكم وعلة الشئ لا تعطف عليه والفرق بين خان ولخان
 ان اختان يدل على الفعل مع القصد اليه بخلاف خان مثل كسب والكتب ومعنى
 اختان الشتر هو نقصها من خطها من الخبز وباقي الالفاظ ظاهرة فها فوايد
 المروي كان في مبداء الاسلام بباح للقيام للاكل والشرب والجماع ليلا ما لم يتم فاذا
 نام حرم ذلك الى الغاية وقيل الجماع كان محرما ليلا ونهارا فروى عن العزم ان
 رجلا من اصحاب رسول الله ص قال له مطعم بن عبيد وكان شيخا ضعيفا وكانت
 فابطات امرأته بالطعام عليه فنام قبل ان يفيطر فلما انبته قال لاهله قد حرم
 على الاكل في هذه الليلة فلما اصبح حضر جف الخندق فاغى عليه فراه رسول الله
 ص فرق له وروى ان الفقه مع قيس بن صرمة كان يعمل في اخر له وهو صائم
 فلما اصبح لاني جهلا فاخبر رسول الله ص وكان شتان من المسلمين فيكون

ليلا الغلبة شهوتهم وروى ان عمر اذ ان يواقع زوجته ليلا فقالت ايت
 نمت فظن انها قتلت عليه فلم يقبل ثم اخبر رسول الله ص ففتلت الآية الثانية
 الحل هنا مقابل للتحريم وليس للجواب جماعا فيقول للندب وكذلك روي عن
 قوصع كراهية الجماع اول ليلة من كل شهر واستجاب اول ليلة من شهر رمضان
 ليكسر شهوة الجماع فهاذا والله انه ليطول الحل الشامل للندب وعينه والمراد بليدة
 الصيام كل ليلة يصبح فيها صائما ثم اعلم ان ظاهر اللفظ يدل على اباحة الجماع في
 اي وقت كان من الليل ولو قيل الفجر لكان لما اشترط اصحابنا الطهارة في الصوم
 من الجنابة وجب نقاء جزء من الليل ليقع فيه الفصل فكانت الاباحة محصورة
 بما عداه فلو خالف عالم فسد صومه وكان عليه القضاء والكفارة ولو لم يعلم و
 بقا الوقت فغير مناعات فاتفق خلافه كان عليه القضاء خاصة ولو راى
 لم يكن عليه شيء وعلى التقديرين لاخير لو طلع عليه الفجر مجامعا وجب النزع
 وضع صومه في الاخير خاصة وقال الشافعي اذا وافاه الفجر مجامعا فوقع
 النزع والطلوع معا لم يفسد صومه ولا قضاء ولا كفارة وبه قال ابو حنيفة فقال
 المزني خسد وعليه القضاء خاصة واما اذا وافاه مجامعا فلم ينزع وعكش
 فيه فهو بخير من وافاه فايندأ بالابلاج فان كان جاهلا بالفجر فخطئه القضاء
 خاصة وان كان عالما به فخطئه القضاء والكفارة وقال ابو حنيفة فلا كفارة
 وعقله اصحابه بانه ما انعقد فالجماع لم يفسد صوما منعقد فلا كفارة ونحن

نقول انه انعقد بالنية المتقدمة فكان جماعه واردا على صوم منعقد وهو
 الخط الثالثة علم الله انكم تتخانون انفسكم فتاب عليكم بيا لغتية
 واحسانه ورفع المحرج في المستقبل الرابعة فلان يشره في قول المراد بالجماع
 وقيل هو معدة مائة من القبله وعينه اواصل الباشرة الصاق البشرة بالبشرة
 ثم كنى به عن الجماع تارة وعنه وعن معدة مائة وهو نسخ للثب بالكتاب
 نسخ الشيء بما هو اسهل منه قوله واستخواما كتب الله لكم قيل اطلبوا الولد فانه
 الغرض المأمور في نظر الشرع وقيل استخواما احل الله لكم لا ما حرم وما احتمل ان
 الخامسة وكلوا واشربوا الى هذا من باب ما خص بمصالح وهو هنا الغاية اعني
 حتى يبين وهل هو راجع الى جميع الحل المتقدمة او الى الاخيرة قال الشافعي
 بالاول وابو حنيفة والمحققون منا بالثاني وقال المرتضى صلح الكل و
 وينفخ اباحة الجماع الى الفجر الفصل بعد على قول الشافعي فالطهارة غير شرط
 قالوا ويدل ايضا على جواز النية فهاذا لانه لما اباح الباشرة فلاكل الى الفجر كما
 ابتداء الصوم بعد والصوم ليس بمجرد الامساك بل مع النية فيكون الامر بايقاع
 النية بعد الفجر وفيه نظر لانه لو كان كذلك لوجب بعد الفجر وليس كذلك
 اجماعا على ان نية الصوم معناها الفصد اليه وقصد الشيء متقدم عليه
 ابتداءه من الفجر فالنية قبله هذا مع انه يلزم وقوع جزء فيه بلانية وهو شرط
 وعلى قولنا يرجع الى كلوا واشربوا وينبغي حكم الباشرة يخص بمفصل السادسة

الخط الأبيض هو الفجر الثاني المعترض في الأفق كخط الممدود والخط الأسود ما بين
معه من الخبز يشبه الخط الأبيض واسود وليس استعارة من لقوله من الفجر ومن
شرط الاستعارة أن يجعل المتعار منه شيئا منسباً وروى سهل الشاعر أنها نزلت
ولم يكن قوله من الفجر مكان حال إذا صاروا يشدون في أرحامهم خطوطاً بيضاء
سوداً فلم يزلوا يأكلون ويشربون حتى يبين لهم ثم نزل البيان في قوله من
الفجر فاصح هذا النقل فيه دليل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب وهو
مذهب الأشاعرة ومنه أبو الحسين محتجاً بأن الخطاب بما لا يفهم منه المراد عبث
وهو قبيح لا يصدر عن الحكم وفيه نظر لجهل أن يكون المراد بالخطاب استعداد
الأمثال والعزم على فعل المأمور به بعد البيان فيتاب على العزم فلا يكون عبثاً
لكن ينبغي أن يكون هذا قبل دخول رمضان فلا نزل تأخير البيان عن وقت الحاجة
وهو بطأ إجماعاً قوله ثم اتوا الصيام إلى الليل حد للصوم وبيان لآخر وفيه يعلم
منه تحريم صوم الليل ويتبعه تحريم صوم الوصال لأنه جعل التلغاية للصوم وغاية
الشيء منقطعة فيكون الإفطار بعده وفيه نظر لأنه غاية وجوب الصوم وأما أنه
لا يجوز فلا دلالة في الآية عليه أن قلت لا يتحقق معنى النهار حتى يبدأ الليل
فلزم صوم جزء منه قلت ذلك ليس بالأصل بل من باب مقدمة الواجب والمراد
بالليل عندنا على القول الأقوي هو ذهاب العمرة المشرقية وقال بعض فقهاءنا
وجله فقهاء العامة هو غيبوبة الشمس ثم إن الأمر بإتمام الصوم يستلزم كون

كل من عجز عن إخراج النهار شرطاً في الآخر فيجب الإتيان بحملها وتفرغ على ذلك
فرعان الأول لو نوى الإفطار في جزء من النهار بطل صوم ذلك اليوم ولو عاد إلى
النية الثانية يجب إتمام الصوم الفاسد للأمر المذكور والإفاد غير مانع ثم إن
الإفاد بسبب عموم آخر فيجب الغضاء السابعة ولا يتأثر من ذلك أنتم عاكفون
في المساجد تقدم معنى المباشرة فيجمع الجماع ومقدمته على المتكف وفيها أحكام
الأول تحريم المباشرة والقبلة وغيرهما من مقدمات الجماع الثاني عموم الليل
والنهار بالتحريم المذكور لأنه محقق بحال الاعتكاف الثالث اشتراط الاعتكاف
بأن يكون في المساجد فظاهر المساجد العموم لأنه جمع معروف بالأم وبه قال جمهور الفقهاء
وبعض أصحابنا ومنهم من قال كل مسجد جامع وقصره بانه الأعظم وأكثر أصحابنا
قالوا ما جمع فيه نبي أو وصي للمسلمين جهة وقيل أوجاعة وهذا القول أخوط
لحصول الرواية معه يتبين وقصر ذلك بمسجده مكة والمدنية وجامع الكوفة والبصرة
فعلى هذا يكون الآية مخصوصة بمعنى الواحدان لم يكن للأجزاء به متوازنة الرابع
أن الاعتكاف يبطل مع المباشرة المذكورة أما أولاً فلا أن النهي في العبادة يبطل
كما تقرر في الأصول وأما ثانياً فلا أنها تبطل الصوم والصوم عندنا شرط للاعتكاف
وبطلان الشرط يبطلان بطلان الشرط وهذا مستلزمان المراد من هذا الثاني لا
يشترط الصوم وأبو حنيفة يشترطه لقولنا الثانية لم يجد الثاني في الاعتكاف
حداً فنحن يجوز ولو ساعة واحدة وأبو حنيفة حذر يومه ولكن لا يجوز أقل

من عشرة أيام وقال أصحابنا لا يكون أقل من ثلاثة أيام لرواياتهم الصحيحة من
 أهل البيت عليهم السلام **الثامنة** تلك حروء الله إشارة إلى ما تقدم من أحكام
 الصوم والاعتكاف فلا تنفروها وهو بلغ من قوله ولا تغلوا إذا لم يمتد
 قرب الحد للحاجز بين الحق والباطل لئلا يبا في الباطل يبلغ من الله عز وجل
 روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا وإن كل ملك حيي وإن حيي الله محاربه فمن رقع
 حول الحى أو شك أن يقع فيه كذلك أي مثل ذلك البيان بين الله آياته للناس
 لحلم يتقون مخالفته أو امر الزاوي فأي ذلك الأولى قوله نعم واستغنوا
 بالصبر والصلوة قبل الدراد بالصبر الصوم ومنه سقى شهر رمضان شهر الصبر أي
 استغنوا بها على أهوال الدنيا والآخرة ثم إن الصوم له أقسام يدل عليها آيات
 نذكر في أماكنها أنشاء الله **الثانية** قوله يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت
 للناس والحج سألهم معاذ بن جبل ما بال الهلال يبدو دقيقه كالخيط ثم يريد حتى
 يتوهم ثم لا يزال ينصرف حتى يعود كما بدأ فقلت هي مواقيت أي يوقنون الناس
 بها أمورهم ومعالم العبادات الموقفة كالزكاة والقيام خصوصاً الحج فإن الوقت
 مراعى فيه أدام وقضاءه وكون المبتدأ والحق معرفتين من ذليل الحصر فلا يحصل
 التباين بدون الأهلة فيكون علامة شهر رمضان رؤية الهلال لعينه مما قيل
كتاب الزكاة وفيه مقدمة وآيات **أما المقدمة** فالزكاة
 لغة بوق الحنين أي أحدها الطهارة ومنه قوله نعم أقلت نفساً زكية أي طاهرة

لم يتغنأ بوجوب قبلها وثانيهما التمسك منه قوله نعم ذلكم الذي لكم وأظهر أي أني لكم
 ولا كان تأكيداً والتأسيس خيونه وشرعاً قيل اسم الحق يجب في المال الصالح
 في وجوبه التصاب ونقص في طوره بالمعنى في عكسه بالمدونة بقدر يجب يثبت
 فيقل حو شئت في المال بشرائط يأتي ذكرها ويشكل بأنه غير واضح والحد لا يوضح
 وقيل صدقة راجحة مقدمة باصل الشرع ابتداء فالصدقة يخرج المعنى والراجحة
 يشمل المدونة والمقدمة يخرج بها من الأخوان ونحوه وبالأحوال يخرج للندرة
 وشبهها وبالأحوال يخرج الكفارة وفيه نظر أما أولاً فلا شئ له على زيادة فات
 الراجحة معنى عنها صدقة فإنها لا يكون للراجحة وأما ثانياً فلا من المدونة
 ما هو مقدمة كقولهم تصدقوا ولو بصاع أو بفضة ولو بقبضة أو بعضها ولو
 بقرة ولو بشقة تمر وذلك ليس بزكاة اصطلاحاً فالأولى أن يوق صدقة متعلقة
 بنصاب بالأحوال فالصدقة تشمل الواجبة والمدونة والفقيرة والماليت و
 بالعلق بالتصايب يخرج النذور والتطوعات المطلقة وبالأحوال يخرج ما نذر
 أخراج من نصاب استعمال لفظها أما للفقير أو المجاز تسمية للسبب باسم المسبب
 فإنها سبب للطهارة والثقل في المال أن قلت الطهارة من أي شئ ولذا التمسك في أي
 شئ قلت أما الطهارة فمن أي المص أو نقول إذا لم يخرج الزكاة يبقى حق الفقراء
 في المال فإذا حمل شئ على منعه فقد ارتكب التصرف في الحرام والاضاف به إليه
 الفعل وأما التمسك ففي البركة والثواب ثم البحث ينقسم أقساماً بحسب ما ورد

في سورة البقرة

من الآيات الأولى في الوجوب ومحمد وفيه آيات الاولى ليس البراءة
 تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البق من آمن بالله واليوم الآخر و
 الملايكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكاة والموفون
 بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين فى الباسات والضراء وحين الباس اولئك
 الذين صدقوا واولئك هم المتقون قراره وحسنه وعاصم ليس البر
 بالنسبة على انه خبر ليس مقدم على اسمها وهو ضعيف لجل الاسم حملة وقرار الباء
 بالرفع على اصل قراره نافع ولكن البر بالتخفيف والرفع يجعلها عاطفة
 والباقون بالتشديد والنسبة يجعلها من اخوات ان ورفع الموفون عطفا على
 من آمن ونسب الصابرين على المدح والبرى كل فعل مرفوع فليسا كان او لماسيا
 او جوارحيا او ماليا والخطاب لاهل الكتاب فانهم اكثر والمؤمنون في امر النبلة
 حتى حوت فادعى كل فريق ان البر التوجه الى قبلته فرد عليهم مائة ليس البر التوجه
 الى المشرق قبله التضارى والغرب قبله اليهود وقيل هو عام للمسلمين وغيرهم اى
 ليس البر مقصورا على امر النبلة ولكن البرى اما بمعنى المبار فان المصدر بتمام
 مقام الفاعل كعدل اى عاد لا ويجوز للمضاف من الخبر اى بتم من آمن واللام
 فى الكتاب للجنس اى كل كنهه وباقي مقاصد الآية ظاهرة كمن تذكر ما يفضنه من
 الاوامر والالتزام هو فام الاول الايمان بالله وبكل ما جاء به كنهه وصحة

نبوة انبيائه ونصديقهم فى كل ما اخبروا به الثانى اخراج المال على حبه
 اى حبا لله وقيل حب الى الله او حب للمال وكل محفل والاوّل اوجه لفظة الكل
 وكذا لا لمة على القرية والاطحاص والمهمات المذكورة سياتى نفسى اكثرها اما ذوى
 القرابة فيقول قرابة المحطى حشا على صلة الارحام ويدخل فى ذلك النفقات الواجبة
 والمنذوبة وغيرهما من الصلوات وقيل قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قوله نعم قل لا اسألكم عليه
 اجر الا المودة فى القربى وهو مروي عن الباقر والعصم واليتيم صغيره اى
 والجمع يماى وابنه هم بالذكور ان كانوا داخلين فى القربى لشدة الاعتناء بهم
الثالث اقامة الصلوة الرابع آتاء الزكاة والتفق الكل على ان المراد بها الواجبة
 هنا واما الايتاء الاول فيشمل الواجب وغيره وهكذا قال ابن عباس فى المال حقوق
 واجبة سوى الزكاة وقال الشعبي هو محمولة على حقوق واجبة غفر الزكاة مما له سبب
 كالنفقة على من يجب نفقته وعلى الخايع المشرف بمدة رمة والذور والكفارات
 ويجعل ان يكون المراد الزكاة المفروضة فى الموضع كمن الغرض من الاول بيان
 مصرفها ومن الثاني ادواتها والحش على هذا عندى قوي ليكون الآية مشتملة
 على الواجبات فلا توضع بين الايمان الواجبة اقامة الصلوة وهى واجبة ايضا
الخامس الوفاء بالعهد ويدخل فيه النذر وكل ما التزمه المكلف من الاعمال
 مع الله ومع غيره وهو واجب اليمين السادس الصبر وهو حبس النفس على
 المكروه امتثالاً لامر الله وهو من افضل الاعمال حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم الايمان

شطران شطرسه و شطر شكر و الباساء ما يتعلق بالمال كالنقد وغيره و
 الضرار بالبدن كالمرض والعمى والزمانة وعينها وحسن البأس هو الحرب في
 الجهاد أو تلك الذي صدقوا أي في دعوى الأيمان وأولئك هم الجامعون لها
التقوي الثانية ودليل للمشركين الذين لا يؤتوا الزكاة وهم بالآخر
 هم كفرون هذه الآية صريحة في وجوب الزكاة على الكافر المتوعد على
 عدم إيمانها لكنها لا يمنع منه إذا حال كفره لعدم إخلاصه ولقوله تعالى
 وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله ورسوله فإذا أسلم سقط
 عنه لقوله من الإسلام ما يجب ما قبله ولو بلغت حال كفره لم يمنعها قال المعاصر
 ويمكن الاستدلال بها على ما منع الزكاة مستحلاً مشركاً وهو حق لأن من لا يستحق
 وجوبها كافر قلت في هذا الكلام خطأ لفظاً ومعنى أما لفظاً فنقول مشرك
 فإن للمشركين يجعل مع الله شريكاً ومعلوم أن ذلك غير لازم من منع الزكاة
 فلو قال كافر كان أولى وأما معنى فلأن منطوقها أن المشرك لا يؤتى الزكاة
 ولا يلزم منه أن الذي لا يؤتى الزكاة يكون مشركاً لأن الموجبة لا تستلزم كنفها
 ولو انكسر جزيئاً فلا دلالة على الخط بفسه بل بدليل خارج وذلك كان في الخط
 فلا يكون الآية هي الدالة بل غيرها الثالثة والذين يكرهون الذهب والفضة
 ولا ينفقونها في سبيل الله فنبههم بجذاب اليم يوم يحى عليها في نار جهنم
 فلكي يجابهاهم وجنوبهم وقلوبهم هذا ما كنتم لأنفسكم فذوقوا

في حم فضلت

في سورة التوبة

ما كنتم تكتزون اعلم أن الآيات العاتقة في وجوب الزكاة في المال اختصت
 بقول الرسول وتقريره وانفق أصحابنا أن الزكاة يجب في تسعة أشياء
 لا غيرها الأول والبرق والغنم والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر و
 الذبيح لروايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام منها رواية زهارة ومحمد
 بن مسلم وغيرهما عن الباقر والصحيح عليها السلام أنها قالوا أنزل الله نعم الزكاة
 في كتابه فوضعها رسول الله ص في تسعة وعفي عما عدا ذلك وأيضاً أصالة البراءة
 وعموم قوله نعم ولأياكم أموالكم نعمان كل ما أخرج من ذلك ما وقع الإجماع عليه
 في الباقي أصالة أن قلت قوله تعالى والنخل والزيت مختلفاً أكلاً و
 الزيتون والزمان متشابهة وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا انثر وأنزاهه
 يوم حصاده ولا تسرفوا أنه لا يجب المرفيق والزيت نعم كذا ثبت للأرض و
 الصير في حقه وحصاده يرجع إلى الجميع فيكون واجباً فيه وهو الخط قلت
 الجواب من وجوب الأول أنها ملكية وآية وجوب الزكاة مدنية فهي باسقية
 للكية والمنسوخ لا دلالة فيه الثاني سلمنا عدم منعها لكن منع أن المراد بال
 الزكاة أعني الصدقة ونصف الجواز أن يراد ما يصدق به يوم الحصاد على المارة
 وغيرهم من السؤال من أعطاه الضعيف الضعيف وهذا مردى عن غل غلنا عليهم
 ويؤيده قوله ولا تسرفوا وهو قول الشافعي أيضاً الرابعة أو جعل الشافعي الزكاة
 في كل ما أنبته الأدبيون وكان متيناً حال ادخاره بخلاف ما ثبت من نفسه

في سورة الأنعام

كبر قطونا اذ ابنته الماديون ولا تقيأت كالطبخ والقنأ والخيار وغيرها
من الخضراوات والبقول او تقيأت ولا يفتته الماديون كاللوط فان ذلك كله
لا زكاة فيه وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يجب في كل خارج قصد بانه متصفا كان
او لا فيجب عنده في الخضراوات اذا نضرت هذا فليس في الآية فقول الآية صريحة
في وجوب الزكاة في الذهب والفضة لكن بشرط كونها مسكوكين بسبب تحويل
بها قدما او حديثا وان يكونا باقيين طول الحول اما لا يحول به او يبر في
البيع والشراء فلا يجب اصالة البقرة وانما روي نزادة في الصحيح قال كنت
قاعدا عند الباقم وليس عنده في ابنته جعفر ثم قال لا يزاد ان ابا ذر غفلا
ننازعني عهد رسول الله ص فقال عثمان كل مال من ذهب وفضة يدور ويجعل به
ويجب به فيه الزكاة اذا حال عليه الحول فقال ابو ذر اما ان تجر يا اديرا وعلم به
فليس فيه زكاة انما الزكاة فيه اذا كان ركنا موضوعا فاذا حال عليه الحول فعليه
الزكاة فاختصنا الى رسول الله ص فقال القول قال ابو ذر وعني ذلك من الروايات
وانفق فقهاء العامة على وجوب الزكاة فيها مطلقا مسكوكا وعينه وصحها و
مكسرا بنى ونفرة واختلفوا في جمع النصاب من الفدين فقال مالك ابو حنيفة
بالضم وخالف الشافعي ما عدا هو اعيانها بنائهم الا لو كون اختلفوا فقال مالك
الضم بالاختار وقال ابو حنيفة بالقيمة وانفق العلماء كافة على شرط الحول
وان النصاب الاول في الذهب عشرة مثقالا وفي الفضة مائتا درهم ثم انفق

59 العامة على الوجوب في الزايد مطلقا الا باخيه فانه يقول يقولنا انه لا
يجب حتى يبلغ اربعة ذنان في الذهب واربعة في الفضة **قارن** او جاب
لا يغى الزكاة في الحلق المباح وانفقوا على وجوبها في الحرام وهذا فائدة الاولى
ان اكثر هو جمع المال تحت المهر او فدية حفظ له وانما لم يقل ولا ينفقها اما
لعود الفضة الى الكون وان لم يكن مذكورة او انه عائد الى الفضة والمقدّر يكون
الذهب ولا ينفقونه ويكفون الفضة ولا ينفقونها خذ في الاول الدلالة التي
عليه لقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك من الرأى مختلف الثانية
اعلم ان جميع المال للاتفاق على اعيال او بعد اخراج الحقوق المالية خارج عن
هذا الوعيد لانه تم قيد الكفى بعدم الاتفاق واذا عدم القيد عدم الحكم ولما روي
عنه ان قالوا ادى زكاة فليس يكن وان كان باطنا وما بلغ اذ ينزل فلم يترك
فهو كذا وان كان ظاهرا وعني ابن عمر كل اديت زكاة فليس يكن وان كان تحت
بيع ارضين او ما ورده عنده ص انه لما نزلت قال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فها ثلثا
قالوا اي مال يتخذ يا رسول الله فقال لسانا ذاكر او قلبا خاشعا وزوجة تعين
احرم على دينه وقال ايضا من ترك صفا وبضا كوى بها فحرق على من لم يود حقة
او على من ليس له اولاد ولا ورثة محتاجون واما من له ورثة محتاجون فيجوز
التيمة لهم جميعا بنى قوله هذا بنى قوله لمن اوصى بماله في سبيل الله فها ص
فقال الضم فقال ص لا فقال الثلث فقال هم والثلث كثير ثم قال لان يترك

ما كذا لعلنا لا نعرفه كذا الشا كذا يوم يحيى عليها منصوب على الطرف جمال عند
 اي جذاب اليم كاي يوم يحيى عليها وفايدة ذكر عليها اللباقة في الاحياء فان
 الجسم اذا سلطت عليه النار حتى يحترق كان اشتد حرارة من موره بها الرأ
 قبل انما اخفق هذه الاعضاء بالكي لان اصحاب النور اذا سلطت عليهم النار لم يترسوا
 في وجههم واما لو هاجته فغبت عنها بالجناه فاذا دار الفيق اعطوه جنوبهم فاذا
 دار اعطوه ظهورهم وقيل لا زوراد وجوههم عند الطلب جعلهم الضيق ورا
 واخذهم عن المعروف جاسا وقيل لانها اشرف الاعضاء لاشتغالها على الاعضاء
 الرئيسة التي هي الدماغ والقلب والكبد **الاسم** وفي اموالهم حق معلوم
 للسايل والمحروم حق معلوم اي يقدرونه في اموالهم ويلزمون انفسهم باخراج
 وليس المراد به ما اوجبه الشارع فلا يقال يؤذون ما اوجبا عليهم او يذنب
 اليه والسايل المستجدي والمحروم الذي يظن غيبا لتخففه فيهم وقيل ان
 لا يسمى له ما وقيل الذي لا كسب له واذا عرفت هذا فاعلم انه استدلل بعضهم على
 وجوب كوة التجارة بجهنم الآية وليس بشي محرم دلالتها على محل النزاع ايضا
 ولا ظاهرا بل انما خرجت بخروج الملح لهم في سباق مدحهم بالقيام للعبادة ليلاد
 الاستغفار الذي هو من المندوبات التي الزموا انفسهم بها وتسميتها بالزمن
 اخراجها حقا لا يدل على وجوبه لان الحق قد يطبق على الوظيفة المقيدة وادام
 يكن واجبة على انا لو سلمنا انه يدل على الوجوب كما زعمنا لانه على الزكاة العينية

في سورة والذاريات

اولى الثاني في قبض الزكاة واعطائها المسحق وفيه آيات **الاولى**
 خذوا اموالهم صدقة نظروهم ونزكهم بها وصل عليهم ان صلوكم نكرهم
 والله سميع عليم روى ان جماعة حلفوا عن نبوك ولم يخرجوا مع رسول الله ص
 منهم ابولبابه وهم الذين شروا انفسهم بالسواي توبة وندما على فعلهم وكا
 سبب اخرهم اشتغالهم باصلاح اموالهم فلما قدم النبي من نبوك دخل المسجد
 صليوا عليه وكان ذلك دأبه اذا رجع من سفره فراه للوثيقين بالسواي فقال
 عنهم فيقول له انهم خلفوا انما يحلوا انفسهم حتى يحلهم رسول الله ص فقال اني لا
 احلهم حتى اؤمر به فلما نزلت الآية المتقدمة وهي وعلى الثلثة الذين خلفوا
 الى اخر ما اطعمهم وعلمهم ثم انه لما حلهم قالوا يا رسول الله هذه اموالنا التي
 تخلفنا لاصلاحها خذها ونصدق بها وطهرنا من الذنوب فقال ص ما امرت
 ان اخذوا اموالكم شيئا فقلت فخذ منهم الزكاة المفرة شرعا وعلى ذلك
 اجماع الامة ومن التبعضوا في بعض اموالهم ونظروهم صفة للصدقة اي صفة
 مطهرة وبوجه كذا التاء الخطاب لرسول الله ص اي نظروهم انت ونزكهم اي
 نهي في اموالهم وقيل معنى نظروهم ليكون تأكيدا وقد عرفت ان التاميس **اولى**
 وانما لم يحرم الفعلين ليكون جوابا للامر لان في جعلها صفتين فائدة زائدة
 وهي ان الامر به اخذ صدقة مطهرة وهي التي يكون عن طيب نفس وانشرح
 صدره بنية خالصة لا مطلق الصدقة ومع الجرم لا ينفذ الا مطلق الصدقة

في سورة التوبة

فعلى هذا لا يكون التاء للخطاب و السكون ما يكره اليه والمراد انهم سيكون
نفوسهم بصلواته عليهم ونطبق قلوبهم بقبول صدقتهم والله سميع اولى بما يد
لهم عليهم بنيتهم فانها صدرت فخلاصهم من غير رياء ولا سمعة اذ عرفت
هذا فاضا احكام **ا** انها تدل على اشتراط الملك للتصايب بقوله اموالهم ^{مضافة} ولا
حقيقة للام الملك **ب** فيها دالة على وجوب اخذ الامام الصدقة لصيغة
الامر و هل يجب عليها اليه ابتداء قبل نعم لان الاجاب عليه سينالهم الاجاب
عليهم والمشورة لا يجوز تولى الملك اخراجها لكن جعلها ابتداء مستحب لكونه
ابصر بمواقفها ومع طلب الامام بحسبها اليه ولو فرق ح فالأقوي عدم اخراجها
وقال الشافعي يجوز اخراج زكوة الاموال الباطنة قولا واحدا واما الظاهرة
فله قولان قال في الجديد يجوز ايضا وقال في القديم لا يجوز وبه قال اكثر ^{حينئذ} ائمة
هل الصدقة منه ص على الملك واجبة ام مستحبة قال اكثر اصحابنا بالاول
لقوله تم وصل عليهم وصيغة افضل للوجوب هذا مع عطفه على الواجب بتعليده
بلفظه ان في لطيفته لكلف واللفظ واجب فالموصل اليه كذا وقال الآخرون
بالثاني وهو قول عامة الفقهاء للاصل ويضعف بقيام الدليل على وجوبه
د اذا قلنا بالوجوب على النبي ص او الاستعجاب فهو كذا على الامام القائم
مقامه بل والساعي والفتية ايضا لوجوب التاسوية والحصول معنى التفتية
في الجميع **هـ** دلت الآية الكريمة دالة صريحة على لفظ الصدقة وفضل النبي صلى الله عليه وسلم

في جوابي اوفى لا اناه بصدقة فقال ص اللهم صل على ابي اوفى وعلى آل
ابي اوفى كما فعله العامة في الصحبة فيكون جائزا نعم ويجوز الدعاء بلفظ
آخر غير الصدقة للترادف ولعدم القابل بالمنع ومنع اكثر العامة عن لفظ الصدقة
بل يقول اكرم الله فيها اعطيت وبارك لك فيها اقيمت ونحوه **و** قد تقرر في
اصول الفقه ان خصوص السبب لا يختص وقد قلنا ان الآية تدل في
شان من خلف عن النبوة فلا ينطبق طان قصرها عليهم بل هي على العموم في كل
من صدق وهو اللط **ز** في قوله من اموالهم دالة على ان الزكوة في الغنى لا
في الذمة كما قال بعض الفقهاء من العامة ويتفرع انه لو مضى على التصايب
الواحد وهو لان من غير اخراج زكوة سنة واحدة على الاول ولكل حول زكوة
على الثاني **الثانية** **ا** لم يعلموا ان الله هو يتقبل التوبة عن عباده ويأخذ
الصدقات وان الله هو الثواب العظيم لا يستغفام هنا يحتل معنى اجدما
الغفران والتبني على وجوب علمهم بان الله هو يتقبل التوبة وهو الذي يأخذ
الصدقة وهو مجاز عن الصف بها والجرار عليها دالة للإشارة في الحديث ان
الصدقة تقع في يد الله ثم قبل ان تصل الى يد السائل وانما وجب العلم بذلك
ليكون داعيا ومقربا الى وقوع التوبة واعطاء الصدقة وثانها الامتناع لعدم
علمهم بذلك لئلا يماسوا الرسول بان يأخذ اموالهم ويتقبل توبتهم كما تقدم
ذكره ولم يعلموا انه لا يتقبل التوبة عن الله ولا يأخذ الصدقة الا هو **الذكر**

في سورة التوبة

عليهم وفائدة لفظ هو الحصر أي لا يقبل إلا هو وفي الآية من المبالغة في وجوب العلم بقبول التوبة واخذ الصدقة وأنه تواب أي كثرت القبول للتوبة وجمع بعباد ما يظهر لمن توب في تركها بامراء الاستغفار بالمعنيين المذكورين وادارة بالعلم ثم الإتيان بالجمل الموكلة بأن واردة الحصر وذلك غاية وأتت بعباده وحسنه
ثم الثالث يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرنا لكم من الأرض لا ينبغي الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذة إلا أن تفضوا منه وأعلم أن الله غني حميد **هنا سائل** احتمال أن يراد بالطيب هنا الحلال ولذلك روي عن العزم أنها نزلت في قوم لهم مال من الجاهلية وكانوا يتصدقون منه فنهاهم الله نعم عن ذلك وامرهم بالصدقة بالحلال كما ورد في الحديث أن الله طيب ولا يقبل إلا الطيب ولما في الحرام من الربح الحاصل من التصرف في ملك الغير الذي هو بيع عقلا أو شرعا أن قلت فندم أن الحلال ^{المتعارف} بالحرام ولا ينبغي ما كره ولا قدره يخرج منه الحرام ذلك المجتمع من المالكين فيكون انفا وتصرفا من الحرام وفيه وهو مناف لم ينطق الآية قلت تمنع أن ذلك تصرف في الحرام لانا إنما حكمنا بأخراج الحرام لكان الضم الماسة إلى التصرف في الحلال لقوله الناس مائلون على أموالهم ولما جعل المالك وتعد رضاه أدب لا مطلقا بل بأخراج ما يمكن أن يكون عوضا للمالك يوم القيمة كما ياذن الحاكم في العا ^{وضه} على مال الغائب والمحجور عليه وذلك لا يكون اتفاقا وتصرفا من الحرام وكافية هذا

في سورة البقرة

ويحتمل أن يراد بالطيب الجيد من المال والمحسن منه وذكر قيل أنها نزلت في قوم كانوا يأتون بالحشف فتدخلونه في عمر الصدقة وروي ذلك عن علي ع وبوبد ذلك قوله نعم لن تالوا البر حتى تنفقوا تماما تجوز فعله هذا قيل أن المراد بالصدقة الواجبة وهي الزكاة وقيل المندوبة الأصح العموم للغير بل سائر الانفاق في سبل الخير وأعمال البر أن قلت لو كان الضاب النسخي كله مراما لم يكلف شراء صحته وكذا لو كان ثمرة محشفا لم يكلف شراء غيره بل يخرج فيكون انفاقا من الردي وهو خلاف المأمور به قلت أن حمل الأمر على المندوب فذلك على الأفضل بخلافه عنى ممنوع وأن حمل على الواجب فأنما لم يكلف شراء القبيح والجيد لئلا يلزم الظلم في حق المالك لأن الزكاة تعلقت بغير المال فلا يتناول غيره هذا مع أن الأفضل له إخراج الجيد وفي الآية دلالة على إخراج الصدقة من كسب الإنسان أفضل من غيره خصوصا ما كان بالجارية فإنه استحق تحصيله فيكون أفضل ويكون لا سند له بجاء على استحباب زكاة التجارة بقضية التمسك به وقال بوجودها من العامة يدفعه أصالة البراءة وما حكمناه من رواية أبي خضرة ثم أن بعضهم قال إن مال التجارة مادام عوضا لا زكاة فيه ولو بقي حولا فازاح زكاة لنية واحدة وهو قول مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وأبو حنيفة بل كل حول يقوم ويخرج عنه **يب** وتما أخرجاكم من الأرض أي من طيبات ما أخرجا خذوا المضاف لذلك ما قبله عليه وإنما أعاد الجار ولم يكلف بالعطف على ما كسبتم

لزيادة الاعتناء بالانفاق من الخلات والثار قبل المعاد ايضا فانها تخرج
من الارض فعلى هذا ينبغي ان يتدبّر على استجاب الزكاة في كل ما يخرج من الارض
خارج الخضرة ولا يكال ولا يوزن للاجماع فيبقى الباقي وكذا على وجوب اخراج
الحمن من جميع انواع الزرع مما يفضل غنونه السنة والحد في قوله اصحابنا
اذا بلغ بعد الموت ما قيمته عشرون دينارا وكل هذه مجملات يعلم تفصيلها
من بيان النبي ص وبيان الآية عليهم السلام ولا يتمو الجنيث اي لا يتعمدوا
والجنيث هنا مقابل الطيب فيكون هنا اما الحرام او الردي ويؤيد الثاني قوله
نعم ولستم باخذيه الا ان تغضوا فيه اي تساهلوا فيه من اغض بصره اذا
غضه وفي قوله نعم ولا يتمو اشارة الى ان المعنى عنه انما هو فعل اخراج الردي
واما ما كان لا عن عمد فلا حرج فيه وفيه ايضا دلالة على عدم وجوب شراء الجيد
لانه لم ينعم الردي فخرج منه بل انفق الذي عنده وعلى الاول يمكن ان يكون
قوله ولستم باخذيه اي ولستم بحال يجوز لكم اخذه والتصرف فيه الا ان تساهلوا
في دينكم بعدم القيام بنواهيهم فتغنصوا في امر الحرام فتأخذونه وهذا وجه لا
يدفعه اللفظ ولا المعنى استدلال بعضهم به على انه لا يجوز عتق الكافر وروى
الحاصر بان العتق ليس انفاقا لانه قسيم في نحو الكفارات وقسيم الشئ مخاير
وفيه نظر اما اوله فلا يخفى من عدم كون العتوانفاقا فان الامر الوارد به بالانفاق
عامية بصدق عليه فان الانفاق هو بذل المال تقربا الى الله تعالى واما ثانيها

فلان وقوعه فيما لا نفق خاص لا يتقدم عدم كونه فسخا من الانفاق العام
نعم كون العبد الكافر جنيثا باحد المؤمنين المذكورين ثم فانه ليس حراما ولا
لحرم بيعه وتلكه ولا رديا عرفا وهذا جاز دفعه الى الفقير صدقة لكونه مالا
قابلا للتفكر والنقل واعلموا ان الله غني عن صدقاتكم حقيق بالمرد منكم على
انعامه الجليله وما آتاكم من كوة تريدون وجه الله فاذلكم هم
المضعفون لما اجر سبجانه ونعم ان من جاز بالحنه فله عشر مثاقيل وفي موضع
آخر كمثل حبة انبت سبع مثاقيل في كل سبيل مائة حبة اخبرنا ان الذين يرون
الزكاة مخلصه لوجه الله هم الذين يضعفون خيراتهم اي يجعلونها مضاعفة
والاضعاف في زيادة الاجر والثواب ان قلت كيف الجمع بين هذه الاضاعفات
وبني قوله نعم وان ليس للانسان الا ما سعى فقلت المراد ليس له الا ما سعى من باب
العدل واما الاضاعاف فنحن قسم الفضل في الآية دلالة على وجوب البنية في الزكاة
وايقاعها على سبيل الاخلاص لله انما الصدقات للفقراء والمساكين والمكاتب
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة
من الله والله عليم حكيم لما عاب المنافقون على رسول الله ص في قسمة الصدقات
بانه يعطي من اجتهد فيهم ومنهم من لم يترك في الصدقات اي يحسبها فقال لهم
يأمن بكرا الخير في المضارع وضمتها اذا عاب على وجه المسألة انزل الله نعم هذه
الآية فالصحة لا طعاعهم وانى باننا التي للحصر للدلالة على انه لا يستحقها سوي

في سورة الروم

هو كذا المذكورين واختلف في اللام في الفقراء هل لبيان التليد او لبيان
المصرف فقال الشافعي بالاول فيجب السبط على الاضافه ويعطى من كل صنف
ثلثه لا اقل منهم وقال مالك وابو حنيفة بالثاني فلا يجب السبط بل لو اعطى
زكوة واحد من اي صنف كان جاز لكن ابو حنيفة لا يعطى ما يورث الى العتيق ولو
خالف فعل مكرها وملكه العطي وبرت الذمة ومالك يجوز ذلك اذا اتم
اغناؤه وقال اصحابنا يجوز اي صنف كان ولو واحد منهم لكن السبط الفضل
وبذلك قال ابن عباس وخزيفة وعيسى هما من الصحابة لان كونه اللام للتليد
لا وجه له فان التحقيق لا يملك قبل المأخذ ولا ان جعلها على بيان الصرف موافق
البقوم الذي عابه المنافقون فيكون اولى اذا عرفت هذا فذكر الاقسام
مفصلة والخلاف فيها فنقول الفقراء والمساكين فيقول انهما قسم واحد وانما اثنى
بالفطين لا لغيره بل لتأكيد احدهما بالآخر كعطشان بطشان وقيل بالتباين
وبه قال الشافعي وابو حنيفة فيقول الفقير يتعفف لا يبال المسكين بخلافه وقيل
بالعكس ويؤيد الاول قوله ثم للفقراء الذين اصرأ في سبيل الله الى قوله
لا يبالون الناس الخافا ويؤيد الثاني قول البقوم ليس المسكين الذي يورث
الامالة والاطقان والتمرة والعزبان ولكن المسكين الذي لا يجد غنا فيخينه
ولا يبال الناس شيئا ولا يفتن به فيصد عليه وقيل الفقير الذي له المحتاج و
المسكين الصنيع المحتاج قاله قتادة والتحقيق انها مثنى كان في معنى عدي وهو

عدم ملك مونة التمة له ولحياله الواجب النفقة لو كان غنيا وهل احدهما
اسو حال من الآخر بمعنى انه لا مال له ولا كسب يبيع موقعا من حاجته والوجود
له مال او كسب يبيع موقعا من حاجته لكن لا ينفقه للثمة الا ان كان على ذلك فقيل
الفقير اسو حال للابناء بذكره الدال على الاهتمام بحاله ولانه مشتق من فقار
الظفر وكان الحاجة قد كبرت فقار ظفره ولا استعادة البقوم من الفقر فقال
اللتهم اني اعوذ بك من الفقر واسأل الله المسكنة حتى قال كاد الفقر ان يكون
كفر فهذا قال الشافعي وقيل المسكين هو لا سؤل لنا كيد به ولانه من السكون
كان الحجاز اسكنه ولقوله ثم او مسكنا ذاتية ويجوز ان يكون حنيفة ويرجع
لما ذكره ثم اما التفتة فكانت لمساكين يعملون في البحر واجيب بانهم يبالون لهم
ملك بل كانوا اجراء فيها ويرجع الثاني قول ابن السكيت الفقير الذي له بلغة
من العيش والمساكين لا تقولوا واشد قول ابن الراعي اما الفقير الذي كانت حلوته
وفوق العيال فلم يترك له سبد والا قوي غنى هو الثاني لقول العزم في رواية
ابو بصير الفقير الذي لا يبال والمساكين اجد منه والباقين اجد هم وهو نقي في
الباب ولانه قول ائمة اللغة كابن السكيت وابو زيد وابو عبيدة وابو زيد
وقال يونس قيل لعراقي افيق انت فقال لا والله بل مسكين ثم ان فائدة
الخلاف لا يظهر في باب الزكوة لا خراج اعطاء كل منها بل في فضيلة العطاء
وفي الكفارات والصدقة والوقف والوصية وذكر احدهما بلفظه بخلاف ما لو

نبتى لاداء ذلك الى صفة اذ قد يحى التلف وكذا لا ينفع الى غير واما الغارم
والكتاب فالشهور قول قولها الامع تكذيب العزيم والتبدد في الآية فائدة
أ قبل ان الصدقات هنا للعموم فيمثل الواجبة والمنذوبة ويسهل ذلك مع
فان المنذوبة لا ينصرف في الفقراء والمساكين بل يجوز للعنف وح لا بد مع المصروف
الاضمار **ب** ان هذا هو التقدير لم قال في الاصناف الاربعة الاول باللام وفي
الباقية يعني ثم انه كثرها فقال في سبيل الله الجواب ذكرها وجوها **ا** انما
الى في عن اللام المقتدة للاختصاص اذ انا بانهم ارسخ في الاستحقاق حيث جعلوا
منظنة وموضعها لاجل قدر القارب فكل الغارمين من الغرم ولجميع الغار
يقول الفقهاء والعبادة عند من يشترط فقره والمساكين من الفقراء والغربة وانما كثرها
في الاخيرين لفضل تجميع كلها **ب** ان الفرق من حيث ان ظاهر اللام شمول
التكليف للاشخاص وظاهر في عدم شموله كما اذا قيل المال لبنى تيم فانه يفيد
اشتراكهم فيه واذا قيل في بنى تيم يفيد ان فيهم من يتخفف وكذلك لم تسع ان
احدا قال بجبال السبط في الاربعة الاخيرة **ج** اعلم ان التحقيق قسما قسم يقبض
لنفسه وهم الفقراء والمساكين والعاملون والموثقة وهؤلاء يصرفون في اوجه
شأنهم يخصون به فاسب ذلك ذكر اللام وقسم يقبض لاجل جهة معينة يصرف
فيها ولا يجوز صرفه في غيرها وهم الرقاب والمغارمون وابان السبيل واما سبيل الله
فان كان لحوته المجاهدين فانه يتصرف ما يقبضه في مصالح الجهاد خاصة

وكذا الحاج والزائرين وان كان لغير ذلك فانه يتحقق صرفه في تلك الجهة
فاسب ذلك ذكر في لانه يتحقق صرفه في جهات معينة **د** فريضة مضروب
على المصدر الموكدة لما دللت عليه الآية نحو هو الحق مصدقا وقرى شاذ بالرفع
اي هذه فريضة **الاشارة** ان تبدو الصدقات فتعاضد وان تقوها و
تقوها الفقراء فهو خير لكم وتكفر عنكم ذنوبكم والله بما تعملون جيبى اي
نعم لتوجه ذلك الآية على ان اظهار الصدقة حرم في نفسه وان اخفاها افضل
لانه لا معنى لغيرية **الاشارة** عند الله فيقبل على العموم لكل صدقة لانه جمع مفر
باللام وهو للعموم بلا خلاف ولذلك جاء في الحديث صدقة السر تطفى غضب الرب
وتدفع الخطيئة كما يطفى الماء النار ويدفع سبعين بابا من البلاء وعنه صبعة
ينظلم الله بظلمه يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشايت نشاء في عبادة الله تعالى
ويرجل قلبه يمشى بالمسجد حتى يعود اليه ويرجلان تحا با في الله اجمعها على
ذلك وقرى عليه ويرجل عنه امرأة ذات مضب وجمال فقال اني اخاف الله
ويرجل بصدق بصدقة واخفاها حتى لا يعلم عينيه ما ينفق بشاله ويرجل ذكر
الله خاليا ففاضت عيناه وقال ابن عباس ورواه علي بن ابراهيم في تفسيره
عن القوم ان الاخفاء يختص بالمنذوبة واما المفروضة فاظهارها افضل للام
يتم بالمسح ولما فيه من الاقتداء به فان كثير من الناس تتبعوا اعيانهم
اذا رافوا من نحل الطاعة ولان الرياء لا ينطرق اليها كما ينطرق الى المنذوبة

والاول اشبه بمنطوق الآية ويؤيد الثاني استحباب حمل الواجبة الى الامام
 ابتداءً ووجوبه عند الطلب مع ان تخصيص الكتاب بآية جازية قد ورد
 عن ابن عباس صدقة التمر في السطوع بفضل علائقتها بسبعين ضعفاً وصدقة الفز
 علائقتها افضل من سترها بنحو عشرين ضعفاً وعلته ما ذكرناه وفي الآية دلالة
 على جواز تولي المالك مباشرة اخراج الصدقة لقوله وتووها قال العلامة
 ان افضل التفضيل قد يرد للمساواة كما يرد للافضلية ولان استحباب الحمل الى
 الامام لا ينافي في استحباب الاخفاء كما كان الجمع بينهما بان يدفع من غير اشعار
 احد وفيه نظراً ما اذا فلا ان الافضل للافضلية حقيقة ولغيره محال فلا
 يعدل اليه الا لضرورة مع ان التخصيص من المجاز واما ثانياً فبلغ عدم
 المناقاة فان الاخفاء لا يصدق ح وان موضوع الخيرية مركب من الاخفاء
 وائتاء الفقراء والمركب بعدم عدم احد جزائه هذا وقوله وكفر قري بالرفع
 اي ونحن نكفر وبالحزم عطفاً على جواب الشرط ومن التبيين وقيل لا يرد
 ضعيف لضعف خبرها في الاثبات **الثالث** في امور شيع الاخراج
 وفيه آيات **الاولى** وما تنفقوا من خير فلا تنفك وما تنفقون لا ابتغاء
 وجه الله وما تنفقوا من خير يوف اليكم وانتم لا تظلمون هنالك انما
 الحث على الانفاق بانه في الحقيقة عايد الى المنفق فان الشقوق اخذت ان
 فائدة انفاق تعود اليه كان اشد ابتغاءاً على الانفاق واقرى راعية اليه

في سورة البقرة

والمراد بالخير هنا المال لقوله نعم وانه حب الخير لشديده **وما تنفقون**
 انما ابتغاء وجه الله وهو نفق ويراد به الذي لقوله ص لا تنكح المرأة على عمتها
 ولا خالتها والمراد هنا لا تنفقوا شيئاً الا ابتغاء وجه الله اي طلب وجه الله فيه
 نفقوا الرياء وطلب السمعة بالانفاق وامر بالاخلاص لما في الكلام من النفق الاثبات
ثاني ليس المراد بالوجه هنا العضو لاستحالة البصيرة عليه نعم ولا الذوات لانها
 قديمة والقديم لا يراد حصوله بل المراد بالوجه التقوى وانما حث الكفاية عن الرقوب
 لان الشخص اذا اراد شيئاً اقبل بوجهه عليه واذا اكرهه اعرض بوجهه عنه
 فكان الفعل اذا قبل عليه بالوجه حصل الرقوب وكان طلاقة عليه من باب
 الملاوة التبع على المسبب **الحكم** بانهم اذا فعلوا الانفاق ابتغاء وجه الله
 يوفق اليهم اجرهم وفاء تاماً من غير نقص والخير هنا ايضاً المال في الكلام
 خوف تقديره يوفق اليكم جزاء **الثانية** للفقراء الذين احصروا في سبيل
 لا يستطيعون ضرباً في الارض خسرهم الجاهل اغنياء من التصدق فخرهم
 بما هم لا يبالون الناس المحققا وما تنفقوا من خير فان الله به عليم لما ذكر
 ما ينبغي ان يكون عليه المنفق من الصدقة ذكر الذين ينبغي وصول النفقة اليهم
 واللام متعلقة بمحذوف يدل عليه ما تقدم اي النفقة المذكورة للفقراء كما كان يدل
 لهذه النفقة فاجيب للفقراء الذين احصروا اي حبسوا انفسهم للجهاد
 لا يستطيعون ضرباً في الارض اي سقر السلب وحصيل المال اي انهم حبسوا

في سورة البقرة

انفسهم للمجاهدة ولم يشتغلوا بغيره من التصرفات الكسبية حصراً من لا
يتطوع بغيره الا لغيرهم في نفس الامر بل رغبتهم في العبادات هكذا ينبغي
ان يبق حتى يكون في سياق مدحهم لا انهم فكروا بالضرب لغيرهم بمحض خوف
يحبهم المجاهدين بحالهم اغنياء لتعظيمهم بعدم اظهار الحاجة والسؤال تعظيمهم
ببما هم اي لهم علامة يعرفون بها وهي صفوة اللون وراثته الخال والخاف
الالحاح وهو ان يلازم للسؤال لا يفارقه الا شئ من قوتهم لحقته فلا ينبغي
فضل الحافه اي عطائي من فضل ما عنده قال رسول الله ص ان الله يحب الحيي
الحليم المتعفف ويغض البذي الشاكي للحق وفي السؤال غرضه لا الحاف
لا يستلزم في مطلق السؤال يتجوز ان يكونوا سائلين على وجه اللطف وعلى
ذلك كان حالهم وهو مضروب على الصدر اي لا يبالون سؤالا الحاف اذا
عرفت هذا فيقول ان هؤلاء قوم من مهاجري قرينهم لم يكن لهم شئ من الدنيا
ولا غاير في الدنيا وكافوا يسكنون في صفة المسجد فيخلون القرآن بالليل
ويلقظون النوى في النهار يخرجون مع كل سرية يبعثها رسول الله ص وكانوا
نحو من اربعة رجل فمن كان عنده فضل رزق ما يتهم به اذا اُسئى وعن
ابن عباس رضي الله عنه وقف رسول الله ص يوماً عليهم فراى جهم وفقرهم
وطيب قلوبهم بذلك فقال ابشر يا اصحاب الصفة فمن بقي من امتي
على التقى الذي انتم عليه راضياً بما فيه فانهم رفقاؤكم في يوم القيمة

نفسه على العلم وتشييد معالم الدين في هذا الزمان قائماً بوظيفته ما يجب
عليه من العبادات ملتزماً بولاية اهل البيت عليهم السلام بانه ان شأنا الله افضل
من اولئك ثم كذبوا عنه وتعمدوا على الانفاق باعادة قوله وما تنفقوا
من خير لآية وفي الآية اشارة الى استعجاب اهل التعمل والتعفف و
التوصل اليهم باعطائهم الصدقة خصوصاً من انصفهم بغير علم او ربح في
الدين **الثالث** يستلونك ماذا ينفقون قلوا انفق من خيرى فللوالدين
والاقرىين واليتامى والمساكين وان السبل وما انفكوا من خيرى فان الله به عليم
نزلت في عهد النبي الموح وكان شيخاً كبيراً اذا مال كثر فقال يا رسول الله بماذا
انصت وعلى من انصت فقلت وقد عرفت ان خصوص السبل لا يخص
العام بل هو على عمومهم وليست منسوخة بآية الزكاة كما قال السدي لا مانع من
اجراء حكمها ولا يفتى بنسخها فيجوز حملها على الصدقة الواجبة ولا ينافي
ذلك والوالدين لوجوب نفقتهما المانع فكذلك عطائهما الواجبة لجواز عطائهما
لا في حجة النفقة ولو من ماله الفقراء كما عطائهما ما يحتاجان في طلب علم او
فعل عبادته زائداً عن قدر حاجتهما او في مؤنة التزويج اذا لا يجعلا والوالد
والوجه حملها على العموم فتدخل الواجبة وغيرها من مندوبات الصدقات
وواجب النفقات وصلة الارحام وعنى ذلك وفي الآية اشارة الى استعجاب
تخصيص القرابة بالانفاق والحيى هذا المال انفق وهذا سؤال وهو انه سئل

في سورة البقرة

عن ما ينفق واجاب بالمتفق عليهم والجواب قبل انه من باب المبالغة وهي
 حمل كلام السائل على غير مطلوبة تبينها على انه اولى به والاو في الجواب
 هو ان سؤلهم لم يكن عن مطلق الانفاق بل عن انفاق المال النافع في
 الآخرة فالنافع هو فضل المتول عنه فاجاب بما روي الفضل هو ان يكون
 الانفاق على المذكورين **الرابعة** ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو
 عن العرم ان العفو هو الوسط من عني اسراف ولا اقتار وعني الما روي
 ما فضل عن قوت الله قال ونسخ ذلك بآية الزكوة وعن ابن عباس ما فضل
 عن اهل والعيال او الفضل عن العفو وقيل هو افضل المال واطيبه قرئ
 العفو بالرفع على الجزية اي الذي تنفقونه هو العفو وقرئ بالنصب
 على المفعولية اي انفقوا العفو روي ان رجلا اتى رسول الله ص بيضة من
 ذهب اصابها في بعض الخزوات فقال اخذها متى صدقة فاعرض عنه فاتاه
 منجا بن اخن فقال له مثله فاعرض عنه فاتاه من حابس آخر فاعرض عنه ثم قال
 هاها مغضبا فاحذها وحذفها خذها لو اصابته سجنه او عقرته ثم قال
 له عجي احرم بما له كله يصدق به ويجلس تكلف الناس انما الصدقة على طهر
 غني وهذا فوايد **الاول** كلام الصرم يدل على التزام بالاوساط في الانفاق
 كله واجبا كان او ندبا صدقة وعنيها وهو طريق السلامة والامن من
 الافراط والتقريط الموقفين **الثانية** كلام الباقر يدل على استحباب الصدقة

في سورة البقرة

ما فضل عن القوت وبذلك صمدت اجار كثيرة وتغيبات عظيمة حتى ان
 ربي العابد من عم كان يصدق بفاضل كسوة **الثالثة** كلام ابن عباس رضي الله
 عنه يدل على كراهية الصدقة بما هو توسع على العيال ولذلك قال لا صدقة
 ودورهم محتاج وعلى كراهية ما لم يقع غنى فان الله لا يعدم ولا كسبه ربما
 يصي حراما خصوصا مع وجود العيال وعليه يحمل الرواية المذكورة لا دار ذلك
 الى الاضرار الم عملا وشرعا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاسلام **الرابعة**
 القول الرابع يدل على انه يثبت الصدقة بالمال اللين والشئ ولذلك قيل
 ان الحسن كان يصدق بالتلف قيل له في ذلك فقال اني احبه وقال الله
 نعم ان تالوا التي حتى تنفقوا مما يحبون **الخامسة** يا ايها الذين امنوا
 لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذي كالذي ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن
 بالله واليوم الآخر فشله كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل فتى كصدقا
 لا يقدر وز على شئ مما كسبوا والله لا يجد في القوم الكافرين المن هو ان
 يقول له ام اعطاك كذا ام احزنك كذا وشبه ذلك والاذي ان يقول الحق
 الله منك او يعين في وجهه او يجبه بالكلام او ينصق به وبالحجة للين
 والاذي شئ كان في كل ما ينقص الصنعة ويكدها وانما كانا مبطلي للصنعة
 لان صدورهما يكشف عن كون الفعل لم يقع خالصا لله نعم وهو موقوف بطلانه
 فان من كان موطنا لنفسه على طاعة الله ثم وطلب مرضاة لا يصدر عنه

وصف خامس

الانبياء وذالك في هذا الباب اما عطاء السائل اورد به باصر الرد
 كان يقول له زك الله او سهل الله عليك وشبهه وان صدر من الفقيه سؤل العا
 او تعنيف في السؤال غفر له ولم يواخذه به والى الاول اشار من قبل بقوله قول
 معروف اشارة الى حسن الرد ومغفرة اشارة الى الحفوف من يقع من السائل
 كما قال ص اذ لم استعوا الناس بابواكم فسعواكم باطلا فلم يحتمل ان يريد
 بالمحروف والحفوف ما هو اعلم من ذلك كما ينسب للاحق الحسنه فيدخل خبر الرد
 وعينه ثم انه تم جعل المات بصدقة والمؤدي لمن يصدق عليه كالمراعي
 بنفقة وكالمفق الذي لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر فان قوله كالم
 ينفق ما له صفة لمصدر محذوف اي ابطالا كابطال الذي ينفق ما له فان كل
 واحد من الكفر والرياسيت تام لعدم فائدة الانفاق وفي الحقيقة يندرج
 المات والمؤدي والمراعي في عدم الايمان بالله اذ لو كان مؤمنا به ومصدقا
 بصفاته الكمالية لما اشركهم بعينه فيما غايت به الاخلاص له او طلب رضاه
 هذا وان تم جعل من الذي ينفق ما له رياء الناس او بنفقة ولا يؤمن بالله
 واليوم الآخر كمثل صفوان اي حجر ليس عليه تراب فاصابه وابل اي مطر عظيم
 القطر فتراكه صلا اي اجرد نقيبا بلا تراب فالصفوان مثل المفق والرياء
 مثل الانفاق والوايل مثل الرياء والكفر وزوال التراب عنه مثل زوال فائدة
 الانفاق قوله لا يقدر ون على شيء مما كسبوا اي لا يجدون يوم القيمة شيئا

من ثواب كسبوا والله لا يجدون القوم الكافرين اي لا يلفظ لهم لفظ جرح
 على فعل الطاعة لمنافاة ذلك المحل وفي وضع الكافرين موضع الراي
 تشديد عظيم لمحال الرياء انه والشرك في واد واحد **قال ص** الشرك
 في انتم اخفى من هذا السوءاء في اليد الظلمة وقال ص ان اخوف ما اخاف
 عليكم الشرك الاصغر قيل وما الشرك الاصغر **قال الرياء** **السادس** قد افاح من
 تركي وذكر اسم ربه فصلى قيل المراد بمن تركي اي ادى زكوة الفطر وصلى صلوة
 العيد به **قال ابن عمر** وابو العالبة وابو صبيبة مروى ذلك من فروعنا انما
 عليهم السلام وتفصيلها وتفصيل ما تقدم من الزكوة معلوم من بيان النبي صلى الله
 الامنة عليهم السلام **كتاب** **الزكوة** وهو اسم لغو في المال حقيقة
 بنوها ثم ولد شروط وتفصيل وفيه آيات **الاولى** واعلموا انما غنمتم موشى
 فان لله خمسة وللزكوة ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان
 كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان **وقل**
 على كل شيء قدير اعلم ان العتق هنا ينقسم على اقسام ثلاثة **الاول** العتق في المال
 هو الفايذة والنقل واصطاح جماعة على ان ما اخذ من الدنيا كان من غير مال
 فهو في وان كان مع القتال فهو غنمة وهو ذهب اصحابنا والشافعي وهو مروي
 عن الباقر والصوم وقيل انها بمعنى واحد ثم ان عند اصحابنا ان الفايذة للامام
 خاصة والغنمة يخرج منها الخمس كما يحى والباقي بعد الموت للمقاتلة من غير

وسأقي بيانه أما في باب المحسن فتم اصحابنا موضوعها بانه جميع ما يستفاد
من لرباج التجارات والزراعات والصناعات ذائدا على مؤنة الله و
الكنوز والمعادن والفصوص والحلال المختلط بالحرام ولا يميز المال ولا قدر الزمان
وارض الذي اذا اشتىها من شئ وما ينعف من دار الحرب كما تقدم وعند
الفقهاء ان الغنمة هنا هي ما اخذ من دار الحرب لا غير دون الاشياء المذكورة
نعم اوجب الشافعي في معدن الذهب والفضة المحذوفين باقي المعادن وقال
ابو حنيفة يجب في النطع خاصة فقد ظن كذلك اصحابنا عموما موضوع المحسن
وعلى قولهم قلت الروايات عن ائمتهم عليهم السلام ان قلت قوله نعم من شئ
يدل على وجوب المحسن في كل ما ينعف حتى الخيط والمخيط كما قيل وهو لا يتوجه على
قولكم فانكم تشيطنون النصاب في الكائن والمعدن والفصوص قلنا اللفظ
وان اقصى العموم لكن البيان من الائمة عليهم السلام خصه وحصره **الثاني**
في كينية قسمة ويطى منه من يتحقق فيقولوا اتفق علماء الجمهور على ان اسم الله
هنا لا يتبرك وان قسمة المحسن على خمسة المذكورين في الآية في حياة رسول الله
وان المراد بذي القربى بنو هاشم وبنو المطلب دون بنو عبد شمس وبنو نوفل
لقوله ان بنو المطلب ما فرقنا في جاهلية ولا اسلام وبنو هاشم وبنو المطلب
شئ واحد وشيكن بنو ابيهم وان الثلثة الباقية من باقي المسلمين اما بعد
حيوة الرسول فقالوا لا يملك الامر فيه الى الامام بصرفه لا يراه اهم من وجوه

الز

القرب وقال ابو حنيفة يسقط سهم م وسهم ذبي القربى وصار الكل مصروفا الى
الثلثة الباقية من المسلمين وقال الشافعي ان سهم الرسول م يصرف الى ما كان يصرفه
اليه من مصالح المسلمين وقيل الى الامام وقيل الى اقسام الاربعة ونقل الزمخشري
في الكشاف عن ابن عباس انه كان على ستة لله والرسول سهمان وسهم لا قارب حتى
يقصم فاجرى ابو بكر المحسن على ثلثة وكذلك كروي عن عمر وباقي الخلفاء بعده
وقال ابو روي ان ابا بكر منع بني هاشم من المحسن وقال انما لكم ان يعطى فقيركم و
يرجع انكم ويخدم من لا خادم له واما الخلف منكم فهو بنو بنو ابن سبل عتيق
لا يعطى من الصدقة شيئا ولا يتيم موسى ونقل عن علي بن ابي طالب انه قيل له ان الله تعالى
يقول واليتامى والمساكين فقالا ايتامنا ومساكيننا وعن الحسن البصري ان
سهم رسول الله م لولي الامر بعده هذا وقال اصحابنا الامامية انه ينقسم ستة
اقسام ثلثة للرسول م في حيوة وبعد الامام القائم مقامه وهو الخلفي فذي
القربى والثلثة الباقية لمن تاهم الله من بني عبد المطلب خاصة وفيه قسمة
وقولهم هو الحق اما اول فلا لانه لا يلزمهم مخالفة الآية الكريمة بسبب اسقاط سهم
الله من البر ولا اسقاط سهم الرسول بعد حيوة واما ثانيا فلما ورد من
النقل الصحيح عن ائمتنا عليهم السلام وكذا نقل الحنف عن علي بن ابي طالب
كما حكينا عن الزمخشري واما ثالثا فلانا اذا اعطينا الفقرة ذوي القربى
من اليتامى والمساكين وابن السبيل جاز بلا جماع ومعية الزمة يقينا واذا

اعطينا غيرهم لم يجز عند الامامية فكان القضيص يزوي القرقي احوط ان قلت
لفظ الآية عام قلت ما من عام الا وقد صرح هذا بخصوص ما رويناه عن ائمة
الهدى كزين العابدين والباقر والصوادى عليهم السلام على اننا نقول لفظ
الآية عام مخصوص بالانفاق فان ذي القرقي مخصوص ببني هاشم واليتامى والمساكين
وابن السبيل عام في المشرك والذمي وغيرهم مع انه مخصوص بمخمس كذا قال
السيد المرتضى كون ذي القرقي مفرد يدل على انه الامام القائم مقام النبي
اذ لو لم يراد الجمع لقال ذوي وفيه نظر لجواز ارادة الجنس اذ لو كان المراد جميع
قرابات بني هاشم لزم ان يكون ما عطف عليه اعم من المتامى والمساكين وابن السبيل
من غيرهم لانهم لان العطف يقتضي المغايرة وفيه نظر ايضا لجواز عطف الخا
على العام كزيد فائدة ووفور غايته فالاولى ح الاعتقاد في هذه الجملات
على ما نعلم وبيان الآية عليهم السلام بعد **الثالث** في الآية المذكورة من
التوكيد ليس في غيرها فانه صدرها بالامر بالعلم اي يتحقق عندكم ذلك حق
انه لم يرد لها ناسخ انفا قائم اني بان الموكدة في الموصفين ثم قال ان كنتم
آمنتم بالله وهو متعلق بمحذوف اي كذا الحسن هو لا المذكورين فاجب فادوه
ان كنتم آمنتم بالله بدليل فاعلموا ان المراد من العلم العمل بمقتضاها قال
الوافدي نزل الحسن في غزاة بني قينقاع بعد بدر شهر فقلت ايام النصف
من شوال على راس عشرين شهرا من الهجرة وغيره الكبار انما نزلت بغير قوله و

انزلنا على عبدنا اي محمد مص من النص بالملائكة والفتح وعين ذلك من الآيات يوم
الفقان وهو يوم بدر لانه فرق بين الحق والباطل ويوم النقي المجان بدل
من يوم الفقان والمجان اهل بدر وقريش وغنا الصرع انه كان تاسع عشر
شهر رمضان والشهور انة السابغ عشر منه والله على كل شئ قدير اي قادر على
نصر العبد اعلى اللبى والدليل على القرقي **الثانية** واثت ذا القرقي حقه ولبى
وابن السبيل وكذا قوله ان الله يامر بالعدل والاحسان واثت ذي القرقي
اعلم ان المراد بذي القرقي في هذه الآية وامثالها هو قرابة الرسول مع واعطاء
حقه هو اعطاء ما وجب له من المحرم وعينه روى السيد قال ان زينا العابدين
قال لرجل من اهل الشام حين بحث به عبيد الله بن زياد الى يزيد معاوية اقر
القرآن قال نعم قال اما قرأت واثت ذا القرقي حقه قال وانكم ذوو القرقي
قال نعم وفي تفسير السخبي عن الحسن بن عمر قال سالت زينا العابدين عن
الحسن فقال هو لنا فقلت ان الله يقول واليتامى والمساكين قال يا ما ناو
مساكيننا وروى العياشي عن الصرم قال كتب خيرة الحروري الى ابن عباس يسأل
عن موضع الحسن فكاتب اليه ابن عباس اما الحسن فاننا نعلم انه لنا ونزعم قوما انه
ليس لنا فاضينا وغنا الصرم قال ان الله لما حرم علينا الصدقة انزل لنا
الحسن فالصدقة لنا حرام والحسن لنا فريضة واكرامة لنا حلال وغنا الصرم
ان الحسن غنونا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا وما نفكره ما نشئ من

في صورة من اسراة
واخذ النخل

اعطينا غيرهم لم يجز عند الامامية فكان التخصيص بذي القربى احوط ان قلت
لفظ الآية عام قلت ما من عام الا وقد صرح هذا محضو ص ما رويناه عن ائمة
الحدي كزيد العابدين والباقر والصوادع عليهم السلام على اننا نقول لفظ
الآية عام محضو ص لا ينافي فان ذى القربى محضو ص بني هاشم واليتامى والمساكين
وابن البتيل عام في المشرك والذمي وغيرهم مع انه محضو ص محضو ص ليس كذلك قال
السيد المرتضى كون ذى القربى مفردا يدل على انه الامام القائم مقام النبي
اذ لو لم يراد الجمع لقال ذوى وفيه نظر لجواز ارادة الجنس اذ لو كان المراد جميع
قربايات بني هاشم لزم ان يكون ما عطف عليه اعم من اليتامى والمساكين وابن البتيل
من غيرهم لانهم لان العطف يقتضي المغايرة وفيه نظر ايضا لجواز عطف الخا
على العام كزيد فائدة ووفور غناية فالاولى ح الاعداد في هذه الجمالات
عليها نعم وبيان الآية عليهم السلام بعد **الثالث** في الآية المذكورة من
التوكيد ليس في غير هاتاة صدرها بالامر بما علم اي بجهة عندكم ذلك هو حق
انه لم يرد لها نسخ اتفاقا ثم انى بان التوكيد في الموصفين ثم قال ان كنتم
آمنتم بالله وهو متعلق بمحذوف اي كون المحسن هو لا المذكور في واجب فادوه
ان كنتم آمنتم بالله بدليل فاعلموا ان المراد ضم العلم بالعمل مقتضاها قال
الواقدي نزل المحسن في غزاة بني قينقاع بعد بدر شهر فقلته ايام النصف
من شوال على راس عشرين شهرا من الهجرة وعني الكبري انما نزلت بغير قوله و

انزلنا على عبدنا اي محمد ص من النصر بالملائكة والفتح وعني ذلك من الآيات يوم
الفقان وهو يوم بدر لانه فرق بين الحق والباطل ويوم النقي المجان بدل
من يوم الفقان والمجان اهل بدر وقريش وعني الصرع انه كان تاسع عشر
شهر رمضان والمشهور انه السابع عشر منه والله على كل شئ قدير اي قادر على
نصر ابيه على الليث والدليل على القوي **الثانية** وآت ذالقربى حقه ^{للسكن}
وابن البتيل وكذا قوله ان الله يأمر بالعدل والاحسان واني ذى القربى
اعلم ان المراد بذي القربى في هذه الآية وامثالها هو قرابة الرسول و اعطاء
حقه هو اعطاء ما وجب له من المحرم وعني روي السدي قال ان زيدا العابدين
قال لي رجل من اهل الشام حين بحث به عبيد الله بن زياد الى يزيد معاوية افرأ
القرآن قال نعم قال اما قرأت وآت ذالقربى حقه قال فاكم ذوقا القربى
قال نعم وفي تفسير الثعلبي عن ابي بصير قال سالت زيدا العابدين عن
الحسن فقال هو لنا فقلت ان الله يقول واليتامى والمساكين قال بيا ما ناول
مساكيننا وروى العياشي عن الصرم قال كتب جعفر المحمدي الى ابي عباس سأل
عن موضع الحسن فكتب اليه ابو عباس اما الحسن فانا نزع ان لنا ونزع قومنا انه
ليس لنا فضيها وعني الصرم قال ان الله لما حرم علينا الصدقة انزل لنا
الحسن فالصدقة لنا حرام والحسن لنا فريضة والكرامة لنا حلال وعني الصرم
ان الحسن عوضنا على ديننا وعلى عيالنا وعلى مولينا وما نفكده ما نشئ من

في سورة في اسرار
واحد النخل

اعراضنا من خوف سطوته فلا ننزله عنه ولا نحرموا انفسكم دعاءنا ما
قدرة عليه فان اخرج مفتاح رزقكم وتحيض رزقكم وما تموتون لانفسكم
يوم فاقتم والمسلم من لقي الله بما عاهد وليس المسلم من اجاب باللسان
وخالف بالقلب مروي عن علي بن اسباط قال لما ورد الحارث عم علي المهدي
العباسي وحده بمكة للظالم فقال عم ما بال مطلقنا لا نرد فقال وما هي يا
ابا الفتح فقال ان الله نعم لما فتح على نبيه ص فذكر وما ولاها حتما لا يوجب
فانزل الله على نبيه ص وآت ذا القربى حقه فلم يرد رسول الله ص منهم ذكرا
جبي بل عم في ذلك فقال الله عز وجل فادع الله اليه ان ادفع فذكر لا فافتر
فدعاه رسول الله ص فقال لها ان الله امرني ان ادفع اليك فذكر فقال قد
قبلت يا رسول الله من الله ومنك وما في الحديث الى ان ذكر قصة ابي بكر
عمرهما فقال له للهدى خذها فخذها فقال هذا كيثي وانظر فيه **الثالثة**
سألوكم عن الانفال قل لانفال الله والرسول فانتم الله واصحابه واذات
بينكم واليكم الله ورسوله ان كنتم مؤمنين اختلف في الانفال ما هي فقال
ابن عباس وجماعة انها غنمة بدر وقال قوم هي انفال السرايا وقيل ما شذرت
المشركين من عبد وجارية من غني قتال وقال قوم هو الحسن والصحيح ما قاله البا
والصحيح انها ما اخذ من دار الحرب يعني قتال الكلداني اجلجى عنها اهلهما وهو
المستقى فينا وميثلني لا وارث له وقطايح الملوك اذا لم يكن مخصوبة ولا جاز

ويكون المأوية والموات فانها لله وللرسول وبعده لمقام مقامه يصرفه
حيث يشاء من مصالحه ومصالح عياله وكما لا عليها السلام ان غنائم بدر كانت
للنبي ص خاصة فقسمها بينهم تفصلا منه ص وهو من هبة كنانا الامامية
ويؤيده ان الانفال هي جمع نفل وهو الزيادة على الشيء سمي به لكونه زائدا على
الغنمة كما سميت للمنافاة لزيادةها على الفرض وسمى ولدا لولدنا فله لينا
على الاراد وقيل سميت الغنمة نفلا لان هذه الامة فصلت بها على سائر الامم
وهنا فوائد **أ** هل الآية منسوخة قال جماعة من المفسرين نعم نسخت بآية
واعلموا انما غنمتم من شيء الآية وقال الطبري واصحابنا ليست منسوخة وهو الحق
لعدم المناقاة بينها وبين آية الحسن لما ذكرنا من الخايرة بين المؤمنين **ب**
هل حكم الانفال ياتي بعد الرسول ص قال سعيد بن المسيب وجماعة لا تفعل بعده و
منعه عنه من الفقهاء واصحابنا لما بينا انها للامام القائم مقامه **ج** قال
قوم انها نزلت في غنائم بدر لا خلافا وقع بينهم فيها وقيل ان اصحابه ص
سألوهم غنمة بدر فاعلمهم الله ان ذلك لله ورسوله ليس لهم فيه شيء وعن
ابن عباس ان رسول الله ص قال يوم بدر من فعل كذا فله كذا فانبعث الشبان
وتجى المشيوخ تحت الايات فلما كانت الغنمة جاء الشبان يطلبون انظلم
فقال المشيوخ لاننا نثرنا علينا فانا كناردا لكم فنزلت فقسم رسول الله
بينهم بالسوية وقال عبادة بن الصامت اختلفنا في النفل وسأرت فيه

اختلافنا فنزعه الله منا يدنيا فجعل الي رسول الله ص نفسه بينا على
 السواء **د** فائدة الجمع بين الله وبين رسوله في الآية كما يرد في قوله فان
 الله خمسة والرسول اي ملكه الله ورسوله وتخصيصا علم بفعل الرسول فان
 فعله حجة كقوله وقال الدخشي ان حكمها يختص بها الله حاكم والرسول ينفذ
الحاشية فانفقوا الله اي في المنازعة في الانفصال واصالحوا ذات بينكم اي الحال
 التي بينكم من المنازعة وقال الرجاء ذات بينكم اي حقيقة وصلكم ومنه
 لقد تقطع بينكم اي وصلكم واجتمعكم على او امر الله نعم واطيعوا الله ورسوله
 ان كنتم كالمسلمين في الايمان او ان طاعة الله ورسوله من لوازم الايمان والتمسوا
 باللازم ان كنتم صادقين في الملزوم **السابعة** قوله ثم وما افاء الله على
 رسوله اي والذي افاء الله اجرة اليه من اموال اليهود فذلك لم يوجبوا
 اي لم يسيروا اليه بخيل ولا ارجاف من الوجيف وهو سرعة السي وكن بقدر الله
 وتسلطه لرسوله ص عليهم ثم قال ما افاء الله على رسوله من اهل القرى بيان
 للاول ولذلك لم يعطف عليه فلله والرسول والذي القرى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل قبل ان قسمه النبي في مبدأ الاسلام هكذا مسدسة ثم نسخ ذلك
 بالآية المتقدمة واعلموا انما غفتم من شيء وقبل بل ذلك اشارة الى قسمة غنمه
 بغير التي كانت مختصة بالنبي ص وفيه نظر لان هذه على تقدير كونها بيان الاول
 يكون في احكام بنو النضر والاولى والله اعلم ان لا يكون بياننا بل يكون اشارة

الى قسمة الخمس ستة اقسام ويكون المذكورون مع الرسول ص ههنا مستحقون
 وقد تقدم بيانهم وهذا اجود الوجوه ويكون قوله كيلا يكون اي الذي افاء
 الله على رسوله دولة اي متداولة بين الغنياء منكم فيمنعونه مستحقة واعلم ان
 لمباحثا من تفصيلا وشروطا على من بيان الآية ثم ذكر في كتب الفقه
كتاب **الفصل** **الاول** **في** **المناسك** **المذكورة** **في** **الكتاب** **الاول** **في** **الفقه**
 البيت الله لا دار مناسك مخصوصة عنده وفيه نظر لا يستلزمه خروج عرفة ومناسك
 منى من البيت بل يخرج سائر المناسك لانطاقة على من يقصد البيت لا دار المناسك
 ولم يودها وقيل هو اسم لجميع المناسك الموداة في المشاعر المحصورة وفيه ايضا
 نظر لان من اخل ببعضها سهوا تامل ليس يبطل الحج يصح حجه ويسمى حجاجا انه
 ما في مجموع المناسك ولا انه ان اراد المناسك الصحيحة لم يوجب الحج الى قوله الموداة
 في المشاعر المحصورة لان الصحيح لا يكون الا كذلك وان اراد الماع دخل الفاعل
 هذا مع انطاقة على كل عبادة مقيدة بمكان ولا ولي ان يوقا انه القصد
 الى بيت الله بمكة مع اداء مناسك مخصوصة في مشاعر مخصوصة ههنا كواعلم
 ان التعريف الثالث في استعمال الفعل الاول والثالث فيهما التخصيص وهو
 من الفعل والجمع من اعظم اركان الاسلام وافضلها لانه تكليف شاق وجامع بين
 كسر الفقر واثاب البدن وصر المال والتعبد عن الشهوات والاقبال على الله
 سبحانه وتعالى وهو من المعلوم وجوبه ومشروعيته من دين الاسلام ضرورة

في سورة البقرة

والبحث فيه هنا انواع الاول في وجوبه وفيه آيات الاولى ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدياً للعالمين فيه آيات بينات مقام
ابراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلاً ومن كفر فان الله غني عن العالمين اللام في الذي لام تاكيد وقع في
حضر ان ومباركاً مضروب على الحال قبل العامل فيه وضع وقيل العامل متعلق
الجار والمجرور اعني ببكة اي استقر ببكة مباركاً فعلى الاول يجوز ان يكون قد
وضع قبله بيت وعلى الثاني لا يجوز وبكة ومكة لغتان وقيل مكة البلد مكة
وبكة موضع المسجد وقيل هو شوق نبيك اذا زعمه سميت بذلك لارحام الناس
بها وقيل لانها تنكر اغناق الجبابرة اي تدفعها اذا قصدوها بلاذي وهاجتها
اقول وضع للناس اي لعبادتهم سئل النبي عن اول مسجد وضع فقال
المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل علي ما هو اول بيت قال لا قد كان قبله
يسوقه لكنه اول بيت وضع للناس واول من بناه ابراهيم ثم بناه قوم من
العرب من جرهم ثم هدم فبنته العماليق ثم هدم فبناه قريش وغيرهم عتبات
هو اول بيت حج بعد الطوفان وقيل اول بيت ظهر على وجه الماء عند خلق
السماء والارض خلقه قبل خلق الارض بالفي عام وكان زبدية بيضاء على
وجه الماء ثم دحيت الارض من تحتها وهذا القول محمول على مكان البيت لا
البيت نفسه وقيل اول بيت بناه آدم ع في الارض وقيل انه لما اهبط آدم ع قالت

لله الشكر

له الملك طمخول هذا البيت فلقد طمنا فبكرك بالفي عام وكان في موضع
قبل آدم بيت يقال له الصراح رفع في الطوفان الى السماء الرابعة تطوف به
الملائكة وقيل انه اول بالشرف بالزمان وغناي خديج من الصرع ان الله
انزله من الجنة وكان درة بيضاء رفعة امته الى السماء وتقي الله وفيه جبال
هذا البيت يدخل كل يوم سبعون الف ملك لا يرجعون اليه ابداً فامر الله
ابراهيم واسماعيل ببناء البيت على القواعد مباركاً ككثير الخيرات والبركة لما
يحصل من حجهم وعكفهم عنده من مضاعفة الثواب ويكفر الذنوب ولما يحصل
للمن قصد من فقر وكثرة التزق وهدياً للعالمين لانه متعبد بهم فيه
آيات بينات اي دلالات واضحات كاهلال اصحاب الفضل وغيرهم و
اجتماع الطوبى والكلب في حرمه ولا ينقر فيه مع نفثه في عيونه وان الطير
لا تعلقه قوله مقام ابراهيم قيل هو عطف بيان لآيات ولذلك قوله ان عتبات
آية بينة والشهور الجمع وعليه النوان فعلى هذا كيف يصح بيان الجمع بالواحد
اجب ان يكون بمنزلة الجمع نحو قوله نعم ان ابراهيم كان امة قانتاً وفيه
نظر لانه مجاز او بان المقام يشتمل على آيات كاشفة جلية في الحج وعوضها فيه
الى الكبرياء والمنة بعض الصخرة دون بعض وحفظ من الشركين مع كثرة
اعدائهم وبقايتهم من الذين فساح اليان به وفيه ايضاً نظر لان المقام
نفسه لسر آية بل فيه آيات فلا يجوز جعل هذه الآيات عطف بيات

لنفس الآيات لو جوب نواصر البيان والمبين على ذات واحدة ويكون
ونودخله كان أمنا آية ثانية ويكون المآتين حججا والآيات الباقية
مطوية كقول جرير كانت خيفة اثلاثا فقلدهم من الجسد وثلاث من مواليها
ومنه قوله ص حبب الخ من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وقرعة عيني في
الصلوة وفيه أيضا نظرا لأن الطي إنما يكون إذا وجدت دلالة على المطوي
كقول جرير فانه يعلم أن الثلاث الباقية من الأوساط ليسوا من الجسد ولا
الموالي ولا تم أن قوله ص من الخ والذي يقوى في طي أن مقام إبراهيم
بيان بجبروت وهو الذي بيكه فإن الحرم كله مقامه ثم فضلا عن البيت ومن
كما يفكره مقام فلان فانه لا يشترط مساواة للمقيم كما يقف فلان في السوق
وفي المسجد ولذا قيل إن سبب نزول الآية الرد على اليهود في تخصيص بيت
المقدس على المسجد الحرام والكعبة فغير سبحانه وتم غزله بمقام إبراهيم
وعلى هذا يكون الآيات مطوية غنى مذكرة وقد ذكرنا طرقا منها قوله ومن
دخله كان أمنا ليس محطوقا على مقام ليكونا عطف بيان لما عرفت من ضعفه
بل هو عطف على ما سبق من كونه هدي وفيه آيات بينات وسرف آخره
وهو كونه أمنا لدخوله وح يحتمل أن يكون خبرا عن اجابة دعا إبراهيم
في قوله تم اجعل هذا بلدا آمنا فان الله تم لأن قلوب العرب لحصول
هذا العرض حق أن أجل منهم لو عني أي خباية في غير الحرم ثم التجار إلى الحرم

لم يطلب ويحتمل أن يكون أمرا أي نودخله فليكن أمنا وذلك ليع لا يخرج من
الشرف لأن هذا الأمر معال يشرف ذلك المكان ولذلك حكم اصحابنا بأن من وجب
عليه حذا وتبريرا وقتل ثم التجار إلى الحرم لم يعتز بل يضيق عليه مطعما
ومثرا حتى يخرج وبه قال أبو حنيفة خلافا للشافعي وعن الباقر من دخله عارفا
جمع ما وجبه الله عليه كان آمنا في الآخرة من العذاب الدائم قوله والله أي
هو قوله على المستطيع منهم قوله فان الله غني الخ لما ذكرناه قوله اودم
أن ذلك الحاجة إليه فزال ذلك الودم بذكر الاستغناء وهذا البحث بطوله
وان لم يكن من الغنى لكنه نافع فيه **الثاني** والله على الناس ح البيت
من استطاع إليه سبيلا هنا ما يدل على للناس عام أبدا منه من استطاع بد
البعض من الكل وهو عام للذكور والإناث والخنا في خصوصه بفصل أفعال أو
هو اشتراط الفهم للخطاب لاستحالة تكليف غير الفهم أو نقلا وهو قوله
رفع القلم عن ثلاثة الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يئق والنائم حتى يستبه
فيخرج ح الصبي والمجنون غير الوجوب ولما كان العبد مجنونا عليه لا قدرة
له على التصرف في نفسه لم يكن مستطيعا فيخرج أي من العموم **الثالث**
لم يسع خلافا في أن تخليته الشرب واتساع الزمان والسلامة من المرض
المانع من السفر مشروطا بالاستطاعة فلا يجب على فاقده واحدة منها لعدم
استطاعته **رابع** ورد في الحديث عن النبي ص انه فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة

فلذلك قال الشافعي انها بالمال فوجب الاستئابة على الرمن للمقد اذا وجد
 اجرة من يوبه وقال ما كثر انها بالبدن فيجب عنده على من قد على المشق والكتبت
 في الطريق وقال ابو حنيفة انها بمجموع الامرين فلم يوجب الا على من قدر على
 الراد والراحلة ونفقة الذهاب والاياب فاضلا من جواجه الاصلية ونفقة
 عياله الى غير عوده وبذلك قال اصحابنا الامامية غير ان بعضهم ينشئ ط
 مع ذلك الرجوع الى كفاية من مال او صناعة او حرفة ويحتج على ذلك بما رواه
 ابو البرقع الشافعي عن الصرم انه سئل عن الاستطاعة فقال لما يقول هو ان قيل
 يقولون الراد والراحلة فقال لم فوقي ذلك لا يجزئهم فقال هكذا التنا
 اذن اذا كان من له زاد وراحلة لا يمكن غيها مما يؤمن به عياله ويستغنى عن
 الناس بحب عليه الحج ثم يرجع فيسأل الناس بكفه فقد هكذا اذن فيقال له
 ما التيسر عندك يا ابن رسول الله فقال الستة في المال وهو ان يكون له ما يحج
 ببعضه ويبقى بعضه يؤمن به عياله ثم قال نعم اليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعل
 الا على من ملك ما في حريمه والجواب بالجمع من صحة السند وبقدري صحة ما
 على ان يبقى له ما يؤمن به عياله بذهاب وايابه ولا قوى الا في الظاهر الآية
 ولروايات كثيرة عن الصرم والباقرم ولمراعاة جانب الاحتياط **فاثمة**
 لا يشترط عندنا ملك الزاد والراحلة بل التمكن من الانتفاع بها فلو زيد له بادل
 وجب عليه صدق الاستطاعة في حقه وقال ابو حنيفة وما لا واحد لا يجب

وللشافعي قولان **ثم** ان الوجوب المذكور على الفور نصيبا لا يجوز رخصه
 المتأخر به قال ابو حنيفة وقال الشافعي انه واجب موسم محققا بان آية
 الحج نزلت ولم تجتمع صم الا في حجة الوداع اجيب بانه امر لخدم الاستطاعة
 لانه كان قد هادن اهل مكة انه لا يأتي اليهم فلما نزل آية الحج سار الى ان
 وصل الى المدينة فصده فخلق واحل ثم الذي يدل على الفور عموم قوله
 ثم وساروا الى مكة من ربكم واي الى ما هو سبب الخفة والحج كذلك لقوله
 صلتم من وجه عليه الحج فلم يجز فليمت يهوديا او نصرانيا ان يقار التعقيب
 مرتب الوعيد وهو صريح في الفورية **ثم** انه يجب في العمرة واحدة لان الله
 المطلق يحمل على اقل مراتبه لاصالة البركة من الزيادة لان الامر لا يتفق الكرا
 ولما رواه ابن عباس قال لما خطبنا رسول الله ص بالحج قال اليه الا فرغ من
 حامي فقال اني كل عام فقال نعم لو قلت لوجب ولو وجب عليكم لم يغلو انما
 الحج في العمرة فمن زاد ففطوع فتى لكانت لو اغوا شيئا ان يترككم الحج
4 انه ذكر في الآية من التوكيد لمر الحج ما لم يذكره في غيرها من وجوه **ا** ايراد
 بصيغة الجوز **2** ايراده في الصورة الاسمية **3** ايراده على وجه يفيد
 انه حق لله في تأييد الناس **4** تعميم الحكم او لا ثم تخصيصه وهو
 ايضا بعد اتمامه ونبيه فكري للمراد فهو ابلغ من ذكره مرة واحدة
5 تسمية ترك الحج كفرا من حيث انه فعل الكفر وان تركه من اعظم البلباير

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فليمت الجني ذكر الاستغناء فانه في هذا الوضع يدل على
 شدة الفقر والحذر لان وعظم السخط قوله من العالمين ولم يقل عنه لما
 فيه من الدلالة على الاستغناء عنه بيهانه لانه اذا استغنى عن العالمين
 فقد استغنى عنه لا محالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان اول على
 السخط روي محمد بن الفضل عن الكاظم في قوله هل ننبكم بالخير
 اعلم انهم الذين يتجادون على حجة الاسلام ويسوفونه وروي معوية بن
 قمار عن العزم في قوله نعم ونحشره يوم القيمة اعني المراد من تحم عليه الحج ولم يحج
 اعني اي اعني عن طريق الحين وقيل في قوله نعم ففروا الى الله انه امر بالحج اي حوا
 الى بيت الله وفيه دليل على ان الحج كفارة للذنوب اي ففروا الى الله من ذنوبكم
الثانية واذا في الناس بالحج باتوا كرجلا وعلى كراما ياتون من كل
 فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على
 ما رزقهم من بحمة الانعام فكلوا منها واشربوا مما ييسر لهم ليقضوا
 نفسهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق قيل الخطا باللام
 قال ابن عباس قام في المقام وعنه انه قام على جبل ابي قيس ووضع اصبعه
 في اذنيه وقال يا ايها الناس اجيبوا ربكم فاجابوا بالتلبية في اصلا
 الرجال وراحام النساء وقال الحسن والجباة الخطا بسا رسول الله صلى
 ولذلك روي عن العزم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عشرين ليلة بالمدينة لم يحج فلما ردت

في حجة الحج

هذه الآية امر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديه ان يؤذن في الناس بالحج فاجتمع في
 المدينة خلق كثير من الاعراب وعيهم والثر اهل الاموال من اهل المدينة
 وخرج صم لاربع بقين من ذي القعدة فلما انتهى الى مسجد الشجرة وكان
 وقت الزوال اغتسل ونوى حج القران بعد ان صلى الظهر في تمام الحديث ثم
 هنا احكام يا تولى رجلا مخروم على جواب الامر ورجل مع راجل كقيام
 قائم اي باتوا كمشاة وعلى كل ضامرا يكل جمل او ناقة ضامرا يمشي اذ يدخل
 من طول الشراي ركبانا على ضامر فهو حال معطوف على حال ويؤخر صفة
 لضمروا وقوي شادا ياتون صفة لرجال وركبان والفتح الطريق والعميق البعيد
 الاطراف اي من المفازات ومنه بئ عميق اي بعيد القعر وفيه دلال على ان حجة
 المشي في الحج من حيث ابتداء بذكره وهو يدل على الاهتمام به وايضا في لفظ
 يدر عليه من حيا ولكونه اشق فيكون افضل ومنهم من فضل الركوب لاشقائه على
 استخدام الال والبذخ والحق ان المشي اذا لم يضعف عن العبادة فهو افضل لما
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للحاج الركاب يكل خطوة يخطوها راحلة
 سبعون حسنة والحاج للمشاة يكل خطوة يخطوها سبعون حسنة من حنات
 اللحم قيل وما حنات اللحم قال الحنة بناية الف وكان الحسن بن علي عم يمشي في
 الحج والبذخ ساق بني يديه ليشهدوا منافع لهم قيل هي التجارات وهي
 ترغيب فيها لكون مكة واديا غنيدي نزع وكولا التي غنيمة لثمة سكانها ولذا

قال ابراهيم ع و اجعل افئدة من الناس تهوي اليهم وقيل منافع الآخرة وهي
الاجر والعفو والغفرة وهو مروي عن الباقر ع ولو عمل على المتعبد في الدنيا
والآخرة لما كان بعيدا عن الصواب وكذلك مكر للنافع الدال ذلك على كثرة هذا
ويذكر اسم الله في أيام معلومات قال الخضر ع في عشرين ليلة سميت معلومة
للمحضر على علمها من اجل وقت الحج وبه قال ابو حنيفة وقيل هي أيام التشريق يوم النحر
وثلاثة بعده وكذا الخلاف في الحدودات قبل هي العشر وقبل هي الثلاثة وهو ان
لقوله نعم فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه والتعجيل ان يصور في المشرك ويؤيد القول
الثاني في المعلومات ان المذكور على البهية هو التسمية على ما يذبح او يتصدق ذلك
يقع فيها وعن الصرع ان الذكر هنا هو الكبش عقب خمس صلوات او طها
ظهر العيد وهو ايضا مؤيد للقول الثاني وهو المروي عن الصرع هذا وجوب
على الفقيه معرفة هذه لينفق بها لوندته شخص الصدقة او الصلوة او غيرها في
احد الايام **ثم** بهيمة الانعام هي البقرة والابل والغنم من باب اضافة العام الى
الخاص كقوله تعالى واهل البهية من الانعام وهو عدم الانضاح والدليل عليها هو
التسمية والنية للتضحية والامر بالاكلها للاباحة والتدب بالامر بالاطعام
للتدب بالوجوب هذا ان كان الذبح لغير الهدي والتضحية والافلام ان في
الهدي الوجوب وفي التضحية للتدب بالما يشر وضرب من الفقة **ثم** ليقضوا
عن ايمانهم ليقضوا مناسك الحج كلها وعن الحسن ليزيلوا قسفا لادرام من

تقليم لحف اخذ ثياب وعسل واستعال طيب وفي الاول نظر لانه ذكره بعد
الذبح بقله ثم الدالة على الترتيب والتراخي ولم يقع جميع المناسك بعد
الذبح بالاجماع فيحمل على ما يفعل بعد الذبح من الخلق والرحم وعني هاهنا
المناسك ويكون عطف الطواف من باب الملايكة وجوبه على من كان في فاهة
وتخلو بان **ثم** وليوفوا نذورهم اي ما نذروه من الحج او غيره من الطاعات
في تلك الايام فيضاعف لهم الثواب فيه دلالة على وجوب ابقاء الذبح مطلقا
مع حصول شرائط **ثم** وليطوفوا بالبيت الحقيق صريح في الامر بالطواف بالبيت
الدال على الوجوب اتفاقا لكنه يحمل علم بيانه من الرسول ص لقوله ص فذروا
مناسككم فيكون شاملا للطواف الزيارة والنساء وعني هاهنا من طواف العمرة فلا
ح للحمله على طواف الزيارة لا غير النساء لا عني وسميت البيت عتيقا لان الله
نعم اعنته من الخوف في الطوفان او اعنته من ايدي الجبابرة وحفظه منهم
كما فعل بآبائه لما قصده بالسوء فاهلكه ولا ينقض بالحج لانه الله قيل
لانه لم يقصد وانما قصد احزاب الزبير وهكذا لما نقض نياه وليس بشيء
لان اقدامه على تلك الغلة المتبعة قبيح ومخالف لقوله نعم ومن دخله كان
آمنا بالاولى في الجواب انما لم يهلكه بتركه شيئا محمدا ص فان هذه الامة معصية
من عذاب الاستيصال في الدنيا وقيل سمي عتيقا لقدم عبده فانه نياه آدم ثم
ابراهيم ع وقيل لانه بيت كريم نياه كريم كما توفى غنائم الخيل الكرام منها **ثم**

في سورة البقرة

في انواعه وافضاله وشئ من احكامه وفيه آيات **الاولى** وانما الحج والعمرة
لله فان احصرتم فما استيسر من الهدي ولا تعلقوا به وسلكم حتى يبلغ الهدي محله
فمن كان منكم مريضا او به اذى من امره ففدية من صيام او صدقة او نسك فاذا
آمنتم فمن تنقح بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فضياع ثلثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري
المسجد الحرام وانفقوا الله واعلموا ان الله شديد العقاب في الآية الكريمة
اجتات الاول تام الحج والعمرة قيل هو ان يحرم بها من ذرية اهله وقيل ان
يفرد لكل منهما صغرا وقيل ان يكونا النفقة حلالا وقيل اخلاصها للعبادة لا
للمعاش والحق ان المراد ان يؤتى بجميع اجزائها وكيفيات تلك الاجزاء لكن
كون واحد منها مركبا من اجزاء مختلفة ربما توهم انه من احدى بعض تلك الاجزاء
واخل بالباقي عما يصح منه ذلك لما في به ويجب عليه قضاء الباقي كوصام
بعض رمضان وترك الباقي وذكرهم باطل فان كل واحد من تلك الاجزاء
شروط في صحة الباقي كاجزاء الصلوة فان لم يأت الحاج او المصلو بكل الاجزاء
بطلت صلاته وصلوته بخلاف الصوم فان كل يوم من ايام الصوم عبادة مستقلة لا
ارتباط له بيوم آخر ولا شرطية لاحدها بالآخر وكذلك قال المحققون في بعض
ان كل يوم من ايام رمضان ينته الى نية مستقلة به واذا تقر هذا فاعلم انه
يلزم احكام **اما** قاله الاصحاب ان من اضحجه وجب عليه اتمامه والحج من

قالا

قابل لوجوب اتمام الحج ولا فساد غني مانع منه ثم ان الافساد عندنا سبب مستقل
لوجوب الحج كغيره من الاسباب كالتلف فلا يستجار فيجب حج آخر غني الا ذلك
ولو كان مندوبا وكذا نقول فيمن اضرب صومه الواجب لمعنى انه يجب اتمامه وقضا
استدل اصحابنا بالآية ايضا على وجوب اتمام الحج والعمرة المندوبين وتقريره يعلم
تأخره ان الامر باتمامها قد يستدل به على وجوب كل واحد منهما لان الامر للوجوب
وجوب كل واحد من الاجزاء يستلزم وجوب الكلية المركبة من تلك الاجزاء ضرورة
فالعمرة واجبة خلافا لابي حنيفة فانه جعلها سنة وكذا قال مالك واذا الآية
بان المراد اذا شرعتم فيها فان الشرع في التذنب يوجب اتمامه عندهم ايضا
قوله تعمله يد اصرح على وجوب لبقاعها خالصا لله لا للربا والتمتع ولا
لتمتع المعاش خاصة وعلى وجوب النية في كل فعل من الافعال وعلى عدم صحة
وقوعها من الكافر لعدم الاخلاص منه وان كانا واجبين عليه خلافا للشافعي فانه
جعل الاسلام شرط في وجوب الحج مع قوله ان الكافر مكلف بالفروع **الحج**
والعمرة من المحلات المقفلة الجبانه الرغوص والتذكير بها على مذهب اصحابنا
الناقلون ذلك عن ائمة المعصومين عن فتول افعال الحج الواجب على سبيل الاجمال
للاحرام ووقوف عرفات ووقوف المشعر ثم مناسك منى التي هي الرمي والذبح و
الحلق او التقصير وطواف البيت وكعبته والسعي بين الصفا والمروة وطواف
النساء وكعبته ثم للبيت سجدتين الى الترتيب الثالث ودرى الحجار الثلث في كل

يوم وافعال العمرة الواجبة الاحرام والطواف والسعي والتقصي ويؤيد في
المفردة طواف النساء وركعتاه ثم ان الحج ينقسم ثلثة اقسام تمتع وقِران و
افراد فالتمتع هو الذي يكون العمرة فيه مقدمة على الحج بخلاف اخويه والقران
هو ان يقرب باحرامه سباق هدي يعقد احرامه باسعاره او ثقيله وان شاء
بالبلية والمفرد يتصرف على عقد احرامه بالبلية لا يعني ثم يبيع الفرق بين التمتع
واخوة بمصلا بوجوه **ان وجوب الهدي مختص بالتمتع بخلافه** **انه لا**
يجب في عمرة التمتع طواف النساء **ان ميثقات عمرة التمتع لاهل الحواف**
الحقيق وافضاله المسامحة ثم غمرة ثم ذات عرق وللين باللم وللطائف قرب
المنازل واهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة المحضة وهي ميثقات اهل
المسامحة اختيارا وميثقات حجة مكة وميثقات حجة اللواقيت المذكورة ومنه ان
منزلة اقرب المعرفات فمنه ميثقات وميثقات عمرتها الجعانة او الشجيرة
او الحديبية **ان التمتع يجب لتمام النية لعمرة وحج بخلافها** **ان**
التمتع لا يحل من عمرة الا بالتقصي والمفرد يتخير بينه وبين الملق **ان**
عمرة التمتع في اشهر الحج بخلافها **ان التمتع لا يصح منه تقديم طواف حجة**
على الوقفين اختيارا بخلافها **ان التمتع يجب عليه طواف الحج وسعيه**
وطواف النساء في العاشر والحادي عشر فلو اقرأه واجزا واماها فيجوز
لها التأخير طول ذي الحجة ولا اثم البعث الثاني فان احصر ثم فالتيسر

من الهدي فيه ما يلحق بقا احصاء الرقيل اذا منع من مراده ببعض او عدوا او غيرها
قال الله تعالى الذين احصوا في سبيل الله وحصر اذا حبسه مردود عن المضى او
يجز ومنه قبل العبر الحصر وهما بمعنى المنع من كل شئ مثل صدق واصدق فعند
اي ضيف كل منع بعد او مرض او غيرها بنشأته حكم الاحصار وعند مالك
الشافعي واحد يختص بمنع الصدق وحده اما المنع بالمرض فكل ما بقي على
احرامه ولا يتحلل حتى يصل الى البيت فان فات الحج فعل ما يفعله المفوت من
عمل العمرة والهدي والفضاء هذا اذا لم يشترط عندهم اتمام الشطر فالصدوق
الحصر سواء وعند اصحابنا الامامية ان الاحصار يختص بالمرض والصدوق بالعدو
او ما نكح لا شئ كل الجميع في المنع من بلوغ المراد ولما كان لكل منها حكم ليس الاخر
اختص باسم فان حكم المنوع بالمرض ان يبعث هديه مع اصحابه ويؤاخذهم بها
لذبح فيتحلل في ذلك اليوم من كل شئ الا من النساء حتى حج في القابل ان كان
حجرا واجبا او يطاؤه للنساء ان كان حجة ندبا فالمنوع بالمرض ويندج هديه
ويحل كل شئ حتى النساء وهما سايل **يتحقق الصدق عندنا بالمنع عن الوقفين**
مما لا يرداه مع حصول الاخر اما الصدق مكره مع حصول الوقفين خاصة
فاشكال اقرب عدم تحققه ان كان قد تحلل فسبق على احرام بالنسبة الى الطيب
والنساء والسيد لا يغير حتى ياتي في المناسك وان لم يتحلل يفتقر فيحلل ويعد
الحج في قابل وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم وقال في الجديد واحدا

في الكل متحقق **هل** الاشتراط مسقط الدم وينبذ القتل عند حصول الشرط أم لا
 قال الشافعي وأحمد بن محمد وقال مالك وجوه كعدمه لا ينفذ شيئاً وقال أبو حنيفة
 المشرط ينفذ سقوط الدم لا القتل لأن القتل يستفاد من الإطلاء عند دواخلها
 فلو أن المأقوي بقاء الدم على حاله والقتل مع الشرط غزوة ومع عدمه رخصة
هل لحدي القتل بدل أم لا المأقوي عندنا أنه لا بدل له مطلقاً وبه قال أبو
 حنيفة والشافعي وأحمد بن محمد وقال في الآخر وأحمد بن محمد صوم عشرة أيام ولا
 يتحمل غيرها إلا مع البدل **فما** استيسر بمعنى سيرة وتيسر مثل استصعب
 بمعنى صعب ونضيق بما بدنه أو بقرة أو شاة وألحدي جمع هذبة كجري جمع
 جذية السرج وهي ما يخشى تحت ظلفة الرجل ويقبل هو مفرد مؤنث هذبة
 وجمعه هذبة تشديد الياء واشتقاقه قيل من الهدية وقيل من هذاه إذا
 ساقه إلى الرشاء لأنه يساق إلى الحرم وموضع ما استيسر رفع أي فعلكم أو
 نصب أي فاهدوا أو فادجوا **ولا** تخلقوا رؤسكم أي اتحلوا أي بالخلق
 عنه لكونه من لوازمه حتى تبلغ الحدي محله عند الشافعي حيث صدر وأحصر
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح هدية في المدينة وهي من الخل وعند أبي حنيفة محل الحرم مطلقاً
 للصدقة والحصر وعند أصحابنا لا يراد بالصدقة ما كان ولا مكان وأما الحصر فله أن
 كان في عمرة ومضى أن كان في حج ولا خلاف أنه يجب القضاء في حج الفرض إلا
 في رواية عن مالك وأما حج التذنب فمضاه لا يجب وبه قال مالك والشافعي وقال

أبو حنيفة يجب ولا أحد قولان والمحل بالكسر من الخيل أي اختلفوا حتى ندج
 حيث يحل فيه ولو كان من الخول لقال محله بفتح الحاء **فمن** كان منك مريضاً
 يحتاج إلى حلق الرأس أو يد أو ذى من رأسه وهو القمل فعليه فدية إذا حل رأسه
 والقدية أما صيام ثلثة أيام أو الطعام ستة ما كين ككل مكيين مدان أو عشرة ككل
 مكيين مد أو شاة ينجزها ويعطها الفقراء والمنك مصدر وقيل جمع نيكه يوكي
 أنه يول الله من قال لكعب بن عجرة وقد قيل رأسه لعلك إذا كان هو أم قال بنع
 يا رسول الله قال الحق أسد وحم ثلثة أيام أو اللحم ستة ما كين أو انك شاة فكأ
 كعب يقول في نزلت هذه الآية وروى أنه مر به وقد قرع رأسه فقال له كفى
 بهذا إذني **الثالث** فإذا انتم من تمتع إلى هنا فأيذا أنه لما ذكر حكم المحصر
 ونوبه أذنى أو مرض قال فإذا انتم أي من المرض والعدو أو فاذا كنتم في حال
 امن من تمتع بالعمرة أي انتم بغيرها قاصداً إلى الحج فعليه ما احتجاء له من
 الذي بدنه أو بقرة أو شاة والقار في من جواباً إذا وفي ما جواباً عما
 موصولة وقد تقدم وصف حج التمتع والفرق بينه وبين الإحرام ثم إن حج التمتع قد يكون
 ابتداءً كالحج أو لا بالعمرة ثم بعد قضاء مناسكها يحرم بالحج وذلك مما لا خلاف في
 مشروعيته وقد يكون بالعدول عن حج الأفراد فانفرد دخل مكة محرماً حج الأفراد فلا
 له أن يجدل بأحرامه للعمرة التمتع ويتم حج التمتع وهذا منه جميع فقهاء العلماء
 ثم إن جماعة من أصحابنا جوزهوا هذا العدول حتى في فرض العي ومنهم من منعه في

ذبحه

فرض العيز وجوز في النذير والفرض غير المتعين وحمل الخبر الوارد على ذلك
جمعاً بين الدليلين وهو اولى **قائلة** هذه هي التي سخرها عمر فقال استعان كانا
على عهد رسول الله ص وانا احرمها واعاقب عليها واما من دخل قارناً فلا يجوز
له العود وهي معوية بن عمار عن الصرم وقد تقدم صدر الرواية ثم ساق
الحديث الى ان قال فلما وقف رسول الله ص بالمروة بعد فراغه من السعي اقبل
على الناس بوجه محمد الله وانفق عليه ثم قال هذا جبريل واوي سيد الخلفاء
يا مرفى ان امر من لم يسبق هدياً ان يهل ولو استقبلت من امرى ما استدرت
مثل ما امركم ولكن سقت الهدي ولا ينبغي لسايق الهدي ان يهل حتى يبلغ الهدي
محله فقال له رجل من القوم يعني عن الخطاب ان يخرج حجاجاً ورؤساً يقدر
فقال ص انك ان تؤمن بها ابداً في رواية اخرى يهل وتواقع النساء وانت
اشعث اجبر قال فقام اليه سراق بن مالك بن خشم الكنا في فقال يا رسول الله
ديننا فكانا خلقنا اليوم فهل الذي امرتنا به لعمري هذا او لما يستقبلها
له ص بل هو لا بد اليوم القيمة ثم شكك في صا به وجعل بعضها في بعض وقال
ادخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة وكان ذلك في حجة الوداع وما تص ص على ذلك
وليس احد ان ينسخ حكماً ثبت في زمانه ص فدعوى النسخ بطل وقد علم من
اليعز على رسول الله ص وهو يملكه فدخل على فاطمة وهي قد احدثت فوجدت حاطبة
ووجد عليها ثياباً مصبوعة فقال لها ما هذا يا فاطمة قالت امرني بهذا رسول الله

فخرج علي ع الى رسول الله ص متفتياً محتشاً على فاطمة ع فقال يا رسول الله اني
رايت فاطمة قد احدثت وعليها ثياب مصبوعة فقال ص انا امرت الناس بذلك
وانت يا علي ع اهللت فقال قلت يا رسول الله اهللاً كما هلال رسول الله ص فقال
له يا رسول الله كرهت ان احرأ مكنى وانت شريكى في هديي **فروع** الاخلاق في
وجوب الهدي على المتعم وكذا هل هو منك في نفسه او جبر ان قال اصحابنا ان
لظاهر القول وقال الشافعي هو جبر ان لنقص احرام لوقوعه في غير الواقت
وليس بشئ لان منع كونه ذلك نقصاً بل ببقائه مكره كما ان عيونه مبقاة خارجاً عنها
وتفرغ على ذلك ان عند الشافعي لا يجوز الاكل منه كغيره من الكفارات وعندنا
وعند ابو حنيفة يجوز الاكل منه **ف** يجب الهدي على المتعم بنفس احرامه ويستقر في
ذمته لتعلق وجوبه على التمتع لقوله ثم فمن تمتع به قال ابو حنيفة وقال الشافعي
لا يجب حتى يقف بعرفة وقال مالك لا يجب حتى يري حجة العقيقة وكلاهما عدول
عن الظاهر **ف** لا يجوز اخراج الهدي قبل اكمال العمرة اجماعاً وكذا بعد اكمالها قبل
احرام الحج عندنا وعند ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوله يجوز واما بعد احرام
الحج فيجوز الشافعي يجوز اخراجه وقال اصحابنا محله يوم القزوب قال ابو حنيفة
ص اذا عدم الهدي ووجد ثمنه خلفه عند ثمنه ليشتر به له ويذهب طول ذي
الحجة فان تم ذلك رخص الهدي في القابل واذا عدم الثمن ايضا صام وعند بعض
اصحابنا ينتقل الى الصوم بعدم وجدان الهدي وان وجد الثمن فلا ولا اقرى عليه

قلت الرواية ثم الصوم في الحج هو ان يصوم يوماً قبل التروية ويومها ويوم عرفة
متتابعاً وروي جوازها في أول ذي الحجة مع تلبسه بالثنية وقال ابو حنيفة
اذا اهل بالعمرة جاز الصوم اليوم الثنية والشاقي لا يجوز قبل احرام الحج قال
الشيخ لا خلاف بين الطائفة ان الصوم للكون مع الاختيار فان احرام الحج يسفي
ان يكون يوم التروية فخرج من ذلك جواز الصوم قبل احرام الحج **وقال** ابو حنيفة
الهدري قبل الصوم تعين الذبح ولم يجر الصوم وللشافعي اقول انشاها اعتبار
حال الوجوب بالاداء او غلط الحالين **ف** لو جده بعد الشروع في الصوم
لم يجب عليه الرجوع الى الهدري لكنه افضل به قال الشافعي وقال ابو حنيفة
بذلك لندوجه في التبعة وان كان في الثلثة اهدى وفيما بينهما ان كان قد
احل فالصوم والا فلهدي **ف** اذا لم يصم السابع والثامن والتاسع بل
ابتدأ بالثامن صام الثالث بعد ايام التشريق ولا يجوز صومها في ايام التشريق
وبه قال الشافعي في الجديد وجوز صومها في القديم **ف** اذا لم يصم في الذي
تقدم صامها بنية ذي الحجة اذ كان اهل الحرم ولم يصم تعين الهدري وقال
ابو حنيفة اذا جاء النحر ولم يصم تعين الهدري في ذمته وقال الشافعي في الجديد
يصومها بعد ايام التشريق باقى ذي الحجة قضاء **ف** يجب فيه التسابع ولذلك
قوي اذا متابعات فلو افطر اخوه من في ثباتها استأنف الا في كون
الثالث الحيد ويصام صوم هذه ولو صدق عليه اسم السفر **ف** السبعة يصومها

اذ ذبح

اذا فرغ من افعال الحج بعد الرجوع الى اهله ولو اقام مكة انتظر بقدر وصول
صعبه او مضى شهر وقال ابو حنيفة يصومها اذا فرغ من افعال الحج وللشافعي
قولان لنا طاهر الآية فان الرجوع لا يفهم منه الا ذلك **ف** لا يجب المتابع في
التبعة على اصح القولين عندنا ويجوز صومها متتابعة للثنية اذا اتفق للشرط
فائدة هنا سولات **أ** لم قال تلك عشرة فان ذلك معلوم من ضم احد العبد
الى الآخر **ب** لم قال كماله فان صدق العشرة يتدرج كمالها جواب الاول لما كانت
الواو قد يحى بمعنى او كما في قوله تم شئ وثلاث ورباع امكن صومها هنا
فازيل الهم بذكر وجواب الثاني انها كماله في بدلية الهدري لغيره **ف** ثانياً
ذلك ان لم يكن اهل قال الشافعي ذلك اشارة الى الهدري او الصيام والحقوق خلافه
بل هو اشارة الى التسعة لان اللام في ذلك للمعيد وذكر التسعة بعد من الهدري
وايضاً فانه اجمع فائدة من قوله ثم اخلف في حاضري المسجد الحرام فقال الشافعي
من كان دون مائة الفصر وقال ابو حنيفة هم اهل المقات فادونه ولا صحابنا
قولان احدهما من كان على اثنى عشر ميلاً فادونه ولم نطفر له بدليل ثانياً ثمانية
واربعون ميلاً وهو الحق لما رواه زرارة عن الصرم قال قلت له قول الله ذلك
لن لم يكر اهل حاضري المسجد الحرام قال يعني اهل مكة ليس عليهم منعة وكل من
كان اهل دون ثمانية واربعون ميلاً ذات عرف ومسفان وكلما يدور حول مكة
من من دخل في هذه الآية وكل من كان اهل مكة ذلك فعليه التبعة اذا عرف

هذا فنحن نأخذ أن التمتع فرض عين لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام في فرض الإسلام بخيى اللهم إلا ضرورة تتوجه إلى العدول إلى التمتع الوقت أو الحيض للمرأة وأمثاله وكذا عندنا أن القرآن والأفراد فرض عين لم هو حاضري المسجد الحرام وليس العدول إلى التمتع إلا ضرورة ومع العدول يجب الدم خلافاً للشافعي فإنه لم يوجب نساء على ما قاله من عود الضمير في ذلك إلى الهدي وقد عرفت ضعفه وانفق الفقهاء الأربعة على أنه ليس في التمتع فرض عين ثم اختلفوا في أيها أفضل فقال مالك وأحمد التمتع أفضل وهو أصح في الشافعي وفي قوله الآخر الأفراد أفضل ولذلك جعل الهدي على الاستسكا وقال أبو حنيفة القرآن أفضل والحق عندنا أن التمتع أفضل لما ورد من النبي ص لا استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي تأسفانه ص على فوات العروة التمتع بهاء لا تأسف على فوات غنى الأفضل ولأنه ثقل على نسائي العروة والتميم يكون أفضل من نسك واحد ولما ورد من الباقر ع لو حججت ألفاً ألفاً لقصت

الثانية الحج أشهر معلومات فمن فرض منهن الحج فلا رفق ولا تسويق ولا جلال في الحج وما يتعلق من غير طاعة الله وتزودوا فان خير الزاد التقوى والتقوى

يا أولى الباب فيه ما يدل تقديراً لآية زمان الحج أشهر كقولهم البرد شرا معلومان أي عروفات الناس يريدان زمان الحج لم ينحى في الشرع وهو تعالى الجاهلية في قولهم بالنسك كما يحى وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة عند المحققين من

في وقت البقرة

أصحابنا وبه قال مالك وقيل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه قال أبو حنيفة والأول أصح لأنه لا يخرج الجمع والجمع لا يصدق على أقل من ثلثه وأطلاق الاسم على الكل حقيقة وعلى البعض مجاز والأصل عدمه هذا مع أن التحقيق هنا أن يقول أن إريد به زمان الحج ما يقع فيه أفعاله فهو كاللشرك لأن بعض الناسك يقع فيه كالذبح والطواف كما تقدم وإن إريد ما يفوت الحج فهو أوهو أما التاسع أو العاشر وح يكون إطلاق الشهر على بعضه مجازاً أو نقول أن الفعل الواقع في طرفه لا يجب صاوانه كما يقول رأيته يدا في الشهرين أياهما وإن لم يكن ويترك لأبي حنيفة في بعض ساعته فمن فرض منهن الحج أي الدم نفسه بإيقاع النية والتبليسات الأربع للتمتع والفرد وأما القادر فيختار كما تقدم وفي هذا أنه على أن إمام الحج لا يعتقد في هذه الأشياء وبه قال الشافعي إذ لو اعتقد في غيرها لم كونه المبدأ أعم من جنس وهو بيط وخالف أبو حنيفة بخي عقده في غيرها لكنه مكره فعنده وعدم التمتع لما كانت داخله في الحج ما ينبغي المتقدم فهو جنس منه فكان حكمها حكمه في عدم انعقاد إحرامها في غير الشهر المذكور فلا رفق ولا تسويق لأجل أن قبل الوقت الفتح من الكلام والسوق الخروج عن أحكام الشرع والجدال المراءا والنيات الثلاث منيات في المعنى لما تقدم من أوقافه الحنفي مقام التقوى وأنا ابنزها في صورة التقوى ينبغي حمايتها من البني فخصها بالحج وإن كانت واجبة الاجتناب في كل حال لأنه في الحج أجمع كل من

في الصلوة والطريق بخلاف القرآن هذا وروي أصحابنا ان الرفع الجماع و
 المنوق الكذب والجحدال الخلف يقول لا والله ويلو الله وقيل الرفع ^{على} ^{لغاب}
 للجماع باللسان والغزب باليد وقيل الجماع ومقدماته والمنوق المشابهة
 او التباين لقوله ع سباب المؤمنين فسوق وان الجدل هو المراء بالخصاب على
 وجه اللجاج والمحاكمة قالوا الذي عشي وقرا ابو عمرو وابن كثير الاولين بالرفع
 حلاهما على التي اي فلا يكون رف ولا فسوق والثالث كباقي القرآن على ^{معنى}
 الاخبار بانتفاء الجدل كانه قال لا شك ولا جدال في الحج وذلك ان قريشا كانت
 يخالف ما يراى العرب فيقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يفتون بعرفة وكانوا يفتون
 الحج على الاثر سنة ويخرجون سنة فرد الى وقت واحدة الوقوف المعروفة فاضى
 الله انه قد ارتفع الخلاف في الحج واستدل على ان الذي عنه هو الرفع والمنوق
 دون الجدل بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيئة يوم ولدته
 امه وانه لم يذكر الجدل وفيه نظرية اذا حمل على الاخبار غر عدم الخلاف لزم
 الكذب لانه لم يرد خلاف قد وقع بين الفقهاء وعندهم في الحج فافهم في المية يتلزم
 نفي جميع اجتهاد خبرتها والاولى ان يبق انما نصب الثالث لان الاقام بنفي الجدل
 اشترى من الاولين لان الرفع عبارة عن قضاء الشهوة والصنوق مخالفة امر الله فم
 والجدال مثقل عليها فان المجادل يشترى تحيته قوله ولا يتعاد للحق مع انه يتقل
 على امر اريد وهو الاقدام على المينة الكودية الى العداوة واما الحديث المذكور فلا ينافي

ما ذكرناه ولا متركب من المنين وما تفعلوا من خير يعلم الله فحق وحدث
 على فعل الحي عقيب خيه عن الشر وانما لم يقل ما تفعلوا من شر ليكون شاملا
 للشر لانه لم يرد الاجاز عن علم بل الحث على فعل الحي عقيب خيه عن الشر ثم ان
 العاقل يستدل بذلك على علم بالشر لانه ما عسا ويا في صحة المحلومية وتزودوا
 اي من العمل الصالح وقيل ان قوما من الذين ما كانوا يتوددون في الحج ويقولون
 نحن متوكلون ونحن نرج بيت الله افلا يطعننا فيكونون كلاً على الناس فتزلت
 ويؤيد الاول فان خبر الزاد التقوي والثاني سبب القول **الثالث** ليس
 عليكم جناح ان تسبخوا فضلا من ربكم فاذا انضمتم من عرفات فاذكروا الله
 عند المشعر الحرام واذكروه كما هديكم وان كنتم من قبله لمنا الضالين ههنا
 احكام انه لا حرج ولا اثم في طلب الذرة حال الحج اما بالتجارة او بالصنعة
 او المكارة او غيرها اذا لا مانع من ذلك عقلاً ولا شراً وكان ناس من العرب
 يأتون ان يتجروا ايام الحج واذ ادخل المشركوا عن البيع والشر ولم يقيم لهم
 سوق ويستون من يخرج بالتجارة الداج ويقولون هؤلاء الداج وليسوا بالجماع
 فرفع الله عنهم ذلك الباع وروي جابر عن العزم ان تسبخوا مخففة من ربكم
 فاذا انضمتم من عرفات الافاضة الدف بكنة من افاضة الماء وهو صبة
 بكنة واصلة انضمتم انفسكم ترك ذكر المفعول وفيه دلالة على وجوب الكون بعرفة وانه
 من فرائض الحج لانه سبحانه وتعالى امر بالافاضة منه بقوله افوضوا وهو يندرج الكون

في سورة البقرة

ولا خلاف في وجوب لقوله مع الحج عرفه وهو كمن يبطل الحج بتركه عند اوقته من الزوال
يوم التاسع الى الغروب هذا المختار اما المصنف فالي طلوع فجر النحر **فان**
ا لو افاض قبل الغروب عامدا ولم يعد صحت حجه وعليه بنية وقال ابو حنيفة واحد
صحت حجه وعليه دم وللشافعي قولان احدهما لقولهما والآخر لا شيء وقال
مالك اذا لم يعد بطل حجه الا ان يرجع قبل الفجر **ف** عرفات اسم للبقعة سميت
بالجمع كما ذرعات وفسر بن حمرها من الاراك الى ذي الحجاز الى ثوبه الحزرة
وسميت عرفات لان ابراهيم عم عرفها بعد وصفها له وقيل لان آدم عم وحواء
اجتمعا فيها فتعارفا وقيل ان جبريل علم كان يرى ابراهيم عم الناسك فيقول
عرفت عرفته وقيل ان ابراهيم عم راي خبثه فلهذا ليله الثامن فصبح يروي في
اجمع اي يفكر اهو امر من الله ام لا فسمي يوم التوبة ثم راي الليلة الثانية فذكر
فلما اصبح عرفاته من الله وقيل ان آدم عم اعترف بوبه بها وقيل سميت
بذلك لعلوها وارتفاعها ومنه عرف الديك كارتفاعه **ف** فاذا ذكر الله عند
المسعى الحرام وفيه دلالة على وجوب الكون به كما يقول اصحابنا خلافا للفقهاء
وذلك لان الذكر المأمور به عنده يتلزم الكون فيه فيكون واجبا وهو كمن
كفره ولو اخل بها سهوا بطل حجه لا باحدهما فيجوز بالآخر وقفة من طلوع
فجر الحاشي الى طلوع شمس المختار والمصنف الى الزوال وحده من المارمين
الى الجياض الى وادي محسر وسمي شعرا منعلا من الشارة وهي العلامة لانه

معلم للعبادة وحراما لحمته ويق من دلقة من ازل لف اي دخل ان النبا
بدن بعضهم من بعض ويق جمع لاجتماع آدم عم مع حواء والجمع بين الصلوات
والذكر هنا مطلق التبجيل والتعظيم وما شاكلها **ف** واذا ذكره كما هيكم اي
اذا كرهه ذكر احنا كما هيكم هداية حسنة الى المناسك وغيرها وما مصدرية
او كافر وان كنتم من قبله اي قبل الهداية او قبل عدم لمن الضالين اي
لمن الجاهلين بالايان والاطاعة واذ هي الخففة من المثقلة واللام هي الفارقة
بينها وبين الثانية **الاربعة** ثم افوضوا من حيث افاض الناس واستخفروا الله
ان الله غفور رحيم هنا فوائد **ا** اختلف في المراد بالا فاض هنا على
القولين **ا** نقل عن الباقر ع وابن عباس وجماعة ان المراد افاضة عرفات
وان الامر لقريش وخلفائهم ويق لهم الحشر لا هم كانوا الا يقفون بعرفات مع
ساير العرب بل بالزلفة كانهم يرون لهم ترفعا على الناس فلا يباوهم
في الموقف ويقولون نحن اهل حرم الله فلا يخرج منه فامرهم الله بموافقة
ساير العرب وقيل الناس هو ابراهيم عم اي افوضوا من حيث افاض هو وسماه
بالناس كما سماه الله وكما قال الذين قال لهم الناس والمراد نعيم بن مسعود
اوامه اراد ابراهيم عم وولده فعلى هذا القول في الآية امر بالكون بعرفة اصرح
من الاول **ع** عن الصرم انه افاضة المشعر واختاره الجبائي وهو الذي يقوي
في نفسي لانه ذكر افاضة العرفات او لا فوجب كون هذه عن ملك تكثيرا

للفائدة بتخاير الموضوع وايض يكون ثم على حقيقتها من الملهة والترب فيكون
 افضوا معطوفا على اذكروا وللهه هي من اقل الوقت الى اخره والمراد بالناس
 على هذا قيل هم المشرك حكيما وقوفهم بالمزدلفة وقيل هو ابراهيم ^ع وقيل
 آدم ^ع بينهما على ان الحج من التين القديمة ولذا قرئ شاذ من حيث افاض لنا
 بكسر السين اي الناس من قوله ثم نفسي ولم يخله عن ما ^م على القول الاول
 ما معنى الذي يتب هنا قيل في الكلام تقديم وتأخير وفيه ضعف وقيل معناه
 تفاوت ما بين الافاضة وان احدها صواب والاخرى خطأ والحق هنا ان
 التي احيى يكون في الزمان كذا يكون في المرتبة كقوله كلا سوف يعلمون ثم لا سوف
 يعلمون فان مراتب العلم متفاوتة بحسب حال النفس في البعد عن العوائق كذلك
 نقول هنا ان مطلق الافاضة المأمورية أولا ينصرف بمرتبته عن الافاضة الصيدة
 المأمورية بها ثانيا ^م واستغفر الله اي اطلبوا منه المغفرة بينها على ان
 الايمان بافعال الحج سبب حد استحقاق المخفران وافاضة الرحمة ^{الامة}
 فاذا افضيت مناسككم فاذكروا الله كذا كرم اباكم او اشد ذكر انفس الناس
 من يقول بها اتنا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاف ومنهم من يقول ربنا
 اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار هذه الآية يحسن
 ذكرها هنا متابعة لسنن الكتاب ويحسن ذكرها بعد الطواف والسعي وغيرها
 لقوله فاذا افضيت مناسككم وهو جمع مضاف فينبغي العموم لكل المناسك التي

في حجة البقرة

هي اعمال الحج وراينا مراعات الاول اولى وهذا فوايد ^م لما اشدت العناية الله
 ثم بجسده بفعل الاصالح لهم وكان اللطف في ذلك يقع منه تارة ومن الجسد
 فما كان منه فعلة بحكمة وما كان منهم اقتضت الحكمة خصهم عليه وارشادهم لا القيام به
 فلذلك كبر الامر بالذكر في هذه الايات خمس مرات وجعل محل الذكر الارض من الشريعة
 والامانة للنفقة من العبادات العظيمة كلياتهم الخبار على كل ذلك اعلا ما شدة
 العناية بجسده والآلاف الجبابرة التي اعظم ان يعود اليه نفع او ينفي عنه ضرر ^م
 التذكير اذ به الناس في تارة والقلبي تارة لكن المقص بالذات هو الثاني واما الاول
 فتبين الثاني ومنبه للقلب عليه لكونه في الغلب ما سورا في يد الشواغل البدنية
 والموانع الطبيعية وهذا هو السر في تكرار الاذكار والتبصحات والتحميدات
 وغيرها لا يتوهم ان ذكره تم ينقطع بانقطاع المناسك لتعليقه الامر بقضائها
 بل هو دائم مستمر لا ينشئ للكلف ان يخلع عنه ودلالة للعوام المخالفين كما نرى
 في الاصول وانما سبب الخلق كانت العرب يمتداه بعد قضاء مناسكها من الوقوف
 بحجة ذكر حامدا للآباء ومفاخرهم فامرهم بالحدول عن ذلك الذي لا ينبغي الى هو
 المعين ^م انا جعل ذكر الآباء شهما به والغالب في التشبه ان التشبه به اقوى في
 الوجه مع ان ذكره تم ينبغي ان يكون اقوى حريبا على الواقع فان اكثر الناس
 لا يذكر الله الا احيانا يسيرة ولا تغفل عن ذكر آباؤه فكان ذكر الآباء الذي هو
 في جعله شهما به وانما رد بقوله او اشد ذكر الغفار وق القوم في مراتب

القول فانهم من لا يخلو عن ذكر طرفه غيرهم من لم يخط بباله ذكره به
 الا ان يثبت عنده وبينهما مراتب كثيرة فلذلك ردد في خطابهم فضع من قوم
 يذكر كذا آياتهم كالعوام ومن قوم اشد من ذلك كالحواشي **هـ** انه تم قسم الذوات
 الى قسمين احدهما من مطلوبه بذكره اغراض دينية من المال والجاه والحرم والحشم
 وعنى هاهنا المخطوط وليس له في الاخر من خلاف اي من خطه ونصب ومنقول
 آتيا محذوفاتنا حذفة لكونه فضله ولا خلافا لرادات الناس فكان ذكر كل
 الرادات يطول وذكر البعض تخصيص من عني مختصون فذكرها بلفظ محمل **هـ**
 عنه بدلالة المخل فلم يبق الا الحذف فهو مثل قولنا فلان يعطى وينع وثانيهما
 من مطلوبه اغراض اخوية فان خطر امر ديني فلا يطلب ولا يريد الا ليكون
 عوناً على امر اخوي لا لذاته وقوله تم او ليك لم نصب محمل عوده الى القسم الثاني
 لقربه ويحتمل عوده الى السمين معاً فان قوله كما كبوا شامل للعتيق واليتيم
 معاً ومضاه من قصد بذكره شيئاً نال ذلك الشيء من حصة وميته والى ذلك
 اشير في الحديث عز الباقر ما يقف احد على تلك الجبال بر ولا فاجر الاستجاء
 الله له فاما البر فيستجاب له في اخيه ودينه واما الفاجر فيستجاب له في
 دينه وقوله والله سريع الحساب اي مجازاته لا عما عبيده لا يحتاج الى ان
 يعلم به ماذا يستحق المكلف من ثواب وعقاب ولا يستحقه اذا لم يرجع الى
 فكل كان سريع الحساب **الثامنة** واذ جعلنا البيت مثابة للناس

في سورة البقرة

وامناً واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان
 طرا ابني للطائفتين العالمتين والركع السجود البيت من الاسماء الغالبة **ثانياً**
 والضعف ومثابة من ثاب اذا رجع وهو منقول ثان لجعلنا وهو مصدر وكذا
 امناً والمراد ذات المن مثل جل على ايذ وعدل وقد تقدم ذكر كيفية الامن
 فيه وقراً نافع وابن عامر واتخذوا على صيغة الماضي عطفاً على جعلنا وباقى
 القرابة على صيغة الامر ومقام ابراهيم ع عرفاً غالباً هو محل الضمعة التي فيها
 اثر قدميه وهو المراد هنا لانه الحرم او عرفه او للشعر او الذي وعني ذلك وهذا
 احكام **ا** استجاب تكرار الج لبقوله مثابة اي مرجعاً ومفهوم الرجوع فيتحقق
 العود الى ما كان عليه وكذلك ورد استجاب بنية العود وورد في الحديث من
 رجع من مكة وينوي الحج من قابل زيد في عمره ومن خرج من مكة فلا ينوي العود
 اليها فقد قرب اجله **ب** وجعل للقلوة في مقام ابراهيم ع للامر باتخاذ مصلى
 الدال على الوجوب وهو كعتا الطواف اذ لا صلوة واجبة عندها بل لا
 خلافاً وهو مروي عن العزم وبه قال الحسن وقادة والسدي وعلى وجوب
 ركعتي الطواف اجماع اصحابنا وبه قال مالك وابو حنيفة وقال احمد هاتين
 وللتفتح قولان **ج** في الآية اشارة الى ارحمته الطواف بالبيت وقد تقدم
 دليل وجوبه في قوله وليطوفوا وانه من الجملات المنقولة الى البيان من النبي
 اولا ثم عزم ثم الطواف عندنا ركن بطل الشك بتركه عند الاسراء بل يجب عليه العود

اللاتان به فان تعدد استناب فيه ويجب بعد السعي طواف النساء ولو تركه عمدا لم يبطل حجه بل يجب عليه العود للاتان به ولو تركه سهوا جاز ان يستغفر ولو مع القدرة **ثم** قوله وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل اي امرناهما بالتطهير وفيه دلالة على وجوب نجية التماسات عن البيت والسجود وقيل طراه من الاصنام وعبادة الاوثان **ثم** طه لآية اذ وجوب التطهير لاجل الطائفتين فالحاكيتين فيكون واجبا لغيره لانه مع ان طه التزوي انه يجب نجية التماسات عن المساجد لذاتها لقوله ص جنبا مساجدكم التماسه ويكني ان يجاب بحمل الالام للعاقبة بخولدها للوث وابنوا الخراب **ثم** اذا وجب لآية التماسه لاجل الطائفتين فوجوبها لهما غنة اولى فلا يجوز الطواف مع مقارنته شيء من التماسات العينية والحاكية وكذا الكلام في المتكف والمصلي فلو اخل الكافر بشئ من ذلك عمدا بطل طوافه واعتكافه وصلوته لما تقر ان الذي في العبادة يستلزم البطلان

الناجية ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم الصفا في اصل اللغة الحجر الصلب الملس والواحدة صفاة مثل الحصى والخصاة ونقل الجوهر عن غيره **ص** لان المروة حجارة بيض تباقة يقدح منها النار والواحدة مروة ثم صار عليان لجبلين في مكة مشهورين والشاير قال الجوهر هي اعمال الحج وكلما كان علما لطاعة الله واحدا عند اللاصحي شعيرة وعند بعضهم شعارة والجناح الامم

في سورة البقرة

اصل

وامله من الجنوح وهو الميل عن القصد واصل يطوف يطوف فادغم النار في الطاء وقربان يطوف من طاف وانا قال فلا جناح لان المسلمين كانوا في بدء الاسلام يرون ان فيه خبايا بسبب ما حكى ان اسافا وابله زينا في الكعبة فمسحا جبرين ووضعاهما على الصفا والمروة للاعتبار فلما جاز الاسلام وكره الاصنام تحرم المسلمون من السعي بينهما فرفع الله ذلك التحريم واصل التطوع التبع من طاع يطوع طوعا اذا تبع وقرا حمزة والكسائي يطوع بالياء ويشيد الطاء وسكون العين والباقون بالياء وفتح العين على انه فعل ماض وعلى الاول مضارع مجزوم باداة الشرط اذا عرفت هذا فاضا الحكم **السعي** عندنا واجب وكنه فتركه عمدا يبطل حجه وبذلك قال مالك والثاقي في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسعوا فان الله كتب عليكم السعي ولصوص اهل البيت ع وقال ابو خنيفة وا عني كره وقال جماعة من المفسرين الفقهاء هونته لظاهر العبارة فان رفع الجناح لا يستلزم الوجوب لانه اعم منه والعام لا يستلزم الخاص قلنا علمنا **الاستسقاء** من بيانهم وبيان اهل بيته ع **ثم** السعي سبعة اشواط من الصفا الى المروة شوط وبالعكس وقال قوم من الصفا الى الصفا شوط كما ان الطواف بالبيت من الحجر الى الحجر شوط وهو بطل لعدم التنوع عليه في بيانه **ص** يجب البداءة بالصفا وان كانت الواو لا يبيد ترتيبا لكن لقوله ابدوا بما بدا الله به ولانه هكذا فعلهم في بيانه فيكون واجبا **ثم** قيل في قوله ومن تطوع خيرا اي زاد في السعي به ما بعد

من الثالث جاز **س** يجب كون الهدى الواجب تاما غير منزول والخلاف ان يكون
 على كليه نعم وينبذ على ذلك قوله نعم لكم فيها خير والناقص المنزول لا خير
 فيها **س** ان تال الله نحوها ولا دماها اي لن يال رضا الله لحوم هذه البدن
 ورافة دماها ليستفجها الفقار فقط بل يال رضا التقوي منكم با مثال
 او امره والانهاء عن نواهيها واخراج تلك البدن من طيب كاشته فيه عن
 سخاء نفس فان الطبيعة شجيرة ومخالفاتها من التقوي والراد بئيل الرضا
 تحصيله قيل ان الجاهلية كانوا اذا اخروا البدن لله لطخوا البيت بدماها
 فاراد للموز ان يفعلوا كذلك فيها هم الله نعم بهذه الآية **هـ** كذلك خرهاكم
 لما وصفها بانها بدن عظام لهم فيها منافع وانها قايمة اجزائه كما جعلها **س**
 الاوصاف خرهاكم فذلك نعمة عظيمة يتحق بها الشكر وكر ذلك السني لانه
 ذكر اول ان شخرها محلل بالشكر ولم يبق كيفية الشكر ففطن البليغ معنى
 الشكر اي لشكوه بالكلي على هديكم الى ما هو سبب تقوي القلوب وقد تقدم
 ان يعظم المنعم الامر من لوازم امتثال امره **الثانية** لقد صدق الله بوجه
 الرويا بالحق لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله آمين محققين رؤسكم ومقصد
 لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا قيل ان الله تعالى
 ارى نبيته ص في المنام بالمدينة قبل ان يخرج الى المدينة ان الملايين قد دخلوا
 المسجد الحرام فاجتنبوا ذلك اصحابه فخرجوا وادبوا الزم داخلوا مكة في عامهم

في سورة الفتح

ذلك فلما صدقوا قال المنافقون ما خلقنا ولا قدرنا ولا دخلنا المسجد حتى
 قال عمر ما شئت منذ اسلمت الا يومئذ فارتلت وكان دخولهم في العام **القابل**
 وقوله الرويا نصب بنوع الحافض اي في الرويا وبالحق اما حال الرويا اي
 ملتبة بالحق او يكون التقدير صرنا ملتبة بالحق ويراد بالحق الحكمة وهي تميز
 الحق من المبطر لانه لم تدخلن جواب قسم محذوف ودخول الاستثناء في طاعة
 اما فعلموا لعباده او انه من الدخول فان منهم من مات قبله اي لم يدخلن كلهم
 انشاء الله او آمين انشاء الله قوله فعلم اي فعل في التأخير من الصلاح ما لم
 تعلموا انتم فجعل من دون ذلك اي قبل الدخول فتحا قريبا قيل هو فتح خيبر قيل
 صالح الحديثه اذا عرفت هذا فتقوا بحسب الحاجة يوم العاشر الذي ثم الذبح
 للمذبح ثم الخلق او التقصير ففعل باحدهما من كل واحد منه الا الطيب والنساء و
 القصد ثم ان بعض اصحابنا قال ان الخلق يتعين على الضرورة والميلد لشعره و
 اما غيره ما هو غير بني الخلق والتقصير والخلق افضل من تدلين على ذلك به اية
 اي يصير ومعوته بن عمار عن الصرم وقال اكثر بالتخير مطلقا لكن الخلق في
 حق الضرورة والميلد كذا استدلالا بالآية فانه ليس المراد الجمع بينهما اتفاقا بل
 اما التخير او التفضل والثاني بعيد ولا نرم الاحمال فتعين الاول لقول الصرم
 قال رسول الله ص اللهم اغفر للمحلقين قبل والتقصرين يا رسول الله قال والتقصرين
 وفي الاستدلال بالآية نظر لانه لو اراد التعين لكان باو فيكون الواو الجمع فيكون

المراد التفصيل أي محققين على تقدير البليد والضرورة ومقتضى على تقدير
غيرها ومعنى الجمع حامل بالنسبة إلى الصف وان لم يحصل بالنسبة إلى كل شخص
ولزم الإجمال ليس بخدور بعد البيان ويكر أن يجاب عنه بأن الواو فيه كافي
قوله تم شئ وتلك ورباع فيكون للتخييل قوله الإجمال ليس بخدور بعد البيان
قلت ليس في الآية بيان ولا في حديث متواتر بل أحاد معارضة بمثلها
بلاصل **فروع** التقصير هنا غرض من الرأس وإن كان ظاهر الآية ذلك بل
هو سائر البدن كما في العمرة **م** أن الخلق مختص بالرجال وحرام على النساء
وتحتن عليهن التقصير وكذا يتعين على الخنثى فلو خلقا ثام لم يجزها **م**
يجب في الخلق جميع الرأس لا يجري بعضه أما التقصير فيجزي مثاه **م** الأصابع
والأظفار الأمر أن يتران الموسى على رؤسها وجوبا وكذا كل من لا شعر على رأسه
هـ يجب كونه بمنى فلو رجل قبله وجب العود والخلق أو التقصير بها فان
تغير خلق مكانه وجبت شعره ليدفن بها استجابة **العاشر** وأذكروا
الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا
إثم عليه لمن اتقى والتقوا الله وأعلموا أنكم إليه تحشرون هذه الأيام هي أيام
الشرق وهو الحادي عشر ويسمى يوم القربى والثاني عشر ويسمى يوم الصدر والثالث
عشر ويسمى يوم النفر ويسمى أيام الشريق لنشر لحوم الأصاخي فيها وقيل
لشرق القمر بها طول الليل وقال ابن الأعرابي إن الهدى لا يخرج حتى يشرق

الشمس وقيل لقولهم اشرق بمبىي كما نفى وهذا احكام **أ** الذكر في هذه الأيام
وقد تقدم آية البليد في عقب خمس صلوة لمن كان بمنى وعقب عشر لمن كان
بغيرها وصورة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
الله أكبر على هدينا والحمد لله على ما أولينا والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة
الأنعام **ب** وجوب الكون بمنى تلك الأيام ويستحب النهار وهو لا بد من غن الأمر
بالذكر فيها ومن قوله فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه فيستلزم بشئ لا ثم
للتجمل قبل ذلك **م** أن وجوب الكون في تلكه تجزى بمنى وبين اليومين
الأولين خاصة لكن اليوم الثاني عشر له حكما أحدها أنه لا يجوز النفر فيه
لما بعد الزوال والثاني أنه متى غربت الشمس وهو بمنى تختم عليه المبيت بها ليلة
الثالثة لأن التجمل محل النهار فإذا مضى النهار لم يستعمل فلو تعجل في الليلة
الثالثة لزم كون تجمل ليس في اليومين فيكون ثام وهو المظ **م** أن ذلك
التعجيل ليس مطلقا بالنسبة إلى كل حاج بل هو لما اتقى واختلف فيه على
قولين قيل معناه اتقى الصيد والنساء في إحرامه وقيل اتقى سائر المحرمات
في الإحرام والأول هو الروي والفتوى عليه **هـ** أن من اتقى يتختم عليه
الكون في الليالي الثلث ويكون نفرة يوم الثالث عشر ولا يجوز قبله **م** أن
من بات ليلة الثالث عشر لا يجوز له النفر حتى تطلع الشمس ويرى الحمار
وكذا في النفر الأول لا يفر إلا بعد رمى الحمار ووقته بعد طلوع الشمس أيضا

وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يضر قبل طلوع الفجر قيل ان في الجاهلية
 منهم من يات بالتحجيل ومنهم من يات بالتأخير فجاء القرآن برفع الامم عنها
فان قيل ان قوله ثم واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فانهم قيل هي
 اعمال الحج من الوقوف والطواف والسعي وغيرها فانهم اي بايقاء او قل
 هي التكليف العقلية والشرعية وقيل هي السنن المستمرة وقد تقدم في باب
 الطهارة ذكر احكامها **الزوم الثالث** في اشياء من احكام الحج وتوابعها
 وفيه آيات **الاول** يا ايها الذين آمنوا ليلقوا بكم الله ثبوت من الصيد
 تناه ابيكم وراحم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله
 عذاب اليم هناك اربع **ا** انه خاطب المؤمنين ان كان التكليف عاما
 لا تم القائلون لذلك المستغفون به بانه يلزم اي يجزئهم ليقين مطيعهم
 من عاصيهم واللام لا ابتداء والتأكيد شئ من جنس الصيد ومنه البيان
 كما ابتلى قوم موسى بغير صيد السمك يوم السبت ثم انه كان يجزئهم
 ذلك اليوم حتى يدخل بيوتهم فاذا خرج السبت لم يبق منه شئ وكما ابتلى
 قوم طالوت بالنهر **ب** ان ذلك الصيد المستبلى به ليس بصيد اعظم ولا ما
 يصعب عليهم تناوله فان ذلك مما لا فائدة في الاختيار به كما لا يتلى الضيق
 بالهتاء ولا شتم باليد الداحية بل بما هو قريب عنهم تناه ابيهم وراحم
 وكان قد كثر الصيد عندهم بالحديثة وهم عربون بحيث يدخل في شتمهم

في سورة المائدة

حتى كانوا يتكئون من قبضه بايديهم وقيل المراد بما تناه ابيهم الصغار
 وراحم الكبار عن الصوم وابن عباس وقيل على الاول صيد الحرم لانه حرم
 وبالثاني صيد الخلل لمفهومه عنهم **ج** ان ذلك الاستبراء ليس عبثا لصيانة
 افعال الحكم عن ذلك كما دل عليه الدليل بل غاية مقصودة وهي تميز من يخافه
 بالغيب اي في اليقين من لا يخافه وقيل السبحة لانه انفراد المكلف عن التناهي
 ان قلت انه تم عالم قبل الاستبراء فما فائدة الاستبراء قلت انه عالم بالكمالات اولا
 وابتداء واما الجزئيات فلا يتعلق عليه بجملة الا بعد وجودها لان المتعلق
 بنسبة بين المتعلق والمتعلق والنسبة متأخرة عن المنسبين فيكون المراد
 فان العلم فينبض اليقين فاطلق العلم وراحم لازم **د** فمن اعتدى بعد ذلك
 الاستبراء وخالف فله عذاب اليم اي مؤلم وفي شئ من العذاب وراحم تشدد
 لحال الصيد **الثاني** يا ايها الذين آمنوا لا تفلحوا الصيد وانتم حرم ومن
 قتله فكم ستمدا فجاءه مثل ما قل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ
 اللعبة او كفارة طعام ساكن او عدل ذلك صيا ما لا يذوق وبال امره غيابة
 مما سلف من عاد فيستقيم الله منه والله عز وجل ذوالانعام الصيد بغير مصدر
 او اسم للصيد وهو المراد هنا والحرم جمع حرام وهو مصدر ايضا سمي به المحرم
 لان الحرام في الحقيقة يوصف به الفعل وقرار اهل الكوفة في امرنا ويرفع مثل
 تقديره فالواجب جزار فيكون جزي او ضليح جزار فيكون مبتدأ وشل صفة عالمي

في سورة المائدة

التقديرات فالباقي بقم خراجا فاضافة الى مثل ويحكم به فواحد اما ضفة خراج
او حال من صوره وهديا مضروب على الحال من الفاء في به وبالبح ضفة هديا وما
كانت اضافة لفظة لم يعرف بالاضافة وقراء نافع وابن عامر وكفارة طعام
بالاضافة للتبني كخاتم فضة والباقي كفارة بالتزويج وطعام عطف بيات
او بدل وصيا ما مضروب على التيمم من المعدل والفا في فيستقيم الله جوابا للثمة
تقديره فهو يستقيم الله منه اذ اتقوا هذا هذا الحكم **اخلف** في الصيد المعنى
باللهي فيقتل هو اكل لحمه وهو قول الشافعي محجبا بانه الغالب عرفا قالوا وبه
قوله عن نسيان في الحلال والحرم الحدا والغراب والعقرب والقارة و
الكلب العقور وفي رواية الحية بدل العقرب وفيه تنبيه على قل كل مود **قال**
ابو حنيفة كل وشوا كل او لا واما اصحابنا فقالوا ان المحلل حرام مطلقا واما
المحرم فقالوا بتحريم الاسد والثعلب والارنب والضب واليربوع والفتقد
لنظا في الروايات عن اهل البيت **عم** بذلك **اما** قال لا يقتلوا الصيد ولم يقل
لا تذبحوا للنعيم واختلف في الذبوح المأكول منه هل هو احق بحكم الذبايح
المنهي عنها كالذي ذبحه الوثني فيكون كالحيتة او يكون لاحقا بحرم السر
كالعضوب لاذبحه الفاسد والحق عندنا الاول فهو عندنا حرام على المحلل والحرم
وجله جلد الحيتة لا يطربا لذبحه وبالحمله حكم حكم ما ير الميثاق **ان** الصيد
يحرم في كل اهرام الحج كان او بعمرة واجبا كان الحج والعمرة او ندبا للعموم اللفظ

ان الصيد يجب خراجه جميع انواع الا لاف غدا او خطا او نسيانا اذ اكره اهرام
حال المعد او لا و قال قوم اذ اعتد القتل وهو اكره اهرام فلا كفارة لعظم الذنب
فلا يكفره شئ وليس قوتهم شئ واما قتل القتل بالعد في الآية لان سبب ذهابها
فيمن تعد فقد وحياته عن فهم في عمره الحديثية حمار وحش فحل عليه ابو اليسر
فطعن برحمه ففصله فصل له انك قلت الصيد وانت محرم فتولت او لان الاصل
فحل المتعد والحق به الخطا فطليطا ويدل عليه قوله نعم ليدوزق دبال امره عن
الله عما سلفه ومن عاد فيستقيم الله منه **قال** الزهري قول الكتاب بالعد ووردت
الجنة بالخطاء وقال ابن جبير لا ارى في الخطا شيئا اخذا باشتراط العمد في الآية
وعن الحسن وايتان **قال** ابو حنيفة للكراد بالماثلة القيمة ففصله يقوم الصيد
فان بلغت قيمته ثمن هدي فخير بين ان يهديه او ان يبيع قيمته قيمة الصيد وبين ان
يشترى قيمته طعام فيعطى كل مسكين من الثمن نصف صاع ومنه غيره صاعا وان
صام عن طعام كل مسكين يوما فان لم يبلغ ثمن هدي او لم يبلغ طعام مسكين صام
يوما او تصدق به وقال الشافعي وما كذا الذي للمريض والفقراء للثمن في الخلقة
والهبة فيجب نظيره من النعم واما اصحابنا فقسموا الصيد الى ما له مثل النعم كالنعم
مثلها البذرة والحمار والحرس مثلها البقرة والطي مثلها الشاة فهذا يجب فيه
ماثله والى ما لا مثل له من النعم منه ما عتق جزاؤه فيجب فلك الحيت ومنه
ما لم يعتق فيجب فيه القيمة **قال** علي قولنا وقول الشافعي هل الما ثمة شخصيته

فينبغي الصغير بمعنى والكبير بكبي والذكر بذكر والمأنى بانثى او نوعية
فيجزي الصغير من الكبير والذكر من الانثى احتمالان والثاني اظهر في الفتوي
لكن المفضل الاول ليقف حصول البوارة نعم لا يجزي للعيب عن الصوغ ويجزي
عن مثله بعينه فلا يجزي العور عن المبرح واذا كان المقتول حاملا فداءه حامل
لا حامل ومع التقدير يقوم الجزار حاملا **٧** يجب ان يحكم في ذك الجزار بالمائة و
التقويم ذو عدل اي رجلان صالحان فيهما نعار فان بالصيد ومثله وقبيله
ولو كان احدهما القاتل جاز ان كان القتل خطأ ولا كذا لو كان عدلا لانه فاق
وفي قراءة قوسهم ذو عدل وقدر بلا امام وقال ابن حنبل ان من عدل
ومن يكون للثمن كما يكون للواحد كقول الشاعر فكن مثل من يذبح بغير حياء
وقوله منكم اي من المسلمين وهنا سوال فقريره ان العدالة يستلزم الاسلام فذكرها
نحو عن ذكره فلم قال منكم والجواب انه زيادة في الايضاح اوله لا يتوهم
جواز حكم العدل في دينه وان لم يكن مسلما **٨** حديثا بالغ الكعبة قبل مضاه ذبح
الهدي في الحرم واما الصدقة به ففي الحرم اي عند الشافعي وعند ابو حنيفة حيث
يشاء واما اصحابنا فقالوا ان كان في احرام العمرة ذبح في الحرم فبناء الكعبة
في الحذرة وتصدق به هناك وان كان في احرام الحج ذبح بمغى يصدق به بها **٩**
قال اصحابنا اذا قتل نعامه كان عليه بركة فان هجر قوم البدنة وفقر عنها على
البئر واعلم ستين ميكتا لكل ميكتين نصف صاع فلو لم يبق السنين كفاه

ولو زاد لم يلفه الا يلدو كان له فان هجر عن الاطعام صام عن كل ميكتين يوما ولو
قتل جارا او حيتا او شبهه فعليه بركة اهلية ومع العجز يفيض عنها على ثلاثين
والحكم كما تقدم وان قتل طيبا فعليه شاة ومع العجز يفيض عنها على عشرة والحكم
ايضا كما تقدم والعبرة بقيمة هذه النعم في معنى ان كان في حج وفي مكة ان كان
في غيره قالوا وما عني هذه الثلاثة كما تقدم فيه فزار فقيمة الجزار مع التعذر
الاخراج ولم يقدّر فيه فزار فقيمة الصيد وقت ائلافه **١٠** هل الاموال في الاقفا
الثلاثة على التجنيز لظاهر الآية لمكان او او على الترتيب لا ينقل الى الاطعام
الامع العجز عن البدنة وشبهها ولا ينقل الى الصيام الامع العجز عن الاطعام قوله
قال ابو حنيفة والشافعي وبعض المعتزلة لا ولا وقال ابن عباس في حديث
الروايتين جماعة بالثاني وكلا القولين رواه اصحابنا فقال المعتزلة ان
ادريس بن التجنيز والشافعي وابن بابويه بالترتيب والعمل به احوط لحصول
يقضي البوارة وعلى القول الاول قبل التجنيز للقاتل وهو الاقرب وقيل
للمكاتب **١١** قد جئنا غرض اصحابنا ان التقويم انما هو للنعم وبه قال عطاء
جماعة وقال قتادة يقوم الصيد المقتول حيا ويجعل ثمنه طعاما وكذا اختلف
في الصيام فقال الشافعي يصوم عن كل ميكتين ما وبه قال عطاء وقال اصحابنا
عن كل ميكتين يوما وبه قال ابو حنيفة وجماعة قوله او عدل ذلك صيا ما اي عدل
الاطعام وقرئ شاذ اعدل بكسر العين ويعمل الكسر في المساوي مقدار والنعم

ولو زاد

في المساوي حكماً وان لم يكن من جنسه قوله ليدوق متعلق بقوله فخره اي فعله
 جزاء ليدوق سوء عاقبة هتك حرمة الاحرام او الوبال المذكور والصريح في القاموس
 ومنه قوله فاخذناه اخذاً وبيلاً والطعام الويل ما نعل على الحدة قوله فغنى
 عما سلف اي سلف قبل نزول الآية وقيل قبل مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
 قبل الاسلام ويمكن ان يفهم من قوله ليدوق وما لا امره ان الكفارة تتبع عقوبة
 لا مكفرة وهذا ظن التحليل **م** ونوعاد فيستقم الله منه اي ونوعاد الى
 قتل الصيد بعد هذا التوفيق من الله فيستقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب
 الكفارة عليه ام لا قال ابن عباس نعم وبه قال اكثر اصحابنا وقال الحنفية وابن
 جبري وعامة الفقهاء لا يلزم به قال بعض اصحابنا وهو الحق وصدق الكلام
 في هذا الباب ان يقولوا ان ذكره في عامين في احرامين كلام في لزوم الكفارة
 اما في العام الواحد في احرامين فيجوز ان يكون كالاول اعني لزوم الكفارة
 للاختلاف بينهما وهو الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف ثم التكرار اقسام **أ**
 خطأ او هو عقيب عمد **ب** خطأ او هو عقيب خطأ او كلام ولا خلاف في
 لزوم الكفارة فيها **ج** عمد عقيب خطأ او هو **د** عمد عقيب عمد وفيها
 الخلاف فقال المرتضى وابو الصلاح وابن اديب والشيخ في الخلاف واللبس
 بلزوم الكفارة لعموم ومن قبله من سجدوا وهو عام بحسب الاشخاص قوله
 ونوعاد عني صالح للتخصيص لانما فاة بينهما التي هي شرط في التخصيص لما

فترها من ان الكفارة عقوبة فلا يكون منافاة للانتقام ولقول القم في
 صحته ان اي عصى عليه كلما عاد كفارة وهي عامة بحسب الزمان وقوله
 في حنة معوية بن عمار عليه الكفارة في كل ما اصاب وهي عامة بحسب الاحوال
 ان كانت ما مصدية وبحسب اشخاص الصيد ان كانت موصولة او موصوفة قال
 الشيخ في النهاية وابن البراج لا يلزم العايد كفارة لقوله ونوعاد فيستقم الله
 منه والتفصيل قاطع للشك فكما لا انتقام في الاول فلا اخراج في الثاني والحوادث
 قد بينا انه لا منافاة بينهما فان الكفارة عقوبة لقوله ثم ليدوق وبال امره
 ولان التكرار في الخطاة لازم قطعاً فيكون في العمد او في موباب التنبيه بالرد
 على الاعلى قوله والله غير اي ليس من بعض بعض بل هو الغالب علو
 سواء ذوا انتقام اي ليس من جهل البتة ويهل تأديب فيحتاج الى التكرار
 بل يستقم منه بقدر الاستحقاق **الثالث** احل لكم صيد البحر وطعامه ماعداً
 لكم وللبيرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وتقوا الله الذي اليه
 تحشرون حيوان البحر لا يكون ان يعيش في الماء فيقبل له حلال لقوله
 هو الطور ماؤه والحل ميتة وهو ذهاب الشافعي ومالك وقيل حبل السمك و
 ماله مثل في التريوكل وقال ابو حنيفة لا يحل الا السمك وغذاه لا يحل الا
 سمكه فليس كغيره والمراد بطعامه قتل هو ما ذبح البحر ميتا وهو يطبخ عندنا
 وغر ابن عباس انه لما لوح وهو الموافق لمذاهب اهل البيت ع وانما سمي طعاماً

لانه يدخل في لحمه فيصير كاللحمات من الاغذية فعلى هذا الصيد ما كان طرياً
والطعام ما كان مملوحاً قوله متاعاً بمعنى تمتعاً كالسراج بمعنى الشئح والتمام
بمعنى التلحم وهو منقول له اي احل لكم تمتعاً اي لاجل تمتعكم وانما علمكم
والتيارة المسافرون يترددون في الشك طريقاً وقديداً وميداً البنيابيض
ويخرج في البر وان كان يعيش في بعض الاوقات في الماء ثم اعلم انه لا خلاف
ان ما صاده الحرم فهو حرام عليه وعلى غيره من محرم آخر فاما ما صاده المحل
فصنعتنا محرم ايضاً على الحرم وبه قال عمر وابن عباس وقال عطاء ومجاهد
جبي لا يحرم الا ان تدل عليه او يثبته اليه وبه قال ابو حنيفة واصحابه وعند
مالك والشافعي واحمد لا يباح له ما صيد لاحله وكذا الخلاف فيما صاد الحرم
قبل احراره وما قلناه في المسئلة دليلنا فان الراد بالصيد هذا المصيد
لا الاصطياد ولا لنزاهة الحرم ما صاده الحرم لكنه يحرم بلا خلاف وقد تقدم
هذا واعلم ان مذهبنا اننا نحرّم على الحرم مطلقاً مصيد البر اصطياداً
واكلًا وبيعاً وشارة وذكاة واغلافاً وبيعاً وشراراً وتكلاً وامساكاً و
اغزاً والحيوان به ويمكن ان يستدل على ذلك كله بقوله تم وحرم عليكم صيد
البر ما دمتم حرماً وعلى هذا نظير انه لا تاكل من لحمه الصيول على الحرم بل لا تاكل
ثانياً اعم **قائمة** الحرم يحرم ايضاً ما حرّمه الاحرام من الصيد الا اكل ما صيد
خارج الحرم فانه مباح للمحل في الحرم ويمكن ان يستدل على الحكم الاول بالآية

الاول

الاولي وهي قوله يا ايها الذين آمنوا ليلقونكم الله شئ من الصيد تاليدكم
لعموم حاله الاحرام ودخول الحرم وعينها فيخرج الثالث بالاجماع فيبقى
الاولان فاحل في تحت العموم ومنهم من استدل بقوله وانتم حرّم وبقوله ما دمتم
حرماً فان الحرم جمع حرام وبقي حرام ومحرم واحرم اذا اهل بالجماع او العرق
واحرم اذا دخل الحرم واحرم دخل في الشهر الحرام وفيه ضعف والصيد
احكام وتفاصيل متفاد من البيان النبوي المذكورة في كتب الفقه فليطلب
هناك **قائمة** جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدى
والعلا يدرك لتعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله بكل
شئ عليم قد تقدم شئ من بحث هذه الآية في الصلوة وبقي هنا فوايد **قائمة**
معنى قوله قياماً للناس اي في معاشهم ومعادهم بل يوجب الخائف ويأمن فيه
الضعيف وبرج عند التجار ويكثر مكاسبهم الحاصل ذلك من الاجتماع عندها
من سائر احوال الارض وقيل معناه لونه كونه عاماً واحداً لا تجوز له ملكا وراه
على بناء بياهم عنهم قال ما دامت الكعبة تحج الناس اليها لم يهلكوا فاذا هدمت
وتركوا لم يهلكوا **قائمة** الشهر الحرام اللام فيه للحبس وهو ربيعة ثلثة سرور وهي القعدة
وذو الحجة والحرم واحد فرد وهو رجب **قائمة** الشهر الحرام للشا واليه في قوله
تم منها ربيعة حرم وسميت بذلك لتجريم القتال فيها وكانوا يتصلون لانتهم
فيها وينفرون لعاشرهم وصالح احوالهم **قائمة** والهدى والعلا يداي وجعل

في سورة المائدة

الهدى والقلايد مشروعيه لا تنفع المحايج والمساكين والقلايد البوزة شيها
 التي تلحق عليها النعل ليعين غيها ويعلم انها صدقة **ذكر** لتعلموا اي جعل
 ذلك لتعلموا اجنوا انكم اذا اطعمتم على الحكة في جعل الكعبة قياما للناس وما
 في الحج اليها وحكمة مناسك الحج وكيفيتها علمتم ان الله يعلم ما في السموات وما في
 الارض من الجواهر والاحصاء والاعراض كلها وما جزئها لا تستعالي صدور
 تلك الحكم عن جمل الاشياء وتلك الحكم وان لم يعلم تفصيلا فهو معلومة اجالا
 تكون الاحكام انما شرعت لدفع المضات وجلب المنافع او كونها الطاقا
 في العقليات او في غيها من الشريعات قوله وان الله بكل شئ عليم قديم
 بعد تفصيله وبالله بعد اطلاق وهذا من اخص الاستقالات في الكلام **الكتاب**
يا ايها الذين آمنوا لا تتحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلايد
ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا من الله ورضوانا واذ احللتهم فاصطفا
ولا يحرمكم شئ منكم ان صدقتم عن المسجد الحرام ان تصدوا قبل نزلت
في رجل يقول له الحطيم بن هذا لكبري جنى في التقوم وحده وخلفه خيل خارج
المدينة فقال له الى تدعوا قال ادعوا الى شهادة ان لا اله الا الله واقامة الصلوة
وايتاء الزكاة فقال حسن فانظر في علي اسلم ولي غياشاوره وكان النبي
قد قال اصحابه يدخل عليكم اليوم من يتكلم بلسان الشيطان فلما خرج قال
رسول الله ص لقد دخل بوجه كافر وخرج بوجه نبي

في المائدة

المدينة فاسقة وانطلق به وهو يتحنن **ذكر** لقنا الليل سواق حطم ليس
 براعي ابل ولا غنم ولا تجار على ظهر وضمم با تو اينامنا وابن هند لم ينم بابت
 تغايرها غلام كالزلم خدج الساقين مسح القدم ثم اقبل من عام قابل حاجا
 قد فله هديا فاراد رسول الله ص ان يبعث اليه فنزلت ولا آمين قبل انه
 لم ينسخ من هذه السورة اعفوا المائدة عن هذه الآية وعن الحسن ليس في المائدة
 منسوخ وقد تقدم ذكر الشهر الحرام والقلايد وقبل الشعائر هنا جميع معا لم
 الحلال والحرام والمراد باحلالها عدم العمل بمقتضاها وابطالها وقيل المراد
 مناسك الحج وقيل الحرم وقيل معاملة واحلال الشهر الحرام هو اباحة القتال فيه
 واحلال الهدى والقلايد عدم صرفها في جهاتها او منع اهلها من ذلك بالصدق
 او العصب والشفقة وعطف القلايد على الهدى وهي من جملة لانها اشرف اقسام
 ولا آمين اي قاصدين البيت وهو اعم من ان يكون مسلمين او كفارا فان الكفار
 كانوا يجتنبون في الجاهلية ثم نسخ ذلك باقتلوا المشركين حيث وجدتمهم وقوله
 فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا قوله يتغنون الخ جملة وقعت صفة
 لا تبين اي يطلبون فضلا هو البرج في البخارة ورضوانا اي رضوانه منكم
 بنسكم وصفهم الله بما كانوا يظنون في انفسهم من انهم على سداد في الدين و
 ان تحمهم يقربهم الى الله وقيل لم ينسخ من هذه الآية شئ لانه لا يجوز ان يبدل
 المشركون بالقتال في الشهر الحرام الا اذا قالوا قاله ابن جرير وهو المروي

المدينة

في الباقي وهو ايضا موافق لما ورد ان المائدة آخر ما نزل وقال في احلوا حلها
 وحرّموا حرّمها وايضا ان التخصيص في نسخ قوله واذا حللت فاصطادوا
 امر اباحه بعد ان كان الصيد حراما في حال الاحرام قوله ولا يجزئكم اي لا يجزئكم
 على الحرم ومن قرأ بجزئكم بضم الياء جعله متعديا لان جزم مثل كلب يتعدى
 الى مفعول واحد فاذا اريد متعديه ادخل عليه للضرورة يقال اجزئته اي حلته
 على الحرمة والمراد لا يجزئكم بغض قوم لانهم صدقوا عن المسجد الحرام على انكم
 تعتدون وتتجاوزون حكم الله وباقي مقاصد الآية **فصل الثاني** في ذكر من
 يعظم حرّات الله فهو خير له عند ربه واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم
 فاجنبوا الرجز من الاوثان واجنبوا قول النور الا حرم في ذلك ان يكون
 فصل الخطاب بقوله هذا وان للظالمين نصيب قوله ومن يعظم حرّات الله
 ابتداء كلام وحرّات الله ما حرم الله من ترك الواجبات وفعل المحرمات ومثله
 قوله ذلك ومن يعظم شعيرة الله فانها من تقوى القلوب وتعظيم الحرّات والشعائر
 هو اعتقاد الحكمة فيها فانها واقعة على الوجه المطابق ولذلك بينها الحب
 القلوب فيلزم من ذلك الاعتقاد شدة التحريم في الوقوع فيها وجعلها كالشيء
 المحق كالمرعى الويل والوهذا المعنى اشار النبوة في الحديث الا وان لكل مذكر
 حرمي وان حرمي الله محارمه فمن يرتع حول الحرم وشك ان يقع فيه وقبل حرّات الله
 حرم البيت الحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والحرم وهنا

فوائد قوله واحلت لكم الانعام اي حال الاحرام وليس حكما يحكم الصيد الا
 ما يتلى عليكم اي الا ما حرم في المائدة من الميتة والدم وسبحي ذكرها مفصلة
 واجنبوا الرجز من الاوثان لما كان الرجز اعم من الاوثان اي من الميتة وهو
 اشارة الى الشرك بالله وقبل قول النور هو الشرك بالله ايضا عطفه عليه لئلا
 بالاعتقاد فان الشرك قابل بالزور لانه يكذب على الله وقيل هو اعم من ذلك
 وهو شهادة النور وقيل هو اعم من ذلك وهو الكذب مطلقا واليهتان وقيل
 هو قول الجاهلية لبنك لا شريك لك الا شريك هو لك تملكه وتملك **فصل** قيل
 قوله فهو خير ليس هو التفضل بل هو اسم نكرة وتلك هي للتعظيم قيل بل هو
 افضل التفضل لانه حقيقة فيه وهو الاجود **فصل** ان الذين كفروا
 يصدون عن غسل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سنة العاكفين
 والباد ومن يرد فيه بالحاد نظام تنقذ من غراب اليم عطف المضارع على الما
 لان المراد من شأنهم الصد وقيل كفروا في الماضي وهم الان يصدون اشارة
 الى صدقهم له مع عام الحديث والاحاد المبني على الصد ومنه التحد لانه
 ما بل غنست القوي وهذا ما قيل المسجد الحرام هو المسجد نفسه وبه قال الشافعي
 وبعض اصحابنا وقيل بل مكها لقوله تم سبحان الذي اسرى بجده ليلا
 من المسجد الحرام وكان الاسراء من مكة لانه كان في بيت فريجه وقيل في
 الشجر وفي بيت ام هاني وبه قال ابو حنيفة وبعض اصحابنا وينفرع على

في الحج

هذا جواز بيع بوقت مكة وجواز سكنى الحاج فيها وان لم يرض اهلها فعلى
 الاول لا يجوز لعدم تناول النضر لها وعلى الثاني يجوز لقوله نعم سورة الكاف
 فيه والباد والعاكف المقيم والبادى الطارى يضعف الثاني بانه على تقدير
 صحة النقل فالسببه مجاز والاصل في الكلام الحقيقة ولذلك نقل عن مخطوط
 انه اشترى فيها دارا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ترك لنا عقيل من دار **م** ومن يرد فيه
 مفعول يرد محذوف وبالحد ونظم صفتان له اقيمتا مقامه اي من يرد فيه
 امر بالحد ونظم فيقول الحد هو الميل عن قانون الادب كالزنا وعمل الضايح
 وعين هما والظلم ما يتجاوز فيه قواعد الشرع والحاصل من هذا القول ان الحد
 فعل المكرهات والظلم فعل المحرمات وقيل هو قول الله وبلوى الله و
 قيل هو الاحتكار وهو بناء على ان المراد بالمسجد مكة وقيل هو دخولها **بعض**
 احرام **م** يمكن ان يتفاد من الآية ان من احدث في الحرم ما يوجب حدا او تغيرا
 يعاقب زيادة على ذلك لقوله نعم نذرة من عذاب **الظلم** **م** واذ قال
 ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهلها من الثمرات من آمن بآية و
 اليوم **الآخر** قال ومن كفر فاستعف قليلا ثم اضطره الى عذاب النار وبئس
 المصير **بلدا آمنا** سميت المحل باسم الحال فيه فان الامن في الحقيقة هو اهل
 البلد ومن كقولهم فلان ليلة قائم ونهاره صائم ويحتمل ان يكون تقديره ذا
 امن كقولهم ايت ونام اي دولين ودوتير وارزق اهلها من الثمرات

في البقرة

وعار لهم بالرفاهية وطيبة الجيش لانه اسكنهم بوادي غنى ذي نزع قوله من
 آمن بدل من اهل بدل البعض من الكل وفيه تصريح بانه خص دعاءه بالمؤمنين
 فقال الله سبحانه ونعم في جوابه ومن كفر اجدوا نزع من كفر ايضا على الاستدراج
 لا في خلقهم والتميت منهم فمهم فيكون من كفر في موضع النصيب يجوز ان يكون
 من الشرط ولذلك دخل الفاء على جنه وعلى الاول الفاء للاستيناف قوله ثم
 اضطره انما اتى بكلمة التواخي شعارا بان من ان تميتهم ليس قليلا لا يقوم فيه
 المحبة بل هو طويل والاضطرار يقع بعد مهلة وقال اضطره لانه نعم اذا علم عدم
 انتفاعهم بالآيات ودلائل العقل والالطاف والذواجر تركهم في يد الطبيعة حتى
 تجرهم الى اسفل التافلين ولا يربى ن الشئ بحسب وجوده عند سببه التام
 وهو معنى الاضطراب والتب هو دواعي الطبيعة وعدم توقع الالطاف
 الالهية اذ انقصر هذا فنقول هنا فوايد **م** قيل المراد بلامن هنا انه لا يصاد
 صيده ولا يقطع شجره ولا يخلط اخلاؤه الى هذا اشار من ثم من دخل الحرم
 مستجرا به فهو آمن من سخط الله ومن دخله من الوحش والطي كان آمنا
 من اذيهاج او يؤذي حتى يخرج من الحرم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ان
 حرم مكة يوم خلق السموات والارض فحرم الى ان تقوم الساعة لم يحل
 لاحد قبلي ولا لاحد بعدي ولم يحل لي الساعة من النهار وقيل المراد بالامن
 من الجذب والقحط لانه اسكنهم بوادي غنى ذي نزع **م** في الآية دلالة على

وجه سر

جواز سؤال الله تعالى عن الزرق وتوسعه بل سؤال الرفاهية في المعيشة وحسن
الحال وطبقة الماكل لقوله من الثمرات ولو كان المراد القوت وهو ما يستلزم
الحاجة لما اوجع الى ذكر الثمرات ونحو العزم هو ثمرات القلوب اي حبهم
الى الناس لشوقهم اليهم وفي الما فهم ان المراد ان الثمرات تحمل اليهم
من الافاق وقد استجاب الله له حتى لا يوجد في بلاد الشرق والغرب
ثمرة الا وتوجد فيها حتى حكى انه يوجد فيها في يوم واحد فواكه رقيقة و
خريفية وصيفية وشتوية **م** الوصف لكثرة الامن واللبث ايضا والدعاء
لاهلها بكثرة النذر وعنى ذلك من السم امور مشقة بافضليتها وافضليتها
المجاورة فيها وح يرد سؤال هوانه لم كانت المجاورة فيها مكرهه فيجاب
بانه ذكر للكرهية اسباب **ا** خوف عدم احتياها وسقوط محلها من القلوب
م حذر مقارفة الذنب فيها فانه عظيم يوجب ليعضا عفا العقاب **ا** ان
الداومة على صحتها تورث الملاحة ومفارقة ما يبعث على الشوق اليها الحصول
م بها **م** قبل ان مكة كانت آمنة قبل دعوة ابراهيم م من لدن آدم م الخيف
والدلازل والظوفان وغيوها من انواع الميكات واما تاكد ذلك بدعائه
م وقبل بل كانت قبل دعوته م كساير البلاد واستدل على ذلك بقول نبينا
ان ابراهيم م م مكة وانخرمت المدينة **الثامنة** واذا رجع ابراهيم
القواعد من البيت واسمى بها قبل منا انك انت السميع العليم يرفع

في البقرة

فعل مضارع وقع مكانه حال وقيل انه جنى يراد به الامر وليس بشئ كما نه جاز
والاصل عدمه والقواعد جميع قاعدة وهي المسافات ولذلك جمعها فان كل
ساف قاعدة بلاضافة الى ما فقه وبنار بلاضافة الى ما تحته ومعنى يرفع
اي يثبت ويبنى فان كل ساف اذا فرغ منه يتصف بالشئ ورفع البناء
امر لان الشئ فاطلق اللانم واراد الملام وهو اضع من قولنا يبنى
على القواعد لم يبل قواعد البيت لان البناء بعد ابراهيم اضع من البناء ابتداء
لان ابراهيم يوجب الما والبيان يوجب لذة والذلة بعد الام اقوى واسمى
مرفوع بالابتداء وجنى محذوف تقديره واسمى بنا وله والاول للحال و
خلف الجنى للعلم به فان بناء البيت يحتاج الى غنيا ولما يبنى به ربنا اي قايدين
ربنا ولذلك ذكر عبد الله بن مسعود انت السميع اي كدعائنا العليم بغيرنا
وبنا تنا وضا فوايد **ا** قال مجاهد ان اول من بناه ابراهيم م وكذلك قال الخزان
اول من بنى البيت ابراهيم م والقولان ضعيفان والحق ان البيت كان قبل ابراهيم
فقد رويك الله انه انزل رافقة من بواقي الجنة له بابان شرقا وغربا وقال
الله تم لادم م قد اصبحت لك ايطاف به كما يطاف حول عرشه فوجه آدم م
من الهند يشي الى مكة فيلقنه الملايكة فقالوا برحمتك يا ادم لقد هجنا هذا البيت
قبلك بالنعيم وقيل حج آدم م اربعين حجة على جليله من الهند وفي رواية عن
الباقر م اني ادم م هذا البيت للفا آتية على قدميه منها سبعون حجة وثلاثمائة

وكان يأتيه من ناحية الشام وكان يج على نور **ثم** لما وقع الطوفان رفع السبب
الى السماء الرابعة وهو البيت المحور ثم امر الله تعالى ابراهيم ع فناء وعرفه
جبي بل م مكانه وقيل بعث الله سبحانه اطلته ونودي ان انظروا الى ما تزدوا
تنقروا وروى انه بناه من خمسة اجبال طور سيناء وطور زينا ولبنان والخورني
واسه من جبال ثم جاءه جبي بل م بالجبل الاسود من السماء وقيل تحضر ابراهيم
انشوعه وكان يجتبا فيه ايام الطوفان وكان يا قوته سبحانه ثم اسود عملا
الحية في الجاهلية **ثم** في قوله ربنا تقبل منا دلاله على انها ببناء للعباد
لا للتكبر فان سوال النفل لا يتصور الا فيما وقع عبادة واستد بعض شيوة
العامه بهذه الآية على ان الاجزاء قد يفكر في القول فان الجزى ما وقع على
الوجه المأمور به شرعا وبه يخرج عن العدة والقبول ما يتي عليه الثواب فانها
عليها السلام سلكا القبل مع انها لا ينفلان الا فضلا صحيحا محضيا فكان ذلك
السؤال لحصول استحقاق الثواب وهذا نظر فاسد فان السؤال قد يكون بالواقع
كما في قوله رب احكم بالحق او يكون علو وجه الانقطاع اليه **ثم** **الما شري**
ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا امة مسلمة لك وازدنا مناسكنا وتب
علينا انك انت التواب الرحيم هذا السؤال ايضا انقطاع الله تعالى و مراده
اجعلنا متفادين لا وامرك ونواهيك او ثبتنا على الاسلام في المستقبل والحق
ان هذا الكلام يقع اما في حال السلوك فعنه زونا اذ عانا واخلاصا او بعد

في البقرة

الوصول فخصاه ثبتنا ومن هنا يحمل النبي صلى الله عليه وسلم على التقديرين اما خصا
الذرية لانهم احق بالشفقة والشفقة كما قال قوا انفسكم واهليكم فارقا قيل
اراد امة محمد م وغز الصرم اراد بنو هاشم خاصة وازدنا مناسكنا اي عرفنا
مواضع عبادتنا في الحج فاجاب الله دعاهم وبعث جبي بل م و ابراهيم المناسك
من اولها الى يوم عرفه فلما بلغ عرفات قال يا ابراهيم عرفت قال نعم فسمى الوقت
عرفه والموضع عرفات وتبين لنا من تركها الاولى بنا فعله كقول الكندي و
الاستغفار بالمباحات لان عصمتها مانعة من الاقدام على عصية **فائدة** قيل
قوله نعم واذنوا لله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر يريد بالحج يوم عرفه
لان موقف عرفه يسمى الحج ومنه قوله ص الحج عرفه وروى ذلك عن علي م وقال
عطا الحج الاكبر وفيه الوقوف والحج الاصغر ليس فيه وقوف وهو العرة وقيل يوم
الخروج على عم وابو عباس وروى عن الصرم وقيل جميع ايام الحج وغز الحن هو
يوم النفر فيه تكثر اعياد عيد المسلمين وعيد اليهود وعيد النصارى وروى انه
لم ينفر ذلك فيما مضى ولم ينفر بعد الى يوم القيمة **كتاب**
المجاهد وهو لغة فقال من المجد وهو المشقة البالبة والجهد بكسر الجيم مصدر
جاهد مجاهدا و مجاهدة وفتح الجيم الارض الصلبة والجهد بفتح الجيم فيهما
الطاقة ومنه قوله نعم والذين لا يجهدون لا يجهدهم قري بها وشرعا ان اخذ
من الاول فهو يلزم المشقة في النفس والمال فان اخذ من الثاني فهو بذل الطاقة

من الشرف والمال وعلى التقديرين فهو بذل الشرف والمال لأعلاء كلمة الإسلام
 وإقامة شعائر الأيمان فيدخل في الأول قتال الكفار وفي الثاني جهاد النفاق
 وهو من أعظم أركان الإسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم فوق كل مرتبة حتى يسئل الرجل في سبيل الله
 فليس فوقه شيء وقال علي رضي الله عنه الجهاد باب من أبواب الجنة ففتح الله له
 هذا وهو من فروض الكفايات ولم يسمع وجوبه على الأيمان إلا من جديد من
 المتيب وله شروط وأحكام نذكر في كتب الفقه والمقصود هنا ذكر آيات
 به وهي أنواع **أ** في وجوبه وفيه آيات **الأولى** كتب عليكم القتال وهو كره
 لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله
 يعلم وأنتم لا تعلمون كتب بحسب وجب وفرض وأكره ونهى الكافر ونهى المصير
 بمعنى المكره كاللفظ بمعنى الملهوف لأنه كالحزب بمعنى المجنونة لأن الحزب ضم الحاء
 اسم المصدر وأما المصدر ففتح الحاء وأما كان القتال مكرها لأنه على خلاف الطبع
 وكما كان على خلاف الطبع فهو مكره ولذلك استحق عليه الثواب قال أصحابهم
 خفت الجنة بالمكاره وخفت النار بالشهوات قوله وعسى أن تكرهوا شيئا
 سأشكر أن نبت الشارع إلى المكلف كنبه الطبيب إلى المريض كما أن ما يارب
 الطبيب مكره له وما ينهيه عنه محبوب له كذلك الشارع بالنسبة إلى من
 المكلف وكذلك عقل سبحانه ونعم بقوله والله يعلم وأنتم لا تعلمون إذا عرفت
 هذا فمن أحكام **أ** أنه واجب على الكفاية للأصل ولإجماع الصحابة وغيرهم

في سورة البقرة

ولاستقاء المتيب عند انتقاء السبب وذهب قوم إلى أنه واجب على الأيمان
 لقوله من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من نفاق **البقرة**
 بدل على مطلوبهم **ب** أن الواجب على الكفاية قد يصيب واجبا على الأيمان بحسب
 الأحوال المنقضية لذلك وهو هنا أما قصور القاتين عن الكفاية أو تيقن صاحب
 الأمر أو غير ذلك **ج** ذهب قوم إلى أن الوجوب يختص بالصحة لتوجه الخطاب
 إليهم وهو بطلانهم قوله نعم يا أيها الذين آمنوا إلى قوله وجاهدوا أوليكم
 حكمي على الواحد حكمي على الجماعة وللإجماع **د** الخيرية في الجهاد ظاهرة أما في
 العاجل فالغينة والخلقة ولذة الظفر والغرة وأما في الآجل فالثواب والفوز
 بمنازل الشهداء وفي تركه اضداد ذكر في الفقر والذلة وكرهه الخذلان و
 العقاب ودرجات الأشقياء **الثانية** وجاهدوا في الله حق جهاده هو
 اجتنبكم وما جعل عليكم في الدين من حرج هذه أيضا دالة على وجوب الجهاد لصيغة
 الأمر الدال على الوجوب ثم أعلم أن الجهاد هنا يحتمل ثلثة معان **أ** الجهاد مع
 الكفار في نصر الإسلام وأعلاء كلمة الله **ب** الجهاد مع النفس الأمارة بالسوء
 في نصر النفس العاقلة للطهنة وهو الجهاد الأكبر ولذلك ورد عنه م أنه جرح
 من بعض غزواته فقال رجينا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر **ج** الجهاد
 بحسب رتبة الإحسان كما قال سبحانه ونعم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
 ومعنى رتبة الإحسان هو أن تصدرك كالتدريج فان لم تدره فانه يراكم

في الانتقال

ولذلك قال حق جهاده أي جاد الحق كما ينبغي من تحذير النفس وخلوصها
 عن شوائب الدنيا والمتعة مع الخضوع والخشوع وقوله في الله أي في عبادة الله
 هو اجتنابكم أي اختاركم على الموجودات وجعلكم خلايف في الأرض وسلم
 اليكم منافع الجنى والشر قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج أي صعوبة و
 صنف جواب سؤال مقدر تقديره أن حق جهاده إنما يتكون منه بعض الناس
 لا كلهم بل لا يكاد يقدّر عليه أحد كما قال ص لا احصى ثناء عليك فكيف يوزن
 به الكل اجيب بأنه لم يجعل عليكم حرجاً ومنزلة بل كل واحد عليه الاجتهاد
 قدر تمكنه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها **الثالثة** وقالتوا في سبيل الله
 الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين هذه ايضاً صريحة في
 الامر بالقتال قبل هي اول آية نزلت في القتال ولذلك قال الذين يقاتلونكم
 ليخرج الكافرون عن القتال فان رسول الله ص كان بعد الهجرة يكف عن الكفار
 عنه وعلى هذا القول هو مسوخة بقوله اقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقل
 اراد بالذين يقاتلون الذين هم من اهل القتال ليخرج الشيوع والعيان و
 النساء وهو أولى لأن النسخ على خلاف الاصل وقولهم ان رسول الله ص كان
 يكف عن يكف عنه ثم بل ينظر الفصة وحصول الشرايط قوله ولا تعتدوا
 على الاول لا تبدوا قتال من لم يقاتلكم وعلى الثاني لا تستلوا من لا يجوز قتاله
 كالنساء والعيان **الرابعة** الشر الحرام بالشر الحرام والحركات قصاص

في البقرة

في البقرة

من اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم وانفقوا الله واعلموا ان الله
 مع المتقين كان اهل مكة قد منعوا النبي ص عن الدخول عام الحديبية سنة
 ست في ذي القعدة وهناك حرمة الشهر الحرام فاجاز الله سبحانه نعم النبي
 واصحابه ان يدخلوا في سنة سبع في ذي القعدة لعمرة القضاء ويكون ذلك
 مقابلاً للمنع في العام الاول ثم قال والحركات قصاص أي يجوز القصاص في كل
 شيء حتى في هذه حرمة الشهر ثم تم الحكم فقال من اعتدي عليكم فاعتدوا عليه
 فاندفع الشرحي ونسب المجازي محتدياً مجاز تسمية الشيء باسم مقابله وانفقوا
 الله في اخدم من اعتدي عليكم بحيث لا يتجاوز مثل فعلهم وفي الآية احكام
 اباية القتال في الشر الحرام لمن لا يريد له حرمة اعم من ان يكون بريئاً من الحرمة
 اولاً لانه اذا جاز قتال من يبري حرمة فقتال غيره أولى **٢** انه يجوز مقاتلة
 المحارب المعتدي بمثل فعله لقوله نعم والحركات قصاص **٣** انه اذا دهم المسلمين
 واهم من عرو نخشى منه على بيضة الاسلام يجوز قتاله ويكون ذلك واجباً
 لأن الجهاد من خاصيته انه اذا كان جانياً كان واجباً سواء كان الامام حاضراً
 اولاً **٤** انه اذا كان الانسان يبري قوم ودهم عرو نخشى منه على نفسه جاز قتاله
 ذلك المصدوق ويكون قصد الدفاع عن نفسه لقوله من اعتدي عليكم فاعتدوا
 عليه بمثل ما اعتدي عليكم **٥** انه يجوز ايضاً بمقتضى الآية ان الغاصب والظالم
 اذا لم يرد المظلمة ان يؤخذ من ماله قدر ما غصبه سواء كان يحكم الحاكم اولاً **٦**

في النساء

ان المجازي مضمون اذا اتى في مجازاته التحريم لان الله معه **الخامسة**
وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان
الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهليها واجعل لنا من لدنك
وليًّا واجعل لنا من لدنك نصيرًا كان قوم من المسلمين بمكة قد غزوا غزوة الحجرة
فاجتهد الكفار على قتلهم عن دينهم وتوقدوهم بالكروه استضعافًا فندعوا
او كذا المستضعفين رحمهم ان يخلصهم منهم وينصرهم عليهم فانزل الله هذه
الآية خصًّا للمؤمنين وحشًّا لهم على الجهاد وتخليص اخوانهم من ايدي الكفار
والاستغناء عما مشوب بالتخصيص قوله والمستضعفين مضمون عطفًا على
محل في سبيل الله وقبل المضاف محذوف اي وفي بضرة المستضعفين او اغزاز
المستضعفين والقرية هي مكة فلما فتح رسول الله ص مكة كان لهم وليًّا فاستعمل
عليهم عتاب بن اسيد فكان لهم نصيرًا وفي الآية دلالة على وجوب الحجرة عن
دار الشرك وعذر العاجز عن ذلك وجوب التمسك على المؤمنين في تخليصهم من
ايدي الكفار وفيها ايضًا اخبار باجابه الدعاء خصوصًا لمن هو حاله الضرورة و
العجز وفيها ايضًا دلالة على وجوب المدافعة عن المؤمنين العاجز عن دفع من ظلمه
لانه من باب الحب **السادسة** يا ايها الذين آمنوا اخذوا حذرکم فانفروا
ثبات او انفروا جميعًا الخطاب للمسلمين من المنافقين والمؤمنين المخلصين
بدليل قوله ثم فيما بعد وان منكم من يستطعن اي شيطنة وخذوا حذرکم اي

في النساء

خذوا طريق الاحتياط واسكروه واجعلوا الحذر مكنة في دفع من العداء
عنكم والحذر والحذرة بمعنى واحد كالأثر والآثر فانفروا اي سبوا الى الحدة
ثبات اي جماعة بعد جماعة وهي السرايا او انفروا جميعًا اي جيشًا واحدًا
وقيل الحذر السلاح غير الباقوم قال الطبري هو الموضع لانه اوفق
بقياس كلام العرب ويكون من باب حذف المضاف اي آلات حذرکم وفيه
نظر لانه تم في غير هذه الآية عطف السلاح على الحذر كما تقدم والعطف يقتضي
المغايرة وقوله انه من باب حذف المضاف خروج عن القول المنقول لانه فتر
الحذر بانه السلاح ولو قال انه سقى السلاح حذرًا لان به يحصل الحذر كما كان
اصوب وعلى هذا يكون قوله خذوا استعمالًا في موضعه اي تناولوا وفي الآية
حشًا على الاستعداد للجهاد واجاب النفر الى الاعداد للجهاد **السابعة**
فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله
فيقتل او يغلب ضوف نؤيته اجرًا عظيمًا لما امر الله المسلمين كافة بالجهاد في
سبيله اجوزها بان الامر في الحقيقة انما يتوجه الى استعداد المخلصين وهم
الذين يسعون بالحياة الدنيا بالحياة الآخرة اي يستبدلون بذكرهم رضا
وايثار كما يرضون بالمبايع بالثمن عوضًا عن صلحته وشري يستعمل بمعنى البيع
وبمعنى الاشتراء والاول اظهر في الاستعمال وهو المراد هنا ثم انه تم حشًا على
الجهاد حشًا عظيمًا بان المجاهد لا بد له من الفوز باحدى الحسينين والآخرة

في النساء

فلازمة حتما فانها تابعة لغرضه ونيتته سواء غلب او غلبت واما الدينونة فانها
 حاصلة مع العطف قطعاً ومع عدمه يتخلص من الملامة وانه ^{الملاح}
 والثناء ومثل هذه الآية قوله نعم ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم
 بانهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوبة
 والاخيل والقرآن ومن اوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم
 به وذلك هو الفوز العظيم وسبب نزولها انه لما بايعت الانصار رسول الله
 ليلة العقبة وهم سبعون رجلاً قال عبد الله بن رواحة اشترى لربك ولنفسك
 ما شئت فقال لهم اشترى لربي ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً واشترى لنفسي
 ان تمنعوني مما تمنعون منه انفسكم قالوا فاذا فعلنا ذلك قال انما قال صلتم
 الجنة قال خرج البع لا مثيله ولا نستقبله فقلنا وفيها ايضاً حث على الجهاد و
 فابدية ومعناه ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الحيوانية المارة بالجنة
 فالبايع هي انفسهم العاقلة والمشتري هو الله والسلعة هي النفس الحيوانية
 والتمن هو الجنة والمراد بالاستتراء ابدال انفسهم الحيوانية بالجنة فاستعاره
 الاستتراء والاستتارة مما اخفي في التشبيه تقول زيد كالاسد فاذا بالجنة قلت
 زيد كالاسد وليس شره حقيقياً لان الله هو المالك للنفس والسلعة والبايع الم
 ان للبايع اختصاصاً بالسلعة كاختصاص المستقيم بالحق والمعادرة وكالاختصاص
 ان يبيع المستعير العتق على ما كانها فكذلك هنا ولما كانت السلعة غير حاضرة

اختار

اقتاج الى من يثق به البايع وهو هنا تأكيد الوعد فلذلك قال وعداً عليه
 حقاً وهو مصدق بكلامه من المحبة وهي ان لهم الجنة وحقاً صفة قوله ومن اوفى
 بعهده استغناء على وجه الامكان واد في التفضل اي ليس احد اكثر وفاء ولا اصدق
 من الله وكيف لا يخلف الوعد قبج والبيع محال عليه نعم فاستبشروا اي
 حذوا حظكم من الغبطة والسورة في هذه المباحة وكيف لا وقد اعطيت النقي
 المحقق النفاي واخذتم الخطي الباقى وذكر هو الفوز العظيم روي ان رجلاً
 قال لزيد العابد انك قد اشرت الحج على الجهاد والله يقول ان الله اشترى
 من المؤمنين انفسهم واموالهم بانهم الجنة فقال لهم فاقروا ما بعد هذا التباون
 العابدون المحامدون السائحون اذا رايتم هؤلاء فالجهاد معهم افضل من
 الحج اشارة منهم الى ان الجهاد المأمور به هو الجهاد مع الامام للعصوم لا اي
 جهاد كاذب فيها للسايل على حمله وانه ليس من له الاعتراض على مثل هذا الرجل
 العظيم العالم بشرايط العبادات واسرار الطاعات الثامنة ما كان لاهل
 المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
 عن نفسه ذلك بانهم لا يحبهم لها ولا يحب ولا غبطة في سبيل الله ولا
 بطون موطناً يغبط الكفار ولا يبالون من عذوبة الا لا كتب لهم به عمل صالح
 ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون
 وادياً الا لا كتب لهم ليخرجهم الله احسن ما كانوا يعملون المراد باهل المدينة من

في التوبة

سكنها من المهاجرين والأنصار والأعراب جمع عرب كالأحجام جمع عجم وهم الذين
يكنون المواديقي جل عزتي إذا كان من العرب وإن سكن البلاد ولم
إذا سكن في البادية والظلمة شدة العطش والتعب شدة التعب والمخاض الجوع
والوطئ في قوله ولا يطون موطئاً أما مصدر أو مكان الوطي والمراد الوطي بالقدم
والخاف وقيل الإيقاع والإبادة كقولهم وطأها الله وفيه نظر لأنه
مجاز وما قلناه حقيقة ولا ضرورة للتقلع ولا قرينة والنيل مصدر ومضاه
كل ما يسيوهم ويضرم من قول أو فعل والنقطة الصغيرة هي القليلة فإن القليل
صغير أيضاً فإن الصغير يقى بالنسبة إلى الحجم والقليل بالنسبة إلى السواد والوزن
وبهنا ملازم ولذلك يستعمل أحدهما مكان الآخر وكذا الكلام في الكبير والكثير والواد
في الأصل كل منفرج بن جبال فأكام يكون مجعاً لليل وهو اسم فاعل من ودك
إذا سال وهو صفة للماء فتسمى المكان به تسمية المحل باسم الحال وقد يستعمل الواد
في مطلق المكان ويمكن أن يكون المراد هنا إذا عرفت هذا ففي الآية تحريم
التخلف عن الجهاد وعدم الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وما كان أي ما كان لهم
في حكم الله وشرعه وكذلك ما كان لهم أن يسيروا في حفظ أنفسهم من متاعب
السفر واللاقه من العسرة عن نفس رسول الله صلى الله عليه وآله أي ليست أنفسهم بأغرم من نفسه
ثم إن ذلك التحريم له فائدتان كلية وجزئية أما الكلية فلم يصحح مجاز في الآية
وهي إهانة الكفار وإدلالهم وكسر شوكتهم فيحصل بذلك أغراض الدين وأهل

وأيضا لو لم ينفروا إليهم ولا يطون أرضهم لمجاز أن المشركين يطون أرض
المسلمين ويحصل العناد العظيم وأما الجزئية فإن المجاهدين يكتب لهم ثواب الجهاد
بمجرد النية وإن لم يحصل قتال وثواب يحصل لهم من عطش أو تعب أو جوع أو غير
ذلك فإن ذلك كله أحسن والله لا يضيع أجر المحسنين وهو ما أفيد **سبب**
نزول الآيةين أنه لما خلف جماعة غزاة النبي صلى الله عليه وآله في غزاة تبوك يضيئون منه فقرعهم الله
على تخلفهم وتوهمهم بآيات كثيرة كقوله ثم فرح المخلفون بمجمعتهم خلاف رسول
وعنيها عند بعضهم بأنه لم يكن في تلك الغزاة قتال ولا حرب فأي فائدة كانت
تحصل بالخروج فتوكل ولذلك استدل أبو حنيفة بها على أن المدد الذي يلحق
المسكر بعد الفراغ من القتال ليس لهم من القيمة بمجرده قصدهم وهو ذهب أصحنا
أيضاً خلافاً للشافعية **استدل** بعضهم بالآية على أن الجهاد واجب على المسلمين
وفيه نظر لجواز أنه كان في مبدأ الإسلام حيث كان في المسلمين قتال فلما كثروا واش
عنهم ولذلك قال بعدها وما كان المؤمنون لينفروا كافة **قال** قتادة هذا
الحكم مختصاً بالنبي صلى الله عليه وآله لا يجوز التخلف عنه في غزاة من الغزوات إلا العذر وأما
غيره من الآية فيجوز التخلف عنهم وقال الأوزاعي وابن المبارك أن هذا الحكم عام
لأول الآية وآخرها وهو موافق لما ذهبنا من قيام الإمام مقام الرسول صلى الله عليه وآله في الأحكام
نعم إن الجهاد من فروض الكفايات إذا قام به بعض فيه كفاية سقط عن الباقيين
في الآية دلالة على أن كل تعب وضيق وظلماء وجوع وانفاق يحصل في حج

في النساء

او بارة احد المعصومين عليهم السلام او طلب علم او اي طاعة كانت فان ذلك
يكتب لصلبه وان لم يحصل غايته وتقدرت من غير جهة **القاسم** لا يتوي
القاعدون من المؤمنين غيري او في الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم و
انفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد
الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما قرى غيري بالحركات الله
اما الرفع فصفة للقاعدون او بدلوا اما التضييق فاعلى الاستثناء وقال الذجاج
حال من القاعدون اي لا يتوي القاعدون حال خلوقهم عن الضرر والجره
منه المؤمنين او بدل منه ودرجة نصيب على المصدر او على التميز وكلا مضروب
على المفعولية قدم على عامه لكونه اهم واجرا ايضا مضروب اما على المصدر او على
التمييز واعلم ان القاعدين عن الجهاد من المؤمنين قسمان احدهما من لا ضرر
لكنه تعدل لاذن له في ذلك او لقيام من فيه كفاية وثانيها من به ضرر يمنع
من الخروج ولو لاه لمخرج ففي المساواة وقع بين القسم الاول وبين المجاهدين
في الآية صريحا واما القسم الثاني ففي المساواة بينه وبين المجاهدين ايضا حاصل
لان النية متى كتم بينها وينبذ المجاهد بالمغل فلا مساواة ايضا ثم لما كان
ففي المساواة محملا اردف بالبيان وهو قوله فضل الله المجاهدين على القاعدين
درجة ولما قضت الضرورة ان من قد ائتمر ليس كن قد ائتمر وجب
كون التفضيل على الاول اعني من قد ائتمر اقل واليه اشار بقوله درجة

وملاكن

وعلى الثاني وهو من قد ائتمر اكثر واليه اشار بقوله اجرا عظيما درجات
منه ومنفعة اي اللزوم ودرجة اي فضلا زائدا على المستحق بحسب شئ
وقيل المجاهدون الاولون من يجاهد الكفار والآخرين من يجاهد نفسه وعليه
دل قوله صرحا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر وقيل بل الدرجة ارتفاع شأ
عند الله والدرجات منازلهم في الجنة وقيل الدرجة ما حصل لهم في الدنيا من
النساء الحسن والصفوة والدرجات في الآخرة قوله وكلا وعد الله الحسنى اي
المثوبة الحسنى وهي الجنة والتوزيع عوض عن الضاق اليه اي كل واحد من المذكورين
وفي الآية فوايد **التصريح** بان الجهاد ليس فرض عيني ولا لما كان القاعد لا
لضرورة معذورا وهو بطل **سقوط** عني به من كالعجز والعجز والافتقار
وكبر السن والفقير لان جميع ذلك يشبه لفظ الضعفاء **مروي** يزيد ثابت انه
لم يكن في الآية غيري او في الضعفاء ابن آدم مكثوم وهو اعني من يبكي وقال ابو هريرة
كيف كان لا يتطعم الجهاد فخشيه الوحي ثانيا ثم سري عنه فقال اقرء اعني او في
الضعفاء المحقق والذين تشي بهم لكافي انظر الى ملحقها عند صدر في الكف
وفيه دلالة على تاخير البيان عن وقت الخطاب **المعاش** ليس على الضعفاء ولا
على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون جرح اذا استغوا الله ورسوله ما على
المحسين من سبيل والله غفور رحيم هذه الآية صريحة في عدم وجوب الجهاد على
هؤلاء المذكورين والضعفاء هم المرضى والفقير والضعف لله ورسوله هو الايمان

في التوبة

الحق فيهما وفي الآية دلاله على نفي الحج عن العاجز مطلقا اي بنفسه وبماله فلا
يجب عليه الاستئابة لو قدر عليها بماله وقال بعض اصحابنا يجب على العاجز بنفسه العاجز
بماله ان ينسب عنه غيره لقوله نعم وكرهوا ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم في
سبيل الله ذمهم على عدم انفاقهم اموالهم مع القدرة عليها وليس ذلك مع الجهاد
بالنفس فلا كان انفاقه على نفسه فيكون لامعه وهو المكافؤ فيه قوة وفي
الآية دلاله ايضا على عدم وجوبه على العبد لقوله نعم لا يجدون ما يفتقرون والعبد
لا يملك ثيابا غدا فلما حصل الشرط في حقه **في كيفية القتال** ووقفه وشئ
من احكامه وفيه آيات **الاول** يا اوتوكل غز المشرك الحرام قال فيه قل قال
فيه كبري وصده عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله منه كبري عند
والفتنة اكبر من القتل قال مجرور على انه مبدل بدل الاشتغال من الشر الحرام
وصد عن سبيل الله اي منع من طاعة الله وكفر به اي با الله والمسجد ليس
معطوفا على به بل مجرور عطفا على سبيل الله اي صد عن المسجد واخراج
من فروع عطفا على صد وهما مرفوعان بلا ابتداء واكبر حتى غز الجميع لان افضل
التفصيل يستوي فيه الفرد والثني والجمع والفتنة هو ما اربكوه من الاجزاج
او الشرك قبل سب نزلها ان رسول الله ص بعث سريته ايها عبد الله بن
الحش الاسدي وكان ابن عمته قبل قال يدبر بشرك في جادى الاخرى وند
عبي القريش عليها تجارة من الطائف وكان في العبي عبد الله الحضرمي وثلة

في البقرة

معه فالتقوا بهم اولا يوم من رجب وهم يظنون من جادى الاخرى فقتلوا
عبد الله واستأثروا اثني عشر اصحابه واستأثروا العبي فقال قريش قد
استحل محمد الشهر الحرام شهر يامن فيه الخافض فمر رسول الله ص العبي والاسارى
وكتبه وكتب الى النبي ص يسألون عن القتال في الشهر الحرام تسنيها وتكينا وقيل
السائل الملوذ واهل البصرة لما تماوقع منهم وقالوا لابن ج حقيق نزلتونا
وغرنا عباس لما نزلت اخذ رسول الله ص الغنيمة واخرج حنينا وهو اول حنن
وغنيمة في الاسلام وقسم الباقي بعد الحنن في البصرة وفيه دلاله على اخراج الحنن
من اصل الغنيمة ونقل الطيبي سي انه ص عقل ابن الحضرمي ان ادعى دية وفي الآية
احكام اجزم القتال في الشهر الحرام لقوله قل قال فيه كبري اي ذنب كبري كنت
عند اصحابنا ليس ذلك على الخلافة بل العزيم بالنسبة الى من يري حرمه الشهر
اذا لم يبد الله اما من لا يري لها حرمة او يري ويبدل فيجوز القتال ولذلك قال
قال بالنكير والكرة في الانبات لا يعم وقال الاكث ان كان حراما مطلقا ثم
نسخ وقال عطاب بل العزيم باق لم ينسخ **انه لما اعترض المشركون على رسول الله**
بفعل البصرة امره الله سبحانه باعظم مما فعلته البصرة على غير صد وذلك هو
صد عن سبيل الله وكفرهم به واخراج رسول الله ص واتباعه من المسجد الحرام
وصد عن له عام المدينة وان ذلك اعظم عند الله من قتل ذلك الشخص **في**
ان اهل البصرة لما اعظم عليهم ما فعلوه وبابوا منظر قوم اثم خلصوا من الاثم فليس

لهم من الاجر شيئا فان ذلك الله نعم ان الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا
 في سبيل الله اولئك يرجوهم الله **آخى** سبحانه وتعالى باصرار اهل
 الكفر على مداوة المسلمين وانهم لا يزالون على ذلك حتى يرجعوا منهم غديهم
 وحتى هنا للتعليل وقوله ان استطاعوا استباحوا الاستطاعتهم كقولك **لقد**
 انظر في هذا النبوة على وانت وانما بعدم ظفر **لما** ذكر الله نعم **لما**
 استطرده حكمة فقال ومن يتردد واختلف في انه هل نفس الردة محيط للعمل
 او مع الموت عليها قال ابو حنيفة بالاول والثاني بالثاني وبه قال اصحابنا
 وهو الحق سواء كان ارتداده عن فطرة او لا فان الموافقة عندنا بالايان
 شرط في استحقاق الثواب **الثانية** واقتلوا من حيث تقتضونهم واخرجوهم
 من حيث اخرجوكم والفتنة اشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام
 حتى يقتلواكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين **ثقت**
 الرجل اذا وجدته وانت متمكن منه حاذق على ذلك فاصلة الحدو للشوق علما و
 عملا وهذه الآية ناسخة لكل آية فيها امر بالمواذعة او الكفر عن القتال كقوله
 ودع اذ اقم وقوله لكم دينكم ولي دين وامثاله لان حيث للكان اي في اي مكان
 ادر كنتم من رجل او حرم وكان القتال في الحرم محرم ما نزع تحته وامثاله
 فصدوها ناسخ لجزائها قوله واخرجوهم من حيث اخرجوكم اي من مكة فانهم
 اخرجوا رسول الله ص وجماعة من المسلمين من الحرم وكذلك صدوهم عن الدخول

في التوبة

عام الحديبية فلا جناح في اخراجهم لان البادي اظلم وقد فعل رسول الله ص
 عام الفتح كذلك والفتنة اي المحنة والبليّة باخراجهم عن وطنهم اشد
 عليهم من قتالهم له وام التاتم بذلك وقيل المنكر اي شرهم في الحرم اشد عليهم
 من قتالهم لهم ومن اخراجهم من الحرم قوله ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام قبل سب
 نزلها ان المسلمين لما وقع صلح الحديبية خافوا انهم اذا رجعوا في العام **القتل**
 ان لا يفي المنكرين بعهدهم فيضطرون الى قتالهم في الحرم في الشهر الحرام فامرهم
 بتسالمهم ان لم ينفوا فان جزاء التية حسنة فائدة في حكم هذه الآية قوله ص
 فاذا ناسخ الامر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وفيه زيادة تحريم
 للبيعة بقوله فخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد **الثالثة**
 يا ايها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجروا عليكم غلظة
 واعلموا ان الله مع المتقين يلونكم اي يقرّبونكم اي قاتلوا الكفار **كلمهم**
 فالاقترب لان قتالهم مع تباين امكنتهم دفعة واحدة من المحالات فلا بد من
 الترتيب والاحوط البداية بالاقترب كما يكون الا بعد اشد خطر من الاقرب
 ولذلك قال النبي ص بنى قريضة والنظير او لا وقتح مكة قبل حرب هوازن
 ولم يجار باهل فارس لجدهم وسئل ابن عمر عن قتال الذين فقال عليكم
 بالرقوم والغلظة الشدة وظلّ النبي ص اعلموا ان الله مع المتقين **لانه** امر
 بالتقوي ومن المحال ان يامر بشيء ويكون مع ضده ويجوز ان يريد بالمتقين اي

في التوبة

في الانفال

للفشل واللبس والفرار لانه امر باضدادها **الرابعة** يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم
 الذين كفروا زحفوا فلا تقاتلوا هم الا دبار ومن يوطم يومئذ بره الا متحرفا
 لقتال او متحيزا الى فئة فقد بآء بغضب من الله وماواه جحيم وبش المصير
 قيل المراد بالزحف الجيش الذي يرمي كثرة كانه مرحفا وقيل الزحف
 التوسيع اي من زحف العبيد اذا رتب على مقعده وهو مصدر منصوب
 على الحال نحو جاء زيد ركضا وهو اما حال من المفعول وهو ظرف الالة او حال
 من الفاعل او منها مضافا والتحرّف الميل الى حرف او طرف ومنه التحرف في طلب
 الترف وهو الميل الى جهة نظر فيها الترف قوله قتال اي لا يكون التحرف
 للفرار بل لحضانه الموضع وقيل هو اكثر بعد الفرة والتحيز الميل الى جهة والفرة
 قيل هي الجماعة من الناس المنقطعة عن غيرها وقيل هو من يسر المسكر سمي به لان
 اصحابه يرجعون اليه في جوارحهم وانتصابها على الحال اي من يول دبره
 فقد بآء بغضب من الله الذي هو في الحالين ويحمل غضبا على الاستثناء وفيها
 احكام **يحرم** الفرار من قتال الكفار بعد الالتقاء بهم الا في جالتي التحرف و
 التحيز **ان** الخطاب عام في كل الكفار وكل المسلمين وقيل مقتضى جوب دبر لانها
 نزلت في تلك الواقعة وقد عرفت مرارا ان خصوص التبع يخص **ان**
 وجوب الثبات وحرمة الفرار ليس مطلقا بل بقيدا بعدم زيادة العدو على
 الضعف اذ مع زيادته يجوز الفرار لما ياتي **انه** اذا لم يزد على الضعف و

في

وحقق العطب بل يجب الثبات ويحرم الفرار **اما** لا الحق الاول العموم قوله اذا
 لقيتم فيه فاشتوا وقيل لا في لوقته ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفيه ضعف
 لان التعريف في الموضع لا يوجب **التحرف** للقتال هو الاستعداد له بان يصاح كآمنه
 او يطلب له مكان عطشه او ما كولا مجموعا او يكون الشرف في مقابلته وياذي بها
 او غير ذلك ويشترط في الفنة صلاحيتها للاستعداد بدونه او مع قربة كانت او
 بعيدة **اللهم** الا ان يفر السجد بحيث يحد فرارا **الفرد** هناع الشرايط
 كبيرة للتوقد عليه بالنار والتوبة منه العود الى مركزه والهرب بالندم والغم على
 القتال **في** معنى الآية قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا او
 اذكروا الله كثير الحكم تفاحون في العموم والتقدير بعدم الزيادة على الضعف وقوله
 واذكروا الله اي اذكروا عظمه الله ليستغفروا عما افنته لعدم الثبات في تلقوا
 بذلك **الرابعة** يا ايها النبي خضع المؤمنين على القتال اذ يكون منكم عشرة صابرين
 يعلبوا ما بين يديكم مائة يعلبوا الفان الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون
 لان خفف الله عنهم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكون منكم مائة صابرة يعلبوا مائتين
 وان يكون منكم الف يعلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين التحريض و
 التخصيص والتحريض بمعنى واحد هو التوعيب والخش على الشيء ومدلول الآية الاولى
 امر الله لسو له ان يرغب المؤمنين في القتال وعدم الضرع على ذلك وان كث
 العدو حتى يهاوم العشرة مائة ولفظه خبري ومعناه الامر وكان ذلك تخليهم في

في الانفال

مبداء الاسلام ثم نسخ ذلك عنهم بعد مدة بآية الثانية وهي قوله الآن
 خفف الله عنكم وهون باب النسخ بالاحف وسببه ان رسول الله مبعث حمه
 في ثلثين كتابا فلقى ابا جهل في ثلثانية ركب فقتل ذلك عليهم وصغروا منه خفف الله
 عليهم بمقاومة الواحد للثلاثين وضا فوايد لما كان مطلوب الكفار في القتال
 ضد مطلوب الله كانوا معا لثلاثين لله ومن غالب الله عليه الله ولما كان المؤمنون
 مطلوبهم مطلوب الله كان الله ناصرهم ونصرهم الله لن تجزل ولكل علم
 بالاستقرار ان الباغي مصروع دائما وهكذا السارق لا الله نعم بانهم قوم لا يفقهون
 ابي لا يعلمون انهم يخالبون الله نعم ومخالبة مغلوب وجه آخر هو ان من لا يعرف
 الآخرة فالحيوة عنده لا يكون الا هذه الدنيوية فهو يبيع بها نفعه ومن اعتقد
 الآخرة وان سعادته فيها لم يبال بهذه الحيوة الدنيوية فيخوض في الغرات ويتأمل
 الجماعات **المراد بالضعف الضعف البدني في البصيرة في الدين كما قال**
الطبيبي اما اول فلانه المبتدأ من الدهن فيكون حقيقته فيه واما ثانيا فلان
 قونية التخفيف يد له ذلك واما ثالثا فلان ضعف البدن في باب التحقيق والنسخ
 بخلاف الضعف في البصيرة **الفرق بين الحكيم ان المسلمين لما كان فيهم فله كفهم**
بمقاومة عشرة لمائة وان علم فيهم ضعفا ولما كثروا وازال المانع خفف عنهم لسهة
رحمة وقرى بفتح الصاد وضمتها للسبعة وقراء ابو جعفر ضعفا رجعا انما كثر
 العدو في المانع والنسخ ان المانع قد سبغوا في المقاومة فربما لا يقاوم الا

ويقاوم المائة للالف فكذلك قد لا يقاوم المائة المائتين ويقاوم الالف الالفين فكذلك
 للدلالة على وقوع الغلبة للمؤمنين مع قلةهم وكثرتهم وبعبارة اخرى انما ذكر الغلبة
 الثانية للدلالة على ان غلبة المؤمنين متحققة وان ازيد الكفار بتلك النسبة
 اضعا فاضاعفة **ان دلل الآية وجوب ثبات الجمع لمثليه وانه لا يجب لو كان**
العدد اكثر من الضعف فخلو هذا هل يجوز انهم ما به بطل غر ما بقي ضعيف
وواحد من اثنين ام لا الاولى يجوز لان العدد معتب مع تقارب المواصفات
 هذا يجوز به بآية ضعيف من المسلمين مؤاية بطل مع طعن الجوفيه وفيه نظر
 لو زاد الكفار على الضعف فطعن السلامة استجبت الثبات ولو طعن الجوفيه
 الهرب لقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة **لو انفرد اثنان بواحد هل يجب**
الثبات اصله ان من كونهما لم يزيدا على الضعف ونحوه لخصاص الحكم في الآية
 بالجماعة اذ الهيئة الاجتماعية لها اثر في المقاومة وهو الاقرب **الثانية**
 يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وما يرههم جهنم ولا يبغى
 قال ابن عباس جهاد الكفار بالتيقظ جهاد المنافقين باللسان يريد ما قامته المحبة
 عليهم والوعظ لهم واختاره الجبائي وقال الحسن وقاده جهاد المنافقين بآقامته
 الحدود عليهم وفيه نظر لان الحدود نعام ايض على فساق المسلمين مع ان ذلك
 لا يسمى جهادا واغلظ عليهم اي اسعهم الكلام الغليظ ولا تحاربهم ولا يرق
 لهم وغلبت حدود ان لم يتطع بيده فليسا نه وان لم يتطع فليكن في وجهه وان

في سورة التهم

لم ينطع فقبله بالبعض البتة منه وفي قرارة اهل البيت ع جاهد الكفار
بالمناقض لانهم لم يكونوا جاهد منافقا بل نبالا فاذ صرح هذا النقل فمعلم
بما قالوه والافارقة للشبهة المنقولة نواتر امعها الدليل والها المجتة فأت
تألف للمناقضين على كونه مقصودا لانه بل يكون وسيلة الى ابي قلوبهم فيقبل ما يرد
عليها من المجتة والموقفه واقامة المادلة على دفع الشبهات عنهم وذلك هو
الجهاد والامور به وفي الآية فوائد **الامر** بجهاد الكفار وهم قتلهم في كتاب
او شبهة فهو لا يقتلون حتى يسلوا او يلينوا بشرائط الذمة وان لم يحصل
منهم احد الامرين قتلوا او سبوا في حكمهم ونوليس له كتاب ولا شبهة فهو لا يقتلون
حتى يسلوا او لا يسلوا وسبوا في حكمهم **الامر** بجهاد المنافقين باقامة الجهاد
فيه جهاد كل مبتدع ومعتد خلافا للحق قال النبي ص اذ اظهرت البدع من امتي
فلينظر العالم علمه ومن لم ينصل فعليه لعنة الله **الامر** بالغلظة شامل للتمين
فيجب الغلظة على الكفار واهانتهم وكذا على المنافقين ولما باب المديح ومعتقد
خلافا للحق لا لتيمة تمنع من ذلك او خوف من **الامر** قالوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
هذه الآية اشارة الى قتال اهل الكتاب في قدسهم بصفات اربع كل واحد منها
يوجب قتالهم **انهم** لا يؤمنون بالله في نفس الامر لانهم يعتقدون

في التوبة

عزوف

على صفة يتجمل ان يوصف بها لغوهم عزيز بن الله والمبج بن الله ولذلك
وصفهم **بلا شرا** **انهم** لا يؤمنون باليوم الآخر كما يجب لغوهم ان تمسنا
النار الا اياما معدودات **انهم** لا يحرمون ما حرم الله كشراب الخمر و
فكاح المحرمات وابعاد الحميم **انهم** لا يدينون دين الحق والدين اما
الاسلام او الطاعة اي كانوا يدينون دينا اذ يفعلون طاعة ذي غير مطابقة
لدينهم كتابهم وانما لهم امر اعني مشروعة اذا عرفت هذا فهنا مسائل **اهل**
الكتاب هم اليهود والنصارى حقيقة واما المجوس فلم يشبه كتابهم بكتاب الله
كما بقوله انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وانا العصر والجوامد لهم
شبهة وقد ورد في اخبارنا انه كان لهم نبي فقتلوه وكتاب غرقوه وهكذا قال
سواهم شنة اهل الكتاب في مخرج الآية للبيان **تقدم** ان اهل الكتاب يقاتلون
حتى يلقوا باحد امرين اما الاسلام واحكامه او شرائط الذمة واما اقتصرها
في غاية القتال على امة الجزية ولم يذكر الاسلام ولا با في الشرائط لان الاسلام معلوم
الارادة ولا انهم ووصفوا بالاوصاف الاربعة وفيه قطع لطمع الاسلام عنهم واما
الاقتصار على ذكر الجزية فلانها الركن الاعظم في الشرائط فاذا اخلوا بها ولم يتقوا
لاحكام الاسلام غرقوا الذمة **شرائط الذمة** هي قبول الجزية وان يجري عليهم
احكام الاسلام وان لا يؤذوا المسلمين في انفسهم واموالهم ونسائهم وان لا يحدوا
كنيسة ولا بيعة ولا يضربوا ناقوسا وان لا يخطأوا بنى من الخوارج وان لا

تينا قضاوين للاسلام بذكر الله سبحانه ونبيه م بالاجرة وبجائزة الاولين
يخرجون عن الذمة **الجزية** فعله كجسده وهي اسم للشيء اي نوع من الجزاء عند
انها غير مقدرة بل بحسب طراها امام المسلمين لانه انما يصار للصغار وعندا في خيفة خو
في اول كل سنة من الفتي المكتب لثنا عشر درهما ومن المتوسط اربعة وعشرين ومن
الغنى ثمانية واربعون ولا يؤخذ من الفتي الذي لا كسبه وعند الشافعي يؤخذ في آخر
كل سنة من كل واحد دينار فقي كان او غنيا ولم يفضل الفقير الى المكتسب **وفيه**
لا يؤخذ الجزية من النساء والعتيان لانه ليسوا من اهل القتال ولا يؤخذ من الشيخ
قيل نعم للاستعداد بربهم وقيل لا الجزية عن القتال والاول انب **اختلف في**
معنى غير قتل ان يعطوها نقد لانه كما يوجبته يد ابيداي نقد بنقد وقيل
ان يعطوها بايديهم لانه انما انب بذلتهم وهو اقرب وقيل عن قدرة وقولكم
عليهم وقيل اليد هنا النعمة اي عن انعامكم عليهم بقبول الجزية منهم واقرأهم علي
دينهم **وهم** صاغرون من الصغار وهو الذلة والوال والحال اي يعطونها في حال
ذلهم قيل هو ان يدفع ويقهر بحيث يظفر ذلته وقيل ان يحج ماشيا ويسلكها وهو
قائم والاخذ بالسوق يوق له اذ الجزية وانت صاغر ويضع على فقهه ضبيعة
وقال فقهاءنا انه التزام احكام الاسلام وان يجري عليهم وان لا يقد الجزية عليهم
فيوطن انفسهم على حاله وقيل ان ياخذهم بالا يطبقون حتى يسلمون وقال صرح **ان**
تم يقول حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والامام ان ياخذهم بالا يطبقون

حتى يسلموا ولا فكيف يكون صاغرا وهو لا يكتفى بما يؤخذ منه **قال ابو حنيفة**
يؤخذ الجزية من كل كافر حربيا كان او ذميا عابدا الوثني او عابدا الكواكب لا من مشرك
العرب بقوله من اهل مكة هل لكم في مكة اذا قلتموها وانت لكم العرب باذنت اليكم العجم
الجزية وعند الشافعي لا يؤخذ من مشرك العجم وعند صاحبنا انما يؤخذ من اليهود
والنصارى والمجوس **المشافعة** فاذا القيمة الذين كفروا فضرى الرقاب حتى
اذا اختلفتوهم فشدوا الوثاق واما ما بعدوا اما فدا حتى تضع الحرب اوزارها
ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن لسبلو بعضكم ببعض والذين قاتلوا في سبيل
فان يضل اعانهم سيديهم ويصالح بالهم ويدخلهم الجنة عزهم بالهم هنا فوائد
اللقاء هنا في الحرب يضرب لصله فاضربوا الرقاب ضربا فخر في الفل وقدم للصد
نايبا منابه مضاقا الى الفصول هذا مع التاكيد الاختصار والقبيل به عن التسل
اشعارا بانه ينبغي ان يكون يضرب الرقبة ان اختاره الامام عندنا وفيه ايضا نصيب
له باشع سورة والاشخان قيل اكدار القتل واعلاطه من الشقي وهو العليل وقيل
اكدار الجراح بحيث لا يتمكن من الهوض والوثاق ينع الواد وكسرها ما يؤثرب فدا
الوثاق كناية عن الاسراف اما ما اي يموتون منا او يقدون فدا او نزار الحرب
الامته وانما لها التي لا تقوم الا بها كالسلاح والكرام اي ينقضي الحرب بالاسناد
مجازي اي يضع اهل الحرب وقيل انماها ومعناه حتى تضع اهل الحرب شرهم ومعا
طاهرا بحيث لم يبق الا مسلم او مسلم ذلك اي الامر ذلك فلو كان فضل خطاب او

في سورة محمد ٢٢

مفعول اى فعلوا ذلك **قالت الشافعية** اذا اسرا الذر الى المكلف تجزى الامام
 بنو القتل والقتل والعداء والاسترقاق وقالت الحنفية تجزى بنو القتل والاسترقاق
 فعلى قولهم الآية منسوخة او محسنة بواقعة بدر فظاهر الآية قريب من ذهب
 الشافعية وفي التحقيق لانه يمنع القتل بعد الاختار والاسر لغير المقتول والعداء
 يكونه بعد الاسر ولم يذكر معها القتل وعلى التقادير فالاسترقاق علم بالثمة هذا
 وقد قيل ان الاسر كان محرما بقوله ما كان لبقا ان يكون له اسرى ثم نسخ بهذه الآية
 وقال الحنابلة البصري ان الامام تجزى بنو القتل والاسترقاق وليس القتل بعد الاسر
 فكانه جعل في الآية تقديم وتأخير تقديره فضر بالرقاب حتى تضع الحرب اوزارها
 ثم قال حواذ اخفقهم فشدوا الوثاق فاماننا بعد ما نذرت وقيل حكم الآية
 منسوخ بآية التيف وليس بشي لاصالة عدم النسخ والتخصيص خبر منه **س**
 المستول على اهل البيت ان الاسير ان اخذ الحرب قايمة فعين قتله اما بضرب
 عنقه او قطع يديه ورجليه وبني كره حتى ينفذ ويموت وان اخذ بعد انصار الحرب
 تجزى الامام بنو القتل والعداء والاسترقاق ولا يجوز القتل ولو حصل منه الاسلام في
 الحالين منع القتل خاصة فعلى هذا يكون قول الحسن موافقا لما ذهبنا ويقوى
 القول بالتقديم والتأخير ولا حرج في ذلك **س** اختلفوا على ان الآية لا
 تقديم فيها ولا تأخير في قوله حتى تضع الحرب اوزارها قيل هي غاية لضرب الرقاب
 وقبل غايته لشدة الوثاق وقبل للقتل والعداء وقيل للجمع بمعنى ان هذه الاحكام

جارية فيهم حتى لا يكون حربي مع المشركين بنو القتل وشركتهم وقيل حتى لا يبقى احد
 من المشركين وقيل حتى لا يبقى دين غير الاسلام وقيل حتى ينزل عيسى **س** اخبر
 سبحانه وتعالى انه لو نبأوا اسرا حل ما هلكهم بنو قتي توسط فعلكم ولكن امركم بذلك
 ليسوا المؤمنين بالكتاب يا ايها الذين آمنوا فاستجيبوا للثبوا بالخير والكتابين
 يا مؤمنين يا ايها الذين آمنوا فاستجيبوا للثبوا بالخير والكتابين **س** ثم اخبرنا الذين
 قالوا في سبيل الله وقرى البصري وحضر قتلوا فليضل اعمالهم اى لا يضيعوا
 ويهديهم الى الثواب او يشبههم ويضاهيهم اى ثابروا في الثبات فيدخلهم الجنة **س**
 لعاقبتهم بعد الاعمال عرفها لهم في الدنيا فاستأقوا اليها وغاوا لها او تسلم لهم فيعرف
 كل واحد منكم ويهدي اليه كانه كان ساكنها منذ خلق او طبعها من الحرف وهو طيب
الراجح الشافعية ما كان لبقا ان يكون له اسرى حتى تخفى في الارض تريدون
 عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لو لا كتاب من الله سبق لمسك فيما
 اخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم خلا لا طيبا وانفقوا الله ان الله غفور رحيم
 يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا ابى لكم خيرا مما
 اخذوا منكم ويخف لكم والله غفور رحيم وان يريدوا خيانتكم فقد عانوا الله من قبل
 فاما من منهم والله يعلم حكيم خسر آيات قوله ما كان له الجود وكان ناقصة واسمها
 ان يكون على تاويل يصدر اى لا يجوز كون الاسرى عند بنيهم وقرى ابو جعفر اسار
 والما تون اسرى والاختار هو ثلثة القتل وقتل العينة على البدلان والله دليل

في سورة الانفال

لاهلها وعرض الدنيا ساعها سبي به لحوضه وعدم بقائه وهذا فوايد
روى ابن النقيص اخذ سبعين اسيرا يوم بدر ومنهم العباس عمه وعقيل
ابن عمه ابي طالب فاستشار ابا بكر فيهم فقال قومكم واهلك استقر لعل
الله يتوب عليهم وخدمهم فدية يقي بها اصحابك فقال عمر كذبوك
اخرجوك فخدمهم واضرب اعناقهم فانهم ائمة الكفر ولا تأخذ منهم الفداء
مكن عليا من عتيا وخزعة من عباس ومكني من فلان وفلان لنسب له فيهم
فقال صم ان الله يليت قلبه جال حتى يكون النبي من الذين ويستى قلوبهم
حتى يكون أشد من الحجارة مثلك يا ابا بكر مثل ابراهيم ع اذ قال فخذني
فانه متي ومن عصاني فانتك عفون رحيم ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال رب
لا تدن علي الارض من الكافرين ويارا ثم قال اصحابه ان شئتم قتلتم وان شئتم
فاديتهم ويستشهدونكم بعدتهم فقالوا بل نأخذ الفداء فاستشهدوا بعدتهم
بأحد كما قال صم ونقل علي بن ابراهيم انه لما قتل الفضل بن الحارث وعقبة ابن
ابي معيط خافت الامصار ان يقتل الاساري فقالوا يا رسول الله قتلنا سبعين
وهم قومك واسرتك اجد اصلهم فخذ يا رسول الله منهم الفداء وكان الفداء
اربعة آلاف درهم واقلة الفداء هم وقيل كان فداء كل واحد عشرين اوقية وقال
ابن سيرين مائة اوقية والواو اوقية اربعون درهما وروي عن صم ان الفداء
كان اربعين اوقية والواو اوقية اربعون مثقالا لولا العباس فان فداه كان

كان مائة اوقية وكان لخدمته حفي اربعين اوقية ذهباً فقال له رسول الله
فنية ففاد نفسك وابني اخيك ثوباً وعقلاً فقال يا محمد ليس معي ثوب حتى تكفي
اتلف الناس ما بقيت فقال صم اين الذهب الذي دفعته الى ام الفضل حين
خروجك من مكة وقالت لها ما ادرى يا بصير في وجهي هذا فان حدث في حديثي
لك ولعبد الله ولعبد الله والفضل فقال العباس وما يدريك به فقال اخبرني
به روى فقال العباس انا الشهدان لا اله الا الله واكثر عبده ورسوله فانه لم يبلغ
عليه احد الا الله ولقد دفعت اليها في سواد الليل قال فلما اخذوا الفداء تركت
الآية وروى ان الرسول صم كره اخذ الفداء ولما راي سعد بن معاذ كراهته في وجهه
قال يا رسول الله هذا اول حرب لقينا فيه للشركيين موت اذ يخن فيهم القتل حتى
لا يطعم احد منهم في جلا فذكر فقال كرهت ما كرهت ولكن ارايت ما صنع
القوم واستدل جماعة من مخالفتنا كما حمل بن جندب وعنه هذه القصة على
جواز الاجتهاد على التيقص فان اخذ الفداء لم يكن من الوجوه والا لما اكره الله
والجواب جاز انه كان مخيراً بين القتل والفداء وكان القتل اولاً والعتاب على
تركه وايضاً قد نقلنا انه كان كاره الفداء فالعتاب كان لغيره قال ابن
عباس وقتاده انكار الفداء كان من عند لعنه المسلمين فلما كثروا اذن لهم فيه
فتولت فاما ما جددوا فداءه وسبب ذلك ان الله نعم اراد ارباب الكفار
والنقاء الرعي في قلوبهم لا غرض دينه وبضرة رسول الله ولا ياتي ذلك الا بشي

القتل فلما كثرت السلوك حصل المقصود بغير حرم فاذن لهم في الفاداة لو كانت
من الله سبق قال مجاهد معناه لو لا انه تم لا يعذب على ذنب لا بعد الذي
عنه لعذبكم لكن لم يسبق منه شيء فلم يعذبكم وقال الجبائي لو لا ما سبق في حكمه
انه لا يعذب على الصغائر لعذبكم وقال ابن جبر لو لا ما سبق انه يحل لكم الفداء
فيما بعد لعذبكم قلت ويحتمل معنيين آخرين احدهما لو لا ما سبق في حكمه ان امة
محمدة لا يعذبون في الدنيا على ذنب كما كانت الامم الماضية لعذبكم وثانيها لو لا
ما كتب لكم انتم لا توادون على خطا في الاجتهاد لعذبكم وبيان خطا هم انهم قالوا
لا مصلحة في قتالهم لرجاء اسلامهم وفي اخذ الفداء مصلحة للمسلمين لان الترحيم
كانوا فقرا ولا مركوب لهم ولا زاد ولا شكر ان مصلحة للمسلمين خزينته والاحتيا
في الارض مصلحة كلية فاذا تعارضتا فكلية اولى كما اذا وقعت آكلة في عضو
فانه يجب قطعه لتلاصقه الى البدن كله والمخاطب لمن اخذ الفداء لا يرد
عن الخطاء ولما قلنا من كراهية اخذ الفداء وقال الجبائي ان النبي صلى
في هذه القضية اجماعا ولم يصح والظان في ترك القتل والاختار قوله بطائفة
من عصمة مطلقا هذا وقد قلنا كراهية اخذ الفداء حتى قال النبي احل الله الفدا
ببرك من اخذ الفداء وانما عيب فيه غيرهم فكلوا ما غنمتم خلا لا اشارة الى
اباحة الغنمة وقال من فضلت على الانبياء جنس بعثت الى الكافة واحلوا الغنم
ونصرت الرقب وجعلت في الارض مسجدا وطورا وخصصت بالشفاعة والجنة

ما اخذ

ما اخذ من القفار فربما وهل الفداء من الغنمة قبل دفع والمراد بها هنا هو الفداء
لان الكلام فيه وقيل لان الفداء ما اخذ عوضا عن الفسخ هو غنى الغنمة وما يرد
الخلا في وجوب المحرم وعدمه واصل الخلاف في محل العقد لا في بينه وبين المباح
في العقد لا ان المباح ليس مباحا بالخط بخلاف الخلاف لما قلنا انه من محل العقد
لما كانت الغنم محرمة على الامم السابقة قال اهل الا والمباح ما اخذ من باحة الدار
ومسما كونه مباحا معناه موسع فيه والظن كان موافقا للطبع وفيه منها
للتبصير لو لا هو او هم قديم الاستغاثات الباقية وتخصيص المالك لكونه اعظم
الاستغاثات ثم انه تم بشر لا سرى عقيب اخذ الفداء منهم بانه اذا اصلحت نياتهم
وخاصوا الاسلام في قلوبهم بوقوعهم في احوالهم من الفداء سرى عن عباد الله
قال اهل البيت في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم
بعينهم الفداء اعطاني مني وما احب ان لي بها جميع اموالكم وانا انظر الخفة
وانذهم انهم ان يريدوا ايضا ان الرسول بالرد عن الاسلام فقد خافوا الله فويل
بالشرك ومعاونة المشركين فامكنهم بالقصة عليهم كذا اذا ارتدوا ياتونهم
ثانيا كما مكنهم اول كما وقع للمدينين الجنة ومن صار عن اسلم ثم ارتد فنج
على النبي مع المشركين **العاشر** فاما تقصيرهم في الحرب فشرع بهم من خلفهم
لعلهم يذكرون واما تخاف من قوم خيانة فابذل لهم على سواد ان الله لا
يجب الخائين الصير عايد الى الدين فقصوا عهدهم بنو قريظة عاهدكم رسول الله

في الانفال

على ان لا يضره قريباً فاعانوا مشركي مكة يوم الخندق فلما عرفهم نقضهم قالوا
نينا واخطانا فامرهم الله بمكافاتهم وان شرطته وما زادك لتأكيد الشرط
والنون للتأكيد في الفعل ايضاً ومضاه ان صادفتم يا محمد في الحرب فشر بهم
من خلوهم اي كل بهم تنكيلاً بشرذ عيونهم من ناقض العهود خوفاً ان تنكروا له
اكثر المفسرين احلهم تذكره اي اذا فعلت ذلك كان غظه لغيرهم فيحلون
ان عاقبة الحذر وخفة واما تخاف ايضاً حمله شرطية كما تقدم اي ان خفت خيانه
من قوم اي بعض عهدهم فابذل اليهم عهدهم اي الق اليهم عهدهم واقصر على
ذلك ولا تحاربهم قوله على سواك اي على عدك فانهم اذا نقضوا العهد فبذلت اليهم
عهدهم بساويرهم لكنهم لما بدوا استحقوا الدم فعلى هذا يكون الآية الاولى في حال
من نكث منهم نقض العهد لقوله تم قبلها الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم
في كل مرة وهم لا يتقون وهذه لمن طر في امارات النقص لان النقص طاع
للمشركه لكن يرد هنا سؤال وهو ان اهل مكة حاربهم رسول الله ص مع عدم نكث النقص
منهم فيجاب بان معنى الآية الثانية ظهور امارات النقص فطرد ذلك واهل مكة
نقضوا العهد بالفعل وقالوا رجلاً من خزاعة من اصحاب رسول الله ص وفريقين
من النقص يعني يبقينه او يكون الملو ان النقص ان كان يعني القتل لم يتكرر فبقينه
مع على نكث العهد بالقتل كاهل مكة او مع التكرار كبنو قريظة يجوز المحاربة بمثل
تما خص بفصل قوله ان الله لا يحب الخائضين عدم المحبة اعم من العنفة لجواز

ان لا يحب ولا ينقض كما ان اماره النقص اعم من نقضه بالفعل ومن عدمه
الحا **و** يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فبشروا ولا تقولوا الحق
الذي اليكم السلام لست مؤمنين يتخون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم
كثيرة كذلك كنتم من قبل فتمن الله عليكم فبشروا ان الله كان بما تعملون
خبيراً روي في سبب نزولها ان جلاليق له مرد اس من اهل فداك اسلم ولم يسلم
من قوم عينه فخرجهم سيرة رسول الله ص واميرهم غالب الحسي فمروا وتجرروا
اعقاراً على سلامة فلما راي الخيل الجار غمته الى عاقول من الجبل وصعد فلما انقضا
وكبروا وكبروا وقال لا اله الا الله محمد رسول الله ص السلام عليكم فقتله اسامة
بن زيد واساق غمته فوجد وجداً شديداً فاجرى وارسل الله ص بذلك فقال
قتلوه امراده فقتلوه وقيل كان امير السيرة مقداد وقرار حمزة وابن عباس
اسلم يعني لا الف والباقون السلام بلا الف ومعناها واحد قوله لست مؤمنين
اي لست مصدقاً بالاسلام غرضه وانما قلنا خوفاً من القتل كذلك كنتم من
قبل اي كنتم كفاراً فلما اطرحتم الاسلام قبل منكم وقيل كنتم مستحقين بلا سلام
على انفسكم كذلك مرد اس فبشروا عاذهما للتأكيد وقرا الكسائي فبشروا بالثبات
المنقطة ثلاثاً والباقون بالنار فورها نقطتين وهذا فوايد ان كلمة الاسلام
حقن الدم والمال على اي حال حصلت ان اسامة بن زيد لم يخرج بذلك الفداء
عن الايمان لمحاظته به وان لم يقتله الاطعاً في داله لا يعني لا الله ولا انكرا لا ايمانه

روي ابو عباس انه لما نزلت آية حلف اسامة انه لا يقتل رجلا يقول لا اله الا الله
 وهذا اعتد الى علي ثم لما اختلف عنه وهو عن عيسى بن ميمون انه قام
 الدليل على وجوب طاعته في محاربة من جاهد من البغاة خصوصا وقد سمع
 رسول الله يقول يا علي حارب كربي وسلك سبلي ولكن كرم علي ثم ستر خطيئته
 والحد عند كرام الناس مقبول في آية اشارة الى البيعة في الامور التي
 عن العجوة حذر من سوء عاقبتها **الثانية عشر** واذا بعدكم الله احدي الطائفتين
 انها لكم وتودون ان عيسى ذات الشوك يكون لكم ويبريدون الله ان يحق الحق
 بكلامه ويقطع دابر الكافرين هذه اشارة الى قصة بدر ومعونتها ان عيسى
 اخو النبي ص ان عيسى القريض اقبلت من الشام وهي خمسمية بعيسى موقوفة من امته
 الشام وفيها اربعون الفا وان فيها ابا سفيان وعمر بن العاص وعمر بن الخطاب
 فاجروا المسلمين بذلك وامرهم بالخروج اليها وقال لعلي الله ان يملكوها فحفظ بعضهم
 وثقل بعضهم ولم يظنوا ان رسول الله ص يلحق حربا فخرجوا لا يريدون الا العير فسمع
 ابوسفيان بخروج رسول الله ص فاساخر رجلا يقال له فضم جبهة دنا بيزيد
 الى ملكه جبر قريشا بذلك وكانت عاتكة بنت عبد المطلب قد رأت قبل ذلك في
 المنام ان رجلا صعد على ابي قبيس فاخذ حجر فدهسه فامر كذا راى رؤيته
 ثم اصابه منه فلذة فانتبهت فرغت واجرت العباس وبلغ ذلك لعاهل فقال
 هذه نبية ثانية في بني عبد المطلب فلما كان اليوم الثالث من الرويا حتى

في القتال

فضع يصبغ باعلى صوته يا آل غالب اللطيمة اللطيمة العير العير ان محمدا الصباة
 قد خرجوا يتعوضون لعيسى فخرج ابو جهل ينادي النخا النخا عيسى كم وامواكم ان
 اصابها محمد لن يفلحوا فخرجوا باجمعهم وهم النفي وفي الليل المسار لم يبعد في العير
 ولا في النفي وخرج معهم الفتان يضربون بالدرف فاجروا بان العير اخذت
 الساحل وخرجت وقيل في جبل ارجع الى مكة قال لا والله لا يكون كذا حتى تنح
 الجذور ونشرب الخمر فيساع العير ان محمدا لم يصب عيسى فخصي بهم الى بدر
 هي ما كانت العرب يجمع فيه لسوقهم يوما في السنة فنزل جبريل عليه السلام واجرى رسول الله
 بالقصة وان الله نعم وعنه احدي الطائفتين اما العير فاما النفي فاستشار
 النبي ص اصحابه ايها الحب اليكم فقالوا العير فخصي وجبر رسول الله ص وقال ان
 العير قد مضت وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا عليك يا عيسى فاستد غضبهم فقام
 ابو بكر وعمر وسقطا بكلام مضمونة انها قريش وخيلاءها ما امنت منذ كبرت
 ولا دلت منذ عرت فقال لهما اجلسا فجلسا فقام للقعد ادرهم فقال انا شهد
 بان ما جئت به حق والله لو امرنا ان نخوض البحر فخصناه معك لا متول لك كما
 قالت بنو اسرائيل لموسى اذهب انت واركب فقال لا بل نقول امض امر ربك
 انا معك فقالون فجاهد رسول الله ص خيرا فاستبشر رسول الله ص ثم قال اشيروا
 علي ولا راد بدي لا ايضا ولا هم كانوا اكثر الناس يومئذ ولا هم كانوا ابايعوا
 بالعقبه فقالوا انا بآية من ذمتك حتى يصل الى دارنا ثم انت في ذمتنا

نملك مما يمنع منه انفسنا وابنائنا وناسنا وكانهم يتخوفون ان لا يربحوا الاضمار
في بضعة الا على عدة دهم في المدينة لا يعني فقام سعد بن حاد وقال كانه لربنا
يا رسول الله قال نعم فقال انا امانا بك وصدقناك وشهدنا ان ما جئت به هو
الحق واعطيناك على ذلك عهدا وميثاقا اما الصبر عند الحرب صدق عند
اللقاء والله لو امرنا ان نخوض هذا البحر لخضناه معك ولعل الله يريك ما نقره
عنيك فسر بنا على بركة الله فخرج بذلك رسول الله ص وقال سرا على بركة الله ان
الله قد عرف احدى الطائفتين لن يخلف الله وعده والله كذا في انظر الى
مصرع ابي جهم وعنه بن سبعة وفلان وفلان ثم امر بالرجل الى بكة فاقبلت
قريش وبعثت عبيدها يستقروا من المأوى فاخذهم اصحاب رسول الله ص وقالوا
من انتم قالوا نحن عبيد قريش قالوا واين العبي قالوا لا اعلم لنا بالعبودية فقبلوا
بضربهم وكان رسول الله ص يصلي فانشل من صلوة وقال ان صدقتم ضربتم
واذا كنتم تكتمون فاقامهم فقال من انتم قالوا يا محمد نحن عبيد قريش قال كم
القوم قالوا لا اعلم لنا بعددكم قال كم يتخوفون في كل يوم من جوارح الله
الى مشرة قال رسول الله ص هذا القوم ستمائة الى الف رجل وامر بحبسهم وبلغ
ذلك قريشا ففرغوا وندموا على ما سبواهم ولحق عتبة بن ربيعة ابانجزي بن
هشام قال اما ترى هذا البغي والله ما البصر موضع قد يخرجا النع غير فا
اقبلت محبتنا نبيا وعدونا نانا والله ما افاح قوم بغوا قط ولوددت ان ما

والله

في الحي من اموال بني عبد مناف ذهبت ولم يبر هذا المسير فقال له ابو النخري
انك تريد ما دامت قريش فخرها بالناس وتحمل العيا التي اصابها محمد واصحابه
بجمله ودم ابن الحضرمي فانه حلفك فقال له على ذلك ما على احد منا خلاف
الا ابن الخطبة يعني ابا جهم فزاله واعله اني حملت العير دم ابن الحضرمي وهو
خلفي وعلى عقلي قال فقصدت خناره وابلغت ذلك فقال ان عتبة يتعصب
بمحمد فانه من بني عبد مناف وابنه معه في يد ان تغفل بنو الناس واللات والاله
حتى اجمع عليهم شرابوا واخذهم اسارى فدخلهم مكة ويتسامع العرب ببكركم كان
ابو خديجة بن عتبة مع رسول الله ص وكان ابوسفيان لما حابه بالعبودية بعث الى
قريش قد نجي الله عيولهم فارجموا ودعوا محمد واصحابه بالراح ما اندفع
وان لم ترجعوا فردوا اليهم فلحقهم الرسول ص بالحجة فاراد ان يرجع فاني ابو
وبنو مخزوم وردوا اليهم من الحجة قال دفع اصحاب رسول الله ص لما بلغهم كثرة
قريش واستخاثوا فاضروا فانزل الله ص اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم في مكة
بالف من الملائكة مردفين قال ابن عباس لما اضطرب القوم قال ابو جهم اللهم
اولانا بالنصر فانصره وقيل ان النبي ص لما نظر الكثرة من المشركين قل عدد
الملائكة استقبل القبلة وقال اللهم انجزم ما وعدتني اللهم ان تهلك هذه
العصاة لا تعبد في الارض فما زال يهتف به ما ذا يديه حتى سقط ردا له وقال
ولما امسى رسول الله ص وخبه الليل اتى الله على اصحابه الناس وكانوا قد

نزلوا في موضع كثير القبل لا يثبت فيه قدم فانزل الله المطر اذ راى اخفى اشتدت
ويثبت اقدامهم وكان المطر على قريش مثل الغر الخ والحق الله في قلوبهم الرعب
كما قال سبحانه وتعالى في قلوب الذين كفروا الرعب فعلم رسول الله ص
اصحابه وكان معهم فريسان احدهما الغزي بن العوام والاخر بن لعداد وسعد
جلال يتعاقبون عليها وكان رسول الله ص وعلى بن ابي طالب ومرثد بن ابي رزده
المنوي يتعاقبون على جبل مرثد وكان مع قريش اربعة فرس وقيل مايتان
فلما نظروا الى قلة المسلمين قال ابو جهل ما هم الا اكلة اسود لو بغشنا اليهم عبيد
لاخذوهم اخذوا باليد وقال عتبة انبي لهم كينا او مدد افضواهم وذهب
فجال بغريسه حمل المسلمين فرجع وقال ما لهم كين ولكن فاضح يثر بجد حالت
الموت النافع اما ترونهم فرسا لا يتكلمون ولا يمشون قلت لا في ما لهم حيا الا
سيوفهم واما اراهم يوقون يقتلوا ولا يقتلون حتى يقتلوا بعددكم فارثا واد ايك
فقال ابو جهل كذبت وجبت فانزل الله وان جعلوا للتكلم فاجتمع لها فبعث
اليهم رسول الله ص يا معشر قريش اني اكره ان ابدلكم فخلو في العرب وارجعوا
فقال عتبة مائة قوم هذا فقط فافلحوا ثم ركب جلاله احمر فطلى اليه رسولا
وهو جمل بين المسكرين فيهمي هذا القتال فقال ص ان ياكرو عند احد خير فعند
صاحب الجمل الاحمر وان يطيعوه يرشدوا وخطب عتبة فقال اطيعوا في اليوم
واعصوا في الدهر كله ان محمدا له ان وذمة وهو ابن عمك فخلوه والعرب فانكروا

صادقاً فانتم اعلاناً به وان يكاذباً لكم ذوبان العرب امره فقال له
ابو جهل جنت واستغفركم فقال يا هضم اني امثلي جيتي سيعلم قريش
ايها الام واجتروا بنا المفسد لقومه وليس درهم وتقدم هو واخوه شيبه
وابنه الوليد وقالوا يا محمد اخرج اليكنا الكفا تا من قريش فبنا اليه ثلثة نفر
من الانصار فانسبوا لهم فقال ارجعوا انا نريد الكفا تا فنظر النبي ص الى عبيدة
ابن الحارث وكان له يومئذ بعوزة فقالت له قم يا عبيدة ونظر الى حمزة
وقال له قم يا عم ثم نظر الى علي بن ابي طالب وهو اصغر القوم فقال قم يا علي فاطلبوا
جفلكم الذي جعل الله لكم فقد جاءت قريش بخيل ايها وفخها يريد ان يطعنوا النبي
ويا في الله الا ان يتم نوره ثم قال يا عبيدة عليك بعتبه ويا عمي عليك بشيبه ويا
علي عليك بالوليد فمروا حتى انتهوا الى القوم فقالوا الكفا تا كرام فحمل عبيدة
على عتبة فضربه على راسه ضربة فلقت هامته وضرب عتبة عبيدة علي
ساقة فاطنها فسقط جميعا وحمل شيبه على حمزة فضا ربا بالسيف فحق
استلما وحمل امير المؤمنين علي ع على الوليد فضربه على جمل عاتقه فخرج السيف
موابطه قال علي ع لقد اخذ الوليد يمينه ببساره فضرب بها هامتي فطنت
ان السماء وقعت على الارض ثم اعتنق حمزة وشيبه فقال للمولى يا علي ما ترى
الكلب قد نحر عنك فحمل علي عليه فقال يا عم طامح اسد وكان حمزة المولى وشيبه
فادخل حمزة راسه في صدره فضربه علي ع فطرح نصفه ثم جاء الى عتبة وبنه

وموقفاً من عليه وحمل عبدة حمزة وعلي مع حق آيتنا الى رسول الله ثم تابست
فقال يا رسول الله الست شهيداً فقال صمت اقل شهيد من اهل بيتي فقال اهل
لا تجلوا ولا تطروا كما يطراننا ربيح عليكم يا اهل بيث فاجزهم جزراً
عليكم بقرية فخذوهم اخذوا حتى قد خلعوا مكة فتعزفهم ضلالهم وجابليهم
في صورة سارقة من ذلك ابن خشم فقال اني تجاركم ادفعوا الي رايتكم قد دعوا
اليه راية الميرة وكانت الراية مع بنو عبد المذافر فظفر اليه رسول الله فقال
لا تصحابه غصوا البصاركم وعصوا على الواحد ورفع يده فقال يا رب انك
هذه العصاة لا تصدقهم اصابه العشى فصر عنه وهو يسكب العرق فوجهه فلما
هذا جبرئيل قد انكم في الف من الملائكة مرد فيزي وروي عن اهل بيت خيف
قال القدر اننا يوم بدر ان احداً يشي بسيفه الى المشرك فيقع راسه من جسده قبل
ان يصل اليه التيف وقل ذلك اليوم من المشركين اثنا وسبعون من صناديدهم
قتل على قمع منهم ستة وثلاثون والملائكة وباقي المسلمين ستة وثلاثون ولما طفر بهم
الله وفتح من الحرب قال له بعض اصحابه يا رسول الله عليك بالحي فانه ليس
دونها زائد فقال لا اعتبار وهو في القيد لا يصالح لك فقال ص له ولم ذلك فقال
ان الله وعده احدى الطائفتين قد اعطاك ما وعدك وهذه القصة وقع في بين
وهنا فواتيد ان المراد باحدى الطائفتين الحيى والتيف وذات الشوكه
هي التيف وغير ذات الشوكه هي الحيى والشوكه القوة انه اجبرهم اجلاً انه

وعزم

وعدمهم احدى الطائفتين اشار الى ان الواقع هو الطفر بذات الشوكه لانه قال
وتودون ان يغى ذات الشوكه تكون لكم وقال ويريد الله ان يحق الحق بكلماته و
يقطع دابر الكافرين وقطع دابرهم هو الطفر بذات الشوكه واذا اراد الله امر
وجب وقوعه حضوراً اذا كان من افعال نفسه وكانت ارادة العبد لا انطواء
من هذا المعنى قال رسول الله ص كافي انظر الى مصارع القوم وقال القباوس لا
يصالح كذا الطفر بالحي معنى قوله يحق الحق اي يبينه ويظهره بكلماته اي آياته
المنقولة او افعاله المخارقة للعادة كانهزال الملائكة وقذف الرعب في قلوب الكفار
وضرب الملائكة اعناقهم وقطع ايديهم وقطع دابر الكافرين اي استصالحهم وذا
الانسان عرقوبه ودابر الطائر كالامبع يضرب بها وهذه الآية ليس فيها شق من
فقه الجهاد لكن في ذكرها ذكرت القصة متابعه لمن يفهم معنى ولما فيها من العجزة
للرسول صلعم **باب** وان جفوا السلم فاجتج لها وتوكل على الله انه هو
السميع العليم جف اي مال والسلم المسألة اي المصالحة قال ابن عباس هو منسوخة
بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وقال الحنفى وقادة ومجاهد منسوخة
بقوله اقتلوا المشركين حيث وجدتمهم والحق انها غير منسوخة لسقوط الصام
برأي الامام وبحسب المصالح المتجددة ويدل على عدم نسخها ان اقبلوا المشركين في ذلك
في سنة تسع وبعث بها رسول الله ص الى مكة ثم صالح اهل بئر ان على الف رجل الف
في صفه والف فرجوا علم ان الصالح ويق له الهدنة جائز شرعاً لان النبي ص

في الانفال

صالح اهل مكة عام الحديبية وكان في الآية اشارة الى ذلك ثم انه انما يجوز مع
 رعاية المصلحة للملأين وقد يجب مع الحاجة اليها اما لغتهم او لرجال اسلام
 جماعة مع الصبي او لوصول ما يحصل به الاستطاعة فان لم يكن حاجة ولا ضرورة
 ولا مصلحة فلا يجوز مع حصول احدها فاقول انه اربعة اشهر لقوله فيجوز
 في الارض اربعة اشهر في طرف الكثرة لا يجوز الزيادة على سنة وفيها منها خلاف
 اقرب اعتبار الاصاح ولا بد من تعيين المدة فلو شرط مدة مجهولة لم يصح ويجب الوفاء
 بالحدة الصحيحة ولا يجوز النقص الا مع انقضاء المدة او ظهور خيانتها من ^{الغفار}
 ولو استشر الخيانة جاز بنزاع الحد اليهم ويندرهم ولا يجوز مع التهمة ولا يجب
 الوفاء بالشروط الصحيحة ولو كانت فاسدة فلا يجوز الاعتدال الا بعد الاذار
الرابعة ما ايتها الذين آمنوا اذا جازكم المؤمنات مما جرات فامتنعوا
 الله اعلم بايمانهم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن
 حل لهم ولا هم يحلون لهن واتوهم ما انفقوا ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا انفقن
 اجورهن ولا تنكوا بجمع الكوافر واستلوا ما انفقتم ولا يستلوا ما انفقوا
 حكم الله بحكم بينكم والله اعلم حكيم وان قالتم شئ فوازم الى الكفار فما جتم
 فاتوا الذين في هبتنا واجرم مثل ما انفقوا وانفقوا الله الذي انتم به مؤمنون
 قال ابن عباس لما وقع صالح الحديبية نفق ان من جاء منهم الى رسول الله يرد
 عليهم ومن اناهم من اصحاب رسول الله لم يرد فقد تمت سبعة نبي الحارث

في سورة المتحنة

الاسلامية مسلمة بعد ختم الكتاب فقدم زوجها مسافر وقبل صيفي من الزاهية كان
 كافرا فقا لا يا محمد اريد علي امرأتي فانك شرطت لنا ان نرد علينا من اناك
 متاوهة طيبة الكتاب لم يخف في نكاح الآية وقد نفقت احكاما **آ** قد تقدم
 وجوب الوفاء بما نكحته عقد الصالح من الشروط الصحيحة لا الفاسدة وصالح الخ
 وان نفق من اناهم من كنه مطلق قابل للتقيد بعدم الاشتغال على المصلحة
 فلذلك كان رسول الله يرد من الرجال من له عشيعة يمنعون من الفتن غرضه واما
 من ليس له عشيعة يمنعون فلم يرد خوفا من الفتن وكذا لم يرد المرأة مطلقا ان
 كان لها عشيعة لانه لا يمنعونها من التزوج بالكافر وجب ان يرد من فتنها من
 زوجها فان المرأة ياخذ من دين زوجها **ب** اذا قدمت المرأة مسلمة تتحقق بمقتضى
 الآية اي تخفى قال ابن عباس هو ان يتخلفا انها ما خرجت من قبض زوج ولا غيرة
 في امره ولا الفاسد دينا ولا عسقا لرجل متاوانا خرجت حبا لله ورسوله وبالجملة
 اذا تحقق اسلامها لم يرد قوله والله اعلم بايمانهم اي انهم مكلفون بان يظهروا
 من جلالها وحقيقة ايمانها معلومة لله سبحانه ونعم **ج** قوله فان علمتموهن مؤمنات
 اراد الفتن المتأخر للحلم العلم حقيقة فانه عني عمن وعي عن الظن بالحلم اي اياها
 بانه كوفي وجوب العمل به فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهم فيه نصيح زوج
 فتح التناح من عني ملاك بحجة اسلامهن لكن ذلك ان كان قبل النكاح ووقع
 الفسخ في الحال وان كان بعده توقف استقراره على انقضاء العدة فلو اسلم

الزوج في العدة فهو حق بها هذا في غير الكتابين اما هما فان كان الاسلام
من الزوج فهو على كفايه وان كان من الزوجية فكما تقدم والذكر لها كيد ولا
للفرقة والثاني التحريم الاستيناف **كم** اذا قدمت مسلمة ولها زوج فجارى في
طلبها فمضاه وجب على الامام او نائبه ان يدفع اليه ماله اليها من ماله خاصة
دونما النفقة عليها من ماله وعينه ولو كان المهر محرما كحرم او خفي يراوم يكون دفع
اليها شيئا لم يدفع اليه شيء ولا قيمة المحرم وان قبضته ولو جاء ابوه او اخوه لم
يدفع اليه شيء هذا ويدفع الامام او نائبه ذلك المهر من بيت المال لانه من المال
ولو قدمت بلدا ليس فيه الامام ولا نائبه لم يدفع الى الزوج شيء وان مضاهة
وهذا كله في زمان الهبة اما لو قدمت لامع الهبة فلا يدفع اليه شيء لانه خفي
نعم على ماله **و** لا جناح عليكم اي اخراج في نكاح المومنات المهاجرات لوقوع
الفسخ في نكاحهن واستدل ابو حنيفة بذلك على انه اذا خرج اليها احد الزوجين
ملا او بنية ونفي الآخر حريتا وقعت الفرقة ولا يرى العدة على المهاجرة ويصح
نكاحها الا ان يكون حاملا وليس بشيء يجوز اشتراط العدة كما في حق الحامل عند
قوله اذا اتفقوهن اجورهن اي مهورهن وفايدة ذكر ذلك اعلام انما اخذ
الازواج من المهور لا يكون من آخر نكاح مستأنف **و** ولا تسكوا عصم الكوافر
اي لا يتسكوا بنكاح الكافرات والعصمة ما يتسكبه من عقد او ملك في النكاح
وسمي النكاح عصمة لانها لغة المنع والمرأة بالنكاح تكون ممنوعة من غير زوجها

وفيه دلالة على انه لا يجوز نكاح الكافرة مطلقا حرة وذمية دائما ومنقطعاً
وسبب حقيقة قال مجاهد هو امر بطلاق من بقي من الكفار وقال الشعبي هي
المرأة تلحق بدل الحرب فتد وقال ابن عباس من كانت له امرأة بكه فلا يبتدئ
بها من شيء لان اختلاف الدارين قطع عصمتها وكل ذلك تخصيص لعوم اللفظ
من غير دليل وكذا قول من قال ان المراد بالكوافر الوثنيات لسبب التوفاطل
لما عرفت ان العبرة بعوم اللفظ وان السبب لا يخص **و** واستألو اما انفقتم
وليسوا اما انفقوا اي اذا حقت امرأة منكم باهل العهد مرتدة فاستألو ما
انفقتم من المهر اذا مضوا وهم ايضاً فليفعلوا ذلك ذلك اي اذا ذكر في الآية حكم
في شرع بينكم لانه يعلم بحقايق الامور بحكم افعالها **و** وان فأنتم شيء من افعالكم
الى الكفار لما مراد من المهر الى الزوج الكافر فقبل ذلك الملوذ امر الكافر باقرار
من اللاحقة بهم مرتدة فلم يقبلوا فتى لت هذه وان فأنتم اي سبقكم وانفدت منكم شيء
اي احد من ائمتكم الى الكفار فما قيمت قبل مضاه فغروتم فاصبتم من الكفار فقي
وهي الضينة فاعطوا الزوج الذي فاتته امراته الى الكفار من رأس الضينة ما **نفقة**
من مهورها وقيل مضاه من العقبه وهي النوبة فبشدة آداء كل مهر نساء المخرجين
يتعاقبون عليه اي فان جاءت عصمتكم من آداء المهر فأنتم امراته الى الكفار
مثل مهورها من المهاجرة ولا تقوه زوجها الكافر وقال النجاشي فما قيمت فاستعوم
في المال يعقوبة حتى غفتم فأنتم الذين ذهبت زوجة من الضينة المهر قال

وقرى فاعقبتم ولفعتم بشديد القاف وفعمتم بتخفيف القاف ففهموا كرها
 والمجمع مناه واحد كانت المعقبى كم اي الغلبة حتى غنم وكان جميع من
 الحق بالكفار ست نساء لا غير فاعطى رسول الله م ازواج من موهر من الغنمة
الخامسة عشر يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعينك على ان لا يشركن
 بالله شيئا ولا يسرفن ولا يزينن ولا يمتلن اولادهن ولا ياتين بهتان يفتن
 بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان
 عفوا رجيم نزلت يوم فتح مكة لما فرغ النبي من مبايعة الرجال جاء النساء مبايعته
 قيل كانت مبايعتهن بان يعفوهن في قح من ماء ثم يغسل ايديهن فيه وقيل كان يصان
 وعلى يدهن ثوب ويشرط عليهن الشروط الستة التي ذكرها في الآية فالقتل اشارة
 الى اوار البنات واللفظ في الآية اعم والبهتان قيل الحاق الولد بزوجه ولم يكن
 منه وكانت المرأة تلفظ الولد فتقول لزوجها هذا ولدي منك وقيل هو ان تحمل
 به من ازل لان بطنها الذي تحمله بين يديها وفرجها الذي يعذبه بين جلبيها والمرد
 هو كل طاعة يا امرها وقيل غنى به التي غزا النوح وتمزيق الثياب وجبر الشروع
 الجيب وخذش الوجه والدعاء بالويل واللفظ اعم من ذلك كله قوله واستغفر لهن
 الله اي فمأفلة في حال الكفر وفيه دلالة على ان الكافر محاقب على ترك الفروع وان
 الاسلام يسقط الاثم عنه روي انه ص بايعهن على الصفا وكان عمر اسفل منه
 وهند بنت عتبة شقيقة منكرة مع النساء خوفا من ان يعرفها رسول الله صلعم

في المنعنة

فقال

فقال ابايعكن على ان لا تشركن بالله شيئا فقالت هند انك لتأخذ علينا
 امرا ما دانيك اخذته على الرجال وذلك انه بايع الرجال يومئذ على الاسلام و
 الجهاد فقط فقال النبي ص ولا يرفق فقالت هند ان ابا سفيان رجل مسكر وان
 اصبت من امره هات فلما ادري يجعل لي ام لا فقال ابو سفيان ما اصبته غفوة من
 فيما مضى وفيما غبر فهو كحل لخصك رسول الله ص وعرفها فقال لها انك تظن
 بنت عتبة فقالت نعم فاعف عما سلف يا بني الله عفا الله عنك فقال ولا تزين فقالت
 هند او من في الحرة فقبستم من الخطا بما جرى بيننا وبينه في الجاهلية فقال ص
 ولا يمتلن اولادهن فقالت بر بنينا هم صغار او قتلتموهم كبارا فانتم و هم اعل
 وكان ابنها حنظلة ابن ابي سفيان قتله علي بن ابي طالب يوم بدر فضحك عمر حتى
 استلقى وتبسم رسول الله ص ولما قال ولا ياتين بهتان قالت هند والله ان البهتان
 قبيح وما امرتنا الا بالشر ومكارم الاخلاق ولما قال ولا يعصينك في معروف قالت
 هند اجلسنا اجلسنا هذا وفي انفسنا ان يعصيك في شيء **الثاني في افراحكم**
 من الجهاد وفيه امارات **الاول** وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا
 فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فأت
 فاصلحوا بينهما بالعدل واقتفوا اذا الله يحب المقسطين اما المؤمنون لقوة فاصلحوا
 بيني اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون استدل بحجة الآية المعاصرة على قتال البغاة
 وهو خطأ فان الباغي هو من خرج على الامام العادل باطلا وجاربه هو

في المجرات

منذ ما كافر لقوله من لعلي من يبايعني حربي وسلك سلكي فكيف يكون الباغي المذكور مؤثرا
حتى يكون داخل في الآية ولا يلزم من ذكر لفظ البغي في الآية ان يكون المراد بذلك
البيعة المعروفة عند اهل الفقه كما قال الشافعي وغيره احكام البيعة لا ان يفعل
عليهم يريد فعله في حرب البصرة والشام والخوارج من انه لم يتبع مدبر اهل البصرة
والخوارج ولم يحرس على جرحهم لانهم لم يسموا في وقت مدبري اهل الشام واجزيلي
جرحهم وكذلك لم يجعلها الراوندي حجة على قتال البيعة بل جعلها في قسم من يكون
من المسلمين او المؤمنين فيقع بينهم قتال وتعدى بعض على بعض فيكون البغي بمعنى
التعدى فيقتال المتعدى حتى يرجع عن تعديه الى طاعة الله وامثال او امره قال
الراوندي ذكر الطبري يلهيها انزلت في طائفتين من الانصار وقع بينهما حرب فقال
نعم استدرك الراوندي على قتال اهل البغي بقوله نعم انتم اخفا فاقوا فاجاهدوا
باموالكم وانفسكم في سبيل الله اي انتم واشبانا وشيوخا وغنياء وفقراء ورجال
وسكبان قال وظاهر هذه الآية يقتضي قتال البيعة وهو ايضا غلط فان ظاهرها
لا يدل على قتال اهل البغي حتى يكون حجة على المظالم بل ظاهرها يفيد تأكيد الاموال والجماع
والمالا لغيره في ذلك فكذا ذكره الطبري وغيره فيكون للراوندي حجة في جهاد الكفار
المعروف نعم ان كان ولا بد يستدل على قتال البيعة بمجموع وجوب طاعة اولى
الامر في قوله يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
وتقوله يا ايها البغي جاهدوا الكفار والمنافقين واغلظ عليهم والمنافق من ظاهر

للمسلم والباغي كذلك لاظهار الاسلام وخروجه عنه بغيره على امامه وهو
حقيق باسم النفاق وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحبكم الا من آمن ولا يبغضكم
الا من اقر رواه النسائي في صحيحه ورويناه ايضا في اخبارها ونحوها لا
يجبه قطعا فيكون منافقا وهو المظالم ولا يلزم من عدم جهادهم للمنافقين عدم
ذلك بعد ذلك قال من يوم الحبل والله ما قوتل اهل هذه الآية الا اليوم يريد
به قوله نعم وان يلقوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا الآية الكفر
الثانية واعوذوا لهم ما استطعتم من قوة ومن يقاتل المظالم يهتدون به عدوانه
وعذوهكم واخبر من دونهم لا تعلمون الله يعلمهم وما شفقتهم في سبيل الله
يوق اليكم وانتم لا تعلمون الامور والاستعداد بحجتي واحد قوله من قوة اي
ما هو بيها سبب الاستعداد على عدوكم من العدة والعدة الالهية صريحة في الامس
بالرباط وهو حفظ الشرف من هجوم العدو او امرها به ولذلك قال ترويض
وكانه جواب سؤال مقدر تقديره لم نعد لهم ما استطعنا والعدو غائب عنا
فاجاب بان اعداد القوة لاجل التهيب لا القتال حتى يشترط حضوره وحمل
ان يكون حال من اعدوا اي مهيئين به من التهيب وهو الاخافة والضمير في به
يرجع الى ما استطعتم وعدوا الله قتلهم اهل مكة لانهم في حال حرب قريب منه
ما فيه لما عرفت ان خصوص السبب لا يقتضي حضور الحكم بل هو عام في كل
عدو الله واخبر من دونهم قتلهم بنو قريظة وقال السدي اهل فارس وقال

في الانفال

الحسن المنفقون وهو اجد لقوله لا تعلمونهم الله يعلمهم وليس بعيدا ان يكون
اشارة الى البغاة لان الصبي في منورهم عايد الى عدو الله وقال الطبري انهم
الجن ابالكفرة منهم وقد ورد ان صهيل الخيل يودهم وهذا فوايد قيل
المواد بالقوة التي رواه عنه بن عامر عن النبي ص وغر عنكم هي الحصون فسر
ابن سيرين الحصون بالخيل وقيل له رجل اوصى بثلاث ماله في الحصون فقال شري
به خيل وبسط في سبيل الله فخرى عليها فقتل له انما اوصى في الحصون فقال
الم تسمع قول الشاعر ان الحصون الخيل لا تدفن القوي وفيه ركاه فان اطلاق
الحصون على الخيل مجاز ولا يصرف اليه الا لقينة ولا قينة ظاهرة هنا
الخيل من اعظم عدد القتال قال النبي ص اربطوا بالخيل فانظروها لكم عز و
اجواها كنز وعظمها على قوة من باب عطف العظم اجزاء الشيء عليه كفا هذه
ومخل ورمز ان قيل في قوله قسم يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا وابطوا
اي اربطوا من الرباط المذكور لانه المتبادر الى العزم ويحتمل ان يكون قوله اصبروا
اي على الطاعات وصابروا اي انتم على مخالفة الهوى صابطوها على ذلك اي
صابروا الامداد واربطوا اي اربطوا وحيوكم في الشغور ويحمل الرباط على سائر الطاعات
قال النبي ص من الرباط انتظار الصلوة بعد الصلوة وعندهم من رباط يوم وليلة
في سبيل الله كان كعدمه صيام شهر رمضان وقيامه لا يفطروا ولا يتغفل عن صلوة
الحاجة المراقبة جائرة مع ظهور الامام بلا خلاف وهل يجوز حال الغيبة

منع الشيخ منها معتمدا على رواية والوجود جوازها العموم الامر ولا نهائيت
جهاذا حتى يكون مشروطة بالامام بل هي امر صا د لحفظ الشريعة وهو واجب على المسلمين
على الكفاية والرواية لا شأنا لها على الكفاية بضعف من مقارنته الدليل من لم
يرابط بنفسه فيساعد المراقبة بانه ففي ذلك اجر جزيل وكذلك اردف الامر
بالمراقبة بقوله وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظنون اي
تنفقون شيئا **الاشارة** يا ايها الذين آمنوا من ينزلك منكم غرضه فوفوا في
الله يقوم بجهنم ويحتونه اذلة على المؤمنين اخرة على الكافرين يجاهدون في
سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع
عليم قال الرازي والمعاشر انها نزلت في اهل البصرة ونقلوا ذلك عن قوم وابن
عباس وعما دونهم المؤمنين ثم انه قال يوم الحبل والله ما قتل اهل هذه الآية حتى
اليوم وتلا الآية فغضب فيه مثله وعندي فيه نظر بل هي اعم من ذلك وانما هي خطاب
لكافة المؤمنين في حياة الرسول ص واعلام منه نعم ان منهم من يريد بعد وفاته
بالقيام والتعالى على وصيته ص والتكادهم النص عليه وذلك هو ما نقوله فهو اعم
ان دافع النكر كفرة ولا ترداد هو قطع الاسلام بما يوجب الكفر فيكون ذلك
شاملا لاهل البصرة وغيرهم وقول علي ص والله ما قتل اهل هذه الآية حتى اليوم
حق وصدق فان منكري لعامة من المؤمنين لم يقع بينه وبينهم قتال بل اول
تعالى وقع له بعد وفاة الرسول ص هو حرب الحبل فلذلك قال ما قال وقد فرغ

في سورة المائدة

انهم امكن حل الكلام على عمومهم فهو اولى ويدل على ان المراد بالكل والنفس
والقيام على امير المؤمنين ذكر اوصافه في متن الآية بقوله بجهنم ويجوز
وهو كقول النبي صلى الله عليه وسلم له يوم خيبر لا عطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله كذا روي عن قتادة قوله اذ لى على المؤمنين ايجزته نوا
ولنحاجهم يكونون كالذليل وقوله افرقة على الكافرين اي من شدتهم في ذل الله
ودنيه يكونون على الكافرين كالقاهر والغالب على من يبدون وكذا قوله بجاهد
في سبيل الله وقوله ولا يخافون لومة لائم فهذه الصفات الخمس موصوف على الله
ع هو المراد ولذلك اورد في بقوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين
يقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون لا شك في ذلك كله الا ما بقوله
ذلك فضل الله اى تلك الاوصاف هبة ومنحة من الله ثم يخبر بها من يشاء من
عباده ممن علم منه قبول الاطراف الالهية واستعد للخ الربانية لاستحالة
المجته عليه **تم الآية** يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واسبقوا اليه الويل
وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون واتقوا الله باخفاف معاصيهم واسبقوا اليه
الويلد بفعل طاعة ولما كان هذان المشان اما يمان بقدر القوة العنصرية
والشهوانية والمجاهدة مع النفس الامارة والنوامة اورد في الامر بالمجاهدة معها
في سبيل الله اي جهادا حاصلا في طريقه وطلب مرضاة لا ينفذ ذلك من الاغراض
اذ لو لا ذلك للجهاد لم يحصل التقوى والوسيلة فلم يحصل الفوز بزوان الله

في المائة

واستحقاق دخول الجنة كما قال سبحانه ام حسبكم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله
الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ولا تستفهم على سبيل الكفار **تم الآية**
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان يتركوه
اعلم بضرر عن سبيله وهو اعلم بالمرتدين اعلم انه لا يجوز المجادلة والمقاتلة
بالكفار والغباء لا بعد الدقار الى محاسن الاسلام واقامة الحق عليهم كما قال
سبحانه لو لا ارسلت اليهم رسولا فنتبع آياتك من قبل ان نذركم ونخرمكم وكان
اشارة الى وجوب دمار الكفار الى الدين او لا قبل مجادبتهم فيقتل المراد بال
الكتاب والموعظة الحسنة وصف ثان له والجدل دليل العقل والتحقيق ان الله
يدعو الناس الى الحق قد استعدادهم كما قال ص امرنا معاشرا للنبيا ان يعلم الناس
على قدر عقولهم وهم ثلثة اقسام لانه لا يحلوا مخاطبة امان يكون له قدره على
ادراك الخط بالبرهان او لا والثاني امان يكون له قوة الجدل والمغالبة او
لا فعلة النبي ص ومقام مقامه في هداية الخلق مع الفرق الاولى اقامة
البرهان وايقاع التصديق المجازم في اذهانهم وغايتهم مع الفرق الثانية
الالزام ليلتزموا بما امروا به وغايتهم مع الفرق الثالثة ايقاع المقدمات ^{قناعة}
في اذهانهم ليقادوا الحق لقصورهم عن مرتبة البرهان والجدل والحكمة اشارة
الى البرهان والموعظة الحسنة اشارة الى الخطابة وجادلهم بالتي هي احسن
اشارة الى علم الجدول واقامة الخطابة على الجدول لان المستغني به الاولى ثم

في سورة النحل

فلا يكون سببا في إباحته **م** مباح وهو في أظهر كلامه الكفر فانه مباح للأمران
استدلالا بفضيلة عماد أبيه فان التبرع صوب الغنيين مما كان أفضل **م** واجب
وهو ما علاهذين القسمين فان الأدلة المذكورة يقتضي ذلك وان إجماع الطائفة
على ذلك هذا مع تحقق الضرر بتبرعها أما لو لم يتحقق ضرر فيكون فعلها مباحا
أو مستحبا **م** اختلفوا في أفضل فعل عماد أبيه قبل فعل أبيه أفضل
لأنه في تركه الثقة أعز للدين ويشيد له ولما روي أنه سئل الكذاب أخذ
رجلين من المسلمين فقال أحدهما ما تقول في محمد فقال رسول الله قال ما تقول
في قال له أنت أيضا فخلاه وقال للآخر ما تقول في محمد قال رسول الله قال ما
تقول في قال أنا أصم فاعاد عليه ثلثا فاعاد عليه جوابه الأول فقال فبلغ
ذلك رسول الله فقال أما الأول فقد أخذ برخصة الله وأما الثاني فقد صدع
بالحق فخصه له وقيل بأفضل عماد أفضل لأن الثقة دين الله ومن ترك الثقة
فقتل كما هو قتل نفسه ومن قتل نفسه فقد قتل نفسه معصومة ويؤيده قوله
ولا تقاتلوا بأيديكم إلى المهلكة والرواية جنى واحد لا يتحقق مقتله فلا تعارض ما
ذكرناه **م** التبرع في الأمانة حرام مباح الثقة فيه ولو تمكها وصحبها كان أفضل و
لذلك قال علي بن أبي حمزة في كلامه له أما السبب فسيوف فانه لم يركه ولم يجره وأما
البرارة فلا تتروا مني فاني قد كنت على الفطرة وفي رواية أخرى وأما البرارة
فقد أودعها الأعناق وذكر دليل الأفضلية خصوصا إذا كان ممن يتدبر به

وفعل يعقوب بن السكيت رحمه الله عليه مع المتوكل حيث لم يفضل ولديه على
الحسين عليها السلام من هذا الباب فان تفضل الفاسق عليه واستحوته عليها في
قوة البرارة بل هو تكذيب للرسول لقوله ما سيدا شيا بآهل الجنة **م**
قل للذين كفروا ان ينهوا انفسهم ما قد سلف وان يتقوا واخفد مضت
الأولين دلت على حكمي انهم اذا سلوا انفسهم ما قد سلف منهم من حقوق
الله من المعاصي ترك الواجبات وهو دليل على انهم مكلفون بذلك حال كفرهم
م انهم اذا ارتدوا بعد اسلامهم اخذوا بالعقاب كما تنص الى ذلك في
الام الماضية وفيه دليل على جواز قتل المرتد لكن ذلك بعد استنابته لله أيام
وانما خصنا الأول بحقوق الله لقيام الدليل على عدم سقوط حق الأدي في يوم
خصر **م** **كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** والأمر طلب
مستحل فعل من غيره والنهي طلبه كفا من غيره والمعروف الفعل الحسن المستحل على
صفة راحة والمنكر الفعل القبيح ولا خلاف في وجوبها شرعا وانما اختلف
في وجوبها عقلا فقال الشيخ به وهو حق لكونها لطيفة لكل لطف واجب ومنع
البدن والارم وقوع كل معروف في ارتفاع كل منكر أو أخلا له نعم بالواجب وهما
بالأول والملازمة يظهر بان الواجب العقلي لا يختلف بالمسئوب اليه وفيه نظر لأن
الواجب مختلف فان القادر جبان عليه بالقلب واللسان والعاجز جبان عليه
بالقلب وغيره اذا اختلف بالنسبة اليها جاز اختلاف هنا فان الواجب عليه نعم

في الإنفال

الغريب والنداء لا يبطل التكليف وكذا اختلف هل الوجوب يعني أم كفاً
 الشئ على الأول والتبدل على الثاني ثم الوجوب هنا ليس مطلقاً بل مشروطاً بما
 يكون الحروف معروفة والمنكر منكراً وامرراً الفاعل ويجوز أن يأتى الأمر الذي هو المراد
 من الأمر الآخر لا حق يعني مستوفى له بسبب ذلك مراتب الأمر مختلفة بالتقديم و
 التأخير وضابط ذلك تقديم الأسهل فالأسهل من الفعل والقول فان انتهى إلى
 ما يستحق الجرح أو قتل فذلك فظيفة الإمام هذا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فوأيك عظيمة وثواب جليل قالوا لتأمرن بالمعروف وتنهين عن المنكر والاولى
 عليكم شراركم ويدعون اخياركم فلا يجاب لهم وقال عليهم هما خلقان من
 اخلاق الله نعم وكفى بذلك فضيلة لمن انصف بها اذا عرفت هذا فها آيات
الوجوب كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وترو
 بالله ولو آمن اهل الكتاب وكان خيرا لهم منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون
 كان فامة بمعنى وجدتم وخير امة مضموم على الحال المتيقنة اخرجت للناس اي
 من اهل الجود لنفع الناس اي لينفع بعضهم بعضاً وهو حال افضالها
 بالمعروف وتنهون عن المنكر وهو حال ايضاً لان كنتم بل من خير امة فيكون وجودهم
 مقيداً بالحيوية والنجوية مقيدة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والراد من ذلك
 ان من شأنهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس المراد حصول الصفه لهم بالفعل
 والألزم انهم حال النوم والسكوت عن الأمر والنهي لا يكونون خير امة وانما

في القرآن

انفس

اقصر على الايمان بالله ولم يقل بجميع ما اتى به الرسول لان الايمان بالبعث
 دون البعض ليس بايمان بالله لقوله ويقولون نؤمن ببعض وكفر ببعض الى
 قوله او كنتم الكافرون حقاً وهذا فوايد ايقل قوله نعم يا مرون بالمعروف
 متأنفة وأنه خير يرايه الأمر كقوله نعم والوالدات يرضعن اولادهن هذه
 الآية على التقديرين يدل على وجوب الأمر والنهي على الايمان بالاطلاق وهو الاصح ليس
 المراد به بعد الثاني الأمر الأول والنهي لفقد شرطه الذي وهو الامر بل وجوب صراحة
 الكل إلى الاكثار وان علم قيام غيره مقامه استدل بعض مخالفين الآية على
 كون الاجماع حجة من حيث ان اللام في الحروف واللكر للاستغراق اي تأمرون بكل
 معروف وينهون عن كل منكر فلو اجمع على خطأ لم يستحقوا واحدة من الكليات وهو
 المطرد لا يجب منع كون اللام في اسم الحب للاستغراق وان سلم فيعمل على المعصومين
 لعدم تحقق ما ذكرتم في غيرهم وبذلك ورد النقل ايضاً فوايدنا عليهم السلام قالوا و
 كيف يكونون خير امة وقد قتل فيها ابن بنت نبيها الشافية ولكن منكم امة
 يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واو لك هم المعاصرون
 هذه صريح في الأمر واستدل بها من قال بوجوب الكفاية لكون من هذا للتبعية وقيل
 للبيان وهو ضعيف لان البيان لا يقدم على البيان واذا كانت للتبعية تكون صريحة
 فيما قلناه وهو معارض لمهمات القرآن ومطلقاته وهذا فوايد الأمر والنهي
 من وظائف الحكماء فان الجاهل ربما امر بالمنكر ونهى عن المعروف وربما يكون شئ منكراً

في القرآن

في مذهب الامر غير منكر في مذهب المأمور بان يكون المسئلة فوعنه يجوز اختلاف
 المجتهدين فيها وايضا الجاهل بها يغلط في موضع الدين بالعكس **أما** انما
 يتوجهان الى من يوثق ان عنده اما تجهاله او لدخوله في المنكر اضطرارا من غير قصد
 او لدخول شبهة عليه اما من دخل في المنكر من قصد وعلم به واختار واذعان فانه
 لا يجامر ولا يخفى بل يجوز ان يحقق ضرره او يخفف ذلك فلا جواز ايضا ومن
 هذا ورد في الخبر عنهم من علق سوطا او سيفا فلا يؤمر ولا ينهاى **يجب الابتداء**
 فيها بالامر فالامر من القول والفعل ويدل على الترتيب قوله ثم فاصلحو ايضا
 ثم قال فقالوا التي تنهى حتى نفي الى امر الله فقدم الاصلاح على العقالة **ثم**
 المعروف باختصاصه بصفة راجحة يشمل الواجب والندب فينقسم الامر حينئذ بانها
 فيكون نارة واجبا ونارة مندوبا ويحتمل في الثاني انضمامه باعتبار التيمم والكرامة
 فيكون واجبا ومندوبا **المعروف والمنكر** قد يكونان معلومين بالضرورة فيحتاج
 كل واحد قد يكونان معلومين بالاستدلال فتخصص وجوبها بنظر من له ذلك بالدليل
 ولا يجب على غيره النظر لاجتماعه لكون وجوبها مشروطا فلا يجب تحصيل شرطه
 لا يشترط في المأمور والندى ان يكون مكلفا به فان عني المكلف اذا علم اضراءه
 كعني منع من ذكره وكذا العقبى فهي من المحرمات لئلا يتعودها ويؤمر بالاعتدال
 ليعمر عليها **من ارتكب حراما او ترك واجبا لا يسقط عنه وجوب الامر والندى**
 لانه لا يسقط بتى كل احد الواجب الاخر وغنا المكلف بالخير وان لم

ولفعله ثم لها ما كتب وعليها ما اكتسبت **الكتاب** آيات كثيرة تدل على ذلك
 كقوله الذين ان مكنتهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكوة وامروا بالمعروف
 ونهوا عن المنكر وغير ذلك ثم انه ثم جعل الوجوب مقولا بالشدّة والضعف كقوله
 نعم والله نغيّر بك الارضين وقوله قوا انفسكم واهليكم نارا فودها الناس والحجر
 وغير ذلك فانه أكد الامر الدال على الوجوب هنا الشدّة ولو لو يثبه **كتاب**
الكتاب الكتب ضرورية للانسان من حيث افتقاره في بقائه شخصية الى الغدا
 والملبس والسكن التي هي العادة بخلقها له ابتداء فيجب السعي في تحصيلها على الفأ
 عليه بطريق لا يؤدي الى فسخ القواعد العقلية وهتك التقديرات الشرعية واما
 من ليس بقادر فقد اقتضت العناية الالهية وجوب ذلك على غيره من القادرين
 الاولى فالاولى وسياق تفصيل ذلك ثم ان طرق القادر كثيرة افضلها ما كان
 بلا اضطراب في البيع والشراء والصناعة فقد اوحى الله سبحانه وتعالى الى داود عم
 نعم العبد لو انك تاكل من بيت المال فبكي داود عم فادعى الله اليه اني الله
 كذا الحديث فكان يعمل من ذلك دموعا ويسعيها ويقف من اثمها وينصدق
 بالباقي ثم البحث هنا فثمان الاول البحث عن الاكتاب بقوله طلق وفيه آيات
الاولى والامر من دناها والقياس فيها راسخا وبينا فيها من كل شيء مؤثر
 وجعلنا لكم فيها معايش ومن لم يستم له من دنا فليس من شيء الا عندنا خزائنه
 وما ننزله الا بقدر معلوم معنوز الآية الاخبار بكون الارض محل للعاش وال

في المحرمات

من آيات العبادات

في المحرمات

المرزوق والاشنان على عبارة بابا حنة ذلك لهم وفيها فوائد **ان الارض**
مضوية بجمال محزون وبفسره الطاهر ومدها هو سبطها وجعلها مسكنًا ومنقحًا
ومنتعشًا للحيوان وان كانت كره عند بعضهم فذلك يعني مناف لبسطها **لأنهم**
حرملوا في سبطها كبريتها **القينا** فيها رواسي ايجبالا راسية ايجثابتة وعلل
ارباب الهينة ذلك بانه كرهه حاصله في الماء وانما الظالم منها ربحها المكون
فلو كانت حقيقته لم يثبت على وضع واحد لان بعض اوضاعها ليس اولى من بعض
فخلقت الجبال عليها لتخرجها عن كونها حقيقته ونشبت ولا يضطر بكون الجبال
اذا ثبتت ثبوت الارض شيانها وكذلك سميت الجبال اوتادًا على جهة الاستعارة
فان الوتر يوجب ثبات ما يربط به واعلم انه لا ينافي في ذلك قولنا انها ساكنة
بفعل الفاعل المختار لانه تم قدر بفعل بالكتب **المراد** بالموزن المعتدل
اي انبتنا فيها انواعا من النباتات كل نوع منها معتدل باعتدال يخص به بحيث
لو قضى لطل والزمن عبارة عن اعتدال الاجزاء لا بمعنى تساويها فانه لم توجد
باضافة الى ذلك النوع وما يليق به واما اختلاف انواع النبات فموجب اختلاف
اجزائها وكمياتها وقال الحزن وان في زيدا المراد بالاشياء التي يوزن كالذهب
الفضة والمعادن وليس بشيء **انه** جعل فيها معاش اعيان سباب المعاش من
انواع الترع والخرس فيضربون بالمزارعة والمساواة والجاراة على الاعمال
في ذلك والبيع للنبات وشراؤه والاكتساب به بغير وجوه السابغ وقياس

معاش ان لا يبرز لان الياء فيها اصلية وانما يحذف الياء اذا كانت زائدة بعد
الف التأسيس كصالح وويل وعجائب ومن ههنا على صنفين اجنواها **قوله**
ومن لم يتم له برزقيف الواو بمعنى مع نحو مالك وزيد لا مشاع العطف
على المضمر المحزون في كل الامور عادة الجاد والمراد به الحيوانات التي ليس لها
سبب الزرع فيها كالوحوش والطيور وحيوانات البعد البحرية ان المراد بالحيال
والمايك والحزم بمعنى انكم تحبون انكم تنفقونهم بل الله ينزلهم لانهم لا ينفقون
من جملة المخالمين بقوله جعلناكم وكون الرزق في الحقيقة هو الله نعم لا يمنع
من الملاقاة على من هو سببه فان اكثر افعاله بالاسباب ويجوز اسناد الفعل الى
السبب القريب بسبب البعيد وذلك متى سبحانه وتم نفسه بجني الزايق **قوله**
اجنواها بجانده وتم انه ما من شيء من الاشياء المكنة من جميع الانواع الا وهو قاد
على ايجادها فخر آينه كناية عن مقدورته وفتح هذه الخرافين كلمة كونه
كن مرهونة بالوقت واذا جاء الوقت قال له كن فيكون وانما جمع خرافين مع
ان افرادها بعيد العموم لان مقدورته عنى مشاهة فلو اوردتهم تايها
انه وان كان كل شيء عنده خرافينه وهو كرم ونحن محتاجون اليه لكن جريان
افعاله على حسب المصالح وعدم الفساد فذلك اختلاف الناس في سبط الزرع
وتقديره لجواز كون الرزق وسطا مصلحة لشخص دون آخر كما ورد في الحديث
القديم ان من عبادي من لا يصلح الا القضاء ولو افقره لافسده ذلك

وان من عبادي من لا يصالح الا الفقر ولو اغنيته لا فسد ذلك **الثانية**
 ولقد مكنتكم في الارض وجعلناكم فيها معايش قليلا ما تشكرون فكنا كم
 اى حكمناكم وقبلا منصوب على التثنية وهو كالتثنية في الامتنان وجعل اسباب
 المعيشة كلها في الارض وهو ظاهر لمن تدبر **الثالثة** يا ايها الناس كلوا مما في
 الارض حلا لا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين مفعول
 كلوا محذوف اى كلوا شيئا ومن في عالم التبعيض حلا لا طيبا صنفان للمفعول
 المحذوف وقيل كلوا منه واريد بالقبيل اى بالنسبة الى الطبع ولا تكافوا
 مواد بين الاصل وعدمه ولا تتبعوا خطوات الشيطان اى لا تتبعوا به
 في تناول المحرمات وفي الآية دلالة على اباحة ما عدا اباحة قبل فيه دلالة
 على اباحة اكل ما عدا ما عدا الانسان من الثمرة اذ لم يقصد ولم يحل مع شيئا ولم يعلم
 كراهة المأكول فيه نظر لاننا بينا انها تدل على اباحة ما علم اباحة ما لم يعلم
 اباحة فلو جعل دليلا على اباحة ما ذكر كان مصدرة على الخط فاذا قيل
 انه علم بالبيان من التثنية ولا يمتد عليهم العلم اباحة ذلك قلنا يكون ذلك
 هو الدليل لا الآية مع اننا نقول لا ولي عدم جواز اكل ما ذكر من الثمرة لاصالة
 عصمه فان المسلم لا يغيب نفسه وما ورد من اخبار الاحاد فهو مروي لا يوجب
 ذلك وسبب نزول الآية ان قومهم اكلوا على انفسهم اشياء من المباحات اللذنية
 وهذا فنزلت **الرابعة** كلوا مما طيبنا من رزقنا ولا تطغوا فيه فيجعل اليكم

في الاعراف

في البقرة

في سورة طه

فغني ومن جعل عليه غني فقد هوى من البيان والقبيل الحلال وفيه دلالة
 على اباحة المكتسب وطلب الرزق وان لا يتقل على الغنيان اما تجاوز الحد
 الشقية في جهنم المكتسب واما في حلال المكتسب بعد حصول المال من منع الفقر
 حقوقهم والكبر عليهم واستنثار الفخر والتجبي كما قالتم ان الانسان لم يخلق
 انرا استغنى فغني جعل يضم الحار اى يزيل بكبرها الحلال اى الحلال العفلى
 وقيل بمعنى الوجود من قوتهم حل التثنية وجب اداؤه وهو اى سقط
 والمراد من السقوط وهو الهلاك **الخامسة** وانزلنا من السماء ماء مباركا
 فانبتنا به نباتا وجب الحصيد والتخل باسقات لها خلع نصيد رزقا للعباد
 واجنبنا به بلدة ميتا كذلك المخرج مبارك كشي المنافع وجب الحصيد من باب
 اضافة الموصوف الى صفة كقبلة الحفارة والمراد به الحنطة والشعير وما شابهها
 من المحصولات باسقات اى طوال وقيل حوامل من قوتهم بسقت للشاة اذا
 حملت والنصيد بمعنى المضود اى بعضها فوق بعض من رزقا منصوب على
 المفعول له وهو علة لا يتنا او مصدر والبلدة الميتة اى الخربة وفي الآية دلالة
 على انه خلق هذه الاشياء لاجل انتفاع العباد بها بسايدوه لان انتفاعات
 فيكون مباحة لهم الا ما ورد الهوى من استعماله **السادسة** هو الذي جعل لكم الارض
 ذكورا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وايه الشورى ولا اى لينة سهل لكم
 السلو فيها واما كبرها جبالها او جبابها وهو مثل لغز التذلل فان منكب العبيد

في سورة ق

في سورة تبارك

غني

يتوان عن ان يطأه الركاب ولا يندل له فاذا جعل الارض في الذل بحيث ينبغي
 في منابها لم يبق شيء لم يندل في الالة دالة على جواز طلب الرزق خلافا للفتنة
 حيث منعوا من ذلك لاشتماله على مائة الف ظلة باعطاء الفقراء الباج وهو
 جمل منهم فان ذلك لا يعطى عنى مقصود بالذات بل لو امكن المنع لما اعطوا شيئا
 وفي الحديث ان الرزق ونحوه يوزن بميزان لا يخطئ انقطع
 رجال من الصحابة في بوترهم واشتغلوا بالعبادة وثوقا بما ضمن الله لهم فعلم
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فهاب عليهم بذلك وقال اني لا بغض لاجل فقر افاء الى ربه
 بقول اللهم ارزقني وتبرك المطلب ثم الطلب للرزق ينقسم بانقسام الاحكام
 الخمسة واجب وهو اضطرار الانسان اليه ولا جهة له غيره وندب وهو ما يقدم
 بزيادة المال للنفسحة على الصلوات اعطاه المحامد والافعال على الغنى ومباح
 وهو ما قصد به جمع المال الخالي عن جهة من غيرها ومكروه وهو ما اشتمل على ما
 ينبغي التنبه عنه وحرام وهو ما اشتمل على وجه قبيح وفي طلب الحلال للعود على
 الصلوات اجر عظيم قال النبي صلى الله عليه وسلم الكاذب على عياله كالجاهد في سبيل الله **الثاني**
 في البحث عن اشياء محترمة الكتب بها اشياء اليها في القرآن وفيه آيات **الاولى**
 قال اجعلوا على خزائن الارض اني خفيط عليم اي خزائن ارض مصر والام
 للعهد لانه لم يملك سواها لما قال له الكلدان انك اليوم لوينا مكيث امين فوصفه
 بوصف صالحين للولاية وجد فرضه للسؤال فقال الولاية قال اني خفيط

في سورة يوسف

اي حافظ لما استخفيته عالم بوجوده التصرفات واستدل الفقهاء بحجة الالة
 على جواز الولاية من قبل النظام اذا عرفت المتولى بحال نفسه وحال المنوب انه
 يتمكن من العدل ولا مخالفة المنوب كحال يوسف مع ملك مصر الذي يظن
 لي ان نبي الله اجل قدر ان ان يثبت اليه طلب الولاية من النظام وانما قصد
 ايصال الحق الى مستحقه لانه وظيفته واعلم ان الولاية ينقسم اقسام المأذون ان
 يكون من قبل الامام العادل الزاما فيجب قبولها **م** ان يامر الزاما فيسقط
 قبولها **م** ان لا يامر بها ويكون مستعدا لها وليس هناك استعداد ولم يعلم
 به الامام فيستحب قبولها **م** الفرض بحاله ويكون هناك استعداد
 فيباح طلبها ولا يستحب لجهل ان لا يكون صالحا لها من جهة لا يحلها **هـ** ان لا
 يكون مستعدا ولم يامر الامام بها فيكره له طلبها بل قد يحرم للزوم البيع ولو لا
 او العيب ان لم يولد **و** من قبل الجاير ولم يتك من العدل ولم يلزمه بها فغير
 طلبها **ز** الفرض بحاله ويتك من العدل فيباح طلبها ولا يستحب **ح** الفرض
 بحاله والرفه الزاما بحيثى مخالفة الضرر فيجب قبولها **د** الفرض بحاله ولم
 يخطئ الضرر بالمخالفة فيستحب قبولها **ا** الفرض بحاله ولم يتك من العدل
 والرفه الزاما بحيثى الضرر الكثير بالمخالفة فيباح الا في قتل غير مباح فيحرم
 اذ لا نية في الذاء ولو كان من رايي او لم يتلزم الحكم قتلا كره قبولها
الثانية تعاون الكذابين كالون للسحت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السحت

في المائدة

هو الرشوة في الحكم وغرضه ان يعمد الرشوة في الحكم وهو البغي وكسب الحجام وعيب
الغسل وشم الكلب وشم الخمر وشم الميتة وحلوان الكاهن والاستعمال في
المعصية وغرض العزم السمحت انواع كثيرة واما الرشوة في الحكم فهو الكفارة وهذا
فرايد حاصل تفيي السمحت ان كمال الاجل كسبه واستفاقة من السمحت وهو
المستيعال يقال سمحت واسمته اي استأصله وسمي الحرام به لانه يعقب عذاب
المستيعال وقيل لانه لا يبركه فيه وقيل لانه سمحت مودة الانسان لما كان الرشوة
في الحكم جمع عدة قبائح فانه ياخذ بعقد ابطال الحق فيستلزم ذلك الكذب
على الله وعلى رسوله والعمل بشهادة الزور واخذ المال من مستحقه واعطائه
غير مستحقه وسامع شهادة العناق والمجانة لله ورسوله وعدم المودة ومخالفة
هناظر من احكام الله وعين ذلك فذلك فسر النبي ص السمحت بالرشوة
دافع الرشوة ان توصل بها الى بطئ فهو كاخذها في فعل الحرام وان يوصل
بها الى حق لا يمكنه تحصيل الا به فليس فاعلا للحرام واما اخذها فهو فاعل حرام
سواء حكم بحق او بباطل للدافع او عليه القاضي اذ لم يوجد غيره في البلد
متن يقوم بوظيفته بتعين عليه القضاء ويكون بالقضاء موديا للواجب
فلا يجوز اخذ المراجعة على ذلك وهل يجوز هذا التزلف من بيت المال فيقول
ان كان ذاكفاية فلا ولا جاز ان لا يتعين عليه القضاء فلا يجوز له الاجرة
ايضا فان كان ذاكفاية فالأفضل له ترك التزلف من بيت المال وان لم يكن جاز

له لانه من المصالح **الثالث** ولا تتركوا فتيانكم على الفحشاء ان اردن بعضا يتقوا
عرض الميتة الدنيا ومن يكرهه فان الله من بعد اكرهه من غفور رحيم
ببندل جنة الآية على تحريم اجرة الزانية وكان ذلك سنة في الجاهلية ولذلك
كان ينفذوها ان عبد الله بن ابي راس المنافق كان له جوار يكرهه
على الزنا ويضرب عليه ضربا شديدا فاستنكته من اثنتان الى رسول الله ففرض
الآية وهذا فرايد اجرا زانية حرام سواء كانت حرة او اممة مكرهة او عبي
مكرهة للاجماع على ذلك التحريم شامل للزانية وغير هاتين يعلم ذلك
والا فلا نعم يكره معاملته من هذه سيقا تحريم الاكراه مع ارادة الشخص
خرج مخرج الغالب لعدم تحقق الاكراه بدون الارادة والا فلا اكراه مطلقا
حرام سواء اردن الشخص او لم يردن وسواء كان لطلب عرض الدنيا او لا
قوله فان الله من بعد اكرهه من غفور رحيم اي لمن لا يترك مكرهات
الاكراه رافع للائم كاقال ص رفع عن ائمة الخطاء والبيان وما استكرهوا
عليه ولذلك قدر عبد الله بن عباس فان الله هو غفور رحيم واما المكرهون
فهم ايضا مغفون وعند الوعيد به مع التوبة وعندنا يجوز لامرنا نقض الامامة
لن يشاء **الرابع والخامس** يا ايها الذين آمنوا اتوا الخمر والميسر والانصاف
والا زلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلمكم تغفون انما يريد الشيطان
ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن

في سورة النور

كلا الآيتين في الآية

الصلوة **فصل** انتم مشهور هاتان آيتان اشتملتا على محرمات وهي آياتة ترك
في شأن الخمر وقد كذا التحريم في الآية سبعة امور **تصويرها** بانما الموكدة **ضم**
الخمر الى الاضباب في وجوب اجتنابها **تسميتها** وجبا **جعلها** من عمل الشيطان
والشيطان لا يأتي منه الا الشر **انه امر** باجتنابها الشامل لجميع اوضاعها
انه جعل الاجتناب موجبا للفلاح واذا كان الاجتناب فلا كما كان الركون
خبيثة **انه ذكر** ما ينتج منها وهو العداوة والبغضاء **انها** قصدت في ذكر
والصلوة **ان فيه** وعيدا بقوله **فصل** انتم مشهور وهو بالغة في الوعيد
والتهديد هو بالغ من انتهى عرفاء سبأ في الخمر مريد كلام **والضيق** في قاصده
يعود الى الرجوع الى عمل الشيطان وعمل الشيطان اقم من الرجوع والقبول اقم
من الخمر والميرد انتهى عن العام بمنعهم الذي من الحاصر وانما حق العداوة
والبغضاء بالخمر والميرد لان الخمر موجب لزوال العقل والميرد موجب لزوال
المال وزوال العقل والمال موجبان للعداوة والبغضاء بخلاف الاجتناب
والامتناع فانها موجبان لخطا الله والتأثر بالعداوة بين العابدين اذا
عرفت هذا فمتا فوايد **يحرم** التكبيل بالخمر وسائر المسكرات فان الله
اذا حرم شيئا حرم منه كما قال **وقال** الله اليهود حرم عليهم النجوم
بالحواشي واكملوا آثارها وكذا الاجرة على عمل يتعلق بها من حال وعصر وسقي او
غير ذلك **ويجيب** بان رسول الله ص لعن الخمر وشاربها وعاصرها وساقها

وباعها واكمل منها فقال **اليه** اعراقي فقال يا رسول الله اني كنت حلالا
هذه تجارة فحصل لي خمر الخمر بالفضل ينصف المال ان عملت به طاعة
فقال **لو** انفقته في فتح او جهاد لم يعدل عند الله جناح بعوضة ان الله لا
يسئل الا الطيب **فقل** ليتوي المجنب والطيب **المير** هو القمار بساير افعال
كالنود والشطرنج **قال** كل المصين وهو المروي عن اهل البيت عليهم السلام قالوا
فقد اجعل الصبيان بالجوز القمار ويحرم التكبيل وعمل الآلة وباعها والخلو
على مجلس يكون فيه **قال** **الآب** بالنود كن مغريره في لم الخمر يردمه وقال
ص اللعب بالشطرنج شرك واللام على الداهي به معصية ولا خلاف في تحريم الله
وكذا الشطرنج الا ما نقل عن بعض الشافعية من جوازه الاحال الهاته عن الصلوة
الاضباب هي الامسام التي كانوا يصعدونها ويحرم ايتم التكبيل بمثلها وبيع
المخشب وشبهه ليعمل منها قال الشيخ وكذا يحرم بيعه على منعه عنه عملها فكذا
بيع الحب على من يعمل الخمر والمشهور كراهية ذلك لامع الشرط فيحرم
الامتناع جمع ولم يفتح الزار وضمتها كحل ومردوه هي فذاح لا ريش لها ولا نضل
وكافوا يتعالمون بها في اسفارهم واعاهاهم مكتوب على بعضها امر في تركه وعلى
بعضها تخاف في تركه وبعضها لم يكتب عليه شيء فاذا ارادوا امر اجافوا تلك
الفذاح فان خرج الذي عليه امر في تركه مضى الرجل الحاجة وان خرج الذي فيه
الهي لم يضر وان خرج الذي لم يكتب عليه شيء اعادوها هذا على قول جافه من

المضرب ونقل على بن ابراهيم عن الصادق ع انها عشرة سبعة لها انصاء
 وثلاثة لا انصاء لها فالسبعة هي الفذ والنوم والرقة والحلوس والنفس
 والميل والمال فالفذ له سهم والنوم له سهم والرقة له ثلثة والحلوس له
 اربعة والنفس له خمسة والميل له ستة والمال له سبعة والثلثة الباقية
 هي الضع والمنيح والوعود وكانوا يعملون الى الجذور فيجرونه اخذوا ثم ينجون
 عليه فينجون الشهام ويدفعونها الى رجل وثمن الجذور على من يبيع له شئ
 من الغفل وهو القمار وقال الذمخشعي انهم كانوا يجعلون الاجزاء عشرة و
 قيل ثمانية وعشرون ولا شئ للغفل ومن خرج له سهم من ذوات الانصاء
 اخذ ما سمي له الفذاح وكانوا يدفعون ذلك الى الفقراء ولا يأكلون منه شيئاً
 ونفقون بذلك ويزمون من لم يدخل محرم فيه ويسمونه البرم وقد جمع
 الفضلاء اسم الفذاح في ابيات وهي هذه هي فذوتوام ورفيق ثم حلس
 نافر ثم سيل والمال والوعود ثم سبيع وببيع هذه الثلثة يمل وكل مما
 عداها ينسب مثله ان اخذ اول اول اذا عرفت هذا فاعلم انه تم حرم العمل
 بهذه الازلام اما على الاول فلانه نوع من القمار من عني اذن من الله فيه واما
 القرعة الشرعية كما نقل انه كان اذا اراد سفر ايقع بين فائتيه في استخارة
 احديةن فليس من هذا القسم لكون الرسول اخذ ذلك باذن من الله فالقرعة
 كاشفة عن معلوم الله ثم وكذا ما ينداوله الاصحاب من الاستخارة بالقرع

والحصا والسبعة وما يستعمل الفقهاء في الامور المشككة من القرعة كما نقل عن
 اهل البيت ع كل امر مشكك فيه القرعة وكل ذلك امر متعلق بالشارع ولا يجوز
 فيه واما على الثاني فلانه قد مر عندهم انهم استعملوا هذه الامور
 كما يحرم افشاء الآثام بل يجب تلافيها واخراجها عن صورها وكذا الخرج يجب
 اهراقه ويحرم افشاءه اللهم الا ان يقصد التليل ولو بعلاج فان ذلك
 ما يباح **المادة** ليس على الاعلى حرج ولا على الاعلى حرج ولا على الميرغ حرج
 ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبايكم او بيوت اخواتكم او بيوت
 اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم
 او ما ملكتم مفاتيحه او صدقكم ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعاً او اثناً
 فاذا دخلتم بيوتاً فسلوا على انفسكم خيفة من عند الله مباركة طيبة كذلك
 يبين الله لكم الايات لعلكم تعقلون استدلل الفقهاء بهذه الآية على جواز
 التصرف بالاكل لا غني من بيوت الاقارب المذكورين باعتبار رفع الجناح في
 المنكر للملابحة لكن بشرط عدم كراهة الملاك وعدم الاسراف في التصرف
 وسواء كان الملاك حاضراً او غائباً وبمعهم شرط في الاباحة كون الملاك
 امروهم بالحمول في بيوتهم وظاهر الآية عدم التقييد بامرهم بالادخار وبعضهم
 وهو الجبائي جعلها منسوخة بقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا من طيب نفس منه و
 المنقول عن اهل البيت ع استثناء هذه من العموم بالشرط المذكور ويكون في باب

في البقرة
 امها لكم او بيوتهم

تخصيص النية بالكتاب وهذا سواء التقدير اذا كان شرط لا باعده عدم كراهة الا
فانما يفرق بين بيوت المدعي وبين بيوت غيره جوابه الفرق هو ان بيوت غيره
يشترط العلم بعدم الكراهية اولى العلم بالرضا واما بيوت الافراد المذكورة في
عدم العلم بالكراهية وكفى بذلك فرقا ولنتم الكلام في الآية بقايد ذكر ذوي
المعزة اذا ثلثه هنا غير ان المنيب ان جماعة خرجوا الى المعزة فسلموا ابوهم
لهؤلاء وكانوا يخرجون من الاكل في تلك البيوت ففزلت وهذا الجود ما قيل
في سببها وقيل بل كان ذوا القربات يستحبونهم للبيوت فربما هم اذا
لم يكن عندهم ما يطعمونهم ثم يخرجوا من ذلك ففزلت وقيل كانوا ينفون
مواكلهم خوفا نظلا منهم او كراهة ذلك طبعاً ففزلت **ثم** انه لم تذكر الاولاد
قيل لان ذلك معلوم بالمعروف لان من دلوها جواز الاكل في بيت الابجد في
بيت الاقرب لو قيل انهم المرادون عن بيوتكم لان بيوتهم بيوت اباؤهم
لان مال الولد مال الوالد لقوله ثم انت وما لك في سيد ولقوله ص اطيع اكل
الممنون كسبه وان ولد من كسبه وكذلك لم يثبت الربوا فيها لكونها لها ولداً
وكذا البحث في الزوج والزوجة وقيل المراد بما ملكتم مفاتيح بيوتكم لما ليكن
شيئاً لان العبد لا يملك فماله لبيده وقيل المراد الوكيل في حفظ البيت او
المبتان يجوز له ان ياكل منه لانه كالا جيب الخاص الذي نفقته على متاعه
والمتاع قيل هي الخواص لقوله وعند مفاتيح الغيب وقيل جمع مفاتيح او

صديقكم اي بيوت صديقكم فخذوا المفاتيح عنكم هو والله الرجل يدخل بيت
صديق في اكل طعامه يعني اذنه وحكي عنه ان يدخل احدكم بيته الى ثم صاحبه
او كسبه في اخذه منه قالوا لا قال فلستم باصدقاء ولا اصل انه اذا اكل من الصداقة
علم الرضا بالاكل فيقوم العلم مقام المأذون وعن ابن عباس ان الصداقة اقوى من
النسب فان اهل النار لا يتغيثون بالابرار والمهات بل بالاصدقاء فيقولون
فما لنا من شافعي ولا صديق حميم **ثم** كانوا يخرجون ان ياكلوا وحداً كما كان
دأب الجرب وبقاقد الرجل ينتظر من ياكل معه من الصباح الى الرواح فاذا
ايسر اكل للضرورة ففزل ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعاً او اشياءاً وفرادى
فزلت في قوم من الاضداد كانوا اذا نزل بهم ضيف لا ياكلون الا معه ففزلت
مرخصة لهم ان ياكلوا كيف شاؤوا **ثم** فاذا دخلتم بيوت اقبل المتقدمة وقيل
المساجد والعموم اولى وعن عزم هو يسلم الرجل على اهل البيت حين يدخل
ثم يرد عليه فهو سلامك على انفسكم وغفر الحسن ليسم بعضهم على بعض والوا
ان الداخل اذا سلم على صاحب المنزل فيرد عليه فيكون سلامه سبباً للرد
فاعل البيت فاعل المنيب قوله تحية من عند الله فانه الامر بها وانها دعاء
ولاجابة الدعاء من عند الله وهي مصدر بمعنى لفظ التسليم ووصفها بالبركة
تغفر المحبة في القلوب فتوجب البسط وحسن الخلق وتودن بالامن من شر اللات
وعزائم عن النبي صلى الله عليه وسلم متى لقيت من امتي احداً فسلم عليه بطل عمره واذا دخلت

في النساء

يتكلم عليهم تكثير خير بتركه انه تم بين في هذه الآية مكارم الاخلاق
 تنزيها لهم من ذللة العجز وعدم المبالاة فقال كذلك بين الله لكم الآيات
كتاب البيع وفيه آيات **الاول** يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن قراض منكم ولا تفسدوا انفسكم ان
 الله كان بكم رحيما الخطاب عام والمراد لا تأكلوا اموال بعضكم فخذوا المضاف للعلم
 به وبحقل عدم الحذف ويكون الاضافة للتأكيد بل لطلب الاختصاص كقوله
 خلق لكم ما في الارض هذا وقد اشتملت هذه الآية الكريمة على ثلثة احكام التي
 عن اكل الاموال بالباطل اي بالبيع الباطل فيع كمال لم يجه الشارع من الغصب
 والسرقة والخيانة والعقود الفاسدة سواء اشتملت على الربا او لا بل يكون
 فسادها بسبب كثر كما هو مذكور في كتب الفقه ويدخل في الباطل ايضا ما لم يكن معتدا
 كالتمار واجرا الزانية وغير ذلك وبالجملة هذه من المجالات المفتقرة الى بيان
 النبي واهل بيته وخض الكمال لانه اعظم المنافع او من باب الظلال والكل
 وامارة للاذم وهو التصرف به في غير ما يراد بالتصرفات **باب** اباة ما كان
 بسبب التجارة والاستثناء هنا منقطع والمراد بالتجارة الملك بعد معاوضة
 مالكية محضة وخض التجارة لانها الغالب في طرق الكسب ولقوله من الزرع عشرة
 اجزاء تسعة منها في التجارة وهذا فرع **أ** شرط في التجارة كونها عن قراض
 اي صادرة عن قراض من المتعاقدين فيخرج ما لم يكن كذلك عن اباة **باب** قال مالك

ابو حنيفة

وابو حنيفة المراد قراض المتعاقدين حال العقد فاذا حصل تم البيع ولو لم فلا يفسد
 قبل التفرقة عندها وقال الشافعي المراد التفرقة عن قراض فلا خيار قبل التفرقة
 وهو مذهب الاصحاب لقوله البيهقي بالخيار ما لم يفتى قاض **باب** عقد المكره باطل
 نعم لو اجاز فيما بعد صحت حصول الرضا **باب** الرضا يراد به المعتبر شرعا فلا اعتبار بغيره
 الصبي المجنون والسكران والشيبة والمفسر لا يصح عقودهم ولو اجازوا بعد
 زوال المانع والفرق بينهم وبين المكره اعتبار عقده لو لا الاكراه فالكراهة مانع
 الحكم لا مانع البتة **باب** الرضا شرط في ما يراد بالعقد ولا جاع على عدم الفرق نعم
 خيار المجلس فيجب ببيع **باب** لا يكتفي في الملك حصول الرضا من غير عقد سواء كان
 البيع جليلا او حقيرا واشتراطه في الاباحة حصول التجارة الصادرة عن الراعي
 والتجارة يندلج العقد فلا يكون الرضا بمجرد كافيًا وقال ابو حنيفة يكفي في
 المحقرات الرضا وحده والاصح عند اصحاب الاكتفاء به مطلقا **باب** حصول الرضا
 بعقد الفضيحة بعد كافي عند جماعة منا وهو المشهور عندهم وعليه الفتوى وقال
 جماعة لا يكفي بعد البيع التصرف في العيني عقلا ولقوله لا يبيع مال يبيع عند
 وقوله لا يبيع الا فيما يملك ويعضد الاول فضيحة عروة الباري والبيع لا يفر على
 الباطل والتمسك في المعاملات لا يقتضي البطلان ونفي الحقيقة يراد به نفي صفة من
 صفاتها اي لا يبيع لادم ولا لما يصح بيع الوقي والوكيل لو حمل على ظاهره فيكون المراد
 لا يبيع الا فيما هو ملك او كما ملك بسبب الرضا والاذن واشتراط التقدم ممنوع يحتاج

شبهته الى دليل **ولا تقتلوا انفسكم** فانه اذا قتل غيره قتل به قصاصا
هو القاتل لنفسه او المضاف محذوف اي انفسكم فحذف لعدم الاشتباه و
قيل الكلام على ظاهره لان الله كلف بني اسرائيل ان يقتلوا انفسهم ليكون القتل
توبة لهم غفر ذنوبهم فرفع ذلك غرامة محمد بن رحمه لهم ولذلك قال نعم ان الله
كان بكم حكيما ويحتمل ان يكون المراد لا يهلكوا انفسكم بارتكاب الاثم في كل المال
بالباطل وهو وجه من يكون الكلام بعضه اخذا بحجة بعضه **التي**
الذين ياكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يخبطه الشيطان من المتروكين
بابهم قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا فوجاهه موطن
منه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ونوعاد فاد لئلا يصحاب النار هم فيها
خالدون كانوا الرجل في الجاهلية اذا حل له مال على غيره وطالبه به بقوله الخ
نزدني في الرجل حتى ان يهدك في المال ففعل ان ذلك يقولون سوا ربنا الربا
في اول البيع بالدع او عند المحل اجل التأخير فرد الله عليهم بقوله لا يقومون
اي غير قيوهم الا قيا ما قيام المصروع زعمت العرب ان المصروع يخبط الشيطان
فيصرعه ويخبط حركه على غير النخو الطبيعي وعلى غير انسان كخبط العنكبوت
المس اي من من الشيطان والمجاد ما المجور مستعلق بلا يقومون اي لا يقومون
من المس الذي بهم الا كما يقوم المصروع يعفون ان هؤلاء هم قيام المصروع
سنة تم اربا في بطونهم ما اكلوه فاقطعهم وهو سبهم الذي يجر فون يحايرهم

في البقرة

البعث والموعظة دليل التحريم قوله وامره الى الله اي يجازيه على اعلم
ما علم منه في صدق نبوته في الانتهاء اذا عرفت هذا فمنها فوائد الربوا
هو الزيادة وشراها هو الزيادة على رأس المال من واحد المتساويين خبثا كما يقال
او يوزن في قيل عريم الزيادة لا يعني وقيل هي مع المرتبة عليه وهو الصحيح خصوصا
مع عدم التميز ولا يحصل المذكر لما انقضاء العقد من العوضين وهو المقتضى
لما انقرض فقد الفاسد لا يثبت عليه اثره المراد بالجنس هنا هو الحقيقة التي
ويتحقق ذلك يكون للأفراد بشماها اسم خاص والزيادة قد يكون عينية وهو ظاهر
وحكيمة وهو كبيع احد المتجانسين بمساوية قدرانية والمراد بالكيل والوزن
ما كان حاصله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فكل ما علم له حال بنى عليه وما لم يعلم رجع فيه الى
العادة فلو اختلفت قيل لكل بلد حكم نفسه وقيل غلب التحريم احتياطا وهو الوجه
الربوا يثبت في النسبة اجماعا لقوله انما الربوا في النسبة واقصر عليه ابن
عباس المحصر المذكور فقال الباقر يعمومه للنقد ايضا وهو الحق والمحصر
للبيان فاعلم ان الاجماع حصل على وقوع الربوا في شدة نص النبي صلى الله عليه وسلم
الذهب والفضة والخمصة والشعير والتمر والملح واختلف العامة بعد ذلك
في الصلة فيما عداها فقال ابو حنيفة الجنينة والنفثين وقال الشافعي مع ذلك
الطعم والنسبة وقال المالكة القوت والاد خا وغل واحد واثان احدهما كابي
حنيفة والاخرى الكيل والمالكية ولا يكتفى الوزن عنده واما اصحابنا فقد عرفت

البيع شلوه

مراهم هل المراد بقوله ذلك بانهم قالوا انما الربوا انهم قاسوا الربوا على
 البيع ام لا قيل لا بل انهم قالوا لوجوه ان يفتى في الانسان ثباتا ويحكم
 لا يفتى به هيمن فيكون ان يبيع درهم بدينه هيمن فخره الله عليهم بالنصر على تحليل
 البيع وتحریم الربوا ابطال القياس هم فان القياس المخالف للنص ينافي اتفاقا
 قيل فلهذا كان ينبغي ان يفتى انما الربوا مثل البيع لان الربوا محل للخلاف وجب
 بانه جاء بما لخصه في انه بلغ في اعتقادهم في حل الربوا انهم جعلوه اصلا يفتى
 عليه وقيل بالثاني لجواز ان يكون قوله وحل الله البيع من جهة كلامهم على
 الرد اي ان الله فرق بين المساويين في ذلك يعني جازين وسبب غلظ الجمل حكمه
 الربوا ووجه الجواب لمنع من المساواة فان تحريم الربوا محل بعد غير حاصلة
 في البيع **في قوله** وحل الله البيع **دلالة** على اباحته سائر اقسامه من النقد
 والتمية والتلفد وانواعه من بيع المراجعة والمواضعة والتولية والمساومة و
 انواع المبيعات من الثمار والحيوان والصرف وغير ذلك مما ورد به البيان
 النبوي **قيل** في قوله فله ما سلف لانه على انه لا يجب إعادة الربوا مع الحمل
 بتعديه بل يكفي مع ورود العلم لانها تارة وهو التوبة لا غير وفيه نظر لجواز
 ان يكون المراد به سقوط الاثم بالتوبة لا سقوط حق الغنى لانه لا يقطع الا اذا
الربوا من الكسب المتعود عليها بالنار في آخر الآية ولقولهم درهم بدينه
 عند الله من حيث غيرة بذات محرم في بيت الله الحرام وقال ايضا انما شدد

في تحريم الربوا لئلا يمنع الناس من اصطناع الموقوف قرضا وفدا وقال
 علي بن ابي حمزة عن رسول الله ص في الربوا خمسة آكله وموكله وشاهيره وكاتبه
 انه نعم لم يكتف بالربوا والنفقة عنه بوعيد النار حتى اجبوا له لا حتى
 فيه ولا بركه وانه يذهب ويذهب بقوله فيما بعد بحق الله الربوا ويذهب
 فان الحق هو نقصان الشيء حتى يذهب ثم قال والله لا يجب كل كفارة انهم تغلظوا
 لثان الربوا فان اخذه بغيره الكافر ولا اثم كثير الاثم وكذا في حكمه غلظوا **الحا**
 في النار الذي هو من احكام الكفار **انها** يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله
 وذرُوا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب غلظة ورسوله
 وان كنتم فلكم رؤس اموالكم لا تظلموا ولا تظلمون غير محرم ان الوليد في الحيوة
 كان يربى في الجاهلية وتبع له بقايا على ثقبه فاداد خالد بن الوليد المطالبة
 بحال بعد ان اسلم فتلى وقيل كان العباس وخالد شريكين في الجاهلية يسلفان
 في الربوا فجاء الاسلام ولهما اموال عظيمة فانزل الله الآية فقال النبي ص لان كل
 ربوا في الجاهلية موضع واول ربوا الضعة ربوا عباس بن عبد المطلب وكل دم في
 الجاهلية موضع واول دم اضعه دم ربيع بن عبد المطلب وضا فوايدا وذا
 ما بقى اي انكم اذ كنتم مؤمنين بها لغة اخرى في تشديد امر الربوا اي ان
 كنتم آمنتم بما انزل الله على محمد فلتنوا باحكام الايمان الذي جعلها تحريم
 ولا يلزم من ذلك ان لا يكون الكافر مكلفا بتحريم الربوا لان الكافر لا يظلم

في البقرة

كفره لا بالحكام الايمان او لا بل به ثانياً وانتم تقولون فاذا وجدوا اي اعلموا
 بهما من اذن بالشيء اذا علم به وقرا حنة وابوبكر فاذا نوا الى اعلموا ايكم وهي
 من الماذن وهو الاستماع وحديثه هو حبيب هوله وقيل حديثه بالله بالنار و
 حبيب لرسول بالفضائل وانما يقال بحديثه لان المراد بنوع من الحرب عظيم كقول
 التنوين للنسبة وفي هذا الكلام ايضاً ما لفته زائدة على ما تقدم وان
 تبين قال لا عن شري والفاضل ان لم يتب يكون مصراً الى التليل فيكون من هذا
 وماله في وليس شيء لا نأمنع انه اذا لم يتب يكون من هذا الجواز ان يفعل و
 تحريمه والخيانة تجبره على ذلك اما مع العلم بتجريمه فلا جاع قاب اثم يتب
 وان جهل صاحبه وعرفه الربوا تصدق به وان عرفه وجهل الربوا صالح عليه
 وان مزجه بالحل والجهل بالمال والمقدرة تصدق بحسبه واما مع الجهل فقد تقدم
 الكلام فيه لا ريب ان قوله نعم فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فيله ما سلف
 وقوله يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا صريحان في انه
 لا يجبره الربوا السابق على نزول التيمم ونحوه فدفقة فانه جبره الربوا مع
 العلم والجهل فواجب الجمع بين الكلامين فنقول وجه الجمع انه لا يجب على الكافرة
 ما اخذه حال كفره الا ان يكون عينه موجودة فاذا اسلم حرم عليه اخذ ما بقى
 له عند حاله واما السلم فيجب عليه رة الربوا مطلقاً سواء علم بالتيمم او لم يعلم
 على الاصح لان الموعظة جازت اليه وعدم علمه ليس عذراً لتكتمه من العلم قوله

لا يظنون

لا يظنون اي اخذ ما هو زائد على رؤس امواكم ولا تظلمون بنقص حكمكم
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واصحاباً مضاعفة واتقوا الله لتعلموا ان
 فيها نصيح بالتمسك بما اهل الربوا زائدة على ما تقدم وكان الجدل اذا اهل له الدين
 زاد فيه واخره الى اجل آخر ثم اذا اهل زاد فيه ايضاً واخره وهكذا فكان يتعرق
 بالشيء الطفيف مال الربوا فيهم غرض ذلك وقيل معنى الاصحاب المضاعفة اي
 لا تردوا به امواكم فيصير اصحاباً مضاعفة وخفق الذي لا اكل وان كان المراد سائر
 التصرفات لانه القصد غالباً من التناول وباقى مقاصد الآية ظاهرة
 اجتمع الامامية على ان ايات تحريم الربوا مخصوصة ليست على عمومها لما ثبت
 عندهم عن ائمتهم من اباحة الربوا بغير الوالد ولده والزوج وزوجته واليتيم
 ومملوكه والسلم والجرجي **الاصح** ويل للمطققين الذين اذا اكثروا على
 الناس يستوفون اذ اكالوهم او زفونهم يخشون التطفيف البخري
 الكيل والوزن لان ما يخشون شوطيف اي حقيق وعلى ههنا اما بمعنى من اي اذا
 اكثروا من الناس او يتعلق يستوفون قدم للاختصاص اي يستوفون على
 الناس خاصة واما انفسهم فيستوفون لها او يكون التقدير اكثروا على الناس
 كل ذلك محتمل اذ اكالوهم اي كالوا للناس او زفونهم في ذل الجار كقوله ولقد
 خبتكم الكوا وعاذلاً ولقد خبتكم عن بنات الاوبر اي خبتكم كلوا على خرف
 المضاف اي كالوا اميكم او من زفونهم وانما يقال او انه نوا في الاول لان الاكثال

في سورة الاحزاب

في المطققين

امكن لهم في التربة بالمؤمنين الميزان وهذا فوايد **اروي** انه روي انه صلى
 قدم المدينة وكانوا من اخب الناس كليا فتى فاحسنوا من ابناءهم
 م قدم المدينة وبجارجل يقي له ابو حبيته ومعه صاعان يكيل بهما وبعثا
 بالآخر فتى لآية في حاله **م** قلت لآية على وجوب ايقان الكيل والوزن في
 النقص فيها لا زويل يستعمل للوزن وقيل بل واد في محتم **م** حيث ان ايقان الكيل
 والوزن واجب فربما اعطوا الدراج خذوا من النقص المحرم ومن ذلك قال **م**
 لاجد رواه اوزان وزنن فارجح **م** في معنى الآية آيات كثيرة كقوله او فوا الكيل
 ولا يكونوا من الخسيف وقوله ولا تنقصوا الكيل والميزان وغير ذلك للرجح من
 في تحريم نقص الكيل والوزن وجوب ايقان **السادس** يا ايها الذين آمنوا
 اتقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجناكم من الارض ولا يبقوا الخبيث منه تنفق
 في الآية دلالة على ان حبيته الانفاق من كسب الحلال والنوع من الانفاق
 كسب الحرام وثابتها على وجوب النفقة قبل الاتجار ليحل الحلال والحرام ويؤيده قوله
 من اتجر بغير نية فقد ارتطم في الربوا فقد تقدم في هذه الآية فوايد **السابعة**
 قيل ان قوله ثم خذوا الصغار والمعوذوا عن الجاهلين تدل على امرين
 احدهما كراهية الرجوع على المؤمنين الامع الضرورة وان ترك الرجوع من الاحسان
 فيكون من المعروف وثانيها كراهية معاملته المدينين السفلة الذين لا يبالون
 ما قل لهم وما قل فيهم لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مما لم يبال

في البقرة

في الاعراف

انواع المعاملة وفيها نظر لان العام لا دلالة له على الخاص بنفسه بل يدل
 من خارج فيكون ذلك كافيا مع ان الاعراض عن الجاهلين براديه النجاة
 والعفو عن سيئاتهم لعدم معاملتهم ولذلك قبل لما نزلت سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن معاصيها فقال لا ادري حتى سأل ربك ثم رجع فقال يا محمد ان ربك امرك
 ان تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عمن ظلمك وقال ام امر الله فبيته
 بمكارم الاخلاق **الثامنة** ان هذا اخي له تسع وتسعون نجمة وفي نجمة واحدة
 فقال اكليلها قيل انها تدل على كراهية الدخول في يوم المؤمن لان الكلي على
 ان داودم خطب على خطبة او رها فغوت على ذلك والكلام فيها كما تقدم في الآية
 لكن الدلالة هنا قريبة وان كان الاعتقاد على نفع النبي ص والمؤمنين **اولى**
 قال الراوندي ان قوله ثم يا ايها العزيز متنا واهلنا الضر وجنا بضاعة
 منجاة تدل على النهي عن الاحتكار وفيه نظر لان قوله متنا الضرايم من الحاجة
 الى القوت او الى ثمنه اتمام فلا دلالة له وكذا قال في قوله يا ايها الذين
 آمنوا لا تخفوا الله ورسوله وتخوفوا اماناكم وانتم تعلمون انها تدل على تحريم
 كتمان الصبي وجوب اعلام المشتري والكلام فيه ايضا كما تقدم ولذكرا هنا
 حكينا قيل الاحتكار مكره لقول ص مكره ان يحتكر الطعام ونذر الناس
 لهم وقيل حرام وهو الامع لقوله ص الجاهل بمرحوم والمحتكر ملعون وانما يكون
 حراما بشرطين احدهما حبس القوت الذي هو الحنطة والشعير والتمر والزبيب

في سورة ص

في سورة يوسف

والتمن والمخ طلبا للزيادة في الثمن وثابتها ان لا يوجد ما ذل سواه فتحتج
على البيع وهل سيعر عليه قبل نعم والملاشفة فائدة العن وقيل لا وهو المصحح
لقوله الناس ما طوف على مواهم وقوله ايضا الماسح الى الله اللهم
الان يطلب شططا فيستر عليه **المعيب** اما ان يخفى على المشتري او لا والثاني
بمخاض البيع مع عدم ذكره للمشتري نعم بكرة ذلك وكذا يكون البيع في موضع
يتن فيه والملاو ليجب ذكره الا ان يبيع بالعبارة من العيب جملا او تفصيلا
وعلى الاول لو باع ولم يتن مع البيع ويكون للمشتري بالخيار بين الرد والقبول
وفيه تمام بحث ذكره في كتب الفقه **المسألة** ولو جعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا الغفلة استدلووا بهذه الآية على ما قيل ان الكافر اذا
اسلم عبده فبر على سببه من مسلم فان امتنع باعه الحاكم وسلم الثمن اليه **انه**
لا يبيع بيع العبد المسلم من كافر **لا يبيع** الجار العبد المسلم من كافر وهل
يبيع ايجار الخرفه من كافر اما للخدمة فلا يجوز واما لالهافا فاما لمطلق
فيصع لانه كالعين واما اجرا خاصا فاحتملان احدهما المنع للآية والآخر للو
لعدم استقرار التبل وهو قوي **مرهنا** العبد المسلم عنده اما مع قبضه
له فلا يجوز واما مع عدم قبضه فلا يصح جواره **كونا** الكافر وكذا على مسلم
سواء كان الموكل مسلما او كافرا لا يجوز **كذلك** لا يبيع كونه وصيا على مسلم
لا يبيع اعارة العبد المسلم للكافر اذا اسلمت ام ولد له يجوز بيعها

في النسا

على اقوي الوجوه **لا يبيع** الوصية بالعبد المسلم للكافر وكذا لا يبيع نفسه
عليه ولا هبته له وبالحجة كل ما يستلزم ادخاله في ملكه او التسلط عليه فهو
باطل للآية **كتاب** **الزنا** **وتواضع** وفيه آيات
باب **الزنا** **يا ايها الذين آمنوا** اذا نكحتم بناتكم الى اجل مسمى فاكبتوه وليكن
بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتبان يكتبا على الله فليكن الله وليكم الذي
عليه الحق وليتق الله ربه ولا يجسر منه شينا وان كان الذي عليه الحق
سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل ولية بالعدل واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراة ان تمترت رؤوف
من الشهداء ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ولا ياب الشهداء اذا
مادعوا ولا يسموا ان يكتبا صغيرا او كبيرا الى اجل ذلكم اقطع عند الله
واقوم للشهادة واذنى ان لا تقاتلوا الا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها
بينكم فليس عليكم جناح ان تكتبوها واشهدوا اذا نبايعتكم ولا يضركم
ولا شهيد وان فعلوا فانه فسوق بكم وانقوا الله وبعلمكم الله والله
بكل شيء عليم **تدانيتم** اي تفاعلتهم بدين اما بالتلم او التنية او المجارة و
في المجارة كل معاملة احد العوضين فيها مؤجل وقال الرخشي بيضاء اذا
داين بعضكم بعضا يثق دانيت الرجل اذا عاينته بدين وفيه نظر للفرق
بين التفاعل والتفاعلة فان الاول لازم والثاني متعدي لقول نصاري يزيد

وعمره وضارب زيد بن عمرو انما يجوز في احد هاتين القولين
لم يكن محتاجا اليه لان الدين معلوم من لفظ تدانينم ولوم يذكره كان الضمير
عايدا الى مصدر تدانينم اجاب ان المشتري بانه لوم يذكره لوجوب ان يقول
فاكتبوا الدين ولا يحجج بمراد ذكر من النظم وفيه نظر لانما منع وجوب ذكر
الدين لما قلنا من عود الضمير الى المصدر ويحتمل في الجواب انه لوم يذكر
الدين واعاد الضمير الى المصدر كان ينبغي ان يكتب المحاملة بالدين مع انه لا خلاف
في كتابتها بل يكفي بكتابة الدين فلو باع نية ككتب المشتري للبايع الدين الى
اجل معلوم ولم يمتنع الا ذكر المحاملة وفيه نظر لان كتبه المحاملة بالدين احسن
واخفظ لرفع التعوي بانكار سبب الدين وقيل ذكره تأكيد كقوله طاهر
يطي بجناحه وقيل لرفع احتمال التدين من المجازاة كقولهم كما نغير قد
فعلوا المشترا وهو حسن اذا عرفت هذا ففي الآية احد وعشرون حكما بل ربما
مذكر فوايد زيد بها على ذلك **اباحة الاستدانة** لانها ما قد يضطر المرء
اليه في حاشته فيكون سائعه ولان النبي ص استدان وكذا علي ع وجماعة من
الائمة عليهم السلام نعم هو نوع من ضرورة مكره لقوله ص اياكم والدين فانه مدله
بالتهار ومتممة بالليل وقد جرم اذا لم يكن له ما يقضيه به فانه خديعة قاله النبي
ويقوي عندي ذلك ان لم يكن الدين مطلقا على حاله والاف الكراهية شديدة و
قول الصدقة اولى من الاستدانة ولو كان له ولي يقضيه خفت الكراهية وحكم ابن

بقائه الكراهية مع الوقي لعدم وجوده عليه ثم لان عدم الوجوب لا يرفع الوقي
اباحة التاجيل بقوله الى اجل لان الدين هو ثبت في الذمة فوائت من اجل
وغيره وقال ابن عباس انها نزلت في السلم خاصة وهو بيع مضموذ الى اجل معلوم
والاكثر على انها عام من ذلك وجوب كونه الاجل مضبوطا بالقول سمي كالقول
والشهر والسنة لا يحتمل الزيادة والنقصان كادراك الثمرة وقدم الحاج
الامر بكتابة الدين فلما لا يذهب الى السلم بعوارض النسيان والوقت والمجود
الامر هنا عند ما لك للوجوب والاصح انه اما للدين او الارشاد الى الصلحة
وجوب كون الكتاب امينا لقوله بالعدل وهو صفة للكتابة اي موصوف بالعدل
كي لا يزيد ولا ينقص او بفعل خلافا لما راضى به المتعاملان ويعلم منه اشراط
كونه نقيها عالما بدقايق تلك المحاملة لئلا يكلف منها ولا ياب كتابته فيكتب
قيل النبي للخير فكون الكتابة واجبة كمن على الكفاية قاله الشيخ وجماعة قيل
فرضه مع عدم غيره من علمها او مع من صاحب الدين يتولى الكتابة
وقيل كانت واجبة عينيا فنسخ بقوله ولا يضار كاتبه ولا شهيد ولا جود انما
مستجبة على الامكان العادي في حالها من باب وقعا ونوا على البر واجبة على الكفاية
ليتم نظام النوع **وان** اذا وجد بيت المال على الكاتب فقه منه لانه من
المصالح ولا جازله اخذ الاجرة من الامر بالكتابة لصاله عدم وجوب بذل
المنفعة مجانا **اخذ المدا** من بيت المال وكذا الورق المكتوب فيه لانه من

المصالح ايضاً وان لم يوجد فمع لفظ الكاتب الاجرة بحسب المداد عليه ولا يجب ان
عليه بل هو على صاحب الدين لانه لمصلحة ولا يجب على المدين قطعاً كما علمه
فليكتب قبل هو متعلق بما يبي لا ياب كاتبت كعلم الله فيكون فليكتب
امراً بعد الذي فاكيداً كقولك لصديقك لا تقدر هذا ثم يحتمل ان يكون متعلقاً بال
اي فليكتب كما علم الله وح يحفل معينين احدهما كما علم الله تفضيلاً منه فليكتب
باخلاق الله وليفضل بكتابة الدين كما تفضل الله عليه كقوله واهن كما احسن الله
ايكس وثانها امره بان يكتب كما علم الله من الفقه في تلك المعاملة بحيث لا يكتب
شيئاً يخالف مقتضاها مما فيه ضرر او يخبر على المتعاملين فعلى الاول الامر بالندبة
وعلى الثاني للجواب وعلى الاحتمال الاول يكون الذي التاب مقيداً وعلى الثاني
يكون مطلقاً ولعل الذي عليه الحق الاملاء والاملاء بمعنى واحد وقد ورد بها
القرآن فزى على عليه وانما وجب كونه الممل الذي عليه الحق لانه المشهود عليه ثم ان
هذا الممل يجب عليه تقوى الله فيما يحلله ولا يخبر من الحق الذي عليه شيئاً والنقص
النقص وانما امره ونهاه لجواز ان يكون صاحب الحق امياً مغفل الاجرة له بال
فلو لم يستعمل المدين الوبر في املاءه لزم اضرار الدين وهو حرام وان كان الذي
عليه الحق فيها او ضعيفاً او لا يتطوع ان يعمل هو الى الضيف المبدى وهو الذي
يصرف امواله في غير الأغراض الصحيحة او يتخذ في المعاملة والضعيف اي في
الفضل بان كان صبيّاً او كبيراً لا عقل له والذي لا يتطوع الاملاء فهو ما لم يكن

او خسر فليمل اولى به هو لا وقبل الضيف في ولية يرجع الى الحق اي في الحق
اي صاحبه لانه اعلم بدينه والاول اولى لعود الضيف الى الاقرب ولانه انب
بالمقام وهنا فروع يتبع احكاماً مستفجة من الآية **آ** شرعية الولاية على الضيف
والاصغر وتدخل المجاوز بطريق الاولى **ب** عدم استقلالهم بعقود المعاملة
اذ لا يصح املاهم فلا يصح استقلالهم بالعقد بالاولى **ج** جواز اسناد
الولي لمزله عليه ولانه مع الحاجة الى ذلك **د** صلاحية ذمة الضيف والمخون
والضيف متعلق الدين بها كقولك امطلقاً بل مع مباشرة الولي بسبب الدين فلا يرد
ارش المجازية اذ لم يكن له مال **هـ** انه يجب على الولي مراعاة مصلحة المولى عليه عدم
تجمل لقوله بالعدل اي في الاملاء ففي المعاملة بطريق الاولى **و** الولي للضيف
اما الماي والجدله ومع عدمها الوصية فاحدهما ومع عدمه الحاكم واما الضيف
فان كان سفهه متراً عقيب الضيف قوله الاب والجد كما تقدم وان كان نظارياً
فولية الحاكم **ز** يجوز الترجمة عن الاخرس والاعمى لاشترائهم في عدم امكان
استقلالهم بالمال الحق **ح** وجوب كون المترجم عدلاً لاشترائه املاً له بال
المستلزم ذلك لعدالة صحة الشهادة عن الاخرس والاعمى مع الترجمة عنهما
ويكون الشاهد اصلاً رفوعاً لتعقب الاملاء بالاستشهاد **ط** الولي في الآية
يراد به القدر المتشكك في كل من قام مقام غيره في حق على ذلك الضيف فيشمل
الولي ايضاً فيجوز الشهادة على وكيل باسناده لوكاله فيجوز للشاهد ان يشهد

على الموكل مع ثبوت الكفاية حالة الشهادة وقد يكون استخراج فروع آخر غير هذه
 وبذلك يظهر من قوله ما أوتيت به من الكلم **ي** واستشهدوا شهيدين مبينين
 للطلب أي اطلبوا شهيدين في الفرق بين المشاهد والشهيد أن الأول بمعنى الحدث
 والثاني بمعنى الثبوت فإنه إذا احتمل الشهادة فهو شاهد باعتبار حدوث
 محله فإذا ثبت محله لم يمتدح ما ينشأ أو كثر فهو شهيد ثم يطلق الشاهد عليه بعد
 محله مجازاً تسمية الشيء بما كان عليه كما يطلق الشهيد قبل محله مجازاً كما في
 الآية فإن الطلب إنما يكون قبل حصول المطلوب وهذا حكم بأشياء الاثنينية في
 الشهادة بالدين فيدل على عدم قبول الواحد أما مع انضمام البني من المدعي
 فيقبل عندها وعند الشافعي لفضاء النبي ص وعلى من بذلك من جألكم أي
 المؤمنين ويعلم من ذلك حكم أن **أ** اشترط البلوغ في الشاهد لقوله من جألكم
م اشترط الإيمان فلا يقبل شهادة الصبي ويدخل المجنون بطريق الأول في عدم
 تعقله ولا الكافر إلا على تفصيل يأتي في الوصية وجوز أبو حنيفة شهادة الكفار
 بعضهم على بعض على اختلاف **المثل** **ف** فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
 فيه دلالة على جواز شهادة النساء منضحات للرجال لكن في الديونة المعاملة
 وكل ما يقصد منه المال وفي قوله فيما بعد أن فضل الحية ما أشاره إلى سؤال مقدمه
 تقريره لم يجعل امرأتان مقام رجل فاجاب جعل ذلك مخافة أن تضل أحديهما
 أي تنسى فإنهن لضعف عقولهن أميل إلى النسيان بخلاف الرجال فإنهم أبعد

تمهله

عن النسيان لزيادة عقولهم وقراءته إن تضل على أنها خروا الشرط وجوزوا
 فتذكره والباقي يفتح الهزة بأنها منصوبة المحل على أنها منقول له والمعامل
 محذوف قال لا تخشع من بدع التناسيل فيذكر أي فيجعل أحدهما الآخر
 ذكره بمعنى أنها إذا اجتمعا كما تنزهة الذكر والمقابل به بخلافه عن غيره قبل
 والعين في أحدهما ألا يلي يخرج إلى الشهادة أي تمنع أحدي الشهادتين من قوله
 ضلوعنا أي ضاعوا فذكر أحري الأمر أن يكون الآخر فيكون الضم في الثانية
 للمراتين لئلا يلزم التكرار من غير فائدة وفيه نقص **م** من مضمون من
 الشهادة أي من الرجال المصنفين والفتاة المصنفات في الدين وفي ذلك إشارة
 إلى اشتراط العدالة فإن الفاسق غير مضمون فيدرك على إطلاقه قول أبي حنيفة في
 قبول شهادة الكفار ويلزم من اشتراط الرضا لهم أن يكون الشاهد من عبيد
 الظن به في صدقه في شهادة فلا يقبل شهادة التهم بأنه يدفع ضيقه ويجلب
 ولم يقل من المصنفين من الشهادة إشارة إلى الكفاءة بظاهر الآية العدالة وعدم
 اشتراطها في نفس الأمر ولا التقدير لا لشهادتهما إذا تلتزم أحكام فشرائط
 الشهادة خمسة البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وارتفاع التهمة واختلف
 في شهادة العبد فضعفه الفقهاء الأربعة ورووه عن علي ع وقيل بالنسبة بين
 وشرح عثمان النبي وعنه أهل البيت ع روايات أشهرها وأقواها القول ب
 الأمر على بيده خاصة فيقبل بيده وليعنه وعليه **م** ولا باب الشهادة

اذا ما دعوا قبل ذلك في التحمل وقيل في الاقامة وقيل فيها معاد الامور
لان الكلام في التحمل في الاقامة ولو حمل عليها لم يمتنع استحالة الشيء في معنيته
معاد هو م والتميز عن الامور يستلزم الامر بالتحمل لكنه فرض على الكفاية فان لم يمتنع
عن ذلك الشاهد فيه صار فرض عيني **١٨** ولا فاقوا اي لا يتلو ان يكتبوه الضم
للمؤمنين صغوا اي سواهم كان الذين قليل او كثير وقبل المراد الكاتب فان البلوغ
ليس بشرط في الكاتب وقيل الكتاب اي مختصر كان او مطوفا وكل ذلك نقص
والاول اولى وفي ذلك دلالة على استحباب كتابة الدين والشهادة ثم ذكر سبحانه
وتعالى لرجائه تلك اسباب **١٩** انه اسقط عند الله اي عدل **٢٠** انه اقوم للشهادة
اي اعون لها لان المكتوب اجدد والامن الحفظ **٢١** انه ادى في الآخرة ثابوا
اي اقرب في استقاء الرتبة اي لشك لان عدم الكتابة سبب لرب احد الخريجين
فيما انه صادق او كاذب **٢٢** الا ان تكون تجارة حاضرة هذا الشئ من
الامر بالكتابة اي ان كانت المعاملة بينكم في تجارة حاضرة يد بيد من غير غيبة
لا احد العوضين فليس عليكم جناح ان تكتبوا تلك المعاملة فانه لا يوقع فيها
استحياء **٢٣** واشهدوا اذا تباعدتم اي اذا لم يكن المباينة بالدين والارزاق الكفا
وانما امر بالشهادة عند المباينة ارشادا الى رعاية مصلحتها لانه لولاها لمجان
يندم احد المتبايعين على البيع او يقع نزاع في كية احد العوضين او شرط او جاب
او عني ذلك فالامر هنا بالاشهاد وقال داود انه للوجوب وليس شيء لما قلنا

من شرط

من ترتب المصلحة الدينية **٢٤** ولا يضاد كاتب ولا شهيد فيه قراءتان احدهما
يضاد بالاعطاء والكسر والبناء للفاعل وا بوعمر وفعلى هذا يكون المعنى
لا يجوز وقوع المضارة من الكاتب بان يمنع من الاجابة او تجرد بالزيادة والنقصان
وكذا الشهيد لا يمنع اذا ادعى التحمل او لاقامته ولا يكتفى شيئا مما شهد به او يبرأ او
ما فيه من على المشهود عليه وثاينها قراءة الباقي لا يضاد بالادغام والفتح و
البناء للمفعول فعلى هذا يكون المعنى لا يفعل الكاتب ولا الشهيد ضررا بان
يكلفا قطع مسافة شقة من غير تكلف مؤتمرا او لا يعطى الكاتب لجرته واثمة
او غير ذلك من اسباب المضارة **٢٥** وان تعملوا اي تلك المضارة على احد التفتيد
فانه فسوق بكم اي خروج غوا وامراته تم **٢٦** واتقوا الله اي اعقدوا على
في كل الامركم الله به في امر دينكم ودنياكم **٢٧** وبعلمكم اي هذه الاحكام للذكر
كلها من تعليم الله لكم ما فيه مصالحكم فلا تترابوا في شيء من ذلك لانه بكل شيء
عليم وفي ذلك دلالة على ان الاحكام كلها بتعليم الله تعالى بالقياس والاشهاد
ذكر علي بن ابراهيم في تنبيهه ان في البقرة خمسمائة حكم وفي هذه الآية خمسة عشر
حكما وانت قد طرقت لك اكثر من ذلك **الاشارة** وان كان ذو عسرة فقنطرة
الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون كان هنا نامة لا يستقر الي
خبر كقول الربيع ابن ضبع القراري اذا كان الشتاء فادفوني فان الشتاء
يحدمه الشتاء اي ان وجد ذو عسرة والفار جواب للشرط والنظر بحرف

في البقرة

المنظار وهو التأخير والراد بالمعسر عندنا من يخرج عن آراء عليه من الدين
 ولا يجب قوته يومه ودست ثوبه ودار سكناه وخادمه المتباد فان ذلك
 لا يجب صرفه في الدين فاذا تحقق الحج عما عدا ذلك وجب المنظار وحرم
 المطالبة والمعسر ومع القدرة يحل للمطالبة ويجوز للمعسر فالصالح الواجب يحل
 عقوبته وعرضه والى اللطل العقوبة المعسر والعرض المطالبة قوله وان
 تصدقوا اي سقطوا عن المعسر الذين فهو خير لكم وفيه فوائد **ان المبرار**
 صدقة فيستلزم قصد القربة **ان المبرار** لا رجوع فيه كالصدقة **علم** **المطلوب**
 القول فيه فيقع وان لم يقبل للدين فلا يشترط حضوره ولا مشافهة **فهم**
 بعضهم من هذا ان المندوب افضل من الواجب لان المنظار واجب والمبرار
 ندر وقد جلد خيرا فيكون افضل وهو غلط فان المبرار جامع للصفة **الصدقة**
 فالخيرية باعتبارهما معا قوله ان كنتم تعلمون اي علمتم حقيقة الصدقة
 علمتم خيريتها فان العلم التصديقي مسبوق بالعلم التصوري وهو فوق **عليه**
 لان المراد ان كنتم تعلمون انه خير لكم كما قال **المشرك** **المشرك** **الذي**
يقرض الله قرضا حسنا وفي معناها تلك آيات **ان تقرضوا الله قرضا**
حسنا ايضا عطف لكم **واقترضوا الله قرضا حسنا** **ان المصدقين والمصدقات**
واقترضوا الله قرضا حسنا هذه اربع آيات استدلال المعاصر على ارجحية
 القرض للموت وان فيه اجرا عظيما وان الله هو المكافي عليه اذ الحقيقة **عنه**

في البقرة

استحالة الحاجة عليه فيعمل على اقراض عبيده وعندني في ذلك نظر فات
 الملاقاة القرض الذي هو اعطاء شيء ليستفيد عوضه وقا آخر استعادة
 للأعمال الصالحة فان اعمال الصالحة يفعلها العبد ويحصل له العوض في الدار
 الآخرة وح لا دالة في الآيات على مشروعيتها القرض وقوله ان الحقيقة ليست
 مرادة مسلم لكن عمله على اقراض المؤمنين من غير دالة حل من غير دليل ولا
 ضرورة اليه مع امكان المجاز الذي ذكرناه ان قال حيث صدق لفظ القرض و
 معناه ينزل الله وينزل عباده دل ذلك على مشروعيتها قلنا نعم كاذب فيحل ان
 يتعرض لذلك في دليله ولم يفعل هذا مع انه لا وجه للازمة خصوصاً مع الفرق
 بين القرضين فان قرض العبد للرب ليستفيد اضافة والقرض بين العبيد
 يحرم فيه الزيادة على المثل ولو استدلل عليه بمعنى هذه الآية من العوامة **القرآن**
 كقوله **وتعاونوا على البري وقوله واحسنوا ان الله يحب المحسنين** وقوله **لا**
من امر بصدقة او معروف عن عمر اذ الموقوف والقرض كان اولى والله اعلم
نواع الدين **الاول** الرهن وهو لغة الثبات والدوام ومنه نعمة **هذه**
 واللغة الغالبة للكثير وهو اما ادهن فلهذا قليله وشرعا وثيقة للدين
 يستوفي منه دينه وفيه آية واحدة وهي وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا
 فها ان بقوضة فان من بعضكم بعضا فليؤد الذي اذن امانته وليتق
 الله ربه ولا تلتقوا الشهادة ومن يكتها فانه اثم قلبه والله بما تعملون عليم

في البقرة

في الآية فوايد **أ** المراد ان جاز مطلقا وتقيده في الآية بالسفر وعدم وجود
الكاتب فخرج مخرج الاغلب فان السفر مظنة اعواز الكاتب فلان التقيد بالسفر
لا يدل على مشروعيته في الحضرة لا عدم شرعيته الا بدليل خارجي وقد وجد وهو
فعل النبي ص فانه رهن دعه وهو حاضر عند يدي والاجماع فانه لا خلاف
في جواز مطلقا وقال مجاهد والضحاك بعدم جواز الآية في السفر فقد ابطال
قوله الاجماع **ب** الجمهور على انه يشترط القبض في الرهن الا ما كانا فانه اكتفى
بالاجاب والتول وبالأول قال اكثر اصحابنا مستدلين بالآية ويقول قسم فيما
رواه محمد بن قيس **ج** الرهن لا يتصورنا وقال المحققون منهم بالثاني لاصالة عدم
الاشتراط والعموم او فوا بالعقود والآية انما يدل بدليل الخطاب وهو بطل
لانها لو دللت على شرعية القبض لزم التكرار ولا فائدة فيه وبيان الملازمة
انه تمامها وهذا قبل ذكر القبض فلو كان شرطا لما حنت التسمية بدونه كما لا
يقال رهن مقبولة والمجاز وان امكن لكنه خلاف الاصل والرواية ضعيفة لان في
طريقها محمد بن قيس وهو مشرك بنى الضعيف وغيره وفي الكل نظر ويتناه في
التنقيح **د** اكثر من يشترط القبض لا يشترط دوامه بل يكفي سواه ولو اعاده
جاز وحصل الرهن وقال ابو حنيفة استدامته شرط **هـ** يجوز اخذ الرهن
على كل حق ثابت في الذمة سلميا كان او قهرا وهو اجماع ولان آية الدين عامة
و الرهن امانة لا ينقص الا مع تعدا وتفريط وقال ابو حنيفة انه مضمون

فاقل

باقل المامق من قبضته وقد روي لنا اصالة البراءة من النقصان ولو اية
مصدق المتيقن من اجهريه عن النبي ص انه قال لا يخلق الرهن والرهن من
صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غزبه يعني بقوله من صاحبه اي من ضمانه
ومعنى لا يخلق اي لا يملكه المرهن وان شرط له ذلك عند الحل **ز** بنة في
الآية باخذ الرهن على الدين على حفظ المال وعدم التحويل به لما في ذلك من
الدخول في خيال التبذير واهمال الصلحة المنافي ذلك لافعال العقل وبنيته
قول النبي ص ان الله يكره القيل والقال وكسر السطال واضاعة المال وقوله
فوهن او فهاه على القرآنيين تقديره فالذي يتوثق به رهن او ينبغي اخذ
رهن ومصفها بالقبض واللاه لم يحصل كمال التوثق لجواز انكار الرهن او النسيان
او الزيادة او النقصان وفيه ايضاً اشارة الى كون الرهن عينا يمكن قبضها فلا
يصح رهن الدين لعدم امكان قبضه حاله ويصح بيعها والاه لم يحصل الاستيفاء
لونه **ح** قوله فان آمن اي فان امن بعض الدين ببعض الدينين
وحسن ظنه به ولم ياخذ منه رهنا فليؤد ذلك المرهن امانته وسمي الدين
امانة باعتبار عدم اخذ الرهن عليه واثبات المدين عليه كذا قبل ولو قل بان
المراد فان امن بعض الرهنين ببعض الرهين لم ياخذ منه الرهن بغيره بل جعله
في قبضه فليؤد ذلك امانته لكان حسنا وبالجملة في الكلام دلالة على وجوب اداء
الامانة والثام التقوي في ادائها بعدم الخيانة وعدم التحديف والتفريط **ط**

بحرم كتمان الشهادة ويجب ادائها وهذا العموم مخصوص بالمثقل على غيره
غير مستحق بصل الشهادة ما مع حصوله فلا يجب الاداء ثم انه تم لم يقتض
على الذي غير كتمانها المستلزم للاثم بل المذكور مبالغة بالنوع على الوصف بالاثم
فانه اثم فالبه وفائدة ذكر قلبه ان كتمان الشهادة من افعال النفس الامارة التي
هي النفس الحيوانية والقلب محلها فاسناد الاثم الى القلب من باب اسناد فعل الشيء
الى عمله كقولهم جرى الميزاب اي ما الميزاب وقال الرخشي انه من باب اسناد
الفعل الى الجارحة التي تعمل بها كقولهم هذا ما ابصرته عيني فخطته يدي وفيه
نظر لانه لو كان كذلك لقال اثم لسانه لان اقامة الشهادة اليها لسانه وكذا
كتمانها وفي النظر نظر لانه حرا يكون في الكلام مبالغة والاخر ان يقول انما ذكر
القلب لئلا ينظر ان كتمان الشهادة من الاثم المتعلقة باللسان فقط بل القلب
اصل متعلقه ومصدر افئدة واللسان مرجح عنه وهنا مسائل **ا** حيث تقدم
جواز شرب الخمر على الصبي والسفيه وامثالهما جاز اخذ الرهن من اموالهم
وجاز للولي فضل ذلك للصحة لانه من توابع الدين **ب** عقد الرهن لازم من
طرف الراهن والارستققت فائدة وجايز من طرف المرتهن لانه لصاحبه **ج**
يصح الارتهان على اليسر ناسا في الدمة كالامانات وكذا الاصح على الجارة
المتعلقة بالعين ويصح على العمل المطلوب هل يصح على الاعيان المضمونة لا في
ذلك **د** لا يشترط ملكية الراهن للرهن بل جواز تصرفه فيه فيجب الاستعداد

للهن ويدخل في ضمان الراهن قبضه من المعتبر وان لم يقع العقد بعد على الرهن
ولا نقضه للمرتهن او قبضه **هـ** ان كان المرتهن وكيل المالك باع مع حلول دينه
واستوفى وكذا لو كان وصية وان لم يكن احدهما فله التزام المالك او اذارة بالبيع
او اذارة الحق بل ذلك ايضا وان كان وكيل او وصيا ومع فسخ الكل ينشأ
الحكم بالبيع **الثاني في الضمان** وفيه آيتان **الاولى** ولئن جاز به حمل بيعنا
به زعيم **الثانية** سلمهم اثم بذلك زعيم الزعامة والكفالة والضمان فوايد
وهنا فوايد الضمان عندنا نقل المالك من دمة الى دمة وقيل ضم دمة الى دمة
وهو قول الفقهاء المربعة فعلى هذا يكون المضمون له مخير في مطالبة ايها الشار
والحق الاول لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حضرته خبارة فقال اعلى صاحبكم ديني فالا
نعم درهمان فقال صلوا على صاحبكم فقال عليهم صل يا رسول الله انا لها خائن
فصل عليه النبي ثم اقبل على عليهم فقال خبرا لا الله عن الاسلام خير او فكل كما
كما نكلكم هان اخبركم وهذا الحكم كان في صدر الاسلام انه لم يصل النبي على
من لم يخلف وفاء دينه ثم نسخ بقوله تمام النبي او بالموثمين من انفسهم ذلك
هذه الرواية على ان الميت قد انتقل الحق من دمة **ب** مودة الضمان هو كلا صاح
اخذ الرهن عليه فلا يصح ضمان الامانات ولا العمل المتعلق بالعين **ج** لا
يشترط العلم بقدر المضمون حاله الضمان فاللازم ح ما يقوم به البينة بتاريخ سابق
عليه لا على ما تأخر تاريخه او بقرينة الخبر وبه قال اكثر ابو حنيفة وقال الشافعي

في سورة يوسف
في النور

واحمل لا يقع ضمان المجهول وبه قال بعض اصحاب التلخيص الخ والحق الاول
 لعدم قوله الرغم غادم والخبر يندفع بما يقوم به البينة **م** الضمان عقد يثبت
 فيه رضاء الضامن قطعاً ولا يشترط رضا المضمون عنه واما المضمون له فالأصح
 اشتراط رضاه وللشافعي قولان لنا انه اثبات حق له في ذمة غيره فهو عليه
 فلا بد من رضائه وقال الشيخ لا يشترط محققاً بقضيه على م ويمكن ان يجاب بانها
 انه كان حاضر ارضى او اخضاع ذلك بالميت او رضا الرسول قام مقامه
 لانه ولي المؤمنين **هـ** حيث لا اعتبار برضا المضمون عنه فلو ادى الضامن
 وكان ضمانه يعني اذن فلا رجوع له به ولو كان الملاء باذن المضمون عنه ولو
 اذن في الضمان رجع الضامن بما اذاه ولو كان الملاء يعني اذنه **و** في صدر الآية
 الاولى حكمان **أ** مشروعية المجاملة وهي يقع على كل عمل محل مقصود وان كان
 مجبوراً **ب** شرعية ضمانها لانه وان لم يكن كانهما لكنه آيل اليه واستدل **بعضهم**
 بجواز ضمان ما لها على لزومها اذ يعني اللازم لا يصح ضمان ما له وفيه نظر اذ جاز
 الضمان مشروط بتمام العمل وح كيصير لازماً ففتح ضمانه لذلك **الثالث الضمان**
 وفيه آيات مست **أ** فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم **م** لا خير في كثير من
 نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس **م** انما المؤمنون
 اخوة فاصلحوا بين اخويكم **م** ان يريدوا اصلاحاً يوقوا شره **هـ**
 فان قاوت فاصلحوا بينها بالعدل **و** وان امرأة خافت من بعلها نشوفاً
 وانسنة

في المال

في النساء

في المحرمات

او امر اصلاً فلا جناح عليها ان يصلحها بينها والصلح حتى اذ عرفت هذا ففي آيات
 فواتيد **أ** مشروعية الصلح وبذلك قوله صلح جاين بين المسلمين **م** اما حكم
 حلاله او حلالها **م** في الآيات دلالة على انه شرع لقطع التنازع فهو مقصود
 منه بالذات وان افاد امراً زائداً على ذلك فيجب ان ينضم اليه من المقارنات **م** انه
 يصح مع الاقرار والاعتراف وعلى العلوم والمجهول وعلى الدين والعتيق والمنعقد
 وعلى الهفأة النائرة وحقق المداواة والصلح ذات البين في اصلاح حال الزوجين
 فهو نوع اعم من موضع باقي العقود فلذلك اشترط بين الانام انه يتبدل الاحكام
م حيث طرأ لك لانه اعم موضوعاً فاعلم انه عقد قائم بنفسه ليس فرعاً على غيره
 وان افاد فائدة **هـ** يشترط فيه مراعاة الامور الشرعية المحببة في العقود
 وسياً في تفصيل شئ من محملات كليتها **و** في الصلح منع عظيم اذ منع قطع
 التنازع يحصل تمام نظام النوع وقوايد المعاش فلذلك وصفه سبحانه وتعالى بان
 خير اي خير عظيم والسعي فيه اصلاح ذات البين فيه اجر جزيل قال صلح اصلاح
 ذات البين في فصل من عامة الصلوة والصيام وقال **م** ان الشيطان يجري
 بين المؤمنين وام يرجع احد ما غلبه فاذ اخلا ذلك استلقى على فاه وهد
 يده وقال فثبت فرم الله امر الف بينة ليقين لنا يا معاشر المؤمنين تالكفوا
 وتعطفوا **المابع الامانة** وهي لغة شتقة من وكل اليه الامر اي فوضه اليه ثقة
 استنباطه في التصرف واستدل الراوندي والمحاصر على مشروعية استبكات آيات

في الثاني

في الكهف

في الكهف

ألا ان يعقود او يعقود الذي بين عقد النكاح قال وهو شامل للولي والوصي
 في موضع والوكيل **فاجتثوا احكامكم** بورقكم هذه الى المدينة فلينظر بها الزكي
 لها ما فليأتكم ببرق منه وليتلفض اي اعطوكم احكامكم واقبوه مقام **نفسكم**
 في الامتباع **فلما تجاوزا** قال النساء آتينا غرارا نادا العرب بسمي الوكيل والخا
 فقه والمراد في الآية هو بيعهم وليس خادما فنعين كونه وكيدا فدرت الآية
 على مشروعية الوكالة وعندى في الاستدلال آيات نظرا اما الاولى
 فلان المراد بالولي بين عقد النكاح الولي المجهل والزوج وسياقي
 تحقيقه واما الثانية فانها حكاية حال مني مشروع ولا يعصوم فلا يكون حجة
 واما الثالثة فلان المراد بالعتق المصد والمخادم وكذلك قال ليقل
 احكم فتاى وقتا في لا يقل عبيدى ولا امتى بالحكمة ليس في الآيات المذكورة
 نصوية على مشروعية الوكالة في هذه الشريعة فلا يكون حجة اللهم الا
 الآية الثانية فانها حكاية فعل قوم صالحين في سياق مدحهم فلم يأت
 سائغا لما نحن ذكره وفي آية بعث الحكيم ايضا اشارة الى مشروعية ذلك
 قيل ان البعث توكل واعلم ان متعلق الوكالة هو كل ما يتعلق بغير الشئ
 بايقاع من مباشر بعينه وهو سائر العقود والفروع والايقاعات الا
 الظاهر والايكاد واللعان والنداء والعهود والعتق ولا يصح فيما يتعلق
 حكم الشارع بوقوعه من مباشر بعينه كما تقسم بين الزوجات ومباشرة

المعاصي واما العبادات فقد تقدم لنا فيها تفصيل واف وفي صحة التوكيل
 باثبات ايمد على المباحات خلافا لقرية الجواز والوكالة احكام تفصيلها
 معلومة في كتب الفقه **اما** **ففي** **من** **العقود** وفيه مقدمة واجبات
اما **المقدمة** فيها آية واحدة مثقاله على احكام كلية وهي يا ايها الذين آمنوا
 او فوا بالعقود قيل كل آية صدرت بيا ايها الذين آمنوا فهي مدينة وبيا
 ايها الناس فهي كلية والملاحظ ان هذا على الاغلب يتق وفي بعده وادنى
 بمعنى واحد والمراد بالعقود ما يعقده الناس في معاملاتهم وقيل المراد
 بالعقود العهود التي عقدها الله على عباده والمراد في الجملة على الجميع لعموم
 اللفظ وعدم ثبوت التخصيص فضا فوايد **الوفاء** بالعقد القيام بمقتضاه
 فان كان لازما وجب الوفاء بلزومه وان كان جائزا وجب الوفاء بجوازه
 وح يكون في العقد اجالا يعلم جاله من البيان النبوي او الاما في **العقد**
 شرعا اسم للايجاب والقبول وهو قد يكون لازما من طرفه كالأجارة والمزا
 والمساقاة والصاع والوقف والنكاح والهبية في بعض صورها والكتابة بين
 على الاقوي وعقد البوع على قول والضمان وقد يكون جائزا من طرفه كالزدة
 والحارية والقراض والشركة والوكالة والوصية والقرض المجانية والهبية في
 بعض صورها وقد يكون لازما من طرف وجائزا من آخر كالهرة فكذلك البدن
 وعقد الذمة والامان وقيل والهبية من ذوي الرحم او مع القربة او مع التقوى

او النصف والاولى للزوج من الطرفين اذا لا يجع على الواهب المقتول
 ينسخ الميثاق لانه ملك جديد وقد يكون جائزا في مبداءه ثم يؤخذ الى الزوج
 كالحبة بعد القبض وقبل احد الثلث المتابعة والوصية قبل الموت والقبول
 بعد ما قد يكون اذا في مبداءه ثم يصير جائزا كالمبيع اذا طرأ عليه فتح بخيار
 او فوات شرط معين او وصف كذلك او انفساخ كالف مبيع قبل قبضه او
 ثم كذلك او غير ذلك **ك** كل عقد لازم بحب فيه امور **ا** ان يكون ايجابا وقوله
 لفظين **ب** ان يوقعا بمربيا اختيارا **ج** ان يوقعا بصيغة المعنى **د** فورية
 القبول ومطابقة ما يحد ذلك عرفا وكذا يجب في الوفاء على الاول **هـ** تحقيق
 فلا يقع معلقا ولا يجب في الحاضر متى نزل ذلك بل اللفظ الدال على المقصود
 مع القيمة **و** يجب في كل عقد صدور عن ذلك او حله كالأب والجد او الوكيل
 او الوصي او الحاكم او الامين او القاضي او ناظر الوقف او الملقط اذا خاف
 هلكا اللفظ وتقدر الحام وكذا الوادي في الوديعة او بعض الموقوف في مال
 الطفل عند من الوالي **ز** يجب في كل عقد اشهادا على مستضاه فلو شرط فيه
 غير مستضاه كان باطلا ايضا يكون ركنا فيه ومالم يكن ركنا فيه وبثمل على
 غيره او محتم فكذلك ولا تجازي وحكم العقد الصحيح ترتيبا ثم وتوابعه
 وحكم غير الصحيح عدم ترتيبا ثم وتوابعه والشرط اللازم الوفاء هو ما
 يقع بين الايجاب والقبول فلو تقدم العقد وتأخر فلا اثر له **ح** حيث اخذنا

العقود

العقد بالمعنى اللغوي بيعا لا لئلا يستدل به على وجوب بقاء العقد
 العهد واليمين بما عقده مع ربه او مع غيره مما لا يخالف للشرع كالزنا وعه طلسا
 والمساكنة والجارية وغير ذلك من الاحكام والايقاعات فذلك ما ورد في الآيات
 في مشروعية شئ منها نصا او ظاهرا وذلك انواع **الاول** **الاجارة** وفيها آيات
 قوله يا ايها النبي استأجره وقوله على ان تاجر في ما في حج دلتا على مشروعية الاجارة
 وان كانت في شرع غير ما لاصالة عدم النسخ مع ائمة العقدها على كونه من شئ
 نظام النوع لانه مما يضطر اليه لما تقر في العلوم الحقيقية ان الانسان لا يمكن
 ان يعيش وحده فيستقر الى المعاونة وذلك غير واجب على المعنى القيام به
 اخذ العوض عليه فيسوغ المعاونة على المنفعة وذلك هو المطلب في الآية الثانية
 اشارة الى وجوب ضبط العمل بالمدة ان قدر تجاوزا لا يفرضها من الضوابط
الثاني **الشركة** وذكر المعاصرون في تلك آيات **ا** فكلوا مما علقتم حلالا
 طيبا دلت على اشتمال الغائبة في الحقيقة لمجهر في الخطاب **ب** قوله في
 الميراث وهم شركاء في الثلث وكذا بابها لا متضاهها الشركة القام **ج**
 اما الصدقات للفقراء والمساكين على قولين يقول بوجوب البسط على كل
 والمراحم انها ابياد المصروف فلا تدل على الشركة وهذه الآيات تدل حصول
 معنو الشركة فيجوز تعاطيها بايجاد اسبابها وهي تحقيق ما هو منج المشا
 بحيث لا تأخر لاحدها عن الآخر **د** يملك الشخص سعة واحدة بالبيع او بما

في القصص

في الانفال

في النساء

في التوبة

يشهد من العقود **ج** جازتها مائة ساعة واحدة دفعة وفي مائة قبضها
 ساعة واحدة من دينها ولا حكم للشركة يعني ذلك من الوجوه والمفاوضة
 والمباداة **الكتاب المصنف** وهي ان يدفع الشخص المدين ما من احد
 التقديف المسكوكين ليتصرف في ذلك بالبيع والشركة على ان له حصته
 معينة من ربح وفيه ثلاث آيات **أ** فانشر في الارض وابتغوا من
 فضل الله **ب** واذا ضربتم في الارض **ج** واخرون يضربون في الارض يتقون
 من فضل الله قال المصنف يمكن ان يستدل بها على جواز المضاربة لانهما دللت
 على جواز التكتب لم يفرق بين كونه مال للتب او بالعين فيغدي في الاستدلال
 بها نظر بعلم ما تقدم في باب القرض وكان الضرب في الارض المصروف بها وهو اعم
 من المتنازع فيه والعام لا دلالة له على الخاص وايضا المضاربة يكون ضرر او سفا
 فلا استدلال بحسن تخصيص موضوعها **الرابع ايضا** وهو ان يدفع للانسان
 الى غيره مالا يساع له متاعا لاحقة له في ربح وفي مشروعيتها آيات ثلاث
أ وقال النبي انه اجعلوا بضاعتهم في رحلهم **ب** وجبتا ببضاعة من جارة **ج**
 ولما فتوا متاعهم وجدوا بضاعتهم والبضاعة في هذه الآيات هي من طعام
 اشترى من يوسف وفي الحرف لا يطلق الا على ما وقع فيه التجارة وفي
 اصطلاح الفقهاء بقى على ما ذكرناه ثم اعلم ان عامل البضاعة حيث لاحقة
 له في الربح فان يتبع بالعمل فلا اجرة له ايضا والا كان له اجرة شل عمله في ذلك

في سورة الحج

في المنزل

فيه ثلاث آيات
في سورة يوسف

البضاعة **الكتاب المصنف** وفيه آيات ثلاث **أ** ان الله يأمركم ان تؤدوا
 الامانات الى اهلها **ب** فان امن بعضكم بعضا فليؤد الذي امن امانه
ج وان من اهل الكتاب من ان تأمنه بنظر ابوة اليك منهم من ان
 تأمنه بدين ابوة اليك الامانة عليه قائما وهذا هو ايد الامانة بثقة
 من الامن الحاصل من حسن الظن بالمتأمن فيجب عليه ان يكون كذلك فيفهم عليه
 الخيانة والتعدي والتفريط باعمال اسباب حفظها من المودعات ويختلف ذلك
 بحسب اختلاف الامانة في كيفية حفظها عرفا **الامانة** فية الى يدعي المالك فيضفي
 عدم الضمان وهي قد يكون من المالك كالوديعة والحارية والرهن والجارعة وعيها
 وقد يكون من الشرع وهي المسماة بالامانة الشرعية فالاية الاولى تشمل التمسكين
 والاخرى فان يختصان بالتسم الاول **ب** يجب في الامانة الشرعية المبادرة الى
 اعلام المالك مع المكنة فان تمكن واهل ضمير لا فالظاهر عدم الضمان ولها
 صور **أ** لو اطار الدرع الثوب المجدارة فيجب اعلام او اخذ وردة الى المالك
ب انقاع الصدف من الحرم او من محل اخذه من الحرم **ج** انواع الضموم من
 الخاص بغيره **الحبة** اخذ الوديعة من صبي او مجنون غرق او اوهنا **د**
 تخليص الصدف من خارج لتدويه او من شبكه في الحرم **هـ** لو تلاعب العبيان بالخمر
 او البقر صار في يد احدهما جنة الاخذ وبيعه وعلم به الوالي فانه يجبرده
 على ولي الآخر ولو تالف في يد الصبي قبل علم الوالي ضمنه في ماله ولا عبء بعلم غيره

في النساء
 في البقرة
 في الاعران

الولي كام واخ لانه ليس قبا عليه فلو اخذ احدنا نبية الرد على المالك
 امكن الحاقه بالامانة ولو كان احدا من الملاحين بالخاصة من اخذ من الصبي
 وهل يصح الصبي ما اخذ من المبالغ نظر اقرب عدم الضمان لتسلطه على الآلة
 ولو لم يلقاها بغير جنس حقه فل هو امانة شرعية حتى يباع الاقوى الضمان
 عند بعض الاصحاب وهو جيد لكن في قدر حقه اما الزايد فمقد حقه اذا
 لم يمكن التوصل الى حقه الا به فالاجود عدم الضمان كن كان له امانة فلم يجد لا
 دابة تساوي ما يتبع **لومات المودع** ولم يعلم الوارث بالامانة وكذا الوارث
 الوكيل واليوصل الى المالك في فصل الوعدى الى المالك ولم يعلم المالك بها وكذا الوكيل
 لو بلغ الطفل ورشد ولم يعلم بماله وامثاله ذلك كثيرة واما الكتب للرسل
 فيقوى فيها ذلك ويحتمل عدم لانها ملك المرسل والامر بايصالها الى المتلقي
 شرعا وبضعف بيان العرف فينصبه والشرع وان لم ينصبه فلم يقتض عهده من
 هذا هل يجب رد الرقاع على ورثة المرسل يحتمل ذلك لكنه لما فستقل الوارثته
 ويحتمل عدم للحادة هذا مع بقا عينها والا فلا ضمان قطعاً **بترك الامانة**
 في عدم الضمان بغير التقدير والتفريط وفي وجوب الرد مضيقا الى المالك او
 وكيله او لئيه مع الطلب فيقوى ان وجوب الاعلام فوراً في الشرعية وعدم
 قبول قوله في رد هاجلا في غير الشرعية في الحكمين قوله نعم في الثانية فليؤد
 الذي اتمن امانته الامر هنا للوجوب بشرط الطلب من المالك او من يحله وفي

الأمين حيث على وجوبه الامانة وتهديد صريح ووعد على عدم ذلك
 لقوله في آخر الآية الاولى ان الله نعم اعظمكم به والوعظ هو المحدث بوعظ
 الله نعم والتميز في ثوابه وقوله في الثانية وليتق الله ربه **الممدوح**
 بادارة الامانة في الآية الثالثة هم المقاري والمذموم هم اليهود لان الضمان لا
 يتحملون اموالهم بخلافهم في الاعتقاد بخلاف اليهود فانهم يحملون اموالهم
 بخلافهم بدليل قوله حكاه عنهم ليس علينا في الامين سبيل المراد بالامين من ليس
 على دينهم فكذبهم الله في مقالهم هذه بقوله ويقولون على الله الكذب وهم
 يعلمون بانه كذب وقوله الامانة عليه قائما اي الامانة اقامته على حارسه
 بما لقا في بالتقاضي والمطالبة **التاسعة العارضة** وهي اذ في الانتفاع
 بالعين بغيرها وموضوعها كل عين ينتفع بها مع بقائها واستحقاقها امانا من العرف
 لعلها غرض العوض او من عار اذا ذهب رجع فيه قول الشارع **اعيدوا خيلكم ثم ار**
 اخو الخيل بالركض المعاد وذكر المعاصر لمشرعيتها **ايتين** وتما ونواع على البر
 والتقوى **ويعتقون الماعون** ومدلول الاولى الامر بالتعاون على البر
 وهو صريح في العارية لما قلنا من اذ في بنائها ومدلول الثانية انه عطفا
 على امور مذمومة وهي السهو عن الصلوة والربا بها فيكون المنع عن الماعون
 وهو ما يتعاون به عادة مذمومة ايضا فنبه للعطف فيكون عدم المنع في
 معرض المدح وذلك هو المظهر وهذا يؤيد **العارية** امانة وليست مضونة خلافا

في العارية

في الماعون

لأنه في محقق قوله لما استعار من صفوان بن أمية درهما فقال غصبا يادرك
 الله فقال لا بل عارية معنونة وليس تحتج بل هو اشتراط لزمانها ونحن نقول به
 ولا مكان تأكيداً والتأسيس جدي منه **العارية** بضم العين وفتح الهمزة **بأشياء** بالفتح
الصدى أو **الفرط** **الاستعارة** من غاصب **استعارة المحرم**
 كونه عينة أو فسخة **الاستعارة** للدين **يستفع** بالفتح في كل ما
 جرت العادة به عرفاً ولو عتق المالك نوعاً اقتصر عليه ولو خالف للعتق ذلك
 ضمن ولو تلفت بالاستعمال مع المخالفة لم يضمن **السابع** **البيوت والآيات**
 وفي مشروعيها مصلحة جليلة وهي الإتيان في الممارسة القتال مع الكفار لغراز
 كلمة الإسلام والآية في الأصل حان وقمار وفي الحديث إذا للملكة لينفر من
 الرهان ويأخذ صاحبه **الآية** في النفل والريش والخف والحافر ويدخل في النفل
 الدرع والرمح والسيف وفي الخف الإبل والبغل وفي الحافر الفرس والبغل والحمال
 وهذا آيات **أ** وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وردت
 المراد بالقوة التي **أ** أنا ذهبنا نسبق وتركتنا يوسف عند متاعنا **الآية**
 بقاء المشروعية وعدم الشك **فما** أو جتم عليه من خيل **أ** ركاب أي بالجمع
 عليه من الوجيف وهو سرقة السيل **الآية** **أ** واشتقاقها من الشفع
 وهو الزوج كان للشفوع كافر إذا صار زوجاً أو من الشفاعة وليس من الآيات
 الكريمة ما يدل عليها من سراجا بخصوصيتها بل لما كان مشروعيتها بالأثر لا بالصق والفر

في النفال
 في سورة يوسف
 في الحشر

والصحة

والضاعفة الحاصل ذلك من الشركة فليست عليها حاي آيات تدل على رفع ذلك
 كقوله ثم وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولو شاء الله لاعتكف وقوله
 بربنا الله بكلمة اليسر ولا يريد بكم العسر وموضوعها عندنا كل عقار متشرك بين
 اثنين فيبيع أحدهما حصته فللاخر الانتقال من المتشركي مع نزول الممنون ولها
 شروط ينكر منها كلياً وتأهي ثمانية **أ** كون الشركة في عقار ثابت لا ينتقل
 من المبيعات **ب** انتقال الحصص بالبيع لا بغيره من العقود **ج** عدم زيادة الشركاء
 على اثنين **د** بقاء الشركة بالجزء المشاع فلو قسم ومين فلا شفعة للأع بقاءها
 في الطريق أو النهر **هـ** فروع الشفع على اثنين **و** أن لا يكون كافر أو المشركي
 مسلماً **ز** كون العقار قابلاً للشفعة فلا شفعة في العضايد الضيقة **ح** المطالبة
 على الفور لقوله في الشفعة لمن دأبها ولا يثبت عندنا بالجوار ولا في غني ماذكر لمن
 المبيعات فمع زيادة الشركاء على اثنين لا ينعى ذلك مما قيل لأن هذا الافتراض
 على خلاف الأصل فيقتصر فيه على محل الوفاق **السابع** **النقطة** وهي ما أنشأ
 أو جوان أو مال أو غير ذلك ولم يرد في الكتاب في شرعنا خصوصية عليها بل عموم
 وتعاونوا على البر والتقوى وقوله فاستبقوا الخيرات ولا شك أن هذه النقطة
 في موضع الحاجة ترواحان إليه فلو لا مشروعية لأدى إلى تلفه المنا في حكم الصالح
 الجواد الكريم الرؤف الرحيم وقد ورد حكاية النقطة في القرآن الكريم على الأقوال
 الماضية كقوله فالنقطة الأفعون وقوله يلتقطه بعض السيارة وهاتان

في القصص

وان لم يكن في ظاهرهما امر كمن في معنونهما تبينه واثارة الى هذه الوظيفة
المناسبة للشفقة على خلق الله واعلم ان اخذ القبط واجب لظهور قوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى لكن على الكفاية لحصول المقصود بتمام من يحضنه واما الحيوان
والمال فلهما الاحكام وتفاصيل علمت في السنة الشريفة النبوية والامامية بذكر في
عني هذا المكان **المباشر الغصب** وهو الاستيلاء على مال الغير بغير حق وقد
ورد في الرواية آيات كثيرة منها ما يدل لعموم كونه ولا تاكلوا اموالكم بينكم
بالباطل وقوله وان كثيرا من الاجار والرهبان ياكلون اموال الناس
بالباطل ومنها ما يدل بخصوصه ويدل على جواز المقاصة والاستيفاء لقوله
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وجزاء سيئة
مثلا وقوله لمن انصرف بعد ظله فاولئك ما عليهم من غنم قبل وتفاصيل ذلك
والاحكام المذكورة في المطولات من كتب الفقه فلنطلب منها كفاية ذكر هنا
فوايد **الاعتداء** قد يكون بالاستيلاء وقد يكون بالانكشاف للحيوان والمنفعة
مباشرة او تبينها من الاحكام والمخفي **يجب** على الغاصب والمعتدي في
ما غصبه او تلفه او عوض ذلك فان لم يغفل نسلط المالك على الانتزاع وسماء
اعتداء وسيئة مجاز اسمية التقى باسم مقابله **مع** وجود الحق للمالك
انتزاعها وان لم يرخص الغاصب مع تلفها وبذل الغاصب وعوضه واعتدائه
لا يسلط على اخذ العوض الا ايضا الغاصب لان له الخيار في جهات العقار

في البقرة

في التوبة

في البقرة

من اى امواله شاء فان ما لعل وانكر ولا بينه او كانت على الواضح فللمالك خيرا
ح من اى امواله انفق كمن الماثل اولى فان لم يجد له اخذ المخالف **المثل**
في المنة يمكن حمله على المساوي في الحقيقة وعلى المساوي في الحكم وعلى المساوي في
المالية وقد يعنى عن الاول بما يشتر كجوده وكذا في صدق الاسم وهو المراد
بالمثل في عبارة الفقهاء **المعصوب** اذا كان مثليا بالمعنى الاول في معنى مع
فقد مثله ولا اعتبار بتفاوت الاسعار في الزيادة والنقصان غير ان الغصب
فان تعدد قيمته حين الحوان وان لم يكن مثليا بالمعنى المذكور وهو المعنى عنه
بانه من ذوات القيم بغير قيمته العليا من جنس الغصب الى جنس التلف **فوايد**
الغصب ومنافعه معقونة على الغاصب كاجل با على القيم كما قلنا سواء انتفع
الغاصب بها او لا والحق المختل بغير منافعه بالتقويت لا الفوات والعبد
كغيره من الاموال بغير فوائده فوائدا وتفاوتا **مع** تعاقب الايدي على الحق
يرجع المالك على من شاء ببدل واحد وعلى الجميع ببدل واحد فان كان المروج
عليه مغرورا رجع على من غره **ولا فلا** **يجب** مرة المعصوب وان فسر كما
في البناء واللوح في الفينة وان ادعى الى تلف مال الغاصب او خسر في الغاصب
او حيوان محترم او مال غير الغاصب لم ينزع اللوح وبشبهه وكذا الوخط **المعصوب**
جرح حيوان له حرمة وخيف التلف بالبيع لم ينزع وضمن في الجميع القيمة ولو
امكن في اللوح الصبر الى السائل انتزع فيه واخذ الاجرة والجناء للمالك ولو طرد

على العضوب نفس انتزع مع ارشده ولو خطه الخاص بمدايه او اجود ولم
 يمكن التيقن بشا ركا ولو كان بالاردي ضمن وكذا لو خطه بغيره كالتيت
 بالشيخ **4** زواير العضوب وان كان جعل الخاص مصفوة ان كانت مضمونة
 عرفا والافلا ولو عدم المقوم ووجد غيره لم يجرى الاول كما مضونين واما
 لو كان الرايد بجري من الخاص بك الصبح كلفا الفصل وضى النفس المتبق
 بالبيع الفاسد حكم العضوب في الضمان بعينه وكذا فوايد وزوايد
 وبالحمل كل مضمون بحقه صحيح وهو مضمون بالفاسد وما افلا **المادة**
المادة وهو اجزاء عن حق الارم للمجوف الاجزاء خبر وقولنا لارم للمجوف يخرج
 الشهادة فانها اجزاء عن حق لكنه لارم لعين المجوف ثم الحق قد يكون مالا وقد يكون
 عقوبة وقد يكون نسيان والمال قد يكون معلوما فيتبع مدله اللفظ شرعا فان فقد
 عرفا فان فقد فلفظه وقد يكون مجهولا فيرجع الى التيقن المقر بالمحقق والعقوبة
 ان يثبت الزمته وان ابرم رجح اليه سواء كانت العقوبة عليه لفظة او نجاسة على
 غيره والتبيلين مع الشرائط وانتفاء الموانع حسا وشرعا وفيه آيات **1**
 فاعترفوا بذنوبهم ولا تعترفوا بالافتحاح من الحرفة ويقال عرفا الاقرار مع
 الحرفة بما اقر به فلو لم يكن دليلا لما رتب الذنب والدعاء عليهم بقوله
 فسحقا لاصحاب السجى اي بعد اهلهم من حجة الله من اسحقه اذا ابعده
2 وشهدوا على انفسهم وشهادة الانسان على نفسه اقرار بما شهد به **3** فلا

في سورة تبارك

في سورة الانعام

راقرتم واخذتم على ذلك اصريح قالوا اقرنا وذلك انما على لزوم الحكم للمقر ظاهر
ففي لو قال لي عليك كذا فقال انا مقر لك به لزمه قطعا اما لو قال انا مقر
 يلزم ذلك ام لا قيل لا يلزم لاحتمال اضرار بعينه ما تقدم اي مقر بالحدانية او
 البتة او بطلان دعوى فلا يكون صريحا في الجواب اذ هو عام ولا دلالة للعلم
 على الخاص وقيل يكون اقرارا لوجوده عقيب الدعوى فيكون متفقا اليها
 لا حرف فلاية فانهم لم يقولوا اقرنا بذكرنا ان قلت انما ترك ذكر المتعلق لعلمه
 بقصد هم ذلك ولذا ترك ذكره في السؤال بقوله اقرتم ولم يقل بذكر قلت
 مراده نعم الزامهم باقرارهم وكلامهم ولذلك قال فاشهدوا اي لشهد محضكم على
 بعض فيكون المراد اقرارهم لا قصد هم لعلمه بذلك ثم اعلم ان الصور المفروضة هنا
 لفظا اربعة **1** انا مقر لك به وهو صريح في الاقرار **2** انا مقر لك ولم يقل به
 وفي هذا احتمال انه مقر لك بعينه فلا يكون صريحا في جوابه **3** انا مقر به ولم
 يقل لك قال العلامة يكون اقرارا وظاهر كلام الشهيد لا يكون اقرارا لاحتمال
 اقراره به بعينه **4** انا مقر لا بعينه ولم يذكر الصغيرين وفيه الاحتمال ان
 المتقدمان وظاهر الآية يدل على كون الكل اقرارا وحذف الصغيرين للدال على
 الربط لا يضر هنا لانه كثيرا وحذف الصغيرين للعلم به ويؤيد العرف وقية الخطا
 دلالة لوقال نعم في هذه الصور كان اقرارا فكذا فيما قلنا **المادة** كونها
 قوامين بالسطر شهد الله ولو على انفسكم وتقريره كما تقدم **الم** يا تكلم نذير

في الانعام

في النساء

في تبارك

قالوا بلى وكذا قوله التبركتم قالوا بلى يستدل بجائزتين لا ينبغي فيها
على كون حرف اليمين بصلاح اقرار وان بلى لا يجاب بعد النفي ونعم تقريرا
سبق ان نفيها فنفيها وان اجابا فاجابا وكذلك قال ابن عباس في الآية الثانية
لو قالوا نعم كفرنا اي نعم لست مبتنا وفيه نظر لان اهل العرف يستعملون نعم
بمعنى بلى ويدل عليه قول الشاعر السباعي ام عمرو واياك فداك بنا نذاني
نعم وتمي الحلال كما اراه ويملوها النهار كما علماني والمخوفندي التفضل
وهو ان الكلام ان صدر من اهل اللغة لم يكن اقراء وان صدر من اهل العرف
كان اقرا وهذا فائدة في الآية الاولى في اشارة الى كون المقصد اخرجه ما اقر
به فيدخل في ذلك اشتراط بلوغه وعقله ورشد **في الآية الثانية والثالثة**
اشارة الى وجوب الحكم على المقر بما اقر به مطلقا كما يجب الحكم باليعة وهذا
تمام شهادة فيكون الاقرار احدا له الحكم **في الآية الرابعة** اشارة الى وجوب
الاقرار بالحق اللازم للمقر كقوله كونا فواينما ينسب اليه العدل والحرر للوجوب
في الآية الثالثة ولقد تم على ذلك امرى اي عهدي سمي العهد اصل لانه
يوصى اي يشد الاصار ما يعقد به الشيء ويشد ولان الوفاء به شديد
الناية من الوصية وهي مشتقة من وصا يصي اي وصل يقي او يوصي
ايضا ووصى يوصي توصية والاسم الوصية والوصاة وشرعا تملك
عنف او منفعة بعد الوفاء سمي ذلك وصية لان الوصي يصل نفسه بعد الموت

بما قبله وفيه آيات ثلث كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تركنوا الوصية
لوالديه والاقرابين بالمعروف فحقا على المتقين فمن يترك بعد ما سمع فانما اثم
على الذين يستدلون ان الله سمع عليهم فمن خاف من موجر خيفا او اثما فاصلا
بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم هذا فائدة كتب اي خض وفعله
الوصية وانما ذكر لكون ما ينش الوصية غني حقيق او لوجود الفضل او لان
مضاها ان يوصي ومعناه المصدر وحضور الموت فلو لم يباين ما رآه
والجنى المال بدليل قوله نعم وانما تجب الجنى لشديد **في الآية منسوخة** بآية
الارث وقوله ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لو ارث قلنا
لما صل عدم النسخ ولان شرط المنافاة ولا منافاة بين الوصية والارث اذ
هو زيادة في الصلة ولو سلم النسخ فهو رافع للوجوب الى الجواز وذلك
لان رفع الركن لا يستلزم رفع جميع اجزائه كما بين في الاصول واما الحديث
فينفع صفة ولو سلم فاحاد لم ينسخ به الكتاب عند الاكثى ولو سلم جواز النسخ
به لكان لنا هنا ان نحمله على تخصيصه بآية وعلى الثلث والتخصيص في
من النسخ لما قرئ في الاصول او تحمله على الاضمار الذي هو جنى ايضا اي الوصية
واجبه لو ارث وبالحمد الاجماع منعقد على مشروعية الوصية فلا يكون منسوخة
فيكون منسوخة الحديث على تقدير صحة محضه وليس تخصيص الوارث
بعدم الوصية له مطلقا اولى من تخصيص الوصية بما راد على الثلث فقد روي

اصحابنا غرق ثم انه قيل هل يجوز الوصية للوارث فقال نعم وتلا هذه الآية
 واما رواية السكوني في حرم غر علي ثم انه قال من لم يؤص عند موته لذوي
 قرابته ممن لا يرث فقد ختم عمله بمصيبة فضعفه لكونه الكوفي عاميا
 ومع تسليمها فلا ينفي الوصية للوارث الا من حيث مفهوم المخالف وليس بحجة
دلالة الآية على جواز الوصية للوارث ظاهرة لان الوالدين وارثان قطعاً
 وكذا اخوته والاقرنين جميع كل قريب وارثا كان مع الوالدين كالأولاد اجمعاً
 والاخوة عند المضم او غير وارث لان الجمع للحرف باللام للعموم كما تقدم في
الاصول **فائدة** الاقارب الذين يرثون لكن معهم من يحجبهم كالأخت مع الاب
 او مع الولد يوجب الوصية لهم وبه قال جميع الفقهاء وعامة الصحابة وقال
 قوم بحج الوصية لهؤلاء وهو ضعيف **اختلاف في المال المتروك** الذي
 يتعلق الامر بحصوله فقالوا الزهري كلما يقع عليه اسم المال قليلا كان او كثيرا
 وقال المخنف من المال خمسة درهم وقال ابن عباس ثمانية درهم وروي
 عن علي ثم انه دخل على مولى له في مرضه وله سبعة درهم او ثمانية فقال لا
 اوصى فقال لا انا قال نعم ان تركت شيئا وليس لك كثير مال قال الراوندي
 وهذا نأخذ **قوله** بالمعروف قيل المراد بالمعروف فعله في هذا الموضع **الوصية**
 بالمجهول وهو موطئ غدا فانه لو اوصى بشي او بجزء او بصفة صح لعموم الآية
 الثانية ورجع في غير المصوم الى الوارث وقيل المراد بالمول وهو الحي

فيقتل

فيقتل وجوها **انه** مما لا يزيد على الثلث **ان** يوصي للفقير والمساكين
 ولا يفضل الغني على الفقير **ان** لا يوصر لورثته لو كانوا فقرا ولو اوصى
 بما دون الثلث **ان** يقلل في الوصية ولو كان الوارث غنيا فالربع افضل
 من الثلث والخم افضل من الربع والستون من الخمس لما ورد عن سعد بن ابي
 وقاص قال مرضت فجا رسول الله م يعودي فقالت يا رسول الله اوصني بالي
 كله قال لا قلت النصف قال لا قلت الثلث قال الثلث والثلث كثير اذكر
 ان تدع وترتك اغنياء خير من ان تدعهم عامة تنكفون الناس يا ايديهم
 قوله **حقا** مصدر اي حقا ذلك حقا **فمن** بدله بعد ما سمع الى اخيه الوصية
 وان كانت جائزة لكن يجب العمل بما بعد الموصى من غير تبديل ولا تبديل ذلك
 قال من بدله اي بدله ذلك الا بصار من وصي وشاهد ووارث وحاكم و
 غيره بعد ما سمع وتحققه فانما اثم ذلك التبديل على المبدل والصبي في بدله
 راجع الى مصدر وصي وهو لا يصار ان الله سمع عليهم وعيد المبدل و
 المغني اي سمع ويعلم التبديل والتبديل فلا يفوته شيء **فمن** خاف اي توقع
 او علم من قولهم اخاف ان يسئل النساء من موصي قراهنه والكسائي وابوبكر
 موصي من وصي بالتشديد والباقي موصي بالتخفيف من اوصى يوصي
 والصبي في خاف يرجع الى من والجنف الميل الى افراط او تفريط او اثم بان
 يوصي بالباطل اي بما لا يجوز الوصية به كالمحرمات فعلى هذا الجنف هو الوصية

فزاد على الثلث اي بما فيه اضراره بالوارث فاصح بينهم اي بين الوارث
 والموصي له فلا اثم عليه وفي الكلام تنبيه على ان مطلق التبديل والتغيير
 من غير منه بل التبديل بالبطل غير الحق اما من الباطل الى الحق فجاز قبل كان
 المراد صياغة موصوف الوصية بعد قول قوله فمن بدله بعد ما سمعها فاما الله على
 الذين يبدلونه ولو كانت الوصية بمهما كانت ولو بالمال كله فسخ بقوله
 فمن خاف من غيره وقبل المراد من خوف مؤمن في حال مرضه الذي يبدل
 الوصية فيه خفا او اثم فلا جناح عليه ان يبدله غير ذلك ويشي عليه بالرفع
 الصحيح ويصح بين الموصي والوارث مطلقا والموصي له بحيث لا يقع بينهم
 خلاف يؤدي الى الاثم ويكون الخوف على ظاهره ولا يكون متى في داخله
 وهو وجه من وجه مطابق غير ان الاول عليه الاكثر وبه قال قد صرح
 وكفى بقولها امر محال قوله فان الله غفور رحيم بعد لم يبدل الباطل
 بالحق مقابل لو عيد من بدل الحق بالبطل **الثانية** من بعد وصية يوصي
 بها او دين وكذا قوله من بعد وصية يوصي بها او دين وقوله من بعد
 وصية يوصي بها او دين وكذا هذه الآيات ونظايرها على ما ذكره الميراث
 عن الوصية والدين بقي هنا سوال تقدير لم قدم الوصية على الدين مع ان
 الفقهاء مجمعون على تقديم مؤنة التجيز من اصل التركة ثم الدين من اصل
 ائتم ثم الوصية من الثلث وايضا الدين بحسب ادائه سواء كان اوصي باليت

والآيات الثلاث
 في النساء

او لا والوصية لا يجب الا اذا اوصى بها والجواب ان او هنا بمعنى لا تقدير
 من بعد وصية الا ان يكون هناك دين فان قلت ان او لا يكون بمعنى الا او الى
 ان الا اذا دخلت على فعل مضارع وهذا ليس كذلك قلنا الفعل هنا مقدر
 يحصل لو يكون او يوجد انا قد ناذرك لئلا يلزم حمل القرآن على الركاه فان
 قلت ان كانت بهذا المعنى يجب ان يكون جوابا لاحد الامور الثمانية وليس
 هنا شئ منها قلت هي هنا جواب الامر اذا تقديره يوصيكم الله اعطوا الاولكم
 وهذا اخبر بقوله ان او هنا للإباحة لئلا يدل على ان الوصية والدين
 واجبان مستحقان للتقديم على قسمه التركة محققين ومتفقين فانه انما قدم
 الوصية لانها مشبهة باليوات شاذة على الوتره مندوب اليها لانها قلنا
 مطابق للقاعدة الشرعية منصور بالدليل اللغوي **فأما** دلت هذه
 على مشروعية الوصية مطلقا لو ارشد وعينه وانها مقدمة على الميراث
 ظاهر الآية فيقتضي وجوب العمل بالوصية مطلقا والاجماع والاحاديث خصوصا
 ذلك بالثلث فما دونه وان الزايد موقوف على جازة الوتره **اسند**
 اثباتية وبعض الفقهاء بآية على ان الموصي له على الوصية بالموت
 لانه جعل الميراث بعدها فلم ينفل الى الموصي له بقى يعني ما لا زال الميت
 نزال ملكه بالموت ولان الملك يتجمل كونه بلا ما لا ملك لانه نسيته بينه وبين الميراث
 ويتجمل ايضا بسوية للميت فان الموت عليه في ذوال الاملاك عنه ويتجمل ايضا

ثبوت الوارث ولا تعلق الوصي له الملك عنهم وهو باطل اجماعا فعلى هذا
 يكون القول كاشفاً وقال جماعة ان القول سبب في الملك لان الملك حادث
 لا بد له من سبب ليس هو الموت محض ولا كونه موعى بقوله ولا الإيجاب وحده
 كذلك ايضا ولا هما معاً لانها لو كفتا لما صح الرد بعدها قبل القول كما لا يخفى
 بعد القول لكنه يقع الرد بعدها ولا يقع بعد القول وليس القارن إلا
 حصول الملك في الثاني دون الأول فعلى هذا يكون الملك قبل القول للوارث
 لكنه عنى متقراً كما يلا المسمى بالمبيع في من الخيارات فانه وقع السخ عا د الملك
 الى البايع كذا هنا اذا قبل الوصي له عاد الملك اليه ولا استقر ملك الوارث
 لان الملك قبل القول وبعد الموت لا بد له من ملك ليس هو الميت لعدم صلاحته
 ولا الوصي له لعدم بقوله فيكون للوارث وهو المظن ويجاب عن الآية بأن المراد
 بعد وصية كاملة وهي المشتملة على الإيجاب والقول وهذا القول يقوي في
 نفسى وينفع مع ملك التمام قبل القول فعلى الثاني يكون للوارث وعلى الأول
 يكون الوصي له إطلاق الآية يقتضي عدم اشتراط تعيين الوصي به والى
 له كما لو وصى لأحد هذين فانه يعين الوارث او وصى بمقتضى هذين فانه
 يعين الوارث ايضا نعم يحتاج الفقه الى إزالة التهمة الثالثة ثم اجعل على
 كل جيل من جزاء وقوله ولها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ولو
 اوصى بجزء من ماله قال الثاني ليس فيه مقدمة ولا امر فيه الى الورثة واجمع

في البقرة

اصحابنا

اصحابنا على خلافه ولكن اختلفوا فقال الشيخ وجماعة انه المشرع استدلوا
 برواية ابن سنان عن الصرم صحبها قال ان امرأة اوصت الى فقالت
 تلتقي تقضي به ديني وجزء منه لفلانة فالت ابنا ابني ليلى فقال اماري لها
 شيئاً ما اري بالجزء فالت الصرم بعد ذلك وجزءه الجوز فقال كذلك ابني
 ابني ليلى لها عشر من الثلث ان الله امر ابراهيم ع وقال له اجعل على كل
 جبل من جزاء وكان الجبال يومئذ عشرة فالجزء هو العشر ومثله رواية
 ابان بن غلب عن عرقم وقال المفضل وسلا رانه السبع استدلالاً برواية
 ابو بصير قال سألت ابا الحسن ع عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد
 من سبعة ان الله يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ومثله
 رواية اسمعيل بن همام عن الرضا ع ولا قوي العمل على الاول لان الاصل بقاء
 الملك على الوارث فلو لم يبق في العشر لانه اقل ما قبل ولو لاه لجل على اقل ما يملك
 كما لو اوصى بخمسة عشر وكذا قال الشيخ لو اوصى بهم كان ثلثاً لانه اقل
 الشها المرفوعة وشي كان سداً حلاً على آية الخس لانه يتسم ستة اقسام
 وهو ضعيف وقال الثاني هنا كما قال في الجزء الرابع يا ايها الذين آمنوا
 شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حتى الوصية اشان ذوي عدل منكم او
 آخران من غيركم ان انتم ضربتم في الارض فاصابتكم مصيبة الموت فليسوا
 من بعد الصلوة فيستمان بالله ان انهم لا تشيى به ثمناً ولو كان ذلك اقرب

في المائدة

ولا نكتم شهادة الله انا اذا اذكى الاثمين فان عشي على انها استحقاقا فافرا
يقومون مقامها من الذين استحق عليهم الاوليان فيستأن بالله لشهادتها
احق من شهادتها وما اعتدنا انا اذا اذكى الظالمين ذلك اذ في انتم بآل
بالشهادة على وجهها او يخافوا ان تزد ايمان بعد ايمانهم هيا فوانيد
روى ان منما الدارى وعري بن يدي خجا الى الشام للتجارة وكانا
حينئذ نصرانيين ومعهما بديل مولى عمرو بن العاص وكان مسلما فلما قدما
الشام مرض بديل فزود ما معه في صحيفة وطرحها في متاعه ولم يحنها
به واوصى اليها ان يدفعا متاعه الى اهله ومات فقشاه واخذ منه انا
من فضة وزنه ثلثمائة شقال منقوشا بالذهب فغيباه فاصاب اهله الصحيفة
فطال بها بالافاء فخرجنا ففنى افغوا الى رسول الله ص فنزلت الآية فخلعناهم
الله ص بعد صلوة العصر عند المبنى وخلقى سبلها ثم وجد الافاء في ايديها فاما
نوسهم في ذلك وقال لا قد اشئنا به منه ولكن لم يكن لنا عليه بينة فكرهنا
ان نقر به فرفعوها الى رسول الله ص فنزل فان عشي على انها استحقاقا انما
فقام عمرو بن العاص والمطلب بن ابي وداعة السهميان فخلعا واخذوا الافاء
في ثيبي الايق وحل تركيها قوله شهادة بينكم مبتدأ خبره محذوف اي
عليكم شهادة بينكم وانشان فاعل فعل محذوف اي يشهد اثنان وقائدة
الايمان والتقى بغير الحكم في الثغور متين ولما قال شهادة بينكم كانت

قابلا لاسال من يشهد فقال اثنان اي يشهد اثنان لان شهادة بينكم
مبتدأ خبره اثنان لان شرط الاجاز بالمعز ان يجمعها ذات واحدة و
اذا حضر طرف المخلوق الجار والمجور اي عليكم شهادة بينكم اذا حضر احدكم
اشيا بالوقت وحيا الوصية بولعنه وقوله منكم اي من المسلمين يعنيكم اي غي
المسلمين وقيل منكم اي من اقدركم وغيركم اي من الاجانب وقد وقع الجار
والمجور لان هنا صفة للانشان تحسوها اي بمعونتها وهو صفة لآخران
والشرط مع جوابه المحذوف المدلول عليه بقوله او اخران من غيركم اعني اثنان
قائدة الدلالة على انه ينبغي ان يشهد منكم اثنان فان تعدد كما في السوفيا
من غيركم والاولى ان تحسوها لا تعلق لها بما قبلها لفظا ولا محل لها من الاعراب
والمراد بالصلوة صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس وانها وقت تصلي
الليل وملكك النهار فاللام فيها للبعد وقيل اي صلوة كانت فاللام
للجس وهو اولى وقوله لا تشئني هو القسم عليه وان امرتكم اي امرت بالوارث
وهو اعراض فائدة لخصاص القسم بحال الرتبة والمعنى لا تستبدل القسم
او بالله عرضا من الدنيا اي لا تخلف بالله كذبا لاجل نفع ولو كان القسم
له ذا قرين وجوابه محذوف اي لا تستبدل ولا نكتم شهادة الله اي الله
الذي قد امرنا باقامتها فانا اذكي اي اذا كتمناها من الاثمين وكان الثغبي
يقض على شهادة ويشهد الله بالمد على حرف القسم وتغويض حرف

الاستغفار عنه فان عثر اي اطلع على انها فعلا ما يوجب اثاها شاهدان اخران
من الذين استحق عليهم وهم الورثة وقرأ حفص استحق على البناء للفاعل
والاوليان اي الاخريان بالشهادة لقرابتهما وهو خير قبيد ارع وفاء هما
الاوليان او خير اخران او بدل منهما او من الصير في يوقان وقرأ حمزة وابن
عمر عاصم الاولين على انه صفة للذين او بدل منه قوله لشهادتنا الحق من شهدا
اي بمننا اصدق من عينها الخيانة وكذبها في بينهما واطلاق الشهادة على
اليمن مجاز لوقوعها موقعها كما في اللعان قوله ذلك اي الحكم الذي تقدم
او تخلف المشاهد قوله على وجهها اي على نحوها حملوها من غير تحريف
لاخانة فيها قوله او يحلف ان ترد اي اليمن على المدعيين بعد ايمانهم ^{فيمنظرون}
بظهور الخيانة واليمين الكاذبة وانما جمع الصير لانه حكم نعم الشهود كلهم
الثالث في هذه الآية احكام **ان** الذي يحضر اسباب الموت ينبغي ان
يشهد عدلين على وصيته اما من دوى نفسه او من اهل دينه وهو الاسلام
فان تعدد ذلك عليه بان كان في سفر فاخران من الاجانب او من اهل الذمة
ثم انه اذا حمل الصير في منكم على المسلمين في عنيكم على غيرهم حل الحكم
باق غير منسوخ ام لا قال اصحابنا بالاول وجوزوا شهادة اهل الذمة مع
نعت المسلمين في الوصية وقال جماعة من الفقهاء بالثاني وان الآية منسوخة
والاصح الاول لاصالة عدم النسخ ويكون الآية مختصة لادلة اسقاط الايمان

والعدالة

والعدالة في الشاهد بما عدا الوصية نعم يشترط عدالتهم في دينهم وبين يحون
على فاق المسلمين **ثم** اذا حمل الصير في منكم على الاقارب بدل على قبول
شهادة القريب على قريبه مطلقا وفيه رة على من منع ذلك من المخالفين
وسيا في تمام ذلك في كتاب القضاء والشهادات **ثم** انه على قول اصحابنا
بقبول شهادة الذي في الوصية مع عدم عدول المسلمين هل يشترط السفر
كما في ظاهر الآية ام لا الاصح عدمه وبلا شترط رواية مطروحة **هـ** يرد
على قول اصحابنا بقبول شهادة اهل الذمة في الوصية على ظاهر الآية وعدم
نسخها سواء وهوان الآية دللت على انه اذا وقع ارتياح بخلف الشاهدان
والاجماع منعقد على عدم تخلف الشاهد فلا يكون الحكم بشهادتهما باقيا فيكون
منسوخا والجواب على تقدير كون الآية حجة على المدعي ببقاء حكمها جازان
يكون التخلف مختصا بجهة الصورة كما انه لو جاز قبول شهادة الذي جاز
تخلفه ولهذا افق العلامة بوجوب التخلف بعد العصر ونقول انتم ان
تخلفها لمكان شهادة ما حتى يلزم تخلف الشاهد الذي هو خلاف الاجماع بل
انما لفعا على تقدير دعوى خيانتها ولم يكن لهما بيعة بصدق قولها فاق
اليمن عليها وهذا اسد في الجواب **هـ** رة اليمن على الورثة قبل سببه ظهور
خيانه الوصيتين فان بصديق الوصي باليمن على تقدير امانته وعدم ظهور خيانه
وهنا ظهر خيانتها والوجه انه انما رة اليمن لان الوصيتين ادعيا التزاع

الميت فانكر الوثية الشرا فتوجه عليها اليه على في العلم بالشرا جواز
 شهادة اهل الذمة في الوصية عند اصحابنا مختص بالمال فلا يسمع في الولاية
 اجماعا في جعل حق الوصية بدلا من اذ احضر تبنيه على المحض والمقتضى على الوثية
 وجوب الاشهاد بها لان البدل هو المقص بالنسبة في الالة دلاله على جواز
 التخليط في اليه بالوقت لقوله بعد الصلوة وفي القصة انه رسول الله
 حلفنا عند المني وفيه دلاله على التخليط بالمكان قد يفهم من القصة انه
 يجوز الدعوى لظاهر الظن او لقرينة كالكتابة وكذا يجوز التخليط لغير الظن
 مع عدم البينة لان الوثية ادعوا على الوصيتين بمجرد الكتابة بالذي وجدته
 في متاع الميت وفيه نظر لجواز استناد دعويهم الى علم غير الكتابة او الى اخبار مضمونة
 بالقرائن المفيدة للعلم ان الالة يقتضي جواز الدعوى بعد الاحراز وهو
 الفتوى ومناف لقوله من حلف فليصدق ومن خلف له فليخو ومن لم يرض
 فليس غنايه في شيء ويكون ان يجاب عنه بان الدعوى انما توجهت بعد اعتراف
 المدعي عليها بالاناء وانه كان للميت ومع اعتراف الخالف بموجبه المطالبة ثم لما
 جازت المطالبة لكان اعترافها بملكته الميت التي حلفا على نيتها او كراهة
 ذمتها ادعيا الشرا فانكر الوثية فخلعوا على في العلم وروي انه يقيم الدار
 لما اسلم كان يقول صدق الله ورسوله انا اخذنا بالاناء فاقول له نعم و
 استغفره ومن بعضهم من ظاهر الالة جواز الاستدلال بها على رد الميت

منكر

من المنكر على المدعي خلافا لا يخيغه فانه لم يجوز وفيه نظر لاذ الوثية على
 والتحقيق ما قلناه من دعوى الشرا وانكار الوثية فتوجه اليه عليهم بحجج
 انكارهم وحلفهم على عدم العلم واعلم ان الوصية كما يكون عملا كما يكون بالولاية
 والولاية اما باخراج حق على الميت كدين او امانة او بالنظر في حال او راده
 المصاغر وحفظ الموالهم والسعي في تنقيتها وهو البحث عن البناي فليست
 هذا الفصل بذكر والمراد باليتيم هو الصغير الذي لا ابيه من اليتيم وهو
 الانفراد منه الذمة اليتيمة ولا اشتقاق يقتضي صدقة على الصغير والكبير لكن
 العرف خصصه بالصغير وهذا البحث فيه آيات **الاولى** وانزلوا اليتام
 حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا
 تاكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا
 فلياكل من المعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بآية حسبا
 لا يبلأه الاختيار وانتم اي بصركم وادركتم وحتى حرف ابتداء لان بعد
 حمله شرطية وهو اذا بلغوا والجزاء حملة اخرى شرطية وهي فان آنستم فالق
 الاول جواب الشرط الاول والثانية للشا في اسرافا وبدارا منضوبين
 على الحال اي مرفقين وبما دبر في الاول في انها مصدر ان لا تاكلوا فان لا اكل
 لا انها مفعول لها كما قال انه مخشي لان الشيء لا يعمل بنوعيه وان يكبروا
 مفعول به لبدرا اي لا تبادروا اكبرهم بالاكل بمعنى ان ياكلوها خوفا ان

في الف

يكبروا فافهموها منكم ويتعفف بمعنى يعفف مثل ينقر بمعنى يقر وقال
الذي يحتمل ان يبلغ من يعفف لانه يطلب باليتين زيادة العفة وفيه نظر
لان اليتين يطلب بهما الفاعل اصل الفعل لان زيادة من استكتب انفق هذا
فمن احكام **آ** دل الامر بان لا يتم على وجوب الحج عليهم في التصرفات ولا
لا تنفذ فائدة الاستبراء الذي يمتنع عليه وجوب دفع الاموال اليهم **ف**
الآية ظاهرة في تقدم الاستبراء على البلوغ وفائدة عدم الاحتياج الى اختيار
آخر بل يسلم اليه ماله ان علم رشده وقال بعض الجمهور انه بعد البلوغ وهو بطر
والا لزم الحج على البالغ الرشيد وهو بطر اجماعا **م** اختلف في معنى ابتلاء
فقال ابو حنيفة هو ان يدفع اليه ما يتصرف فيه وقال اصحابنا والشافعي
هو شبع احواله في ضبط امواله وحسن تصرفه بان لكل اليه نفقات البيع لكن
العقد لو وقع منه كان باطلا ويلزم على قول ابو حنيفة ان يكون العقد
صحيحا **م** انه اشاد الى غاية الحج حتى اذا بلغوا النكاح وهو حال البلوغ
اي اوان يصلح له ان ينكح بان يحتمل او يبلغ خمس عشرة سنة عندنا وعند الشافعية
لقوله اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب له وعليه واقعت عليه الحدود
وعند ابو حنيفة ثمانية عشرة سنة هذا في الذكر والحائض واما المائتي فمضدنا مع
سني وقال الشافعي كالذكر وقال ابو حنيفة سبعة عشرة سنة وقال اصحابه كالذكر
وقال مالك كما حكى عنه البلوغ ان يغلظ الصوت وينشق العنق وهو **م**

قالوا اما السن فلا تعلق له بالبلوغ وقال داود الحكم بالبلوغ بالسن ورواه
ابن عمر عن النبي ص انه مره عن الجهاد عام بدينه وله ثلثة عشرة سنة ثم مره
في الحدود اربعة عشرة سنة وعرض عليه في الخندق وله خمس عشرة سنة تدل
على قولنا وهل يحصل البلوغ بالانبات قال اصحابنا نعم مطلقا وقال
ابو حنيفة لا مطلقا وقال الشافعي هو دالة في حكم المشركين فاما المسلمين فحين
قوله ان وقضية سعد بن معاذ وامره بان يكشف موتهم فمن ابتغى فموت
المقاتلة ومن لم يبت فموت من الذاري فبلغ ذلك النبي ص فقال لقد حكم
بحكم الله من فوق سبع ارقع بصديق ما قلناه وهو عام **هـ** انه لا بد مع البلوغ
من اتياس الرشده وهو عندنا عقله للعاش بان لا يتجذع في العاطات و
التصرفات الآتية به وهل يشق صلاح الدين ايضا قال الشافعي نعم فحج
عنده على الفاسق وقال ابو حنيفة لا يحج عليه وبه قال اكثر اصحابنا اللهم
لما ان يكون فسقا باتلاف ماله فالحج باق وقال الشيخ بحالة الشافعي ومشاء
القولين خلوكلام المنير في قيد العدالة قال ابن عباس الرشده ان يكون
ذا وقار وعقل وعلم ولم يترك العدالة وقال قتادة العقل والدين هو فني دالة
على العدالة ايضا اذ يكفي في صلاح الدين حسن الاعتقاد اجماع الشيخ بوجوده
آ ان الرشده والغنى صفتان متباينتان والفاسق موصوف بالغي فلا يكون
موصوفا بالرشده ان الفاسق سفيه فلا يجوز ان يعطى ماله بالآية **هـ** ان

المجر متحقق فلا يزول إلا بدليل ولا دليل ويمكن أن يجاب عن ذلك بالمتبع
 أن وصفه بالغنى يمنع وصفه بالرشد لأنها وإن تضادا معزوما لم يتضادا
 متعلقا لأنها يطلقان في أمور المعاش وفي أمور المعاد والمراد بالرشد في الآلة
 في أمور المعاش فجاز أن يكون الفاسق غاويا في أمور معاده رشدا في أمور
 معاشه نعم يلزم المناقاة لو كانا متناقضين لكنه ليس كذلك وعن الثاني
 بأن الفاسق سفيه في معاده لا في معاشه وعن الثالث أن الدليل على
 زوال المجر هو الآية مع ما ذكرناه من جواب الشبهة **٢** علق دفع المال على
 الرشد فإذا لم يحصل الرشد بقي على المجر عندنا وعند الشافعي وأصحابنا ^{حينئذ}
 ولو لم يكن في السن عملا بانتفاء المشروط لا انتفاء شرطه ولأنه سفيه فلا يعطى
 شيئا للآلة وقال أبو حنيفة نراد على أن يبلغ سبع سنين ثم يعطى ماله
 رشدا ولا يحتج بقوله سمروهم بالصلوة والصوم وهم أبناء سبع فإن
 هذه المدة هي مدة تنقضي أحواله فيها وهذا عليه لأنه لا يفتنى أن يكون
 البلوغ في أربعة عشر سنة أو في أحد عشرين **٣** يجب دفع المال عند تحقق البلوغ
 والرشد على الفور ولا يجوز التأخير لحصول سبب الدفع وهو البلوغ والرشد
 ولا ينافيه بالفار الآلة على التعقيب **٤** قوله ولا تأكلوها أسرافا أي إلى
 جواز الأكل بوجوه وهو قوله ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قيل هو أن يأكل بقدر
 كفايته وما لا بد منه وقيل على قدر عمله وقيل أقل الميراث وهو أوجه لقوله

ولا تأكلوها

ولا تأكلوها مال اليتيم الذي هو أحسن ولا يربح هذا الحسن في الحديث
 أن رجلا قال لبيبي ما أن في حجري بيتا أفاكل من ماله قال ص بالمعروف فهو مشا
 ماله ولا أوق مالك ماله فقال أفاضربه قال أما كنت ضاربا منه ولدك ومن ابن
 عباس أن في بيتهم قال له أفاضرب غنينا بيله قال إن كنت تنبغي ضالتها ولو
 حوضها وتحيا جرياتها وتقيمها يوم ورودها فاضرب غني مشربيل ولا
 ما لك في الحلبي وروي محمد بن مسلم عن أحد جماعة قال سألت عن رجل سده
 ما شئت لا يباح له يقيم في حجره يخلط أمرها بأمر ما شئت قال إن كان
 تليط ديارها ويقوم على منتهى ويرد ما ديارها فليشرب من ألبانها غني منك
 للولاب ولا مضرب بالولد **٥** الغني دون الملاءة فظاهر الآية يقتضي عدم
 جواز أخذه شيئا من مال اليتيم على عمله لقوله فليستعفف أي يوفق قلنا
 وللمر للوجوب هل يجب على الفقير إذا صار غنيا ما أخذه حال فقره أم لا
 قال بعض المفسرين نعم ولما لا يعدم الوجوب ويحمل ما ورد من ذلك على أنه
 أو على أخذه زائدا عن مستحقه فيجب ردّه ح وأما ما أخذه جوف فقد ملكه
 والأصل البقرة من وجوب الرد **٦** إذا دفع الولي إلى اليتيم المال فليشرب عليه
 بقضيه وهو على النديب وعلى الإرشاد إلى الصلحة فإن له فائدة في إحيائها
 دفع التهمة عن الولي بإكل مال اليتيم وثانيها سقوط الضمان لو أكل القبط أو
 سقوط اليمين لو أدعى الولي التلف بغير توريط فظاهر الآية يقتضي عدم تصدق

الولي في قوله لا بالينة وبه قال الشافعي وما كان الخوفية التفصيل كما قلنا
وهو قبول قوله في التلف يعني تفريطا في النفقة على الطفل ما جرت العادة
به اما تسليم المال فلا يتقبل قوله فيه لا بالينة وهذا الامر بالشهادتين
نظر الله نعم للاولياء وكال لطفه في حرم وقوله وكفى بالله حسيبا
اي كافيا في الشهادة عليهم بالدفع كذا قيل ولا ولي ان معناه وكفى بالله
محاسبا فان الاشهاد في الظاهر وامارة الذمة في الباطن فانه متولى
يوم القيمة **الثانية** واتوا اليك اي موالحم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب
ولا تاكلوا موالحم الى موالحم انه كان حوبا كبرى الامور بتسليم موالحم
اليهم اما الباقون لما تقدم في الآية الاولى وشما هم هياتي تسمية للشيء
باسم ما كان عليه لقرعهم بالصغر حشا على ان يدفع اليهم موالحم
اول زمان بلوغهم وكذلك امر بالتلازم صغارا او عتقا بالاعتق فكلوا لم
معتدا ببلوغهم وائنا سر الرشد منهم قوله ولا تتبدلوا اي لا تتبدلوا
مثل استجلاوا عتقا لا تتجملوا والخبيث المال الحرام والطيب الحلال وقيل
المراد بالطيب ههنا ما اعد في الجنة لقرع غزال الايتام وقيل المراد بالخبيث
الردى وبالطيب الجيد قال السدي كانوا يجعلون الشاة المذرولة مكان
السمينة قيل هذا تبديل الاستبدال اللهم الا ان يكون مكارمة مع المصدق
فياخذ من الصدق عتقا ويعطيه من مال اليتيم سمينة وقوله ولا تاكلوا

في النساء

موالحم الى موالحم اي ضامني الى موالحكم وقيل الى هنا بمعنى مع والى عنه
هنا هو ليسوع الى وجه الاجرة بالمعروف كما تقدم وعبر بالاكل لانه اعلم وجوه
الاستفاد والتصرف حيث يصير بدلا يتحلل قوله انه كان حوبا كبرى اي ذنبنا
كبير او يان الآية نزلت في رجل عنده مال كثير لا فراخ له يتيم فلما بلغ
اليتيم طلب المال فمخ منه فوافعا الى النبي فقلت فلما سمعها الم قال
المعنا الله والمعنا الرسول وغود بالله من الحوب الكبيرو دفع اليه ما لم يملك
ومر يوق شح نفسه ويطلع امر به هكذا فانه يحل داره اي الجنة ولما اخذ
الفتى ماله النفقة في سبيل الله فقال النبي ص ثبت الاجر وبقى الوزر فيقول
كيف يا رسول الله فقال ثبت الاجر للخلام وبقى الوزر على والده قال بعض
الفضلاء هذا الجني يحمل على ان والده لم يكن يجتهد في تحصيل المال من الشهادتين
او لم يخرج حقوق المالة وغدي في هذا الحمل نظر اذ مقتضاه ان في المال
حقوقا يجب لصيها الى اربابها فكان يجب على النبي الامر بتسليمها الى مستحقها
ولا يدع الخلام لينصرف فيها اذ لا يجوز له ص ان يقر على الباطل في الاول
ان يبق الوزر قد يرد به الثقل كما ورد القبي عن مثل ذلك بالثقب كما في
ورد في حديث آخر الهاء لعنه والعبت على امره وح يكنى في الثقل ثم
الميت واسفه على فوات ثوابه بصرفه في وجود القرب بعدم استفاد
به في آخره او انه اذا شاهد ما حصل لوارثه مما كدح في تحصيله نال بذلك

وأما السؤال المشهور هنا وهو أن أكل مال اليتيم حرام مطلقا منقرا أو منقرا
فلم يخص الله تعالى بأكله منقرا فاجاب بالرد على ما ذهبوا اليه من أن أكل مال اليتيم
فأكل مال اليتيم من أكل ما يقع وايضا كانوا يفعلون ذلك في مواضع منها
عليهم وتسميها وقيل لا وجه للسؤال لأن قوله ولا تبدوا إلى الجنب بالخير
نهي عن أكل مال اليتيم وحده لما تقدم في التفسير الأول أي لا تبدوا إلى المولى
مكان أموالكم ولا تأكلوها منقمة إلى أموالكم فقد استوفى النهي في القسمين
معاً **الذين** **الذين** لو تركوا من خلفهم ذرية ضاعفا خافوا
عليهم فليستوا الله وليقولوا قولا سديدا أن الذين يأكلون أموال اليتيم
ظلمنا أنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا قيل المراد بالآية الأولى
الذين جلسوا عند الميزان ويقولون أن أولادك لا يفتنونك من الله شيئا
فقدم مالك في سبيل الله فيفعل الميزان فيك الظفالة ضاعف كل على النار
فامر هؤلاء بأن يخافوا الله في هذا القول ويقتدوا به أن أولادهم هم
المخلفون ويفعلون بهم ما أشاروا به ويقوى هذا القول قوله فليستوا
الله وليقولوا قولا سديدا أي موافقا بأن لا يشترطوا أن لا يبدوا على الثالث
بل بإقتداء قصة سعد بن أبي وقاص المقدمة يدل على هذا المعنى فيكون لا
هنا التنبه وقيل هو أمر للأوصياء بأن يخشوا الله في القيام بأمر اليتيم
وليقتدوا بهم لو كانوا هم المولى وذريتهم الضعفاء تحت حلاية أو صيانه

في النار

لكن

كيف كانوا يخافون عليهم من الضياع ويريدون من الأوصياء بأن يفعلوا بأنهم
فليكونوا هم في ولاية اليتيم كذلك ثم أنه نعم أكد الذي عننا أول أموال
اليتيم نهاده عن تناول أموال يتيمه فكان ضعفهم وعجزهم وغفلتهم فقال
أنما يأكلون في بطونهم نارا أي سببا للنار والتوبيخ فيه للتوعية أي نوعا من
النار لا أي نار كانت وفي ذلك غاية التهديد قوله وسيصلون سعيرا
اعاده ليحلم أن أكل مال اليتيم سبب تمام لدخول النار لأنه سبب ناقص صغرى
بل هو كبرى من الكبائر وسأل الضام لم ادنى ما يدخل به النار من أكل مال
اليتيم فقال قليله وكثيره واحدا إذا كان من قبته أن لا يردده لهم ومنه
ايضا أنه قال في مال اليتيم عقوبتين أما أحدهما عقوبة الدنيا قوله وليخش
الذين الآية وأما ثانيها عقوبة الآخرة أن الذين يأكلون أموال اليتيم
ظلمنا الآية وغرضهم قال في كتاب علي عم أن أكل مال اليتيم سببه وبال كذب
في عقبه ويلحقه وبال ذلك في الآخرة وذكر الآية وتنبه هذا البحث
بأيتين أحدهما ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وثانيها
فيها والسوم وقولوا لهم قولا معروفا قال الضعفاء المراد بالسفهاء النساء
فانهن من أسفه السفهاء إذ السفة خفة العقل وهن نواقص العقول كما جاء
في الحديث وسواك كن أنزواجا أو بنات أو أخوات أو غنى ذلك فيه نظر
لأنه عدل عن الظاهر وخروج عن الحقيقة وتخصيص للجمهور وقيل هو نهي

في النساء

لكل ذي مال ان يسم ماله للاسقاء الذين لا يقومون بحفظ المال وحسنه
بل يفسدونه بتصرفاتهم الفاسدة لقوله اموالكم التي جعل الله لكم قياما
اي يقومون بها قياما لا فلكم لو صنعتوها باعطاء الاسقاء لضعفوا وافتقر
وقرئ قتيما بمعنى قياما وفي الشواذ قواما وقوام الشيء قيام به كما يقال
الامر ما يملك به وقال الفقهاء ومحققو المنبر ان الخطاب للاولياد امرؤا
بان يملكوا اموال اليتامى الى وقت بلوغهم ورشدهم وينفقوا عليهم ويؤيدوه
قوله وارزقوهم فيها واكسومهم وانما اضاف الاموال اليهم لانها من جنس
ما يعق بهم الناس محابثهم كما قال نعم ولا تسلبوا انفسكم وهذا اقرب واولى
لانه ملائم للآيات المتقدمة والمتأخرة وايضا حمل اللفظ على حقيقة
المعرفة فاذا التفت في عرف الفقهاء هو الذي يصرف امواله في غير الأغراض
الصحيحة وذلك مناسب للمع عليه وانما اضاف الاموال الى الاولاد لانها في
نصرتهم ونعت ولايتهم فالاضافة لمطلق الاختصاص وقوله وقولوا لهم
معه فاهو الوعد بالتسليم اليهم عندهم رشدهم ونصرتهم على سلوك طريق الحق
في تصرفاتهم وهنا فوائد **أ** انما ذكر الحجج على التفتة بآية مع ان
ذلك معلوم من قوله فان انتم منهم رشدا للدلالة على ان التفتة
مطلبة برأسه في الحجج سواء كان للصبي او البالغ وسواء كان تابعا للصبي
او كادرا بعد البلوغ والرشد خلا فلا في حجة فانه لا يحجج على البالغ العاقل

للتفتة والتبذير وخالفه صاحباه ونصروه عنده جازين وان لم يوافق
مصلحة **ب** فعلق الحكم على الوصف مشجرا بالغاية عند الاشياء في حال وجودها
التفتة يقع المحرر او لا بد من حكم الحاكم قيل الاول حصول العلية وقيل بالثاني
لانها مسئلة اجتهادية يفتقر الى نظر ودراسة فيتوقف على الحاكم وكذا الخلاف
في انه هل يزول المحرر باله او لا بد من الحكم والحق الاول في السائلين مع التفتة
ج الحجج على التفتة مختصة بالتصرف المالي عملا بالعدة فيقع تصرفه في غير
المالي كالا ستفاء القصاص والطلاق وغيرهما بخلاف الصبي والبالغ
غير الرشيد فانه ممنوع من التصرف مطلقا **د** تصرف التفتة في المال مع نظر
الولي او اذنه فيه مع موافقة المصلحة جازين ما من بخلاف الصبي والمجنون
فان تصرفهما بطل ولو اذن الولي ووافق المصلحة **هـ** في قوله وارزقوهم فيها
واكسومهم دونها فائدة وهي انهم قوم من جهة الامن اصلها التلايا كلها
الانفاق او ان الله في امره فيها يحجج ان الله جعل رزقكم وزرعهم فيها
فصلي الاول يمكن ان يخرج بآية على وجوب التكسب بالمولي عليه لظاهر الامر
ولما لا ياكلها النفقة ويحمل عدم الوجوب للاصل لانه الشايع لا يحجج بالحق
انه يجب استمائه قدر النفقة فاما الزيادة على ذلك فندب وتاينها
ضرب منه مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء اي عبدا منه ومملوكا اي
لناس لا يقدر على شيء اي على شيء من التصرفات والمجمل منه للملوك

في الفصل

صفة تخصيص ليخ المكاتب والمادون في المقر فانهما يتعدان على المقر
في المال ويخرج بها على حكمين **الحج** على الملوكة في تصرفاته بحسب عدم صحة شيء منها
الآباد في يدك لكن هذا العموم مخصوص بصحة تصرفه في طلاق زوجته و
اقراره بالمال ويتبع به مجرد عتقه وكذا يقبل قول المادون فيما هو من ضرره
التجارة اما لو اقر الملوكة بقصا هو اوجد فعندنا لا ينفذ في المال خلافا
لج حنيفة اللهم لا اذ يوافق السيد فينفذ **انه لا يملك شيئا سوا ملكه**
مولاه اولا وبه قال الشافعي في الجديد واحمد واكثر اهل العلم وقال في القديم
يملك اذا ملكه مولاه وقال مالك عليك ان لم يملكه مولاه ووجه ما قلناه انه
ليس المراد من الآية نفى القدرة على الفعل لانه معلوم البطلان ضرورة فلو
المراد انه لا يملك وهو لفظ وايض نفى عنه القدرة عموما لان المكرة في النفي
نعم خرج من ذلك ما اخرج الدليل فبقى الباقي على النفي ان قلت ان النفي وان كان
عاما لكنه متعلق بعبد منك وهو لا يدعى الى العموم فلا يلزمهم تملك العبد
كلهم قلت فعلق الحكم على المشتق قول على كون المشتق منه علة في الحكم
كقولك اكرم العلاء فانه يدل على ان علة الاكرام علمهم فيعم اينما وجد المشتق
منه وصورة النزاع كذلك فيعم اينما وجد الملك وايضا لو بد ما قلناه
قوله نعم ضربكم مثلا من اناسكم هل لكم من املكتم اياكم من شركاء فيما
ذرناكم فانتم فيه سواكم شبه حاله مع عبادة في نفى المشاركة في الملك

بحال السادات مع ما ليكم ومعلوم ان عبادة لا يشاء كون الله في الملك
فكذلك المالك اخرج من قال بملكه بقوله نعم وانما الارباع منكم والصالحين
من عبادكم واما ملك ان يكونوا فقرا فيضيم الله من فضله وجه الدلالة انه
لو لم يصح تملكهم لم يصح اغناؤهم لكن مع فيصح ولما روي ان سلمان كان عبدا
فاقي النبي فقال هو صدقة فردته فانا ه ثانيا وقال هذه هدية
فقبله فلو كان لا يملك لما قبله منه فاجاب الشيخ عن الاول هو ان اذ يري الله
ان يضييم بالحق وغير الثاني بالمنع من كون سلمان مملوكا حقيقة بل كان
محمولا عليه من غير التملك المشرقي وان سلم جاز ان يكون الهدية باذن سيده
وعلم النبي ذلك فقبلها وفي الجواب الاول نظرا لانه ان توجه فاما يتوجه
على تقدير تزويج العبد والامانة بل هو حرام لانه بما يودي الى متهم بسبب
اولادهم اما اذا زوجه باسما لهم فلا وايضا لو كان العتق غنى كان الرق
فقر او ح كان فقرا العبد متحققا فيكون حجة لنا وكلمة ان وان كان
محلا للمقتل لكن جاز استعمالها في العتق مثل قوله وان يكره اذ اصبحت
بعض الذي بعدكم **الاشعة** في عطايا المنجرة كالوقف والكسب والهدية
والهبة وغير ذلك وليس في الكتاب آيات مختصة بذلك بل آيات يدل
بعمومها وطواها على الخضوع على فعل الجنات فدخل في ذلك ما ذكرناه
وقد ذكر الراوندي والمعاصر من ذلك آيات قوله نعم لن تنالوا

التي حتى تنفقوا تمام جودكم وما فقدوا منكم من غير تجوده عند
هو خير واعظم اجرا ليس البتة ان تولوا وجوهكم قبل المشرق للغرب
الى قوله وآتى المال على حبه ذوا القربى واليتامى والمساكين ابن السبيل
والتاليف في ارقاب وقد مضى البحث في ذلك فلا وجه لاعادته وتام
البحث في الامور الاربعة مستوفى في كتاب النفقة **الاربع عشر النذر**
والعهد واليمين وفيه ابحاث **الاول** النذر وفيه آيات **الاولى** وما انفق
من نفقة او نذر ثم من نذر فان الله يعلمه وما للظالمين من انصار وما موصولة
وهي متدارر ونفقتها معنى الشرط دخل الفاء في جنسه ومضاهه وما انفق
نفقة في الطاعات او في المعاصي فان الله يعلم ذلك فحازي على علم من
الثواب والعقاب بقدر عمله فانه لا يفتوته شئ من خفيات الامور وكذلك
حكم ما نذرتم من نذر في طاعة او معصية والضمير في جملة ما عايد الى لفظه ما و
لكذلك ذكره وما للظالمين من انصار اي ليس للذين يخونون الصداقات و
ينفقون في المعاصي او لا يؤفون بالنذر انصار يوم القيمة وهذا فوايد
في ذكر العلم بعقد الانفاق والنذر وانه اذا بالظلم بسبب المخالفة دلاله
على وجوب الوفاء بالنذر وذلك هو المظهر **النذر** قد يكون مطلقا لقوله
^{عليه} **عليه** ان افضل كذا من الطاعات وقد يكون مشروطا بحصول امر او
او منه نذر او مباح او انتحار من محرم او مكروه فيقول ان كان كذا فلهذا

في البقرة

على كذا من الطاعات الواجبة او المندوبة ولا خلاف في انعقاد الثاني في
وفي الاول خلاف والملاحظ انعقاده لعدم التي نذرت لك ما في بطني محررا
وعدم قوله من نذر ان يطبخ الله فليطبخه وقال المرتضى بعدم انعقاده
مدعي الاجماع ولان غلام تغلب نقل ان النذر لغة وعد بشرط فيكون كذلك
شرعا لانه جار بلغتهم والمطل عدم النقل واجاب القائل بان انعقاده بفتح الجاء
لعدم تحققه ومنع النقل فانه نقل انه وعد بغير شرط وقد وجد في اشعارهم
كقول جميل تليت بجال فيك قد نذرت ادمي وهو ابتلى ما ينشئ لغوي
النذر عبارة لفظية وكذا العهد واليمين لا يكفي النية القلبية وان
كانت شرطا من غيري بلفظ وقال بعض الفقهاء بالاكتمار وليس شئ **الثاني**
يؤفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا نزلت هذه الآية الكريمة
في علي وفاطمة وعقبتها مشهورة ولا سند لاجلها من وجهي **الثاني** اخذ
خرجت منج المذبح لهم و ذلك دليل على ان الوفاء بالنذر امر واجب
الوفاء بخوف شر يوم القيمة وفيه دلالة على وجوب الوفاء اذ اللذوب
لا يخاف من ترك العقاب والمستطير المنتشر **الثاني** العهد وفيه آيات
الاولى واوفوا بالعهد ان العهد كان متولا دللت على وجوب الوفاء
بالعهد من وجهي **الصيغة** الامر في قوله واوفوا الامر للوجوب **الثاني**
كون العهد متولا ولا يبال عن غير الواجب فيكون الوفاء به واجبا

في هلالي

في بني اسرائيل

في الامام

في الغل

الثانية وعهد الله او فواذك وصيكم به لتعلمم تذكرت هذه ايضا
 فيها امر صريح بالوفاء فيكون واجبا واكد ذلك الوجوب بقوله وصيكم وفيه
 خص عظيم على الوفاء وعلله بقوله لتعلمم تذكرت اي لتعلموا به لتسألوا
 مرتبة التقوى **الثالثة** واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان
 بعدنوكيها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون وذكر
 كالتى نقضت من لها من بعد قوة انكاثا تتخذون ايمانكم دخلا بينكم
 ان يكون امة هي امة من امة عهد الله هذا اتم من ان يكون بغير عهد او
 يمينه لذلك قال ولا تنقضوا الايمان بعدنوكيها وفي الآية حكمان ا وحق
 الوفاء بالعهد **و** وجوب الوفاء بمقتضى اليمين واكد ذلك بقوله توكيدا
 جعلتم الله عليكم كفيلا اي قريبا فان الكيفيل يراعي حال المكفول فهو حفيظ
 عليه **ان** الله يعلم ما تفعلون من الوفاء وعدمه وفيه تحذير عظيم على
 الكلف وخضوع الوفاء شبهتهم في نقضهم وعدم وفائهم بحال التي نقضت
 غرلها من بعد قوة انكاثا جمع تلك بكسر النون في خرفها وقلة عقابها وهي
 يقال لها ديطه بنت سعد بن تيم وكانت خرافة اتخذت مغرا فذرع
 وصنارة مثل اصبع فلكه غطيته على قدمها وكانت تغل في جوارحها من
 الخداه الى الظفر ثم نامرقت فينقض ما غرلت **و** يتجسم في نقض بقوله
 تتخذون ايمانكم دخلا بينكم العيني قال الجوهرى هو المكر والخديعة وهو

مقول من قولهم فلان دخل في بني فلان اذ انتسب اليهم ولم يكن منهم ومن
 انتسابه على انه مفعول ثان وتتخذون حال من لا ينقضوا اي لا تنقضوا الايمان
 متخذين لها دخلا بينكم ان يكون امة هي امة من امة اي اجل ان امة هي اكثر
 من امة نسا او مالا او عز او جاها اي انكم اذا حلفتم على امر لعلكم تنقضكم
 ثم كثر الله عدكم او ما لكم لا تنقضوا الايمان واشتوا عليها وارهق منسوب
 المحل لكونه جنيا وهي ضيضة ضل وقال الزجاج انه مرفوع المحل على انه جنى المنذر
 وهي مبتدأ ولا يجوز الفصل بيني كرفس **انما** يعلم الله به اي يحسنكم
 الله بالامر بالوفاء بالعهد لجاءكم يوم القيمة على الوفاء والكلف وهذا
 احكام **ا** في الآية اشارة الى ان حكم اليمين والعهد واحد وطذا عني عن
 العهد باليمين بقوله ولا تنقضوا الايمان عقيب قوله واوفوا بعهد الله **ان**
 التذمة والعهد واليمين شتى كما في كونها تكون مطلقة ومشروطة وفي كون
 الشرط طاعة او مباحا او محرما او مكره ونحوها الا ان الاول في
 كون الجزاء في الاول لا يكون الا طاعة وجزا الاخير اعم فانه قد يكون مباحا
 وساو يرفيه دينا ودنيا فياتي بمقتضى عهده او يمينه اما لو تبع احد طرفيه
 فيها فان كان ذلك هو المتعلق وجب الوفاء به وان كان غيره جاز في النجاة
 لقوله من حلف على عيب فرأى غيره خيرا منها فليأت الذي هو خير ولا
 كفارة عندنا خلافا لقوم **يتبع** في متعلق الثلثة مدلول اللفظ شرعا فان لم

وفى خاص

فدلوله عرفا وان لم يكن فدلوه لغة **تم** النقص هو مخالفة ما وقع العهد
او اليه عليه فان الفعل او الترك يصير واجبا باليمين والعهد وترك الواجب
حرام قوله بعدت كيدها اي توثيقها بذكر الله وفيه دلالة على ان الناذر
والخالف اذا لم يذكر الله لم يصير المحلوف عليه والمعاهد واجبا ويجوز مخالفة
على كراهته اما لو حلف او عاهد على فعل محرم فيجب مخالفة **الثالث المين**
وفيه آيات **الاولى** ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم ان تبتوا وتنقوا او
تصلحوا بين الناس والله سميع عليم والعرضة فعلة من العرض والفعلة المفعلة
كما مخطوة اي مقدار ما يعرض من اي شئ سواء كان العرض حازرا بين الشئ كما
يق فلا نعرضة دوننا او لم يكن بل يكون معرضا للشئ كما بق فلا نعرضة للناس
اي نصب الوقوع فيه فعلى هذا يحتمل ان يكون الآية من المعنى الاول اي لا تجعلوا
الله حازرا لآيمانكم اي حازرا لمخالفتكم عليه وسمى المحلوف عليه ميمنا لئلا يسهل باليمين
كقول النبي ص لعبد الرحمن بن سمره اذا حلفت على يمين فرأيت غنيها منها
فأت بالذي هو خفي ويكون ان تبتوا منصوبا على انه عطف بيان لآيمانكم
اي للامور المحلوف عليها التي هي التي والتقوى والاصلاح كذا قيل وفيه
نظر لان حمل الايمان على المحلوف عليه ان صح كان مجارا او ايضاد اليه لا امح
تعد الحقيقة وليست معتدلة لجواز ان يكون معنى الآية على المعنى الثاني
اي لا تجعلوا الله معرضا لآيمانكم اي لا يكتفى بالخلف به حتى في المحقرات

في البقرة

وفي غير المهمات لاني المهمات الضرورية وكذلك ذم الخلاف بقوله ولا
تطع كل خلاف محتمل فيكون ان تبتوا واعلة للنهي اي لتمام من ذلك ارادة
تترك وتقويكم واصلاحكم بين الناس فان الخلاف محتمل على الله والمجته
لا يكون بارا ولا متقيا ولا موثوقا به في اصلاح ذات البين ويستفاد من
التأويل الاول انه متى تضمن اليمين تركها وتقوي واصلاح فانها باطله
لا يجب العمل بمضمونها ويجوز مخالفتها ومن الثاني ان الذي عرفت الايمان وان
كانت صادقة وقد ورد في ذلك احاديث كثيرة هذا الذي فسرناه بالآية
هو تحقيق ما قاله المفسرون فطم هنا اقول في الآية اعرضنا عنكم فمخبرها
الثاني لا يؤخذكم الله باللغو في آيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والله
غفور حلیم يكن ان يكون هذا جواب عن سؤال مقدم تقديره اذا نرى من جعل
عرضة للايمان هلك الناس لكثرة حلوفهم بالله فاجاب بقوله لا يؤخذكم الله
باللغو في آيمانكم اللغو لغة هو الساقط او ما لا فائدة فيه واختلف في المراد في
الآية فقال طائفة هو يمين الغضاض وقال الحسن هو يمين الظان وهي ان يحلف
على شئ يظنه انه على ما حلف عليه ولم يكن وبه قال ابو حنيفة وقال ابن عباس
هو قول الرجل اد الله وبلى والله مما يوكد به كلامه من غير قصد الى القسم
حتى لو قيل له انك حلفت قال لا وبه فلا الشافعي واصحابنا وهو المروي عن
قصة وقال مالك هو الخلف على الماضي وهي الغفوس والمراد بعدم اللواخذة

في البقرة

هو عدم العقاب وعدم الكفارة معاً وقالوا ان محشرى بكفى عدم احدهما فيه
نظر لانه لو ثبت احدهما ثبت الموازنة لكنه ليس فليس قوله ولكن يؤخذكم
بما كتب قلوبكم الفرق بين كسب اللسان وكسب القلب ان القلب لا يخالف النفس
المكلفة بخلاف اللسان فانه فضولي قد يخالفها ويصدر منه ما لم تأذن به
النفس فلا يليق بالحكيم الموازنة بما لم تأذن النفس في فعله وفي هذا الكلام
اشارة الى اشتراط القصد في اليمين والنية فلا يقع بين الغضبان غضباً
يرتفع معه القصد وكذا السامى والغافل قوله والله عفو رحيم يغفر لكم
ما لم تكتبه قلوبكم ويحلم منكم بعدم الموازنة به **المشكلة** لا يؤخذكم الله
باللعن في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته المعام عشرة
ساكنين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير ربة فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حللتم واحفظوا ايمانكم كذلك يبين
الله لكم آياته لعلكم تشكرون هذا فوايد قد تقدم معنى يمين اللغو
نريد هنا فيقول الحق انه ما يسمو الى اللسان من غير قصد وسيل الخرس عنه فها
الغزير وقا كان حاضراً دعف اجيبه يا ابا سعيد فقال ولست بما خوذ بلغو
اذا لم تتحرر عاقبات الغنائم وهو الذي لم يدناه وذلك ان حكم الايمان حكم الايمان
وكما ان الايمان باللسان ليس بايمان في الحقيقة ما لم يعتقد قلبه كذلك الايمان
باللسان ليس بايمان بوجوب كفارة وانما **قرا** من ذلك ما سقى عقدتم

في المائدة

بالتخفيف وقرار ابن عامر ما قد تم وهو من فاعل بمعنى فعل كخافاه الله
والباقيون بالتشديد ومعنى الجميع وثقت ايمانكم بالقصد والنية ومنع
الطيرى من فقرة التشديد لانه لا يكون الا مع تكرير اليمين والحال ان الموازنة
يحصل باليمين الواحدة واجيب بوجود ان التقيد ان يعقد بها بقلبه ولسانه
ولو عقد باحدهما لا يكون تعقيداً **قال** ابو علي الغارسي انه لكثير ^{الفضل}
ولما كان محتاجاً للثقة بقوله لا يؤخذكم اقضى كثرة اليمين التعقيد كقوله
وعلق على ابواب قال او يكون عقد مثل ضعف فانه لا يراد به الكثير كما ان
ضعفه لا يراد به فعل من اثنين **قال** الحسن بن علي المغربي في الكثير فائدة
وهو انه اذا ذكر اليمين على المخلوق الواحد ثم حث لم يلزمه الكفارة **قوله**
على خلاف بين الفقهاء قوله ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فيه خرف تقدير
نكث ما عقدتم الايمان او يكون التقدير وحشتم فكفارته اي كفارة حشتم
قال اذا حشتم الحالف عند اختياره وجبت عليه الكفارة المذكورة في الآية وهي جارة
بين التعيين في ثلثة الاول والترتيب بعد العجز وجوب الصيام وهذا الحكم
الاول عام بصرفه اما بالتسليم اليهم او باحضارهم وجعل الطعام بين ايديهم
لياكلوا **قال** اختلف في قدر ما يعطى المكثي فقال ابو حنيفة نصف صاع فرب
اوصاع من غيرهم او تعديده وتعشيه وقال الشافعي لكل مسكين مد وهو
قول اصحابنا **المراد** بالاولى اما في النوع او القدر والظاهر الاول **قال**

بالتخفيف

لا يجزي طعام الكثير عشرة أيام لعدم صدق العشرة على الواحد فاختص
الكثرة بمنزلة زائدة وكذا في الظاهر خلاف لا يجزي فيه **٢** الكثير هو الذي
يجوز دفع الزكاة الواجبة اليه وقد تقدم تحقيق معناه ولا يجوز للمعام
اهل الذمة خلاف لا يجزي فيه **٣** كسوة الفقي قيل ثوبان والحق انه يكفي
الواحدة ولو غيدلا ولا يكفي النعل والعلسوة وبه قال الشافعي وقال مالك
ان اعطى حلا كفى الواحد وان اعطى امرارة لا يجزي الا ما يجزي فيه الصلوة
وهو ثوبان فيصير منفعة وقال ابو يوسف لا يجزي المترادف ولا فريضة
المستحب او كاسوتهم بمعنى لو مثل ما يطعمون اهلكم اسرافا كان او تضيلا
٤ يشترط في الرقة الايمان او حكمه حلا للطلاق على القيد في كفارة القتل
وبه قال الشافعي قياسا على القتل وقال ابو حنيفة يجوز عتق الكافر وهو باطل
لانه جيب لا يتقرب بمثله كما تقدم **٥** يشترط في الصيام التتابع وبه قال
ابو حنيفة وبذلك قرار ابن مسعود ثلثة ايام متتابعات ولا نه احوط ولا
البرائة معه يقينا وقال مالك هو بخلاف انشاء تابع وانشاء فرق وللشافعي
قولان واختيار اصحابنا واجماعهم على الاول **٦** قوله ذلك كفارة ايمانكم
اذ اخطتم اي اذا اخطتم وخشتم وهذا احكام **٧** ان الكفارة مختصة بالحنث
في المستقبل ولا يجزى في الغرض صادق كان او كاذبا عاملا كان او ناسيا
وبه قال مالك وابو حنيفة واصحابه واحمد وقال قوم ان كان كاذبا عاملا

لزمته الكفارة قوله واحدا وان كان ناسيا ففوق لانه هو من هذا الشافعي
دليلنا اخبار اهل البيت **٨** وح يكون ظاهر الآية مختصا بما قلناه **٩** لا يجزى
تقديم الكفارة على الحنث اذ لا يتقدم السبب على السبب وبه قال ابو حنيفة
وقال الشافعي يجوز التقديم بالمال الا الصيام لانه مدر عنه **١٠** انما يجزى الكفارة
بالمخالفة عند اختيار الاجماع ولا يجب بالمخالفة نسيانا عندنا وللشافعي
قولان لنا عموم رفع غرامتي للخطأ والنسيان ولم يشب المخصص قوله
واحفظوا ايمانكم اي من الحنث وذلك اذا كان المحلوف عليه فعل واجبا او
مندوبا او ترك محرم او مكروه او مباح مساوي الطرفين ويحتمل ان يكون
المراد بحفظه اليقين عدم ابتدائها في كل امر فان كثرت مكروهه ولذلك
تقدم ولا تجعلوا الله عرضة لايامنكم وورد في بعض الاحاديث غرض **١١**
لا تخلفوا بالله اصادقوني لا كما ذبح قوله كذلك يبين الله لكم اياته اي
ما تحتاجون اليه لعلمكم تشكرون نعمته على ذلك **١٢** فائدة لو حلف لا يكلم
حيثا فهو سنة اشهر لقوله ثم توفي عليها كل حين عليه اجماع الامامية و
الزمان عندهم خمسة وقال ابو حنيفة الحين الزمان سنة اشهر وقال الشافعي
لا حد لهما والحق قال اصحابنا لا حد له وبه قال الشافعي وقال مالك اربعون
سنة وقال ابو حنيفة ثمانون لما روي عن ابن عباس انه قال في قوله لا تبين
فيها احقابا انه قال الحق ثمانون عاما وروى ان الاحقاب الدهور

سبب لايجاد العتق لنفسه فيه شبه ايجاد بعد العدم وذلك لعدم
تواريح واعلم ان العتق يحصل بامور مباشرة بمنزلة بعض عوض وهو
العتق بقوله مطلق ولعبارة ان التبريد لا خلاف لقوله انت حر لوجه الله
ولا عناق على خلاف لقوله انت عتيق او عتق لوجه الله ولا بد فيه من
اللفظ والنية وقصد القرية لكونه عبادة عظيمة قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق
نفسه مؤمنة عتق الله اليه الجبار بكل عضونه عضوا من النار
مباشرة معلقة على الموت يعني عوض وهو المستحق في اصطلاح الفقهاء تبييرا
وليس في الكتاب ما فيه دلاله عليه بل هو مستفاد من السنة الشريفة مباشرة
بعض من هو المستحق كتابة وسيأتي بحثها ملك الرجل احد العودين
او احد المحرمات عليه نسبيا يعني خلافا لرضاعا على خلاف الحوقبة العتق
وملك المرأة احد العودين خاصة واستدل بعضهم على هذا الحكم من الكتاب
بقوله نعم ان دعوا للرجل ولدا وما ينبغي للرجل ان يتخذ ولدا ان كان
في السموات والارض الا اتي الرجول عبدا ووجه الاستدلال انه جعل بين النبوة
والعبودية منافاة لانه تعالى النبوة واثبت العبودية فلا يجتمعان ولا كان
المثبت عتق المنق وفيه نظر لان المنافاة بينهما من خواصه نعم وذلك
لان الابن من نوع الاب فلو كان له ولد كان من نوعه واشك ان الحقيقة
الواجبة نيا في صفة الاحتياج التي هي لازمة للعبودية فالنساق بين النبوة

والعبودية للنساق لازما واذنك غير متحقق الا في الواجب نعم فلا يكون
الاستدلال نائما في الظواهر اما المحرمات فاستدل بقوله نعم والذين هم
لغيرهم حافظون الا على اموالهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين
وجه الاستدلال انها انقضت اباة ملك اليدين فلو ملكن لبيع وطهرن
والا لزم كالمعروف في البطلان وبيان الملازمة ان ما من ادوات العدم
وفيه ايضا نظرا فان منع ان كل مملوك يبيع وطهرها فانه لو لم يحرر احد الاخرين
حرمت الثانية وكذا لو لا طباخ مملوكه او ابنا او ابيا حرم وطهرها مع
كونها مملوكه وكذا لو ملك موطوءة ابنة او ابية ولو استدل على ذلك بالسنة
الشريفة كان اليتى مباشرة عتق نصيبه من المثلث كى يوجب عتق الثلث
عليه ويلزم البقية مع يساره بها فاضلا عن قوت يومه ودمث ثوبه لقوله
من عتق مني كاله من عبده مال قوم عليه وكذا لو اعنت بعض عبده
سرى عليه بطريق المولى ولا ان رجلا اعنت بعض غلامه فقال عتقتم هو حر
ليس لله شريك لو فعل بعبده عتق عليه اذا عي العبد او اعتد او
خدم عتق عليه اذا اسلم العبد وخرج الى دار الاسلام عتق على يديه
اذا استولد امه كان ذلك موجبا لعتقها بعد موته على ولدها من
نصيبه وقال العامة انه لا يجزى بيعها ولا التصرف فيها بوجه ويتوق عليه
عتقا مشروطا بوفاية الحق فبها صحتها لا صالحة تقار الملك على حاله ولانه

يجوز فقها فلو لم يكن ملكا لم يصح نعم على مذهبي لا يجوز بيعها مادام ولدها حيا
 في مواضع **١** ثمن رقبته مع العسار به **٢** ان يغلس مولاها قبل علوقها
٣ ان يكون موهونة ولحق الاستلاد **٤** ان يجنى جنابة يسترق قيمتها **٥**
 ان يسلم في يديها الكافر **٦** ان يموت قريبها ولا وارث له سواها **٧** ان
 ينجح المولى عن نفقتها **٨** موق بندها مع استغراق الدين لئلا تكت **٩** بيعها
 على من يفتق عليه **١٠** بيعها بشرط العتق على الاقرب **الثانية** والدين
 يبتغون الكتاب بما ملكت ايمانكم فكانت يوم ان علمتم فيهم خيرا او اثم من
 مال الله الذي اتاكم نقل ان حويط بن عبد الغي كان له عبد سمي مسجلا
 ان يكاتبه فاني فتى لت قوله يبتغون اي يطيلون والكتاب بمعنى المكاتبه وهي
 مشتقة من الكتب هو الجمع كانه قد جمع عليه نجوما وفي الآية احكام **١** الامر
 بها وفيه بيان لشروطها وهي متخبة مع الامانة والكسوفان سؤله العبد تاكد
 الاستجابة ولو لم يكن العبد امينا ولا كسوبا فري مباحة وقال احمد يكون مكره
 ح وليس بشئ **٢** الامر في الآية للدين لا ماله عدم الوجوب سواء سأل الكتابة
 بغيره او بازيد او بانقص وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعي وقال بعض اهل
 الظاهر ان سألها بغيره او اكثر وجبا جابته وليس بشئ لعدم قولهم الناس
 مسلفون على مواهبهم **٣** الكتابة معاملة مستقلة ليست ببيع العبد من
 نفسه لا انتقاء لوازم البيع المتقدمة والمتأخرة ولا اعتقاد بصفة اذ العتق

في النور

في النور

ين قابل للتعلق حال الحيوة **١** عبارة الكتاب ان يقول السيد كاتبا على
 ان تودي لي كذا في وقت كذا فاذا ادبت فانت حر فتقبل العبد فان
 اقتصر في العتق على ذلك فري مطلقه وان قال فان عجزت فانت سرق فري
 مشروطة حكم الاول انه يتحرر بقدر ما يودي وحكم الثانية انه سرق ما بقي عليه شيء
 وهو نوعها لازمة وبه قال مالك وابو حنيفة كونا كذا لا يجزى العاخر على الرب
 وابو حنيفة يجزوه وقيل المشروطة جائزة من الطرفين وقيل جائز من طرف
 خاصة وبه قال الشافعي والاصح الاول لعدم اوفوا بالعقود **٢** قد بينا
 في العبارة انه يقول فاذا ادبت فانت حر قال ابو حنيفة كذا كذا ليس بشرط
 لانية ولا لفظا وقال اصحابنا لا بد في كذا ضمنية وبه قال الشافعي والاصح
 اللفظ فقال بعض اصحابنا والشافعي باشتراطه ايضا فلو عدما او احدهما
 لم ينعق **٣** اشكر ان ذلك لحوط **٤** في قوله والدين يبتغون اشارة الى اشتراط
 بلوغ العبد وعقله اذ العتق والمجنون لا قصدهما معتبى وكذا يشتق ط
 جواز تصرفه وهل يشترط في المال التأجيل قيل لا فيجوز حاله وفيه نظر
 لجملته وقت الحصول لعدم ملك العبد حاله العتق اذ ما بيده لمولاه وتجوز
 حصول الزكوة والهبة لتعلق الواجب بالجائز وقيل نعم وبلاول قال ابو حنيفة
 ومالك وبعض اصحابنا وبالثاني قال الشافعي واكثر اصحابنا وهو ان نعم
 شرط الله في تعدد الاجل وليس بشئ بل يكفي واحد لحصول الغرض به **٥** الجني

ورده بغيره **أ** ما يرجع إلى الأمور الدينية كقوله ما تفعلوا من خير يعلم الله
وامثاله **ب** ما يرجع إلى الأمور الدنيوية كقوله وأنه خير الخيول شديد
كقوله أن ترك خير أو اختلف في المراد هنا فقال الشيخ هما معانبار على عمل
المتى على كلا معنياه وبه قال الشافعي ومالك وقال ابن عباس هو الأول ونظ
أغنى الأمانة وقال الحسن البصري والثوري هو الثاني أغنى المكتسب
فقط وينبغي صحة كتابة الصديق كما فرض على الأولين لا يصح وعلى الثاني
يصح والأول أقوى إذا كان لا خير فيه وكان فيه تليط للكاثر وعلى الثاني
ولأنه يعطى من الزكاة والكاثر لا يعطى منها فلا يرد المؤلف قلبه إذا عطاؤه
لغيره المتقوي به على الجهاد **ج** المراد بالعلم هنا العلم للناظر للعلم
قال المفسرون في قوله وأقربهم من الله أن المراد صنعوا عنهم شيئا من
خيرهم فقبل الربيع وقبل السيرة محقة وقال الفقهاء والتبديدان وجب عليه
الزكاة وجب عليه إعادته مكاتبه منها لقوله من الله أي من الزكاة كما
تقدم في قوله وفي الرقاب وإن لم يجب عليه استحياء إعادته من مال نفسه وهذا
قول أكثر أصحابنا وقال بعضهم وجب لأبيات مطلقا وبه قال الشافعي وقيل
يجب مطلقا وبه قال أبو حنيفة وبعض متأخري الأصحاب فيفضل لأبي
لله وهو وجوب لسان من يموت مكاتبه مطلقا عاجزا وكون الموقوف يجب
عليه الزكاة وإن كان غيبا يتدبر به قال بعض المفسرين ومثاله هذه الأول

منها أصليين **هـ** هل الأمر للوجوب أو للاستحباب قيل بالأول لأنه حقيقة
فيه كما تقرر في الأصول وبه قال الأكثر وقيل بالثاني لصاحبه البراءة وبما
أصل الكتابة ليست بواجب فلا يجب تأجيله **و** هل المراد بمال الله هو الذي
لأنه المتبادر إلى الفهم أو المال مطلقا لأن الله نعم هو المال كله لجميع الأشياء
ونحن المستفوز خاصة قيل بالأول وقيل بالثاني إذا عرفت هذا فنقول
من قال بوجوب الإعانة مطلقا قال إن الأمر هنا للوجوب فإن المال ليس
هو الزكاة ومن قال بالاستحباب مطلقا قال إن الأمر للندب والمال ليس
هو الزكاة ومن قال بأن المال هو الزكاة قال الأمر للوجوب فذلك ظاهر ومن قال
أن المال هو الزكاة وأن الأمر للندب جعل تخصيص مكاتبه أولى لأنه إعادته
له على قدر رقبته والحق ما ذكرناه أو لأن الأمر حقيقة في الوجوب فيكون
مشروطا بوجوب حصول مال وهو الزكاة لأن شرط الواجب واجب وأما إذا لم
يجب الزكاة بوجه استحب لأبيات لأنه تعاوان على البر فيدخل تحت قوله
وتعاونوا على البر ولا أنه فكر رقبته فيدخل تحت قوله فكر رقبته أو المعام
في يوم ذي صفة **ز** لا يفتقر ما يعطيه يستدفعه وكثرة الأطلاقات
اللفظ **ح** لا ينبغي ضمانه نعم ينضيق إذا بقي على الصداق متى ما لا **ط** لو اخل
بالأيتا حتى انضيق بالأدراك هل يجب للقضاء الحق نعم لأنه واجب أخذه في وقت
فيجوز فضاؤه وكل انضيق يعني لأدراك لم يجب **ي** يجب على المكاتب التسول

اذا كان من غير مال المكتوبة او مثله ولو كان من غير جنسه في خلاف الحقارة
 كذلك اذا دفع الى مكانه المشروط شيئا من الزكاة الواجبة ثم عجز فرده
 رقا وجب على السيد رد المال الى المستحقين ولو كان من زكاة غيره رده على
 مالكه بصرفه في مستحقه ولو كان من المندوبة من السيد فله وكذا ان كان من
 غيره **فائدة** اعرابية هنا قوله الذي انما يحتمل ان يكون صفة للمضاف
 اعني مال وان يكون صفة للمضاف اليه فعلى الاول يكون المفعول الثاني انما لم
 ضمير المحذوف فاى انا كونه ويجوز حذف ضمير الجملة الصلة اذا كان مفعولا
 وهذا الوجه اظهر في الاعراب وعلى الثاني يكون مفعولا نكرة عامة اى
 انما كل شئ **كتاب النكاح** وفيه مقدمة واجت
اما المقدمة فقال المعاصر النكاح لغة النكاح وهو اذ لم يذكر
 احد ذلك من اهل اللغة بل لا تنفك النكاح ولا النكاح والحق ان النكاح
 لغة هو الوطى ويقال على العقد فيقول شئ كينها وقيل حقيقة في الوطى مجاز
 العقد وهو اولى اذا المجاز جنى من الاشتراك عند الأكثر وشرعا فقد نفى
 مملك للوطى ابتداء وهو من المجاز تسمية للسبب باسم السبب وفيه فضل كثير
 وقال صمنا كحواننا سلوا فاني ابا هو يكلم الام يوم القيمة وقال صمنا
 موقام الخراب وعني ذلك من الاحاديث وهل هو افضل من الشغل
 للعبادة ام العكس ولا قايلا بالمساواة والحق الاول لقوله صمنا قال

رحول الله ما استفاد امر فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة
 تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا امرها وتحتفظ اذا اغاب عنها في نفسها وماله
 وعيني ذلك ولانه اصل للعبادة وسبب لها مع كونه عبادة ولا شتما له على تارة
 النوع مع العبادة بخلاف باقي المندوبات **واما الاجامات** فيتنوع
 انواعها المأذون في شرعية واقسامه وعني ذلك وفيه آيات **الاولى**
 والى الايام منكم والصالحين من عبادكم واماكم ان يكونوا فقرا يغفر الله
 من فضله والله واسع عليم والايام مثل التيام في كونها من المندوبات
 جمع ايم ويقيم اصلها ايام وتيامم والايام التي لا زوج لها بكر كانت اذنيبا
 وكذلك الرجل قال الشاعر فان ساكني اناح وان تنامي وان كنت افي منكم اناهم
 وقال جميل احب الياهم اذ بيته اتم واجبت لما ان غيبته الغواني والخطا
 للاولياء والسادات بان يزوجوا من لا زوج له من الحراري والامارة والحرار
 والجسد والى جميع المذكور في الصالحين تغلبا فان المراد الذكر والملائكة وقيد
 الصلاح قيل لانه تحقير بينهم وقيل لانهم حاشيتهم عليهم ما دارهم وقيل
 المراد بالصلاح القيام بحقوق النكاح وفي الكل نظر فان الاولين يوجبان
 التخصيص والثالث خلافه والاولى انه مرغيب في الصلاح لانهم اذا علموا
 ذلك رغبوا في الصلاح او من باب تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه فان الفاسق
 اذا زوج استغنى بالجلال والحرام ان يكونوا فقرا فضية مهلة في قوة الجزئية

في صورة الصورة

أي قد يكون إذا كانوا فقراء بينهم الله لا كلما كانوا فقراء بينهم الله فلا
يرد ما قيل فلان كان غنيا فقرا **التكاح** وتبينه قوله وليستغفركم الله
لا يجدون تكاحا إذا فقروا هذا من أحكام **أ** ينال الأمر هنا للوجوب ولذلك
قال داود بوجوب تكاح القادر على مولد من لم يتقدر فليتكاح أمه وكذلك
المرأة يجب عليها أن يتزوج عبده وقيل على الكفاية وهما صغيران كماله البراءة
ولاجتماع أكثر الفقهاء على خلافه ولأنه لو وجب لما جاز بينه وبين ملك العهر في
قوله فواحدة أو ما ملكك إيمانكم واللازم بطلان المردوم وبيان الملازمة
بأنه لا تختص بين الواجب والمباح ولا شك في إباحة ملك العهر فإنه ليس واجب
عنده أو دولا فيقوم مقام التكاح الواجب عنده نعم التكاح قد يجزئ إذا خشي
الوقوع في الزنا كما سيجي **ب** التكاح مستحب لمن تأقت نفسه ومن لم يتوق قال
أكثر الفقهاء باستحبابه أيضا لعموم الآية وقوله من نكحوا نكحوا وقال الشيخ
تركه لهذا مستحب لقوله نعم سيدنا وصورة أمه على الترتيب فيكون من أحكامه
نظر لاحتمال اختصاصه بشرع عيني أو قال بعض فقهاء كمالا أحققت القدرة
على التكاح والشهوة له استحب الرجل والمرأة وكلما تقدمت معاكركه وإن أنكر
بأن كان قادرا على ما يقا غير قادر لا يكره ولا يستحب وفيه نظر لعموم
الأم في الآية والحديث ولما صح عنه من أن حب فطر في فليست في شئ من شئ
التكاح **ج** استحباب التكاح والتكاح شامل للرجل والمرأة الغني والفقير **د**

وغيره وقيل بالمراد أن كانوا فقراء إلى التكاح والتكاح يدفعه **هـ** في الآية دلالة
على أن القدرة على المهر والمنفعة ليست بشرط في التكاح وهو ظاهر ولذلك لا
يجوز لها المنع مع غيره نعم القدرة المذكورة شرط في وجوب الحاجة للكنف
هـ فيه إشارة إلى أن العبد والامة لا يستبدان بالتكاح وإنما امر المولى
بالتكاح ما كان للمولى ولأنه الإيجاب **و** فيه إشعار بأن الفقير ليس له نصيب من المهر
في التكاح خوف العيلة فإن خرافة فضل نعم لا تنفع ولا تنفع ولذلك عقبه بقوله
والله واسع عليم تحليلا للاغنياء بسعة قدرته عليه وعلمه بإيصاح عباده
الثانية وليستغفركم الله لا يجدون تكاحا حتى يغفرهم الله من فضله
أي إذا كان الفقي يخاف زيادة الفقر بالتكاح فليجتهد في قمع الشهوة وطلب
العفة بالرياضة لتكفي شهوة كما قال صياح الشهاب من استطاع منه
الباه فليتنزع ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء قوله لا يجدون
تكاحا أي أسبابه أو المراد بالتكاح ما ينكح به أو المراد بالوحدان التمكن منه
فعلى الأول تكاحا منسوب على المعنوية وعلى الثاني ينزع العاقض أي من
تكاح حتى يغفرهم الله من فضله فإن الأمور من محنة باقائها ولا يريد لزوم
التنكاح في كل ما من في الأمر في الأول في التنكاح مع الفقر وفي الثانية
الأمر بالعقب عنه مع الفقر لأن الأولى وردت للنهي عن تركه لاجل فقره و
ترك تزوج المرأة لاجل فقرها والثانية وردت لأمر الفقي بالعقب على

في سورة النور

في النساء

تبرك النكاح ختم من نكحه حالة الزواج ولا تناقض على انما نقول انها
 مهلتان فلا يتناقضان **الثالثة** وان ختمت ان لا تستطوا في النكاح
 فانكم اما طاب لكم من النساء ثلث وربع فان ختمت ان لا تعدوا ^{حدة}
 او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الا تقولوا فقط يشط قسوطا اذا جازو
 اقط اذا عدل هو مستطو منه ان الله يحب المتسطين فكان الهمة في فقط
 لا انزاله نحو اشكته اي انزلت شكايته والمراد بما طاب لكم قيل ما وافق طابعكم
 من الحلال منهن وقيل المراد ما حل ولا شك ان الطبيعة فيما وافق الطبيعة
 ومجاز في الحلال فعلى الاول يلزمه الاضمار وعلى الثاني المجاز فيقول هما
 سواء وقيل الاضمار اولى وخفيفة في الاصول وانما قال ما ولم يقل من لان لفظ
 ما موضوعه كمنى شئ اعم من من فيصدق على ذوي العقل وغيرهم والاعداد
 المذكورة معدولة عن اثنين اثنين وثلاث واربعة اربع فان ختمت ان لا تعدوا
 بين الاعداد المذكورة فانكم واحد او ما ملكت ايمانكم ولم يقل من لما تقدم
 ذلك اي لا يجبي بين الواحد وما ملكت اقرب ان لا تقولوا وتقولوا او لا تستقوا
 بقى عال الرجل عباله اذا ما اتمهم وانفق عليهم والمعنى ان اقتصاركم على الواحد
 او ملك البين مظنة لقلة انفاقكم بسبب قلة عيالكم وقيل ان لا تجوزوا ونقول
 عال الحاكم في حكمه اذا جازوه هو اخذ من قوتهم عال البوان اذا مال فان الجار
 ما بل غل الحق اذا تقرر هذا فاضا فوايد يتبعها احكام **١** قيل في سبغها

قوله

اقول انهم كانوا يخرجون من ولاية النكاح ولا يخرجون من الولاية فيقول
 لهم ان يخرجتم من من فيستفي اذ يخرجون من مثله لا شئ اكمل في وجه القبح **٢**
 انه لما نزل ان في اكل اموال النساء حوبا يخرجون من ولايتهم ولم يخرجوا من
 تكبير النساء واضاعته حقوق فيقول لهم ذلك قليل لا النساء المستلزم لهن
 العدل بينهن **٣** ان الرجل كان يجد نسيه ذات جلال ومال فينتق وجهها ضاها فتقع
 عنده منهن عزة ولا يقدر على القيام بحقوقهن فتقلى شئ فان ختمت ان لا
 تعدوا في النكاح فتقلى وجوا عني هن والكل محفل **٤** الامر هنا كما امر في
 الآية المنقذة والبحث فيه كما تقدم **٥** اذا ضربنا الطيب باوافق الطبيعة
 فنقوم الآية مخصوصة بآية المحرمات كما يحكي **٦** قالوا ان غشيتي انما هي طبيعة
 المعدولة دون الاصل لان الخطاب للجمع فوجب التكثير ليس لاذن كل نكاح
 يريد الجمع لما شاء من العدد الذي اطلق له كما يقول الجماعة افسموا هذا المال
 درهمين درهمين فثلاثة ثلثة واربعة اربعة ولو افردت كما يقول الشافعي فثلاثة
 واربعة فم منه ان يجمع بين اثنين وثلثة واربعة لان الواو للجمع ولم ينفذ
 التوزيع اي وجود كل عدد بذكر صاحبه والاولى ان يقول لو قال كذلك
 لغرم منه انه اذا احتل العدد المعدور عليه الما موز فيه الموز الموز والطلاق
 لم يخرج له تكيل ذلك العدد لانه استوفى العدد المباح له بخلاف الالف لا
 بها وانه حبيس جواز تكيل ذلك العدد وانه لا يحتاج عليه **٧** اكثر الفقهاء

والمنبر على ان الواو هنا ليست على حاليها ولا انهم الجمع بين سبع سنوة يكون
الواو للجمع ومن الناس من جعل الواو بحاله وجوز الجمع بين السبع وكل ذلك
خط و جعل فاذ الجمع في الحكم لا يستلزم الجمع في الزمان لا يكسب قول رابن زيد
اليوم وعمره امر ولو قال لفظ او لتوهم انه لا يجوز ان يقدر على عدد منها
ان ينقل الحجة اخر وليس كذلك لان مراد ممكنة فله ان يزيد ما لم يتجاوز
الاربعة ومن نقص ممكنة فله ان ينقص بلا حرج كون الواو للجمع بخلاف اوقافه
ذلك فيجوز للرجل ان ينام الاعداد المذكورة في اثنى عشر متعاقبة ^{الحصيرة}
الاربعة وعدم جواز الزايد في افتتاح الدائم اجماعي وقولهم لا يعمل لما اقبل
ان يجرى في اثنى عشر ارجح من الحراير ولما اسلم غيلان وعنده عشر سنوة
قال له النبي ص امسك رجلا وفارق صايرهم اي باقيرين ونقل عن العاسمية
من الزيدية جواز السبع مكان الواو كما قلنا بل يلزمهم جواز ثمانية عشر لا ثلث
قوله شئى مضاه ثنتين ثنتين وكذا البواقي وكذا نقل عنهم ولكنهم ينكرونه
هذا العدد مباح للرجل في الحراير واما العبد فلا يجوز له كساح اكثر من حزين
غبطة او اربع اماء عندنا وقال قوم انه كالحربة قال مالك وداود وابو ثور
وقال الشافعي وابو حنيفة واصحابهم واحد مباح له ثنتان لا غير حزين كائنا
او اثنتي لنا قوله ثم ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم تاملكت ايامكم من
شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواك في المساواة بين السيد والعبد وذلك

على

على عموم الاما خص بدليل **ا** اجمع اصحابنا على جواز كساح المنعة وانه لا يخصصها
في عدم التمسك بالعبد سيا في البحث في جوازها **ا** اجمع المصنفون على ان ملك
اليمن لا يخصص في عدم وعموم لفظ الآية يؤيده فاما من المفاظ العموم وكذا
الحديث المتقدم فمفهوم لتفيدة بالحراير ولا يرد عليه منع جواز الزايد في المنعة
لدخولها في الزواج والاملا كانت مباحة والزواج لا يجوز فيها تصرف النضاب
فلا يجوز في المنعة لانا نقول انه محمول على الدائم لا على البنية **ا** لا يقتصر على الواو
غوثي ط الخوف عدم العدل بل يجوز مطلقا فانما سوى بين الحرة الواحدة وبين
الامارة وان كثرت لا تفت اخف مونة ولا عدل بينهما في القسم مع جواز العدل
عنهن فلذلك اطلق ابا حنيفة ولم يفتد بها بعد وفيه دلالة على عدم وجوب
القسم بملك اليمن **الزانية** والذين هم لغزوهم حافظون الا على الزواجر
او ما ملكت ايامهم فانهم غير ملومين فيه استثنى ذلك فافادتهم العادون
اي يضبطونهم بمنعوا عن المباشرة والام لا يفي بها العامل الضيف في
الحمل ولذلك لا يوتي بها في فعل تاخر عنه مفعوله لا يقال ضربت لزيد وفيما لم
لزيد ضربت فكلاهما ولزيد ضارب لمقدم المفعول على الفعل وكون اسم الفاعل
في العمل فرعا على الفعل فقد ضعف بالوجهين معا قوله الا على الزواجر ايج
يضبطونها الا على الزواجر واما ما هم وعداه تعالى كما يقال اخففت على زيد واله
استعلاء للحافظ على المحفوظ عليه لانه متفضل عليه به وذكر الزمخشري انه

في سورة المومن

في موضع الحال اي الاول الذي هو الزوج او انهم حافظون في كافة الأحوال
 التي في حال تزوجهم ونسبهم او انهم يلا موف الأعلیٰ ازواجهم فمن استغنى
 وراة ذلك اي من استغنى كساح غير الضيفين فمن مجاورون غير وراة
 نعم وفا برة الفضل هم المصراى لا ما دى كاملا في العروان سوام ولا يلزم من
 نفى كمال العروان عنهم نفى العروان عن غيرهم اذ انقضى هذا فوايد
 العبارة صريحة في الرجال التذكير للضمير ويكون حكم النساء مستفاد من دليل
 خارج كما ان حكم اهل عصرنا مستفاد من بيان التولاد والامجاع لمع خطاب
 المحدثوم وتكليفه وح لا يلزم جواز نكاح الصبد لما كتبه وقيل المراد الضمان
 معا وغلبت للذكر ويلزم جواز نكاح الصبد لما كتبه بحكم الاستثناء فتحتاج
 الى منعه بدليل فكان الاول اولى لانه استعمال حقيقي **ان الآية** صريحة
 في انحصار سبب الاباحة في المسمى المذكور من زواجا وملك الميراث على سبيل
 الانفصال الحقيقي اي اما زواج او ملك من حيث لا يجتمعان ولا يرتفعان واكد
 ذلك بقوله فمن استغنى وراة ذلك فاولئك هم العادون **لما حكم** اصفا
 باباحة النعمة وقيل الامة للعبي وجب دخولها في المنفعة المذكورة والا
 لكانا باطلين فالنعمة داخل في الزواج واما التحليل فقال بعضهم انه داخل
 في الزواج ويجعل التحليل كالعقد المنقطع فيفتقح الى ميراث وتقدير
 والحق خلافه بل هو داخل في ملك الميراث لان الملك يشمل العبي والمنفعة والتحليل

تملك منفعة وكذلك قال او ما ملكك ايمانكم لانه لا يرتبط في ملكها العقل
 ولو اراد ملك العبي لقال من ملكك ايمانهم وقوله روايات الاصحاب المتطابقة
 وح يقول ملك المنفعة اعم من ان يكون تاجرا لملك الاصل او منفردا ان قلت
 يلزم من قولك اباحتها بالاجارة وغير ذلك من العقود المملكة للمنافع قلت
 خرج ذلك بالاجماع **ظهر** كما ذكرناه ان البضع لا يبعض فلو ملك بعضه
 لم يحل العقد على باقيها والا لزم التبعض فيبيع بعضها بالملك وبعضها بال
 وهو باطل واختلف الاصحاب في تحليل الشريك له حصته هل يبيح الوطى ام لا
 قال جماعة لا يبيع والا لزم التبعض وقيل يبيع وهو قول ابن ادريس واختاره **الشيخ**
 وهو الاقوى عندي لما قلنا ان الاباحة داخل في الملك فيكون متبيحا لها بالملك
 ولا يضربا كون بعضه تبعا للعبي وبعضه منفردا لان الملك له اسبابا كثيرة
 والاثاب والارث ومن جعلها التحليل الا انه سبب ملك منفعة البضع ويتبع
 بسبب الملك ليس بضادة والا لزم تحريم بعضها اذا كان بعضها بالشراء وبعضها
 بالارث وليس كذلك اتفاقا **ول قوله** فمن استغنى وراة ذلك فاولئك هم
 العادون على تحريم كل ابلاخ في غير زوج او ملك حتى جلد غيره فانه ايضا
 وراة ذلك **حاش** الزواج حكم شرعي حادث فلا بد له من دليل يدل على
 حصوله وهو العقد اللفظي المتلف من الشرف هو ايجاب المرأة ومن قام مقامها
 وقبول من الزوج ومن قام مقامه والفاط لا يجاب بثلثة الاول انكسر لقوله

في النساء

حتى تنكح زوجا غيره **م** ووجبت لقوله زوجا كما **م** متعك لقوله
 فما استمتعتم به منهن والقبول كل لفظ دال عليه **القائمة** واحل لكم
 ما وراء ذلكم ان تنكحوا بما مولاكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن
 فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة
 ان الله كان عليما حكيمًا احل اي احل الله وقرى احل عطف على حرمت ما
 وراء ذلكم اي ما وراء تلك المحرمات المذكورة قبل هذه وسجي وما موصلة بمعنى
 اللاتي مضمونة المحل على المرأة المشهورة وعلى الثانية مرفوعة والت
 بدل من وراء ذلكم بدل الاشتمال اي احل لكم ابتغاء ما شئتم من الخليل عدا
 المحرمات المذكورة وقالوا ان تحشى معقول له وهو فاسد لان المفعول له شرط
 ان يكون دخلا لفاعل المفعول المحلل وليس الابتغاء فعلا لفاعل احل والبقدير
 غير محتاج اليه مع انه خلاف الاصل محصنين حال من ان تنكحوا وقالوا غير متع
 ولم يستغن بقوله محصنين لان المحض بحد مثلا يمكن ان يساغ بغيرها و
 المسافحة من السفح وهو صب المني ومجناء المغالبة في شبهة هذا في النكحة
 ثم حق شرعا بالزنا لان الزاني لا تحصل له بفعله الا مسبة المني في حرم الزانية
 قال الجوهري استمتع بمعنى تمتع والاسم النكحة وما موصولة فيقول المعنى الذي
 انتفعتن به من النساء من الجماع او البتيل او النكح فانكحوا جوهرا
 وهو فاسد كما يحكي بل المراد نكاح النكحة قوله ولا جناح عليكم الى اخره اشار

الى ان المتعاقدين بعد انقضاء المدة ان شاء ازا في الاجرة والاحل او
 تفارقا لان المراد لا جناح عليكم فيما تراضيتن من الامور غير المرد للافتداء بنار
 على ان المراد به العقد الدائم لما يحكي بقديره ان الله كان عليما في الارزاعا الحكم
 ومن جهة ذلك نكاح النكحة حكيمًا واضعًا لاشياء مواضعها فوضع عقد
 النكحة لكم للملا فنعوا في الزنا واللواط كما قال علي ثم لولا ان عمر بن الخطاب
 ما ذى الاشفاق ويروي الاشفاق اذا نفق هذا فاعلم ان الآية يدل صريحها على
 اباحة عقد النكحة من جوه **ا** ان اللفظ الشرعي اذا ورد يحمل على الحقيقة
 الشرعية كما نفق في الاصول ولا خلاف في ان النكاح الشرطي بالاحل والمرسوم
 متعة وفاعله تمتع ويؤيد ما قلنا من الجوهري قد تقدم ان قلت لم لا
 يجوز ان يراد به الدائم هنا لانه يحصل من الانتفاع فيسمى متعة بذلك الاعتبار
 ويؤيد هذا من الآية فانه يستغن ابتغاء الاحسان ومعلوم ان النكحة لا تحسن
 عندكم قلت الجواب عن الاول قد بينا ان ذلك ضيق في النكحة فلو دل على
 غيره لزم المجاز او الاشتراك وهما خلاف الاصل ولول على القدر المشتك لم
 يعرف احدهما بعينه وعن الثاني بالمتع عن امارة الاحسان الذي ثبت معه
 الرحم بل معنى التمتع ويؤيد قوله غير مسافحين سلمنا ولكن بعض اصحابنا
 حضوا به **م** كونه المراد النكحة المذكورة لم يلزم من المرشئ من لا يستغنى من
 المرأة الدائمة فبني الدائم بطلان المدوم اما بطلان الدائم فلا جامع

على انه لو قلنا قبل ان يراها وجب نصف مائة او ايمان الملازمة فانه
على وجوب ايمان الاجر بلا استمتاع فلا يجب بدونه ان قلت لم لا يجزى ان
يراد المهر المستقر ومعلوم انه لا يستقر الا مع الدخول فيقر بلا استمتاع عن
الدخول قلت لم يتعرض في الآية للاستقرار بل لوجوب الايمان على انا نقول
لا استمتاع اعم من الدخول وعدمه والعام لا دلالة على الخاص ويكون حجة
في الآية فالآية استمتعت به منتهى فانتهى مجموع اجزائه لان الاجزى اقل
حقيقته وفي بعضه مجاز فكان يجب الاستقرار ولو بتبديله او نظرة منتهى
وهو بطلان **فرا ابن عباس وابن جبير** وايضا كعب بن جحود وجماعة
كثيرة فما استمتعت به منتهى الى اجل ستمى فانتهى اجزائه فوضعت وكما
صريح في ارادة النعمة المذكورة وقد روي الثعلبي عن جبير بن ابي ثابت قال
انا في ابن عباس مصحفا فقال هذا على قراءة ابي فرايت فيه فما استمتعت
به منتهى الى اجل ستمى ان قلت ان ذلك ان اثبتته هو لا فقد اكره غيرهم
انه لو ثبت لكان قرانا والقرآن لا يثبت بالاحاد قلت الجواب غلوه ولا
ان ثبت مقدم على الثاني اذ قد يخفى على انسان ما يظهر لغيره ولا فيه صيا
للم الظاهر العمدة من الكذب عن الثاني انه اذا لم يثبت قرانا فما المانع
ان يثبت به حكم ونحوه فيجب على الواحد في هذه الصورة حضور صاحب ما كذا
باجماع اهل البيت **ع** وروايتهم والخضم حجة باضعف من رواية هؤلاء

الحسين

المفطين بل منهم من ينسخ به الاحكام الثانية هذا بقدر الآية وبطلان ايضا
على اباة هذا العقد وجوه آخر الاول اجماع اهل البيت **ع** وروايتهم به
مشهورة مذكورة في كتب احاديثهم ولولا خوف الاطالة لذكرت بقية منها
واجامع حجة كما تقرر في الاصول قال **م** اني تركت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي
ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا **ع** الثاني نقل الخاصة والعامة عن ابن عباس **ع** كان
يفي بجاد يعمل ومناظرة مع عبدالله بن الزبير في ذلك مشهورة وقول ابن عباس
في ذلك حجة كما قال **ع** كيف على علماء ودعوى الخصم رجوع عن ذلك ثم
الثالث اشهر الرواية عن عمر بن الخطاب **ع** قال سمعتان كانتا على عهد
رسول الله **ص** انا محرمهما وما قبل عليهما متعة الحج ومتعة النساء وروى
الطبري في كتاب المناسي عنه قال ثبت كون علي عهد رسول الله **ص** انا محرمين و
ما قبل عليهما متعة الحج ومتعة النساء وحتى على جبري العمل في الاذان فانه شها
منه انه كانت على عهد رسول الله **ص** ومعلوم انهم ليسوا له بحريم ولا تحليل
الرابع انه للنزع ولا خلاف انها مشروعة والخضم يقول انها منعت قلنا للشرع
درأية والنسخ رواية ولا يطرح الدراية بالرواية الخامسة انها منعت خالصة
من جهات القبح ولا تعلل بما ضرا عاجلا ولا آجلا وكما كان هذا شأنه فهو
مباح فالمتعة مباح اما البكري فاجامعة واما الصغري فلا ناسك على تقدير
ولانه لو كان فيها شيء من الفاسد لكان اما عقلياً وهو منتف اجامعاً واما شرعياً

وليس الا كان احد من مكات الحضم ولكن ليس احبوا بوجوه **ابو** بقوله
ثم فنزلت في ذلك فاذنكم العادون والمتع بما لیت زوجه ولا
ملكاً اما الثاني فانتفاقي واما الاول فلا انها لو كانت زوجه لثبت لها
النفقة والمهر والقسم ووقع الطلاق وغير ذلك من احكام الزوجات
واللازم بطلان انتفاقي الامامية فكذا المازوم **م** الروايات منها ما رواه **ابو عبد الله**
والحسن ابنا محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن محمد عن رسول الله ص انه رأى منعة
النساء يوم خيبر وعنه الحمر الانسية ومنها ما رواه الربيع بن سبرة عن
ابيه قال شكونا العرب في حجة الوداع فقال ص استفتوا من هذه النساء
فابنينا ان تجعل بيننا وبينهن اجلاً فتزوجت امرأة فمكثت عندها تلك
الليلة ثم غرقت على رسول الله ص وهو قائم بين الركن والباب وهو
يقول اني كنت قد اذنت لكم في الاستماع الا وان الله قد حرّمها اليوم الغيبة
فمن كان عنده منهن ثمن فليخل بينها ولا تأخذوا ما آتيتن من غيبتها ومنها
ما روي عن عمر بن الخطاب انه قال اذن لنا رسول الله ص في المنعة ثلثاً
ثم حرّمها والله لا اعلم ان رجلاً يمنع وهو محض الادرجت بالحجارة الزمان
يا قارىعة يشهدون ان رسول الله ص احلها بعد اذ حرّمها **م** للاجماع
فان فتوى الصحابة والثاني بنو وقها والمصار على اختلاف الاعصار على
معناها والجواب عن الاول بالمنع من كونها لیت زوجه اما عندنا فبالاجماع

واما عند الجمهور فبالرواية المذكورة عن الربيع بن سبرة فانه قال فتزوجت
امراً فوطم لو كانت زوجه لثبت لها النفقة الى آخره قلنا يمنع الملازمة
لصدق الزوجية مع عدم لزوم هذه الاحكام فان النفقة يسقط مع المنور
واليراث يسقط مع الرق والعقل والكفر والملاحض ان لا يثبت قبل الدخول
بالزوجة والقسم لا يجب دائماً ويسقط في السفر واللعان لا يقع بين الحر
والامة عند كثير منهم فقد انقضت هذه الامور مع صدق الزوجية فكما
خصت تلك العجوات بوجود الدلالة فكذلك هنا وعن الثاني اما الرواية عن
علي بن محمد فباطلة لاننا نعلم بالضرورة من مذهبنا انه لا ولد له خلافاً لما
اذا روي عن النبي ص ما يخالفه على ان خبر ابن سبرة دل على ان الماذن في حجة
الوداع وخبر علي بن محمد يوم خيبر وحجة الوداع متأخرة عن خيبر ولو كان النبي
الذي نسب الى علي بن محمد على التحريم لزوم نسخها مرتين ولا فيل بذلك وايضاً خبر
ابن سبرة يدفع الله الذي تضمنه خبر علي بن محمد فسقط الاحتجاج به واما خبر
سبرة فباطل في سنده اولاً وباختلاف الفاظه الدالة على اضطرابه
ثانياً وبعارضته باخبار اهل البيت ع عن المنع بلا باحة ثالثاً وبانه
خبر واحد فيما نعلم البلوى عابثاً واما قول عمر فلا حجة فيه فانه رجوع الى
قول صحابي وهو معارض بقول ابن عباس وابن مسعود وعنه الثقات
بالمنع من تحقق الاجماع مع مخالفة الشيعة باجماعهم ففضلنا اهل البيت ع

في النساء

سادتهم **الثانية** ومن لم ينقطع منكم طولا اذ ينكح المحصنات المومنات
 فمن ما ملكت ايمانكم من قياتكم للمومنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من
 فانكم هي من باذن اهلها وانتم هي من اجور هي من بالحروف محصنات في مسا
 ولا متخذات اخوان فاذا الحصن فان اتين بفاحشة فعيل من نصف ما
 على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم وان تصبروا خير
 لكم والله غفور رحيم من شرطه ويستطع مجزوم بل لفظا ومن محلا ولم
 يعكس لغيره بل والقريب لولي باللفظ من البصير ومن في منكم للتبصير
 تركيب طوكل كيف استعمل للزيادة لكن مع استعماله في المقادير فمصدره
 الطول بضم الطاء والصفة طويل وفي غير المقادير مصدره الطول بفتحها
 والصفة طائل والمراد من لم يكن له زيادة مال النكاح الحرام فليساك الاما بعدد
 عليهن لانهن اخفن مؤنة من الحرام والفتيات المملوكات يقولون العرو للامة
 فتاة وللعبد فتى والمراد بالمحصنات هنا العفيفات اي احصن الفسوق
 بعضهن التام وكذا المراد بقوله محصنات عني ما خات ولا اخوان لا صدق
 اي اخذات اصدقاها نيكوهن سرا والفرق بينهن وبين ما خات فروق بين
 الخاص والعام فان المسافحات يكن سرا وجهرا ومتخذات الاخوان سرا وقوله
 فاذا احصن اي تدين وحين وصيرن محصنات بلا زواج وفسر الزمخشري المحصنات
 في اول الآية بالحرايم لانه اثبت عند تعدد نكاحهن نكاح الاما فلا بد ان يكون

المراد

المراد منهن كالصد وشبه محصنات كاحصن من في احوال الاما من الابتداء
 والامتهان وفيه نظر لانه عدول من ظاهر اللفظ وجعل الموصوف محذوف اي
 الحرايم المحصنات او الى اذا تقرر هذا فالحكام اظهروا لانه ان اباحة نكاح
 الاما بالعقد مشروطة بعدم الطول وخشية العنت واجتبه به الشافعي على تحريم
 نكاحهن بدونهما الشرطين وخالفه ابو حنيفة وجعل ذلك على المفضل لانه يكون
 محتما بدونهما وجوز نكاحهن للعتي وبلا ذلك قال بعض اصحابنا محتملا بالشرطة
 المذكورة ويقولون قد سئل عن الرجل يتزوج المملوكة قال اذا اضطر اليها فلا
 بأس الخو الثاني لهم قوله وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واما انكم
 ولقولهم ولا امة مؤمنة خبي من شئكم والجواب عن الآية بالرفع من كمالها على
 التحريم بل هي دالة على جواز نكاحهن عند عدم الاستطاعة وليس لها تقرر لعدم
 الجواز الا بدليل الخطاب وليس بحجة عندنا وعلى تقدير حجية ليس كمالها على
 التحريم باولى من دالة كمالها على الكراهية ويؤيد الكراهية قوله وان تصبروا خير
 لكم وكذا الجواب عن الرواية وهذا فروع على القول بالتحريم بحج نكاح الواحد فعليا
 وتحرم الثانية لانفساء احد الشرطين وعلى القول بالكراهية بباح الثانية **م** يقبل
 قول التوفيق في عدم الطول وخوف العنت لو كان في يده مال وادعى انه ليس له او
 عليه دين يقدره ولا يملك غيره **م** قيل لو تجدد عدم الشرطين بعد النكاح لم يفسخ
 الاباحة ولو كان السابق العقد خاصة **م** قال بعض المحققين ان التحريم رابع

الى الوعد والعقد ينسجه وقال بعضهم بل يرجع الى العقد ايضاً بالذات كقول
يحرّم **٢** لو تزوج امتين دفعت على القول بالتجريم قبل نكح واحدة والحق البطلان
لان العقد نسبتة اليها على التواتر فلا يصح في احدهما دون الاخرى والا لزم النكح
بالامت **٣** اختلف في تفسير الطول فيقول الزيادة في المال وقيل ليس له حد
بل الانسان يعرف بنفسه وما يكفيه له ولحياله فان عرف العجز عن ذلك جاز
له نكاح الامته وقال محققوا اصحابنا هو من الحرمة ونفعها ووجودها وانما
وطئها قبل انفعالي هذه الاقوال يكون قوله ان نيكاح اما مفعول فاعل محذوف وهو
صفة طولا اي يبلغ به ان نيكاح او يكون محذوفاً بلام جر مقدرة قبل ان
لا تهاخذ في كثير اقبلها تقديره ومن لم يستطع منكم طولا لان نيكاح وقال ابو
الطول القوة والفضل وجعل قوله ان نيكاح ان يطا وجعله تدل على طولا بدل
الكل لان النكاح قوة وفضل فيكون معنى الآية على قوله من لم يملك على الحرمة
وفراشها فليكن امته فاذا كان الشخص غنياً ولا يكون في فراشه حرة جاز له
ان نيكاح امته **٤** قيل الآية ظاهرة في تجريم نكاح غير اللوات من الكتابيات
وعنه من الخواص والامامة تكرار الوصف فيها وبه قال اهل الحجاز فقال اهل
العراق الا فضل نكاح اللوات ونكاح الكتابيات والحق عندنا الاول
وسبأ في حقيقة **٥** والله اعلم بايمانكم فيه اشارة الى الكفاءة بظاهر الايمان
وانه لا يجب ان يكون على العقيق فيجوز نكاح المنافق وفيه دلائل على ان

اللعانة

الكفارة بانفي فيها التساوي في الايمان ولا يشترط مزيد على ذلك وانه لا تفاوت
مع حصول الايمان في العقيق والحق والحق وذلك عقبه بقوله بعضكم
من بعض اي الجميع منكم ومنه قال من نسل آدم عم لم يزد له احدكم على رقيقه
٦ قوله فانكوهن باذن اهلن فيه دلائل على عدم استقلال الامته بالعقد
نفسها بل لا بد من اذن السيد لها ولو كان عينا ومناخها السيد ومن جعلها
منفعة البضع فلا يصح التصرف فيها الا باذنه او برضاه بعد العقد وبه
خلاف في صحة عقد الفضولي وليس فيه دلائل على قول ابي حنيفة بجوازها
العقد حتى يحتج له به واعلم انه لا فرق بين العبد والامة في ذلك وكذا لا فرق
بين كوز السيد رجلاً او امرأة ولا بين كوز النكاح دائماً او منقطعاً **٧**
واقره من اجور من اي مورد من وسق المهر اجراً لان الاجر يقال في عوض المتعة
والبضع منفعة قوله بالمحروف اي بهوله ويجب نفس من غير مطلق ولا سواد
خلق وهذا سؤال وهو ان المهر ملك السيد فلهذا قال فانوا مواليهن اجور من
جواب قيل ان الادارة اليهن اداة الى السادات لانهن وما في ايديهن ملك
للسادات او ان للضاف محذوف اي فانوا مواليهن وفيها نظر اما الاول فلا
كونهن ملكاً لهم مسلم لكن كوز التسليم اليهن تسليم الى المولى اقيم واما الثاني
فلان للضاف لا يحد من الاشتباه والاشتباه موجود هنا والاولى في الخبر
انه كان من عوايدهم تقديم مهر الزوج فيكون الاذن في النكاح مندوباً

للاذن في قبض المهر في ذكر الاحصان بحسن الحنفه وفي التفاح دلاله على
 المنع من كاخ الزانية اما قوله على قول من يحرمه لو كراهته على الاقوي ومباني
 تحقيقه وقوله محضات غير ما في حال من هن اي فانكحهن حال
 احصائهن وعدم سفاحهن فاذا احصن فان اي فاذا اتر وحت
 ثم ايتم بالزنا فليهن نصف جزا الحرام والمزاب هو الحد بدليل قوله وليشهد
 عذابهما طائفة وغير ذلك والمراد به الجلد خاصة لا الرجم للاجماع ولانه اهلا
 وهن اموال والهن فلا يجوز اضرامهن بنسبهن ولان الرجم لا ينصف
 كما ينصف الجلد ان قيل فما الفائدة في قوله فاذا احصن لان الجلد واجب
 مطلقا اذ اذنين وان لم يحصن قلت ذهب قوم لا عدم وجوب الجلد عليهن
 التام مع الاحصان هذه الشبهة ولا كذا على خلافه لانه لا دلالة له على عدم الحد
 الا بدليل الخطاب وليس بجحج على انه لا يلزم من عدم دلاله الآية على وجوب الحد
 عليهن عدم الوجوب لانه يدخل في آية الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
 منها مائة جلدة فليكون هذه محضمة لتلك الا حرام والحرام واعلم ان الاجماع
 انعقد على انه لا فرق بين العبد والامة في تنصيف الحد قوله ذلك لان
 خشى العنت ذلك اشارة الى كاخ الامام فظن به انه مشروط بشرطين واختلف
 في تنصيف العنت قبل الوقوع في الزنا لانه في الآية اكسار العظم بعد الجبي
 فاستعصى لكل مشقة وصنر وامنرا عظم من الوقوع في الزنا باخش

القباح

القباح وقيل الحد قوله وان تصبوا اي عن كاخ الاماء خفيكم وانما كان خيرا
 قيل للآي كاخ الولد قايما هو ذهب الشافعي وليس شيع لان الولد يبع اشرف
 الطرفين والحرة اشرف ولقوله لا يرق ولد حر وقيل للآي يبع ساداتها
 وللا يفرق السيد منها بوجه والاولى انه خفي للآي يبع الولد بانه ولد امه
 العتي ولذا قال ام الحرام صلاح البيت والامة هلاكه قوله والله غفور
 رحيم سلفه خلافة هذه الاحكام رحيم بالخصه في كاخ الاماء **الصحاح**
 في النساء المحرمات وفيه آيات **الاولى** ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم **في النساء**
 سلفا لانه كان فاحشة ومقرا مسا سبيلا قال الطبري مراده لا تنكحوا
 كاخ آباؤكم اي مثله من الامكنة الفاسدة ويكون ما مضية وللاولى خلاف
 ذلك بل مراده لا تنكحوا منكوحات آباؤكم ويكون ما موصولة وضوء للنكاح
 محذوف مخيفا لانه هو المتبادر الى الفهم والاستثناء هنا قبل منقطع
 تقديره لكن سلف فانه لا مواخذة فيه وليس بجديد وقيل متصل والاستثناء
 من اللفظ تقديره ان امكنكم ان تنكحوا ما سلف فانكحوه فلا تعل لكم غيره وذلك
 غير ممكن والخبر المبالغة في التحريم وسد الطريق الى ابا حنة كما يتعلق بالاحمال
 للبايد في قولهم حتى ينجس القار والابودانه استثناء من محذوف اي
 تنكحوا ما نكح آباؤكم فانه قبيح حرام معاقبة عليه الا ما قد سلف في الجاهلية فانهم
 محذرون فيه ونفقون فعله زيادة على الهى بوصفه ثالثة اوصاف

كونه فاحشة مبالة في قبحه فانه مناف لما يجب من تعظيم الآباء بالتمتع عليهما
 فاشتم والى بكان اندانا بانه لم يكن حلالا في ملكه سابقة **م** كونه متناهي
 موجبا لغت الله او محقوتا فان ذوي المروءات منهم كانوا يفتون في فعل
 ذلك اي بغضونه ويسمون الولد الحاصل منه بالمعتنى **م** كونه سائيا سبيلا
 اي بسبب طريقا فخلى هذا الضمير راجع الى فواحش مكوحات الآباء وان لم يجر له
 ذكر لكون الكلام دلتا عليه وعلى قول الطبري الضمير راجع الى فواحش الجاهلية
 المشبهة به والوجود ما قلناه وهذا احكام ان جعلنا النكاح حقيقة في العقد
 كما هو المشهور فيكون الذي صرحنا في العقود عليها سواء دخل بها او لا
 يدخلها وطئت لا بعقد الا بدليل خارجي وان جعلناه حقيقة في الوطئ دخل
 بكل موطوء بعقد وعينه وكذا ان قلناه انه متى كوال عمل بهذا العقد وان
 كان الاول اقوي لما نقرر في الاصول من وجوب حمل اللفظ على الحقيقة
 الشرعية **م** الوجود دخول الموطوء بالشبهة لما نقرر عند الاكثر ان حكم الشبهة
 كالصحيح في اغلب الاحكام فحنا كذلك **م** قيل لا يدخل الذي بها في الآية
 اما لان النكاح حقيقة في العقد وهذا ليست معقودا عليها او لان الزنا
 لا حرمة له وهذا ينكح وهي حامل بعد صفى اربعة اشهر وعشر وينقض عدتها
 بلا شهر او الاطباء ومنعوا اعتبار بوضع حملها فلا يكون محرمته بالنسبة الى
 ولد الزنا والحق النكاح لا مع سبق عقد الابن فانه لا يحرم **م** يحرم نكوة

الجدوان علا لقوله آباءكم فالجدات هن ذواتهم موطوءة الجد للام
 ومنعقد عليها **م** كل من قال بتحريم المحقود عليها على ابن الحاقدة قال بتحريم
 موطوءه بالملك في اجماعية من سائر الفقهاء وكذا عندنا من عقد عليها
 متعة او طهرتها بالتخليل **الشيء** حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ونساءكم
 وعماكم وخاللاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللائي ارضعنكم و
 واخواتكم من الرضاعة وامهات نسائكم وربائكم اللائي في جواركم من نسائكم
 اللائي دخلتم بطن فان لم يكونوا دخلتم بطن فلا جناح عليكم وخاللات ابائكم
 الذين من اصلائكم وان تحموا بين الاخوات الا ما قد سلف ان الله كان
 غفورا رحيما المضاف هنا مقدرا اي نكاح امهاتكم فحذف لقرينة استحالة
 تحريم الدورات لكونها غير مقدورة فلا بد من تقدير فقد ما يرد منه
 وهو النكاح كما قد مر في حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اي كله لان
 المراد من اللحم الاكل وكذا نظائره وذهب قوم وهم بعض الاصوليين الى ان
 الآية محالة وليس شيء يستوي الفهم الى المراد كما قلنا والمحمل لا يستوي فهم الانسان
 الى شيء من معانيه وفرد ذكر سبحانه وتعالى في هذه الآية محلات ينقسم اقسامها
 ثلثة الاول ما يحرم بالنسب وهو سبعة الام وان علت اى امة وام ابية
 وام حبة وام امة وام ابها سواء كان النسب صحيحا او فاسدا **م** البنت
 وان قلت اى بنته وبنت بنته وبنت ابنه سواء كان الولادة عن نكاح صحيح

في النساء

او شبهة او زنا واخلاف في الاولين ووافق ابو حنيفة اصحابنا في تحريم بنت
 الزنا لصديق الولد عليها لغة فيسعه التحريم وقال الشافعي لا تحرم بنت المحلوة
 من الزنا لعدم خوف نكاحها **الملاح** لا يكره ان يكون اولادها **العمة**
 وهي اخت الاب وكذا اذا علت اي خلف الجد لا يكره ان يكون اولادها وليس المراد بعلوها
 كونها عمة العمة لان عمة العمة قد لا تحرم فان اخت زيد لامة عمة لانية وعمتها
 لا تحرم على ابنه **المخالدة** وهي اخت الام وكذا اذا علت اي خلف الحبة
 لا يكره ان يكون اولادها وكذا ليس المراد بعلوها كونها خالة الخالة لانها قد لا تحرم
بنت الاخ وان تزنت اي بنت ابنه وبنت بنته وهكذا **بنت الاخ**
 وان تزنت اي بنت بنتها وبنت ابنها ان قلت ولد الولد غيرة ولد حبيبة
 لصديق النفي اذ يقال ليس ولدي ولكنه ولد ولدي واذا كان كذلك لا يشاء له
 النكاح اذ اللفظ يحمل على حبيبة دون مجازة قلت لا يجمع دل على اعتبار النكاح
 هنا على ما نقول المراد مطلق الولد اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وكذا
 البحث في جانب العلوة على ان يراود ذلك بصيغة الجمع يشعرا باعتبار المرتبة
الشافعي ما يحرم بالرضاع وهو اثنتان **الام** **الملاح** لا يكره للنكاح عليها واما تحريم
 البنت فما نسبته بلاد في على لان الملاح اذا حرمت فالبنت اولى
 واما العمة والمخالدة فبالنسبة كما يحرم واما الحبة فام تدخل في إطلاق النكاح
 وهذا فوايد **قال** لا يحرم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فعلى هذا كل ما

تقدم ذكره من المحرمات فبما يحرم مثله من الرضاع فهو نسب فان **الرضاع**
 كما يحرم سابقا كما يحرم لاحقا فلو تزوج رضيعا بامراة ثم ارتفع من امها
 فمستطاع عليه زوجه وانسخ النكاح وكذا في ما يراى الفرائض **قال** الرضعي
 قالوا يحرم الرضاع كتحريم النسب الا في مستلحق احدهما انه لا يجوز للرجل
 ان يتزوج اخت ابنه من النسب والعلة وطارة امها وهذا المعنى غير موجود
 في الرضاع وثانيه لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب ويجوز في الرضاع لان
 المانع في النسب على الاب اياها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا
 استثنى مستلذان اخوان احدهما ام الحفدة وثانيه حاجرة الولد فانها محرمة
 من النسب دون الرضاع اما ام الحفدة فلا يكره ان يتزوج ابنته ولو ارضعت
 اجنبت ولده كذلك تحرم واما حاجرة الولد فانها امكن لو ارضعت زوجها ولو
 ارضعت اجنبت وكذلك كانت امها حاجرة وكذلك لم يحرم عليها وفي استثناء
 هذه الصورة نظر لان النص انما دل على ان حجة الحرمة في النسب حجة الحرمة في
 الرضاع والجهات التي في هذه الصورة ليس حجات الحرمة في النسب فان حجة
 اخية الابن مثلا لم يقرب من حجات الحرمة بل المعنى فيها اما كونها ربيبة
 واما كونها بنتا وانه حجة من هاتين الجهتين لو وجدت في الرضاع كانت محقة
 ويوضح ان اخت الاب اذا كانت بنتا يكون لها حجتان حجة الاخية للابن
 وحجة البنية لكونها اشك في تقايرها والنص دل على الحرمة من جهة البنية لا

من جهة الاختية للابن وكذا اذا كانت وبينة كان له هتان الاختية
للانثى وكونها وبينة وجهته الحرمة منها ليست الا كونها وبينة على ان جهة الحرمة
بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب
الارضاع له شرائط بغيرها بنقيد اطلاق الآية وهي اما حبس المقدار فعند
الاكثر من اربعة عشر رضعة او ما ابنت اللبم وشدا العظم او رضاع يوم وليلة
لاصاله للحل وما ذكرناه مجمع على تحريم النكاح ولتطافروا بآيات اهل البيت
والكافي الثاني في واحد يحسن لا اقل ومن الصحابة من قال يثبت الكفائي ما لك
وابو حنيفة بالرضعة الواحدة واما بحسب الزمان فهو ان يكون في الحولين لقوله
ص الارضاع بعد فصال فلو وقع بعضه في الحولين وبعضه خارجا عنها لم ينش
حرمة وبه قال الشافعي وهو احدث قولي المالك والآخر خمسة وعشرون شهرا وقال
ابو حنيفة ثلثون شهرا وقال زفر بن شيعة واما بحسب كيفية الرضعة فهو ان
يلتقم ثدي المرأة للثدي ولو خذله ويترقب منه لبنا خالصا حتى يروى ويتركه
باختياره فلو وجب او سقط به او حقن لم ينش وقال الفقهاء ينش وفي
الارضاع مسائل كثيرة يذكر في كتب الفقه **الثالث** ما يحرم بالمصاهرة و
قد ذكرنا رجعا والمصاهرة هو ان يطأ الرجل امرأة او يعقد عليها فيحرم عليه
نكاح امرأة اخرى او يحرم نكاحها على غيره فها ما يثل أم الزوجة وان
علت محرم على الزوج تحريما موقفا ويدل على تحريم اللام العالية صيغة الجمع في الاما

وهذه تحرم بمجرد العقد على بنتها المأجور **٢** بنت الزوجة وان نزلت اي بنتها
وبنت بنتها وبنت بنتها وهكذا الى الابد اشار بالآية بجمع ربيعة لان
الرجل في الغالب يرقي ابنة زوجته في محرم **٣** حلال بل الابناء وجمع حليله امان
الحل من الحرمة لانه يحل له ولها او من الحول لانه يحل له معها في فراشه او
من الحل ضد العقد لانها تحل انزاعها عند الجماع ففصل على الثاني فاعل في
الثالث مفعول وقيد يكون للابن للصلب احتوا من ولدا البنين وكذلك
قيل نزلت مرة على المنافقين لما تزوج رسول الله ص بزينب بنت جحش
زيد ولما ابتاعها ايضا شاعل لولد الولد لانه ولد كفن بواسطة **٤** الجمع
بين الاثنين في النكاح والتحريم هنا ليس يحرم عين فلو فارق احدهما انسخ او
طلاق او موت حلت الاخرى ولذلك قيد التحريم بالجمع وهذا فائدة الملوكة
الموطوعة يحرم امها وان علقت لانها ايضا من نسائه فيحرم امها وكذا بناتها وان
سلفت **٥** الدخول المشار اليه كناية عن الجماع لانه يدخل معها السرة والمجاعة
وعند ابو حنيفة ان اللبس يوجب ملحق بالجماع وعن امرأة خلا جارية فخردها
فاستوهبتها ابنه فقال لا يحل لك وطئها وعن عطاء اذا نظر الرجل الى فرج امرأة
فلا يباح امها ولا بناتها والحق ما ذكرناه او لا وبه قال ابن عباس وعلماء اهل البيت
لما من شد كابن الجعيد ومن تابعه لاصالة الحل الحاي عن موجب التحريم بغيب
الجماع ولقوله فان لم يكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والاسر فالتا طر غيب

واخيلين **ثم** بنت البزجة تحرم سواها كانت في حجره او لا سواها ولدتها بعد
مفارقة او قبل نكاحه والتفتد للاغلبية كما قلنا وقال داود والظاهر
ان التحريم يختص بمن ولدتها بعد مفارقة ولا رجوع على خلافه **قوله** الا
دخلتم بيتي يحمل ان يكون بيانا لآلها من انكم في الحلة الاولى وان يكون بيانا
في الثانية وان يكون بيانا لها محاصرا وكذلك اختلفت الصحابة فيه فقال ابن
عباس وزيد وابن عمر وابن الزبيبي بالاولى حتى انهم قرأوا واهلها منكم الا
دخلتم بيتي وهي قارة شاذة وقال عمر وعمران بن حصيف بالثاني وهو قول
الكثير علماء اهل البيت **ولذلك** حرم عندهم الامم بمجرد العقد على نفسها ولو
وروايات اهل البيت منظارا به وهو الجمهور من النبي في رجل تزوج
امراة ثم طلقها قبل ان يدخل بها انه قال لا بأس ان يزوج نفسها ولا يحمل له ان
يتزوج أمها ويؤيده اعتبار القرب في الصفة التي ياتي بعد الحمل المسقودة
لا يقال الربايب غنية عن البيان لانهم لا يكون في حجره الا بعد الدخول فلا
يكون قوله من نساكم الا في دخلتم بيتي ما كيدا والتاكيد مرجوح بالنسبة الى
التأسي لاننا نقول يمنع الاول فان التفتد خرج منج الاغلبية واما الثالث
وهو كونه بيانا لها فضعيف لان من اذا انحلت بالربايب كانت ابتدائية
واذا انحلت بالآلها كانت بيانية والحكمة الواحدة لا يحمل على المعينين
عند جمهور الدباء مع ان هذا قال به بعض علمائنا واستدل بحديث عروة

قال الشيخ انها محمولان على التفتد لانها محال فان الكتاب لانه تم نعم تحرم آلهما
نساكم وقد تحرم الربايب بالدخول بآلهما من فيكون الاول على عمومه ويؤيده
ما رواه اسحق بن عمار عن عروة وقم ان عليا كان يقول في الآية ارموا
ما بهم الله نعم فتورد العلامة في مختلف في الاحكام وبعض المتأخرين حكم ببراءة
ام غني الدخول بها والاجود القيم للاختصاص اذ الفروج مبنية على الاختصاص
الثام **خليفة** لما من الرضاع محرمه لجماعا ولان في الآية على المص يقول
من اصلكم لما قلنا انه لا يخرج ولما التفتد وهل حكم الملوسة وللنظرة بالفتوة
حكم الجماع في القيم قال ابو حنيفة نعم وهو قول اكثر اصحابه كما حكاه وبه قال
بعض علمائنا ايضا لما رواه محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن وقد سأل عن رجل كان
له الجارية فقبلها هل تحمل لولده فقال بشبهة قلت نعم قال ما ترك شيئا اذا قبلها
بشبهة ثم قال ابتداء منه اذا نظر الى فرجها وجسدها بشبهة حرم على ابيه
وابنه قلت اذا نظر الى جسدها قال اذا نظر الى فرجها وجسدها حرم عليه
وبه قال العلامة في مختلف **الجمع** بين الاختصاص والعقد عليها حرام اجماعا وهل
يحرم الجمع بالموطي بالملك الحق ذلك لفظ الآية ونوع الجمع وثمان احكامها
وهي قوله او ملكك لآلها منكم وحرمها آية وهي هن ورج عليهم التحريم وثمان
التحليل وقول عليهم الحق ان يقع لان الحق يدور معه كيف ما دار ويتبدل
ايضا ان آية التحليل مخصوصة بالاخلاق فلا يكون قاطعة في الاستدلال هذا

وقد قال ص ما يقع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال لا خلاف في ان النسب
الحاصل من وطى الشبهة صحيح موجب لحرمة النكاح وكذا لا خلاف ان الذنبا
يحصل به الخاف النسب لقوله م الولد للفراش وللعاهر الحجر وهل يحرم النكاح
فلا يجوز نكاح بنته ولا اخته من الزنا ام لا تقدم الخلاف فيه اكثر اضرارا
والثافيتة على ان الوطى لا يشترط فيه المصاهرة لحصول النسب ولانه
احوط واما الذنبا فلا يشترط فيه المصاهرة فلا يجوز نكاح بنت الزنا بها ولا اختها
وتحرم على ابيه وابنه ام لا فيه خلاف قل لبعض اصحابنا لا يشترط لهم قوله
واحل لكم ما وراء ذكركم وقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء ولو اذية هشام بن
المثنى عن جده قال كنت عنده فقال له رجل رجل فخر بامرأة اجل له بنتها ام لا
قال نعم ان الحرام لا ينسد الحلال قال الاكثر بالتحريم ان كان سابقا لروايات
كثيرة عن العيص بن القاسم عن جدهم وكذا عن مضمون بن عازم عن جدهم ومحمد بن
مسلم عن احمد بن عمار ولا نه احوط ولانه يصدق على المزني بها اسم نسابة اذ لا
يكفي فيها ادنى ملازمة للوكيل الخ قار وهذا الجود للاحتياط في الفروج والحوار
عن الامتين اما الاولى فلا انها محضوثة فلا يكون حجة قاطعة واما الثانية
فلا فالمراد بما طاب ما حل وغیر الرواية ان البغوة اعم من الزنا والفسق وغيره
مع ان في قوله ان الحرام لا ينسد الحلال اشارة الى ما قلناه الوطى بالملك حكمه
حكم العقد سواء في نشر الحرمة بالمصاهرة وكذا الوطى بال عقد للمقطع عندنا

كذا نرى

لونه في محبة او خالصة حرمت عليه بناتها عندنا بغير ما يؤيد او لا يؤيد
امرأة حرمت عليه بنت اخنها واختها مع عدم رضاها اجماعا ومع اذنها قال
اصحابنا يحل عليه احد ما خلا فالباقي الفقهاء ولو جمع بين الام ونبتها في عقد
فسد العقد وجاز نكاح البنت خاصة بما بعد ولو جمع بين الاختين في عقد
فسد وجاز له استينافه على احدهما وهما فائدة حسنة جليدة عقل عن
النسب عليها كثيرا وهي ان الاجتماع مطلوب لله سبحانه وتعالى ولذلك رتب
الناس الى الاجتماع في العبادات ليحصل لهم مع عبادة الله الكمال الممكن لهم
وهو خروج ما بالقوة الى الفعل فكان بقا الاشتغال ملزوما لذلك الاجتماع حيث
كان بقا النوع ببقاء اشخاصه كان نوع الانسان لا يحصل بقاءه الا ببقاء اشخاصه
وذلك لا يحصل الا بالنكاح والتناسخ لا يحصل الا بالمحبة بين الزوجين فذلك
جعل سبحانه وتعالى المودة بينهما من الايات حيث قال وجعل بينكم مودة ورحمة
والمحبة لا يحصل الا بالانس والاجتماع فكان الانس والاجتماع مطلوبين له ولما
كان النسب موجبا للمودة والمحبة لم يكن الاجتماع فيه مطلوبا لحصوله فذلك لم
يشترط نكاح الاقارب لحصول المودة والاجتماع بينهم بدون النكاح واما الاخا
فحيث فاتهم اجتماع النسب فندب الى اجتماع النسب المتكافئ لهم ولو نذر الانسان
الى ذلك كان ضايعا لا فائدة فيه لحصوله مع قربان الاجابة عن ذلك فينبغي
الاجتماع المطلق من الناس ولذلك اذا ضعف الاجتماع النسبي كليات

العم والخال وبنات العم والخالة جبي الصنف بالاذن في فكا حن وما كان
 الرضاع موجباً لانفعال المزاج عن لبن الموضوعة ولذلك قالوا الرضاع يفتي
 الطبايع كان فيه اجتماع ابصاً مثابة لا اجتماع النسب فكان حكمه حكمه في تحريم
 النكاح ولما كانت الطبايع ينفر عن المشاركة في الجنات وتوجب الاختصاص بها
 كانت المشاركة ملزمة للبتاعف المنافي للمحبة فلذلك حرم الجمع بين الا
 لئلا يقع التباغض بينهما وينقص الحب على الرجل **الثاني** والمحضات من
 النساء لئلا يملك ايما نكح كتاب الله عليكم المحضات مرفوع عطفاً على قوله
 انها نكح اي وحرمت المحضات اي المرفقات ما دون في نكاح الزواجر
 فتن على غيره حرام وكذلك حكم النكاح كالمعتدات وقري بفتح الصاد
 كما قلناه وبكرها على انه اسم فاعل لا تفتي احصن فزوجته بالزوج قوله
 لئلا يملك ايما نكح استثناء من الامارة المذمومة ثم يحدث لمن استوفى
 اما باشتراء او اناها باميراث او سبوا فينكح ذلك فان المالك الجديد له فتح
 النكاح والولي بعد العدة ويدخل فيه ايضاً الامة المزدوجة بملوك السيد فان له
 فتح نكاحها فينكح له وطهرها بعد العدة وقال ابو حنيفة ان السبي لا يرفع
 النكاح ولا يجعل بذلك للساقي واطلاق الآية حجة عليه وكذا جني ابي سعيد الخدري
 يدل على ذلك وهو ان المسلمين اصابوا في غزاة او طاس سبايا وهن الزواجر في
 دار الحرب فنادي منادي رسول الله لا توطأ الجبايل حتى يصغر فلا يجازي

في النساء

حتى يبتري من بغيضة وقد اشار الفهرست في شعره الى ذلك بقوله وذات
 حليل انكحها رماها حلال لمن يتي بها لم ينطق قوله في كتاب الله مصدر
 اي كتب الله عليكم تحريم المذكورات كتاباً **ثالثاً** للاحصان يقال على معان
 بمعنى العفة كقوله التي احصنت فرجها **رابعاً** بمعنى الزواجر كالمذكور في الآية
خامساً بمعنى الحيرة كقوله ومن لم يتطعم منكم طويلاً ان ينكح المحضات على قول اقدم
سادساً بمعنى الاسلام كقوله فاذا احصن فان اتيت بفاحشة فعليهن نصف ما
 على المحضات على احد التفسيرين **الرابعة** ولا تلحقوا المشركات حتى يؤمن
 ولا تامة مؤمنة جني من مشركه ولو اعجبكم ولا تلحقوا المشركين حتى يؤمنوا وحيد
 مؤمن جني من مشركه ولو اعجبكم او تلحقوا الذين لا النار هل اسم المشرك محض
 بن ليس يكتب اليه الكفار وهو شامل لكل كاف منكر لبنة نبينا محمد قبل
 بالاول للعطف على اهل الكتاب قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب و
 المشركين متعلقين بالعطف فيخفى المغايرة وفيه نظر لا نأمنع كذا العطف للمغايرة
 مطلقاً بل اذا لم يبع الى العطف فائدة اما معها فلا كقوله وجيئيل وسكائل نخل
 وريمان مع انا نقول ان العطف هنا للعام على الخاص وهو موافق للقاعدة
 وهو وجوب مغايرة العطف للعطف عليه والحال هنا كذلك فان المشرك اعم
 من الكتابي وقيل بالثاني كقوله هو الذي لم يسل سواه بالحدود دين الحق لينظروا
 على الذين كفروا ولو كره المشركون ولا تلحقوا اهل الكتاب ببنوتهم وكقوله

في البقرة

في حقهم وقالت اليهود منبر بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله
سبحانه عما يشركون ولقول النصارى تسليث فعلى الاول الآية عامة باقية
الحكم عنى منسوخة اتفاقا فيجوز نكاح المشركة والنكاح المشرک وعلى الثاني في
ايمن عامة فلا يجعل نكاح الكتابيات ايمن وتبين قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر
فيكون ناسخة للآية في المائدة وهي قوله وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم
وطعامكم حل لهم والمحصات من الوصيات والمحصات من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم اذا اتيتموهن اجورهن الآية وقيل بعدم نسخ آية المائدة لان المائدة
آخر ما نزل كما قيل ولا في الاصل عدم النسخ فعلى هذا يكون هن محصنة بآية
المائدة كما نقر في الاصول ان التعصيص خبر من النسخ فلذلك حكم بعض اصحابنا
بتحريم الكتابيات مطلقا على الاول من الثاني وبعضهم حكم بجعل الكتابيات
على الثاني منه وهو قول شاذ ينسب الى الجليلي والمناخري من اصحاب
حكوا جعل الكتابيات متعة لا غير لان آية المائدة لا تدل على اباحة نكاح الدائم
بل نكاح المتعة لقوله تم ايقنوهن اجورهن ولم يقل مهرهن وعوض المتعة سمي
اجرا لقوله فما استمتعتم بهن فاتوهن اجورهن وفي هذا القول نظر
اما او لا فلان آية المائدة منسوخة بقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر كما رواه
زرارة عن قيس وينبغي كون المائدة آخر القرآن نزولا لعدم الدلالة القاطنة
وعلى تقديره جاز ان يكون اكثرها هو الاخير نزولا في جملة السور ويكون هن

المائة ضمت اليها بعد نسخها ويكون من الذي نسخ حكمه دون تلاوته كآية عدة
الوفاء بالحوال ولما ثانيا فلانا منع دلالتها على المتعة فاذ المهر مطلقا سمي
اجرا لقوله على ان تأجر في ثانيا حج ويكون ان يجاب اما عن الاول فلا يجرى من
المائدة قطعا وتأخر المائدة مشهوره قرأت احكامها يدبر عليه مع اصالة عدم
النسخ واما عن الثاني فلان اشياء اتي بها في المهر في الحل دليل على اعادة للمتعة
لعدم اشياء ذلك في صحة الدائم نعم لا يوجد تحريم الكتابيات اختيارا مطلقا
لوجه **أ** انهن شركات ولا شئ من المشركات يجعل نكاحهن والمقدسات منهن
تقريبها **ب** ان الكتابية لا تواد وكل زوجة تواد فلا شئ من الكتابية يوجب
اما الصغير فيلقوله لا يجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من
حاد الله ورسوله وهي مجادة واما الكبرى فيلقوله وجعل بينكم مودة ورحمة
انها كافرة ولا شئ من الكافرة يوجب عصمة اما الصغير فظاهرة واما الكبرى
فلقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر والنكاح عصمة وهو شرط واما حال الاضطراب وهو
حصول المشقة بالترك وخوف الوقوع في الغت فيجوز المتعة بهن وعليه تحمل آية
المائدة فيكون مخصصة لما تقدم وكذا تحمل الايات الواردة في اباحة واعلم
ان ملك اليه هنا كالمصلحة في الجواز عند الضرورة واما حال الاختيار فحكمه كما
في المنع والبطون فيها العامة على اباحة الكتابيات مطلقا وهذا هو **أ**
قال الرازي في الآية كذا على جواز نكاح الامة مطلقا من غير شرط عدم

وخشية العنت وفيه نظر لان المطلق يحمل على المقيد مع المعارضة كما يفتر
 في الاصول **٢** في الآية اشارة الى اشتراط الايمان في النكاح لوجوب احدهما
 قوله ولا منه مؤمنة ولعبد مؤمن وثانها اقليله بان اؤكده يدعون الى التنا
 ولاشبهة ان المخالف يدعون الى التنا فلا يجوز نكاحه وانكاحه فم لما كانت
 المرأة سريعة الانفعال ضعيفة العقل جاز نكاح المؤمن المخالفة فذلك العكس
 ولهذا قيل للمرأة تاخذ من دين زوجها **٣** في تعليقه بان اؤكده يدعون الى
 التنا اشارة الى كونه كبرية وايضا فان النكاح يتلزم ارادة دوامه ولا
 صغىة مع اصرار **٤** قيل ان الذي في الآية لا شك في افادته التحميم لكن
 منع افادته الفساد لما تقر ان الذي في عيني العبادات لا يفسد اوجب قد
 تقرر في الاصول ان الذي في المعاملة ان كان غيا الشيء لذاته او لجزئية اولائه
 افاد الفساد كبيع الحصاة والملاقيع والربا وح يقول ان كان النكاح حقيقة
 في العقد والوطني او مشرك فالتمس متوجه الى الشيء لذاته او للارادة فيكون
 معينا للفساد وهو الخط **٥** انه لا خلاف ان الذي اذا اسلم فهو باق على
 نكاحه فيكون مخصصا للعموم ولا شكوا الشركات ولا عسكوا بعصم الكوافر
 بالاجماع والنصر الحديثي ولغايل ان يقول ان خبرا في قوله خير من مشركه وخير
 من مشرك افضل التفضيل المتلزم للمشاركة فيفيد زيادة خبره نكاح
 المؤمن والنكاح الموثق فيكون في خلافها خبره ما فلو كان فاسدا لما كان

كذلك فغجاب بان الخيرية في هذه ليست باعتبار صحة النكاح وفساده بل بما
 كان الجمال والحب والمال وواعث على النكاح وبذلك خبرات دينوية فهي شاركة
 للخبرات الدينية الحاصلة في نكاح المؤمنين في مطلق الخيرية لكن الرئيسية اعلم
 لكونها امور حقيقية دائمة لا وهيمية زائلة فذلك كساع ايراد صيغة
 التفضل **٦** الواو في ولو الحال ولو عني ان وهو كثير ولا عجاب في الخبر لو
 المال اول الجاه وفيه اشارة الى كراهة قصد الجمال والمال في النكاح بل الشئ و
 الدين كما قال عمر عليك نيات الدين تنقبض كالمواد بعبارة الى التنا اري
 الى ابيها فان بسبب المخالطة قد يكتسب التصاحب من صاحبه دينه ولذلك
 قال عمر الماء على دين خليله فلينظر احدهم من خيال ان ههنا محرمات اخبرك
 في كتب الفقه استفادة من الشئ فلنقتصر على ما في الكتاب **الثاني**
 في لوازم النكاح من المهر والنفقة وعني ذلك وفيه آيات **الاولى**
 وآو النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا
 مريئا الصدقة اسم المهر والنحلة قيل من اشغل كذا اذا دان به اي اتوهز ديانا
 فيكون مغفولا له وقيل نحلة من الله وتفضلا منه عليه من فيكون نصبا على
 الحال من الصدقات وقيل النحلة يكسر النون العطية التي يكون غرضها تنف
 من غير طلب وقيل من غير عوض والفعل منه نحل نحل خلا فعلى هذا يكون
 نصبا على المصدر من غير غرض لفظه ونفسا انصب على الميت من الجملة والنفقة التي

في النساء

صفتان اي كلاهما مريثا يقال هتوا الطعام ومرو اذا كان ما يفتا نقص فيه وقيل الخبي ما يلدن الاكل والري ما يحمى عاقبه اذا عرفت هذا فربنا فوايد ان الخطاب هنا للزوج وهو الواقع لذكره عقيب الامر بالتحاح قيل للاولياء لانهم كانوا ياخذون مهر بناتهم فكان اذا ولد لخدم بنت يحنونه ويقولون هنيئا لك الناحية يعني به ان اخذ مهرها نفع به ملاي يخطه في قوله ثم فان طهرت لاله على عدم جواز عصبها او خد يمتها او اكرهاها على عطيتها وكان قوم يخرجون من قول شيء ما ساقاه الى زوجته فتزلت والغير في منه راجع الى المهر لسبق ذكره **ف** روي ايضا شيء ان رجلا جاء الى امير المؤمنين ع شكيا وجع بطنه فقال له الكزوجة قال نعم قال ام استوهبت منها شيئا طيبة به نفسها من اهلها ثم اشترى به عسلا ثم اسكب عليه من ماء السماء ثم اشربه فالتى سمعت الله ثم يقول وانزلنا من السماء ماء مباركا وقال يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس وقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريثا فاذا جمع المهر كذا الشفاء والخبي والمريث شيئين ان شاء الله قال ففعل ذلك فشفي **الناية** وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احدية من قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا اتأخذونه هنيئا تاواثما مبيئا وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض واخذ منكم ميثا فاغلظا الغنطارا لما لا كشي والبهتان هو ان يثبت الانسان

في النساء

غيره الى فعل او قول يسوقه اذا سمعه وهو يري منه وانصابه وانصابا انما على المفعول له الا ان هنيئا سببنا على والاثم سببنا على ان سبب اخذ المال هنيئا على زوجته وقول اخذه الى الاثم والاثم المعتد في انما لام العاقبة لان اخذ المال ليس لجل الاثم لانها حلالا ان يحنى به هنيئا شيئا كما فلا ان يحنى ان لا اخذ ليس في حال البهتان بل يسوق به ولا استفهام على سبيل التكاثر وبيئنا اي نظير الحناسة انفسكم ثم اعاد التكاثر بقوله وكيف والحال انه قد افضى بعضكم الى بعض فلا فضاء الوصول وهو هنا كناية عن اللجاج والميثاق الغليظ العهد الوثيق وقيل هو عقد النكاح وقيل هو عقد الخويبة والمأزجة وقد قيل صحبة غيرت يوميا قرابة فكيف صحبة الزوجين وقيل الميثاق هو ما اوتى الله عليه في قوله فاما ان معروف وقول النبي ع اخذوا بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله عن قوم اذا قسروا هذا فربنا فوايد في الآية دلاله على عدم نفع المهر بقدر بل بحسب ما يتر اضياف عليه وكذلك لما منع عمر من المخلات في الصدوق على النبي قال له امرأة اتعتنا ما جعله الله لنا وثلث الآية فقال كل الناس افضى من عمر حتى النساء ورجع عن آية فيها دلاله على استقرار المهر بالدخول المخليل الا تكاثر ولا فضاء **ف** روي ان الرجل منكم كان اذا اراد تزوج جديدة تهنى التي تحته بالفاشة حتى يلحها الى التزاد منه بما اعطاها ليحمله من العجيرة فهو اعز منك فا

لنقيده للمهر بما لا يستدل به لاجل السبب وقد تقرر في الأصول ان خصوص
 السبب لا يختص **ف** قيل الآية منسوخة بقوله فان خفتم ان لا يتيما حرود الله
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وقيل بل هي محكمة في منسوخة وهو قول الاثر
 وهو الاصح لان الذي فيها مقتد بالهتان وهو نوع من الزكوة ولا كلام ان
 مع اكرام الزوج على الاقراء لا يمنع الملك ولا يتم الخلع **الثالث** لا جناح عليكم
 ان طلقتم النساء ما لم تنسوهن او تفضواهن فريضة ومتعوهن على الواسع
 قدره وعلى المقتى قدره مشاعا بالعرف وحقا على المحنين المراد بالمشاع
 الجماع والفضل التقدير المراد بالفريضة المدة المتع فيها يجبى مغول
 والنساء لنقل اللفظ الى الامتية والمنعة والامتناع بمعنى النزع والفاة
 والوسع الرجل اذا صار ذاسعة من المال واقضى اذا صار ذا اقتار بمعنى
 الضيق ضد السعة او صار ذا اقتى وهي الجارية ومنه قوله نعم ترهقها
 قتيمة كانه لفقره يغتر حليته فكان عليه غبارا وما هنا بمعنى المدة اي
 لم تنسوهن ومشاعا اسم المصدر بمعنى التمتع كالسلام بمعنى التسليم فهو
 منصوب على المصدرة وحقا صفة له اذا تقرر هذا هنا فوايد ان اوفي
 او تفضوا احتمل ان يكون بمعنى الواو وان يكون للتيديد وان يكون بمعنى الا ان
 فعلى الاول يكون منطوق الآية انكم ان طلقتم النساء قبل شهرين وقبل فريضكم
 لهن مهر فلا جناح عليكم فدم جواب الشرط عليه وانما نفى الجناح لان في الطلاق

في البقرة

منطقة الجناح لكون النكاح مطلوبا لله فيكون تركه منتهى الكراهة خصوصا قبل
 الدخول وانما بعد الدخول فقد حصل الامتناع فضعفت الكراهة لئلا يترك ذلك
 حق الشيء بما قبل المراساة ان الطلاق بعد الدخول ينتقل الى الاستبراء وقبله لا
 وقيل المعنى لا تنسوهن على المطلق من مطالبة المهر اذا كانت المطلقة غني محسنة
 ولم يتم لها مهر اذ لو كانت محسنة كان عليه المسمى او مهر المثل ولو كانت غني
 محسنة وقد تسمى لها مهر اذ لو كان لها نصفه فمنطوق الآية ينفي الجواب في
 الصورة الاولى ومعناها فينفي الجواب على الجملة في الاخيرة وفيه نظر لانه
 لو كان ذلك هو المراد لما حصر نفى الجناح مطلقا لانه وان لم يجب عليه المهر كلفا
 يجب عليه المنعة فكان ينبغي فيه التقييد لكن لم يقيده فلم يترك ذلك هو المراد
 وعلى الثاني يكون المنطوق نفى الجناح قبل المراساة مطلقا اي مع الغرض وعدمه
 قيل الغرض مطاوعة اي مع المراساة وعدمه فثبت المنعة في الاحوال الاربعه فيكون
 واجبة مع طلاق منسمة الى نصف المهر الى مهر المثل لكن ذلك لم يقل به احد
 من اصحابنا لكنه قول الشافعي كما يجي وعلى الثالث يكون للمنطوق نفى الجناح و
 شوق المنعة مع عدم الغرض فيكون الحكم كالاول وهو الذي عليه الفتوى
و متعوهن اي حبس لا جناح عليكم في ذلك فتعوهن حبس لا حاشا الطلاق
 بشئ من اموالكم وذلك الشئ يختلف باعتبار حال الزوج فالعنفى يجب عليه دابة
 او ثوب رفيع او عشرة دنانير من الذهب المتوسط حسنة او ثوب متوسط

والفقيه دينار او خاتم وهو المروي عن علي بن ابي طالب قال الشافعي فقال ابو حنيفة
ان يفسر حى مثلها عن ذلك فلا يفسر من المثل **لا** مستعنة عندنا المعنى هذه
وبه قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه وفي القول الآخر المعنى بالمسوسة
المفروضة وعينها قياسا وهو مقدم على اللزوم عند **لا** لو تراضيا على
تقدير من بعد العقد لزوم ولو طلقها بعد ذلك لزوم نصف المقتدة **في** الآية
دلالة صريحة على صحة عقد الدوام من غير ذكر من مطلقا ويستحق تفويض
وقد يرق بتفويض المهر وهو ان يتزوجها بمهر مجهول كان يفوز بتقديره الى احدهما
او الى اخيه فيلزم ما تقدم ذكره لكن ان كان هو الزوج لزوم كل ما تقدم ذكره مما يملك
وان كانت الزوجة لزوم ما لم يتجاوز مر السنة وهو حصة في درهم او خمسون
دينارا والاخيه حكم تابع لمن هو من قبله فاذا طلق مفوضة البضع لزوم للنفقة
كما قلنا واذا طلق مفوضة المهر لزوم نصف الحكم به من ابيه الحكم ولو لم يكن
حكم الزم الحكم فيلزم نصفه **ك**ومات الزوج قبل الدخول في مفوضة البضع
لا شئ وفي مفوضة المهر قبل طلاقها المقتدة للرواية عن علي بن ابي طالب وهو المروي عن مسلم وقيل
لا شئ لعدم الوجوب **في** الآية دلالة على ملك المهر للمقتدة بالعقد لو وصفه
بالفريضة اي المفروضة فلو لم يجب كله لم يكن مفوضا مطلقا **قوله** بالبرء
اي بما يعرفه اهل العقل المروة من حال الزوج كما قلنا ووصف التمتع بالحق
دلالة على وجوده ويسمى الزواج بالمحسين اي الى انفسهم بالمسارعة الى المآل

او الى جود حشيشه الطلاق للنازعة ترغيبا وتحريصا **الرافعة** وانطلقت من
من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم لان يعفون
او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح وان عفووا قريب للمعفو ولا تسو الفضل
بينكم ان الله بما تعلمون بصير قوله فنصف اي فالواجب نصف اللام في النكاح
للحد الذي يعفون جمع متعل مستوي فيه المذكر والمؤنث لفظا وهو
ههنا للمؤنث وهو مبني اذا عرفت هذا فيقول دللت هذه الآية على احكام
اتصيف المهر بالطلاق **ان** النساء اذا عفو عنكم لم يكن لهن على الزوج
شئ والمراد بالعفو هنا اما الهبة ان كان المهر عينا او الامار ان كان ذنبا او
يقعان بلفظ العفو التحقيق هنا ان يقول المهر ان كان ذنبا في ذمة الزوج
صح بلفظ العفو ولفظ الهبة ولفظ الامار ولفظ المسقاط وهل شئ من القول
فيه خلاف الاصح عدمه وان كان عينا فيصح بلفظ الهبة اجماعا ولا يصح بلفظ
الامار اجماعا وهل يصح بلفظ العفو قبل دفع لعموم اللفظ في الآية وقبل الآية
لا مجال له في الاعيان كلفظ الامار فانه لا يقع على العين وهو الاصح ولا بد من
القول هنا قطعاً وبالمجمل حكمه في العين حكم الهبة وتام البحث في كتب الفقه
ان ما يجوز للمرأة العفو عن حقها كذا يجوز لوليها وهو المشرع اليه بقوله
الذي بيده عقدة النكاح واختلف في اولى فقال اصحابنا هو الولي الجار
اعني الاب والجد له بالنسبة الى الصغيرة وهو قول الشافعي في القديم

والحق به بعض اصحابنا الوكيل الذي توليه امرها وفيه نظر لان الوكيل
ليس يبره عقد النكاح اصالة بل يبرها والاطلاق ينصرف الى الاصل فم
لو اذنت الوكيل في العفو جاز قطعاً وقال الشافعي في الجواب واحد واصحابنا
الرأي ان الذي يبره عقد النكاح هو الزوج لانه ما لا لعقد وحده على
هذا القول يكون الطلاق قبل المستحى للزوج بغير دفعه كمالا وبغير شطرن
فلا يكون الطلاق مشطرا بنفسه والموضع الاول لانه لما ذكر عفو النساء
عن بعضهن اقضى ان يكون الذي يبره عقد النكاح وليا لمن يكون العفو
في الجهتين واحداً لانه بدأ خطاب الزوج على المواجهة بقوله وان طلقوا
ثم قال يعفون او يعفوا الذي يبره عقد النكاح وهو خطاب لعني حاصراً **يراد**
ويرفع على قولنا فروع **ان** الزوجة لها العفو عن كل عقربا واما وليها ليس
له العفو الا عن بعضه **اعني** **حيث** جاز للولي العفو عن بعض عقربا قبل
انكارها ابتداء وبدون مرثها قتل او زواجها بدون مرثها مع النكاح
وقد المستحى ويكون بمنزلة لم يتم لها من لان معارضات المولى عليه بشرط
في فعلها مساوات العوض واذا فسد المستحى ثبت لها من المثل بنفس العقد
وقيل له ذلك لانه كما جاز له ان يعفو عن بعض ما وجب لها جاز له في الابتداء
قبل الوجود لانه منسوب لنظر المصلحة فجاز ان يبري في ذلك مصلحة ولا
التي هي من زوج بنته بخسامة درهم ومعلوم ان من نبتة لا يكون هذا القدر

وفي هذا نظر لان نظر القوة يقتضي دلالة اولى بالمؤمنين من انفسهم ولانه جاز
ان يكون باذنها وايضا فانه اذا فسد المستحى ثبت من المثل وهو لا يجاوز من
المثل السنة والموضع انه ان تعلق بذلك مصلحة عائدة اليها جاز **والاول**
في الولاية دلالة على ثبوت الولاية في النكاح على المرأة اصالة لقوله ببره اي في ملكه لان
اليد يد على المالك عرفاً وهذا من المجلات التي يثبتها السنة الشريفة فعند
اصحابنا غايتهم **ان** الولاية اربعة اقسام **القرابة** وهي مختصة في الاب
والجد والابن خاصة دون باقي الاقارب من العصبات وعنيهم كمن ذلك على الصفة
ومن عرولة الجوز حال صغرهما الى البلوغ دون من تجدد جنونه سواء كانت
المرأة بكراً او ثيباً واختلف في البكر البائع الرشيد فلا قوي ولا كسر سقوط
الولاية عنها بسقوط الولاية في المال فيسقط في النكاح ولعموم حتى تنكح زوجاً
غيره وللايات المتطافرة من قسومهم ثم ان ولاية الاب على الجد كل منهما
مستبدة ولايته اجبارية ليس للمولى عليه الاختيار **ولاية الحاكم** وهي محص
بمن بلغ فاسدا العقل ليس له ولي او فسد عقله ورايه بعد بلوغه ورثته
ويراعي في كل ذلك مصلحة المولى عليه في النكاح **ولاية الوصي** عن الاب
او الجد له لكنها مختصة بمن بلغ فاسدا العقل دون غيره وتراعى المصلحة ايضاً
ولاية المالك وهي ثابتة على الرقيق ذكر كان المالك او انثى وذكر المملوك
بالغا كان او عيى عاقلاً كان او عيى وهي اقوى الاوليات فانها مقدمة على

ولاية القارة والحكم وقالت العامة بما قلناه وفرادى آية العصبية وهي
 باطله عندها لاطباق علماء أهل البيت على ذلك كفي به حجة **قوله** وان
 يعفوا خطاب للزوج اجماعا لكن عند من فسر الذي يبره عقد النكاح بالزوج
 قال انه عاد خطابهم ما كيدا وعندنا لما ذكر عفو المرأة ووليها ذكر عفو الرجل
 وجميعه مطابقة لمجمع النساء ولاية خطاب لكل زوج ونقل الطوبى من خطاب
 للزوج والمرأة معا غير متباين **قوله** هو أقوى لعموم وفيه نظرا ما اولافلان
 اجتماع العفوين غير ممكن لو ارادة لانه وصفا العفو بكونه اقرب للفقير
 فيكون ترجيحها لهما واما ناسا فلان يعفو هذا خطاب للذكر حقيقة بخلاف
 نونه وحمله معربا بالناسب فلا يتنا واللوثة ان قلت التعليل جائز قلت
 هو خلاف الاصل اذ اعرفت هذا فعفو الزوج انواع **ان** يكون قد سلم للذكر
 جملة وهو موجود بيدها فيها الزايد عن النصف لوطلقها ويشترط قبولها
ان يكون قد سلمه وتصرف فيه ولم يتو عنيه فعفوه ابرار ولا يشترط
 القول **ان** يكون بيده موجودا فندفع اليها جملة بعد الطلاق ويكون
 واحبا للرايد عن النصف فيشترط قبولها **ان** يكون في ذمته دنيا فعفوه
 اضاراه وتعيينه وتكليفها الزايد فيشترط ايض قبولها ففي النوع الثاني
 يصح باي لفظ شاء من الارجحة المقدمة في البواقي لا يقع الا بالفاظ
 الهبة واما لفظ العفو فقد تقدم الخلاف فيه نعم لفظ العفو لو حصل لم يند

ملكا بل باخرة روي عن جدي بن مطعم انه تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول
 فاحمل لها الصداق وقال انا الحق بالعفو قوله اقرب للفقير اي لفقر العظم
 فان التارك لغيره حقه فقد استبرأ لذمته واحصا او لانفاز الكلام في
 عرضه بان يقع انه طلقها وادخل عليها ذل الخذلان ونحو المهر **قوله** عن
 سعيد بن المسيب ان هذه الآية ناسخة لحكم النكاح في الآية السابقة وليس
 لان النسخ انما يصور مع المنافات بين الحكمين والمنافاة هنا لان محل النسخ
 الطلاق قبل الدخول مع عدم الفرض هنا ثبت النسخ مع الفرض فلا منافاة
 نعم اقول لو قلنا بشيعة المتعة لكل مطلقة على الاحتمال الثاني في او كما تقدم
 يكون هذه الآية مختصة لذلك العموم والتخصيص خير من النسخ مع معارضتها
 قوله ولا تنسوا الفضل بينكم اي لا تنسوا كواخذوا بالفضل بينكم ولا احسانا يمكن
 ان يتعدا من هذا استحباب الاخذ باقضاء الاعطار واجبا في سائر المعاشات
القاسية الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما
 انفقوا من اموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله
 واللاتي يخافون شوزهن فخطوهن واجوهن في المضاجع واضربوهن
 فان لم تحسب فلا تبتغوا عليهن سبيلا ان الله كان عليا كبيرا المتوف لندم
 الطاعة والمداومة عليها والشوز الارتفاع والمراد هنا الارتفاع غو مطاوعة
 الزوج فيما يجب لهم وسيقول هذه الآية ان سعيد بن الربيع وكان من

في النساء

الاضمار فشرعت عليه امراته جسيمة بنت زيد فلطمها فاطلق بها ابوها
 الى النبي فقال افرشته كرمي فلطمها فقال النبي لم تقتض من زوجها
 فاضرفت لبقص من فقال النبي ارجعوا هذا آتاني جبريل ثم وازل
 هذه الآية فقال النبي امرؤا امرأه امرأه الذي له الله خير ورفع
 العصا ثم ان الآية فيها احكام **ان الرجال** قوامون على النساء اي لهم
 عليهن قيام الولاية والسياسة وعلى ذلك بامر من احدهما موهب من الله
 وهو ان الله فضل الرجال عليهن بأمر كثير من كمال العقل وحسن التدبير
 ومزيد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالسوة والامامة
 والولاية واقامة الشعار والجهاد وقبول شهادة في كل الامور ومزيد الغيب
 في الارث وغير ذلك والثاني كسبي وهوانهم ينفعون عليهن ويوطونهن المود
 مع ان فائدة النكاح مشتملة فيها والبار في قوله بما في قوله وما اتفقوا ^{للسببية}
 وما مصدرية اي بسبب فضل الله وبسبب انفاقهم وانما لم يقل بافضلهم عليهن
 قال بعض الفضلاء لانه لم ينفصل كل واحد واحد من الرجال على كل واحد واحد
 من النساء لانه من امارة افضل من كثير من الرجال وانما جاز بصير المذكر
 تخليفاً فيدخل الرجل المفضل والمرأة المفضلة قال ولا يلزم من تفضيل
 الصنف على الصنف تفضيل الشخص على الشخص قلت نعم لا يكون في الآية
 دلالة على تفضيل الصنف الذي هو غير المدعى لانه اذا كان بعض الأشخاص

من الرجال افضل من بعض اشخاص النساء فاي دليل على تفضيل الصنف
 على الصنف الآخر الذي هو المراد فالسؤال باق على حاله **لما فضل الرجال**
 اراد جبريل للنساء فقال والصالحات فانتات اي بطيحات فانما
 بما عليهن لا زواجهن حافظات للجنب اي حافظات لما يكون بينهن وبين
 ازواجهن في الخلوات من الاسرار وقيل حافظات لزوجتهن ولا موال
 ازواجهن واولادهم كما جاز في الحديث وفيه نظر ولا نقال حافظات في
 الغيب لا للجنب على تقدير حذف المفعول به قوله باحفظ الله اي بحفظهن
 الله حتى اوصى بحسن الزواج واوجب لهن عليهم المهر والنفقة فالبارح
 للمقابلة والجزاء والمراد بسبب حفظ الله لهن وتوفيقه لهن واخفهن لهن
 بتعريضه للشوا على فعلهن **بيان حكم الشؤر** واصله الارتفاع كما قلنا
 ثم نقل شرعا الى العصيان للزوج واتى بالفاء في الخبر ليعين المبتدأ معنى
 الشرط والجزاء لكونه موصولا والوعظ التخويف بالله وبالعواقب للجرم
 في المضاجح قيل هو ان لا يجامعها وقيل ان توليها ظن في الفراش وقيل
 ان لا يبيت معها في الفراش بل في فراش آخر واضربوهن اي ضربا عني
 جازح لما ولاه سر غطا وهل يتيقن المنة كثرتها في الذكر الوجه نعم
 لكن لمن حيث اللفظ فان الواو لا ينفذ التي تيب بل من حيث المعنى لانه
 يتيقن المخف فالتبيل والانتقال كما يجب في الهوى عن المذكر قيل قوله يخافون

معنى تعلقون وليس بشئ وقيل معناه ان ظهروا اماره النشوز فظنوه
وان ظهروا النشوز فاهجوهن وان استمر نشوزهن فاضربوهن قوله
فان المعنكم اي ان جبرهن نشوزهن الى الطاعة فلا تعرضوا لهن بشئ
من الماذي لئلا يسببه فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له قوله ان
الله كان عليا كبريا اي انه مع علو شأنه في ذاته وصفاته معصومة ومعفو
عنكم اذا اتيتم فاذنوا فاعلم ان تقبلوا توبتهن اذ اتيتم او معناه انتم
يتعالي ان يظلم احد او يبطل حقه **السادسة** وان ختم شقاق بينهما فاجبوا
حكما من اهلها وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان
عليما خبيرا يريد ان ختم استمرار الشقاق لان الشقاق الماضى لا ينجي
منه والمستقبل لا يعلم وكذا يقول في قوله واللاتي يخافون نشوزهن فانت
للاستمرار هو المخوف واما اذا لم يستمر فلا يتعلق به حكم لرواه وحاصل
الشقاق للاختلاف وعدم الاجتماع على رأي واحد كما انها باختلافهما في كل
واحد في شق اي في جانب قوله فاجتنبوا ههنا ما ينال قيل الخطاب في
قوله فاجتنبوا الزوجين وقيل اهل الزوجين وقيل للحكام المتداعى عندهم
وهو المنقول عن عرف مصرم وهو الاصح لان اول الكلام في ختم بدل عليه
هل يشترط رضی الزوجين مما يجب يكون الزمانا لها بما يمكن له ام لا
قبل نعم ومنهم من لا يشترط ذلك وهو مذهب مالك **هل يعجزها عن حكم**

في النساء

أو تركي

أو تركي قال بعض اصحابنا بالثاني لان البضع هو الزوج والمال هو المرأة
فليس له اخذ البضع فيها الا باذنها وفيه نظر لانه استحصاد في ثبوت الولاية
على الرشيد جني امتناع من ادركه حقه عليه كما يقضى دين الما طل بعين اختيار
وقال اكثر اصحابنا بالاول محتمل في بانه ورد ان لها المصالح من غير استئذان
وليس لها التفريق الا باذنها ولو كان تركيلا كان ذلك فاجبا للوكالات
يدل عليه قوله فاجتنبوا فانه جازم للحكام وسماها حكيين ولو كان تركيلا لكان
الزوجين وقال فاجتنبوا اصل الخلاف مبني على انه هل يشترط رضی الزوجين
ام لا ضمن شرط رضاها قال هو تركي ومن لا يشترط قال هو حكيم **هل يجوز**
البعث لحكيم من عني اهل الزوجين قيل لا لان اهل الزوج يعرف حال الزوجين
وكيفية صلاحها ومحبتهما وكرهتهما ولان اهل بيتها ليسوا بيطمان الى
حكمه بخلاف الاجنبي واللاية وقيل يجوز لان الغرض حصول الصلاح وتبين
المائة للاغلبة وهذا هو المشهور بين اصحاب **هل للحكيم الجمع والتفريق**
بغير اذن الزوجين ام لا قيل نعم بناء على اشتراط رضاها وانها وكيلان وقيل
لها الجمع وليس لها التفريق لا بعد استئذان المرأة في البذل والرجل في
الطلاق ان كان خطبا وهذا هو المشهور بين اصحاب وعليه الفتوى وقال
بعض اصحابنا ان جعل الحكم المصالح والطلاق اليها انفذ ما رآه صلاحا
وان اطلق القول لم يجز التفريق لا بعد مراجعتها وهو كلام حسن بناء على

ان عفت الحاكم الحكيم باذنها واختارها وان لم اذن الله لا كالاذن اخيرا
 لو اختلف الحكماء بان اختار احدهما الاصلاح والاخر التفرق لم يعرض
 حكما قطعا ولا لزم التجميع من غير مرجح او الجمع بين النقيضين بشرط
 في الحكمين البلوغ والعقل والعدالة والحجة والذكورة ويدلهم كلا شرطاه
 من امرين لا يتفقون ويدلهم الحكم بالصالح وان كان احدا للزوجين غائبا
 وقيل لا يلزم وهو ضعيف فان الحكم على الغائب جائز عندنا اختلف
 في الضم في ان يريد او في بينها قبلهما مع الحكيم اي ان قصد الاصلاح
 يوفق الله بينهما ليتفق كلمتهما ويحصل المقصود وقيل للزوجين فيها اي ان
 اراد الاصلاح وزوال الشقاق بينهما او وقع الله بينهما اللفة والوفاق وفيه
 تنبيه على ان من اصاح نيته فيما يتجره اصاح الله متبعا وقيل الاول الحكيم
 والثاني للزوجين ومعناه ان اتفق الحكماء على الاصلاح يوقع الله الوفاق
 بين الزوجين كان الامر بها سائرا واما اذا اراد النساء واختلفا فلا يوفق
 الله بينهما لعدم سبب لوفاق ولا يستبعد ان يكون ارادتها للاصلاح سببا
 للاتفاق لان الاعمال بالنيات قوله عليا اي بالكلية خيرا اي بالخير
المسألة وان تستطيعوا ان تعدوا بين النساء ولو حصة فلا تميلوا
 كل الميل فتدروها كالحقة وان تصالحوا وتفقوا فان الله كان غفورا
 رحما اي لو تستطيعوا ان تعدوا بين الزوجين من احكم عدلا حقيقيا بحيث يساوون

في النساء

في المحبة والتعهد والنظر والميل القلبي ولو حصة اي بقدر ما في حصة
 ولكل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذه نفسي فما
 املك ولا تقاخذني فيما تملك ولا املك قوله فلا تميلوا اي حيث لا يملك العدل
 الحق فلا يترك جملة حيث تميلوا اهل الميل فان ما لا يملك كله لا يترك كله فتدروها
 كالحقة اي ليست ذات جعل ولا مطلقة دلت هذه على وجوب العفة بين النساء
 والشوة بينهن فيها كونه على سبيل الجمال والسنن الشريفة بينت ذلك
 فنقول صاحب النكاح الدائم اما ان يكون له زوجة واحدة فلا يملكه الا اربع
 والنساء بغيره حيث يشاء وان كان له زوجتان فلا يملكه الا اثنتان
 وان كان له ثلاث فلا واحدة وان كان له اربع فلا يفضل له ثلثي واحدة
 المستمرة الا ان يملك اما اقل فلا لما فيه من التخصيص قوله وان تصالحوا يعني
 بين الزوجين وتساووا بينهن وتفقوا الجوز في ذلك فان الله كان غفورا رحما
 مضمنا جباكم روي غرضهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه في مرضه
 في طأ به عليهن وروي ان عليا عم كان له امرأتان فاذا كان يوم واحدة
 لا يوضع في بيت الاخرى **المسألة** وان امرأة خافت من بعلها نشوزا
 او اعراضا فلا جناح عليها ان يصالحها بينهما والصالح خير واحضرت النفس الشئ
 وان تحسوا وتفقوا فان الله كان باطنا خيرا كانت نيت محمد بن مسلمة
 عند رافع بن جريح وقد دخلت في السنن وكان عنده امرأة شابة سواها

في النساء

فطلقها تطبق حتى اذ ابقى نزلها يسي قال لها ان ثبتت لا حرك و
 صبت على الاشرة وان ثبتت تركتك قالت بل اجعل واصبي على الاشرة
 فاجرها بذلك الصاع روي ذلك غوثهم وقيل ان حوده بنت زينة زوجة
 البقوم خثيت ان يطلقها رسول الله فقال لا تطلقني واجلسي معي فاك
 ولا تنقسم علي واجعل بومي لعائشة فقلت الآية غياضها من نعم وقد تقدم
 معنى خوذ الشجر والاعراض في الآية دلالة على جواز الصالح غنوك السنة
 وجعل عوض الصالح منفعة ثم قال والصالح غير محتمل ان يكون هذا الفصل
 اي خي من الفرق ويحتمل ان يكون جملة مخرضة اي خير عظيم او خير من الخير
 كما ان المخرضة شتر من الشتر قوله واضرب الانسان الشجر جملة مخرضة
 ولذلك لم يجانسها قبلها او الجملة الاولى مخرضة في الصالح والاشارة لتهديد
 المخرضة في المماكة ومعنى اخضار الانسان الشجر كونها مطبوعة عليه فلا يكاد
 تسمع المرأة بالاعراض عنها والتقضي في حقها ولا الرجل بالامساك لها والاتفاق
 عليها مع كراهته لها وتمام الآية ظاهر **الكتاب** اسكنوهن من حيث
 سكنتم من وجوهكم ولا تضاروهن لتضيقتوا عليهن وان كن اولات حمل
 فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن و
 اتوهن بكنكم معروفا وان تعاسرتم فستضع له اخرجي اي اسكنوهن مكانا
 من سكنكم قوله من وجوهكم اي من وسعكم بما تطيقون ولا تضاروهن في السكنى

في سورة الطلاق

لنصفوا

لتضيقتوا عليهن فاجبوهن الى الخرج والتعاسر التضييق وهذا احكام
 وجوب السكنى المطلقات اجها لمن عني بيان كونه مرجحيا او بائنا لكن
 السنة الشريفة بينت ذلك فنقول المطلقة الحايلا اما رجعية وسياق بيان
 الرجعي ابتداء الله فهذه يستحق لانفاق والاسكان كما كانت مدة العدة
 ويدل عليه الطلاق الآية واما باينة فقال ابو حنيفة لها ايض النفقة و
 السكنى وهو مروي عن عمر وابن سحود وقال الشافعي ان لها السكنى لا غير
 وقال الحنف ابو ثور انه لا سكنى لها ولا نفقة وهو من هذا ما قلنا من
 المائتة وايضا نقل ذلك من طريق الجمهور هذا الشجر والاشرة في قضية
 فاحتمل بنت قيس فيكون اطلاق الآية مخصوصا بالمطلقة الرجعية **ان**
 يجب ان يكون السكنى ما يليق بها كما فيما ليس في المضارة المنهي عنها بقوله ولا
 تضاروهن **المطلقة** الحامل فلهذا يستحق السكنى والنفقة اجماعا بائنا
 كانت او رجعية لا اطلاق الآية من عني تقييد ثم اخلف الفقهاء في نفقة الحامل
 البائنة هل النفقة لها او للحمل فقيل النفقة للحمل اذ يولاه لما كان لها شيء
 فقد دار الوجوب مع الحمل وجودا وعدمه وهو الاقوى وقيل للحامل بشرط
 الحمل ونظر الفايذة في مسايل كثيرة منها عدم وجوب قضاءها على الاول ومنها
 وجوبها على المجد وغير ذلك **ان** الحامل اذا وضعت وانقضت عدتها **ان**
 عليها ارضاع الولد وسقطت نفقتها بخروج العدة وان بقيت بارضاع الولد

فلا يجب ولا يجب على المراجعة رضاعه لقوله فان توفق لوجوه وفيه
 دلالة على جواز الاستبراء على الرضاع قوله واشتروا بكم عموفاً ولنا
 بعضكم بعضاً بالجهل في الرضاع الولد بان لا ينعج خبره على الولد بان يخذ
 منه ازهد من الاجرة ولا الواحدة بان ينقص من اجرتها ولا الولد بان يرضع
 اقل من المقدار الشرعي **قوله** وان تقاسم فسترضع له اخرى فيه دلالة
 على جواز اخذ الولد من الام واستبراء اخرى وكذلك ليس على اطلاقه بل ان
 يرضع في حق وكذا ان رضيت بما يرضى به العتيق واما اذا لم ترض وهو
 المراد بالتقاسم فتقدم حق الزوج لاحصائه البراءة ويسلمه الى اخرى برضعه
 وهل يسقط بذلك رضاعه الام فيه خلاف قيل نعم لم يحصل الخرج وقيل لا
 لتغاير الموضوعين **الفاصل** لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه الله وسيجعل الله
 بعد عسر يسراً **فوائد** **أ** رجاء التوسعة على العيال لقوله من سعته
ب الامر بالاقتصاد للعريف لقوله ومن قدر ما يضي عليه رزقه فلينفق مما
 آتاه الله **ج** الاخبار بان الله لا يكلف نفساً الا ما آتاه وفيه دلالة على
 سقوط النفقة في الحال **المسألة** الوعد بالسر بعد العسر وفيه قطيعة
 لنفي المنقذ والمنقذ عليه **هـ** قال المعاصر في هذه والتي قبلها دلالة
 على ان المعنى في النفقة حال الزوج لا حال الزوجة ولذلك أكد بقوله لا يكلف

في سورة الطلاق

نفساً الا ما آتاه ولو كان المعنى حال الزوجة لم يرد ذلك في معنى الاوقات
 الى تكليفه لا يطابق بان يكون ذات شرق والزوج محرم عندي فيه
 نظراً ما اولا فلتقوى لاصحابه بحسب القيام بما يحتاج اليه المرأة من الحام
 وكسوة وادام واسكان بتعا لعادة امثالها واما ثانياً فلتنع من دلاله
 الآيتين على المدعى اما الاولى فلانه نهيها عن المضارة فلو اعتدى
 حال الزوج لزم مضارتهما في معنى الزوج **قال** في الزوج بان يكون صرخاً
 وهي شريفة وهو خلاف مدلول الآية واما الثانية فلان قوله لا يكلف الله نفساً
 الا ما آتاه قابل للتفسير اي في المال التي قدر فيها الزوج وجاز ان يكون
 الواجب عليه ما هو عادة امثالها فيؤدي ما قد عليه لان يسبق الباقي
 ديناً عليه ولذلك اتبع الكلام بقوله يجعل الله بعد عسر يسراً **التميم الرابع**
 في اشياء من توابع النكاح وفيه آيات **اول** قل للمؤمنين يغضوا من
 ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك انكم لم ان الله خبير بما يصنعون
 غرض البصر هو ترك النظر والمراد هنا ترك النظر الى الاجنبيات وسفوف
 القول مخدوف اي قل لهم غضوا يغضوا فيكون يغضوا في الآية جواب
 الامر المخدوف وكذلك يحفظوا فروجهم تقديم قل لهم الحفظوا فروجهم
 يحفظوا ومن عند الاختصار ابدته وهو ضعيف لضعف زيادتها في الاشياء
 المرشاد او عند سبويه للتبخيص وهو الحق لانه لا يجب الغض من جميع

في النور

المحرمات فانه قد يجوز النظر الى اعداء غيرة المحارم والى اهل في العادة
 من وجوه الاجنبيات واكثر من حال الصنورة وكذا الى وجوه الاماء
 المستعربات للبيع وكذا الطبيب للحلاج والشاهد لعمل الشهادة واقامتها
 والنظر الى المخطوبة مع امكان تكاثرها شرعا وعرفا وتقتصر على نظر الوجه
 وكذا النظر الاول في قوله شجرة افرسية لقوله من لكم اول نظرة فلا
 يتصورها بالثانية واما حفظ الفروج فهو اخفى من الغنى لا اختصاص
 التحريم بنوع الزوجة وملك اليدين فلذلك لم يقل من وجوههم ولما كان
 المشتكى من الفرج كالتأذي النافذ اطلقه ولم يقتصر بخلاف الغنى
 وقيل ان المراد هنا حفظ الفرج شئ بحيث لا ينظر اليه احد هو زوج
 من غيرهم وذلك اذ كلهم اى احفظ والحفظ اهلهم من التحاسبات
 النسائية لان النظر يدعو الى الجماع وتواجمه وكلها من الاجنبيات محرم
 قوله ان الله جيب فيه نوع من التقدير **الثانية** وقيل للمؤمنات
 يعرضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يدين زينتهن الا ما ظهر
 منها ولا يزينن خمرهن على جيوبهن ولا يدين زينتهن الا بهولتهن او
 آباءهن او ابا بعلوتهن او ابناءهن او ابناء بعلوتهن او اخواتهن او بنى
 اخواتهن او بنى اخواتهن او نسائهن او ما ملكت ايمانهن او النسا بغير غيبي
 او الى المرأة او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فلا يصبر من

في النور

بارجلهن ليحلم ما يخفى من زينتهن وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم
 تفلحون هنا فائدة احكم المسار حكم الرجال في وجوب غنى الطرف وحفظ
 الفرج وقد تقدم تفسير ذلك وعلمه لاثباته في الاول دون الثاني هروي
 عن ام سلمة انها قالت كنت انا وميمونة عند رسول الله ص قد دخل علينا ابن ام
 مكتوم بعد آية الحجاب فقال لنا احتجبا قلنا يا رسول الله انه اعشى
 قال اغصبا وان انما التما تبصرانه وانا قد غنى الطرف على حفظ الفرج
 لكونه مقدما عليه داعيا الى الجماع **ج** يحرم ابداء الزينة فيقبل المراد
 مواضعها على خلاف المضاف لانفس الزينة لان ذلك يجعل النظر اليه كالحلي
 والنياب والاصابع وقيل المراد نفسها ونظير لما ان المراد نفس الزينة وانما
 حرم النظر اليها اذ لو ابيع لكان وسيلة الى النظر الى مواضعها واما ما ظهر
 منها فليس يحرم للزوم المحج المنق في الدين **ج** قيل المراد بالظاهرة الثياب
 فقط وهو الاصح عندى لا طباق الفقهاء ان يكون المرأة كلها مورة الى على
 الفروج والمحامد فعلى هذا المراد بالباطنة الخفايا والسيوار والقراب جميع
 ما هو باشر للبدن ويستلزم نظره نظر البدن واما باقى الاقوال في ذلك
 فهي انه الوجه والكفان او الكحل والحضاب او الحاتم وانه انما سوح فيها الخفايا
 الى كثرتها فضيعة لا تحيق لها فانه ان حصل صنورة ولزوم خرج فذلك هو
 المبيع لا الهية ولا فلا وجه لذلك **ج** المنز جميع خمار وهي المتعة والمراد

يضربا اسدا لها على الصدر والمنق سقا لهما ويقترب الحادة الى هلية
 في ليس المخاتوم كشف الصدر وما فوقه **انه** لما هو عن الظاهر الزينة
 مطلقا عدا الظاهر اشار الى تخصيص ذلك باباحة للبعولة والمحامد
 المذكورين اما البعولة فلان ذلك يدعو الى المباشرة المعصودة واما
 المحامد فوجه اخصاصهم احتياجهم الى المداخلة وعدم خوف الفتنة من
 جهرهم لما في الطباع من المنقرة عن عاستهم واحتياج المرأة الى مصاحبتهم في
 الاسفار والركوب والتزاور ويدخل اجراء البعولة واحقادهم لانهم ايضا
 آباء وانباء وانما لم يذكر الاعام والاخوال قيل لئلا يصنفها النعم والمال لانها
 فيكون الوصف كالنظر وقيل لانهم في معنى الاخوان **انه** اباح الظاهر
 الزينة لساكنين اي النساء الملمات دون الكافرات لانهن لا تحرج
 من وصفهن للرجال **اخلف** في المراد بذلك اليميزها فبقيل معومه الذكر
 والاذنى وهو راي عايشة وبه قال الشافعية وقال سعيد بن المسيب انه
 الاما خاصة ولا يباح نظر الذكر سواء كان فحلا او خفيئا وبه قال ابو حنيفة
 حتى انه قال لا يحل امساك الخفيان واستخدامهم وبيعهم وشراهم وينبغي ان
 يحل ذلك على جرحهم لاجل ادخالهم على النساء لان كل ما كان لاجل المحرم
 فهو محرم كبيع العنب ليحل خمر او الفتوى على الثاني ان قلت على منبى كم
 هذا يكون تكرارا لان الاما يدخل في سابغ قلت قد بينا ان المراد

الملمات دون الكافرات فخطي هذا يكون نظرا لامر مباحا وان كنت
 كافرات فانهن قد دخلن تحت القبر لا حليهن **يرتفع** **اي** باح النظر لساكنين
 وهم الذين يبيعون لاجل العاقبة والانتفاع والحكمة فقبل المراد بالشيوخ الذين
 سقطت شهوتهم وليس لهم حاجة الى النساء وهو مروي عن الكاظم عم والمربية
 الحاجة وقيل هم البله الذين لا يعرفون شيئا من امور النساء وهو مروي عن
 حماد بن عمار وعن الشافعي هو الضني المحبوب ولم يبق الى هذا القول
 وغواي خيفة هم البعيد القصار وقرى غنى الضني على الحال وبالجملة صفة
 لساكنين قوله او الطفل ذلك يصدر على الواحد والجمع لقوله نعم ثم يخرجكم
 طفلا قوله لم ينظر وايم يطاعوا على العورة فيمنون بينها وبين غيها
كانت الجاهلية يضربن حجابهن على الارض لسمع صوت خلفهن **فنهق**
 الملمات غنة كذا لانه في حكم النظر فانه قد يورث ميلا في الرجال فرس
 ابلغ في النهي عن اظهار الزينة قوله فتوبوا اي عن ابدار الزينة وغلب الذكي
 في العبارة **الثالثة** يا ايها الذين آمنوا اليست اذ كنتم الذين ملكتم ايمانكم
 والذين لم يلبخوا العلم منكم ثلث مرات من قبل صلوة الفجر وحين تضعون
 ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلث عوراتكم ليس عليكم
 ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله
 لكم الايات والله عليم حكيم هنا فوائد **الاولى** خاطب المؤمنين اذ يامروا

في النور

عبيدكم والحق لهم المبري في المعورة وغير حاجت امرهم اليهم بان يتبادروا
 في دخولهم عليهم في هذه الاوقات الثلاثة فهو بالنسبة الى الباطن تكليف
 وبالنسبة الى الاطفال تخفيف وكان قد تقدم الامر بالاستيذان العام وهذا
 استيذان خاص وهل الامر ايضا ما مورات قبل نعم وعلى المذكر بقوله
 الذي وقيل له وهو مروي عن قديمهم **انا** انما انقضت هذه الاوقات
 الثلاثة لانها منقطة كشف المعورة اما قبل وقت العجفانة وقت القيام من
 المضجع وتبديل لبس الليل بلبس النهار واما وقت الظهيرة فانه وقت
 القيلولة ومنقطة ظهور المعورة واما وقت المساء فانه وقت تبديل لبس ^{النهار} الليل
 بلبس الليل **قوله** ليس عليكم ولا عليهم خاج جواب محال محذوف تقديره
 ما حكم الاوقات الاثيرة هذه الاوقات اجابة ليس عليكم ولا عليهم
 خاج في ترك الاستيذان لزوال سبب الاستيذان وهو منقطة كشف المعورة
 والصبر في بعد هذه الاوقات الثلاثة **قوله** طوافون عليكم هو قيل في
 المعنى لعدم الاستيذان في اعداد الاوقات الثلاثة لاستلزام الاستيذان
 في ذلك المخرج لانه لا بد من المخالطة في ههنا وههنا الخدمة والاستخدام
 فالاستيذان مستلزم للمخرج وطوافون خبر مبتدأ محذوف ايهم طوافون
 وانما لم يكلف بهذا بل قال انكم على بعض هذه لبس احرا الفريقين محض طوافوا
 اولى دون الآخر بل هو شامل لهما معا ههنا لطلب الخدمة وههنا لطلب

الاستخدام

الاستخدام فان الخادم اذا غاب عن غيب محذوفه واجتاج المحذوم اليه
 لا بد ان يطوف ويطلبه وكذا حكم الاطفال للتيب فيكون بعضهم بدلا
 من طوافون والمبتدأ منه ساقط لانه مرفوع بلا مبتدأ ودخلى على بعض
 كما قيل وقرا اهل الكوفة عني خفض ثلث طوافين حتى مبتدأ محذوف اي
 هذه والمبا فون بالصبغ بدلا من ثلث طوافات لاشتمال هذه الاوقات على
 تلك كشافات المعورة في ذوق المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في الاوقات
 والجمع **الاجابة** واذا بلغ الاطفال منكم الحكم فليست اخذوا كما استاذن
 الذين قبلهم كذا في بعض آياتكم اياته والله عليم حكيم منكم في موضع
 التصديق على الخادم اي كانه منكم والخطاب للامراء لان بلوغ الاحرار وجوب
 رفع الحكم المذكور في خصوص الاستيذان في الاوقات الثلاثة واما بلوغ الامراء
 فالحكم باق كما كان في الخصيص لاجل بقاء السبب المذكور قوله من قبلهم
 مضاه كالذين بلغوا من قبلهم وهم الامراء الباطن لا الذين ذكرنا من
 قبلهم في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا
 وتسلموا على اهلها كما قال الرمنشي والطبري في عدم القرينة في هذا الموضع
 واما قرينة البلوغ فموجودة وهي قوله واذا بلغ الاطفال منكم الحكم فليطلب
 قوم ان الآية منسوخة قال ابن جبير يقولون هي منسوخة لا والله ما هي منسوخة
 لكن الناس بها وارجا وقيل للشعب ان الناس لم يعملوا بها قالوا والله ما

في قوله

الحاشية والقواعد من النساء الآتي لا يجوز نكاحا فليس عليهن
 جناح اذ يصغر شأهن عن بقى جات بنية وان يستعفن خير
 لكن والله سميع عليم المراد به الآتي يثنون من المحض والولد لا يلحق
 في نكاح كلبى سنن فقد حذف عن التوزيع لعدم الرغبة فيهن والمراد
 بالثياب ما يلبس فوق الخمار من اللباس وغيرها فانه رخصت ووضعت
 هذه الثياب للاجانب لعدم رغبتهم فيهن وزوال النية والبتج البتة
 وهو من الافعال اللازمة قوله عن هو منسوبة على الخار عن بعض المعنى
 انهن اذا خرجن من بيتهن بالزينة التي يجب منهن الى البيت وبقا
 البقل لا يقي قصتهن وضع ثيابهن وان يستعفن في حق اي
 العفا في البتة خير لكن لان وضع ثيابهن رخصت لكن فترها خير
 وفي ضمنه انهن لو تزينت بغير نية لا جناح عليهن اذا لم يصغر شأهن
 والتأخر في بنية ليست للحدية بل للصاحبة وذلك لان خروجهن بالزينة
 يدل على انهن متبرجات واما للشوايب الى التفرج لا طائفة
 لما جاتهن **الحاشية** يا ايها الناس انا خلفناكم منذ كروا في جعلنا
 شعوبا لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتينكم ان الله عليم خبير قال
 المعاص في هذه دلاله على انه اذا خطب المؤمن القادر على الحقيقة يجب
 اجابته وان كان لخص نبا وكذا يجب على الولي ارفع العدو والاعمال

قالت

في الجرات

وقابل

من الجلب

من الخلق في عهدي في دلالته على ذلك فصلا طاهرا نظر اما النص
 فطاهر واما الظاهر فلان دلالته طاهرا ليس على تساوي الاشخاص
 من حيث المارة والصورة النسبية وانه لا فضل لاحد على غيره الا
 بالتقوى لذلك ليس بغيره ولا على وجوب الاجابة عند الخطبة بل مع انضمام
 دليل آخر اليه وهو قوله في خطبته لما قال ايها الناس هذا جيب من جري
 ان الثبات كالشرو ان الثمر اذا درك لم يقطف فيسلك كذلك الثبات اذا
 بلغ ولم يرقع فيسقط فقالوا لمن تزوج يا رسول الله قال اكفاء
 قالوا وما الاكفاء قال اذا جازكم من رضون دينه فزوجوه قول علي
 ارحمة لا تقي على غيره في قوله وانه اذا تعارض خالفا متساويا
 في الدين استجاب لاجل الاخرى لقوله ان اكرمكم عند الله اتينكم **الحاشية**
 قوله وشيا بك فطره قال المعاصر قيل اريد بالثياب المذجات لقوله من
 لباسكم وانه لباس المحرم فينبغي ان يتحى لنفسه من النساء العفيفة
 الكريمة الامراء ويؤتاه قوله والمبلد الطيب يخرج بناته ما ذنوبه والذي
 خفي لا يخرج الا نكدا قلت في عهدي فيه نظر لمع دلالته على ذلك فان
 الثياب حقيقة في المنان للجسد استعمال اللباس في النساء مجازا في
 موضع لا يستلزم استعماله في غيره لان المجاز لا يطرد كما قد في المصطلح
 وانهم الطهارة حقيقة في استعمال الماء فاستعمالها في غير ذلك مجازا

في المذ

مونة نعم يدل على المط قوله مخير والنظم وكذا قوله انما في لا ينكح
 الزانية او مشركه اي لا يرغب الا في نكاح الزانية وفي ذلك دلالة على
 استحباب اختيار البهيمة وكراهة اختيار غيرها وكذلك قوله الطبيب
 للطيبين وهو جنس في معنى الامر **الثامنة** فساوكم حرثكم فانوا احرككم
 اتي شيتم وقدموا لانفسكم وانقوا الله واعلموا انكم ملاقوه وبشر المؤمنين
 قالوا فيها دلالة على جواز الوطى في الدبر وتحرير القول هنا ان نقول اكثر المخا
 منوا من ذلك واجازه ما كذا قال ادر كرت احدا اقتدي به في ديني شيك
 فان ولي المرأة في سبها حلال ثم قرأ الآية المذكورة واما اصحابنا فلم في
 ذلك روايتان احدهما التحريم وهو قولهم قال النبي محاش النساء على
 امتي حرام وثانيها الحل وهي رواية عبد الله بن ابي نعيم في الصحيح عن
 قال سالت عن الرجل ياتي المرأة في سبها كالايا سوا فتق به اكثر علمائنا
 واحقوا لما يند ذلك بايات **هذه** الآية فصاركم حرثكم فانوا احرككم
 اتي شيتم ولفظ اتي للكان يقع اجلس اتي شيت اي في موضع شيت
 ان قيل يجمل على القبل لكونه موضع الحرث قلنا انما يصح ذلك ان لو كان
 الحرث اسما للقبل واما اذا كان اسما للنساء فلا كيف ولو جمل على القبل
 فقط لزم تحريم التخيذ ايضا ولا قال به **قوله** هو آء بنا في هذا
 لكم وجه الاستدلال انه علم رغبتهم في الدبر فيكون الاذن مصروفا الى تلك

في البقرة

الزينة **قوله** انا تون الذكر ان نزل المالحق ونهرون ما خلق لكم منكم من
 ازواجكم وفي هذين نظرا لجواز ان يكون امرهم بالاستمتاع بالنساء لا
 قصار الوطى يحصل بهن وان لم يكن ما تلا كما يق استغ بالحلل من الحرام وايضا
 فانه في غير شرعنا فلا يكون حجة في شرعنا **قوله** نعم والذين هم لغوهم
 حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم عن ملوكهم وجعلوا
 انه امر بحفظ الفرج مطلقا ثم استثنى الازواج فيسقط التحفظ في الوطى
 مطلقا لانه منفعة تنوق النفس اليها عارية عن مانع عقلي او شرعي فليكون
 مباحة اما الا في فلانة الفروج واما الثانية فقط اذا مانع عقلي واما الشرعي
 فلما ياتي في جواب المانع اصبحت بقوله فاذا نظرتي فاقوه من حيث امرهم
 الله والماور به القبل برواية ابو هريرة عندهم لا ينظر الله الى رجل جامع امرته
 في دبرها برواية خزيمة عندهم ان الله لا ينجي من الحق قالها تلك الامانة
 النساء في ادبارهن والجواب عن الآية المنع من ذلك لانه على موضع النزاع فان
 المراد بالامر الاباحة والمكروه مباح فيكون التقدير من حيث ابا حكم ان قيل
 ان الامر حقيقة في الوجوب قلنا نعم يكون الما مور به القبل ولا يدل على المنع
 اباحة الاخر على انا نقول ان ذلك متقوك الظاهر بالاجماع فانه لا يجب ان
 يطاع عقب الظاهر بل لا يستحب بل مباح وابو هريرة كذاب وبروي ان
 عمر اذبه على كذبه بالدرة مع انه لا يلزم منه التحريم لجواز عدم النظر للكره

وجز خذية جنة واحد مع أنه معارض باخبا وكثرة من طرف أهل البيت
قوله وقد موافقكم قبل المراد التسمية عند الجماع وقيل الدعاء عند
الجماع وقيل طلب الولد فان اقتضاه الولد الصالح تقدم لشواب عظيم قال
إذا ما قاتل المؤمن انقطع عمله إلا من ثلث ولد صالح يدعو له وصدق جارية
بعدة وعلم ينتفع به وبأى الآية ظاهراً **الثامنة** والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزق
وكسوة من بالحروف لا يكلف نفس إلا وسعها المنضار والدة بولدها ولا
مولود بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أرا دافضاً كف من مرضها ونشأ
فلا جناح عليه إن اردتم أن تقرضوه أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما
أتيتم بالمعروف والتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير في هذه الآية
أحكام أن الوالدات ينبغي أن يرضعن أولادهن إذا جاز أن يكون
على حقيقة خبرتها وإلا لم يكن ذلك فانه قد يرضعن أزيد من نفوس وليس
للمرء الوجوب لأصالة البوالة بل لطلب الرجحان الشامل له والندب فقد
يكون واجباً كما إذا لم يرضع الصبي الأمومة أو لم يوجد طيراً أو عجز الولد
عن الاستيعار أو رضاع اللبأ وهو أول لبن يجرى بعد الولادة فانه يجب عليها
ارضاعه أي أنه قيل أنه لا يرضع ببدنه وقد يكون مندوباً كما إذا لم يحصل
أحد الأسباب للوجبة فان أفضل ما رضع لبن أمه وليقبلها أن يفعل ذلك

في البقرة

أن مدة الرضاع حولان وإنما قيد بها بالكمال قيل لا يكدر لجواز إطلاق
الحول على بعضه وقيل لأن الحول قمار تام وهو الشيق وناقض وهو القير
لنقصان بعض أضره لأن التأسيس لا يعد عنه إلى التأكيد إلا مع تضرره
ولم يضره هنا ويظهر أن الحول قد استعمل شريعياً في أحد عشر شهراً ويوم نياك
عشر كما في الزكاة وقد استعمل مع تمام الثاني عشر كما في الدين الموقول حولان
للمحتمل الأول بقوله كما ملأت قوله لمن أراد أن يتم الرضاعة اللام متعلق
ببعضه كما تقول أرضعت فلانة لفلان ولده فان أرضعتين لأجل الواجب
لأن نفقة الولد على والده ولذلك يجب أن يتخذ للولد طوارضه إذا انتفعت
لهم من الرضاعة ويجوز رفع رآه الرضاعة وكسرها وقوى بها وفي ذلك دلالة
على أن أقصى مدة الرضاع حولان وأنه إذا حكم له بعدها في تحريم النكاح واسقاط
المهر لو أرضعته بعد استيعانها للرضاع الشرعي وأنه يجوز أن ينقض عن
ذلك ثم اختلف هل هذا التحديد لكل مولود أم لا قال ابن عباس ليس لكل
مولود وذلك لأن ولد لثمة أشهر وإن ولد لبعثة ثلثة وعشرون شهراً
وإن ولد لثمة فاحد وعشرون شهراً أو روي أصحابنا أن ما انفصر عن أحد
وعشرين فهو جوار على الصبي وقال الثوري وجماعة هو لازم لكل مولود
وأنه إذا اختلف والراه مرجع إلى ذلك فنصّل ابن عباس حين ما فيه من الجمع
بني الآيات في قوله وحمله وفضاله ثلثون شهراً وقوله وفضاله في عاين

وبين الوقوع فانه من الحمل يكون ستة ويكون سبعة ويكون تسعة وهو الغالب
 في الوقوع والولد يعيش في هذه المدة واما في الثانية فقالوا انه لا يعيش
 وعلى **ان** يجب على الوالد اجرة رضاع لقوله وعلى المولود له وعلى يستعمل
 للوجوب كما يؤخذ على فلان دينه انما لم يقل على الزوج لانه قد يكون على غير الزوج
 كما أطلق وفي قوله المولود له اشارة الى ان الولد في الحقيقة للاب ولهذا
 ينسب اليه ويجب عليه نفقة ابتداء قوله رزق من وكسوة من اي المال المونة
 لمن والنفق المأكل وقوله بالمعروف لي باعرفه اهل العرف من حقها وفيه
 اشارة الى وجوب اجرة مثلها وانه ليس لها الا قدرها ولا ينقص ايه عن
 قدرها ولذلك قال الاضرار والدة بولدها ولا مولود له بولده فيكون
 البارح للسببية وقيل فيه وجهان آخران **اي** لا يقع به الضرر بان يترك
 ارضاعه تغشا او غنطا على ابيه فانها اشق عليه من الاجنبية ولا يقع
 للاب ايضاً الضرر بولده بان يتركه من امة ويمنحها من ارضاعه فيكون
 المضارة على هذا بمعنى الاضرار اتي بفعل المفاعلة الواقعة بين اثنين
 مبالغة **ان** المراد لا تضار الوالدة بان يتركها مع خوفها من الحمل ولا ي
 يمنع من الجماع خوفاً من الحمل ايضاً فيضرب بالاب غرضه وهو وفي قوله
 وعلى المولود له رزق من وكسوة من اية اشارة الى جواز المعاضة على
 الرضاع من الزوج وهل يجوز استبعاد الرضاع ام لا قال اصحابنا و

والثاني يجوز ومنع ابو حنيفة ذلك ما دامت زوجة او معتقة كتاب
 قال في الزوج يملكها فاعلمنا ان اجبي الخاص فلا يجوز ان يقع عليها عقد
 اجارة ونحن نمنع ملكه لها فاعلمنا ولا يلزم من استعانة له لمنفعة البضع ملكه
 لجميع منافعها وقيل في قوله لا يكلف نفسها الا وسعها اشارة الى ان النفقة
 يعتبى بحال الزوج وقد تقدم كلامنا فيه **ان** اجرة الرضعة واجبة ايضاً
 على الطفل اذا كان له مال واليه الاشارة بقوله وعلى الوارث اي وارت
 المالك هو الصبي بان يقوم الوصي او الحاكم بموته او مضاعف لرضاعها عند
 موت الاب بغير اية من ابيه ان قلت لو كان المولود مالاً حال حيا ابيه كانت
 المونة ثابتة في ماله فاي فائدة في تبينه بالوارث قلت لا فائدة وقيل
 الوارث هو الباقي من الابوين يجب عليه مونة ارضاعه فان الوارث يعتبر به
 عن الباقي كما في قوله عم اللهم متعنا باساعنا وابصارنا واجعل الوارث
 مناد هو صحيح عندنا لان مع عدم الاب والاباية يجب المنفعة على الام وهو
 موافق لمذهب الشافعي فان عدله لا نفقة على غير الابوين وقيل ان المراد
 الوارث للصبي او الوارث للاب يجب عليها ما كان يجب على اب وهو نبات
 على وجوب النفقة على كل وارث وهو من ذهاب ابي ليلى وعند ابي حنيفة يجب
 الاتفاق على الوارث المحرم وقيل على العصبات ما ذكرناه اولى **انه** لما ذكرنا
 ان مدة الرضاع حolan اشار الى انه يجوز ايضاً للاقتصار على اقل من ذلك

بقوله فصلا وانما قيد بالتواخي والتشاور بينهما مراعاة لمصلحة الطفل
 اذ لو اقتصر على رأي واحد لما جاز ان يتقدم على ما يرضيه الطفل اخرهما
 وحيث يكون للاخر منه والتشاور المشاورة والمشورة والشورى وهو
 استخراج الراي من شرب العمل اي استخراجه **انه لما قرأه الوالد**
 يرضع اولادهم او هم وجوب كونهم كذلك فانه لا يجوز ارضاع
 من غير مطلقا فان ذلك بقوله وان اردتم ان ترضعوا المراضع لولا
 تعالى ارضعت المرأة الطفل واسترضتها اياه تعدى الى مفعولين هذا الاول
 للاستغناء عنه والاطلاق يدل على ان الزوج ان يرضع للولد ويمنع الرقة
 من الارضاع لكن ذلك من قول لا تضار والدة بولدها فيكون هذا مقيد
 وهو عند استرضاع الام لا يقطع اللبن او غير ذلك قوله اذا علمت اي
 اعطيت المراضع ما اردتم ايتائه للوالدات وليس التسليم للاجوة شرطا
 في جواز الاسترضاع بل الغرض البقية على ان للرضعة منجى ان يكون طيبة
 النفس يستل على الطفل بقلها وتراعى مصلحة حوالها فانه قوله وانقوا الله
 بما اخذ في المحافظة على امره الاطفال والمراضع واعلموا ان الله تعالى
 بصير حشده وكهيد **فالله** دل قوله وحمله وفضاله ثلثون شهرا وقوله وفضاله
 في عامين وقوله حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة على ان اقل مدة الحمل
 ستة اشهر لانا اذا استغنا حولين وهما اربعة وعشرون شهرا من ثلثين شهرا

في ستة اشهر وما اقل من احد اقل في ذلك واما الكثر المراضع ثمانية اشهر
 وعند ابي حنيفة ثلثون شهرا وثنا عشر لالة بان كل واحد من حمل وفضاله ثلثون
 شهرا وعند الشافعي اربع سنين وعند احمد وما كثر سنين والكل موافق
 لما في الوقوع **والله اعلم** ولا خلاف عليكم فيما عظم به من خطبة النساء او
 الكتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرون ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا الا
 ان تقولوا قولنا معروف او لا نرضعوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله
 واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه واعلموا ان الله غفور حلیم
 قال اهل البلاغة التعريف هو ايهام المقص بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازا
 ويبادر الى قول السائل حينك اسلم عليك والكفاية هو الدلالة على
 الشيء بذكر لوازمه كقولك فلان طويل النجاد كثر الرماذ اذ عرف هذا فلاله
 يشمل على كل من يضمن احكاما **انه لا يخرج** في التعريف المعتدات بالخطبة
 والمراد به هنا كلام يفهم منه الرغبة في النساء من غير نصيح كقوله ربي **عب**
 فيك وانك لمحمد وان الله لسابق اليك خبرا وامثاله ونفي الخرج في التعريف
 يتلزم ثبوته في النصيح لكن بالخطبة وهذا فيه اجال على تفصيله بيان من
 السنة الشريفة فنقول المعتدة رجعية يحرم التعريف والنصح لها من **حيث**
 وكذا يجوز ان لكل عمرته ابدًا كما للملاغنة والمطلقة سحًا للمعدة من الزوج
 اما من غيره ويجوز التعريف لا النصيح والمعدة بائنا يحرم النصيح لها في

في البقرة

العقد من غير الزوج ويجوز التعريض امانه ويجوز التعريض مطلقا وامنا
 التصريح ويجوز الخساعة والمضوخة بعيب او تدليس ولا يجوز للطلق ثلثا
 لا في الحدة ولا بعدها الا بعد ان ينكح وحكم التعريض حكم الاكاذب في النفس
 اي متى والاظهار يثق كسنته اي ستره **قوله** علم الله انكم ستذكرون
 اي في القلب فاذكروهن لان تركه غير مقدور ثم انه نهي عن المواعدة سرا اي
 جماعا ووطئا لانه يستر اي يفعل سرا لكونه كلاما مخشا ولا يجوز الخطبة ^{مطلقا}
 ثم استثنى من قوله ولا تواعدوهن القول للزواج وايضا فيه تعريض اي لا تواعد
 الا مواعدة معروفة او بقوله معروف وقيل الاستثناء منقطع من قوله سرا
 وهو ضعيف لانه آية الخ فلو كان لا تواعدوهن ^{في} الا التعريض هو معنى موجود
ج ولا تفر مواعدة النكاح هو معنى عقد نكاح المعتدات بالزنى غدا لانه
 لان الفصل الاختياري من لوازم العزم عليه والفرغ اللازم يستلزم
 النفي عن ملزومه واصل العزم القطع فان العازم قاطع لا يجزم بغير مراده
 والكتاب المكتوب من العقد واجله شهاه وهنا مسائل ^{الاحكام} المحظورة
 بتحريم الخطبة **ق** لو عقد على المعتدة عالما بالتحريم والعدة حرمت ابدا مطلقا
 وان كان جاهلا ودخل فكذا ولا فلا **ق** خص الشافعية لآية بعدة الوفاة
 واختلفوا في عدة الفراق وعندنا لا خلاف فيها **الفرق** ^{في} الاشياء
 يتعلق بنكاح النكاح ولزوجه وفيه آيات **الاول** يا ايها النبي

في الخراب

قوله

قل لا ازالوا جرك ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها فتعالين امتكن واسكنن
 سراحا جميلا وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله اعد
 للمحسنات فكلن اجرا عظيما ذكر لنسبها وجهان احدهما في تفسيره ينسب الى
 صوم ان النبي ص لما حصل له الغنائم من خيبر قالت فساؤه اعطنا من هذه
 الغنيمة قال قسمها بيني وبينكم يا ايها الله فغضبت وقلن لعلي كنن ان
 طلقنا لا تجدن رجلا من قومنا عنيك فامر الله الله نعم باعني له فكنن لعل
 في مشربة ام ابراهيم حتى حضر وطرف ثم انزل الله هذه الآية وثانيهما
 قال المفسرون ان ازواجه سالته شيئا من عرض الدنيا وطلبن زيادة في
 النفقة واذنيه لغيره فغضب من بعض فآتى رسول الله ص منه شرابا
 آية التغيير وهي هذه وكى يومئذ تسعا عايشة وحفصة وام جيبه نبت الى
 سفيان وسوده نبت نرجسة وام سلمه نبت ابني امية فوالله من قريش
 وصفة نبت حتى الحبيبية وميمونة نبت الحارث الحلالية وزينب نبت
 الحنظل الاسدية وجوبية نبت الحارث المصطلقية فلما انزلت طهرن وحي
 في المفارقة والبقاء فاختاره واصل فقال ان يكون الامر في مكان يرتفع
 والمأمور في مكان ينسفل ثم كثر واستعفى لمن لا يكون كذلك وكذا استعفى
 الامر باقال القلب وهو المراد هنا والسرّاج كالسلام والكلام بمعنى التبرع
 والتكليم وهو كناية عن الطلاق ووصفه بالجميل اي لا يكون لغز مشاجرة

وخاصة بين الزوجين وان يكون غيضا من رغبة ورضا فأيضا
 التحريم لنسائه بغير اللقار وللعارفة على التقديرين المذكورين واجب عليه لقوله
 قل ولا امر للوجوب والتحريم هنا كناية عن الطلاق فمن اختارت الدنيا الفسخ
 نكاحا وهو من خواصه **ب** قيل ان النكحة لا يكون الا المطلقة قبل الدخول
 وقيل فرض المهر كما تقدم وازواج النكح لم يكن كذلك فما وجدته للنكحة
 قلنا هنا محتمل وجوها **ا** ان لا يكون المراد تلك النكحة المعهودة بل مطلق
 النكح بان يزيد ههنا على المهر او يعطيه بان كان عند ههنا من اناث وغيره
ب انه قد تقدم ان النكحة لكل مطلقة عند قوم وعند قوم الا الخلع و
 المبارات فخطي هذا يكون المراد النكحة المعهودة **ج** جاز ان يكون من خواصه
 وجوب الفسخ كما وجب عليه الغيبي وهذا اولى في الجواب **د** اختلف العلماء
 في حكم التحريم على احوال **ا** ان الرجل اذا خیر امرأته فاختارت زوجها فلا شيء
 وان اختارت نفسها في نكحة واحدة وهو قول ابن مسعود وابي حنيفة واصحابه
ب انه اذا اختارت نفسها في ثلاث تطليقات وان اختارت زوجها
 وقعت واحدة وهو قول زيد بن ثابت **ج** انه ان نوي بالتحريم الطلاق
 كان طلاقا ولا فلا وهو مذهب الشافعي **د** انه لا يقع بغير طلاق وانما كان
 ذلك من خواصه م ولو اختيرنا نفسين كما خي ههنا لبت منه فاما غيره فلا
 يجزئ له ذلك وهو المروي عن قوم حيث قالوا للناس والخياري وانما هذا

خواتمه ثم به رسولهم قال ابن الجنيدي وابن الجيعل منا وقوع طلاقا
 مع نيته واختيارها نفسها على الفور فلو تأخر اختيارها الخطأ لم يكن شيئا
 ولما كثر منا على خلاف قولها القول فقم انما الطلاق ان يقول لها انت طالق
المقابلة يا نساء النبي نيات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب
 ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل لها
 نوحها اجرها مرتين ولقد فاضلنا ههنا فاكرا كذا ههنا ايضا يدل على خاصة اخرى له
 وهو اصناف العذاب لنسائه على التيات وابتداء المجر مرتين على الطاعات
 اما الاول فلان العذاب على قدر قبح المعصية وقبح المعصية على قدر العلم به
 ونساء النبي لما كن امتد صعبة له م وشاهدنا الوحي كان علمه من الاحكام
 كالضرورة في فاضل من العذاب لذلك لما الثاني تطاهر له لانه لما كان غيبا
 مضاعفا اقصى المعدل كونه ثابتا كذلك وعلم من ذلك كونه الضعف مثلا
 واحدا والمراد بالفاحشة الخطيئة الكبيرة والسببة الظاهرة في الفحش والعز
 هذا المداومة على الظلمه وان استعمل في غير ذلك كالدعاء في الصلوة وطول
 العبادة **الثاني** وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا الزواجا
 من بعد ابرار ان ذلك كان عند الله عظيما ههنا ايضا يدل على خاصة اخرى له
 م وهو عدم جواز نكاح نسائه بعد وفاته اجماعا قبل كونت امهات لقوله
 وازواجه امهاتهم وهو بطلان المحرم بناتهن لانهن اخوات بل تسميتهن امهات

في الاغراب

في الاغراب

لاجل تحريم نكاحهم فلا ولي كونه من خواصهم وحق من عترة لذلك فيكون
 ايدار له وسبب نكاحها انه لما نزلت آية العجائب قال الطه بن عبد الله اينها فانا
 ان نكح بنات عترة الامم وراى عجاب لى مات لا تزوج فلانة وعندها
 ان من فارقه بطلاق او فسخ كذلك سواء دخل بها اولا وللشافعية ضائقة
 اوجه **التحريم مطلقا لانه امرات** **الاباحة مطلقا ولا يمكن**
 للبنيونة فائدة **الحل في التي لم يدخل بها لما روي** ان اشعث بن قيس
 تزوج المتبعة في ايام عمر فخرج بها فاجزى نابه فارقه قبل ان يدخل بها
 فتى كفيكون التحريم ثابتا في المدخول بها وكذا لهم هذه الوجوه في سرائرهم
 وعموم الآية يدفع هذه الاحتمالات **وايتها اني انا احللتك**
انزوا جكر الالائي آيت اجورهن وما مكلت عينيكم **ما افاء الله عليكم ونبأ**
عملك ونبات عما تكت ونبات فالك ونبات خالك **الالائي اجزى عكم وامرأة**
مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستكبرها خالصة لكم
المؤمنين هذه ايضا تثقل على ذكر ما هو من خواصهم وهو استحابة الولي
 بالهبة والدليل على كونه من خواصه قوله خالصة لكم فزود المؤمنين واختلف
 في ان ذلك هل وقع ام لا قال ابن عباس لم يكن احد عندهم بالهبة وقال
 غيره بل وقع وعروا ارجا ميمونة بنت الحارث وزينب بنت خزام وام
 المساكين الانصارية وخوله بنت حكيم قيل ان هذه لما وهبت نفسها لم كانت

في الخرافة

عائشة ما بال النساء يبدلن انفسهن بالامه ففتيات الامة فقالت عائشة ما اري
 الا ان يسارع في هواك فقال ص فانكر ان الموت الله سارع في هواك والراية
 قيل ام شريك بنت جابر بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فوايد **جواز الكفر**
 وقوع النكاح بلفظ الاجارة لقوله الالائي آيت اجورهن **والاجر** **مختار** **الاجرة**
 وليس بشئ لجواز ان يكون الاجر مستعاضا للهر وقال ابو بكر الدارقي لا يجوز **الاجرة**
 لان الاجارة عقد مؤقت وعقد النكاح مؤبد فها متنافيان **قيل يجوز**
 ايضا بلفظ الهبة لغو البتة وليس بشئ ايضا لقوله خالصة لكم وهو مذهب
 اصحابنا والشافعية **اي فائدة في التهود** **الثلثة** وهي التي آتت اجورهن
 والالائي هاجز معكم وما افاء الله عليكم فان الاحلال حاصل بدونها قلت
 فائدة انها كانت حاصلة ولا يلزم نكاحها عدم احلال غيرها الا بدليل الخطأ
 وليس حجة وقيل فائدة ان الله احل لهم ما هو الاصل وفيه نظر لانه يقتضي
 ان يحصل الاحلال للذكورات الا بالتبوء الثلثة وليس كذلك وايضا لو كان
 كذلك لكان ينبغي ان ياتي بمسألة تدل على اعادة الاصل وقول القاضي يحمل ان
 يكون من خواصه ويؤيده قوم ام هاني بنت ابي طالب خطبت لابي بكر فاعتد
 اليه فعذر في ثم انزل الله هذه الآية فلم احل له الا في لم اهاجر معه كنت من
 الطلقاء ضعيفا انه لم ينقل انه من خواصه وقولها فلم احل له فهمة من دليل
 الخطاب وليس حجة وقال الطبري سي كان ذلك قبل تحليل بني المهاجرات

ثم نسخ شرط المحبة في التخليل وهو ضعيف لأن ذلك أن تم في الماهجات فلا
يتم في القيدتين الآخرين فلا ولي ما قلناه فإن الوصف يكون للتخصيص بكون
للتوضيح **الخاص** ترجي من شاء منهن وقوى اليك من شاء ومن أبيت
ممن غرت فلا جناح عليك ذلك أدنى أن تقر اعينهن ولا يجوز أن يترتب
بما أتيهن كلن والله يعلم ما في قلوبكم وكان الله عليما حكيمًا لاجرا الأخير
يق ارجأت بالهزم ارجيت بخير من لسان معنى واحد قوي في الآية بالهزم
وعدمه والعبارة هيقل وجوها **تطلق** من شاء وتو كذا لا من شاء
تدعو من شاء إلى الفرائض وترجي من شاء فلا تدعوها **تؤخر** من شاء
فلا تقسم لهن وقوى اليك من شاء فنقسم لهن فأرجى سودة وجوزة وصيفة
وميمونة وأم حبيب وكان يقسم بينهن ما شاء وأوى عائشة وحفصة وأم سلمة
زينب فكان يقسم بينهن فاستدل به من قال بعدم وجوب القسمة عليهم وإن
ذلك من خواصه وإنما كان ما يفعله من القسمة تفضيلا منه وطلبًا للعدل
وإن لا ينسب إليه الجور وهذا هو المشهور عند اصحابنا **أن** ذلك يرجع إلى
الواهبات أي ترجي من شاء من الواهبات وقوى اليك من شاء منهن
قوله ومن أبيت ممن غرت أي المحزولات لك أن قويتن وجد استخا
أياهن وأياك لك ايضاً أن ترجي من شاء منهن وقوى فلا جناح عليك
في ذلك كله ذلك أدنى إشارة إلى أن القسمة بين أولاد من شاء وتأخير

في الماهرات

منها

من شاء أقرب إلى القوة اعينهن وعدم خزيهن ورضاهن لأنه حكم كل من يشاؤون
فيه ثم ان سويت بينهن وجوز ذلك تفضيلاً واحساناً منك وأنه تحت بعضهن
علم أن الله يحكم الله فطمهن قلوبهن وقيل أن ذلك إشارة إلى جواز مرة المحزولات
أيك فأتين إذ علمن ذلك علمن أنهن غير مطلقات وجوز أنك ترجعن
أيك وباقي الآية ظاهر **لا تحل** لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن
من أزواج ولو أعجبك حسنهن **لما** ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء قبيلاً
قيل أنها منسوخة بقوله أنا احللنا لك الآية وهو قهراً واصحابنا وقيل بقوله
ترجي من شاء على الوجه الأول فإنها إذا تقدم ما قرأه فما أخيرتان تزولا
كآية العدة وأنه أيج له بعد ذلك تزوج ما شاء وروي عن عائشة أنها قالت
ما فارق رسول الله ص حتى حل له ما أراد من النساء وقيل بعدم ذلك فإنها باقية
الحكم لاصالة عدم النسخ ثم اختلف في تأويلها بسبب قوله من بعد على وجه **أ**
من بعد التسع الآتي كون عذره ومات عنهن وقد تقدم أسماءهن وإن التسع
في حقها كالربع في حقنا **من بعد** النساء الآتي ذكرن في الآية المتقدمة
وهي أنا احللنا لك وهي ستة اجناس غير المملوكات فعلى هذا ما عله فوق
التسع إذ الجمع من كل جنس أقل ثلثة **أنه** روي عن عمر أن المراد بعد المحرمات
في سورة النساء فعلى هذا لا يكون فيها شيء من خواصه ص وعلى الأول لا يجوز له
طلاق واحدة منهن ولا التبدل بها لو ماتت ومن في قوله من أزواج من أبنة

في الماهرات

للاستغراق قوله ولو اعجب حشرت اي لم يركب ان يطلق بعض من ديني ورج
بدنها وان كان البذل احسن لانا ما ملكت عيني فانه لا يصرفني وقيل انه استأ
من النساء لانه يتناول الزواج ولا مآر على ما قلنا من رأي اصحابنا انها منسوخة
كل هذه الوجوه لا فائدة فيها الا الوقوف عليها **باب** واذا تعذر اللديف انعم
عليه فانعمت عليه امسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله
مبديه وتخشى الناس و الله اعلم ان تخشيه فلما قضى بدينها وطهرها ^{لها}
كيدا يكون على المؤمنين جوع في ارجاءهم اذا اقضوا منهم وطرا وكان
امر الله مفعولا روي انه رسول الله ص خطب منيب بنت جحش الاسدية وكان
اتها امية بنت عبد المطلب عمه رسول الله كزينة حارثة وعندها انه
يخطب لنفسه فلما علمت انه كزينة حارثة ابت وانكرت ذلك لكون نسبها
نكرا وتا كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا اقضوا منه ورسوله امر ان يكون لهم الخيرة
من امرهم فقالت حنيفة رسول الله فانكحها تريد فدخل بها وساق اليها رسول
عشرة دنانير وستين درهما و خارا ومخففة ودرعاً وازارا وعينين مداً
من الطعام وتكبيراً صاعاً من تمر وروي عن علي بن ابراهيم في تفسيره انه رسول الله ص
كان شديد الحب لزيد وكان اذا انظر عليه زيد اي منزله فيسأل عنه فابطأ
عليه يوماً فاتي رسول الله ص منزله فاذا زينا جالسة وسط حجرها تسحق طيباً
بغيره لها فدفع رسول الله ص الباب فلما نظر اليها قال سبحان خالق النور ^{رب}

في الاما

الله احسن الخالقين ورج فجاو زيدا فاجبت زينا بامكان فقال لها
لعلك وقعت في قلب رسول الله ص فهل لك ان اطلقك حتى تتي زوجك رسول الله
فقال احسن ان طلقني ولا تتي زوجي فجاء زيد الى رسول الله فقال ان زينا
تتبعني على وتوديني بلباسها فاوديان اطلقها فقال امسك عليك زوجك
اتق الله ثم طلقها بعد ذلك وروي انها لما اعتدت قال لزيد اجد احداً
في نفسي او ثق منك اخبرني زينا فقال خجنت اليها وهي بغير عيها فلما
رايتها عظمت في نفسي حتى ما استطيع ان انظر اليها حين علمت انه رسول الله
ذكرها فوليها طهرى وقلت يا زينا ابشري انه رسول الله ص يخطبك ففرحت
بنك فقال ما انا بصانعة شيئاً حتى اوامرني في خفاتي الى مسجد هاتفت
المرأة فتى و جهار رسول الله ص ودخل بها واولم على امرأة من نسائه ما اولم عليها
ذبح شاة واطعم الناس الخبز واللحم حتى امتد النهار اذا عرفت هذا فقوله
اتق الله يعني تنزيه الاحرام لان الطلاق ليس بحرام بل سبغوفته لانه ضد الحرام
المندوب عليه وقيل مضاه لانها بسبب بكيتها وادخنها وجهها ثم لعلت
في الذي اخفاه رسول الله ص على وجوه ان الله كان اعلم انها من نسائه
وان زيدا سيطرها فلما جاء زيد واراد ان يطلقها قال له امسك عليك زوجك
فقال له سبحانه لم يقول له امسك عليك زوجك وقد علمت انك انما تكون من
ازواجك غي علي بن الحسين عم وهذا مطابق للآية لانه تعلم انه يهدي

ما اخفاه ولم يظهره في التبرج فقال زينا لها ولو كان في ذلك لا بداه
 فعاتبته الله على ذلك **انه الميل الطبيعي** ذلك لا يوصف بالاباحة والقيم
 لكنه يعني الاختيار لكنه مكره اظهاره لمشاغته وربما كان المناقون يقولون
 انه قد عشقوا ذن الله في تزويجه باعشفه وذلك ضاؤلما هو بحدود
 نبليح الرضا له وهداية الخلق ولم يعلموا ان ذلك امر جليلي يعني مقدور
 انه اخبر انه انطلقها زيد بن جهم حيث انها ابنة عمته فارد منها الى
 نفسه لئلا يصعبها ضيعة كما يفعل الرجل باقاربه وليكون جبي القبلها حيث
 زوجهامولاه او لا مع كراهتها مع انه امسك عليك زوجك **انه كان زيد**
 فكاحها مع مفارقة زيد ليكون مبطلا لثمة الجاهلية في تنزيل الامعاء تنزل
 المائنة لكنه غرم على عدم ذلك مخافة ان يطعنوا عليه بانه تزوج امرأته
 فانزل الله الآية كيلا يمتنع عن فعل المباح خيفة الناس ولقد عقب الكلام
 بقوله كيلا يكون على المؤمنين جرح في زواج ادعيائهم قوله وتخشى الناس
 اي تخشى مخالفتهم واعتراضهم عليك يعني خوفا الله احق ان تخشاه في ايقاع
 او امرأة الحق قوله فلما قضى زيد الى آخره اي فرغ من امره لها واعطاه
 شهوته منها فمضاها قوله وكان امر الله مفعولا ايما اراد الله ان يكون من
 فعله لا بد ان يقع لوجود الداعي وعدم الصارف بخلاف ارادة الله من فعل
 غيره فانه قد وقد اذا نقر هذا فقد استبعد من هذه القضية احكام

ان التاوي في النب في شرط في النكاح فانه ينبغي كانت اشرف من زيد
 ولذا زوج رسول الله م ضائعة بنت الزبير عمه بالمقداد بن عمرو وهو عم
 النبي **وجوب النفاق على الزوجة** وكيفيته الكسوة من اللبس وهو
 القيص الحار وهو المنفعة والمخفة والمزاد ويكون ان معنى السر او يلزم
 اللام الى القوت كضم القم الى الطعام لان ذلك وقع في بيان الواجب فيكون
 واجبا **وجوب مفارقة الزوج** لها اذا غيبها رسول الله **عدم جواز**
 الخطبة في العدة لانه لما انقضت عدتها امر زيد ان يجتهد بها ويدل عليه من الكتاب
 قوله ولا تغرموا عدة النكاح حق يبلغ الكتاب اجله وقد تقدم **كون**
 النكاح يقع بلفظ التبرج **وجوب كونه بصيغة الماضي** استحباب
 الولية عند الوفاة ولذا قلنا لا اولية الا في خمس عمر او خمر او فحان
 او وكذا او كان والخمر من النفاس والوكان بناء الدار والركان قدوم الحاج
الشرع السادس في رافع النكاح وهو اقسام **الطلاق** وفيه
 آيات **الاولى** يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
 احصوا العدة وانقوا الله وتكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجنكم
 ان ياتن بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد
 ظلم نفسه لانه يحل الله يحد بعد ذلك امر الطلاق لانه التلطين
 او الاطلاق يعني انزاله الفيد وشرعا ازاله قبل النكاح وهو اما من قبل

في سورة الطلاق

التقصير والعدل والاول اولى لما تنقته في الاصول ولا يقع عندها الا
بلفظ الصريح الدال على الجمله بالمواطاة لما تقدم من قولهم وانما التصبر
كقوله انت اوهة او فلانة طالق فخرج ما لا يكون منه كسائر الكليات الخلية
وبنية وغيوهما وما يكون لفظه ولكن لا يدل بالمواطات كقوله انت
طلاق او الطلاق او من المطلقات وغير ذلك من الجبارات المختلفة
وللخالفين هنا اقوال ليس هو موضع ذكرها اذا عرفت هذا فمن احكام
يسرها فوايد قيل خص الخطاب بالبيوع وعم الحكم لانه امام امته فنداه
كندائهم وقيل ان الحكم بعمه وهم تابعونه وعن الجباين تقديره قل اذا
طلقت وهذا امر الوجوه ولا يلزم من وجوه ص عن الحكم على هذا الوجه لانه
انما جعله امراتين ما لا غرض له من كونه لغرضه من غير ان يكون له فان الطلاق
من غير داع مكره لكونه خلاف النكاح المطر وما رواه البخاري في تفسيره
عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تزوجوا ولا تطلقوا فان
المطلق يخفق منه العرش وعن ثوبان يرفعها الى النبي صلى الله عليه وسلم ايا امرأة سالت
زوجها الطلاق من غير باس فحرام عليها رايحة الجنة وعن ابي موسى عنه
لا تطلقوا النساء الا من يبره فان الله لا يحب للذواني والذوات
وعن ابن عمر ما حلف بالطلاق ولا استغفبه الا منافق قوله
فطلقوهن لحدن اي لوقت حدن فان اللام لتأكيد فيه دلاله

على وجوب يقع الطلاق في طهر لان الاقرار به لاظهار كما يجب وهو من حيث
اصحابنا والشافعي كمن عنده لو فعل خلاف ذلك بطل وعنده الشافعي بان
الفقهاء فعلوا ما وصح طلاقه اما الحرمة فلان الامر بالشئ يندرج اليه
عن ضده واما الصفة فلان الله لا يندرج الفساد ونحوه مع الثانية فان
الله عن نفس الطلاق وقد تقدم عند المحققين ان الله عن الشئ نفسه
او خبره او لا عنه يدل على الفساد وقال ابو حنيفة ان الاقرار به الحيف فتد
الكلام عنده لمستقبل عدته وقبل عدته ثم ان هذا العموم مخصوص
بامر من احداهما عن المدخول بها وثانيهما الغائب عنها زوجها غيبة يعلم
انتقالها من طهر الى اخر او خرج منها في طهر لم يفرجها فيه اجماع فانها يتزوج
طلاقها من غير تحريم وعلى ذلك اجماع اصحابنا ونظار اخبارهم ويدل على
الاول آية الخراب وسياقي قوله واحصوا العدة اي اضطوها و
احملوها ثلثة اقدار وقيل عدوا اوقات الاقراء لطلقوا العدة فصل في الاول
فايدة الامر بالاخصاء انها يتخلو بها حقوق النكاح اما للزوجته فالنقعة
والاستكفي اما للزوج فالرجوع اذا شاء مع بقائها لامع خروجها وكذا له
منها من الزواج وايضا الحاق النسب لو انت بولد يملك الحاقه به في العدة
وتحريم الخطبة فيها نصريحاً الى غير ذلك وعلى الثاني ففايدة العلم زمان
الحيف فان الطهر ومع الدم يعلم مع الضبط وقت الحيف فلا يقع فيه طلاق

ووقت الاستحاضة فيقع فيه الغيرة ذلك فامر بجانته وتم بالتقوي في
 ضبط العدة بحيث لا يخالف في ذلك او امره ويجعل متعلقه بامره اي
 بقوله لا يخرجوهن **ثم** انه لما ذكر سبحانه العدة ذكر بعض احكامها وهي
 انه لا يجوز اخراج المرأة المطلقة من البيت الذي طلقت فيه ولا اضافتها
 للاختصاص كقولك جبل الغرس وكذلك لا يجوز لها ايضا الخروج وان لم يخرجها
 الزوج لقوله ولا يخرج كل ذلك في عدة الطلاق الرجعي بخلاف البائن فانه
 يجوز خروجها واخراجها واستثنى سبحانه من ذلك اتيانها بالغاشية فيقبل
 هي الزنا فيخرج لا قامة الحد عليها وغرقهم في البذر على اهل وادام
 وشتمهم وغر ابن عباس وايان احبها كقول السيد في الاخرى ان كل محبة
 لله فهي فاحشة فيقبل كون الاستثناء من الاول كما قلناه ويجعل ان يكون
 من الثاني اي قوله لا يخرج للباحثة في التي اي ان خروجها فاحشة وفيه
 قوة لولا النقل **ثم** انه نعم ببيان تلك الاحكام المذكورة امور محدودة
 مقدرة واجبة الوقوع وانه مع مخالفتها يستحق الذم والعقاب لقوله
 فقد ظلم نفسه وذلك ملزم **لهما** **قوله** لعل الله يدرى بعد ذلك
 اي بعد الطلاق امر اي الرغبة في المطلقة والرجوع غرضه الاول اعلى
 المفارقة وهو كالتمثيل لعدم الاخراج والخروج من البيت وفيه دلالة على
 كون المراد بذلك الطلاق الرجعي لا البائن **روى** البخاري ومسلم عن

قتيبة عن كيث بن سعد عن نافع عن عبد الله بن عمر انه طلق امراته وهي
 حائض تطليقة واحدة فامر رسول الله ص ان يراجعها ثم عيها حتى تطهر
 عنده خصة اخرى ثم يها حتى تطهر من خيضها فاذا اراد ان يطلقها فليطلقها
 حتى تطهر من غير ان يراجعها فذلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء و
 روى البخاري عن سليمان بن حرب وروى مسلم عن عبد الرحمن بن بشر عن
 وكلاهما عن شعبه عن ابي بن ميسرة قال سمعت ابا عمر يقول طلق امراته
 وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ص فقال له فليس يراجعها واذ اطهر فليطلقها
 انشاء وفي هذه الرواية اشارة الى انه يشترط الطهر في الطلاق وفي الاول
 اشارة الى انه يشترط ان لا يراجعها فيه جماع واحتج الفقهاء من الجمهور على وقوع
 طلاق الحائض وان كان زاحما بخلاف الحديثين فخرجت قوله ص ثم فليراجعها
 في الثاني وفي الاول فامر ان يراجعها فالمراجعة تدل على وقوع الطلاق وفيه
 نظر فانه لا دالة في ذلك لانه كما يحتمل الامر بالمراجعة وقوع الطلاق يحتمل ايضا
 ان يراد بالمراجعة المشكك في العقد وبقاء الزوجية فانه من طلاقا
 فاسدا فظن انه واقع فاعتزل زوجته ص ان يقال له راجعها فيكون للزنا
 حيشة اللغوية لا الاصطلاحية يعني بعد طلاق **التي** فاذا بلغن الحائض
 فامسكوهن معروف او فارقوهن معروف واشهدوا ذوي عدل منكم و
 اقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر المراد

في سورة الطلاق

بالاجل هذا المدة ومراعاة بلوغه مقارنته ومشارفة انقضائه لا انقضائه
والا لما كان الرجوع رجوعا وهذا حكمان **أ** جواز الرجوع في المدة واليه انشا
بقوله فامسكوهن بمدة عشرة واثني عشر سنة وانفاق مناسب وقوله **فمن**
معه وبيان يري كونهن حتى يخرجن من المدة فيبين منكم لا يعني معروبان
يراجعها ثم يطلعن تطويلا للمدة وقصر المصاهرة **قوله** واشهدوا
ذوي عدل منكم قيل هو راجع الى الرجعة قاله الشافعية وذكره فيهم علي
الندب ونقل عن الشافعي وجوبه فقال اصحابنا هو راجع الى الطلاق وذكر
على الوجوب هو المروي عن ائمتنا م كونه الكلام في الطلاق فيكون ذلك
قربة دالة على رجوعه اليه لا يوق انه راجع الى الماسك المراد به المراجعة لانه
اقرب من الطلاق لانا نقول الاقرب به لو كانت مرتجة لكان عوده الى
الفراق لكونه اقربا ولي اذ قلت انا الفراق هنا ترك الرجعة وترك الشيء
لا يحتاج الى الاشهاد لكونه اصلا بعد وقوع الطلاق فلهذا الوجه لا يرجع
الى الفراق قلت انما ذكرتم من اعتبار القرينة هو عيني مرادنا اذ هو مرجع
نحو دعوى كون القرب مرجحا ورجوع الى القرينة واذا كان الاعتبار بالقرب
ففي حاصله في الطلاق لا يحتاج الى الاشهاد غاية الاحتياج لحوار وقوع
النزاع في وقوعه وعدمه فيحتاج الى طريق في اشارة لودعي وقوعه وذلك
بالاشهاد اذ ليس غيره الا اما اعتناق الزوجية فيجوز عدمه او بعضها ويجوز

ايضا عدم علمها اورد اليميني على الزوج فيجوز موته ويكون النزاع مع وثقة
ولا يستبعد رجوعه الى الطلاق وان كان بعيدا مع وجود القرينة وعدم
الفضل بكلام اجنبي فان القصة واحدة ونظيره في الكلام ان يقول الرجل
لو كيد اشترى من فلان سلعة كذا وبيع علي فلان سلعة كذا وافض الثمن وسلمه
الى البائع واهد السلعة الى فلان واشهد عليه ذوي عدل في ان الاشهاد يعود
الى ما يحتاج الى الاشهاد هذا مع انه يمكن عود الامر بالاشهاد واستجابه اليها
معا ان قلت عوده اليها يتلزم تساوي الطلاق والرجعة في وجوب الاشهاد
واستجابه وانتم لا تقولون به بل بالوجوب في الطلاق والاستجابه في
الرجعة قلنا نعم يكون من الحملات التي تنبها العادة الطاهرة بتفصيل
احكامها بان يكون لطلاق الرجحان فمع عدم حراز التكرار يكون في الطلاق
ومع قد جواره يكون في الرجعة ثم انه نعم امر باقامة الشهادة لله لا الرغبة
اورهية واجري بان ذلك المنفع بالامر هو المؤمن بالله واليوم الآخر
المشكلة والمطلقات يرضى بانفسهن ثلثة قرو ولا يحل هن ان يلقن
ما خلق الله في ارحامهن ان كرهن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن احق
بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا وهن مثل الذي عليهن بالمحرم والمرد
عليهن درجته والله عزيز حكيم استفيد من هذه احكام ان عدة متقنة
المخير ثلثة افرار وهو ليس على عموم بل مخصوص بالمدخول بمثل ما ياتي من ان

في البقرة

غير المدخول بها لامة عليها وكذا الآية والصيغة وكذا الحكم فخصو المدة فان
الامة عدتها قرآن اذا كانت متبقة الحيض ولما كان القرء من كذا يوم
والطهر لطلافة عليها اما على الحيض فلقوله وعلى الصلوة ايام افرايد واما على
الطهر فلقول الماشي وفي كل عام انت حاسم عروة تشد لفصاها عن عراكا
موترة مالا وفي الخ رفعة لما ضاع فيها مرقرة نساكا اختلف هل المراد
هنا الطهر او الحيض قال اصحابنا والثافيتة انه الطهر لوجوه **قوله** نعم
فطلقوهن احدى ثم واحصوا المدة وقد تقدم ان الطلاق المذموم لا يكون
في الحيض **فضية** ابن عمر وقد تقدم ذكرها دلت على انها الطهر **انه**
قال ثالثة فروه الخاف التار بالعدد يرا به المذكر والطهر مذكر والحيض مؤنث
روي اصحابنا عن زرارة قال سمعت مربيعة الراشي يقول ان من روي
ان الزوار هي المظاهر بين الحيضين وليس بالحيض فدخلت على قوم فحدثته بما
قال فقال هم كذب لم يقل بربيه وانا بلغه عن عليهم فقلت اصلحك الله اكان
عليهم يقول ذلك قال نعم كان يقول انا القوم الطهر يقر فيه الدم فيجبه
فاذا جاء الحيض قد فته قلت اصلحك الله رجل طلق امراته طاهرة من غير جماع
بشهادة عريتين قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت
للاخروج قال قلت اذا هل العرق يروون غر عليهم انه كان يقول هو احق
برجعتها ما لم ينسل من الحيضة الثالثة قال كذبوا وقال ابو خيفة انه ليس

لقوله طلاق الامة تطليقتان وعدتها خيفتان واجيب بانه غير معلوم
الصحة **انه** يرجع الى المرأة في طهرها وحيضها لانه قال سبحانه ولا يحل
لكن ان يكن فلم يكن القول قولها لما حرم عليها لانه فيل المراد الحيض
وقيل الحل وقيل هما معا وهو اولى لعموم اللفظ لهما ولقول نعم قد فرض
الله الى النساء ثلثة الحيض والطهر والحل وانما لم يحل لهن كما ان ذلك لان
فيه ابطال الحق الزوج **ان** الزوج اخو بالرجعة مادامت في العدة لقوله
تبعون اخوته من كذب مع كون الطلاق رجعا الآية التي يليوها
فالصير لخص من الرجوع اليه وهو المطلقات الذي هو من وضع العموم
ولا امتناع في ذلك كما لو كره الظاهر ثم خصصوه هل يخص العام بذلك
خلاف وتحقيقه في الاصول وقوله ان ارادوا اصلاحا ليس شرطا للرجعة بل
خطاب للزوج على اعادة الاصلاح للنساء وعدم المضارة لهن **ان**
لكل واحد من الزوجين حقا على الآخر لقوله ولهن مثل الذي عليهن والمماثلة في
الوجوب الحبس واما حق المرأة فالمرى والنفقة والاسكان والكسوة وعدم
اضرارها واما حقها عليها فالطاعة له وعدم البتم لمواجبه وان لا تدخل فرا
غيره وان تحفظ ماؤه ولا تحال في سقاها روي ان امرأة معاذ قالت يا
رسول الله ما حق الزوجة على زوجها قال ان لا يضرب وجهها ولا يقبضها وان
يلبسها ما ياكل ويلبسها مما يلبس ولا يجبرها وغرضهم قال جاءت امرأة فقالت

يا رسول الله ما حق النجس على المرأة فقال تطيبه ولا تقبسه ولا تصدق من
 بيتها بشئ الا باذنه ولا تصوم تطوعا الا باذنه ولا تنصم نفسها وان كانت
 على طهر قتب ولا يخرج من بيتها الا باذنه فان خرجت بغيبا ذنه لغيرها ملائكة
 السماء وملئكة الارض وملئكة الغضب وملئكة الرحمة حتى ترجع قالت من
 اغظم الناس حقا على المرأة قال زوجها قالت فالحق مثل ماله علي قال لا
 من كل مائة واحدة قالت فالتدبير بعتك بالحق لا عليك بغيره رجل اورد وقال
 لو كنت امرأة احداً يسجد احداً من المرات ان تسجد لزوجها قوله وللرجال
 عليهن درجة اي زيادة في الحق وفضل فيه لانهن يشاؤون في غاية النجاس
 ويختصون بزيادة وجوب للمرء والاتفاق والرعاية وغير ذلك استفيد
 من ذكر الحق انه يجب على المرأة عقيب راحته الزوج الاعتناء له والوقوف في
 طاعته وذلك سبب ذكره هنا **ان قلنا** باجتماع الحيض مع الحمل فلاية
 مخصوصة بمنعها الحمل والا فلا يكون فلاية شاملة للحاملة لانقضاء شرط
 حكمها وهو حصول الفرج **الربيع** واللائق يشتر من الحيض من سائر ان
 اربعم فعدة من ثلثة اشهر واللائق لم يحضين واولات الاحمال اجلهن ان
 يحضن حملهن ومن يتق الله يجعل له من امره يسرا روي انه لما نزلت آية
 السابقة في عدة ذوات الاقراء قيل فما عدة اللائق لم يحضن قلت هذه
 اللاية واختلف في اي شئ وقعت الرتبة قيل في كون انقطاع الحيض للكي

في سورة الطلاق

مخلاف

ام لعارض وقيل في حكمين فلا يدرون ما الحكم فيهن والاول موافق لما ذهب
 اكثر الاصحاب من كون اللاية لعدة لها لما رواه جماعة منهم عبد الرحمن
 المجتاج عن حرم ثلث يتي وجو على كل حال التي لم تحض وشبهها لا تحض قال
 قلت وما حدها قال اذا الى لها اقل من تسع سنين والتي لم يدخل بها والتي
 قد ثبتت من الحيض وشبهها لا تحض قال قلت وما حدها قال اذا كان لها
 خمسون سنة فعلى هذا يكون العدة المذكورة اعني الاشهر الثلثة لمزجه في
 سن من تحيض وانقطع عنها الحيض لعارض من مرض او رضاع او غير ذلك
 سواء كان ذلك لانقطاع مع الشك في نها او لامع بل الشك في سبب الانقطاع
 وهو المشار اليه بقوله ان اربعم اكل الشك بل مع القطع بانقطاعه والحزم
 بسببه وهو المشار اليه بقوله واللائق لم يحض فعلى هذا يكون المراد بقوله
 نعم واللائق يشتر اي حصل الحق ضعة الايات وهو انقطاع الحيض اما مع
 الرتبة او مع القطع فعدة من ثلثة اشهر ولا يكون ح في اللاية دليل على عدم العدة
 على البائية والصغيرة ولا على وجودها نعم الحق ان لعدة عليها لان الغاية
 والحكم في شرعيتها العلم باستبراء الرحم وهو متصف فيها والثاني قول اكثر الثم
 وبه قال السيد المرتضى رحمه الله فان الرتبة في وجوب العدة لا في السن وان
 المراد باللائق لم يحض اي لم يبلغ سن الحيض عدة من ثلثة اشهر فنفى الخبر
 لدلالة ما تقدم عليه واحتج بوجهين **سبب النزول** وهو ان ابي بكر

قال يا رسول الله ان عدد من عدد النساء لم يذكر في الكتاب والصغار والكبار
 واولاد الاحمال فتىلت **ان** لما اراد ما ذكره الاصحاب من المشك في ارتفاع
 الحيض لقال ان رتبته لان الرجوع في الحيض اليه والجواب عن الاول انه لو كان
 المراد ما ذكره لقال ان جعلتم ولم يقل ان رتبته لان رتبته النزول كما ذكر بوجوبه
 لان ابيكم ينكح في عدته بل حيله وغوالثاني انه انما اتى بالحيض مذكرا لكونه
 الخطاب مع الرجال لقوله واللاتى يشترن من الحيض من نساكم ولان النساء
 يرهن في تعرف احكامهن الى جالهن والى العلماء فكان الخطاب لهم لا للنساء
 لانهم باخذوا الحكم مسلما منهم قوله واولاد الاحمال اي احلتهن مرة وضع الحمل فاما
 ان مع الفعل في تقدير المصدر وهذا الاخلاف فيه في الطلاق وهل هو كذلك في
 الوفاة بحيث انه لو تقدم الوضع على اربعة اشهر وعشرا يكون العدة منقضية
 بملككم لاقال اصحابنا لابل عتدها بعد الاجلين وهو قول علي بن ابي طالب
 الفقهاء الاربعة والاوزاعي الاول مجتبهين بعموم الآية احتج اصحابنا بدخولها
 في عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا فقد دخلت تحت عاين
 ولا وجه للجمع بينها الا بالقول باسناد الاجلين وطريقة الاحتياط ولاخصاص الآية
 الوضع بالطلاق ولو سلم عمومها في خصوصية باجماع الامامية لدخول
 المحصوم فيهم قال الجمهور انية الوضع عمومها بالذات واذ واجامعها بالعرض
 وهو وقوعها بنكاحا للعامة وهو الذين في المحافظة على العوم الاول اولى وكان

الحكم معلل بالوضع للوجوب لنقاء الدم من ماء الميت الذي يعتد لاجله بخلاف
 آية الزواج وانها متأخرة نزولا فتقديرها تخصيص وتقييد تلك آية للعامة
 على الخاص والاول ابرح للانفاق عليه والجواب عن آية لا فرق بينها عند الامامية
 وعنهم بان التخصيص والبناء محاديلان فلا فرق بينهما وضاوفايد يفتن
 احكاما انها يتين بالوضع بعد الطلاق ولو لمحة **ان** لا يشترط في
 الحمل التامة ولو وضعت علقه بانتهجا لو كانت حاملا باثنين فوضعت
 واحدا بانتهجا لكان لا تنكح حتى تضع الاخر الا ان يكون النكاح الزوج بعقد جديد
ان الوضع للحمل يساوي فيه الحرة والامة واما الاشر فعدة الامة فيها النصف
 قوله ومن يتق الله من النساء والرجال في احكام العدة فيرسل عليه **امره**
 يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم
 عليهن من عدة نصدة منها فتمسوهن وسرحوهن سرا كما جيل اضاوايد ان
 النكاح لم يفي في القرآن الا بمعنى العقد وهو دليل على كونه حقيقة فيه سراو
 لو استعمل في الوطى كان نصريحا بكونه حقيقة فيه لغة لا شرعا لان من ادب القرا
 السعي عن بالملامسة والمماساة والمقاربة والتقش والايان والدخول الى
 والكل كناية وليس للصريح فيه لغة الا لئلا **ان** المراد بقوله من قبل ان
 تمسوهن اي يتكوهن وليس الخلو الحالية غرض ذلك فائمة مقامه في ثبوت العدة
 واستقرار امر حبله خلافا لا يخيغه **في** قوله فما لكم عليهن من عدة تبينه عليا

في الاخراب

العدة حق للزوج له الرجوع فيها لاجلها والزوج وان كان لها حق النفقة
 ولا اسكان لكن حقه اقوي لان المنع من الزوج يعني لاجلها **قوله**
 فتدونها اي تدونها بمعنى تستوفون عدها من عدها كالدراهم فاعدها
 كقولك كلمة فاكما لوزنته فانزف **ان الامر بالتمتع** اما على الذب او لا
 متعة يعني المفوضة عند الاكلش او المراد به نصف المهر او الامر بتقدير عدم الفرض
 وليس المراد بالسراح هنا الطلاق اجماعا بل المراد به المخرج من المنزل لعدم وجوب
 العدة هنا فلا يجب الاسكان كونه جليلا اي من عني ضرر ولا اخلال بحق الامة
 صريحة في عدم وجوب العدة على غير المدخول بها **والذين يتوفون**
منكم وينذرون ازايا يتبعن بالنسبة لاربعة اشهر وعشرا فاذا بلغوا اجلهم
 فلا اخراج عليكم فيما فعلوا في الشهرين بالحروف واثمة بالاعمال يعني الذين
 يتوفون مندرا ويتبعن خبي من مندرا محذوف تقديره ازواجهم يتبعن
 خذوف لقرينة قوله وينذرون ازايا وتقدير الكلام والذين يتوفون منكم
 وينذرون ازايا ازايا يتبعن بالمندرا الثاني مع خبي وخبي المندرا
 الاول وقيل ان التقدير ازايا الذين يتوفون فخذوا المضار وانتم المضاق
 مقامه وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يجز الى قوله وينذرون ازايا لان ذلك
 يعلم من ما ينشئ الضمير وما ينشئ المحشر باعتبار انما لم ينعبر بالشهور والايام
 وكذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط حتى انهم يقولون مت عشر اويدي

في البقرة

عليه قوله ثم ان لستم الا عشر ثم قال ان لستم الا يوما اذا عرف هذا ففي الآية
 احكام **انها ناسخة** للآية التي بعدها في التي تبين قوله ثم والذين يتوفون
 منكم وينذرون ازايا وصية لازواجهم مائة الى الحول غير اخراج فان ذلك
 كان في اول الاسلام اعني العدة سنة والنفقة والاسكان ثم نسخ وهو قول **الحنيفة**
 وعند الشافعي الاسكان ثابت لم ينسخ وقال ابو مسلم المصنف في ازلها باق
 في الحامل وقال شاذ من فقهاء العامة وهو ابو حنيفة انه انقضت للزوجة شئ
 وانفق الوتره عليها فالحول وان لم توف او اشغ الوتره من الاتفاق كان لها
 ان يتصرف في نفسها كيف شاءت بعد اربعة اشهر وعشرا وهذا القول ان النفقة
 المراجع على بطلانها نعم تعفت الآية الوصية للزوجة فعند فقهاء العامة انها
 منسوخة ايضا بآية الميراث في الثلث او الربع ولقوله م لا وصية لوارث فعندنا
 الوصية جائزة لها وان كانت وارثة لما ياتي من جواز الوصية للوارث **انها**
 عامة في المدخول بها وعنيها البكورة والصغيرة والحامل والحامل لكن الحامل لا بعد
 الاجل بل كانتم وكذا احكامها ثابت في الدائم والمنقطع على الاقوي واصلها ثابت
 في الامة كما في الحرة للاصحاب قولان فبعض اجري في الامة عمومها وهو قول **الشافعي**
 والاصم وبعض جعل عدتها النصف من ذلك وهو الاقوي لما ام الولد يموت يتيها
 تحمل الحرة ثابت فيها قطعها لكونها حال الاعتداد حرة **هذه العدة** ليس فيها
 انفاق ولا اسكان فلما ان تبين كيف شأنت نعم حبسها الحداد وهو ترك التزويج

لقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت اكثر من ثلاثة ايام
 الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وهل ذلك واجب في الامة قيل نعم لعموم الحديث وقيل
 لا الاصاله البراءة والحديث عن قوم كاهواه زرارة الحرة يحده الامة لا يحده عليه
 الفتوى العدة في الطلاق مبدؤها وقوعه لانه البت فلا يتأخر منه اما
 هذه فبمدار الحاضر الموت وللغايب بلوغ الخبر ولو خمد احد فاسق لانه
 تكليف ياتي في شبهة الظن كون لانكاح حتى يشب الموت بشاهد عاين او
 بالشاع **قل** بمضم القديس فلا رجة اشهر وعشرا بان الجنين في الحالب
 يتحرك لثلاثة اشهر ان كان ذكرا ولا رجة ان كان انثى فاعتبى باقصوا الاجلين
 وزيد عليه العشر استظهارا اذ ربما يضعف حركة في المبادي فلا يحس بها
قوله فاذا ابطن اجلين اي انقضى اجلين فلا جناح عليكم فيما اخطئ في
 انفسهن من التعرض للانزواج وعدم الحراد ويعفو ذلك اذا اخطئ ذلك المخرج
 اي الوجه الذي ينكر العقل والشرع ودل بمضمومه على وجوب الانكاح ظاهرا
 لو اخطئ خلاف المعروف **الطلاق** مرتان فامساك بمحروف وتبريح
 باحسان قالت الشافعية المراد التظليتي المسمى اثنتان لما روي ان النبي ص
 سئل اين الثالثة فقال ام او تبرح باحسان وقال اصحابنا والحنيفة المراد
 التظليتي الشرعي تظليقة بعد تظليقة على التفرق لقوله ثم ثم اربع البصرتين
 اي اربعة بعد كونه وشبه لبتك وسعدك وكذلك قالوا الجمع بين التظليتين او

في البقرة

الثلاث ببيعة واجتمع اصحابنا بعد اخبارهم التي رويها عن اهل البيت ع
 في حديث ابن عمر انه سئل انما السنة ان يتقبل الطهر استقبالا
 فيطلقها لكل مرة تظليقة وبان هذا الكلام اعنى الطلاق مرتان ليس اجابا
 ولا لزم الكذب فيكون بمعنى الامري ليكن الطلاق مرتين مثل قوله ثم ومن
 دخله كان امنا اي مجبلا فيكون منه ثم ان المصاحبا بطلوا يعبرم **الثلاث** مرة
 او اثنتين المرسلتين وان ذلك ببيعة اختلفوا في انه هل يقع واحد بقوله
 انت طالق ويلغو الضميمة والتسبيح لم يقع شي قال جماعة بلا وهو الحق
 لان قصدا لكل قصد لكل واحد من اجزائه فالواحدة اذن مقصودة صادرة
 من اهلها في محلها فيكون واقعة وهو المظن وقال جماعة بالثاني انتهى عن
 الجملة فيكون فاسدا قلنا انتهى عن الجملة ليس بخيا عن كل فرد وقد حقق في
الاموال **قوله** الطلاق مرتان يدل على مشروعية الرجعة لان طلاق
 المطلقة عنى منقوص عقل لانه اذا لم يقد النكاح ولا نكاح هذا وهو مثل
 الامر بالعتق الموقوف على الملك فهو من باب دلالة الاقضاء قوله فامساك
 بمحروف واي على وجه سايع وهو كناية عن ردها الى النكاح اما بالرجعة ان كان
 العدة باقية او باستيفاء الحق ان انقضت واختلف في معنى الشرح
 بلا احسان فيقول هي الطلقة الثالثة لما تقدم من قوله ص وقال السدي
 والاحتال هو ترك المعتدة حتى تبين بانقضاء العدة وهو المروي عن

في البقرة

وقم وهو الموضع لأن الطلاق لا يقع عندنا بالكتابة بل بالصريح
فإن طلقها فلا عمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما
أن يتراجعا أن يقعا حرود الله وتلك حدود الله بينهن القوم يعلمون
هذه إشارة إلى الطلقة الثالثة وبه قال ق وصرح والسري والضحاك والنظام
وقال مجاهد هو تنقيح قوله أو تسريح بأحسن فإن ذلك عنده هو الثالثة
وبه قال الطبري في الموطأ إذا تقرر هذا فنحن نحكم **مدلول الآية** أنه
إذا طلقها الزوج غيب الطلقتين الأولى والثانية فلا مسأله بعدهما طلاقه بانه
حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ذلك المطلق وهذا الحكم عند أصحابنا محصور
باعتدال طلاق العدة فإن ذلك يحرم في التاسعة ابتداء وطلاق العدة هو أن
يطلق المدخول بها على الشرايط ثم يراجعها في العدة ويأمرها ثم يطلقها مرة
ثانية ويفعل كما فعل أولاً ثم يطلقها ثالثة فإذا فعل ذلك ثلثة أدوار حرمت
عليه عندهم ابتداء **يشترط في الزوج الثاني** شروط أن يطلقها بالعقد
الدائم فلو وطئ بالثقة طمع أو بالكل أو بالتعليل لم يعد باحثة **أن العقد**
بمجرده غنى كاف عن الوطئ لقوله ص كزوجته رفاعة لما حلها عبد الرحمن بن الزبير
بفتح الزاء فقالت إن له هدية كهدية الثور فقال ص أنت خير من الثور
إلى رفاعة لا حتى تزد في عياله ويذوق عيالك والآية مطلقة قيدتها أنه
الشرقية وافترض ابن المسيب على مجرد العقد عملا بالطلاق والإجماع على

خلافه

خلافه ويمكن تنقيح النكاح هنا بلا صابة ويكون العقد متفادا من لفظ
الزوج **أن يطلقها وهو بائع** فلو وطئ صبيا أو حال ارتداده لم يخل
الوطئ في القبل وهو متفاد من ذوق العيالة نعم لا يشترط المأز إلا إذا أراد تأن
العدة وهي فصل من دونه فربما لو وطئ حراما بعد عقد صحيح كالوطئ
صائما أو مع الخمر هل يخل أم لا استدلوا أنه منى عنه فلا يكون مناسبا به
من صدق الوطئ بعقد صحيح وبه قال أكثر أهل العلم وقال مالك إن الوطئ في المغيث
لا يخلل وإن أوجب العدة وكل المسمى **النكاح** المقنود بشرط التعليل أي
بشرط أن ينكحها ثم يطلقها ليجل على الزوج الأول قال الأكثر أنه فاسد وجزم
أبو حنيفة مع الكراهة وعنه أيضا أن أصل التعليل لم يصرح به فلا كراهة
قوله فإن طلقها أي الزوج الثاني فلا جناح عليها أي على الزوج والزوج الأول
أن يتراجعا أي بعقد جديد من لأنه نكحها فكان مشترطا برضاها لم يكن
عقداً إذ الرجعة لا يشترط فيها رضاها قوله أن طنا أي تزوج عندها بقرايت
الأحوال وما يظهر من اختلافهما أنها يتيان حدود الله في حقوق الزوجية وذلك
ليس بشرط في صحة العقد بل هو من الغفلة عن الطرفين والظن بها على حقيقتها
وهو الاعتقاد الرجح لا أنه بمعنى العلم إذ العواقب غنى معلومة الآية
وأعلم أنه يتفاد من قوله فإن طلقها اشترط أن يكون عقداً محملا دائماً لا منقطعاً
ولا يشته لعدم دخول الطلاق فيها تمة هذا العلم وهو التيمم في الثالثة

الامع التحليل مختص بالحق اما الامة فيكون في تعميمها طلقان فيقتصر على الحمل
 سواء كان زوجا حرا او عبدا العلم بذلك من السنة الشريفة وبيان اهل البيت
الناس واذا اطلقت النساء فليكن اجابتهن فامسكوهن بحروف او
 سرهوهن بحروف ولا تمسكوهن ضرارا لمقتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه
 بلوغ الشيء هو الوصول اليه وقد يق للدفن منه وهو على الاتساع وهو المراد
 هنا والاجل بقى للمدة كلها ولمنهيها وغايتها والحق في الآية اذا قارب
 انتهاء العدة لان بعد انتهائها لا مسأل فامسكوهن اي اجبووهن الى النكاح
 او سرهوهن اي بقوهن على حكم العدة ويكون الامران بالمعروف اي على
 وجه لا ضرر فيه ولا مخالفة لاوامر الله وهذا الحكم قد تقدم لكنه اعاده للاقتضاء
 به قوله ولا تمسكوهن ضرارا اي لا تمسكوهن ارادة الاضرار بهن كالنضيق
 في النفقة او المسكن او لتطويل المدة في جبالكم ويكون ذلك مكرها قول
 لتتدوا اي ليظلموهن بالتطويل عندكم او بالاجراء الى الاقتدار بالمر واللام
 متعلقة بالضرر اذا المراد تقييده ومن يفعل ذلك اي الامساك للضرر فقد
 ظلم نفسه بايقاعها في الاثم واستحقاق العقاب **الناس** واذا اطلقت
 النساء فليكن اجابتهن فلا تمسكوهن ان يتيكهن انزواجهن اذا تراضوا بينهما
 بالمعروف ذلك فوعظ به من كان منكم يومئذ بآية واليوم الآخر ذلك انزلكم
 اظهر والله يعلم وانتم لا تعلمون البلوغ هنا هو الوصول الى الشيء فاما والاجل

في البقرة

في البقرة

هو المدة كلها فقد دل سياق الكلامين على اقياق البلوغين والعصل بالاضاد
 المحجة المحسوس والنضيق ومنه عضلت الدجاجة اذا انشبت بيضها فلم يخرج
 قبل نزلت هذه في الاولياء لما روي ان معقل بن عمار عضل اخته ان يرجع
 الى زوجها بعد طلاقها فنزلت وقال السدي نزلت في جابر بن عبد الله
 عضل بنت عم له واستدل الشافعية بذلك على ثبوت الولاية على المرأة وانها
 لا تزوج نفسها اذ لو تملكتم يكن لعصل الولي معنى واقتضاه المعاصر وقال
 الدوايني ان الخطاب للزوج لقوله واذا اطلقت النساء فليكن اجابتهن عند
 على البائنة الرشيدة ولا سناد للنكاح اليها في قوله ان يتيكهن فعلى هذا يكون
 المعنى لا تمسكوهن بان تراجووهن عند قرب انقضاء الاجل للربنة فيمن
 بل لا ضرر ومنه من من الزوج وهذا آخر كلامه وفيه نظر من وجوه **ان**
 هذا المعنى على قوله قد تقدم فليكون اعادته تأكيد والتأيسر اولى **ان** يبلغ
 الشيء هو امره بتمامه والاجل حقيقة في المدة فحمل البلوغ على المقاربة عدول
 عن الظاهر من غير ضرورة ولا يريد حملنا البلوغ في السابعة على المقاربة لآت
 ذلك كدليل وهو الامر بالمساك **ان** النكاح في العدة باطل والخطبة فيها
 حرام وعلى قوله يلزم وقوع النكاح او الخطبة في العدة فلا يجوز توجه الردف
 الى المنع من الحرام والباطل لان العضل على ما ذكره يترجم اضرارا والمراجعة في
 العدة والاصل عدمه ولا ضرورة اليه فاذا في الاول ان يكون الخطاب للمطلقات

ويكون العضل للنساء لما في الحاجة في العدة بل تعدنا وظلما ويكون ذلك بعد
 انقضاء العدة وتسمية الخطاب لزواجا تسمية الشيء بما يؤول اليه على جهة
 المجاز ثم قال الراوندي يجوز ان يحمل العضل في الآية على الجبر والخيول بينهما
 وبين التي زوج دون ما يتعلق بالولاية لان العضل هو الحبس والمنع والضيق وهذا
 الوجه من قبله كما يكون الخطاب حلا للولاية ولا للزواج لاطلاق كلامه
 ولكن ما قلناه بقوله اذا طلقت النساء اولى قوله ذلك في الخطاب المذكور
 يوجب به المؤمنين لانهم هم المستغفرون به دون غيره كقوله هدي للمغفون قوله
 ذلكم اي علمكم بمتنفي ما ذكر اذ كلكم اي انفع والامر لنفسكم من ديس الايام
الثاني في العلم بالبراءات وفيه آية واحدة وهي قوله ولا تحل

في البقرة

لكم ان تاحذروا مما ابتغوا من ثيبا الا ان يخافا ان لا يفتيا حرودا الله فان ضمن
 ان لا يفتيا حرودا الله فلا جناح عليهما فيها افتدات به فلك حرودا الله فلا
 تعدوها ومن تعد حرودا الله فادلكم هم الظالمون الخطاب للزواج
 جملة ثم تناء بالنبوة الى كل زوجين والمراد بما ابتغوا هو المهور والضيعة
 في ان ضمن للحكام لانهم الامرون بذلك روي ان جملة نبي الله بن ابي كآ
 تحت ثابت بن قيس بن شماس وكانت يفضيه وهو صباها فانت رسول الله
 فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت لا يجمع راسي ورأسه شيء والله ما اعيب
 عليه في دين ولا خلق ولكني اكره الكفر في الاسلام ما اطيعه بغضا في فئت

جانب الخطاب

جانب الخطاب فرائيه اقبل في عدة فاذا هو اشدهم سواد او اقصرهم قامة
 واقبحهم وجهافتي لآية وكان قد اصدفها حديثه فقال ثابت يا رسول الله
 مر ما قلتي وعلى الحديث فقال مر ما تقولين قالت نعم وارده قال لا حديثه
 فقط فقال لم ثمانية فخذنها ما اعطينها واخل بسلها فاختلعت منه بها وهو
 اول خلق كان في الاسلام اذا عرفت هذا فمنا فوايد ذلك الآية الكريمة
 على جواز اخذ شيء مما امر به النساء لا في صورة الافتداء وهو ان يكره المرأة
 الرجل فتبدل له صداقها او غيره او الصداق مع غيره ليخلعها او يطلعا
 بذلك فتجيب الزوج على الفور الى مطلوبها ويستحق خلعها ايض لان المرأة كالنساء
 لقوله ثم هن لباسكم وانتم لباسهن فمناقبتها كخلع اللباس
 اذا كانت الكراهة من الزوجة ليس خلعها وان كانت منها معا يستحق مباراة
 ويختلف حكمها بوجوه ما ذكر من اختصاص الكراهة بالزوجة في الخلع كما
 دل عليه حديث قيس والمباراة الكراهة منها كما دل ظاهر الآية ان المباراة
 لا بد فيها من الايقاع بلفظ الطلاق واما الخلع فيه خلافا لاجود القولين
 لانتاع اجبائهما لا يجزى في المباراة اخذ الزايد عما دفع بخلاف الخلع
 فان اكثر الفقهاء على جواز الزايد فيه وكره ابو حنيفة وابن المنيب قال
 لا يجزى الا البعض كالكل والزايد كانه نظر الى قوله فيما ابتغوا من ثيبا
 تحتل البعض وقوله في حديث ثابت لا حديثه فقط لا يمنع الزايد لانه

حكاية حال مطلوب زوجها فانه لم يطلب سوى الحديثة **الطلاق** تبع بالفدية
ويفيد فائدة الملاح والمباراة وحكمه حكمها في اخذ الزايد وعدمه **بشرط** فيها
شرايط الطلاق كلها من غير فرق **فيل** يجب الملاح اذا قالت لا دخل عليك
من يكرهه او لا وطقت فاشكر من تكرهه **والقود** بل سيحتم ذلك استحبابا
مؤكدا لمكان الحمة والنخوة وقبح الصبي على الماشرة مع ذلك الخطاب
الفقرة في هذا الباب فرقة بينه لا يصح للزوج الرجوع بعدها الا ان ترجع
الزوجة في البذل والعدة باقية فلزوج ح ان يرجع **يرد** على قوله ثم فلا
خاج عليها سوال وهوان المرأة تقطعها فاتي خاج عليها في ذلك حتى
ينفي عنها واجيب بوجوه **جواب** الراوندي وهوانه لو خسر الرجل بالذكر
لا وهم انها غاصبه وان كانت الفدية له جائزة فيمن اذنها لئلا يوهمه انه
كالزنا المحرم على الآخر والمعطى **جواب** الفراء انه كقولهم يخرج منها الولد
والمرجاء والاخراج انما هو من الملاح دون العزب فماذا لا اتساع **ما** قاله الراوندي
ايضا الذي يليق بذهننا ان المبيع للملاح هو ما لولاه لكانت المرأة عاصية
فما شتر كان في ان لا يكون عليها خاج اذا كانت تعطي ما نفي عن الزوج فيه
الاثم فاشتركت فيه لانها اذا اعطيت يطرح الاثم احتاجت هي الى مثل ذلك
اي ايمانفت غوثنها الاثم بان اقتدت لانها لو اقامت على الشوز والاضرار
لاثمت وكان عليها خاج في الشوز فحجبت عنه بالافتداء **ما** خطر لهذا

الاضيف وهوانه لما كان النكاح مرقبا فيه مندوبا اليه بل ربا الى الزوج
فالنساء في دفعه على حد الخطبة والجناح فالمرأة لما بذلت الفدية ورغبت في
فراقها فقد شاركت في ازالته ذلك الفعل المقتضي للمندوب اليه بل ربا الجناح
الى ذلك بانها ركرهتها فنفى عنها الجناح لموضع الافتداء **لا** يجعل الزوج
الفدية لو كان هو سبب كراهيتها بان يكرها بالانقيص في حقوقها التملها على
كراهتها له فيبذل الفدية واستيفد من قوله فيما افتدت به انه لا يبيع ذلك
من المبيع وانه لا بد فيه من العلومية لاقتضاء عقود المعاوضات العلم
بالموثوق انه يكون مملوكا ايضا لعدم جواز التصرف في ملك الغير وليست
هذا الباب بخلاف الآية وهي يا ايها الذين آمنوا ائتموا النكاح والنساء
ولا تفضلوهن كنزوهن بعض ما استقوهن **لان** يا ايها فاحشة مبينة
اشتملت هذه الآية على احكام ثلثة **الفقرة** اسأل الزوجة مع عدم القيام
بحقوقها وعلى وجه المضادة بها حتى تموت في نفسها فعلى هذا يكون كرها
منسوب على الحال اي وهن كارهات لذلك المصدر بمعنى الحال وقيل كان الاجل
اذا مات له قريب غريب او جيم او اخ غير امرأة التي توبه عليها وقال انا اتق
بجان من كل احد فقبل الاجل **كم** انتموا النساء كرها اي ياخذوهن على سبيل
الارث كما جاز الوارث وهن كارهات لذلك على قراءة كرها بالفتح او مكرها
على قراءة كرها بالضم فعلى الأقل للورث نفسها وعلى الثاني ملها وقيل

في البقرة

الخطاب لادبياء ولا قرباء لانهم كانوا ينحون المرأة القريبة من الزوج
ليكون ما لها لهم من غير مشارك قوله ولا تفضلوهن اي تجسوهن عند
الرغبة فيهن بل مضارة ليفتدي نفسها منه بالمر او ببعضه فظاهرها يدل
على قول ابن الجيب انها مع الايات بالفاحشة يحرم عضها فيقول الفاحشة
الزنا وقيل سوء العشرة وسكاسة الخلق وانذار الزوج والملاحقة الاولى فاذا
ثبت ذلك فيها شرعا جاز حبسها ومضرتها ليفتدي نفسها وقيل نسخ ذلك
بوجوب الخدوة قال قتادة **المرأة** وهو تشبيه الرجل بزوجته
المنكوبة دائما او منقطعاً على قول نظري امه او احد محرماته نسباً او رضاعاً
واشتقاقه من النظرى وكان ذلك طلاقاً في الجاهلية فجاء الاسلام بتجريمه لكن
مع ترتيب الاحكام عليه كما يحكي وقد فيه آيات اربع من قوله في سورة المجادلة
يكسر الدال ويفتحها قد سمع الله قول الذين يجادلون في زوجها وتنكح الي
الله والله سميع عليم كما ان الله سميع بصير الذين يظاهرون منكم من
نساءهم ما هن امهاتهن ان امهاتهم الا اللائى ولدنهم وانهم ليقولون منكرا
من القول وزوراً وان الله ليعرف غفوره والذين يظاهرون من نساءهم ثم ينعون
لما قالوا فتعيرهم من قبل ان يتاساؤكم وتغفون به والله بما تعملون خبير
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا فمن لم يستطع فإم
ستين مسكناً ذلك لئلا يؤمنوا بالله ورسوله ذلك هو دور الله ولكم فرب

عذاب اليم روي ان قوله بن ثعلبة زوجة اوس بن الصامت اخي عباد محارب
الى رسول الله فقالت ان اوسا يزوجني وانا شابة مرغوبة في فلما علا سفي
ونثى بطنى اي كثر ولدي جعلت اليه كاهن واذ لي صببة صفراء ان فمهم
اليه ضاعوا وان ضمهم الي جاعوا فقال ص ما غدي في امرك شئ وروي
انه قال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله ما ذكر طلاقاً وانا هو ابوا ولدي
واجب الناس الي فقال احرمت عليه فقالت استكروا الي الله فاقى ووجد في
كلما قال رسول الله حرمت عليه هفت وشككت الي الله فتلى الآيات بطلقة
رسول الله م وجوه بين الطلاق والامساك فاختار امساكها اذا عرف هذا
فهي فوايد يتبعها احكام لما انت المرأة في خطاب رسول الله بالمقدمات
المشورة التي ليست حجة في نفس الامر على الاحكام الشرعية سمي كلامها مجادلة
اذ القياس المحمدي مركب من المقدمات المشورة او المسئلة والتعاذر التراجع
في الكلام سواء جواباً والايان بالجملة المضارعة اي والله سميع عليم
قال قد سمع كانه جواب لتوقع الرسول ص والمرأة سماع الله ذلك ثم أكد ذلك
وعلمه بقوله ان الله سميع اي لا قول بصير اي بالاحوال المظاهرة كما
قلنا عبارة عن قول الرجل زوجته انت على كذا في شئ وفيه شروط
الطلاق كلها من الطهارة من الحيض وسماع العدلين وغير ذلك وهل يقع لو
شبهها بصير النظر كالبلن والفخذ او غير ذلك من الاعضاء المأخوذة عندنا عدم

الوقوف وكذا الوشبه عضو من زوجة نظراً إلى ما قرب عدم الوقوف أيضاً
على منظره في التفرقة على ما اجمع عليه وقال الفقهاء إذا شبهها بغيره
بحرم النظر إليه كالنظر في المحرم وفي قوله ما هنا أنها هم إشارة إلى
أنه مع التشبيه المذكور لا يصح الزوجية أما حقيقة وغلله بقوله أن أمرها هم
ألا لا يؤخذ منهم وقد يستفاد من هذا التعليل عدم الوقوف لو شبهها بغيره
بغيره من المحرمات النسبية كالأخت وقع على الأصح وفقاً من حيث
والنهي بالحر والحرى لا يرد عندنا أن في صبغة الظاهر فلا خلافاً
لأننا في فاته قصره على الأم وبه قال قتادة والسبب في وشمها بمحرمات
المصاهرة مؤيداً أو غير لم يقع عندنا خلافاً للحنيفة الطهار المذكور
حرام لو صنف بالملك نعم لأعقاب منه لتعقيب به ذكر المحقرة والرحمة فهو
ملحق بالصغائر التي يقع مكفرة والزور المحرم من القول إذا حصل
أنظرها بشرائطه فإن صوب المرأة فلا كلام وإن وقعت أمرها إلى الحاكم طلبه
وحتى به في المطلاق والإسكان فإن اختار الطلاق وطلق وقع جميعاً
وإن اختار الإسكان أمره بالتكفي قبل العود فاذا كفر ساء له العود إليها
وإن امتنع من الأمرين انظره ثلثة أشهر ثم طلبه وأمره بما أمر به أولاً فإن
أصر صيق عليه في الطعام والمشرب وجبه حتى يختار أحدهما ويجب كونه الكفار
قبل المسيس إجماعاً وصريح الآية يدل عليه وأنه يحرم الوطي قبلها ولو فعل وجبت

كفارة أخرى عليه عندنا وعند القوم يستغفر الله لا غنى وليس عليه سوى كفارة
الطهار الآية صريحة في كون الكفارة مرتبة ومن حق المرتبة أن لا يتقل
إلى الثانية إلا بعد العجز عن الأولى وقد تقدم وصف الرقبة والأطعام ويشترط
في القيام المتابعة بين الشريين لوصفها في الآية بذلك نعم لو صام يوماً من
الثاني ثم أفل كفي في صدق المتابعة لكن لا يباح الوطي حتى يتم الصوم
وكذا في آية الأطعام قوله ثم يعودون لما قالوا فيه وجوه أن
الذين كانت عادتهم في هذا القول في الجاهلية ثم قطعوه بالإسلام ثم قالوه
بعد الإسلام فكفارتهم يعودون إلى ما قالوه بالاستدراك لأن المندرك
للأمر عايد إليه ومثل منه المثل عاد غنت على ما أفاد أي تدركه بالإصلاح أي
ينقصوا اقتضاه قوله وذلك عند الشافعي أن يسلكوا ما كان عليه مفادتها فيه
وعند أبي حنيفة باستباحة استناعتها ولو منظره بهزوه وعند مالك بالجرم
على الجماع والحنفي أن تدارك هذا القول وتلافيه بالتكفي أن يرا د بها
قالوا ما حرموه على أنفسهم بلفظ الطهار تنزيلاً للقول من قول المقل فيه
صح قوله ونزله ما نقول والحنفي ثم يريدون العود للناس والماسة كناية
عن الجماع وهذا القول الجود لأنه الموافق لقول أصحابنا من نسي العود بلأ
الوطي وأما المرادة هنا كضارها في قوله وإذا قرأت القرآن فاستعذ
بقول الطاهرة وهو تكرار الطهار وليس بعيداً لأن عندنا نكرار الكفارة

تكرر الصيغة لكن يلزمه بدليل الخطاب ان لا يجب الكفارة الا مع تكرار
 الصيغة ولا يجب بدونه وليس كذلك **قول** ابو مسلم لعين ان يحلف على ما
 قال **9** ان يعود الى القول فيها بامساكها او استباحة استمتاعها **انما** **ك**
 كون الصوم والصيام قبل الميسر لم يقيد في الاطعام لكونه بدلا عنها **فان**
 فيها قيد فيه **روى** انه من لم يطلبه لا وسوا اختيار الامساك فقال له **ص** كره
 بعقوبة فقال **يا** عنيها **واشار** الى رقبته فقال **ص** شري من متابعي **فقال**
ص طاعة لي بذلك فقال **اطعم** شتين مسكينا فقال **يا** بن لا يتبها اشد مسكنة
 متى فامر **ص** بالتقصير **متى** من مال الصدقة **واصر** ان يطعمه عن كفاية فتلك
 خصاصة حاله **وانه** اشد فاقة **ومر** من امر بدفعه اليهم فضحك النبي
ص وامره **بلا** استغفار **واباح** له العود اليها وفيها دلاله على انه مع العجز عن
 الكفارة يستغفر الله ويعود ويؤيده رواية **استحق** من عار موثقا عن **ص**
 ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفره **وليس** وان لا يعود
 فيه بذلك كفارة **ومع** اصحابنا **قال** اذا لم يطق الطعام شتين مسكينا
 صام ثمانية عشر يوما ومنهم من قدم الصوم الثمانية عشر على الاطعام **واختار**
 بها عن الاطعام **والاولى** انه مع العجز عن الخصال المخصوصة في الكتاب ينقل الى
 الاستغفار **الرابع** **الاملاء** وهو الحلف بالله على ترك الوطئ للزوج المنكوح
 بالعقد مضارة لها **اما** مطلقا او موقدا او مقيدا بامرة **يندر** على اربعة

امضاها

او مضادا الى الفعل لا يقع الا بعد انقضاء مدة التبرع قطعاً او طناً وفيه
 آيتان هما قوله للذين يولون من نسايتهم ترتبع اربعة اشهر فانفاوا فان
 الله غفور رحيم **وان** غرموا الطلاق فان الله سميع عليم **هنا** مسائل اذا
 وقع الاملاء على الوجه المذكور ان صيرت المرأة فلا كلام وان رفعت امرها
 الى الحاكم امره بالكفارة والعود فان ادى انظره اربعة اشهر ثم اذنت بالطلاق
 او الفينة والكفارة فان امتنع منها ما حبسه وضيق عليه في الطعام والمشر
 حتى يجازي لحدوها ولا يامر الحاكم بذلك الا مع مراعاتها وكذا في الظهار
 والحد والحجور في قوله للذين جنى والمبتدأ ترتبع وهو الاشارة ومن تعلق
 بتبرع لا يتحقق معنى التبرع فحري بمن وان كان في الاصل يعزى بعالي
 ويجوز ان يراد لهم من نسايتهم ترتبع اربعة اشهر كقولك في منك ضرر ومغونة
 المراد بالنية الجماع ان كان قادرا عليه ولا مانع منه شرعا ولا عرفا فلو عجز او
 حصل المانع الشرعي او الحرفي فيه اظهار الحزم على ذلك وتعيين ذلك
 بالغفران والرحمة لما في ذلك من الاثم بقصد اضرار الزوجة **استفيد**
 من تقدير المدة باربعة اشهر انه لا يجوز ترك وطئ الزوجة اكثر من اربعة اشهر **والا**
 كان لها المرافعة والمطالبة **د** لقوله وان غرموا الطلاق على عدم وقوعها **لمستع**
 بها اذا اطلاق في نكاحهم ومنهم من يقول بوقوعها ويقدر في الكلام اضرارها
 وان غرموا الطلاق فيمنع بها فان الله سميع عليم وهو ضيق لصلاته عدم التبرع

في البقرة

وانسقاء الضرورة ولفظنا هم وان كان جمعا مضادا وهو من منع الموم
فقد خسر باخبار اهل البيت ع وفي قوله فان الله سميع عليم نوع تحديد
والعزم تعظيم المرادة على ان يفعل الشئ **الحاشية** وهو لغة
الطرد والابعاد وشرقا مبا هلة بين الزوجين سبها قد ذاق الرجل امراته
بالتزام دعوى المشاهدة وعدم البينة او نفى وكذا قد دل على فراشه مع
شرايط الحاقبه وفيه آيات اربع هن قوله والذين يرمون ازواجهم
ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات بانه الله
لكن الصادقين والخامسة ان لحنه الله عليه ان كان من الكاذبين ويدل عليها
الحزاب ان شهد اربع شهادات بالله انه من الكاذبين والخامسة ان
غضب الله عليها ان كان من الصادقين روي الواحدي باسناده عن عماره
عن ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن معا
يا رسول الله اني لاعلم انها حق من عند الله ثم ولكن تعجب ان لو وجدت
لكاع ففخذها لم يكن لي ان اهبجه ولا احركه حتى اتي باربعة شهادته فواته اني
لا اتي بهم حتى يقضى حاجته فابشوا حتى جاء هلال بن ائمة قال يا رسول الله
اني جئت اهل غيثا فوجدت عندها رجلا يقال له شريك بن السهم فزيت يعني
وسعت باذني فذكر ما يقوم ذلك فقال سعد الان يضرب البقوم هلال بن ائمة
ويبطل شهادته في السنين فقال هلال ما الله اني لا رجوا ان يجعل الله لي منها

في سورة النور

مخجبا فيناهم كذلك اذ نزل والذين يرمون ازواجهم فقال رسول الله
ابشوا هلال فقد جعل الله كفرجا ومخجبا وروي ان الحسن بن عاصم
بن عدي الانصاري قال جعل الله فداك ان وجد رجل مع امراته رجلا فاقا
جلد ثمانين جلدة وردت شهادته ابدا وفسق وان ضرب بالسيف قبل به
وان سكت سكت على غيبط الى ان يجوع باربعة شهاداء فقد قضى حاجته ومضى
افتح وخج فاستقبله هلال بن ائمة فانيا البقوم فاجبى عاصم رسول الله
فكلم قوله زوجة هلال فقالت لا ادري الغيبة ادركته ام تجلا عن الطعام كان
الرجل نزله فقال هلال لقد رايت على يدها فتى كنت الآية فلا عن رسول الله ص
بينها وقال لها ان كنت ائمت برب فاعني في به قال نعم عليك اهن من غضبه
ان غضبه هو النار ثم قال ان جاءت به اصبحت اسبح بخبر الخلق والساد فري
لشريك ان جاءت به او رجلا اخذ في الساقين فهو لغبي الذي يرمي به
قال ابن عباس جاء تبايشه خلق الله بشريك فقال ص لولا الايمان لما نزل بها
شأ نور وروي ايضا ان عويم العجلاني روى زوجة فقال له رسول الله ص البينة
والاخذ في طر كفتى لثا عرفت هذا فافنا فوايد الكلام المذكور ليس على
ظاهره وذلك لان فيه مشاكلة وخفا اما المشاكلة فلان المراد بالشهادة هنا
القسم معي بما لقيامها مقام شهادة الشهاد كما هو في باقي القضايا الشرعية
وليها بقوله ولم يكن لهم شهاداء واما الخوف فلان تقديره فان لم يكن شهاداء

فثلاثة ادمهم اي يمينه يقوم مقام الشهاد وقرى اربع بالرفع على انه خبر
مبتدأ محذوف اي هت اربع وقرى اربع بالتصديق على انه فعل محذوف اي يبتد
اربع ومنوع وعادة القرآن في الحذف والاكفاء بسباق الكلام لا يترك
وقيل الرفع على انه خبر شهادة اي فواجب شهادة ادمهم والتصديق على المصدر
وهو ضعيف اما الاول فلا قرينة يد له والثاني لا نظير له في كلامهم فان
المصدر لا يتصحب بالمصدر **صورة** اللعان بان يبد الرجل فيقول اشهد بان
اتي لمن الصادقين فيما ربيت به تكره ذلك اربع مرات مع الاول ثم تقول
ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما ربيت به ثم تقول المرأة اربع
مرات اشهد بان الله لمن الكاذبين فيما رما في به وتقول في الخامسة ان غضب
الله على ان كان من الصادقين فيما رما في به علما بصورة الضرب ايضا
يجوز الالفاظ من غير تعيين ولا تبدل من اعباء الارب والترتيب والاولات فلو
غير كلمة او حرفا بدلا عن المذكور لم يكن لعانا صحيحا ويجب كونه بالعربية وعند
الحاكم وتعيين المرأة بالاشارة او التسمية الصريحة **اذ** ان اللعان وقعت
الفرقة بينها تحريم مؤبد او لا ينفق الى طلاق الحاكم ولا حكم بالفرقة عندنا وبه قال
الشافعي لقوله الملاءمان لا يجتمعان ابدا وقال ابو حنيفة يقع الفرقة بحكم
الحاكم فرقة طلاق باين ولا يتا بد التحريم فلو كذب نفسه حازله ان تزوجها
عنده **اشترط** التي للمصاحب كونهما مدخولا بها وعقدها دايما فلو لم يدخل او كان

اللعان منفصلا فعليه الحد للنفذ واللعان استدلوا به اولا حاشية قال جماعة
بعدم ذلك علما عموم اللفظ فانما زواجهم جمع مضاف هو العموم والتحقق ان
يقول ان صح تخصيص الكتاب بخلاف الواحد فانقول هو الاول وان لم يصح فالقول
هو الثاني هذا في الحذف بالزنا اما نفي الولد فلا بد من الدخول ليحصل شرط
الملاحق **يشترط** كونهما زوجا وفي حكمها حالا الحذف فلو قد اجنبته او مطلقه
بأينة فالحد واللعان اما الرمي به فهل يشترط كونه حال الزوجية ام يكفي ولو كان
سابقا على اللعان فلعان منشأها من عموم قوله نعم والذين يرمون الزواجر
وهو اعم من السابق وغيره ولانه يصدر انه قد تزوجته فيدخل في الآية وفي
عموم والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحلدهم ولا تقبل
لأول فلو قد تزوجته ثم ابانها كان له اللعان **د** لقوله ولم يكن له شهادة
لما انفسهم على اشتراط عدم حصول الشهاد اذ الجملة حالته اي والحال انه لم يكن
لهم شهداء لما انفسهم فلا لعان مع وجود الشهاد فلو عدل عن الشهادة هل
له ان يلاعن قبل نعم والحق عدمه اما اول فلا لاية والمشروط عدم عند عدم شرطه
اذ اللبداء هنا فيه معنى الشرط واما ثانيا فلان اللعان على خلاف الاصل فان
شهادة الانسان لنفسه او بيمينه لنفسه غير مقبولين فاقصر على مرد النقص
لما قد زوج عليه حد الحذف فلما لا من سقط عنه ووجب عليها حد الزنا لان
ايمانها شهادت فلما لا اعت سقط عنها القواعد **ويشترط** لعنها العذاب وهو الحد هنا

فلو اكدت نفسه لم يزل حكم التعان نعم هل يجد للقدف قيل لا سقوطه بلحانه
 وقيل نعم لزيادة الهتك وتكرار القدف وهو قوي ولو اكدت نفسها فاشكال
 من قوله ويدرأ عنها العذاب ولا يوجب العود ومن عموم اقوال العلماء على
 انفسهم جائز فاذا اقرت ارجا وجب الحد لما ثبت في الاصول ان خصوص
 السبب لا يخص ويثبت قوله حكم على الواحد حكم على الجماعة كان حكم آية
 التعان عام باقيا وكذا الكلام في انظار **السادس** من وافع النكاح
 المرداد وهو قطع الاسلام بقول كاتار ما علم من الدين ضرورة او عمل كاتار
 للعلم والقار المصحف في القاذورات وعنى ذلك ما علم من الدين ضرورة
 وجوب فطرته ويتدل على قطعه النكاح بآيات تحريم المشركين في المشركات
 وبقوله ولا تعتكوا بعصم الكوافر وقد تقدم بيان ذلك ثم المرداد له احكام
 مذكورة في كتب الفقه فليطلب هناك وليقتصر من كتاب النكاح على هذا
كتاب الاحكام والثواب والآيات هنا اقسام الاول ما
 يدل على اماله اباحه كل ما يتفع به خاليا عن ضرورة وهو آيات **الاول**
 هو الذي خلقكم ما في الارض جميعا امتن على عباده بانه خلق جميع ما في
 الارض لهم والمراد به ما يتفع به لان ما فيه اضرارا او خلا عن نفع لا يتفع به امتنان
 ثم ذلك المتفع به لو لم يكن محلا لما حصل امتنان ادلا على احد على احد بشئ
 حال بينه وبينه لقبحة في نظر العقل فيكون الاشياء كلها على اماله الاباحه وهو المطر

في البقرة

والنخل

واذا خالفها قوم فتوهم باطل وتدين ذلك في الاصول **الثاني** يا ايها الناس
 كلوا مما في الارض حلالا طيبا قيل ذلك في قوم حرموا على انفسهم رفيع الاطعمة
 والملايس والامر هنا الاباحه واما حلالا فيحمل نصبه على مفعولية كلوا والمأجور
 انه صفة مصدر محذوف واجود منه انه حال تام في الارض والطيب يقال لحان
 ما هو مستلذ ما حله الشارع ما كان ظاهرا ما خلا عن الاذي
 في النفس والبدن وهو خفيف في الاول لبنامه الا انه هو المراد هنا ثلثا
 يلزم التكرار لو اريد الثاني اي كلوا فاجمع وصفي الحلال واللذة ثم الجنب يقال
 في مقابله الطيب ومحاينه وهذا فوايد **ظاهر** الآية اباحه الاستمتاع بالاشياء
 المحللة المستلذ لكنه على الاجمال فبيانها بالكتاب والسنه يحتمل ان
 يراد بالطيب هنا المعنى الرابع فيدل على تحريم ما فيه اذي في البدن اما مرض
 او هلاك او في النفس اما اذ هاب عقل او تنى من الادراكات فعلى هذا الوكا
 قليله لا يؤذي في البدن بل كثيره حرم القدر المؤذي لا غيرا ما يذهب العقل
 كثيره دون قليله فيحرم كله لاقتضاء الحكمة المحافظة على العقل ولانه لو ابيع
 القليل لدنى الى الاشتار وعدم المبالات لعلته الشهوة على النفس بخلاف
 المؤذي له في فان الحيوان يطبعه بجاذبه على بدنه ويتنعم من المؤذي له فلم يحتاج
 الى تأكيد تحريم ما يؤذي به قوله من ما في الارض من التبعض والعوم فيشتمل
 النباتات والحيوان والمعدن وقد خص ذلك عموم الكتابية التي بتحريم اشياء

في البقرة

يأتي بعضها هنا **١** قبل أن الله نعم حافظ في كل شريعة على حفظ خمسة أشياء
 النفس بشرع **٢** الفضايل **٣** الدين بعقاب المردة **٤** السب بتجريم الزنا
 وجوب الحد عليه **٥** الأموال بتعويض الغاصب والشارف ويحرم الأول قطع
 الثاني **٦** العقول بتجريم السكرات وإيجاب الحد في تناولها **الثالث**
 بالزنا الذي آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم آيائه
 تصدرون **٧** وأما هنا قريب مما تقدم وذكر الأمر بالشكر دليل على كون الطبيب
 هنا مستغاثا حسنا والما وجب الشكر في مقابلته لأن السكر أعاجب مقابلته
 النعمة وفيه إشارة إلى كون العبادة قديرة شكر **الرابع** ما فيه إشارة إلى
 تحريم أشياء على النسيان وفيه آيات **الأول** حرم عليكم الميتة والدم و
 لحم الخنزير وما أهل لغير الله به **والمتخففة** والموقوفة **والمثيرة** والنطيحة
 وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب وان تقسموا باللائم ذكركم
 فسق قد تقدم البحث في صدر هذه الآية في كتاب الصلوة فلا وجه لإعادته
 فلنذكر المهم هنا فنقول إشارة في هذه الآية إلى تحريم أشياء كانت الجاهلية لا تحرمها
 الميتة وهي ما فات حيوته لا طويجه التذكية الشرعية واستثنى البقر من
 ذلك السمك والجراد بقوله أحل لكم ميتات ودمان **٢** الدم وكلوا ما يكون
 أنواعا من أكل منها العالين كما قال عليهم في بعض كلامه نقريرا للعرب وبياننا
 لنعمة الله عليهم بتجريم الغنائم بقوله يا كلون العالين وهو أن يجعل الدم في المصارف

في النجس

في الميتة

والجوارح

والجوارح ويشودها وياكلونها ثم إن الدم استثنى منه الطحال على قوله الأول **٣**
 نعم الدم المتخلف في تضاعيف اللحم حلال طاهر لا جوارح الغنم عليه وقد عرفت
 موضع آخر لكونه سفوحا أي ما يلا ذلك إما يكون مما في العروق ويلزم من ذلك
 أن ما لم يكن في العروق أو بقي فيها وتختلف في اللحم أن لا يكون محرما وإن كانه فيسبيل **الطلاق**
 لم الخنزير حرم اللحم وإن كان شحمه وكل أجزاءه محرمة لأنه المقسم بلا كل وعينه باح
 ما أهل لغير الله به أي ما ذبح على اسم الصنم ولم يذكر عليه اسم الله ولما هلال النعمة
 رفع الصوت فيه داخل في ذلك كل ذبيحة لم يذكر عليها اسم الحق نعم سواء كان من كافر
 أو مسلم غير محقق كالمجسم صريحا والميتة **٤** المتخففة أي التي ماتت بالحقن سواء
 كان يخنق عنوها أو انخفت من نفسها **العارض** **٥** الموقوفة وهي المصروفة بحشب
 أو حجر ونحو ذلك من المنقل حتى يموت من قودك وقدرته إذا ضربته **المثيرة**
 أي تدرت من ملو أو إلى غير فماتت **النطيحة** أي التي ينطحها أخري فيموت
 ففصل هنا معنى للقول والتارة هنا لتفصيل الوصفية إلى الاسم **٦** ما أكل
 السبع أي ما أكل منه السبع ونقي منه بنية فيها حيوة غير مستقرة فإن كان مستورا
 جاز أكله بعد التذكية وهو المراد بالاستثناء والتذكية هي قطع الأعضاء الأربعة
 وهي الحلقوم والرئ والودجان بجريد أو ما في حكمه هذا في غير الأول أما الأول فأن
 النحر وهو العز في لبنة الشفرة وهي الوهن المتخففة ويقال الاستثناء راجع إلى
 جميع ما تقدم مما قبل التذكية وهي السنة المتأخرة وهو قول عليهم وابن عباس

وادراك الذكورة على هذا قل ان يدرك ذنبه يتحرك او يطرئ
 وهو المروي عن قوسه وقيل هو ان يكون ان يعيش اليوم او الايام وقيل ^{تثنية}
 هنا منقطع ليس فيه اخراج والكلمة من قوله وما ذبح على النصب اي حرم عليكم ذبح
 على النصب قل هو مفرد مثل عنق ووجه انصاب كما غاف وهي حجارة منصوبة
 حول البيت كانوا يذبحون عليها ويمرجون الدم عليها يعطونها بذكر وتقرنون
 اليها وقيل هي الاصنام وعلى اما بمعنى الام ام على اصلها فتقديره وما ذبح مسمى
 على الاصنام ولا استقسام طلب حرفة ما قسم له عالم يقسم الاموال ثم تقدم معناها
 وهنا فوايد ان الاشياء التي ذكرها من المنخفضة والموقوفة الى غيرها
 اما ان يكون ميتة او لا فان كان الاقل فذكر الميتة اغنى عن ذكرها وان كان
 الثاني لم وجود واسط بين الميت والحي وهو بط والجواب اما ذكرها لانهم
 لا يبعدونها ميتة بل من قسم المذبوحات ويخصون الميتة بما يموت خنفاً
 فحرفهم ان حكم الجميع واحد **هذه** الآية نظير وهي قوله في البقرة انا حرم
 عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير واهل به يعني الله به وهذا في الانعام والغنم
 قال يعني الله به فعل بينهما فرق ام لا قل الاصل هو الاول لان الباء المحكية للفعل
 بمنزلة جر منه فيكون احق بالتقديم بخلاف ما بعدى باللام فانه ليس كالجزم لما
 كان الالهلال بالمذبح لا يستنكر الا اذا كان لغير الله فيكون ذلك المستنكر متعلق
 الاهتمام به قدم في الموضوعين الاخيرين فالحاصل في البقرة قدم الباء لانه الاصل ولا تـ

كالجزم وفي الاخيرين قدم لغير الله لشدة الاهتمام كما تقدم بعض المفعولات على
 فاعله **لما** كان الحكم الاصح بالمجمله احدى يوجد في شيء من اجزاها الحق بالميتة
 ما ايتى من حي بوجود معنى التحريم وهو الموت وفقد الحياة **الثانية**
 قل الجديما اوجي المتحرمة على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً منقواً
 او لحم خنزير فانه حرام او فسقاً اهل لغير الله به تقدم ما يعني غير نفسه
 هذه وفسقاً منصوب عطفاً على ميتة وقوله اهل لغير الله محله النصب
 فسقاً وهذا سؤال وهو انه قد وجد كثير من المحرمات وهو يعني ذكرها في
 الآية فكيف يقول لا احد الا كذا الدال على الحصر وكذا في قوله انا حرم وانا
 للحصر والجواب ان اوجي فعل ما خروا حال منطوقها لا احد فيها او
 التي في الماضي عن هذه الاربعة وليست هذه الآية آخر ما نزل عليه من فجاز ان
 يكون جاءه تحريم اشياء بعد نزولها وكذا الكلام في انا فان الحصر فيها الحكم
 المحالي قوله فانه حرام الصفي لحم الخنزير وهو نحر في نجاسته وهي معصية
 بني المعطوف والمعطوف عليه **ما بين** روي ان ابن عباس وعائشة استدلوا
 بهذه الآية على حل لحم الخمار وهو قريب وكذا يدل على حل لحم الخيل والبغال
 لان ما عدا المذكور حلال فمن ادعى التحريم المتجدد فعليه الدلالة وقال بعض
 فقهاء العامة يدل على تحريم الثلاثة قوله والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة ووجهه انه علق خلفها بالركوب والزينة فلا يكون لها فائدة

في الانعام

منطوقها ان مو

غيرها وهو غلط فانه لا يلزم من تعليل الشيء بما يقصد منه غالباً انه يقصد
منه يعني ذلك اصلاً هذا وكونها زينة ومركوبة لا ينافي حلها كما في الابل فانت
الامر ينحصر حاصلها فيهما مع حل لهما **السكر** يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها
اثم كبير ومنافع للناس واتمها الاكبر من نفعها الخمر في الاصل مصدر خمر اذ
اشتره سمي به عصير العنب والتمر اذا غلا واشتد لانه يخمر العسل اي يسكر
وكما سمي مسكراً لانه مسكر اي يخمر وهو حرام اجماعاً مطلقاً وكذا كل ما اسكر
في الجملة واذم يسكر قليلاً عندنا وقال ابو حنيفة نفع الريب والتمر اذا طبع
حتى ذهب ثلثاه حل شربه ما دون السكر والخمر خلافه لما تقدم ثم اعلم ان
الامامية ان الخمر محرمة في جميع الشرائع وما استعت في شريعة قط وكذا كل سكر
واوردوا في ذلك اخباراً عن ائمتهم عليهم السلام واما المفسرون فقالوا انزل في الخمر
اربعة آيات نزلت على النبي ثم نزلت في الخمر والاعناب فيخذلون منه سكران
حسناً وكان السلون يشربونها وهي حلال ثم ان عمر ومعاذ اوفوا من الصلوة
قالوا يا رسول الله افنتا في الخمر فانها مذمومة للعقل ملبية للملأ فتى في
اثم كبير ومنافع للناس فشرها قوم وتركها آخرون ثم دعا عبد الرحمن بن
عوف ناساً منهم فشربوا وسكروا قام بعضهم فقرأ آياتها الكافرون ولا
اعبدوا بقدر وفقتى لت لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فقد من شربها
ثم دعا عبيان بن مالك قوماً فيهم سعد بن الجهم وقامر فلما شربوا وسكروا

افتحوا وانشأوا حقاً فانت سعد شراً فيه هجر الاضار فضربوا اضارتي
ياحي يحيى فتجبه فوضعه فشكا الى رسول الله ص فقال عمر اللهم بين لنا في الخمر
بياناً شافياً فتولت اثم الخمر والميسر والاعناب والامرهم رجب الحقوله فقال انتم
منهون فقال عمر انهم ياربون ويغشونهم لو وقعت قطرة في بئر فبنت ضار
مكانها لم اؤذن عليها ولو وقعت في بحر ثم جف وبنت فيها كلام اربعة
قال المحققون ويكره الاستدلال على تحريمها بما في كل واحدة من هذه الآيات اما
الاولى فلانه قال يتخذون منه سكران وزقاً حثاً فوصف الزق الذي
هو قسم السكر بالحسن موزداً للذليل على ان السكر ليس حلالاً ولا لم يخصص
بالزق ان قلت ان الآية وردت في موضع الاستئذان وهو سبحانه لا يبيح المحرمات
قلت الاستئذان فيقولوا من الخمرات وكونها صالحة للاستفاد بها على وجوه
متعددة واما الثانية فلانه اجزأ فيهما اثم كبير والامر هو الكبير ^{بذل}
قوله ومن يك خطيئة او اثمًا واما الثالثة فلانه من ضا فاه السكر للصلوة و
الصلوة واجبة ووجود احد المتنافيين يندلج تحريم الآخر لان الامر بالشيء
يندلم الشيء من ضده كما قرر في الاموال واما الرابعة فلما تقدم في المكاسب
ثم ان السيد المرتضى وجاعته استدلو على تحريم الخمر وكل مسكر بآية خامسة في
الاعراف وهي قوله قل انما حرم زني الفواحش ما طهر منها وما لظن والامر والنهي
يعني الحق والامر هذا الخمر لقول الشاعر شربت الخمر حتى ضل عقلي

لأنه لو نكح الخبيثة فوافق بينهما مع أن كلا الوجهين مانع وفي الآية فوائد
 قوله أحل لكم الطيبات أي المسليات وقد تقدم أقسام الطيبات وكيف حال الطيبات
 على كل واحدة منها لكن هذا العام عندنا مخصوص بتجريم أشياء ورد به السنة النبوية
 النبوية الإمامية واستدل الشافعي بهذه من حيث المفهوم على تحريم ما استجبت العز
 والمفهوم عندنا غنى حجة وما علمتم من الجوارح مكليات والمراد بها الكواب
 من سباع الطير والبهائم وما هنا يحتمل كونها موصولة والواو عاطفة فتقدير الظاهر
 ح وصيد ما علمتم أي أحل لكم صيد ما علمتم ويحتمل كونها شرطية فيكون الواو ابتدائية
 وجواب الشرط قوله فكلوا ويتفاد هذا الأحكام أنه لا يباح أكل صيد غير العلم
 أباحة تعليم الجوارح كلها والصيد بها أنه لا بد في أباحة الصيد من
 العلم والرجح لمدلول الجوارح وهذا معنى مكليات فيقول مودني وفيه نظر لأنه
 لا يصح وما علمتم مودني لأن التعليم هو التاديب والاولى أن معناه حاد قين
 في التعليم وهو نصب على الحال وفيه آية إلى أنه لا يكون التعليم إلا للكلب لأن الكلب
 صاحب الكلب والكلب إذا أطلق على كل سبع لقوله ص مطلق عليه كلباً من كلابك
 لكنه خفيفة في هذا المعهود فيكون الاشتقاق منه فيكون مقيداً بخصصاً لما
 سبق لذلك قسم أصحابنا صيد الجوارح إلى قسمين ما ذكرناه كونه فلا يحل أكلها
 مطلقاً وما لم يذكر كونه أن كان مقول الكلب فهو حلال ولا فهو حرام صيد أي
 الجوارح كان وهو المنقول عن مودني **فائدة** قيل نزل جبريل عليه السلام إلى النبي

في المائدة

لأنه لو نكح الخبيثة فوافق بينهما مع أن كلا الوجهين مانع وفي الآية فوائد
 قوله أحل لكم الطيبات أي المسليات وقد تقدم أقسام الطيبات وكيف حال الطيبات
 على كل واحدة منها لكن هذا العام عندنا مخصوص بتجريم أشياء ورد به السنة النبوية
 النبوية الإمامية واستدل الشافعي بهذه من حيث المفهوم على تحريم ما استجبت العز
 والمفهوم عندنا غنى حجة وما علمتم من الجوارح مكليات والمراد بها الكواب
 من سباع الطير والبهائم وما هنا يحتمل كونها موصولة والواو عاطفة فتقدير الظاهر
 ح وصيد ما علمتم أي أحل لكم صيد ما علمتم ويحتمل كونها شرطية فيكون الواو ابتدائية
 وجواب الشرط قوله فكلوا ويتفاد هذا الأحكام أنه لا يباح أكل صيد غير العلم
 أباحة تعليم الجوارح كلها والصيد بها أنه لا بد في أباحة الصيد من
 العلم والرجح لمدلول الجوارح وهذا معنى مكليات فيقول مودني وفيه نظر لأنه
 لا يصح وما علمتم مودني لأن التعليم هو التاديب والاولى أن معناه حاد قين
 في التعليم وهو نصب على الحال وفيه آية إلى أنه لا يكون التعليم إلا للكلب لأن الكلب
 صاحب الكلب والكلب إذا أطلق على كل سبع لقوله ص مطلق عليه كلباً من كلابك
 لكنه خفيفة في هذا المعهود فيكون الاشتقاق منه فيكون مقيداً بخصصاً لما
 سبق لذلك قسم أصحابنا صيد الجوارح إلى قسمين ما ذكرناه كونه فلا يحل أكلها
 مطلقاً وما لم يذكر كونه أن كان مقول الكلب فهو حلال ولا فهو حرام صيد أي
 الجوارح كان وهو المنقول عن مودني **فائدة** قيل نزل جبريل عليه السلام إلى النبي

فوقف بالباب فاستأذن فاذن له فلم يدخل فخرج النبي صلى الله عليه وآله وقال
 قد اذننا لك فقال لهم انا معشر الملايكه لا يدخل بنا فيه صرة او كلب قطروا
 فاذا في بعض بيوتهم كلب فقال صلى الله عليه وآله كلبا بالمدنية الا قلت له فربما كلبا
 حتى ياخذ المعوالي فلما نزلت الآية قالوا يا رسول الله كيف يصيد بها وقد امرت
 بتبليها فقلت هو لا يصيد بها الا في اذن في اثناء الكلب التي ينفخ
 بها فاستثنى رسول الله صلى الله عليه وآله كلاب الصيد وكلات الماشية وكلات الحرفه فاذا
 في اتخاذها **تعلمون** ان تعلم الله فيه دلاله على كون التعليم امر متنا
 كينته من الشارع فقال اصحابنا نقلنا عن النبي صلى الله عليه وآله ان التعليم يحصل بامور
 المسترسا اذا اغرى **الان** جارا اذا نجس **ان** لا يصاد اكل صيده
 المسترسا على ذلك عاليا ولا اعتبارا بالندرة نفيها واثباتها **فكلوا** اما
 اسكن عليكم فيه دلاله على انه لا يباح ما اكل منه الكلب وكذلك قاصص لمعد
 بن حاتم وان اكل منه فلا تاكله لانه اسكن على نفسه وهو قول اصحابنا والثر
 الفقهاء وقال بعضهم يصيب ذلك في سباع الهائم لا الطير لمخنة نادسا
 الى هذا الحد وقال قوم منهم مالك وسعد بن ابي وقاص لا يصيب ذلك مطلقا
 وان اكل ثلثه والحق ما ذكرناه وفيها دلاله على انه لا يباح اكل ما غاب عن النظر لانه
 اذا غاب لم يكن قد اسكن على صاحبه بل على نفسه وهو لما قال صلى الله عليه وآله كل ما
 اصيبت دعه ما عنت سواه وجدة اثر الكلب من جرح او غص ام لا ونفي

قوله **ما اكل** انما للتحريض لا يباح ما يمسكه الكلب بل بعضه اما من نفس
 الحيوان للباح فانه يحرم الدم والغش والغدد والطحال والمثانة والعليا
 وذات الاشاجع والفرج والفضيب والاشيش والمراة والنفخ والحدق
 خضرة الدماغ واما من غيره فانه يحرم عند المار بن الشبله الصبي الذي يبيع
 وغنيها من المصيدات مما ورد النقص بغيره وقيل هي زائدة وهو باطل لشد
 زيادتها في الابيات **وانما** قال عليكم وعدا دعالي لان فيه معنى الفضل اي
 ما يفضل عليكم بما سلكه وفيه دلاله على تحريم ما صاده الكافر لقوله عليكم و
 الخطاب للمسلمين **واذكروا** اسم الله عليه الصبي راجع الى ما علمت والمعنى سموا
 عليه عند امره الى او الى اسكن بمعنى سموا عليه اذا ادرتم ذكوه والكل يحمل
 كون الاول اوفق للذهب ثم يتفاد من ظاهرها الحكم **وجوب التسمية**
 لان الامر للوجوب **انه** لو تكهانينا فلا جناح **انه** لا يباح صيد
 الكافر لانه لا يعرف الله حتى يذكر اسمه سواء كان محم الكلب مسلما او كافرا
 كما ان تسمية المسلم لا اعتبار بمحلم الكلب وان كان كافرا نعم يكن الصيد بما
 علمه محبوب ثم اعلم انه يجوز اكل ما صاده الصبي الميمى من اولاد المسلمين
 الحاقا له بالابوين قوله **وانتقوا** الله اعي اجنبوا اكل ما خبثهم غواكله وانت
 الله يحاسبكم عليه **الثانية** اليوم اهل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب
 على حرمه بحيث يدخل فيه الذبايح وغنيها فيما يصيدونه قالوا واستثنى

في المائة

على قوم منهم نضاري بن تغلب فقال ليسوا على الضرائنة ولم ياخذوا منها
 ثم شرب الخمر وكذا قالوا لا يحق بهم المحوسون ان الحقوا في تقرير الجزية لقول
 سواسته اهل الكتاب غيرنا كفي فسايرهم ولا اكلوا في بايجهم واما ما جابنا فحملوا
 الطعام هنا على الجبوب وبشرها من الجمادات اما اولاً فلعلمكم بنجاستهم
 المأخوذة من اهل ابياسرون واما ثانياً فللقوله نعم ولانا كلوا احماء لم يذكر اسم الله
 عليه وذبحهم لم يذكر اسم الله عليها لكونهم غير عارفين به لوصفهم بالشرك
 في قوله وقالت اليهود عن ربنا الله الى قوله سبحانه وتعالى عما يشركون فانه
 اذا ذكروا اسم الله عليه اعتقدوا انه ابد شرع موسى عم وانه واثق عيسى
 وانه لم يرسل محمداً صلى الله عليه وسلم ان قلت قوله وطعام الذين الى اخره عام قوله ولا اكلوا
 عام ايضاً فليس تخصيصاً منا بما حكم اولى من العكس قلت تخصيصاً عامكم
 لا محذور فيه واما تخصيصاً عاماً فمما فيه محذور هو كل ما لم يذكر اسم الله عليه
 وايضاً قد رد لنا على وجوب التسمية عند اكلها لآلة الصيد وعند الذبح وان
 من تركها عند اكلها ذبحته وكل من قال نذ بك قال بتجيم ما ذبح اهل الكتاب
 وان قوله وطعام الذين او قوا الكتاب مخصوص فلو قلنا بالاول ولم يقل بالثاني
 كان خرقاً للاجماع هذا تقرير ما ذكره الفريقان غير ان عندي في كلام الاصحاب
 اشكالاً لا تقريره ان الجبوب وغيرها من الجمادات داخله في الطيبات في
 قوله اليوم احل لكم الطيبات وعطف الخاص على العام نعم اهل البلاغة

انه لا يجوز الا لئلا يكتنه او فضيله لعطف جيبه بل ويسايل على الملتكة فاي لئلا
 هنا افقت الاخراج والعطف على قولكم نعم الملتكة متوجهة على قول الخصم وذلك
 لانه لما ذكر انه حرم ما لم يذكر اسم الله عليه وان اهل الكتاب شركوا في اكلهم
 يكرهون اهل الاسلام وانهم من اهل الجنايت امكن ان يقال ان طعاهم مطلقاً
 ليس من الطيبات فاسبب ذلك اخراجهم وعطفه بياناً للرفضه واما على
 قولكم فان ذلك غيرية والرفضه منزلة في بيان الاحكام خصوصاً فيما ورد في
 موضع الامتنان وهو هذه الآية وارجو من الله ان يفتح على الجواب عن
 هذا الاشكال بكمه وهو الذي سطر البحر لتاكلوا منه لحماً طرياً
 وفي آية اخرى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سابع شربه وهذا
 ما ع اجاج ومن كل ثاكوت لحماً طرياً تأملت الآيتين على اباحة اكل ما يصاد
 من السمك وتبينه بالطري ليس مخصوصاً بالقليل للاجماع على اباحة غيره
 واما قيد بالطراوة لان طيبته في طراوته فاذا الشب يعني طراوته وذهبت طيبته
 والآية خرجت منج الامتنان فلا يليق الا بما هو لذيق اللام في الآية الاولى
 بعونه ان يكون للتفصيل يعني ان السبب الخاص في خلق البحر انتفاع الانسان
 به ويجوز ان يكون للعافية بان خلقه لسبب اخر لكن آل الامر الى انتفاعنا به
 واعلم انه استدرك بعض الفقهاء بالآية على ان السمك لحم وانه اذا خلق لا
 ياكل لحماً حيث بالسمك وليس شياً لانه لحم لغة لا عرفاً والايمان بنسبة على

في سورة المائدة

في الانبياء

في القل

الحقيقة العرفية لا اللغوية لما تقرر في الاصول من تقديم الحرف على اللغة
 لكونه طاريا ناسخا لحكمها **الراسخ** وجعلنا من الماء كل شئ حي واما
 من الآيات الدالة على امتنان بخلق الماء وانزاله من السماء فان الجمع
 دال على اباحته وحاله اذ لا امتنان بالمنوع من الانتفاع به شرعا
 وادعى تركه الى القل ان اخذني من الجبال يوتا ومن الشجر وما يعرشون
 ثم كلوا من كل الثمرات فاسلكي سبله بكذا لا يخرج من بطونها شرايخ
 الوان فيه شفاء للناس ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون ذلك الامتيان
 على امور **اباحة الصل** وهو المعنى بالتراب كونه شفاء من الامراض
 فانه يقال في مقابلة المرض لقوله اذا مرضت فهو يشفين ويؤيد قول النبي ص
 شفاء امتي في ثلث آية من كتاب الله ومشرط حجام ولعقة من عسل
 وفي توجية المحلل الحديث فائدة وهو انه ص اجزا شفاء امته في هذه
 الثلاثة اما الآية فعلى وجه الخاصية فان كلامه نعم خواص لا ينكرها من له
 بصيرة فان كلامه نعم فعل من افعاله فلا ينكر اشتماله على اشماله على خاصية
 ليست بعينه كما في باقي افعاله فان جذبه لغتنا ليس الحديد لا ينكره عاقل
 واما المشرط فمخند بهما من الدم واما الصل فانه مع الادوية الحارة شفاء
 من البلم وقد يكفي فيه وحده ومع المحوصات شفاء من الصفراء ومع ^{دهان} ال
 شفاء من السودار قال بعضهم قل يجوز تركه لا طبيا بخلافه بل هو ^{دواء} روي ان رجلا

قلا

قال له رسول الله ص ان اخي تشكي بطنه قال اسقه المسهل فذهب ثم جادو
 قال سقيته فما نفع فقال اسقه مسلا فقد صدق الله وكذب بطن اخيك
 فسقاه فبرى واعلم ان الصل وان لم يكن شفاء من كل دار لكنه شفاء من كثير
 منها والحديث المذكور في البطن لا يدل على انه شفاء من كل دار لجواز ان يكون
 قد عرّض من جهة الوحي ان دار اخيه مما ينفعه الصل فالتكرار في شفاء اما للتمريض
 او للتشكي بالصفة فيدل على الكثرة لا الكلية **في الآية** اياها للجوار العلاج
 من الامراض فان اباحة الخاوص له ينلزم اباحة خاص آخر يوجد فيه تلك القوة
 الاما ورد فيه انه كقولهم لا شفاء في محرم وهذا فوايد **الوحي** هنا بمعنى
 الالهام وقد يقال اعني للاشارة لقوله فاوحى اليهم ان سبحوه وبعني الاسرار
 كقوله لويحي بعضهم لبعض خرف القول غرورا والوحي الحقيقي وحي النبوة و
 الجامع لهذه المعاني كلها القاء شئ الى العيني على وجه السر **من في الجبال**
 للبعينواي بعض الجبال وبعض الشجر وبعض ما يعرشون اي يسفون وسمي ما
 يبنيه بيتا تبنيها له بيت الانسان لما فيه من حسن الصنعة وصحة العتمة التي
 لا يقوي بها خراف الهندوس والثمرات الازهار والافانوا فان الثمرة اسم لكل
 فائدة تحصل من الشجرة للانسان او غيره وقد يستدل بذلك على جواز الساقاة
 على ما فائدة **الاول** الورق والزهر والنور لصدق الثمرة عليه وقوله فاسلكي
 سبله فلا اي طريقا موصلة لما لو كان الى صورة الصل وفيه دالة على كونه نعم

بفعل السبب أو طرقا توسل إلى الأذهار وذلك أجمع ذلول إلى الوطء للسلوك
 وقال قتادة أنها صفة للخل أي حال غير الصبي في أسلكي أي كانت ذلك منقادة
 لما أمرت به يخرج من بطونها فيه التفات من خطاب الخل إلى خطاب الناس
 لأنه في محل الانعام عليهم قوله شراب أجمع به من قال أن الخل ياكل الأزهار و
 الأصراق العطرة فيستعمل في باطنها علما ثم بقيه أذخار اللسان ومنهم
 من زعم أنها يلتقط بأفواهها أجزاء طيبة حلوة صغيرة متفرقة على الأوراق
 والأزهار ويضعها في بيوتها أذخار اللسان فإذا اجتمع في بيوتها شئ كثير منها
 كان الحلو وكان هذا القابل فسر البطون بالأفواه وجعل في الكلام أضمار أي
 أفواه بطونها أو فسر البطون بالأفواه مجازا قوله أن في ذلك التديري من
 أقدارها على نأرا البيوت المحكمة ويصير عذابها المختلف في الحرارة والبرودة
 عسلا حلوا مختلفا ألوانه متحوا في صورة وطبعه آيات ودلالات على
 صانع مختار عالم بالجزئيات والكلية تقوم بتفكر وف في أنه لو كان
 صادرا عن موجب لما اختلف آثاره بل كانت كلها على نبع واحد **السادس**
 ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا **هنا**
 وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين
 أي ليس لهم جناح فيما تناولوا من المباحات إذا ما اتقوا المحرم ونشئوا
 على الإيمان ولا عملا الصالحة ثم هنا فوائد قبل سبب قولها أنه لما نزلت

في المائدة

الذين

آيات تحريم الخمر قالت الصحابة يا رسول الله كيف باحواسنا الذين ما نؤاؤم
 يشربون الخمر ويأكلون من اليسر فتزلت والأصح أنها نزلت في القوم تعادوا
 على ترك الطيبات كعشقين بن مطعون وأصحابه بحجف أنه ليس عليهم جناح في
 تناول الطيبات والمستلذات إذا ما داموا على الإيمان وعمل الصالحات
 وانقضاء المحرمات في التكرار المذكور وجوه قول من يقول يستول الأيمان
 للزيادة والنقص المراد بالتكرار من أيد الأيمان وتفاوت مراتبه **أنه** ذكره
 ثلاثا باعتبار الأوقات الثلاثة الماضية والحال والمستقبل **أنه** باعتبار
 الأحوال الثلاثة الأولى باعتبار حاله مع نفسه والثانية باعتبار حاله مع الناس
 والثالثة باعتبار حاله مع الله ولذلك يذكر الإيمان بالإحسان إشارة إلى قوله
 في نفس الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك
 باعتبار المراتب الثلاث المبدأ والوسط والنهاية **أنه** باعتبار ما يتقوا أنه
 ينبغي ترك المحرمات حذر من العقاب وترك الشهوات تحذرا من الوقوع في
 الحرام وهي مرتبة الورع وترك بعض المباحات وهي ما يفيد تحفظ النفس عن
 الخسة وتحذيرا لها عن دنس الطبيعة **أن** المراد تجديد الإيمان والعزم
 على التقوى لتقوى الداعية للكفر ويصير الإيمان والتقوى ملكة **سختين**
 في النفس ليس للشهوات فيها مجال فجلاوا إذا لم يكونا ملكة فإن للشهوة والنجا
 عليه مجال **في الآية** دلالة على أن الأشياء على الإباحة ما لم يعلم فيها وجه من

وجوه البع قوله والله يحب المحسنين فيه دلاله على ان فعل ذلك صامحنا
 ومن صار محسنا صار محبوبا لله روي ان قدامة بن مطعون شهد الحز
 على عهد عمر فاراد ان محمدا فقال له قدامة انه لا يحب المحمدي وتلا الآية قدما
 عنه المحمدي فبلغ ذلك امير المؤمنين ع فاتي المسجد وفيه عمر فقال له لم تركت
 اقامه المحمدي على قدامة فقال تلا على آية وذكرها عمر فقال له ليس قدامة
 من اهل هذه الآية ولا من سبيله في كتاب ما حرم الله ان الذين آمنوا لا
 يستحلون عرا ما فارود قدامة فاستببه مما قال فان تاب فاقم عليه المحمدي
 وان لم يتب فانه قد خرج من الملة خوفا قدامة الحبي واظهر التوبة
 يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا الطيبات مما احل الله لكم ولا تعتدوا ان الله
 لا يحب المعتدين روي ان النبي ص جلس للناس ووصفهم يوم القيمة ولم
 يزد هم على التخويف فرق الناس ولبوا واجتمع عشرة من الصحابة في بيت
 عثمان بن مظعون وانفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا
 على الفرس ولا ياكلوا اللحم ولا الودك ولا يقربوا النساء ولا الطيب ويلبوا
 المسوح ويرفضوا الدنيا ويسجوا في الارض ويتوبوا ويخصوا المذاكبي فبلغ
 ذلك النبي ص فاتي منى عثمان فلم يجده فقال لامرأته احق ما بلغني فكرهت
 ان تكذب به رسول الله وان تبدل على زوجها فقالت يا رسول الله ان كان اخبرك
 عثمان فقد صدقت فانصرف رسول الله ص فاجتوب عثمان بذلك فاتي هو واصفا

في المائدة

الزبور

الى النبي ص فقال لهم الم ابناء انكم اتقتم فقالوا ما امرنا الا الجحيم فقال
 النبي ص اؤمر بكم ثم قال ان لانفسكم عليكم حقا فصوموا واطفروا ونوموا في
 اصوم واطفروا قوم وانا م واكل اللحم والدم واتي النساء فممن غيب عن
 سنتي فليس مني ثم جمع الناس وخطبهم وقال يا بال اقوام حرّموا النساء و
 الطيب والنوم وشهوات الدنيا اما اني لست آمركم ان يكونوا قسيسين و
 رهبا نا ليس في ديني نكاح اللحم والنساء ولا اتخاذ الصوامع ان سياحة امتي
 الصوم ورهبايتها الجهاد اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وحجوا واعفروا
 واقبوا الصلوة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان واستقيموا يستقيم لكم فانما
 هكذا كان قبلكم بالتشديد شدوا على انفسهم فشدد الله عليهم فاولئك
 بقاياهم في الديارات والصوامع فانزل الله الآية اذا عرف هذا فاعلم ان في
 الآية والفصّة دلاله على امور **أ** انه لا يجوز تحريم ما اباحه الله من الطيبات
 ولا تحليل ما حرم الله من الجنايات **ب** ان الزهيب والتشفي ليس من سنن
 هذه الشريعة الشريفة بل من سننها تنا ولا الطيبات والمستلذات المحللة
ج انه لا ينعقد العهد واليمين على ترك اباحة المندوب ولا على ترك ما حرم
 الا في من فعله **الثانية** كل الطعام كحلالا لبي اسرائيل اما حرم اسرائيل
 على نفسه من قبل ان تنزل التورية قل فأتوا بالقرينة فامروها ان كنتم صادقين
 قيل لنزولها اسباب **أ** انه لما منع اليهود مشروعية السخ فزلت فكذبيا لحم

وبينا قالوا قومه **م** لما نزل قوله نعم فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبا
 ما احل لهم وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر قالوا السنا ما
 نحرمت عليه هذه الاشياء وما هو الا تحريم قديم كانت محرمة على نوح وابراهيم
 ومن بعده وهلم جرا الى ان انتهى التحريم اليها وغرضهم تكذيب شهادة الله
 عليهم بالظلم والنجس وكل الرتبوا فقال نعم قل فانوا بالثبوت فالتوها ان
 كنتم صادقين **م** انهم طعنوا على رسول الله في تحليل لحم الايل والبارها
 ودفعاه موافقه ابراهيم **م** فتى لت اذا عرفت هذا فربنا فوايد **م** المحل
 مصدر حل الشيء حلا ولا كذلك استوي فيه المذكور والمؤنث والواحد
 والمثنى والمجموع قال الله نعم لا حق حل لهم ولا هم يحلون لهن فالمراد
 كل المطامع لم ينزل حلالا لهم قبل انزال التوبة وتحريم ما حرم عليهم منها
 لظلمهم وبغيرهم ويحرم منها الا ما حرم اسرائيل وهو يعقوب **م** المواد باحر
 اسرائيل هو لحم الايل والبارها وسبب تحريمه فقال كان به عرف النساء فتد
 ان الايث في لم ياكل احب الطعام اليه وكان ذلك احب اليه وقيل فعل
 ذلك لئلا يواي بامارة الاطباء **م** احتج من جوز الاجتهاد على الانبياء
 بقوله الا ما حرم اسرائيل على نفسه حيث اسند التحريم اليه ولما منع ان يقول
 ذلك ياذنوا الله سبحانه فوكيفهم ابتدأ **المادة** وعلى الذين هادوا حرمنا
 كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحوا الا ما احل لهم والحوايا

في الانعام

او ما احل

او ما احل لهم فظلم ذلك جزياهم بغيرهم وانا الصادقون همنا فوايد **م**
 المراد بذي الظفر هو كل ما ليس يخرج الاصاب كالابل والغنم والبط والاوز
 وقيل كل ذي ظفر محلي وحافر وسى الحافر ظفر ايجازا لغيره سبحانه انه حرم
 عليهم كل ذي ظفر بجميع اجزائه واما البقر والغنم فحرم منها الشحوم واستثنى
 من الشحوم ثلثة انواع **م** ما على الظفر **م** ما على الحوايا وهي الامعاء **م** ما
 اختلط بغيره وهو شحم الجنب واللاية لانها مركبة على العضض وقيل
 او في الحوايا لانها عطف على الشحوم واولها الحوايا فيكون محرمة والابود
 ما قلناه وهو عطفها على الظفر فيكون مرفوعة فيكون داخل في الاستثنى
 لقربه **م** في الآية دلالة على حل هذه الاشياء في هذه الشريعة والاما كان
 لتخصيص اليهود بالتحريم فائدة **م** في الآية دلالة على جواز الشح وكونه
 تابعا للمصلحة واللطيفة **م** في قوله ذلك جزياهم بغيرهم دلالة على
 جواز ضم العقاب للدينوي الى العقاب الاخر ويحل على جواز العقاب
 على الذنب في الدنيا لا يغوى على قول من يقول بانقطاع عقاب المعاصي
 كما هو المذهب الحق وفيه دلالة على كون الضيق والمشاق الطافا وعلى
 جواز كون الخزان من المنافع لاجل العصيان كما قال ص ان العبد ليعرم
 الزرق بدينه نصيبه **م** في قوله وانا الصادقون من المباحة والتاكيد
 في الرد عليهم فلا يخفى لسانه بالجملة الاسمية والتصدير بان المؤكدة

للاساد واتباعها باللام في خبرها **الحاشية** وما لكم ان لا تأكلوا مما ذكر
اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وان كثيرا
ليصلون باهوائهم بغى علم ان ذلك هو اعلم بالمعتدين اي اتي بسبب حصل
لكم فيه اي لا سبب لكم في ترك اكل ما ذكر اسم الله عليه والواو في وقد فصل
الحال اي لا ياتي بسبب ترككم اكله والحال ان الله قد فصل لكم الحلال والحرام
وليس هذا من جملة وهو اشارة الى قوله حرمت عليكم الميتة والدم الاية
الاما اضطررتم اليه من الحرام فهو حلال لكم على وجه الدخلة وان كثيرا
من الناس يصلون فتعزمون ما احله الله بحجدها وهم لا يستندون الى علم
ان تركه هو اعلم بالمعتدين اي التجاوز من الحق الى الباطل والحلال والحرام
وهنا فوائد **اول** دلالة الآية الكريمة على اباحة ما ذكر اسم الله عليه وتحريم
ما لم يذكر اسم الله عليه ودل على ان في قوله نعم فيما بعد ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وهو نعت في تحريم مذكور الشبهة عمدا او نسيانا او اية ذهب
داود واحمد وقال مالك والشافعي بخلافه لقوله من ذبحه للمسلم حلال
وان لم يذكر اسم الله عليه وقال الصنعاني وابو حنيفة بتحريم ما تركت التسمية فيه
عمدا او نسيانا لقوله من رفع غنمته الى الخطاء والنسيان والحدوث محمول على
النسيان هذا ان صح سند اما الآية فاوفاها الحنفية بالميتة وجعلوا التسمية
اسما للذكر وانما محموله على ما اهل لغو الله به لقوله وانه لمنقذ وان المنقذ

عنه غنم ذكركم تقدم والاولى حملها على اضرار العمد او التخصيص به لما تقدم
في الاموال انها خبي من النقل **ثاني** الواجب في التسمية ذكر اسم الله نعم مع التعظيم
مثل باسم الله او الله اكبر او سبحان الله او الحمد لله او لا اله الا الله ولو اقتص
بلفظه الله لم يجز على الاقرب ويجب كونها بالعربية مع الاختيار وصادرة
من الذابح فلا يسمي غيره لم يجز **ثالث** المراد بالاضطرار المستثنى في الآية ما يحتاج
معه اكله او الممنوع اذا اضعف عن متابعة الرفقة مع الضرورة الى المرافقة
او غنى الركوب مع الضرورة اليه ولا يشترط الاشارة الى الموت بل يباح
اذا خيف ذلك واذ ابيح له وجب ذلك لوجوب حفظ النفس نعم يتناول
قد ما ينزل معه الضرر من غير زيادة عملا بالاحالة **رابع** هذا العام وهو قوله
الاما اضطررتم اليه محض وجوب التسمية الى الفاعل والى المتباح اما الاول كما بان لا
يكون باغيا ولا عاديا لقوله فمن اضطر غنى باغ ولا عاد فلا اثم عليه والباغ
هو الخارج على الامام او الذي يبغي الميتة اي الراغب في اكلها والعادي هو
قطاع الطريق او الذي يصد وشيعه ونقل الطبرسي انه باغ في الذرة وعادي
سدة الجوع او عاديا المعصية او باغ في الافراط وعادي في التقصير وعليه
التفريق بالمعصية كيباح للعاصي يسفر كطالب الصيد طحوا وطربا واداب
الحاير والابوقد لو اكره على القتل فهو كخائف التلف واما الثاني فهو كل
ما يؤدي الى قتل معصوم الدم كالم اودى او معاهد لا اباح الشارع

دمه كاللايط والزاني المحسن والحرثي والمرتد عن فطوة اما الحرثي فغير م
التدوي بجما اجماعا بسيطا ومركبا واما دفع التلف فيقبل بالتمنع ايضه والحق
عدمه بل يباح دفعه بالتلف هكذا باقى المكرات نعم لو وجد الحرثي وباقي المكرات
اخر الحرثي هذا كله مع عدم قيام غير الحرثي مقامه واما مع القيام فلا يجوز مطلقا

كتاب الوارث وفيه آيات **الاول**

وكل جعلنا موالى تترك الوالدان والاقربون والذين عقدت ايمانكم
فاتوهم نصيبهم ان الله على كل شئ شهيد الموالى هذا الوارث بالتقدير
جعلنا لكل انسان موالى يرثونه تاركين من التقدير والضمير في ترك الانسا
الميت اي يرثونه تاركين والوالدان جنس متبادل محذوف اي هم الوالدان و
الاقربون ويترتبون الاقرب فالاقرب لقينة محقق القرب وقال الزمخشري
تقديره وكل شئ تترك الوالدان والاقربون موالى يرثونه ويجوزونه او تقديره
وكل قوم جعلناهم موالى نصيب تارك الوالدان والاقربون وفيها نظر اما
المول فلا يفهم منه ح ان كل صنف من اصناف التركة وارثا وهو فاسد
الوارث بشرط كون كل جبر من كل صنف من التركة واما الثاني فلان الوالدان
والاقربون هم الوارث لا المولى بدليل انه عطف عليهم والذين عقدت
ايمانكم وهم الوارث لانه قال فاتوهم نصيبهم وقرني عقدت وعاقرت العف
واحد ولا يمانها جمع يبول اليد لانهم كانوا عند العهد يمسحون ايمانى

في النساء

بالحق

باليمين فيقول العاقد دمك دمى وثاكر ثاري وحرثي حربي وسلمك سلمى
ترثني وارثك وتطليني والمطلب بك وتعقل عفو واعقل عندك فيكون الخليف
السدى من ميراث حليفه وهذا من باب سناد الفعل الى آله وقيل جمع بين
الحلف فيكون من باب سناد الفعل الى سببه اذا عرفت هذا فربنا فوايد
كانوا في الجاهلية يتوارثون بهذا العقد دون الاقارب فاقروهم الله عليه
في مبدأ الاسلام ثم نسخ ذلك فكانوا يتوارثون بالاسلام والهجرة فروي انه
البنو حارثي المهاجرين في الانصار لما قدم المدينة وكان المهاجري يرث
الانصاري وبالحكم لم يرث القريب من لم يهاجر من ذلك ان الذين
آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم
من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالقرابة والرحم والانساب
والاسباب لقوله واولو الارحام بعضهم اولى ببعض **ثم** هذا الحكم اعني
الميراث بالمعاهدة والعاقد وهو المستمي ايضا في الجيرة منسوخ عند الشا
مطلقا لا ارث له وعند اصحابنا ليس بذلك بل هو ثابت عندنا عندهم
الوارث والسبي والسبي وما روي عن النبي انه خطب يوم الفتح فقال
ما كان من حلف في الجاهلية فتمسكوا به فانه لم يرد الاسلام الاشارة ولا
تحدثوا حلفا في الاسلام وعند ابي حنيفة اذا اسلم رجل على يد رجل وتعاقدا

على ان يتعاقلا ويوارثا مع **نعم** على قلنا من بقا حكم الارث بالتعاق
 فيكون الآية غني منسوخة جملة بل يكون محكمه لكن الارث فيها مجمل فينتقل
 الى شرائط ومخصصات يعلم من موضع آخر من الكتاب ومن السنة الشريفة
 وقال بعضهم المعاقلة هنا هي المصاهرة فيكونا إشارة الى وراث الزوجين
 واختاره المعاصرون فيه بعد انه عدول عن الظاهر وعن قول الأثر **الثاني**
 واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
 الا ان يفعلوا الى اولياكم معروف وقد ذكرنا انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالهجرة لا بالقربة تاليفا لعلهم كاسهام الكفار من الصدقة وانه نسخ
 ذلك بعبارة الآية وبآيات الارث والمعنى ان اولوا الارحام اولى بموت بعضهم
 من المهاجرين وغيرهم ثم استثنى الوصية للاولياء بقوله الا ان يفعلوا الى
 اولياكم معروف اي الى احد قاكم من المؤمنين والمؤوف الوصية وعدى الفعل
 بالي ليعتد معنى الاهداء قال بعضهم في الآية كانه على انه لا وصية للوارث
 وليس بشئ **الثالثة** للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب وللنساء
 نصيب مما ترك الوالدان والاقراب مما قل منه او كثر نصيبا مفردا كان
 لجاهلية لا يورثون الا من زاد عن الحريم بالصفاح وضاع عنهم بالراح وبطل
 كانوا يورثون الرجال دون النساء فتلى هذه الآية وامثالها راعا لهم
 وسبب نزولها ان اوس بن ثابت الانصاري مات وترك زوجة سماة بام كم

في الارباب

في النساء

وثلاث بنات فقام ابنائهم سويد وعرفه وهما وصياه واخذ ماله ولم يعطيا
 زوجته وبناته شيئا وكانوا كما قلنا عنهم لا تورثون النساء ولا الصغار فجا
 ام كجة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضيخ وحكت القصة واشتكت من حاجتهم
 الى النفقة فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ولدها لا يورثها ولا
 يسكنها عدوا فتزكت واشتكت لحن الميراث في الجملة ولم يبين كيفية التوارث
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخدنا في الا اوس حتى انظر ما ينزل الله فان الله جعل
 لهن ميراثا ولم يبين كم هو فنزل يوصيكم الله في اولادكم الآية وفي الآية دلالة
 على بطلان النصيب كماع فرض الارث لصنف الرجال والنساء فلو جاز ان يورث
 للنساء لا يرث في موضع لجاز ان يورث الرجال لا يرثون واللازم بط فكذا
 المذموم وبيان الملازمة بنص الآية وقوله مما قل منه او كثر نصيبا مفردا ترك
 ذلك اي النصيب ثابت في كل فرد مما ترك ان قلت هذا وارد عليكم لانكم يقولون لا يخ
 لا يرث مع البنت قلنا انما قلنا ذلك لبعد الدرجة واللاية يوارثهما مع النساء
 في الدرجة لا مطلقا **الرابعة** يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين
 فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف
 ولزوجه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وان لم يولد له ولزوجته
 ابواه فللامه الثلث فان كان له اخوة فللامه السدس من بعد وصية
 يوصيها او دين آباءكم وابنائكم لانهم دون ايتهم اقرب لكم نفعا ونصيحة من ابنته

في النساء

ان الله كان عليهما حكما هذا اجاب **الاول** في تفسير الآية وكلماتها يوسم
اي يامرهم ويعهد اليهم في ميوث او اركم وانما لم يقل للذكر من اوله اركم لان
الحكم المبرم اذ ابره ثم فسر كان في النفس اوقع واحفظ الجواز فوات المقصود
لو وقع مفسرا ابتداء وتقديره للذكر منهم فحذف لدلالة الكلام عليه كحذف
فوقهم البتة لكونه بغيره والذكر لشرفه وكذا صوغه خطه كمنه
عقله ودينه والصبر في كونه نساء والوجه ثانيا في كونه في قولهم
من كانت امك وانما قال كانت واحدة ولم يقل بنتا كما قال نساء لان الغرض
هنا الامتياز في العدد وهذا الامتياز في النصف والصغير في ابويه للبتة
سياق الكلام ولكل واحد منهما يدل منه بدل البعض من الكل وباقي الفوائد
يأتي في محله **الثاني** قلت الآية الكريمة على اجتماع الاولاد والاويين في
الميراث فيكون النوعان في مرتبة واحدة يرث كل من التوحيين مع صاحبه ولو
انفرد احد التوحيين عن الآخر جاز الميراث ثم انه نعم ذكر احوال الذكر مع الانثى
واحوال الاناث منفردات وحوال الابوين منفردات وحوال الابوين مع الاولاد
ولم يذكر حال الذكر منفرد في فرد سوال غرضه والجواب انه لما ذكر الانثى
منفردات وفصل بين الواحدة والاخر علم ان الذكر يساوي والا
لفصلهم كالفصل الاناث وح لم يجمع الخ ذكرهم **الثالث** انه لما ذكر
ان الواحدة من الاناث لها النصف وان النساء فوق اثنتي هذا الثلث

ولم يذكر الاثني فاجابه والجواب انهم اختلفوا فيها فقال ابن عباس
لها النصف لظاهر الآية وهو قوله وان كن نساء فوق اثني وقال الباقر وهو
الحق ان حكمها حكم ما زاد وهو انه لهما الثلثان **الوجه** ان النصف غير اهل البيت
واجماع الطائفة بل اجماع الامة **الوجه** انه لو كان لهما النصف لكانا يتعبد بالوجه
ضايحا **الوجه** ان البنت الواحدة لها مع اخيها الثلث اذا انفردت قبله او في ان يكون
لها مع اخيها الثلث في كل لهما الثلثان **الوجه** انه يقال اوجب للاختين الثلثين
والبنات امس رجما من الاختين فيكون لهما ايضا الثلثان علوجه الاولى
الرابع ولد الولد يقوم مقام ابيه ويرث ميراثه قبل الام ولد ولها حصة بنت
البيت وبنت الابن لدخولها في حكم قرنت عليكم امهاتكم وبناتكم ولا ترحم
نزوجته على حدة وكذا يرحم عليه من كونه الجد ولد خولة في الوقف **الحكم** لان
لو وقف على بنين هاشم او بنو علي ولا ليطل الوقف فلا يل به فلا يقول في
العصية كذا قال الرازي والمعاشر وليس بشي اما فلا فلا انه لو كان ولدا
حقبة لشارك الولد في الميراث واللازم بجماعا فكذا الميراث وانما ثانيا
فلصدق النفي عليه وهو ينافي الحقيقة واما ثالثا فلضعف متمسكهم فان
التجيم فيما ذكره مستفاد من خارج وكذا الدخول في الوقف مستفاد من
القيمة اذا عرفت هذا فاعلم انه يرث كل منهم نصيب من ميراثه فليست
البنات الثلثان ولان البنت الثلث لاجتماعها وقال المرتضى بالحر والاكث

على قلناه لنظائر الروايات بذلك وانعقاد الإجماع بعده على قلناه
 انه جعل للأبوين لكل واحد منهما مجتمعا أو منفردا السدس مع وجود الولد
 كانه ذكر أو أنثى لا إطلاق لفظه ثم الولد ان كان ذكرا جاز الباقي إجماعا وان كان
 أنثى واحدة فلها نصف الأصل يبقى السدس يرد عندنا على الأبوين والبنت
 أخماسا أما مع الأخوة فيرد أرباعا على البنت والاب وقال الفقهاء ان كان
 الاب موجودا كان الباقي له لأنه عصبة والآفة يكون للعصبة من الأخت
 والأخوات والأخوة والأعمام وأدادهم الذكور الأولاد الأخت فانهم ليسوا
 بعصبة وسيأتي دليلهم على التعصبة طامع الماتين فضاء فلا فاضل في
 التركة الأمع فقد أحدهما فيكون الزايد عندهم للعصبة وأعلم ان ولد الولد
 يقوم ابنهم مقام أبيه في مقاسمة الأبوين فلا يكون لغيره أصحابا فانهم خصوا
 الميراث بالأبوين والإجماع على خلافه **السابع** مع عدم الولد وان نزل للأم
 الثلث كانت الآية الكريمة عليه ألا ان يكون هناك أخوة أقلهم ذكران أو
 أربع أنثى أو أربع خنثى أو ذكر وأنثى فيكون لهما السدس من الأصل
 بينهما والباقي بعد السدس والثلث في الصورة بين يكون للاب إجماع أصحابنا
 ولما يأتي من بطلان هذا اذا وجد الأبوان أماع فقد أحدهما فان كان
 الموجود للاب فالأصل إجماعا وان كان للأم فلها الثلث والباقي مرق عليها
 عندنا وقال الفقهاء ان الزايد على الثلث يكون للأخوة نبار على قولهم بالتعصبة

فمنهم

فمنهم ان الأخوة يحجبون الأم لأنفسهم اذا عرفت هذا فها فوايد انه يرد
 عندنا لمحب الأخوة شروط **أ** وجود الاب **ب** العدد المذكور **ج** ان لا يكونوا
 كفوف ولا قتلة ولا رقبا **د** ان يكون كلهم منفصلين لأحملا **هـ** كونهم للأبوين
 أو للاب **و** انما يحجبوا الأم توفى النسيب لكونه ذاعيله بوجودهم فانفت
 الحكم التوفى عليه لكان نفقته **ز** يرد هنا سؤال وهو انكم قلتم ان الأخوين
 يحجازان وهو مناف للفظ الجمع الذي هو منطوق الآية واجب بانه لما حصل
 الإجماع على ذلك وجبنا تأويل بانه لو اتي بلفظ التنشئة لم يضا والجمع لا يضيقة
 ولا يحجاز اختلاف لفظ الجمع فان الجمع يغلب على المثنى كما يغلب المذكور على الموث و
 المتخاطب على الغائب وفي الجملة لا يشرف على الأخت والجمع اشرف لأنه الزيادة
 وكذلك شرط في جمع السلامة كما يشرط في المثنى من العقل وغيره لأن المثنى جمع لغة
 كما قال النحوي لان الوفاط على اللغة وقد ثبت في الأصول انهم الحقيقة العز
 ولذلك اذا قال زيد فلانة طالق حمل على انزاله قبل التناحر لا غير من انزاله السر
 والحبس وغير ذلك وهذا ونقل عن ابن عباس انه لم يحجب المثلثة فما زاد والإجماع
 بخلافه **ح** لانه وانهم اقرب لكم نفعا الحق انه اراد النفع للأخوي بان يشفع
 بعضهم في بعض فان كان الوالد ارفع درجة شفع ان يرفع ولده اليه وان كان
 الوالد ارفع سالا الله بان يرفع اياه اليه وقبل النفع الديني وقبل المواد
 وجوب المنفعة من الطرفين اذا كان احدهما محتاجا دون الآخر فعلى الاب

في النساء

والمؤمن وقيل لا ينفون انكم يموت قبل صاحبه فينتفع بالآخر **باب**
 ولكم نصف ما ترك الزوجان ان لم يكن لهن ولد فلكم الربع مما تركت من بعد وصية
 يوصي بها او دين ولهق الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم
 من بعد وصية يوصون بها او دين **باب** ما فرغ من ميراث الوالدين الاولاد
 شرع في بيان ميراث الزوج والكلمات وقدم الزوج لانهم وراثت مع جميع
 الطبقات والزوج يطلق لخته على الرجل والمرأة بالإضافة الى الآخر وفي العرف
 يخص الرجل ويمنه بالنسبة فيقال زوج وزوجة وانما جعل للزوج النصف
 والمرأة الربع للحلة المقدمة واجابة لامة عم بوجه **باب** جواب صرح لما ساله
 ابن ابي عوجاه ان المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا عقل انما ذلك على الرجال
باب جواب الضاع ان المرأة اذا تزوجت اخذت الرجل معها فذلك وفري على
 الرجل وان الانف في عيال الذكر ان احتاجت وعليه ان يمولها وعليه نفقتها و
 ليس على المرأة ان تقول الرجل ولا تؤخذ بنفقة ان احتاج فوفر على الرجال
 لذلك فذلك قوله نعم الرجال قوامون على النساء الآية **باب** جواب صرح لما
 ساله عبد الله بن سنان عن ذلك فقال نعم لما جعل لها من العداق **باب** جواب
 المسكري نعم لما ساله الفهناكي على ما رواه ابو هاشم الجعفي بالمرأة المكنت
 تاخذ سرها وبأخذ الرجل القوي ههنا فاجاب نعم لان المرأة ليس عليها جهاد
 ولا نفقة ولا عقل وانما ذلك على الرجال فقلت في نفسي قد كان قل لي ان

قوله

ابن ابي العوجاه سأل عن عوم فاجابه بهذا الجواب فاقبله على فقال
 نعم هذه مسئلة ابن ابي العوجاه والجواب منا واحدا اذا كان من غير المسئلة
 اذا عرفت هذا فمنا فابدا المراد بالولد في قوله ان لم يكن لهن ولد انما
 ان يكون الولد من الزوج الوارث او من غيره من الزوجات وكذلك الولد من
 الزوج انما من ان يكون من المرأة الولثة او من غيرها من الزوجات او الامانة
 وكذلك انما من يكون ذكر او انثى وكذا ولد الولد يقوم مقام ابيه **باب** يشترط
 في الولد هنا ان يكون وارثا لو كان كافرا او قاتلا او رقما لم يكون له وجود ما يشي
 نصيب الزوجة ان كانت واحدة فهو لها وان كن ازيد اشتركت فيه **باب** رجا
 كان او ثمن الطاهر لامة والاجماع **باب** استحقاق الزوجة مخصوص عندنا بالزوجة
 الدائمة فلا يرث بالمقطوع على الاصح **باب** ان كانا الزوجة ذات ولد من الميت
 ورثت من جميع تركته وان لم يكن لها ولد منه ورثت من جميع تركته وان لم يكن
 لها ولد منه ورثت مما عدا العقار عينا واما العقار فلا يرث من رقبته الا من
 شيئا لعينا ولا قيمة واما الابنية والاشباب والاشجار فيعطي منها القيمة **باب** رجا
 او ثمن على القول الاصح اصحابنا وهذا يخص ان يورث به الامامية لما دللت
 عليهم رواياتهم عن ائمتهم **باب** ارث الزوجة عندنا عني مشروط ببقاء الزوجة
 الى الموت فانها قد توفت وان ارتفعت الزوجية كما في التبرع يطلق في منة
 فان زوجة المطلقة تراث ما لم يخرج السنة او يبي من مرضه او يتزوج وعلى ذلك

في النساء

اجماع الامامية عن **السادسة** وان كان رجل يورث كلاً او امرأة وله
 اخ او اخت فكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في
 الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين غني مضار وصية من الله والله عليم
 حكيم **الكلاية** القرابة واستفادها اما من الكلال وهو نقص في القوة الجسمية
 او من الاكليل الذي يحيط بالرأس والوسط خال ويطلق على الوارث والورثة
 من جهة ان كلامها ينسب الى اخوانها فكل واحد من رجل اسما
 ويورث صفة رجل وقيل على انه مفعول له مثل تعدت غلاما وجنابا والرجو
 انه على التيقن لان يورث يحمل وجوها رفع اربابهم بقوله كلاً ثم اطلاقها
 على الورث بمعنى انه لم يخلف والد ولا ولد او على الوارث فمفعول من ليس
 بوالد ولا ولد والاصح انه القرابة من جهة العضد القول بالاخوة والاخوات
 والاعمام والتعات والاخوال والعمالات واولاد الجميع والمراد هاهنا الاخوة
 ممن يتقرب بالأم خاصة اما اولاد القرابة ابني وسعد بن كلاله والراجح او
 اخت من الأم واما ثانياً فلا نه نعم جعل للكلاية في آخر السورة كما يحكي **الاثني**
 الثلثين ولاخوة الكل وهذا جعل للواحد السدس والاكثر الثلث فعلم ان
 الاخوة عنى الاخوة هنالك وحيث ان المقد هنا نصيب الام كما تقدم فاسب ان
 يكون المراد هنا الاخوة من قبلها واما ثالثاً فالروايات اصحابنا المتطابقة
 واما رابعاً فلا نه اجماعي وهذا هو البطلان الزائد عن المذكور من السور والثلث

يرد على الواو منهم اذ لم يكن سواهم عندنا وعند الفقهاء لا قرب عصبة كالح
 هذه المرتبة اعلى مرتبة الاخوة هي مرتبة الثانية بعد مرتبة الابوين والاولاد
 لا ينقل الميراث اليها الا بعد عدم المرتبة الاولى بكنيتهم وكذا لا ينقل من جهة الى
 الثالثة الا بعد عدمها بكنيتها **فذكر** ذكر الوصية وانما مقدمة على الميراث
 تأكيداً لها وقوله غني مضار حال من يوصي بها والمضارة في الوصية هو ان
 يوصي بالشيء من ثلث ماله او يقر بدين ليس بحقوقه فمضار المضارة الوارث
 ودفعه عن الميراث **ثم** قوله وصية من الله نصيب على المصيبة اي يوصيكم
 وصية كقوله فيما تقدم فريضة من الله والله عليم بنبأكم اي يعلم قصدكم
 في الوصية انما الوجه انه اول اجل المضارة جليهم اي يتجاوز عن قصدكم المضارة
 ولا يستعمل بعقوبتكم **الثانية** يستفتونك قل الله فيكم في الكلاية اذ امر
 هكذا لئلا يولد له اخت فلما انصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فلهذا
 مثل حظ الانثيين يعني الله لكم ان تضلوا والله بكل شئ عليم **الكلاية** قد
 انها بصرف على الاخوة من الابوين وعلى الاخوة من اجد هاهنا وقد تقدم ذكر كلاً
 الام والمراد هنا الاخوة من الابوين ومن الاب فقوله اذا اجتمعت الكلايات
 كلهم كان لم يتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثلث ان كانوا اكثر والباقي
 للمتقرب بالابوين وميقط المتقرب بالاب لكنه يقوم مقام المتقرب بالابوين

في النساء

عند عدمهم ويرث نصيبهم وان عدم المتقرب بلام كان المال للمقرب بالاب
ومع عدمهم للمقرب بالاب كالتناهي وقد قلنا فيما مضى انه اذا لم يكن سوى
المتقرب بلام اخذ ما سمي له من الثلث والقدس فرضا والباقي بالرد عليه
عند اصحابنا وعند الفقهاء للعصبة وكذا نحن نقول ايضا في الاخوة الواحدة
من الابوين والاخوة فصاعدا لها اولهن النصف بالثلث والباقي
رد عليها او عليهن وعندهم للعصبة وهذا فائدة في قوله نعم وهويته ان لم
يكن لها ولد لانه على بطلان قول العامة بارتداد الاخ النصف مع البنت لانه
نعم شرط في ارثه انتفاء الولد والبنت ولد بدليل قوله نعم يوصيكم الله في
اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلا يكون الاخ وارثا مطلقا لان المشروط
عدم عدم شرطه فالوورث النصف لهم مخالفة الكتاب في قوله وهو
يرثها كانه على ان الاخ يرثها لفرض النص على انه مع عدم الولد يكون ارثها
كله له فيكون من اصحاب الفروض اولاد الاخوة والاخوات عندنا بقوى
مقام آباءهم ويرث كل نصيب من يقرب به الاجداد عندنا من مرتبة الاجوة
فاذا اجتمعوا معهم كان الحقد للاب كالاخ له والحبنة له كالأخت له والمجد للام
كالاخ منها وكذا الحبنة المبنية الثالثة من مراتب الارث الاعام والاخوال
عندنا وعند بعض فقهاء العامة وليس في الكتاب دالة صريحة على ارثهم نعم
يكون الاستدلال على ذلك بانه اولو الارحام فانها عامة في كل ذي رحم وهو

ذو الارحام وكذا هذه الآية دليل على الرد على ارباب الفروض لاجماع الكل
على انها اذا دلت على الارث وجب مراعاة الاقرب فالاقرب ولا اقرب من ارباب
الفروض ولا تقدم الله عليها هذا خلف واما دلالتها على الارث فقد تقدم هذا
مع اجماع الطائفة المحقة الذي دخل فيهم المعصوم على ذلك ودلالة النقوات
من الاحاديث عن العامة ايضا على ذلك اما تفصيل ارثهم فعمل من لانه الشريفين
بيان الآية **الفائدة** واتي خفت الحواشي من رواية كانت امراتي عاترة
فهب لي من ذكرك وليا يرثني ويرث مني ابني وابني مني مني ما واه
الفرقة للسهم مما لا يجب فيه كابوين وبنين وامسا لهما وانما العتق فيما اذا
زادت الفرقة عن السهام او نقصت والاولى مثله التقصيص هو الرد على
العصبة دون ارباب الفروض كما قاله المخالفون واستدلوا عليه بحديث الآية وفيه
الدلالة على ان ذكرناهم سال وليا ولولا التقصيص لخص التواليا به بل قال وليا
او ولية فلما خصصه به دل على ان في عمه يرثونه مع الولية فلذلك لم يطلبها
واستدلوا ايضا بما روه عن طاروس عن ابن عباس عن النبي ص انه قال الحقوا
بالاموال الفرائض فما ابقيت الفريضة فلا ولي عصبة ذكر والولاء من الآية ان
يخص السؤل الغوايد ان الذكر احب الى طبعاء البشر من الانثى انه طلبه
للارث والقيام باعمار البنوة معا ولا شك ان ذلك غير مضمون في النساء
لانهم ناقصات عقل وخطو دين انه اذا اراد الميراث الشامل للذكر والانثى

في سورة مريم ٢

وعن الحنفية بأنه مطعون على سنده وقد ذكره ابن عباس كما رواه قاربه بن مضرب
قال قلت لابن عباس روي عن اهل العراق عندك مطعون ان ما ائمت الفرائض
فلا ولي عصبته ذكره قال من اهل العراق انت قلت نعم قال ابلغ اني اقول
ان الله عز وجل آباءكم وابنائكم لا تدرون انهم اقرب لكم نفعا وضررا من الله
وقوله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وهل هما الا وبنينا
وهل انما شيئا ما قلت هذا واولا ووس يدويه قال فاديه فليقتطوا و
فقال لا والله ما رويت هذا وانما الشيطان الفاه على الستم وهذه الآية
لم تروها عن طاووس والثاني مثله العول كما بوزن بنتين زوج اوزجة
وامثاله فان اصل الفريضة من ستة فاصحابنا يعطون لابوين السدسين
والزوج البع ولا ربع صحيح هنا فيصير اربعة وعشرين لابوين ثمانية وللزوج
ستة ان كان وللزوجة ثلثه ان كانت والباقي وهو عشرة او ثلثه عشر للبنتين
يدخل النقص عليها واما الخالف فيجعل الفريضة على تقدير الزوج الى ثلثين
فيعطى البنتين ستة عشر واولوين ثمانية والزوج ستة وعلى تقدير الزوج
الى سبعة وعشرين للاولوين ما تقدم وللزوجة ثلثه فيصير ثمانا وستا ويندلو
على ذلك بالقياس على تركه لا يعي بالدفوف فانه يدخل النقص على الجميع وبما
رواه سماك بن حرب عن عروة السلمي قال كان علي بن ابي طالب في مقام رجل
اليه فقال يا امير المؤمنين رجل افسد ابنته وابويه وزوجه فقال افساد

ثم المرأة نسكا وبان عمر حكم بالعول ولم ينكر احد فصار اجماعا واستدل
اصحابنا بوجوه **١** انه لا بد من مخالفة آيات الارث وكلما كانت المخالفة
اقل كان اولى وهو قولنا **٢** اجماع الطائفة المحقة وهو حجة عندنا **٣**
تواند الاحاديث عن قوم وقوم وان ذلك في كتاب الفرائض بالاء رسول الله
وخط علي بن ابي طالب في ان التهام لا نقول **٤** ان كل واحد من الابوين والزوجة
له سهمان اعلى وادنى وليس للبنت والبنين والاختين لولا قولنا لا سهم وا
فاذا دخل النقص استوي ذوا النهام في ذلك واجابوا عن حجة الخصم اما عن
القياس فيطلبانه عندنا وبغير تسليمه نقول اما دخل النقص في الدفوف
لا امر غير حاصل هنا وهو الذي جع بعض مبرج واما هنا فالمرج موجود وهو ما
ذكرناه من ان البنتين ليس لهما النصيب الا في خلاف الزوجين والابوين
واما من الحنفية فان عليا ام اجاب على حجة الانكار على القائلين بالعول لا اجماع
اهل بيته على انه لم يكن قابلا بالعول بل منكرها واما حكاية عمر فيمنع الاجماع
وبان التلويث لا يد على الموافقة ولا يظهر ابن عباس المخالفة بعد عمر وقال
هيت وكان هيبا **السادس** واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى
والمساكين فان قوم منه وقولوا لهم قولا معروفا قيل هذه منسوخة بآيات
الارث بالنسبة وقيل بل هي محكمة وانه لا يجب للزوجة حصة في قسمهم الرضخ لمن لا
يسم له من الارث واليتامى والمساكين واليتامى وعن سعيد بن جبير ان

في النساء

ناسا يقولون نخت والله ما نخت ولكننا ما نخت به الناس وقيل
ان ذلك مختص بالحي اما الارضون والريقت فلا بل يقولون ح القول المروي
وهو الاعتداء وقيل العذر من ان الطفل لو كان فيهم صغي وجنته وليه بانه
لو كان لي اعطيتكم وقيل الخطاب للرئيس اذا حضرته امارات الموت وايراد
قصة امواله والاعصار بها ان يفعل ذلك والاول اشهر وقضية الخطاب تدل
عليه واعلم انه وقع الاجماع ودلت السنة الشريفة وبيان الاممة الصادقين
على شرائط الارث وعلى موانع له كالكفر والرق والقتل فيكون في شرائط الارث
وجود المانع كالمختص لهم الآيات المذكورة فيلزم من العمومات المختصة
وهو المظ **كتاب الحدود** الحد يقال لغة للحاجز بين
الشيئين ويق ايضا المنع ومنه قيل للثواب حداد وتقال المنهى الشيء ومنه يقال
حدود الدار احدها حوا اي ثبتت منبهاها وشيئا هو ايقاع عقوبة فقهها الشارع
للخلف على كتاب عصيته ويكنى لخرق من المعنى الاول لكونه حاجزا بين التي العقلة
ويقال كتاب المعصية ومنه الثاني لان فيه معنى المنع وعن الثالث لانه عقوبة لها
وقد واغاية لا يجوز التجاوز عنه وهو اقسام **احد** الزنا وفيه آيات **الاولى**
والثاني ياتين بالفاحشة من نياتكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فاستشهدوا
فاسكوهن في البيوت حتى يتوفين الموت لو جعل الله لهن سبيلا اضاف اريد
بمعها الحكم **آ** قيل المراد بالفاحشة المباحة ولا اكثر ان المراد الزنا فعلى

في النساء

هذا قيل المراد المعصية وهي المراد بالثيب لانه اضاف اضافته زوجية اذ لو
اراد غير الزنا جات لقول من النساء **ف** استشهدوا عليهن اربعة منكم فيه دالة
على نصاب الشهادة واشتراط الاسلام والذكورة على تفصيل باقي **ف** فاسكوهن
في البيوت قيل المراد صيانهن عن مثل فعلهن فلا مال كناية عنه ولا اكثر انه على
وجه الحد على الزنا وكان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ بآية الجلد وقوله حتى
يتوفين الموت اي يملكه خذوا المضاف للعلم به بقضية استحالة اسناد التوفى الى
الموت لكونها بمعنى واحد **او** يجعل الله لهن سبيلا وقيل السبيل التنازع
المعنى عن السفاح وهذا الريم على تقدير ارادة المحصنات وقيل السبيل الحكم
الناسخ وهذا ثبت آية الجلد قال النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا فاحتمال
كونه التوبة لم يدل عليه لكن يحتمل ويجعل كناية عن عز التوفى **الثانية**
والثالثة يا ايها الذين آمنوا اذا جاء با واحدكم منكم با خبر فاعرضوا عنه ان الله كان
توابا رحاما فوايد **قال** ابو مسلم المراد اللواط لانه بلفظ الذكر والذكر
المعصية على اعادة الزنا والتشبه للفاعل والمرأة وغلب الذكر في العبارة
ثم قيل المراد بالاذى التوبيخ والاستخفاف فعلى هذا لا يكون منسوخا لانه حكم ثابت
مطلقا بل المنسوخ لاقتصار عليه وعلى قول ابو مسلم يكون محله على التمسك لانه حوالا
واطلاق الاذى ينصرف الى ابلغ مراتبه وهو القتل والفرأ انه من ناسخه
للآية السابقة وقيل بالعكس وامر موضعها في الندوة بعد هذا وان كانت قبلها

في النساء

نزل لا وقيل المراد به حد البكر وهو الجلد والتغريب كما ان حد الشيب الجلد
والرجم فان تاب واصلاحا فاعرضوا فيه دلاله على ان الزاني اذا تاب قبل
الرفع الى الحاكم لا يجرد واما بعد الرفع والحضور فان تاب بلا قرار فحق الامام
وان تاب بالبينه حتم الحد المراد بالاصلاح الاستمرار على التوبة قوله ان الله
كان توابا اي كثير التوبه وهو تعليل للاعراض وادارة بالرحمة فيه اشارة
الى ان قبول التوبة بفضل وقيل المراد بالذات شانه ان لا تقبل الا ايضا
الشهادة والمراد بالاذي حدها حد الفرية وهو ضعيف **الثالث**
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في
دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين
الاسمان مرفوعان بالابتداء وخبرهما محذوف عند الخليل وسيبويه اي مما قرئت الله
حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا اجله لغوي معطوفه على الاول وعند المبرد
انها جملة واحدة لان المبتدأ لما يفتى معنى الشرط والمبتدأ موصول بفعل اي
بالفأ اي التي نزلت والذي نزل فاجلدوا اذا تقرر هذا فقد اشتملت على
احكام ثلثة **أ** الامر بالجلد مائة والجلد ضرب الجلد بحيث لا يتجاوز الملة
الى اللحم وهذا الحكم مخصوص بالثبوت والكتاب اما السنة فبالزيادة تارة
كما في حق البكر الذكر فانه يراد بالتغريب سنة لقوله لم البكر بالجلد مائة
وتغريب عام وسنعه ابو حنيفة والجني بطل قوله وكذا عمل الصحابة وقوله

في حق التوبة

ان الزانية

ان الزانية ناسخة للجني ضعيف لان عدم ذكر التغريب لا يستلزم كونه منسوخا
بها وبلا بد ان تارة كما في حق المحصن المحصنة فان حدها الرجم هذا ان قلنا
بعدم ضم الجلد الى الرجم والافوا ايضا زيادة نعم قبل الضم في حق النجس خاصة
وقيل عام وهو الحق لان عليا عم جلد سراجة يوم الخميس ورجها يوم الجمعة
وقال جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله ص وكانت سراجة شابة
وفعله م حجة والمراد بالمحصن من له زوج مملوك بالعقد الدائم يغزو عليه
ويروح ومن المحصنة من طهار زوج بالعقد الدائم يغزو عليها ويروح والبكر
قبل ما عدا المحصن قبل من ملك لم يدخل والطلاق رجسا لا ينافي في الاحصان مع
بقار العدة بخلاف الباقي وان بقى وعندنا الاجز على المرأة ولا تغريب واما
الكتاب فينصف الجلد في حق الامة لقوله فعليه نصفه على المحصنات من العذار
واختلف في الجدي فيقول كالحق وقيل كالامة وهو الاقوي **م** قوله ولا تأخذكم
بهما رافة في دين الله والرافة الرحمة وفيها اثنان فعالة وفعله نحو كانه وكا
وشامة وشامة والخطاب هنا وفي قوله فاجلدوا الآية والحكام قوله في دين
الله اي في حفظه وقوله ان كنتم تؤمنون بالله مضاف ان حفظ دين الله
من لوازم الايمان فمن اتى بالمرؤم يلزم الايمان بلازمه والام لا يكون مؤمنا
فان عدم اللازم ملزوم لعدم المرؤم وهذا على سبيل المبالغة في الحكم وتشديد
لامر الزنا وحما المادنة ليحفظ النسب ويجري الاحكام الشرعية المرتبة عليه

على اصولها وكذلك قالوا يا معشر الناس اتقوا الزنا فان فيه شت خصال
ثلث في الدنيا وثلث في الآخرة اما الاولى في الدنيا فانه يذهب اليها ويورث
الفقر وينقص العمر واما الثانية في الآخرة فانه يوجب السخط وسوء الحساب
والخلود في النار وفي الآية دالة على انه يضرب لشد الضرب وانه لا ينقص
الحد شيء وانه لا يجزئ الشفاعة في اسقاط وفي الحديث عن النبوة انه قال يوتي
بوالنقص من الحد سوطا فيقول له لعلك فيك له انت ارحم بهم مني فيقول
به الى النار ويوتي من سوطا فيقول لعلك فيك فيومر به الى النار
ثالث ولينها اغدا بها طائفة اي ليحضر لاجل الشهادة ليس يدع الناس عن مثل فعلها
وقد الطائفة بالمؤمنين لئلا يكون اقامة الحد مانعة للفار من الاسلام
ولذلك كره اقامته في ارض العدو واختلاف في الطائفة فعرضتم اقلها
وبه قال مجاهد وابراهيم وقال عكرمة اثنان وقناد والزهرية ثلثة وابو عبيد
اربعة لان بسبب هذا الحد ثبت الحد وهو قريب لكن قول الباقر قوي
بوجه ان الفرق جمع واقله ثلثة والطائفة بعضها فيكون واحدا **الرابعة**
يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم
ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم
ياقروا بحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون ان اوتيتهم بهذا فخذوه وان لم
تؤتوه فاحذروا اي لا يحزنك صنع الذين يسارعون في الكفر اي يعفون فيه

في الآية

سجادة فمهم الى المنافقين وهم الذين قالوا آمنا الى آخرة والى اليهود المتبعين
للكذب وهو ما حرقوه من احكام التوبة وهم ايضا متبعون لقوم آخرين لم يحضروا
بملك بغضا لك وقوله يحرفون صفة اخرى لهم قبل ثلث هذه في يهود بني
حيث ارسلوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من محض زيف وقالوا الرسول لهم ان افناكم
محمد بن الجمل فخذوه وان افناكم بالرحم فلا تقبلوه وذلك لانهم عرفوا حكم
التوبة برحم المحض الى انه يجلد اربعة سوطا ويسود وجهه ويشتر على حمار
وغرقهم ان خبيثة من اشراخهم زنت فكرها وارجمها فارسلوا الى النبي صلى الله عليه وسلم
ليستفوتهم طمعا في رخصته يكون في دينه فقال لهم انتم منكم منكم فقالوا نعم فاما
بالرحم فابوا ان يقبلوا فقال جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم غراب صوريا واجعله
ينسك وبنيهم حكما فقالوا انتم تعرفون اين صوريا قالوا نعم واشتوا عليه وغطوه
فارسل عليه فاقبل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انشدك الله هل تجدون في كتابكم الذي جاء
به موسى عم الرحمة على المحض فقال نعم ولولا مخافون من قبل التوبة ان كنت
لما اعترفت فنزلت يا اهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثير مما كنتم
تخفون من الكتاب ويعفون عن كثير فقام ابن صوريا وساله ان يذكر الكتاب الذي
امر باللعن عنه فاعرض عنه ذلك واسم ابن صوريا عبد الله وكان شابا امرد
اعور وكان علم يهودي في زمانه ونقل الزمخشري انهم ارسلوا الرايين مع
دهط منهم الى يفرق نطة ليسألو الرسول صلى الله عليه وسلم عن امرهم وقالوا ان امركم

في الحد عفة المذنوبة واليه أشار بقوله المحضات ولم يرد به بالحرف السابق
 في الزنا لاجتماع على ثبوت الحد بالقذف لغير المزدوجة أما غير العفيفة فانه يجب
 التعزير الا ان يبلغ حالها الى الاشتهار بالزنا بحيث لا يستكف من الخطا بتهمة
 لاحد ولا تعزير **م** انما يجب الحد لو لم يثبت عند الحاكم وشوكة اما بالقرار اربعا
 او باربعة شهود في مجلس واحد غير متفرقين بل متفقين على العمل الواحد مع اتحاف
 الزمان والكان وبه قال ابو حنيفة والثاقي لا يشترط اتحاد مجلس الشهود وقال
 اصحابنا يثبت اربع بثلثة وامرأتين او رجلين واربعة سنة على قبض يكره في
 كتب الفقه **م** القاذف يجلد ثمانين حرا كان او عبدا رجلا كان او امرأة لموم
 اللفظ والتعريف في العبد اما حارة في الزنا **هـ** انه لا يقبل شهادة والمراد به
 ما دام فاسقا **و** انه محكوم بنفسه وهو دليل على كونه كسوة **ز** انه اذا تاب
 قبلت شهادته عندنا والثاقي يبار على ان الاستثناء من قوله لا تقبلوا لهم
 شهادة ابدًا والواو للحذف على جزاء الشرط فيكون من جملة الجزاء وهو قول
 اكثر الثابتين وروي عن عمر انه قال لا يكره في شهادته على العينة ان ثبت
 قبلت شهادته فابي ان يكره بنفسه وقال ابو حنيفة لا يقبل شهادته ابدًا
 الا ان يشهد قبل اقامته الحد عليه او قبل تمامه بناء على ان الواو في قوله وادرك
 هم الفاسقون للاستيناف والاستثناء عن الفاسقين وهو قول ابن جريج وابن
 المتيب والخالف المراد بالاصلاح المحطوف على التوبة هو الاستمرار عليها وقيل لا بد

فعل

من عمل وان قل ثم هنا فريد **ح** لا فرق بين كذا المذنب ذكر او انثى ولفظ
 الثابت في الآية لمخصوص الواقعة وقد عرفت انه غير محصور **ط** المذنب بالواو
 كالقذف بالزنا من غير فرق وكذا الصحيح اما القذف بالكفر او الشرب وغير ذلك
 من المعاصي فيوجب تعزيرا **ق** انه يجلد بشيابه بخلاف حد الزنا فانه يجلد عيانا
 وقيل في الزنا يجلد كما وجد بالضرب في القذف متوسط وقال قزم يجلد
 الرجل **د** والمرأة قاعدة **ر** بشرط في المذنب الحرة والبلوغ والاسلام
 كان بخلاف ذلك عنه قاذفة **س** حد القذف حق الادنى يتوقف اقامته على
 المطالبة ولا يسقط التوبة مطلقا لامع العفو من المذنب قبل الثبوت لا بعد
 ورضاه جز من التوبة وحدها الذاب نفسه ان كان كاذبا والنخبة ان كان
 صادقا فلا يقبل شهادته بدون ذلك وقال بعضهم اشتد الضرب لكونه في التعزير
 ثم بعد في الزنا ثم بعد في الشرب ثم بعد في القذف لان القاذف قد يكون صادقا
 فيما قاله وانما عوقب صيانة للاعراض وقد حافظ الشارع على صيانتها لقوله لا
 تجسسوا ويقولون ان الذين يجتنبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذاب
 اليم في الدنيا والآخرة **الفاصلة** الذين يرمون المحضات الخافلات المؤمنات
 لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم المحضات العفايف والخافلات
 السلمات القلوب عن الجنائث الفسائية وانما جمع وان كان السبب واحدا
 وهو عايشه ليعلم عموم الحكم في كل محضة قذفت بالزنا وقد شد الله امر

في النور

القذف لم يثبت في غيره حيث جعل القاذفين ملعونين في الدنيا والآخرة و
 توعدهم بالعذاب العظيم وأوجب عليهم الحد في الدنيا **قوله** قد تقدم حد
 قدامة لما شرب الخمر قال علي بن ابي طالب عليه السلام قد قلنا ان الله لم
 يدر عمر كيف يجده فقال الامير المؤمنين ع اشر على في حقه فقال الله تعالى
 لان شارب الخمر اذا شربها سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى قال الله
 ان الذين يعرفون المحصنات ثم ياتوا اليه فذلك على حد المسكر ثمانون
 وهذا ليس قياسا منه لان مذهبه يحرم القياس بل ياننا للحد كما سمعنا عن
 ولما ذلك لما سكر الوليد فاراد عثمان بن عفان حقه وكان رآه في الحد
 فاشار اليه علي بن ابي طالب فصر به بدمه فصار اسان اربعين حلة فكانت ثمانين
الثالث حد الرقة وفيه آيات **الاولى** السارق والسارقة فاقطعوا
 ايديهما خيرا بما كسبا فكل الامور الله والله عز وجل حكم اعراب السارق والسارقة
 كما تقدم في الزاني والزانية من المذهبين وخيرا وتكاليف مضبوطة على المفعول
 له والتمسك بالعذاب في الآيات مشتملة على احكام كلها مجمل فينقل الى بيان
 النبي ص لقوله ليبيّن للناس ما نزل اليهم وعندنا ان الآية عم كذا لما ثبت
 من انهم حفظوا للشرع بعدهم **السارق والسارقة** سواء قلنا ان اسم الحبس
 المعزى **الاسم** او لم نقل فانه مجمل يحتمل عموم كل سارق وبعضه كقولنا ان
 المنة **سارق** اي افح الما اذا سرق مال ولد والعبد مال سيده والعائم من الضمة

في الآية

الزنا

والشريك من المثل كما يظنه حقه وكل ذي شبهة محتملة **قوله** فاقطعوا القلم
 قد يراد به الشق من غير ان يانه نحو بيت القلم فقطعت السكين يدي وقد يراد
 بالآية فوج محتمل للتبيين كقولنا البيان الشرعي حكم بارادة الثاني **وقد** الاجماع
 على انه لا يقطع الا يدا واحدة وهي محتملة لارادة اليدين واليسار لصدق اليد على
 كل واحدة منها لكن البيان المذكور يخص اليدين انما قال ايديها ولم يقل يديه لعدم
 الاشتباه بنحو قوله ثم فقد منعت قلوبكم **قوله** اليد اطلقت لجهة وعرفا على الجوارح
 المحصورة من الكف الخروس الاصابع وشعرها من المرفق الى الرس كما في آية
 الوضوء من الزند الى الرس كما في التيمم عندنا وعلى الاصابع لا يعني كما في قوله
 فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ولم يبيّن في الآية المراد وح ليس احد الا
 اولى من الآخر فيكون اللفظ مجمولا وقيل انه عني مجمل لان اليد حقيقة في الاول
 مجازا في الثاني ولذلك صرح ان يقال لما دون المنكب بعض اليد فيكون اللفظ
 ظاهرا في جملة اليد ولذلك قال به الجوارح فلا يكون مجمولا والحق الاول لان القلم
 من المنكب غير مراد اجماعا لان قول الجوارح باطل كلفهم بانكارهم ما علم من الدين
 ضرورة فلا يكون الحقيقة مراده فيحتمل على بعض اليد من الاقسام المذكورة
 وليس بعضها اولى من بعض بالنسبة الى اللفظ فثبت الاجمال وهو المطا اذ عرفت هذا
 فالمشهور عند الفقهاء القطع من مفصل الكف عن الصاعد وعند اصحابنا هو
 قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والابهام فان عاد ثانيا مع

الشرايط والقطع او لا قطعته جله اليسرى ويترك له العقب فان عاد ثانيا
 بعد قطع الرجل خلد في السجن حتى يموت فان سرق في السجن قبل واعتمدا
 في ذلك على تعلم المتواتر عن ائمتهم وعلى انه يصدق على ذلك اسم اليد كما قلنا
 وعلى اصاله عدم التمسك على اكثر من ذلك لا بدليل ولم يثبت كذا في هذا
 فوايد **النصاب** الذي يجب للقطع باخذه عند اربع دينار فيها خالصا
 مسكوكا او ما قيمته ذلك وبه قال مالك والثاني وبه حكم الخلفاء الاربعة وقال ابو
 عشرة دراهم وقال الحسن البصري درهم وقال الطبري لا حد له بل اي شيء كان في
 قليل او كثير **يشترط** مع ما تقدم الاخذ خفية لا مشاهرة ولا اخراج بنفسه
 لا بغيره ولا مع غيره **ان** يباح حقيقته نصا **باب** **يشترط** ايضا الاخراج من
 حره وحره اصحابنا بانه ليس لغير المالك الدخول اليه وقال الجاهلي هو ان
 يكون في بيت او دار مخلق عليه وله من يراعيه والا ولى ان يرجع فيه الى العرف
 فكل شيء من خصته **ثبت** هذا الحد بالاقراءتين او شهادة عدلين فلو
 اقر مرة لا غير يثبت للمالك الا غير ذلك او شهد واحد وحلف المدعى **الثانية**
 فمن تاب عن جرمه واصلاح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم
 المراد هنا بظلاله سرقه والاصلاح الاستمرار على التوبة ولا كلام في سقوط العقاب
 الاخرى بذلك اما الحد فلا يسقط بها ام لا قال ابو حنيفة لا يسقط وهو احد
 قولي **الثاني** قال اصحابنا يسقطه قبل الثبوت عند الحاكم اما بعده فان ثبت

في المائدة

بالبيعة فلا سقوط وبلا فارق قبل نعم الحد كما في البيعة وقيل بتخفيف الامام الفعل
 على نعم لما ذهب به ائصار والمفسرة فقال له عم هل تحفظ شيئا من القرآن فقال
 نعم سورة البقرة فقال ذهب يدك بسورة البقرة فقال له لا اشعث اعطى حدا
 من حدود الله فقال له وما يدريك اذا قامت البيعة فليس للامام ان يعفو قال الله
 نعم والحا فقرر لحدود الله واذا اقر الرجل على نفسه بسرقه فذلك للامام ان يشأ
 عفى وان شاء عاقبه واذا حاكم المالك فلا يسقط بالتوبة مطلقا لامر نصريح
 بالبراءة وكذا لا يسقط للمالك بالقطع بل يجبر به بعينه او قيمته فقال ابو حنيفة
 لا يجب عليه القطع والغرامة معا بل ان قطعت سقطت عنه وان غرم سقط القطع
 وهو فرق ضعيف ومع شوق التوبة الحقيقية يقبل شهادة لقوله فان الله غفور
 رحيم **الرابع** حد المحارب وفيه آيات **الاولى** انما اخراج الذين يجارون الله
 ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم
 من خلاف او تنفوا من الارض ذلك لهم فري في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
 عظيم محاربة الله ورسوله محاربة المسلمين جعل محاربتهم محاربة الله ورسوله فقطعا
 للفعل واصل الحرب المتلب منه حرب الرجل له اي سلبه فهو محارب وبه حرمه حرب
 وعند الفقهاء كل من جرد السلاح لاختافة الناس في تروايج ليل او نهار اضعيفا
 او قويا من اهل التبة كان او لم يكن ذكره كان او انشئ فهو محارب ويدخل في
 ذلك قاطع الطريق والمكابر على المال او البضع وفساد مسجون بصفة لصد

في المائدة

محذوف في سمي فسادا او على الحال اي مفسدين او على انه مفعول له واختلف
 في حقه فيقول على التخيير لظاهر الآية اذا المجاز والاضمار على خلاف الاصل فتجيز
 الامام بين الاقسام الاربعه على اي فعل صدر منه من قتل واخذ مال او جرح او اخا
 ضل هذا يصلح قطعاً وقيل بالتشبيهاً بالتفصيل وهو اقسام **١** يقتل او قتل
 خاصة فالوفاة في الوفاة قتل جزا ولا ماله قصاصاً **٢** ان اخذ المال وقيل استرجع
 المال وقطع مخالفاً ثم قتل وصلب **٣** اخذ المال خاصة قطع مخالفاً وفي
 جرح ولم ياخذ شيئاً اقتصر منه وفي **٤** ان اشترى السلاح واخا خاصة ففي لا غير
 ومن العجب قول الرازي انه هذا التفصيل يدل الآية عليه وليست شعري بما ياتي
 طريق يدل الآية واوصريته في التخيير بين الاقسام الاربعه اللهم الا مع اضرار قد
 قلنا ان الاصل عدمه فان دل دليل على تقديره فيكون الدلالة مستغادة من ذلك
 الدليل من الآية فاذا الحق القول بالتخيير وهذا فوايد **١** الصلابة على القول
 الاول يكون وهو حي قطعاً وعلى الثاني قتل بقتل ثم يصلب وقيل بل يصلب حياً ويترك
 حتى يموت وقيل يصلب ويخرج حتى يموت **٢** القطع مخالفاً هو ان يقطع يمينه
 او لانه يقطع رجلاه اليسرى وقد تقدم كيفية القطع **٣** نشر ابو حنيفة النقي
 بالجسر وقال الثاني واصحابنا هو النقي من يده واي بلد يستقر فيه او يقصده
 يكتب اليهم انه محارب فلا يباع ولا يعامل ولا يماشر وقيل بل يقتصر على من ينف
 بلده لا على **الاشافيه** الا الذين يابون من قبل ان تقدر واعلمهم فاعلموا ان الله

في المائة

غفر رجم عندنا وعند الشافعي ان هذا الاستثناء من حقه نعم اما حق الذي من
 القتل والجرح والمال فلا يسقط الا القصاص والاداسوار كان المال موجوداً بعينه
 اقله فبغيره من قيمته وقال بعضهم الاستثناء من كل حق الا ان يوجد في المال
 فيؤخذ منه وتبديل القوبة يكونها قبل القدرة بدلاً على انها حصلت بعد القدرة
 لم يسقط الحد وان اسقطت العقاب الاخرى **كتاب الخبايا**
 وفيه آيات **الاول** من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغيب
 نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكانما احيا
 الناس جميعاً فقال من اجل ذلك فعلت بفتح الهزة وكسر ها اي بسببه سوار كان
 السبب فاعلياً او غائباً ومن لا يدرك الغاية فان الشيء يتبدل من سببه وقد
 تبدل من باللام فيقال اجل ذلك وهو اشارة الى ما تقدم من قتل فابيل هابيل وقوله
 يعني نفساً اخرى اي لا على وجه القصاص ولا على فساد يصدر منها موجبة لقتلها
 واختلف في التشبيه الاول على قول **١** ان التشبيه مضاه ان ينفذ من قتل الناس
 جميعاً في انهم خصومة في قتل ذلك الانسان **٢** في تعظيم الوزر واللام **٣** انه كان
 قتل الناس جميعاً عند المشرك انه يجب عليه من القتل والقود مثل ما يجب عليه
 لو قتل الناس جميعاً فكذا في التشبيه الثاني اقوال **١** انه كان احيا الناس جميعاً
 عند المستقدم انه من جناها من غرق او حرق فاجره كاجر من احيا الناس جميعاً
 انه من غرقها من قبلها وقد وجب عليها القود **٢** انه من جرحها من غرقها

في المائة

بأفنه جارتها أحوال بني من يريد قتلها وبها وإنما قال أحياءها على جهة المجاز
من إطلاق التنبؤ على التنبؤ هنا في الوصفين أنه تنبيه على سبل المسألة
تفصيلا لثان القتل وهو لا الأمر ولكن في طرف الأحياء والآفات تنبيه في
هذا الوجه له لمنافاة لغير العقل والعمل **الثانية** بإثباتها القدر أنما كتبت
عليكم المقاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد لأنني بالأنثى فهو عني له
مراجعة شئ فاتباع بالمعروف وأداه إليه باحسان ذلك تخفيف من حكم درجة
فمن اعتدى بعبد ذلك فله عذاب اليم هنا فوايد **أ** كان بني جيتون من أحياء
العرب ما كان أحدها قول فاستموا لثقتي الحر بالعبد والذكر بالأنثى
والجيتون بالجهل فلما جاز الإسلام تحاكموا إلى رسول الله فقلت فامرهم أن يقتلوا
أي يتكافوا المقاص من قصص المثل وهو الاتباع فان الولي في المقاص شيع أش
الجاني فيعمل كغضله وح لا يرده سؤال أن الولي له الجناح في العفو واخذ الدية و
المقاص فلم قال كتب ومضاه وجب كما تقدم لأن المأذون ما هو واجب في
الأصل ونفس الأمر أما العفو واخذ الدية ففرعان على الاستحقاق ولذلك لا
يجب على الجاني قبول آراء الدية عندنا وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي
لولي الجناح بنو الدية والمقاص وأن لم يرخص الجاني والمراد بالوجوب عدم
جواز التقدي المحض المكافى كما حكاه من حكاية الحيتين **قوله** الحر بالحر
والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى قيل هذا منسوخ بقوله النفس بالنفس وليس شئ

في البقرة

أما أولا فلا نه حكاية ما في التورية فلا ينسخ القرآن وأما ثانيا فلا صالة عدم
النسخ أو لافافاة بينها وأما ثالثا فلا نقول النفس بالنفس عام وهذا خاص
وقد تقرر في الأصول بآثار العام على الخاص مع الثاني إذا عرفت هذا فاعلم أن
قتل العبد بالحر والأنثى بالذكر إجماعا ولعدم دلالة الآية على منعه ولأنه إذا جاز
قتل القاتل بمثله فلا أشرف أو لم يجره بقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى لا
جوزة أبو حنيفة عملا بعموم النفس بالنفس ومنعه ما ذكره الشافعي للمعنوم الحر بالحر
إلى آخره لأن المعنوم إنما يكون حجة حيث لم ينظر للتخصيص فمضى مقتضى
الحكم وقد بينا الغرض وهو دفع حكم الحيتين بل منعاه لما رواه علي بن أن رجلا
قتل عبده فجلده رسول الله وفاء سنة ولم يفد منه ولما روي أنه قال لا ينزل
مسلم بذي عهد ولا حر بعبد ولعمل الصحابة من عني بك وهو مذهب أصحابنا لعدم
العمل بالمعنوم مطلقا ولذلك لا أحاديث فيهم ثم بقي هذا كلام وهو أنه إنما يقتل
الحر بالحر مع التكافى وهو الشاوي في الإسلام والعقل وإن لا يكون القاتل أبا
المقتول خلافا لما لا في الأخرى وهو حكم الأم حكم الأب عندنا ليس كذلك بل يقتل
بالولد وعند الفقهاء حكم الأب ما قتل الولد بآبيه فجائز إجماعا وكذا الإجماع
على قتل الجماعة بالواحد لقوله ص لو احبقت ببيعة ومصر على قتل مسلم قتلوا
به نعم عندنا يراد عليهم فاضل الدية **قوله** فمن عني له من أجنه شئ إلى آخره
قيل عني محض ترك شئ مفعول به وهو ضيف أذ لم ينقل عني شئ محض ترك

بل اعفاه وقال ان تخشى تقديره فمن عفى له من اخيه شئ اي شئ من العقول
 عفا لانهم لا يتعدى نفسه وفايدته الاشعار بان بعض العفو كالعفو التام
 في اسقاط القصاص فعلى الاول يستلزم بعض الجاني والى الذنب قال الله ثم
 عفا الله عنك وعفا الله عنها فاذا عدى اليها عدي باللام الى الجاني وعليه
 الآية كآية قال فمن عفى له عن جنائبه من جهة اخيه بعد ولي الدم وذكره
 بلفظ الاخوة الثلاثة بينهما من الجنسية فالاسلام ليقوله ويعطف عليه
 ثم العفو تارة يكون مطلقا بان يعفو ولا يشترط شيئا وح لا يلزم الجاني شئ
 وتارة يكون مع اشتراط الدية والى الاخير اشار بقوله فاتباع بالحروف اي
 فالامر اتباع او فليكن اتباع وهو وصية للجاني بان يطلب الدية بالمعروف ولا
 يطلبه بالزيادة ولا يمتنه ووصية للجاني بان يؤدجا باحسان وهو ان لا
 يماطل ولا ينجس بل يشكره على عفو والكثر العلماء من الصحابة والتابعين على
 ان اخذ الدية مشروط برضا القاتل وقيل بنى مشروط به وقيل الوصية للجاني
 لا غير اي فعله اتباع الى اخره وعلى الاول يمكن ان يكون فيه دلالة على تأجيل
 الدية سنة وقيل في الآية دليل على ان الدية احد مقتضى العمد والما تترتب
 الامر بآيها على مطلق العفو بل كان ينبغي ان يقتدره بالعفو غير الخطأ وليس
 بشئ **قوله** ذلك تخفيف من حكم اي ذلك الحكم بتوك القصاص واخذ الدية
 تخفيف من الله هذه الامة وذلك لان حكم التوبة القصاص لا غير حكم الانجيل

العفو مطلقا من عينية وفي هذه الامة بين الله نيتهم قوله فمن عفا
 بعد ذلك اي بعد العفو والدية بان يقتل الجاني فله غدا بآيهم في الآخرة وقيل
 في الدنيا بان يقتل بجانيه لسقوط حقه بالعفو والصالح على الدية **الثالثة**
 ولكم في القصاص حكمة باولى الالباب علمكم تنقون ظاهر الكلام انه كما قلنا
 لان القصاص هو القتل فكيف يكون القتل حيوة وفي التخفيف تحته من الحكم الباطن
 ما ينبغي عز مثله كلام الاديبين فانه او جبر الكلام وافصح اما ان او جبر فانه نتيجة
 مقدمات فان القصاص رجع عن القتل وفي الردع ارتفاع عنه وفي الارتفاع
 عنه عدم القتل وعدم القتل حيوة نبت القصاص حيوة اما انه افصح فلان من
 كلام العرب القتل النفي للقتل وقد رجع على البلاغة كلامه ثم على كلامهم بوجه
 متعددة لكونه اقل حروفا ودلالة على الحيوة بالمطابقة وتلكها الدال على القتل
 وعدم التكرار وغير ذلك مما ذكرناه في كتابنا المستفي بتجريد البراعة وكانوا
 الجماعة بالواحد فتشور القسنة بينهم فلما جاز شرع القصاص وقدره فواعده
 ارتفعت تلك الفتى وقيل المراد بالحيوة هي الاخروية فاذا قاتل اذا قصص منه
 في الدنيا لم يؤخذ به في الآخرة وليس بشئ اما اول فلانه خلاص المتبادر الى
 الغم واما ثانيا فلان القصاص حق الوارث الحيولة بينه وبين موته وحق
 الميت باذلاله لم عليه لم يوجد ما يقابل فكيف يكون ساقط بالقصاص وليس
 كذلك المال واما القتل من اللام الداخلة على الانسان التي اعوانها مختصة به

في البقرة

غير متعلق عنه فممكن ان يكون مع التوبة الصوح والامتنان بالكفارة فيفضل
 الله على الجاني باعواض مكافئة لفضلته ثم ينقلها الى المقتول قوله باولى الالبان
 اي اولى العقول الكاملة ناداه بصفة العقل للتأمل في حكمة القصاص من
 استيفاء الارواح وحفظ النفوس لعلكم تتقون في المحافظة على القصاص
 فيكفوا عن القتل **الاصح** ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن
 قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان مضورا
 وفيها فوائد **المفعول** في قوله حرم الله محذوف اي قبلها قوله الا بالحق اي
 باحد ثلث اما اذا بعد احصان او كفر بعد ايمان او قتل المؤمن عدوا ظاهرا و
 المظلوم من قبل بغير استحقاق **ثم** فقد جعلنا لوليه سلطانا الى اخره المراد
 بالولي من يلي امره وهو الوارث ومن قام مقامه والسلطان مراد به الحكم و
 التسايط على الجاني او العاقلة اما بالعفو واخذ الدية او في القصاص في موضع
ثم فلا يسرف في القتل قيل الضيف للقائل بان يقتل من لا يجوز قتله فاذا العاقل لا
 ينقل ما فيه هلاكه وقيل الضيف للولي اي فلا يسرف الولي بان يقتل غير القاتل او يقتل
 الجماعة بالواحد والرجل بالمرأة من غير مرة الزائد غرضه فاندية المرأة على
 النصف من دية الرجل فاذا قتلها الرجل فلولي قتله ويرد عليه نصف الدية وكذا
 مرد على الزانية من الواحد لو قتل الواحد جماعة فان الولي قتلهم كلهم ويرد عليهم
 الفاضل او يقتل بعضهم ويرد الباقي وقد خبايتهم وهم الولي ما بقوا لو قتل

في المسمى

المرء رجلا فليس للولي الا قتلها لقوله لا يحى الجاني على اكثر من نفسه وكذا
 لو قتل الواحد جماعة ليس له الا قتلهم وكذا لو قتل الصبي حيا ليس له الا قتل
 الصبي ولا يسيل له على ماله وقيل ان عامر وحمره فلا تسروا بالثأر جرمنا على انه
 خطاب اما للقائل او للولي وقيل الخطاب للنفوس وفيه ضعف **ثم** انه كان مضورا
 الضيف للولي يعني انه ان الله نصره بشرع القصاص وقيل للمقتول عفو اذ الله نصره
 في الدنيا بالقصاص وفي الآخرة بالثواب العظيم وقيل المقتول اسرافا بان الله نصره
 بايجاب القصاص فيما تصري به الولي وثبوت العزم على المرف **فاسد**
 ومن يقتل مؤمنا مستعدا فخراؤه جحيم خالدا فيها وغضبه الله عليه ولعنه واعدا له
 عذابا عظيما **ثم** شأن الله شأن قتل المؤمن وبالغ في التوعيد عليه حتى انه ذكر هنا
 خمس تعذرات كل واحد منها كان في عظم الجرم اذا تقرر هذا فما سائل العلف
 في قتل المؤمن او فقال ابو خيفة واصحابه هو ما كان بجديده لا بغيره وهو احد قولي
 المشافعي وقال في الآخر وامحبا بنا ان كل من قصد قتل غيره بما يقتل مثله غالبا
 سواء كان بجديده او قتل او خنق او سم او لراق او تغريق او ضرب ببعض
 او بحج او غير ذلك فانه عامر وكذا لو قصد القتل بلا يقتل غالبا فانفق الموت فانه
 عمدا يرمي على الاصح اما ملا قصد فيه اصلا لا للفصل في غيره فينفق فذلك هو
 الخطاء وما كان فيه قصد لا للقتل بل لتأديب او غيره فينفق فذلك شبه عمدا يرمي
 الاول القصاص لا تقدم والثاني الدية على العاقلة كما يحى والثالث الدية في

في النساء

مال الجاني وكذا دية العمد لو غنى عليها فانها ايضا على الجاني ولو هو الجاني حتى
يعود ولم يودع عليه فان الدية يلزم من تركته على الاصح لقوله لا يطل دم امرئ
مسلم ثبت في الكلام بطلان الاحباط وثبت ان عصاة المؤمنين عقابهم غير دائم
فظاهر الآية ينافي ذلك بوجوه **أ** ما روي عن محمد انه قتله على دينه ولا يمانه ولا شك
ان ذلك كفر من القاتل موجب للخلد **ب** انه مخصوص بغير التائب وليس بشيء
لانه محل النزاع لانه مع التوبة لا عقاب اصلا **ج** انه قتله موقلا القتل قاله عكرمة
ويؤيده انه نزل في مقبس بن ضيابة وجدلخاه هشام في بئر التجار ولم يظهر قاتله
فامرهم رسول الله ص ان يدفعوا اليه دية فدفعوا اليه ثم حل على مسلم فقتله
ورجع الى مكة مرتدا **د** ان ياد بالخلود المثلث الطويل جمع بين الدليلين **هـ** توبة
القاتل بعد الندم الخالص والكفاية الجامعة للخصال الثلث وهو عقوبة
وصيام شهرين متتابعين والحام ستين مسكنا **و** لا نفياد للورثة اما بقوله او
يرضون بالدية او يعفون **الاشارة** **و** ما كان لو من ان يقتل مؤمنا الا خطأ
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يعقدوا
فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم و
بينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين
متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما اي اجاز لمؤمن او ما ثبت في حكم
الله لمؤمن فلا تشاء منقطع ونصب خطأ على انه صفة مصدر محذوف اي

في النساء

لما قتل خطأ لانه مفعول له ولا حال كما قال المفسر لان الخطأ ليس بصفة فاعلى
ولا غايه عند التام فلا يكون مفعول له ولا هو صفة للفاعل ولا المفعول والحال
بحال يكون صفة لاحدها قوله فتحرير اي فيجب عليه وتوبة منصوب على التخيير على
الجملة اذ عرفت هذا فاعلم ان الآية مثقلة على الحكم **أ** ان القاتل خطأ يجب عليه
كفارة هي تحرير رقة ولا خلاف في اشتراط ايمانها وهدوء واجبة في مال القاتل بلا
خلاف ووجه هذا ان القاتل لما اخرج المقتول عن قيد الحياة فله ان يخرج نفسه
من قيد العبودية فانه كالحياة اذا العبد كما لميت في انه احل له في نفسه ونفسه
ب تبليغ الدية الى اهل المقتول اعفوا عنه وهو كل من مرن المال الا الاخوة **ج** **خوات**
من قبل الام لروايات متطابقة وقيل **د** الاخوات ايضا من الابطاقيل باريها وادرت
المال العموم آية الارث والاقراب منع قرابة الام مطلقا اخوة وعينهم ثم هذه الآية
ليست لازمة للجاني في مال بل احاقلة وهم الاب والاولاد ومن يتقرب بالاب
او بالابن خاصة من الذكور دون الام ومن يتقرب بها ويقسمها الامام عليهم على
حسب طرياق الاقرب فالاقرب فان قصرت الاقارب وانسخه الدية فخل بينهم
مولى النعمة ثم ضامن الجيرة ثم الامامة على ترتيب الارث والدية في الاقسام
الثلاثة لما الف فقهاء من الذهب المسكوك الخا لمر عشرة آلاف درهم او الف شاة
او مايت حلة من زبد واليمن كل حلة ثوبان او ما يتا بقره او ما يتا من الابل لكن
يقع الفرق في امرين **أ** انه في العمد يتا دى في سنة وفي شيه في شين وفي

الخطأ المعص في ثلاث سنين في اسنان الابل فانها في العمد من المان اي من
الكبار وفي الشية ثلث وتكون بنت لبون ومثلها من الخفا والبرع وثلاث
ثنية طروقة الفحل وفي الخطاء عشرون بنت مخاض ومثلها من ابناء اللبون وثلاثون
حقه ومثلها من نبات اللبون قوله الا ان يصدقوا اي الورثة اذا ابروا ذمته
الحاقلة بنت جعل الابرار صدقة كما تقدم في آية الذين تحريصوا على الفعل
واعلم ان الدية حكمها حكم اموال الميت يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه من
اي الاقسام كانت نعم دية العمد لا يجب على الورثة اخذها وصرها في الديون
والوصايا بل لهم القصاص وان لم يقضوا الدين على الاصح فان اسطاعوا
على اخذها كانت من الزكاة ودل على ذلك كله البيان النبوي والبيع الاماني كما
تفاوتت به الروايات **ان الفتوا خطأ** اذا كان من قوم اهل الحرب لكنه هو
مؤمن فانه يجب الكفارة لا على اجل امانه ولا يجب الدية لكنهم كرهوا لا يصفون
في دية المسلم شيئا **ان الفتوا خطأ** اذا كان بني قوم معاهدين اما اهل كتاب
لهم ذمة او قوم كفار لهم عهد فاختلف في هذا الفتوى قيل هو كافر لا ان
ديته يلزم لكان العمد مع قومه فديته عندنا على هذا التعديل ثمانية درهم
وعليه اجماع اصحابنا واختلف الفقهاء منهم فقال ابو حنيفة كدية المسلم لظاهر
الآية واخلاق لفظ الدية وقيل النصف فقال الشافعي الثلث وقيل اربعة لان
درهم واخلاف عندهم ان دية المجوسي ثمانية درهم وقيل هو مؤمن المروني

في اجنادنا وبؤيده وجوب الكفارة تعمله لانه لا كفارة تقبل الكافر وايضا
سياق الآية يدل عليه لحطه على قوله وهو مؤمن في الجملة المتقدمة لكن الدية
هنا انما تعطي لخدمة من المسلمين خاصة وح يكون ظاهر الآية مخصوصا بالمسلمين اذ
الكافر لا يرث المسلم لقوله لا توارث بين اهل ملتين **قوله** فمن لم يجد يشترى
ان الكفارة هنا مرتبة لا يتيانه بالقاء الموجبة للتغيب والمراد بعدم الوجدان
هو ان لا يملك الرقبة فتدفعها فاضلا عن قوت يومه ودست ثوبه ودار سكنه وكذا
يحكم بعدم وجدانه لو كان مريضا ينتقل الى الخدمة او من اهل الاخداع وان لم يكن
مريضا مع حاجته الى الخدمة اما من جرد عاداته بخدمة نفسه فانه يعتق عليه الا
مع المرفوع والمراد بتتابع الشهرين ان يصوم شهرين وثلاث في كل يوم ما وقع التتابع
صفة للشهرين الايام ولو افطر في الاول لعنه بنو عذرة قاله هذا وقيل علم ^{جوز} ان
راجع لعدم وجدان الدية وقيل الى عدم وجدان الدية والرقبة معا وكلاهما
شاذ ان كان الدية على العاقلة لا على الجاني حتى يوصف بعدم الوجدان واعلم ان مع
عدم قدرته على الصوم ينتقل الى اطعام ستين مسكينا كما تقدم مثله ثم اعلم ان
الكفارة واجبة على الفور اما اول فلا لها كالتوبة الواجبة على الفور واما ثانيا
فلا يتيانه بالقاء عقيب قوله ومن قبل مؤثرا خطأ فتعبر برتبة الى اخر قوله توبة
مؤثمة اي شيع هذا الحكم كله او الانتقال الى الصوم **رحمة مؤثمة** لكم لكونه علمنا
بما لكم وجبكم واضعنا لكل شئ في وصفه **السابعة** وكتبنا عليهم فيها ان التمس

بالفتوى والعين واللائف واللائف واللائف واللائف واللائف واللائف
 والجروح قصاص من تصديق به فهو كفارة له وكبتنا عزاء بعلى لنفسه الحكم
 احكامنا عليهم بذلك والبار للبدنية كقولك هذا هذا اي هذا كاي يدل هذا
 وتقدير الكلام حكما على بني اسرائيل في التوبة ان النفس يكون بدل النفس المعصية
 اذا قتلت وكذا البواقي وهذا فوايد لا يقال احكم هذا الآية محمول في هذه
 الشريعة مع الاجماع على كون التوبة منسوخة بغيره فكيف يعمل ما هو منسوخ وايضا
 اكثر الاصوليين على انه ص غير متعبد بشرع من قبله فكيف تعبد بهذا الحكم مع
 كونه شريعة لموسى لاننا نقول لا شك ان الشريعة السابقة منسوخة بالشريعة
 المبسوقة بمعنى ان مجموع احكام المبسوقة من حيث المجموع لا من حيث كل واحد واحد
 منسوخ لمجموع الاحكام السابقة من حيث المجموع ولا يلزم من ذلك ان يكون كل
 واحد واحد من الاحكام ماسخا ومنسوخا لان الشخ هو الرفع ورفع المجموع
 من حيث المجموع لا يستلزم رفع كل واحد بل واحد منها لا بعينه والقياس الى
 الشارع ثم ان كل واحد من الاحكام المبسوقة اما ان يكون منافيا لحكم من الاحكام
 السابقة او لا فان كان الاول كان ناسخا وان كان الثاني فاما ان يكون منافيا
 له او لا فان كان الاول كان ذلك من جملة الاتفاقات في الاحكام وان كان
 الثاني هو ان لا يكون منافيا ولا موافقا لم يجرى التعبد به الا بدليل خارجي
 وعلى التقادير الثلاثة لا يكون البعوض متعبد باحكام الشريعة السابقة وذلك

قال سبحانه وتعالى كل جعلناكم شريعة ومنهاجا **لا** شك ان ما تضمنه الآية
 وان كان محمولا به في شريعتنا لكنه من العمومات المحصورة لا شئ الا القصاص
 نفسها وطرقا بالشاوي في الاسلام والحكمة وقد حكينا ما في ذلك من الخلاف
 وكذلك يشهد في الاطراف الشاوي في المحل والصفات فلا نقفاه العين
 العين باليسرى ولا تفعل الا اذا البني باليسرى ولا يقع السن بغير مقابلة ولا
 يجمع الالف الصحيح بالاشارة لا يؤخذ الصحيح بالعمياء والسن الصحيح باليسرى
 ولا الا اذا الصحيح بالاشارة الى غير ذلك من التفاصيل المذكورة في الفقه المتفقا
 من ابيان النبوي والتبليغ الاماني **قري** نصب الجرح وكذا السوابق عليها نحو
 والعين والالف الاخرها وقرى بالرفع فيها كلها اما النصب في العطف على لفظ
 اسم ان واما الرفع في العطف على محل اسم ان قوله والجروح قصاص اي اذا نقصا
 وهو ايض من المحصرات فان الجرح اذا كان شقلا على غير وجهه لا قصاص
 فيه بل يستقل الى الابد كالهاتمة والمنقولة والمأمومة والجائفة بخلاف الاخرى لا
 خطر فيه فان حكم القصاص فيه ثابت كالحارصة والدايمة والمتلازمة والشي
 وبراغي في ذكر ايض الشاوي في المحل والقدر قوله وعرضه لا يزيد الا بل ياتي صدق
 الاسم فيه ويثبت ايض ما تقدم من الشاوي في الاسلام والحكمة **قوله** فمن تصدق
 به اي بالقصاص ونواي الصدق كفارة له اي لذنبه والعين المضد لانه
 المالك للقصاص ويعود العيني الى من الذي هو المذكور وقيل يرجع الى التصديق

عليه لان العفو قائم مقام اخذ الحق منه وليس بشيء اما اول ثلاثة خلافا لظن
 واما ثانيا فلانه نوع تأكيد والتأسيس فحينئذ واما ثالثا فلانه لو كان
 كذلك لما وجبت الكفارة على القاتل بالعفو واللازم بطر هذا الملتزم
 والملازمة ظاهرة هذا واعلم ان مذهبا بطلان الاجابة والتكليف لقيام
 الدليل على ذلك كما هو مقرر في علم الكلام وحجيج جليل واورثوني في السبيل
 بالحنس كما ذكرنا وكقولهم الصلوات الخمس كرامة لما يميز من الذنوب
 وقول علي بن ابي طالب والحرية يدحضان التمسك بالغير ذلك على ان الله تعالى
 يفضل على فاعل الحنة باسقاط عقاب سيئاته لعظم محل تلك الحنة وكذا
 نقول في قوله ان تحبوا اكابر ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاتكم ان الله
 يفضل على محبت الكبار بالعفو عن صغائرهم لعظم محله باجتناب الكبار
الثامن ولكن انصرف بطلان ما ذكرنا على ما عليهم من سبيل فيها دلالة على
 ان من اوقع به ظلم في نفسه او في طرف او شجاع او مال فانصرف بطلان اي
 استوفى حقه فليس عليه سبيل من المحاسبة والتوهم ومن زائدة كونها بعد
 النفي فيه دلالة على انه يجب للاقتصاص من غير حكم حاكم في طرف او جرح او مال
 ممن عاين بعد ان ياتي في ذلك عدم التجاوز الى غير حقه **السادس** وخبر
 شيعي سميته مثلها فمن عفي وامسح فاجره على الله انه لا يحب الظالمين هذه الآية
 تدل على امر ثالث ما دللت عليه السابقة وسمي الجرايم كونه حائضا سميته

في جمعت

في جمعت

اما على المجاز تسمية الشيء باسم مقابله او لانه تسوية من يدق به **السادس** يدرك على
 حن العفو عن السيئة وانه يتحقق في مقابله اجزائهم لا بد من كونه لهما منه وعدم
 تعيينه **السادس** انه يجب للاقتصاص الاقتصار على المثل وعدم التجاوز عنه لقوله انه
 لا يحب الظالمين ومثل هذه الآية في الدلالة قوله وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما
 عاقبتهم به ولان صوبهم لم يوجب للصوابين وقيل نزلت لما قيل خذتمهم فظفر
 الله بهم اليه وقد شق بطنه وجنح افنه واذناه فقال لعل ان يكون سنة يعرج
 لئلا يكتفوا بحسنه الله من بطون السباع لا يفلتوا كما نهى عن جلالهم ثم دعا
 بيده فغطى بها وجهه فحجب رجلاه فجعل على رجليه شيئا من الاذن ثم قد
 فلبس عليه بعمية تكبرية ففعلت الآية فقال رسول الله بل يضربا رب
السادس ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلنا نطفة في قرار
 ملكوت ثم خلقنا النطفةعلقة فخلقنا العلقه مضغعة فخلقنا المضغعة
 عظاما فلكسنا العظام لحما ثم انشأناه خلقا اخر فبينما ان الله اخبر الخالقين
 فنذكر شرجها ثم يذكر غرض الفقهاء منها فنقول الخلق التقدير بالآخر المخلوق
 او هيئته تركبها او لاوقاته ومنه خلق الموت والحياة والمراد من الانسان
 هذا الهيكل المحسوس والفعال موضوع لمقدار يفضل عن شئ سواه كان من
 شأنه ان يرى به كالعقلاء والتجارة او يفسد به ويحفظ كالحلأصة و
 السلاله ومعنى في الموضع لا ابتداء الغاية فان آدم مخلق من سلاله

في العنوف

مخلوقة من الطين لا ان الثانية للبيان كما قال النخعي لان كونها لا يبداء
الغاية بمعنى البيان ثم جعلناه نقطة اي اوداده من نقطة فانصباها
بنوع الخافض والقرار المكين اي يحكم وهو طين الاراب والجار والمجور رصفة
لنطفة لان المعربط الام كما قاله الا ان كان يجب ان يقول فخلقنا النطفة
علقة لان سدا خلفه العلقه لا يتراخي في بطن الام عن النطفة بل عن كونها
نطفة في طين الاراب ثم خلقنا النطفة علقه اي بعد انتقالها من طين الاراب الى
الرحم ولو كذلك قال ثم لان النطفة موجودة قبل انتقالها وحال الانتقال الي
ان يستقر في الرحم فخلقنا العلقه اي بالقاء نظرنا الى استعداد كونها مضغة
فانه يتعقب العلقه ولا يتراخي زمانا وكذلك الاستعدادات بعدة وانشاءنا
خلقنا آخر اي نفخنا فيه الروح فصار انسانا بمجرى آخر بعد ان كان بدنا له
واقي ثم لان في العادة ان تركب شئ من شئين يحتاج الى توسط زمان بينهما
وهو قول ابن عباس ومجاهد وقيل هو انبات الشعر والاسنان وقيل كونه ذكرا
او انثى والعلقه قطعة دم شحني والمضغة قطعة لحم واجتج ابو حنيفة علي
نذهبه انه لو غضب بوضا فصار عنده فرخا او جبا فصار دقفا انه كذلك
وليس عليه غير البقرة والحب بقوله ثم انشأناه خلقا آخر وهو عن مصيب في
قوله لان الصورة تشيع للمادة والمادة لغيره وهبانه مكر الصورة فكيف
يملك المادة ثم يصاغ في خرغضه مسلم من مسلم فصار خلقا في يد الثاني

انه لانه ملكه باليد لعدم ملكه الاول له اذا عرفت هذا فنقول استدل بعض
الفقهاء بالآية على توزيع الدية على هذه الحالات فاجاب في النطفة بعد
استقرارها في الرحم عشرون دينا لان فيها عشرة قتل وقوعها فيه بدليل انه
لو اذبح بمجامع اغزل ضمن المفع عشرة وكذا لو غزل الذبح كان عليه عشرة دنانير
فيستند بالوقوع في الرحم حالة اخرى غير ابدية فلها دية واوجبوا في العلقه
اربعين في المضغة ستين في العظم ثمانين واذا اكسيت اللحم ولم يلجمه الروح
ماية واذا ولجته الروح الدية الكاملة للذكر ونصفه للانثى فان لم يعلم ف نصف
الدينين وقيل بالقرعة اذا عرفت هذا فاضنا فوائدا **ا** قيل بين كل حالة سابقة
وباعدها عشرة من يوم ولا ينافي ذلك للآيات بالفاء لما قلناه من التعقيب
للاستعدادي ويكون لكل يوم دينار فاذا است النطفة عشرون يوما كان
فيها عشرون دينارا وفي احد وعشرين يوما احد وعشرين دينارا وفي ثلثين
يوما ثلثون دينارا وعلى هذا وهو مشهور اكثر لا يعلم مستنده نعم روي الشيخ
في التهذيب عن نوري الشيباني قال قلت للرحم عم فاذا خرج في النطفة قطرة دم
قال الفطرة غيو النطفة فيها اثنان وعشرون دينارا قال قلت فان قطر
ثلاثا قال ستة وعشرون قلت فاربعة قال ثمانية وعشرون دينارا وما زاد
على النصف فبحساب ذلك حتى يصير علقه فاذا صار علقه فيها اربعون
دينارا وفي طريقها صالح بن عتبة وهو كذا اب غال له منا كيري قال لعصف

فقرأها في الجنب قبل ان يلج الدج غرة عيدا وامة وقد ابن الجنب قيمة
 الغرة نصف عشر الية **م** روي ان الصحابة اختلفوا في المودة ما هي وهل
 الاعتزال واذا وهل اسقاط المرأة جنبها عدا واذا فقال علي بن ابي طالب انها لا يكون مودة
 حتى ياتي عليها النارات السبع فقال صدقت اطال الله بقاء كذا رادم طبعا
 الخالق السبع المبيته في الية المذكورة فاشارهم الى انه اذا اسهل بعد الولادة
 ثم دفعه فاد فلا يكون الحامل للقط قد وادت **كتاب**
التشديد والتهديدات وفيه آيات **الاولى** بادا وانا جعلناك
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى الخليفة يراد بها
 غرضا الحسين اما كونه خلفا كان قبله من الرسل او كونه مديرا للامور من
 قبل غيره وقد دللت على امور **ثروعية** القضاء والحكم وقد تقدم اقام الية
 في باب المكاسب **وجوب الحكم بالحق** اي بما هو مطابق لما في نفس الامر حسب
 ما يقود اليه الدليل والامارة **م** انه لا ينبغي اتباع الهوى الخليل يجر الخط
 النفساني ويدخل في ذلك وجوب الاضاف والاضافات والتشوية بين الخصوم
 في السلام والكلام وانواع الاكرام اما الليل الملبوا الى ادهم مع الحكم بالحق فذلك
 مكره **الثانية** واذ احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم ذلك هذه
 على ما دللت عليه المتابعة **الثالث** فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
 شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم رجاء مما قضيت ويسلو انيلما كما وجب على

في سورة ص

في المائدة

في النساء

الحاكم الحكم بالحق كذلك يجب على المحكوم عليه الانتفاء والمؤذعان ذلك
 ذلك بالقسم المبتوع بعدم ايمانهم اذ لم يحكموا او ينفادوا الحق ظاهرا وباطنا
 قوله فيما شجر بينهم اي اختلف فقال يشاجر القوم اذا اختلفوا والجرح الضيق
 وقيل الشكر لان الشاك في ضيق امره والتسليم للانتفاء **الاية** ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون قيل هذه الثلث حيث وردت
 في حكاية ما انزل الله على اهل الكتاب في غنصتهم بهم وليس بشئ بل هو عام في
 كل ملة لان خصوص النبي لا يختص ثم الحاكم يعني ما انزل الله ان كان مع اعتقاد
 لذلك الحكم فهو كافره وان كان لا مع اعتقاده فهو ظالم وفاسق **الثانية**
 ان الله يامرهم ان يودوا الملافات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان يحكموا بالعدل
 تقدم ذكر صدرها واما مجزها فبدل على وجوب العدل في الحكم بين الناس صريحا
الثالثة انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراد الله ولا
 تكن للخائنين خصية المانزال هو ينقل الشيء من مكان عال او رتبة عالية الى
 ما دونها والكتاب القرآن وبالحق اي بالبين الحق او ملتبسا بالحق وقد
 على امرين اخطابه ص بانه يحكم بما اراد الله اي اعلمه بالوحي وليس من الية بمعنى
 العلم ولا الاستدعي ثلثة مفاعيل وفيه دلالة على انه لا يجوز الحكم بمعنى علم **م**
 خطابه ص بان لا يجادل اي لا يخاصم لاجل الخائنين حيث يذب عنهم خصومهم

في المائدة

في النساء

في المائدة

في المائدة

البر يتبين فيه دلالته على عدم جواز المجادلة في أحد الخصمين وعدم جواز التفتيش
ما يستظهر به على خصم **الثاني** فان جادل فاحكم بينهم او اعرض عنهم
دلت على انه اذا احكام اهل الذمة الى النبي صلى الله عليه وآله او الى من يقوم مقامه من الائمة
عليهم السلام او الفقهاء يخفى الحاكم بين ان يحكم بينهم بمذهب الاسلام وبين ان
يردهم الى حكمهم قيل ان هذا التخييل منسوخ بقوله ان احكم بينهم بما انزل الله
فهو مروي عن مجاهد بن عمار رضي الله عنه وقال انا منع من المائدة سوى هذه وسوي
قوله ولا تلتوا شعائرا الله نسخها قوله اقلوا المشركين وقيل ليس بمنسوخ بل الا
بالعكس والتخييل باق وهو مذهب اصحابنا لكنه ليس على إطلاقه بل اذا كان الخصم
من ذمة واحدة اما اذا كان احدهما مسلما فلا يجوز رد الحكم فيه الى اهل الذمة قطعا
ولو كانا من غير ذمة في الملة كاليهود والنصارى فيحمل الرد الى الناسخ ولا
تختص الحكم بينهم بمذهب الاسلام لانه رد هما الى احد الملتين موجب لا ناره الفتنة
الثالث وداود وسليمان اذا يحكمان في الحث اذا نفشت فيه غم القوم
لنا الحكم شاهدين ففرضاها سليمان وكلا ايتنا حكما وعلم قيل ان الرد الى
وقيل الاكرم قد دلت غياقده والنشر الذي ليل والهل يكون ليل او نهارا حكم
داود بان يسلم الغنم الى صاحب الحث عوضا عما افسدته ونظري حكم ابو حنيفة
في العبد الخاني يسلم الى المجنوني عليه فقال سليمان وهو ابن احد عشر سنة يا بن ابي
يحيى هذا الرقيق لهما فاعزم عليه ليحكى بينهما فقال اري ان تدفع الغنم الى

فحة المنياء

صالح

صاحب الحث ليستغف بالمانها واولادها واصوارها والحرف المصاحب الغنم
يقوم باصلاح حق يعود كما كان ثم يري ان فقال القضاء ما قضيت فليطو
قول الثاني في غنم الاجرة للجيلولة للعبد المصوب حكم الاثر المذكور في ثنا
فما من صاحب الغنم قيمة التالف فرط في حفظها ولا فلا وقال الثاني فيجب
ضمانا تالف ليل الا اذا المعتاد وجوب ضبط الدواب ليلالا ولذا ذكره في النبي
لما دخلت ناقة الابرار حايطا فاضت على اهل الاموال حفظها بالليل والنهار وعلى
اهل الماشية حفظها بالليل وهو قول جماعة من اصحابنا وعند ابو حنيفة لا
ضمان الا ان يكون حيا ما حفظ لقولهم مرجع البحار جبار وهذا سؤالات **اهل**
كان حكمها بوجوب او اجتهاد الجواب الحق عندنا انه بوجوب الثاني في ناسخ وهو
قول المجابتي قيل عليه الوقت كان واحدا فيكون بدرا وهو غير جائد من
جوز على الانبياء والاجتهاد قال كان الحكم ان باجتهاد وبعض فضلا يتاخر
اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله اذا حضر في الواقعة وفقد الوحي كان تأخير الحكم ضررا
ولا يلزم العلم والظن مع امكان العلم اذا الفرض عدمه قلت ان الحكم ليس
بالاجتهاد دلالة الوحي على نفي الضرر فيكون حكما بالنصر النوعي **ظاهر**
العلم ان الحكمين صوابان لقوله ثم وكلا ايتنا حكما وعلم مع ان بينهما
منا فاما اذا الصواب لا يكون في المتناهيين الجواب المنع من المناقاة لجواز
ان يكون قيمة الغنم بقدر ما فات من الحث ذلك حكم بتسليم الغنم اذا لم يجب

عليه فيكون حكمه سواء بالحق حكم سليمان كان أصوب لأنه راعى مصلحة الجانبين
والقبي وأن لم يكن واجباً لكنه تدبر في قسم التفضل فلا منافاة كما لا منافاة
بين المصلحة والأصلح والفيصح والمافصح قلت فعلى هذا لا يكون الثاني منافياً
للاول إذ منافاة بيني الأول والثاني والنسخ شرط المنافاة بل يكون بيان
شرح زائد وقد تقرر في الأصول أن الزائد على النص ليس نسخاً على الأصح وعلى
هذا يخرج الجواب عن السؤال الأول وعن القول بلزوم **البداهة** على قول من قال
أن حكمها كان بالاجتهاد يرد سؤال أنه لا يجوز للمجتهد أن يرجع عن اجتهاده لأجل
اجتهاد غيره الجواب أنه يرجع لاجتهاد بيان له وهو جائز انتفاء ما أعلم أن
قوله ففرضناها أي الفرضي أو الحكومة فيه دلالة على أنه لم يكن واجتهاد بل وحي
فيطلب قول من استدلل بها على تصويب قول مجتهد لأنه مخالف لمذلولها قوله
لحكمهم أضاف الحكم إلى الحاكمين والمتحاكين **الثامنة** ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحاكم لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالباطل و
أنتم تعلمون قلت هذه الآية على التي عن جليلين **الأولى** التي عن أهل الأموال
بالسبب الباطل أن قلت أنه أضاف الأموال إلى المخاطبين فكيف يكون بالباطل
مال أهل حلاله ولا شيء من الحلال بالباطل قلت هذا محذور باب إطلاق الكل
على البعض والمراد لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل كالتهيب والفسقة والتزوير
وفيز ذلك **الثانية** وتدلوا أي لا تدلوا خذف للاعتماد على العطف معنا

في البقرة

لا تسقطوا أحكام أموالكم لتأكلوا أموالكم وهو مستفاد من قولهم ادخلوه إذا ارسلها
والدخوة توتل إلى أحكام قوله لتأكلوا على غاية الدلالة قوله فريقاً أي طائفة
من أموال الناس بالباطل أي بالظلم الذي هو سبب الباطل وأنتم تعلمون الأول
أي الظالم أنتم تعلمون أنها باطلة وأنا قيد الحكم بالعلم لأن التكليف مشروط بالعلم
روي أن النبي قال للمخضرم أضاعه عندنا أنا أنا بشر مثلكم فاعلم بعضكم الحق
بجته من بعض فاقص له على نحو ما سمع منه لم يفتنه شيء من خواصه فأنما
انقص له قطعة من النار **العاشر** ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما
أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا
أن يكفروا وبير الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً قيل نزلت في شأن رجل من
وهم يهودي كان بينهما خصومة فطلب للمنافق المحاكاة إلى لبس بالشر وطلب
اليهودي المحاكاة إلى النبوة فتركوا الطاغوت هناك من يحكم بالباطل متى به
لفظ طغيانه وقال عليهم كل حكم يحكم بغير قولنا أهل البيت فهو طاغوت فقد
الآية وغرأ ويصير غرضهم أنه قال يا أبا محمد أنه لو كان لك على رجل حق فدعوا
إلى حكم أهل العدل فيا في عليك ألا أن يحاكمك بغير حكم الحاكم الجور فانه من
حاكم إلى الطاغوت وهو قول الله عز وجل ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا
وقال يا أيها الناس إن يحكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور فكأن أنظروا إلى رجل منكم
يعلم شيئاً من قضائنا فاحلوه بينكم قاضياً فأن قد جعلته قاضياً فتحاكوا

في النساء

في سورة ص

اليه وقال علي بن ابي طالب علي امير المؤمنين ع شريفاً اشتد عليه انه لا ينفذ القضاء
حتى يعرض عليه وورد في هذا المعنى احاديث كثيرة **الحادية عشر** وهذا ملكه
واقتناه الحكمة وفضل الخطاب وشرفه ما ملكه اي عقداً ناد عقداً لا يقدر احد على
حله قيل كان يبيت حول كحرانه اربعون الف متبلم يحرسونه وقيل التي اشتهت
في قلوب الناس بسبب جلالة ادمي على جل يدعي ولم يكن له بينه وبين داود
في منامه ان اقبل المدعي عليه فقال في نفسه انه منام ولم يقبله حتى اوحى الله
في القبطه فاعله داودم فاعترف بالجل انه قتل ابا المدعي وهو بسبب هيبته
فاشتد ملكه بذلك فاذا اراد الله امراً هيباً سببه وعلى عظم احكام كثيرة
يضاهي احكام داودم بل اعظم وصورها في الطولات من كتب الاحاديث وفي
احكام داودم وعلى عظم دلالته على جواز حكم الحاكم بعله وان لم يقع بينه قوله اقتناه
الحكمة هي الذب وقيل كل كلام فافق الحق واما فضل الخطاب فيقول هو الكلام
الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفاصل في الحكومات وفيها وقيل
هو الفصل في الكلام في موضعه والوصل في موضعه ونقل النخري عن علي ع
هو قوله ع البينة على من ادعى واليمين على المدعي عليه وذلك لانه فاصل بين
المدعيين ولول من ادعى هذا الحكم داودم وقد ذكر الرازي في هذه القضية
اشياء لا تعلق لها بالغة ارضاعها نعم ذكرنا في كتابنا المسمى بالذواع في
علم الكلام قصة داودم على وجه المستوفى فيطالع ثم ورنه ما فيها ان موضع

الخطبة

في سورة

الخطبة منه ع قيل هو لقد ملكه سوال فجتك الحفاجه فانه وصفه بالظلم
قيل التخصر من حاله فهو يت عليه وعلى هذا ينبغي للحاكم التثبت في الحكم فان لا
يسارع الى الخطية والنصب الا بعد الاستكشاف **الثانية عشر** واذا ادعوا
الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا اتيتهم بموضع وان لم يكن الحق باقوا اليه
مذعنين قيل تزلت في بشر المناق واليه مدي التفت تقدم ذكرها وقيل
كان المناذعة بين علي ع والخيرة بن وابل في ارض وبناءوا الى الخيرة الحاكمة
عنده رسول الله م وقال ان علياً يفضي واخاف ان يفضي علي وقال الباني ان
المناذعة كانت بين علي ع وعثمان في ارض اشتهرا عثمان منه فخرج فيها ابحارو
اراد عثمان ردها بالحبس ابي علي ع وقال ينبغي بينكم رسول الله م فقال عثمان
الحكم بين ابي العاص لانه ان حلكته الى ابن عمه حكم له فلا يحاكمه فتزلت قوله
ان يكن لهم الحق معناه ان هؤلاء المناذقة اذا ادعوا الى الرسول وعلوا اليه الحق
محمم ينفادون الى المحي وان علوا الزم سطلون لا ياتونه لحاكم انه لا يحكم الا بالحق
وفي الآية تزيح ويحي على من لم يجب الى الحكم بالحق ويأخونه واما قصة الخيرة و
الحجارة فان الحق كان مع علي ع لان الحجارة اذا كانت مخلوقة فلا منة علي
المشي فلا خيار له **الثالثة عشر** يا ايها الذين آمنوا ان جارك فاسق فسأله
فتبينوا ان يصبروا قواجهما له فضبحوا على فضلة نادى ميت قري فتبينوا اي
تخصوا وقرى فتبينوا اي تبشوا الى ان تبين لكم الحال والمنفعة الخرج من

في الحجرات

الشيء وسمى الفارة فوميقة لمخرجها من بيتها واصطلاحاً المخرج عن طاعة الله
مع الإيمان به والبناء المحبى فان كان المخاض عن العنى فهو شهادة والا فهو اقرار
قوله ان نصيبوا اي كراهة ان نصيبوا قوماً بجهالة اي جاهليين بحالهم اذا عرف هذا
فمنها فوائد **أ** في الآية دلاله على اشتراط الصلوة لانها ملزمة لعدم الصلوة وقد
عرفنا الفقهاء بانها ملزمة بتجسس على ملازمة التقوى والمروة وتزول بموافقة كبرية
واصرار على معصية اذ لو احدى من ذلك يدخل في الصلوة وجه الدلالة لانه تم
امر بالتبشع عند اجناد الفاسق ويظهر منه ان لا يجب التبشع عند اجناد العدل
اما اولاً فللإجماع واما ثانياً فلان المشروط عدم عند عدم شرطه وح نقول اما ان
يقبل شهادة الفاسق اولا فان كان الاول لزم ان يكون اعظم مرتبة من العدل
وهو بطلان وان كان الثاني فهو المظن **م** الكبرية المشار اليها هنا وفي قوله تم ان
تجنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سياتيكم قيل كل ذنب ثب المشاعر عليه
الشرح بالوعيد فيه وقيل اعلم حرمة بدليل قاطع ومن اتقى حراماتها سيع
بالله وقيل النفس التي حرم الله وفقد المحصنة فاكل مال اليتيم والربوا والافرا
من الزحف وعقوق الوالدین ومن ابن عباس هي الى سعة اقرب منها الى سبع
وقال بعض اصحابنا الذنوب كلها كبار وانما صغر الذنب وكبره بالخاض الى
ما فوقه وما تحته فأكبر الكبائر الشرك بالله واصغر الصغائر حديث النفس وبينهما
وساطة يصدر عن الامران فالفضل بالنسبة الى الزنا معصية والى النظر

كبيرة معصية الكفر في الآية ان المكلف متى عن له امران بينهما ودعته نفسه اليهما
بحيث لا يترك فكفر باخذ الكبرية منها يكفر عنه ما تركه لا الاحتياط بل لما استخوف
الثواب على اجتناب الكبرية **م** الاصرار على المعصية اما فعلية وهو المداومة
على نوع واحد منها بلا توبة والاكثار من غير الصغائر بلا توبة واما حكمية وهو الغم
على فعل تلك المعصية بعد الفراغ منها اما من فعل صغيرة ولم يخطر بالبال بعد ها
توبة ولا غم على فعلها فانها ظاهرة غنى مصر وحله ما يكفر الأعمال الصالحة
كما تقدم توجيها **م** المروة المشار اليها فيما تقدم من تنبيه النفس عن الدناءة
التي لا يليق بامثالها كالسخرية والمزاح الكثير وكشف العورة التي تباكر استجاب
سترها في الصلوة والاطلاق في الأسواق غالباً وليس الفقيه لباس الجنود بحيث
يتخونه وباللعس والمجدلة المباهات التي يتحقق بها عليها وليس من ذلك الصانع
الذيبة كالكنس والحجامة والحياكة وان استغنى عنها **الرافعة عشر** يا ايها الذين
آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدین والأقربین
يكون غنياً وفقيراً فانه اولى بها فلا تتبعوا الهوى ان تعدوا او تلووا او تحسروا
فان الله كان بما تعملون خبيراً **م** كونوا قوامين على العدل محتمدين في اقامته
شهداء لله اي يقيمون الشهادة لوجه الله وهو خفي كان او حال ولو على انفسكم
اي لو كان ذلك باقرا دم على انفسكم لان الشهادة ببيان الحق سواء كان عليه او
على غيره وسواء كان المشهود له او عليه غنياً وفقيراً فلا تتبعوا الهوى ان تعدوا

في النساء

أولا تجوز وايضا ميلا الى الغنى او ترجحا على الفقر فان الله هو المتولى لها والعا
 بمصالحها ونقبة الصير في بالرجوع الى اول عليه المذكور وهو جنب الفقر و
 الغنى لا تتم والاولى ويدل عليه انه قري شاذا فامة اولى هم قوله وان قد لا
 اى لا تعدوا عن الحق او اراهه ان تعدوا قوله وان قدوا والستكم غرضه
 الحق او حكمة العدل او عوضا عن ادائها فان الله كان باعقولي غيبى انصاركم
 وفيه نوع تهديد وباللغة واذا عرفت هذا فقد دلت على امر **أ** وجوب اقامة
 العدل في الحكومات مطلقا على نفسه او على غيره **م** وجوب اقرار الانسان
 على نفسه بحق يكون ثابتا في ذمته **م** وجوب اقامة الشهادة على الالدين وهو
 نذهب الى ان ابن الجبير يدلي عليه ايضا رواية داود بن الحصين وعنه وقال
 الشيخ والكنى الاصحاب لا يقبل شهادة الولد على والده استلزام ذلك تكذيب
 والده وهو عتوق يمنع قبول الشهادة وجوب اقامة الذي هو مدلول الآية
 لا يستلزم القبول في اقامة صدوع بالحق وهو عتوق من القبول وعدمه هل
 حكم الحق للاب حكم الاقرب فكيف اما الام فيفضل شهادة الولد عليها او لها وكذا
 للاب ويقتل ايضا شهادة الاب للولد وعليه عموم ادلة وجوب اقامة وجوب
 القبول من غير معارضة **م** وجوب اقامة على الاقارب كلام فكذلك هم من غير
 فرق بينهم وخالف الفقهاء في ذلك لما فيه من التهمة المانعة من القبول لان الولد
 بعض الوالد لكونه مخلوقا من نطفته والوالد مادة للولد فهو كالجزء منه

بعضهم

فكون

فيكون كل واحد منها شاهدا لنفسه وكذا الكلام في الاقارب في الحق فلا بد
 اما اوله فلفظ الآية الكريمة واما ثانيا فلان التهمة مدفوعة بالعدل فلا يكون
 معارضة للادلة العامة واما ثالثا فلان البصيرة ليست حقيقية بل مجازا
 ولكل واحد منها حكم نفسه وكذلك قد يكون احدهما حذرا وان كان الاخرى قاطعا
الخامسة عشر وايضا الذين آمنوا كونوا قوامين بالعصم شهداء لله لا
 يجوز منكم شتان قوم على ان لا تعدوا العدوا هو اقرب للشقوى وانفق الله
 ان الله جبريا فاعلموا ان من يجانه وقع بحمل الحركات والافعال كلها له اى
 لوجه بحيث لا يكون فعل من الافعال الا ويوقع اخلاصا لله وامرا ايضا بايقاع
 الشهادة بالعدل اذ به قوام الدنيا والاخرة قوله ولا يجوز منكم اى لا يحل منكم
 قوم على ترك العدل بينهم وذلك مستلزم للعدل لكن لما كانت دلالة المطابقة
 اقوى من دلالة التزام امر بالعدل ثانيا وقوله هو اقرب العدل اقرب للشقوى
 اى اليها وفي ذلك عبارة عظيمة في العدل حيث جعله اقرب للحصول مغزوها
 هذا وفي الآية ايضا تأكيد للامر باقامة الشهادة رعاية لمصالح عباده كما قال
 ولي الله امري المؤمنين هم فوضو الله الشهادات استظهارا على المجاهلة وقال
 اذا كان العدل طبعا فالثقة الى كل احد عجز فلينقطع الكلام حامدين الله
 على جميل احسانه شاكرين له على توفيقه وامتنانه قائلين بنبأه واخذنا
 ان نبينا واخطانا ربنا ولا تحمل علينا امرا كما حملته على الذين من قبلنا

في المائدة

حسن بن علي بن ابي طالب
١٣٢٨

ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واغفر لنا وارحمنا انت مولينا
فاغفر لنا على القوم الكافرين سبحانك رب العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين
الطيبين الطاهرين فرغ ونعم الكتاب المسمى بكنى العرفان في فقه
القرآن بعون الله الملك المنان تاسم على بن المرحوم المغفور حاجي
حسين قصاب المستر ابادي في يوم الاثنين من سابع ذي ربيع الثاني
سنة ثمان وثمانين وستمائة من الهجرة النبوية لاجل السيد السند السيب
السيب الفاضل الكامل امير كمال الدين حسين بن السيد الشهيد
الواصل روحه الى الجنان امير عبد الرحيم المرحوم في الله تعجب
دعائنا ولا تحجب دعائنا فاغفر لنا ذنوبنا

انك انت الوهاب اللهم اغفر

لني دعائي بمحمد وآله الطيبين

الطاهرين وسلم تليها

كثيرا كثيرا

وم وم

حسن بن علي بن ابي طالب

صاحب كتاب

١٣٢٨

SHABED LIBRARY

حسن بن علي بن ابي طالب

صاحب كتاب

١٣٢٨

وم وم

حسن بن علي بن ابي طالب

صاحب كتاب

١٣٢٨